

إطلالات على النّظريّات
اللّسانيّة والدّلاليّة
في النّصف الثّاني من القرن العشرين
مختارات معرّبة
الجزء الأوّل
المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية

في النصف الثاني من القرن العشرين

الجزء الأول

مختارات معرّبة بإشراف وتنسيق
د. عزّ الدين مجدوب

ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين (ج 1) /
عمل جماعي - تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة» 2012
(تونس: وفاء) 524 ص، 24 سم - مسفّر.
ر.د.م.ك. : 1-141-49-9973-978

خط الغلاف : عمر الجمني

سحب من هذا الكتاب 700 نسخة في طبعته الأولى

قرطاج - 2012

المقدمة العامة

يمثل الاتجاه البنيوي الاتجاه الغالب على البحث اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين. وإليه يعود الفضل في التأسيس المعرفي لعلم اللسانيات بضبط موضوعه وترتيب وجهات النظر فيه وبناء بعض المناويل الناجعة في وصف مظاهر أساسية في الألسنة البشرية. وقد تحدّدت ملامح البحث اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن بالنظر إليه. لذلك صارت الإحاطة بحصيلة هذا الاتجاه ضرورة، لأن المعرفة العلمية معرفة تاريخية تنطلق ضرورة من موروث تنقده وتعدّله. وقد كان البحث اللغوي في هذه الفترة استمرارا لبعض الفرضيات البنيوية بقدر ما كان محاولة قطع معها.

إذا تجاوزنا خصوصيات المدارس البنيوية والفروق التاريخية بين البنيوية الأوروبية والبنيوية الأمريكية قلنا إن هذا الاتجاه قد تأسّس على القطع مع النحو المقارن وهو الجدول المعرفي المسيطر في القرن التاسع عشر ومع التفكير اللغوي الأوروبي القديم المنبثق عن التفكير الفلسفي الإغريقي.

تمثّل القطع مع النحو المقارن في مراجعة فرضيتين من فرضياته. أولاهما حصر أقطابه مهمّة البحث اللغوي في المقارنة بين الألسنة وثانيتهما احتذاؤهم لعلم الأحياء ولمنهج داروين الذي جعلهم يسوّون تطوّر الألسنة البشرية بتطوّر النباتات والكائنات الحيّة الذي ترتّب عنه اعتبار العناصر اللغوية كيانات مادية قائمة بذاتها ومنعزل بعضها عن بعض. وتتمثل إضافة البنيويين في إعادة تعريف موضوع اللسانيات وبيان الأولوية المعرفية للدراسة الآنية على الدراسة الزمانية ثم في الإلحاح على أنّ الكيانات اللغوية ليست كيانات مادية لا رابط يجمعها وإنما هي كيانات علائقية منتمية إلى نظام مجرّد من القيم المحض. وبناء على

مفهوم القيمة الذي أسس لمفهوم النظام وللفصل بين الآنية والزمانية تمّ الفصل المنهجي بين اللسان والكلام وتمّ ترتيب مستويات الظاهرة اللغوية إلى كلام / لسان / لغة.

أما القطع مع التفكير الأوروبي اللغوي القديم فيتمثل في الفرضيات التي عرفت بنظرية العلامة اللغوية التي اشتهر بها دي سوسير De Saussure. فقد كان السائد أن العلامة اللغوية علامة على شيء خارج العالم اللغوي وأنّ للأفكار وجودا مستقلا عن اللغة وسابقا لها. وقد تنكّب دي سوسير هذا الطرح وقال إنّ العلامة اللغوية كائن ثنائي يتكوّن من التحام دال بمدلول التحام وجهي الورقة، وهو التحام ينشأ عنه توليف يمثل شكلا لامادة، بحيث يمتنع تعريف أحدهما بمعزل عن الآخر. لقد كان لهذا القول بعد منهجي كبير لأنه أسّس لاستقلال المبحث اللغوي وكانت له كثير من الأقوال الفرعية النظرية والنتائج الإجرائية على صعيد تحديد الروائز اللغوية. ويمكن أن نقول إن الفرضيتين المؤسستين للمدارس البنيوية هما الفرضيتان التاليتان:

ـ التسليم بأولويّة البنية على العناصر المكوّنة لها ويترتّب عنه أن ما يحدّد هويّة عنصر هو جملة العلاقات التي يعقدها مع غيره من العناصر المنتمية معه إلى نفس البنية.

ـ القول باستقلال البنية اللغوية.

ويمكن أن نعتبر هذين القولين القولين المؤسسين للبنيوية. وسنحاول الآن تفصيل ما ترتب عن هاتين المسلمتين من نتائج فرعية.

كان التسليم بهاتين الفرضيتين وخاصّة استقلال البنية اللغوية مثمرا معرفيا وسمح للسانيين بفهم أفضل لخصائص الألسنة البشرية. وأتاح لهم وضع مبادئ نظرية واحتياطات منهجية تمكّن من الحصول على وصف ملائم لها ومعطيات موثوق بسلامتها. وقد تبلورت جملة هذه المبادئ في نطاق قراءة نقدية لتاريخ التفكير اللغوي الأوروبي طالت منطلقاته ومنجزاته. ولذلك اقترن في كتب

البنيويين عرض أصول منهجهم بنقد النحو القديم وإبراز عيوبه ونقائصه. وكان أهمّ ما عابوه عليه:

ـ خلط نظام الكتابة ونظام الأصوات واعتبار المنطوق فرعا عن المكتوب لأسباب تاريخية حفّت بانطلاق النشاط النحوي وارتباطه بنصوص مكتوبة ذات طابع مقدس؛

ـ ارتباط المقولات اللغوية في الحضارة الأوروبية بالفلسفة الإغريقية والمنطق الأرسطي

ـ اعتماد المقولات النحوية الإغريقية إطارا ضروريا لوصف عامة الألسنة الأوروبية بداية باللاتينية وصولا إلى الألسنة الأوروبية الحديثة. ولم يبق هذا المبدأ مجرّد تقليد عملي بل غدا اختيارا نظريا تبنته نظريتان شهيرتان في التفكير الأوروبي القديم هما المدرسيّون الذين كانوا يزعمون أنهم يؤسسون لنحو كليّ صالح لعامة الألسنة البشرية والحال أنهم كانوا يحتفظون بمقولات النحو اللاتيني بكلّ جزئياتها. ثم تلتهم مدرسة بور روايال التي كانت تسلّم بأن الألسنة تعكس عكسا أمينا قوانين الفكر لذلك يمكن ردّ الاختلافات السطحية بينها إلى قوانين أعمق يسمح علم المنطق بالإحاطة بها. وكانوا يعتبرون أغلب مقولات النحو اللاتيني مقولات ضرورية لعامة الألسنة البشرية. وكانوا يفضون إلى هذه النتائج ويطوّعون اختلاف الأبنية اللغوية ويردّونها قسرا إلى مقولة واحدة بالاعتماد على تعريفات دلالية عامة.

ويمكن أن نعدّ من إضافات البنيويين وعيهم بأنّ من مخاطر الوصف اللغوي ومزالقه تبني الباحث بصفة لا واعية التقسيمات والمقولات التي أَلِفها في لسانه الذي نشأ عليه سواء على مستوى الوحدات الصوتية أو الوحدات الصرفية والنحوية والمعجمية وإسقاطها على بنية اللسان الذي يصفه، وهو ما يشوّه بنية اللسان موضوع البحث. ولذلك كانت فرضية استقلال البنية اللغوية وما ترتّب عنها من فرضيات فرعية كالقول باعتباطية العلامة اللغوية أو نسبيّتها مفيدة في

ذلك السياق التاريخي لأنّها تجنّب إسقاط بنية لسان على لسان آخر وهو أمر حصل بالفعل في تاريخ التفكير اللغوي الأوروبي.

وحصل كذلك عند إقبال الأوروبيين على وصف الألسنة الغريبة عنهم سواء في القارة الأمريكية وخاصّة في الولايات المتحدة التي كانت الإدارة الأمريكية ومن ورائها الشركات المنجميّة بحاجة لضبط ألسنة قبائل السكان الأصليين أو في بقية القارات بحكم التوسّع الأوروبي ونشاط التبشير. وفي نطاق تفادي هذه الأخطاء في الوصف اللغوي يتنزل الحذر المنهجي من المعنى الذي اتخذ تاريخيا صياغتين متطابقتي الأهداف والنتائج وإن اختلف ظاهر اللفظ وتباينت المنطلقات المعرفية والسياقات الحضارية. يمثل لويس هيلمسليف (L. Hjelmslev) في اللسانيات الأروبية أوضح صياغة للحذر المنهجي من المعنى وقد عرضه في مقدمته لنظرية في اللغة الذي نقتبس منه الشاهد التالي: «لايمكن للمعنى أن يعرف إلا من خلال تشكّل ما وبدون ذلك لا يكون له وجود علمي. ولهذا السبب يستحيل اتخاذ المعنى أساسا للوصف اللغوي. سواء تعلق الأمر بمعنى المضمون أو بمعنى التعبير»(«هيلمسليف،1971، ص 98)،أمّا الصياغة الثانية فيمثلها بلومفيلد (L. Bloomfield). وقد أفضت به المنطلقات السلوكية التي اعتمدها في كتابه اللغة، 1933 والتي كان يروم من ورائها تأسيس دراسة علمية موضوعية إلى تبنّي ثنائية المثير والاستجابة لترتيب الظواهر اللغوية وتعيين المعطيات التي تدخل في موضوع البحث اللساني. وبناء على ذلك عرّف دلالة شكل لغوي ما بكونها وضعية المتكلم التي ينطق به باعتباره مثيرا والجواب الذي يثيره لدى السامع. ولمّا كانت وضعيّة المتخاطبين التي تدفعهم للكلام تشمل كلّ الأحداث والموجودات التي تكوّن محيطهما كان تقديم تعريف علميّ صحيح لدلالةِ أيّ شكل لغوي من أشكال أي لسان يقتضي بالضرورة تعريفا علميّا مستقصيا لكل هذه المكونات وهو ما يخرج عن طاقة البشر ويعني تعذر القيام به. وفي هذا الإطار نتزّل قوله إن ضبط الدلالة هو نقطة الضعف في دراسة اللغة (اللغة، ص 133). لا يعني هذا القول لبلومفيلد ولا القول السابق لهيلمسليف استبعادا مبدئيا للمعنى. فبلومفيلد يقول في

نفس السياق في مستهلّ الفصل التاسع المخصص للدلالة «إن دراسة أصوات الخطاب دون اعتبار دلالاتها هو من الأوهام» (م. ن. ص132)؛ وإنما المقصود الـتأسيس لدراسته دراسة موضوعية والتوقّي من مزالقه. وفي هذا الإطار يندرج التحذير من اعتماد الترجمة عندما يقبل الباحث على مباشرة لسان لا يعرفه وفي الإطار نفسه تندرج المبادئ المنهجية التي وضعها البنيويون لتأمين موضوعية معطياتهم. وأشهرها اعتماد رائز الاستبدال للحكم بوجود وحدات مفيدة على صعيد الأصوات أو على صعيد المقولات الصرفية والتركيبية وهو رائز يستمدّ مشروعيته من القول بالتحام الدال والمدلول وأن وحدات كل صعيد تحدّد بمقتضى التمييزات التي تطابقها على الصعيد الآخر. أما المبدأ الثاني فيتعلق باجتناب تعريف الوحدات اللغوية (كالجملة وأقسام الكلم والوظائف النحوية، الخ). بما تدلّ عليه نظرا لما يتهدّد اعتماد المعنى من ذاتية والتعويل بدل ذلك على الخصائص البنيويّة أو العلائقية. وذلك كأن نعرف الجملة بكونها تركيبا لا ينضوي ضمن تركيب أوسع منه لا بكونها تدلّ على معنى تامّ أو تعريف الاسم في العربية بأنه ما يمكن أن يكون مسندا ومسندا إليه وتعريف الفعل بكونه ما لا يكون إلا مسندا الخ بدل تعريف الفعل والاسم بما يدلان عليه. وهو إجراء متناغم مع مفهوم البنية الذي أشرنا إليه آنفا.

لقد كانت فرضية استقلالية البنية اللغوية مؤسِّسة في سياقها التاريخي لاستقلال علم اللسانيات بموضوع مستقل ومنهج خاصّ يميّزه من العلوم التي كان لها تناول في نطاق اهتماماتها بالألسنة البشرية وخاصّة الفلسفة وعلم المنطق وقد ارتقت هذه الفرضية إلى حد الاقتناع بحكم الشواهد التاريخية المؤيدة لهذا الفصل وبحكم النجاحات التي أثمرها برنامج البحث هذا. وأظهرها صياغة منوال الصوتم سواء في نسخته الأوروبية مع الأمير نيكولا تروباتسكوي أو في نسخته الأمريكية على يد سابير وهو منوال يسمح اعتماده بضبط جميع الوحدات الصوتية المفيدة في أي لسان من الألسن وتوليفاتها وترتيبها حسب وظائفها، وسمح كذلك بوضع مناويل نحوية صالحة لوصف عامة الألسنة البشرية أشهرها منوال المكونات المباشرة الذي وضع بلومفيلد

خطوطه الكبرى وطوّره التوزيعيّون الأمريكيون، وفي مستوى آخر منوال التفريعات الذي أقامه لويس تانيار (L. Tesniere).

هذه أهمّ الفرضيات المؤسسة للاتجاه البنيوي. وقد اقتصرنا على أهمّها ولم نفصّل القول في الفرضيات الفرعية الكثيرة المتفرّعة عنها أو المصاحبة لها بحكم السياق التاريخي. وسنعود لبعضها لاحقا حسب الحاجة،لأنها ستمثل أصولا وفروعا الإرثَ المعرفي الذي بنى عليه لسانيّو النصف الثاني من القرن العشرين إضافاتهم وأسّسوا كذلك على مجادلته والطعن فيه فتوحهم.

ما هي أهم تطوّرات التفكير اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين وما هي أبرز المدارس التي نشأت وما هي أبرز المنعرجات التي غيرت مسيرته؟

يمثل ظهور المدرسة التوليدية أبرز الأحداث العلمية التي سيطرت على البحث اللغوي في النصف الثاني من القرن العشرين. وهو حدث لا يستمدّ أهميته من أهمية الفرضيات التي تبنتها هذه المدرسة فحسب على الصعيدين اللساني والإبستمولوجي وإنما أيضا من خلال ما أثارته من سجال وجدل وما أفرزته من نظريات منافسة طوّرت المدرسة التوليدية نفسها وطوّرت البحث اللساني عامة.

لعلّ أبرز تحوّل أدخلته المدرسة التوليدية مع شومسكي (Chomsky) في الأبنية التركيبية 1957، وفي مظاهر من النظرية التركيبية 1965، هو أنها حدّدت مهامّ جديدة للوصف اللغوي لم تُسبق إليها. وأخطرها طموحها لبناء أنحاء شكلية للألسنة البشرية بالمعنى الرياضي المنطقي الدقيق في شكل خوارزمات قابلة للبرمجة الإعلامية التي تمثل الآلة الحاسبة البسيطة أقرب تمثيل لها. ويمثل التحوّل الحاصل في مضمون النعت «شكلي» شاهدا على التحول التاريخي الذي نشير إليه ونقطة القطع مع البنيوية. فقد كانت المدرسة البنيوية تعتبر دراستها دراسة شكلية لأنها تقيم وصفها للألسنة البشرية على خصائصها البنيوية والعلائقيّة لا بالاعتماد على أسس مفهومية أو معنويّة. أمّا شومسكي فقد اعتمد المعنى الصوري المعمول به في الرياضيات والمنطق

الصوري ليحدّد خصائص الأنحاء الخاصّة بالألسنة البشرية وخصائص النظرية اللسانية العامة.

ولئن كانت المدرسة التوليدية تشارك عامّة المدارس البنيوية وحتى الأنحاء القديمة رغبتها في وصف السلوك اللغوي للناطقين بلسان ما وفهم القوانين المسيّرة لاستعمالاتهم والبحث في ما يمكن أن تشترك فيه عامّة الألسنة فإنها تخالفهم جميعا في عزمها على بناء وصف صريح بالمعنى الرياضي لهذين المستويين قابل للدحض حسب ما يجريه عليه الباحث من اختبارات لتفسير الوقائع اللغوية. إنّها ترمي إلى بناء ما تسميه العلوم الصحيحة منوالا صريحا للسان الذي تصفه وللملكة اللغوية التي تسوده. ومن خصائص هذا التصوّر استعداد اللساني المتواصل لتعديل هذا المنوال وتغييره والتخلي عنه لأنّه يتبنّى تصوّرا للعلم افتراضيا استنباطيا بالمعنى الذي حدّده كارل بوبر.

ويمكن أن نجزم بأنّ من أظهر مآثر شومسكي على البحث اللغوي هو إدخاله صياغة المناويل بالمعنى الجاري في العلوم الصحيحة وتوطيده لها ضمن البحث اللساني. وعلى هذا النحو يعرّف النحو الصريح بكونه «دولابا محدودا قادرا على توليد عدد لا يتناهى له عدّ من الجمل النحوية وإسناد كلّ جملة منها آليا وصفا بنيويا» N. Ruwet (روفي، 1970 ص56-55). وقد تركّز اهتمامه على تحديد أليق المناويل الشكلية لبناء نحو صريح ملائم للألسنة البشرية. وفي نطاق هذا المسعى أعاد صياغة المناويل الجارية عند البنيويين ضمن الشروط الصورية التي أشرنا إليها آنفا وبيّن عدم ملاءمتها. وكان مما عابه عليها أنّها لا تفي بالمظهر الخلاق للغة (م. ن. ص50 فقرة4.2.1) والمتمثل في القواعد التكرارية التي يقتضيها المنوال اللغوي، وعزا غياب هذا التصور عند البنيويين إلى غياب الأدوات الفنيّة التي بنَى عليها تصوّره في وقتهم إذ لم تظهر للعيان إلا لاحقا ضمن الدراسات المنطقية وفي نطاق البحوث التي تناولت أسس الرياضيات (م. ن. ص52).أما العيب الآخر فهو أنهم تبنّوا تصوّرا مبسطا للبنية اللغوية أي لعلاقة الدال بالمدلول ورأى أنّ ثنائيّة الصوت والمعنى ومكوّناتها

وعلاقات بعضها ببعض هي أكثر تشعّبا مما توحي به كتابات أسلافه ممّا يحتّم في نظره مضاعفة مستويات هذا الدولاب وتدقيق وظائفها وتنويع العلاقات التي تعقدها عناصرها ومكوّناتها وفي هذا الصدد يمثل فصله بين البنية السطحية والبنية العميقة الذي شهر به شاهدا كافيا.

أما المأخذ الثالث فيتعلّق بكيفيّة فهم استقلالية البنية اللغوية وما يترتب عن التسليم بها من نتائج على مستوى أهداف النظرية اللسانية وإجراءاتها. ولئن أقرّ هو وأصحابه بأهميّة هذه الفرضية في التأسيس لاستقلال المبحث اللغوي فإنّهم رأوا أنّ المدارس اللسانية عموما وبصفة أخصّ أنصار بلومفيلد وهيلمسليف قد أسرفوا في النتائج التي بنَوها على هذا القول وجاوزا بها القصد وظنّوا أنّ القول بها مطلق وهو في الواقع مقيّد بالسياق التاريخي الذي نشأت فيه وبالمدارس السابقة لهم التي كانوا يساجلونها. وهم ينازعون نظرية القلوسيماتيك في كون التسليم بنسبيّة الكيانات اللغوية على مستوى الأصوات ومستوى المعاني وتغيّر تجلياتها واختلاف بدائلها في مختلف الألسنة البشرية يستلزم بداهة استحالة البحث عن شبكة من العناصر الصوتية الكونيّة واستحالة البحث عن شبكة من العناصر الدلالية الكونية (م. ن. ص26)ويرفضون تسوية البلومفيلديين دلالة الأشكال اللغوية بوضعية المتكلم مما يعني إقصاءها من الدرس اللغوي. وبناء على ذلك افترض شومسكي في منوال 1965 ثلاثة مكوّنات أساسية: مكوّن محوري هو المكون التركيبي وهو الذي يشتمل على القواعد التكرارية ويسمح بتوليد ما لا يتناهى له عدّ من الجمل مقرونة بوصفها الإعرابي الذي توفره مجموعة المؤشرات النظرية وما طرأ عليها من تحويلات. (م. ن. ص321)ومكوّنين تأويليين هما المكوّن الصوتي والمكوّن الدلالي. وهو ما يعني أن وصفك لجملة من الجمل في لسان يستلزم الاعتماد على هذين المكونين وما يشتملان عليه من عناصر صوتية كونيّة وعناصر دلالية كونية. (م. ن. ص29)لذلك يجب على اللساني أن يضع نظرية عامة في العناصر الصوتية الكونية ونظرية في العناصر المعنوية أو الدلالية الكونية (م. ن. ص25). (انظرعلاقته ببور روايال م. ن. ص350) من الواضح أنّ هذا القول يخالف

ما اشتهر به البنيويّون مخالفة قد يفهم منها أن البحث اللغوي قد عاد إلى الفترة التي سبقت الإنجازات البنيوية. ومما يدعم هذه الشبهة أنّ شومسكي رأى في فلاسفة بور روايال وفي أقوال ديكارت رواد ا حدسوا بما صاغه صياغة صريحة. ولكنّنا إذا تأملنا مواقف التوليديين ارتفع اللبس وبان أنهم لم يتخلّوا عن فرضيات أسلافهم ولم ينكروها بالجملة وإنّما احتفظوا بالأساسي منها وأعادوا صياغتها وأدمجوها في مشروع بحثهم الجديد وأنّ استمرار فرضيات أسلافهم ما زالت حاضرة بشكل مركزي رغم اختلافهم البيّن معهم في ما كان يعدّ من الحقائق العلمية. وأول توضيح يهمّ شبكة العناصر الصوتية الكونية. فالتوليديون لا يريدون إنكار مفهوم الصوتم والنكوص بالبحث وحصره في الجانب الصوتي وإنّما يريدون حصر العناصر الصوتية القابلة لأن تؤدي وظيفة في الألسنة البشرية وضبط توليفتها والقوانين المسيّرة لها (م. ن. ص 26) على نحو ما صنع جاكبسون (R. Jacobson) وهال (M. Halle). أمّا فيما يتعلق بالنظرية الدلالية فإنّها مشروع يفترضونه لم يملؤوه بعناصر جاهزة سلّموا بها حدسيا أو استقدموها جاهزة من اختصاص آخر. وهم يقرّون بضآلة الحصيلة المعرفية فيه على عكس المكوّن الصوتي ويَكِلون أمر تأثيثه إلى تقدّم البحث.

وأظهر دليل على استيعابهم للحصيلة البنيوية إقرارهم بجملة المنطلقات التي اشتهر بها البنيويون مثل التمييز بين معنى الجملة وبين تركيبها وتمييزهم بين الجمل اللاحنة والجمل غير اللاحنة وإقرارهم بأنّ الدراسة الشكلية للتركيب لموضوعيتها وتقدّم البحث اللغوي فيها تسبق منطقيا الدراسة الدلالية وتمهّد لها. وقد ترجموا هذه المبادئ في أمرين: أولا في هندسة المنوال الذي تصوّروه لتمثيل الملكة اللغوية سواء في صورته الجملية أو في ترتيب مستوياته الفرعية. فالمكوّن التركيبي له موقع مركزي في معمار النظرية بالقياس إلى منزلة المكوّن الدلالي الذي يقتصر دوره على مجرّد التأويل. وقد رأوا أن يعطوا الأولوية لظواهر التركيب على الدلالة رغم وعيهم بأن الحدود الفاصلة بين المبحثين غير واضحة في هذا المستوى من البحث لأنّ الجانب التركيبي هو الذي تتوفّر حوله معطيات موثوقة. ثانيا في ترتيب المكونات الفرعية لهذا

المكوّن المركزي فهذا المكون يشتمل على مستويين مستوى البنية العميقة التي تشمل جملة المؤشرات النسقية ومستوى البنية السطحية التي نفضي إليها بعد إدخال التحويلات (م. ن. ص320).

وقد سلّم شومسكي بناء على أولويّة التركيب على الدلالة بأن البنية التركيبية هي البنية العميقة وسلم ثانيا بأنّ التحويلات ليس لها أي تأثير على المعنى. وقد صاغ روفي هذه الفرضية على النحو التالي: «إن المعطيات التركيبية التي تتضمّنها أو تحملها المؤشرات النسقية هي وحدها المفيدة بالنسبة إلى التأويل الدلالي للجمل أمّا المعلومات التركيبية التي يتضمنها المؤشر النسقي النهائي الذي تمّ اشتقاقه فهي الوحيدة المفيدة بالنسبة إلى التأويل الصوتي.»(م. ن. ص320).

لم يكن منوال شومسكي الصيغة النهائية التي استقرّت عليها النظرية التوليدية فقد أُدخلت عليه تعديلات وتطويرات ومراجعا ت عميقة، إلا أنّه يمثل إضافة أيضا في تاريخ التفكير اللساني لا على المستوى الإبستمولوجي العام الذي أشرنا إليه أعلاه فحسب وإنما هو إضافة على صعيد الوصف اللغوي الدلالي. فقد اقتصر البحث على المستوى الدلالي عند البنيويين على صعيد الكلمة وتركّز على تحليل الحقول الدلالية أو التحليل السيمي للوحدات المعجمية إلى معانم ولكن الفصل ظلّ دائما قائما بين التحليل التركيبي على مستوى الجملة والتحليل الدلالي للعناصر المعجميّة. ويتمثل المنعرج الذي أحدثه منوال شومسكي،1965 في أنه دمج التحليل الدلالي للمعجم مع التحليل التركيبي للجملة Irène Tamba-Mecz (إيران طومبا ماز 1991،ص27) وسيصبح إنجاح هذا التوليف بين الدلالة النحوية والدلالة المعجمية الرهان الأول للدرس اللساني في النصف الثاني من هذا القرن ومحور كل التوترات المفهومية ومصدر الخلافات بين المريدين والأصحاب. وفي هذا السياق تعتبر الدلالة التوليدية ثمرة من ثمار هذا التحول التاريخي المشار إليه وعاملا من عوامله.

الدلالة التوليدية:

يمثل تيّار التوليدية الدلالية تيّارا من اللسانيين التوليديين الذي يتبنّون مبادئ شومسكي ومنطلقاته. ولكنّه تكوّن شيئا فشيئا انطلاقا من نقده لمنزلة المكوّن الدلالي في منوال 1965 وحصر دوره في الوظيفة التأويلية. وقد سمّوا أنفسهم من باب السجال مع هذا المنوال دلالة توليديّة لإبراز ما يميّزهم عنه وما يخالفونه به. وقد لخّص F. Rastier (راستييه، 1987 ص214) الخلاف القائم بين الدلالة التوليدية والدلالة التأويلية بالقول: «إنّ البنية الإعرابيّة هي نقطة انطلاق التأويل الدلالي عند أصحاب الدلالة التأويليّة أمّا في الدلالة التوليديّة فإنّ التمثيلات الدلاليّة هي المدخل للمكوّن التحويليّ» وقد تركز نقدهم على ما بدا لهم أولا تناقضا داخليّا صلب النظرية وثانيا عدم تطابق المنوال مع بعض المعطيات الاختبارية. وقد جمعوا معطيات لغوية واضحة دحضوا بها فرضيات مؤسّسة لمنوال 1965.

التناقض الداخلي:

تتعلّق أول مظاهر التناقض في تناقض تمييز شومسكي بين الكفاءة والإنجاز والوظيفة التأويلية للمكوّن الدلالي. فقد سبق أن ألحّ شومسكي على أن مصطلح التوليد عنده يعني المعنى الرياضي الذي يفيده بصفة أدقّ مصطلح التعداد (من عدّد) وأنه لا يمكن تأويل لفظ التوليد على أنه يفيد الإنتاج. فهذا المصطلح محايد بين المتكلم والمخاطب ولا يتبنى وجهة نظر واحد منهما. أما وقد خُصّ المكون الدلالي بالوظيفة التأويلية فلم يعد محايدا وأصبح متبنّيا لوجهة نظر المخاطب. وهو تناقض ينعكس على فرضيّة أساسية أخرى هي فرضيّة استقلال البنية اللغوية وما ترتّب عليها من إيلاء التركيب المنزلة الأولى على الدلالة وقد بيّن التوليديون قصور هذا المنوال التأويلي انطلاقا من عدم انطباقه على بعض وضعيّات التواصل عن تفسير مظاهر جوهرية في الملكة اللغوية مثل ظاهرة اللبس وقدرة المتكلم على تعيينه وحريّة إيقاعه والقدرة على رفعه ومثل القدرة على شرح الكلام والإبانة عنه بلفظ آخر.

أما على مستوى الوصف اللغوي فقد كان من اليسير إبراز الصعوبات التي يواجهها هذا المنوال في تفسير ما يعرف بقيود الانتقاء المعجمي. وتبيّن هذه القرائن مجتمعة هشاشة التمييز بين التركيب والدلالة الذي يتمسّك به أنصار الاتجاه التوليدي السنّي. وقد بين ماك كاولي M. Galmiche (ميشال غلميش، 1975، ص41) أن قيود الانتقاء وقضايا التوارد المعجمي(co-occurence lexicale) ظواهر دلالية لا تحيط بها خصائصها التركيبية وإنما تحدّدها قواعد دلالية انطلاقا من مضمونها الدلالي الذي يشمل مفهوم الاقتضاء وإمكانيات الشرح والتفسير. وقد بدؤوا بدحض العلاقة التي افترضها شومسكي بين البنية العميقة والبنية السطحية. والتي محصّلها أنّ التحويلات لا تغيّر شيئا من المعنى المفترض في البنية العميقة فبينوا بطلان ذلك انطلاقا من شواهد معيّنة تهمّ المسوّرات والنفي(م. ن. ص 125و138) وانتهى بهم الأمر إلى الطعن في فائدة البنية العميقة ذاتها باعتبارها بنية تركيبية، واقتراح نحو على أساس دلالي.

الدلالة العرفانية:

لم يكن الدلاليون التوليديون الاتجاه الوحيد الذي جادل الاتجاه السنّي التوليدي إذ أنّ المدرسة التوليديّة قد ولّدت كذلك اتجاها في البحث اللساني قام بوصفه ردّ فعل عليها ومناهضا لها وإن كان يشاطرها الرأي في بعض اختياراتها النظريّة خاصّة في اعتماد المعطيات البيولوجيّة في البحث اللساني. غير أنّه على عكس الدلالة التوليدية لا يتبنّى المنطلقات الإبيستمولوجيّة للتوليدية بل تأسّس على رفض تصوّر المعرفة العلمية الذي اعتمده شومسكي والطعن في الفرضيات المتعلّقة بالصعيد اللغويّ.

المنطلقات الإبستمولوجيّة:

وأوّل ما ينقدونه احتذاء شومسكي العلوم الصحيحة (انظر في هذا العمل مقال فندلواز)و اعتماد الشكلنة الرياضية في بناء المناويل النحوية. فشكّكوا في هذه المنطلقات واعتبروها عيوبا وعوائق معرفية تحجب حقيقة الظاهرة اللغوية وراء صحّة منطقية موهومة. ويلحّون على أن اللسانيات علم إنساني لا يفيد فيه

التدقيق الرياضي المنطقي الجاري في العلوم الصحيحة. ويرون أنّ الأحرى هو الاستفادة من علم النفس ومنجزاته. (ويمكن أن نبوّب مقترحات هذا الاتجاه في مجالين هما مجال الدلالة المعجمية وصياغة أنحاء عرفانية).

وهم يستفيدون من علم النفس وتطوراته التي ظهرت في أعمال E. Roch إ. روش حول مفهوم المقولات التي عرفت بنظرية الطراز. وتندرج أعمال هذه الباحثة في نطاق البحث عن مبادئ كونية للمعرفة البشرية مستقلة عن الأنظمة الثقافية. تحددها تجربتنا الإدراكية. ويمتاز هذا التصور بعدد من الخصائص منها:

أولا أنّه يقطع مع المقولات الأرسطية. ويعني ذلك أنه لا يحدّد المقولة بجملة من الخصائص الضرورية والكافية.

ثانيا أنه يقول بتفاعل النشاط اللغوي مع الأنشطة العرفانية الأخرى مثل الإدراك ولا يقول بعضو مختص بالملكة اللغوية.

ثالثا يفترض أن الكليات اللغوية ثوابت عرفانية لا جملة من القواعد الشكلية.

رابعا يفترض رسوما عامة لها مقبولية عرفانية تفسّر بها الظواهر اللغوية وتبني بها مناويل وصفية.

الصعيد اللغوي:

بنى أصحاب هذا الاتجاه على هذه المقدمات المعرفية جملة من الفرضيات اللغوية قامت على مناقضة أقوال البنيويين والتوليديين الذين يعتبرونهم اتجاها واحدا ويقولون إن الفروق بينهم ثانوية.

أولا يقولون بأسبقية الفكر على اللغة ويرفضون استقلال البنية اللغوية وما ترتّب على القول بها من فرضيات فرعية مثل القول بأن النظام اللغوي يقوم على القيم الخلافية أو القول باعتباطية العلامة اللغوية ولذلك يبنون وصفهم اللغوي على المقاييس المعنوية وهم بذلك يلتقون مع الدلالة التوليدية.

ثانيا ينفون الطابع المنظومي للمنوال اللغوي والقول باستقلال مكوناته الفرعية. وهو فصل نجد جذوره في تمييز البنيويين بين مستويات لغوية مختلفة،

مثل التمييز بين الصوت والصرف وعلم الإعراب والمعجم. وقالوا بدل ذلك باسترسال هذه المكونات الفرعية.

وإذا قارنّا هذين التيّارين بالاتجاه التوليدي السنّي قلنا إن كان الانتقال من الدلالة التأويليّة في النظرية المعيار إلى الدلالة التوليديّة عدولا عن القول بمركزيّة الإعراب إلى القول بمركزيّة الدلالة كان الانتقال من الدلالة التوليدية إلى الدلالة العرفانيّة انتقالا من القول بالبعد المنطقي للدلالة وموضوعيّتها إلى القول بالبعد التفاعليّ والتصوّري لها. وقد تجسّم ذلك في مفهوم الطراز والمناويل العرفانيّة المؤمثلة والفضاءات الذهنيّة. وقد كان للدلالة العرفانيّة صلات وثيقة بالدلالة التوليديّة جعلت G. Lakoff (لايكوف،1987 ص582) يعتبر الدلالة العرفانيّة نسخة منقّحة من الدلالة التوليديّة.

اللسانيات والمنطق والفلسفة: الفلسفة التحليلية

إن اتفاق هذه التيارات في الطعن في استقلال البنية اللغوية وإعطاء الأولوية للدلالة على الأبنية اللغـوية الواسمة لها لم يفتح الباب لدخول علم النفس فحسب بل إنه أتاح مجالات التقاء جديدة مثمرة بين اللسانيات والفلسفة والمنطق وقد حصل هذا التقارب في تطور متشابك المسالك لجأ فيه اللسانيون إلى مفاهيم المناطقة ونافس فيه الفلاسفة اللسانيين في الاهتمام بالألسنة الطبيعية.

تعود جذور هذا التقارب معرفيا إلى اكتشاف المنطق الرمزي الحديث ونشأة تيار فلسفي مؤثر عرف بالوضعية المنطقية جمع أقطـابا مثل فريقه (G. Frege) ورسل (B. Russel) وكارناب (R. Carnap) ولودفيك فيتنقشتاين (Ludwig Wittgenstein) كان من نتائجه تحديد مهامّ جديدة للفلسفة أفضى الجدل فيها حول المعنى واللغة إلى ظهور الفلسفة التحليلية التي كان من نتائجها غير المتوقعة عودة الاهتمام باللغة العادية.

اكتشاف المنطق الرمزي الحديث وتطوره:

يتفق أغلب الدارسين على اعتبار قتلب فريقه (1848 ـ 1925) مؤسس المنطق الرياضي لأنه حقق حلم لايبنتز في وضع حساب منطقي على غرار علم الجبر تتألف لغته من رموز مرئية تشتغل حسب قواعد دقيقة (ولباني، 1992). وتخلّص المنطق من كل ارتباط بالألسنة البشرية وما يعتري استعمالها من مزالق بسبب طابعها الشفوي ونقائصها عند التأويل وعند الاستدلال. وقد وضع فريقه كتابة رمزية مرئية تمثل معنى الكلمة لا أصواتها (أو إيديوغرافيا) تستوعب كل العمليات المنطقية جمع فيها بين عدة ألفبائيات (لاتينية وإغريقية وغوطيية تقرأ حسب اتجاهات مختلفة) جعلت قراءتها شاقة وقد تكون من العوامل التي تفسر بقاء أعماله مغمورة إلى أن أظهرها للناس برتران رسّل عندما ناقش بعض مقترحاته في كتاب مبادئ في الرياضيات1903 (ولباني1992، 87) لم يعد الحكم مجرد علاقة بين الموضوع (sujet) والمحمول (prédicat) وإنما هي علاقة بين مفهوم (concept) وحد (objet)وكان من أبرز إضافاته التمييز بين المفهوم والحد (concept/ objet) وهو تمييز سمح له باقتراح تعريف جديد للقضية المنطقية أكثر تجريدا من تعريف القضية عند أرسطو. استوعب المنطق الأرسطي به. من خلال ثلاث إضافات أوّلا. أرجع البنية الأرسطية الثلاثية وهي الموضوع والمحمول والرابطة إلى بنية ثنائية ذات أساس رياضي هي ثنائية الدالة والحد (fonction/argument) وهي ثنائية زادها رسّل تدقيقا (ولباني 2000، 77)من خلال الدالة القضوية (fonction propositionnelle) ثانيا. لم تعد علاقة الموضوع بالمحمول منحصرة في نسبة صفة إلى موضوع وإنما أصبح الأمر أكثر تجريدا إذ يتعلق الأمر بربط عناصر في ما بينها دون مزيد تخصيص، فاتسع مجال هذه الثنائية لاستيعاب كثير من المعطيات مثل العلاقات التي كان الرسم الأرسطي يشوّهها أو يعجز عنها. ثالثا إن المحمول يمكن أن يرتبط بكثير من الحدود على عكس الرسم الأرسطي.

وكان من إضافاته أيضا التمييز بين المعنى والدلالة والإحالة (sens/ dénotation/référence) وهو ما أسس لدلالية منطقية مختلفة عن دلالية الألسنة البشرية. ويحسب له أنه أرجع الأريتماطيقا إلى المنطق بفضل تصوّره الجديد للقضية المنطقية وقد بين الطابع التحليلي (طوطولوجي) لكل من القضايا المنطقية والقضايا الرياضية. وقد واصل مشروعه برتران رسّل في كتابه:

On denoting, 1905, (La théorie des descriptions définies)

وتقدّم هو وكارناب في ردّ الرياضيات إلى المنطق. وقد عرف هذا الموقف بالمنزع المنطقاني (logiciste) وهو الذي يعتبر الأريتماطيقا فرعا من فروع المنطق. وبنى أصحاب حلقة فيانا على هذا النجاح مشروعا فلسفيا لإرجاع كل العلوم إلى إلى المنطق.

لقد كان لهذا التطوّر العلمي للمنطق بالإضافة إلى تطوّر العلوم الصحيحة منذ عصر النهضة الأوروبية صدى في الفلسفة الأوروبية أثمر تيّار الوضعية المنطقية أو التجريبية المنطقية. ونقدم بعض منطلقاتها في اللغة والمعنى لأنها أساس ضروري لفهم النظريات التي سادت البحث اللغوي في النصف الثاني من ق.20 سواء تلك التي واصلتها أو التي ناهضتها. (وتجتمع هذه الأصول في ترجمة لودفيق فيتنقشتاين وأعماله).

ظهرت الوضعية المنطقية بفيانا واقترنت نشأتها تاريخيا بإعلان فيانا1929. وهي تستند تاريخيا إلى تطوّر العلوم الصحيحة في العصر الحديث ونجاح مناهجها التجريبية في استقراء ظواهر الطبيعة وصياغتها صياغة ضمن قواعد علم الرياضيات. وقد جعلت من أهدافها استخلاص النتائج الفلسفية المترتّبة على ذلك في ما يتعلق بوضع الفلسفة ومهامّها ونظريّة المعرفة عموما. وهو دور لم تقم به الفلسفة التقليدية التي بقيت تحاليلها ومفاهيمها ميتافيزيقية. ولذلك تأسّست الوضعية المنطقية على نقد الميتافيزيقا وجعلت من أوكد مهامها تخليص الفلسفة منها نهائيا وبشكل قاطع. وكان مدخلها لذلك التمييز بين الأقوال أو القضايا التي لها معنى من أشباه القضايا التي لا معنى لها. ينطلق

كارناب (في تجاوز الميتافيزيقا بالمنطق 1932) من تعريف بسيط للغة المنطقية يفترض فيه أنّها تتكوّن من معجم يضمّ مفردات لها معنى وقواعد تركيبية (ولباني 1992، ص19). ويضيف أن القضايا التي لها معنى تقتضي شرطين أولا أن تكون محترمة لقواعد التركيب وتقتضي ثانيا أن تدلّ مفرداتها على مفهوم علمي أي يمكن أن نشير إلى مسمّاه ونعيّنه في العالم الخارجي، بحيث تعبر القضية عن تجربة اختبارية يمكن التثبت منها. أمّا إن تضمنت القضية مسمّيات تحيل على مفاهيم ميتافيزيقية من الحياة اليومية أو من المعتقدات الدينية فإنّها لا معنى لها حتى وإن كانت صحيحة من ناحية تركيبها. وبناء على هذا التصوّر حكم الوضعيون في حلقة فيانا بعدم جدوى الماورائيات. (ولباني، 1992 ص 22) لأنّ تطوّر المعرفة لم يعد يسمح بأن تبقى الفلسفة دراسة ميتافيزيقية. ودعوا إلى تأسيس فلسفة علمية.

ما هي مهامّ هذه الفلسفة العلمية؟

لتوضيح ذلك يميز كارناب بين العلوم التجريبية التي تدرس الوقائع والأحداث والتي لا يمكن للفلسفة أن تنافسها فيها ونظرية المعرفة التي تدرس لغة هذه العلوم التجريبية. ولما كانت القضايا التي لا يمكن التأكد من صحتها تجريبيا أشباه قضايا خاوية من كل معنى وكانت الفلسفة غير مؤهلة لدراسة الوقائع والظواهر والأحداث انحصرت مهمة الفلسفة العلمية في التحليل المنطقي للغة العلوم. ولذلك يمكن أن نقول إن موضوع الفلسفة العلمية عند حلقة فيانا هو لغة العلوم الصحيحة وأنّ منهجها هو منهج المنطق الحديث باعتباره دراسة شكلية لقواعد تركيب القضايا وتحويلاتها. وبناء على هذا المعنى الضيق يفهم أن وظيفة الفلسفة بالمنظور الجديد هي تحليل اللغة وأنها فلسفة تحليلية. وضمن هذا التصور ينزل قولهم (رسل): لا يخلو حال أي قضية نخضعها للتحليل من أمرين: فإما أن يتبين أنها ليست قضية فلسفية بتاتا وإن كانت قضية فلسفية فهي بالضرورة قضية منطقية. وفي هذا الإطار لا يمكن أن نغفل عن الإشارة إلى أعمال لودفيق فيتنقشتاين لتأثيره المزدوج أوّلا

في تيار الوضعية المنطقية وحلقة فيانا بالتحديد رغم خلافاته معهم ثانيا، لأنّه أعطى منعرجا جديدا للفلسفة التحليلية عدل به مسلّمات الوضعية المنطقية وشرّع من جديد للاهتمام بالألسنة الطبيعية وكان له الفضل في وضع الأسس المعرفية لفلسفة اللغة العادية. وتجسّمت هذه التحولات في مسيرته الفلسفية من خلال المقابلة التي يقيمها فيتقنشتاين نفسه وعامة الدارسين بين الرسالة الفلسفية والمنطقية (*Tractacus*) من جهة والبحوث الفلسفية (*Investigations philosophiques*) من جهة أخرى، حيث انتقل من الحساب المنطقي إلى مفهوم الألعاب اللغوية.

كانت مشاغله في الرسالة هي مشاغل حلقة فيانا إذ كانت الغاية المنشودة هي دحض الأقوال الميتافيزيقية وتجديد مهام الفلسفة. وقد وضّح في مقدمة الرسالة أنه يهدف إلى التمييز بين ما يمكن قوله مما يمتنع قوله أي التمييز بين القضايا التي لها معنى من القضايا التي لا معنى لها باعتبار أن ذلك التمييز هو القضية المركزية في الفلسفة. وقد عُنِي المنتمون إلى حلقة فيانا بدراسة الرسالة المنطقية وعدّوه منهم. ولكنه تميّز بالتركيز على علاقة اللغة بالعالم. وقد شهر في الرسالة بتصوّر تجريبي يقول بوجود تناظر بين بنية العالم وبنية القضايا المنطقية. بناء على المقدّمات التالية:

ـ يتكون العالم من وقائع (faits).

ـ الوقائع تشكيلات (configurations) من الأشياء، ولا وجود للأشياء منفردة.

ـ تتكون اللغة من القضايا مثلما يتكون العالم من الوقائع.

ـ يتكون العالم من وقائع ذرية تحلل إلى أفراد وصفات (attribut) تناظرها قضايا ذرية.

ـ تمثل كل قضية منطقية لوحة أو صورة تعكس العلاقات بين الأشياء.

ـ يمثل كل اسم في القضية المنطقية شيئا في الواقع ولذلك لا يكون للقضايا الميتافيزيقية معنى لأن الأسماء فيها لا تمثل شيئا تدركه الحواس وتحيط به التجربة. وهذا يعني أن قيمة كل قضية رهينة التعابير التي تتكون منها (extentionnalité).

ـ يماثل تشكّل الأشياء في العالم تشكّل أسماء الأشياء في القضية المنطقية.

ـ يتحدّد صدق القضايا أو كذبها بمقتضى تطابق اللوحة أو الصورة مع الواقع.

ـ يوجد تناظر بين بنية العالم وبنية اللغة يتجسّد في اشتراكهما في نفس الصورة المنطقية، لأنّ المنطق ليس مجرد نظرية بل صورة تعكس العالم لذلك فإن البنية المنطقية هي نفسها بالنسبة إلى جميع اللغات. ثم إننا إن حصلنا على القضايا الأولية أمكننا أن نستنتج منها كل القضايا المحتملة التي لها معنى؛ وقد عرفت هذه النظرية التي تعود أصولها إلى فريقه ورسل بالذرية المنطقية (atomisme logique).

ماذا ترتّب عن هذا التصور للمعنى؟

لقد ترتب عن هذا التصور ترتيب لأنواع الخطاب الذي له معنى محصّله

أولا أن علوم الطبيعة هي الوحيدة التي تقول أقوالا لها معنى بما أنها تصف الواقع.

ثانيا أن العلوم الشكلية (المنطق والرياضيات) بحكم طابعها التحليلي (الطوطولوجي) خارج المعنى.

ثالثا أن الأقوال الميتافيزيقية لامعنى لها (ولباني 1996ص.28) وانتهى به الأمر في خاتمة الرسالة إلى الدعوة إلى الصمت أي صمت الفلسفة القول 7ص وكذلك111 (الرسالة6.53 و6.54).

وقد التزم فيتنقشتاين هذا الصمت مدة عشر سنوات قبل أن يعود إلى الفلسفة وكانت هذه العودة مقترنة بمراجعة مسلمات الرسالة وأهمّها التخلي عن لغة منطقية مثالية تعكس بنية الواقع والتخلي عن فرضية أن الوظيفة الوحيدة للغة هي الوظيفة الوصفية على نحو ما تجري في علوم الطبيعة وعودة الاهتمام باللغة العادية بل الاستغراب من إغفال المناطقة لها. ولذلك لم يعد المهمّ هو بحث مطابقة الكلمة لما تدل عليه في الواقع وإنما أصبح الأمر يتعلق بدراسة علاقة الكلمة باستعمالاتها المختلفة. وقد حاول فيتنقشتاين أن يحيط بهذه الاستعمالات عن طريق مفهوم الألعاب اللغوية. وضمن هذا التصور يصبح الاستعمال الشكلي للغة استعمالا ممكنا من بين إمكانيات مختلفة مع وجود فارق بين اللغات الشكلية واللغة العادية هو انفتاح اللغة العادية على الحياة وانبناء ألعابها على مفهوم القصد الذي يحدد القوانين المؤسسة لها. (القواعد التكوينية).

وسيفتح هذا التحول جدولا معرفيا هو لغة الاستعمال العادى التي أسست على مبادئها مساهمات أوستين (J. Austin) وغرايس (P. Grice) وسيرل (Searl) مجال التداولية.

ما هي آثار تطور المنطق الرمزي على الوصف اللغوي؟

سبق أن أشرنا إلى أن اللسانيين لجؤوا إلى إدخال بعض المفاهيم المنطقية في الوصف اللغوي بناء على التطور الذي شهده المنطق الرمزي في العصر الحديث. وسنقدّم في ما يلي نماذج من ذلك في مفاهيم الموضوع والمحمول والصورة المنطقية والتعريف الصدقي للدلالة في القضية المنطقية.

لقد سمح تطور المنطق الرمزي بتوفير نظم حساب شكلية أو لغات شكلية تلائم المعطيات النحوية أكثر من المنطق الأرسطي القديم، ولعلّ ثنائيّة الموضوع والمحمول من أفضل الشواهد على هذا التطوّر الحاصل في البحث اللساني.

لقد كانت الثنائية هذه محلّ نقد شديد من قبل البنيويين، وكانت شاهدا ثابتا على فساد الاعتماد على المنطق للبحث اللغوي ويمثل نقد تانيار للتصور التقليدي لبنية الجملة البسيطة نموذجا لهذا النقد.

يذكر أن تانيار قدم تصورا طريفا للجملة البسيطة كان له صدى واستطراف خارج الاتجاه البنيوي ورأى فيه كثير من التوليديين وغيرهم أساسا متينا يمكن الاستفادة منه والبناء عليه. ومفاد ه أن النواة الفعلية في الألسنة الأوروبية (وقد قدّم شواهد منها) تعبر عن مسرحية صغيرة. ولما كانت كلّ مسرحية تتطلب بالضرورة حدثا وممثلين يكونون أطرافا فيه ثم ملابسات قال تانيار إن نظير ذلك على المستوى التركيبي هو الفعل والمشاركون في الحدث (actants) والظروف (circonstants). أما الفعل فيعبر عن الحدث وأما المشاركون في الحدث فيعبّر عنهم الفاعل والمفاعيل الحقيقية وأما الظروف فتشمل أشباه المفاعيل كالمفعول به للزمان والمكان والحال الخ.

واعتمد تانيار هذا التصور ودافع عنه ورآه أليق في توضيح العلاقات التركيبة داخل الجملة البسيطة من التصور التقليدي الذي يحلل الجملة الفرنسية إلى موضوع ومحمول باعتبارها ثنائية موروثة عن المنطق الأرسطي. وتتلخص أهم الحجج التي طعن بها في هذا التحليل الموروث في ما يلي:

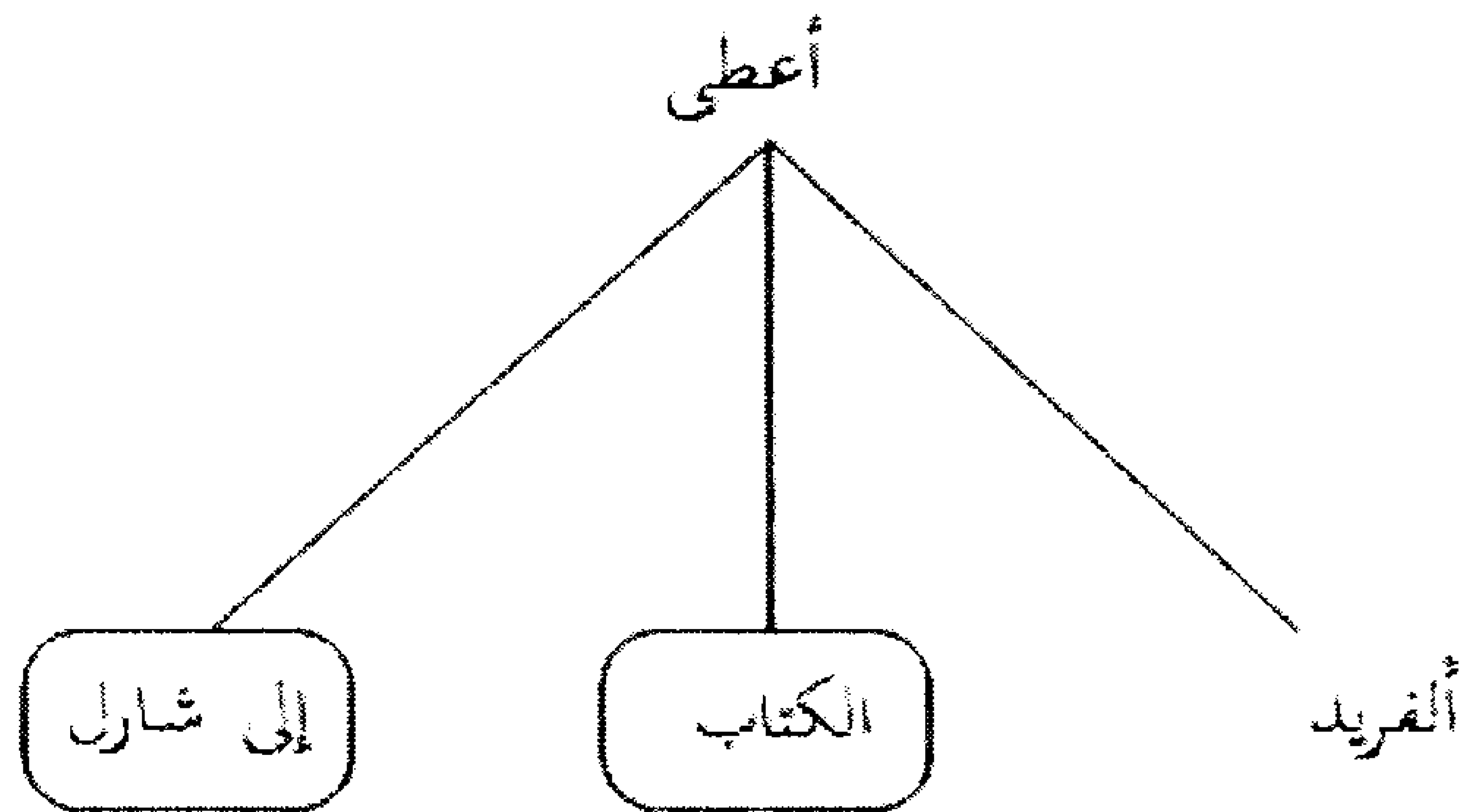
- لا يوجد في الألسنة البشرية ما يدعو إلى مقابلة لازمة وضرورية بين الموضوع والمحمول (لأن هذا التحليل يناسب الجملة الاسمية الإغريقية ولا يلائم الجمل الفعلية التي تعبر عن العلاقات Blanché (بلانشي، 1968، ص 125)،

- يصعب التسوية بين منزلة الموضوع الذي لا يتضمن في الغالب إلا كلمة واحدة تكون اسما أو مركبا قائما مقام الاسم والمحمول الذي يتضمن عناصر أكثر من الموضوع خاصة أن بعض هذه العناصر لا تختلف في شيء عن الموضوع (مثل المفعول به)،

ـ يدلّ على هذه القرابة بين الفاعل والمفاعيل الحقيقية إمكانُ حلول بعضها مكان الآخر في البناء للفاعل والبناء للمفعول. وهي علاقة تحجبها ثنائية الموضوع والمحمول.

وإذا تأمّلنا الترسيمة التي ابتدعها تانيار لتحليل جملة "أعطى ألفريد الكتاب لشارل"

رسم عدد ١ : اعطى الفريد الكتاب لشارل



تفريعة ٧٧

تبينا أنها قابلة لأن تستوعب بالتصوّر الجديد التي ابتدعه فريقه للمحمول فيمثل للجملة الفعلية المذكورة بالمحمول أعطى مع ثلاثة حدود هي ألفريد والكتاب وشارل وهو تصوّر تبنّاه فلمور (غلميش، 1975) وتبنّاه عامة اللسانيين المشتغلين بالدلالة المعجمية والمعالجة الآلية للألسنة البشرية.

أما ثاني المفاهيم المنطقية التي أدخلها الدلاليون التوليديون أيضا للبحث اللغوي فهو مفهوم الصورة المنطقية وقد اعتمدوها لتعويض مفهوم البنية العميقة التي أقرّها شومسكي منذ 1965.

أما المفهوم الثالث فهو مفهوم التمثيل الدلالي وهو مقترن كذلك عند الدلاليين التوليديين بالطعن في مفهوم البنية العميقة وتعويضها بالصورة المنطقية (forme logique).

وعلى عكس المنوال التقليدي اقترحوا أن يضطلع نظام واحد من القواعد بتحويل التمثيل الدلالي للجمل إلى تمثيل تركيبي يوافق بنيتها السطحية دون المرور بالبنية العميقة التركيبية.

وكان من نتائجها المباشرة إلغاء كل القواعد التي تدخل في الجهاز التأويلي (مثل قواعد الإسقاط والمزج) وهي قواعد تهدف إلى رفع اللبس تدريجيا عن الأقوال انطلاقا من المتتالية النهائية إلى نواة الجملة «ج».

ماهي المقولات الأساسية المكوّنة لهذا المستوى الدلالي؟

قام الدلاليون التوليديون باختزالها إلى ثلاث مقولات أساسية هي: جملة ومركب إسمي وفعل(غالميش، 1875، ص 152)

ويعنينا من هذا التمهيد أن نبرز أن هذه المقولات تطابق مطابقة شبه تامّة مقولات المنطق الرمزي

فالجملة توافق أو تناظر الوظيفة القضوية (fonction propositionnelle) والفعل يناظر المحمول (الذي يشمل الأفعال والصفات والعوامل المنطقية مثل الوصل والنفي والمسورات) أما المركب الاسمي فيوافق الحدود (argument) في الدالة الرياضية.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار الجملة قابلة للتحليل بمنطق المحمولات.

لقد تغير تصوّر النحو عما كان عليه عند المنوال التقليدي1965 وتغيّر تصوّر اللغة إذ كان المنوال التقليدي يعتبر اللغة مجموعة لا متناهية العدد من الجمل التي يمكن أن توصف وتولد على أساس من القواعد التركيبية التكرارية ويكمّل هذا الأساس جملة من القواعد التحويلية. لكن لما طعن الدلاليون التوليديون في فائدة البنية العميقة تغير تصور النحو وتصور اللغة ذاتها وغدا النحو نظاما من القواعد يربط تمثيلات دلالية (الأبنية الكامنة أو العميقة) بأشكال السطح بواسطة جهاز من التحويلات (م. ن.).

لاتمثل هذه الشواهد التي ذكرناها إلا أمثلة على شدة اتصال الدراسات المنطقية بالدراسات اللغوية. فقد سمح ظهور أنواع جديدة من المنطق باستيعاب ظواهر جديدة من الوصف اللغوي مثل المنطق الجهي والمنطق المتعدد القيم بل إن بعض اللسانيين قد بنوا مقاربات دلالية متينة بالاعتماد على التصور الصدقي (نشير منهم إلى روبار مارتن R. Martin) بحيث يمكن أن نستخلص تقاطع الدراسات المنطقية والدلالية على نحو لم يعد من الممكن التمسّك ضمنه بفرضية استقلالية البنية اللغوية. ولم يعد من المسلّم به أن الانطلاق من اللفظ هو أفضل للوصف اللغوي ولا أن التسليم بمفاهيم دلالية هو مضرّ ضرورة بالبحث اللغوي. كيف وقد أحيى فلاسفة اللغة العادية مفاهيم أرسطو وأكسبوها بعدا إجرائيا منظما لدراسة المعجم؟

هذه أهمّ السمات الغالبة على التفكير اللغوي واللساني في النصف الثاني من القرن الماضي وهي الخلفيّة التي وجهت اختيارنا للنصوص التي بدت لنا ممثلة له ومنبئة باتجاهات القرن الحالي. وقد بقي أن نقدّم التبويب العام للعمل وبعض منطلقاتنا فيه.

لقد أقمنا اختيار هذه النصوص على أساس الاتجاهات الغالبة على التفكير ومجالات البحث التي تنامت فيه. وهو تبويب عمليّ لا ندّعي له صحة نظريّة مطلقة ولا يستلزم أبدا فصلا صارما أو متحجرا بين هذه الاتجاهات ولا يغيب على القارئ ما ينشأ بين مختلف هذه النظريّات من تفاعل ووما يقوم بينها من صلات تأثير وتأثّر. وقد بدا لنا أنّ الاتجاهات الغالبة على القرن العشرين هي:

- الاتجاه البنيويّ،
- الاتجاه التوليديّ،
- الاتجاه التداوليّ.

وقد أفردنا النظريّات المعجميّة بباب خاص رغم وعينا بأنّ لكلّ اتجاه من الاتجاهات المذكورة مقاربة مخصوصة للمعجم لتنامي البحوث ذات الطابع الشكليّ فيها وتأسيس مراكز بحث تقوم على تكوين بنوك معلومات وصياغة

نظريات قابلة للبرمجة الإعلاميّة، وإن كانت أسس هذه النظريّات والبحوث مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نختر هذه النصوص لأهميّتها النظريّة على الصعيد البحث اللساني العالمي فحسب وإنما حرصنا على إدراج بعض الأبحاث التي لها صلة متينة بالتراث النحوي واللغوي العربيّ. ولم يعد خافيا أنّ ظهور اللسانيّات في القرنين التاسع عشر وخاصّة في القرن العشرين قد انعكس على الدراسات اللغويّة العربيّة ووجّه فرضيّات الدارسين فيها. ولئن ساد في النصف الأوّل من القرن العشرين وإلى حدود السنوات السبعين موقف ناقد للتراث النحوي العربيّ مجرّح له بدعوى تيسيره وبتأثير من المنطلقات البنيويّة فإنّ الاتجاه التوليدي قد عدّل من غلواء هذه المواقف وأعاد الاعتبار معرفيّا للتقاليد اللغويّة السابقة للبنيويّة. وفي هذا الإطار أثبتنا بحثين لجان كلود ملنار يبيّنان أوجه الالتقاء الممكنة بين اللسانيّات والتراث النحوي العربي. وهي نصوص شاع تداولها في الجامعة التونسيّة في نطاق توجّه كثير من أساتذتها وباحثيها إلى قراءة التراث النحوي العربيّ قراءة لسانيّة متعمّقة كما أثبتنا نصين أحدهما لإيميل بنفينست E. Benveniste والآخر للمستشرق بيار لارشي P. Larcher توضّح طرافة التقليد اللغويّ العربيّ ونقاط الالتقاء الممكنة بينه وبين التداوليّة دون تمجيد مفتعل أو إسقاط متعسّف.

وفي الختام نودّ أن نتوجّه بالشكر الجزيل إلى رئيس المجمع التونسي للعلوم والفنون «بيت الحكمة» الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة لتبنّيه لهذا المشروع وتشجيعه على إنجازه وإلى الفريق المسير معه.

ولا يفوتنا أن نشكر كلّ الزملاء الذين شجعوا هذا العمل وتحمّسوا له وأعانونا عليه وإن تعذّر عليهم المشاركة فيه. ونخصّ بالذكر المرحوم الأستاذ عبد الله صولة والزميل منير التريكي والأستاذة مليكة ولباني.

البيبليوغرافيا:

المراجع الاجنبيّة:

- BLANCHE Robert, 1968, *Introduction à la logique contemporaine*, Armand Colin, Paris.

- BLOOMFIELD Léonard, 1934/1970, *le langage*, traduit en français par Gaziot Janick, édition Payot 1970.

- CHOMSKY Noam, 1957, *Syntactic Structures*, La Haye, Mouton.

- CHOMSKY Noam, 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, Mass, The MIT Press.

- GALMICHE Michel, 1975, *Sémantique générative*, Larousse.

- GALMICHE Michel, 1991, *Sémantique linguistique et logique*, P.U.F.

- HJELMSLEV Louis, 1953/1971, *Prolégomènes à une théorie du langage*, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, les éditions de Minuit.

- JAKOBSON Roman et Morris Halle, 1956, *Fundamentals of Language*, La Haye, Mouton.

- ROBBINS R. H., *Linguistique générale: une introduction*, traduction de Simone DELESALLETE, Paule GUIVARCH, A.Colin 1973.

- OUELBANI Mélika, 1992, *Le projet constructiviste de Carnap*, Publications de la faculté des des sciences humaines et sociales de Tunis.

- OUELBANI Melika, 1996, *WITTGENSTEIN et Kant, Le dicible et le connaissable*. Publications de la faculté des des sciences humaines et sociales de Tunis.

- OUELBANI Melika 2000, *Introduction à la logique*, Centre de publications universitaires, Tunis.

- OUELBANI Melika 2000, *Introduction à la logique*, Centre de publication universitaire.

- POPPER Karl R., 1959, *The logic of Scientific Discovery*, NewYork, Basic Books.

- RASTIER François, 1987, *Sémantique interprétative*, Paris, PUF.

- RUWET Nicolas, 1970, *Introduction à la grammaire générative*. Plon, Paris.

- De SAUSSURE Ferdinand, 1984, *Cours de linguistique générale*, édition critique préparée pa Tullio de Mauro, Payot.

- TESNIERE Lucien, 1959, *Eléments de syntaxe structurale*, deuxième édition, 1976.

- TAMBAT - MECZ Irène 1991, *La sémantique*, Presses universitaires de France.

- WITTGENSTEIN Ludwig, 1922/1993, *Tractacus logico - philosophicus*, traduction, française de Gilles Gaston Granger, Gallimard.

أندري مارتيني
مبادئ في اللسانيّات العامّة

الفصلان الأول والثاني[1]

د. عزالدين المجدوب

التقديم:

أندري مارتيني 1908/1999 (André Martinet) هو مؤسّس المدرسة الوظيفية الفرنسيّة. اشتهر بالبحث الفونولوجي، ومن أهمّ إضافاته مصنّفه في الفونولوجيا الزمانيّة «اقتصاد التغيّرات الفونولوجية» (*Economie des changements phonétiques*). أمّا كتابه «مبادئ في اللسانيّات العامة» الذي ترجم إلى سبعة عشر لسانا فهو محاولة لاستيعاب مختلف جوانب اللغة وفق نظرة موحّدة (الصوت والصرف وعلم الإعراب وتنوع الألسنة واستعمالاتها وتطورها). وذلك مجاراة للمدارس اللسانية الأخرى. وتمثّل المقتطفات التي اخترناها المقدّمة الإبستمولوجيّة لهذه المدرسة. ومن أهمّ فرضيّاتها أنّ وظيفة التواصل هي الوظيفة المركزيّة للألسنة البشريّة باعتبار أنّ التسليم بذلك يمكّن من ترتيب الظواهر اللغويّة وفهم نظام اللغة في حال اشتغاله وفي تطوّره. وهو يتبنّى في هذا القول ما دعت إليه البنيويّة من إقامة دراسة اللغة على وجهة نظر

(1) André Martinet, 1960, *Eléments de linguistique générale*, pp. 6 - 36.

داخليّة لها لا متعالية عنها. ونجد هذا المبدأ مطبّقا في مبدأ الإفادة pertinence وفي بحثه عمّا يميّز الألسنة البشريّة من عامّة نظم العلامات، وهو عنده التقطيع المزدوج. وقد تبنّى في نظريّته هذه ما يسمّيه «الواقعيّة» في مقابل الشكلانيّة وهو يخالف بذلك نظريّة القلوسيماتيك (la glossématique) التي صاغها لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) والنظريّة التوليديّة التي عرف بها نعوم شومسكي (N. Chomsky) وقد ترتّب عن ذلك تمسّك مفرط بظاهر اللفظ والأبنية المنجزة.

الفصل الأول

اللسانيات واللغة واللسان

1.1ـ اللسانيات علم غير معياري (non normatif)

[7] اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية.وتسمى الدراسة علمية عندما يعتمد الدارس على ملاحظة الوقائع والأحداث ويمتنع من اختيار بعضها وتفضيله على بعض باسم بعض المبادئ الجمالية أو الأخلاقية.فنعت العلمية يقابل إذن التقعيدية ويخالفها مخالفة تامة. ويكتسي الإلحاح على الطابع غير التقعيدي للسانيات أهمية خاصة.فلما كان موضوع هذا العلم نشاطا بشريا كانت مخاطر عدول صاحبه عن الملاحظة الموضوعية قوية لحض الناس على سلوك معين وعدم تدوين ما يقال بالفعل بل النص على ما يجب أن يقال.إن صعوبة تخليص اللسانيات العلمية من النحوالمعياري تشبه صعوبة تخليص علم الأخلاق الفلسفي من علم حقيقي لدراسة عادات الناس وسلوكهم. ويفيدنا علم التاريخ أن أغلب من اهتم باللغة أو بالألسنة قد وجهته في ذلك نوايا تقعيدية معلنة أو ضمنية لبداهتها. وما زال الجمهور الفرنسي إلى الآن بما في ذلك الجمهور المثقف يجهل وجود علم للغة منفصل عن النحو المدرسي والنشاط التقعيدي للنقاد المحافظين في الصحف السيارة.[...]

2.1 ـ الخاصية الصوتية للغة

إن اللغة التي يدرسها اللساني هي لغة الإنسان. وقد كان من الممكن عدم تدقيق ذلك إذ أن أوجه الاستعمال الأخرى التي تحمل عليها كلمة لغة تكاد تكون

دائما مجازية. فلغة الحيوانات اختراع من واضعي القصص على ألسنة الحيوانات ولغة النمل مجرد فرضية أكثر مما هي معطى من معطيات التجربة. ولغة الأزهار تواضع واصطلاح مثل غيره من المواضعات. أما كلمة لغة في الاستعمال العادي فتدل على قدرة البشر أو ملكتهم على التفاهم بواسطة علامات صوتية. تستحق هذه الميزة الصوتية للغة أن نقف عندها. فقد دأب الناس في البلدان المتحضرة منذ آلاف السنين على استعمال علامات تصويرية أو خطية موافقة للعلامات الصوتية للغة. هو ما نسميه كتابة. وكانت كل علامة صوتية ينطق بها ناطق لا يخلو حالها من أحد أمرين. فإما أن يسمعها السامع توّا أو تضيع إلى الأبد. وبالعكس من ذلك كانت العلامة المكتوبة تدوم طيلة المدة التي يدومها سندُها الذي قد يكون حجرا أو رِقا أو ورقا ودوام الرسوم التي تنقشها أو نخطها عليه بالإزميل أو القلم أو الريشة. وهو ما كان يلخصه المثل الشائع باللاتينية «تطير الأقوال ويبقى المكتوب». إن هذا الطابع الثابت لما هو مكتوب هو الذي أكسبه هذه الحظوة الكبيرة عند الناس. فنحن نتوارث الآثار الأدبية إلى يومنا هذا في شكلها المكتوب وهي تمثل دائما أساس ثقافتنا. إن نظم الكتابة الألفبائية تمد كل علامة بسلسلة متتالية من الحروف فصل بينها فصلا تاما في النصوص المطبوعة. وتمكنت المدارس من تعليمها للناس. ألا ترى أن أي عربي له حظ من التعليم يمكنه أن يعين مكونات العلامة المكتوبة للفظة[9] «اجتمع» أو «فهموا» ولكنه قد يجد مشقة في تحديد مكونات العلامة الصوتية الموافقة لهما. لقد ساهمت كل هذه العوامل في خلط الجمهور المتعلم العلامة الصوتية بنظيرتها المكتوبة واقتناعه بأن الأخيرة هي الممثل الوحيد للكيانين.

بيد أن هذا لا ينبغي أن ينسينا أن علامات اللغة البشرية هي في المقام الأول علامات صوتية وأن هذه العلامات قد ظلت لمئات آلاف السنين علامات صوتية لا غير وأن أغلب البشر اليوم يحسنون الكلام ولا يحسنون القراءة. فالمرء يتعلم الكلام قبل أن يتعلم القراءة. والكتابة بديل معوض للكلام ولا يكون العكس أبدا. وتمثل دراسة الكتابة اختصاصا مغايرا للسانيات وإن كانت عمليا فرعا من فروعها. فاللساني لا يأخذ بعين الاعتبار ما يتعلق بالرسم من

معطيات إلا إذا أثرت هذه المعطيات في شكل العلامات الصوتية، وهو تأثير في الجملة محدود.

3.1 ـ اللغة مؤسسة بشرية

كثيرا ما يتكلم الناس عن اللغة باعتبارها ملكة من ملكات الإنسان. وقد استعملنا نحن أيضا هذا اللفظ أعلاه ولكن دون أن نخصه بمعنى مضبوط. لعل علاقة الإنسان بلغته هي على قدر من المتانة يصعب معه تصنيف اللغة بدون تردد، في نوع أوسع من أنواع الوظائف المحددة. إلا أن الثابت أن المرء لا يمكن أن يزعم أن اللغة نتيجة الاستعمال الطبيعي لعضو من الأعضاء كالتنفس أو المشي اللذيْن يمثلان علة وجود الرئتين أو الساقين. ولئن كان الناس يطلقون عبارة أعضاء النطق فإنهم في الغالب يردفون بأن الوظيفة الأولى لكل منهما هي شيء آخر. فالفم يصلح لابتلاع الطعام والتجاويف الخيشومية للتنفس وهلم جرا. إن طيّة الدماغ التي رأى فيها البعض مقر ملكة اللغة لها في الأرجح صلة ما بممارسة اللغة، لأن إصابتها تقترن بالحبسة بكثرة. ولكن لا شيء يثبت أن تلك وظيفتها الأولى والأساسية.

لذلك نميل في هذا السياق إلى تنزيل اللغة ضمن المؤسسات البشرية. وفي وجهة النظر هذه [9] محاسن لا تنكر. فالمؤسسات البشرية حصيلة عيش الإنسان مع الإنسان في مجتمع. وذلك هو حال اللغة التي نتصورها بصفة أساسية أداة تواصل. ثم إن المؤسسات البشرية تقتضي أكثر الملكات تنوعا. ويمكن أن تكون منتشرة في كل صقع بل كونية، شأنها في ذلك شأن اللغة، دون أن تكون متماثلة من مجموعة إلى أخرى. ألا ترى أن العائلة تميز في أغلب الظن كل التجمعات البشرية إلا أنها تتحقق هنا وهناك في أشكال وهيئات متغايرة. وكذلك هو حال ملكة اللغة، فهويتها ثابتة من حيث وظيفتها وصورتها مختلفة من مجموعة إلى أخرى، بحيث لا يمكن أن تشتغل إلا بين أفراد مجموعة محددة. وأخيرا لما كانت المؤسسات ثمرة عيش الإنسان في المجتمع لا معطيات وراثية لم تكن ثابتة. وإنما هي قابلة للتغير تحت ضغط

حاجيات مستعمليها المختلفة وبتأثير مجموعات بشرية أخرى فيها. وإن أنعمنا النظر خلصنا إلى أن الأمر لا يختلف بالنسبة إلى صور تحقق ملكة اللغة المختلفة التي تجسمها الألسنة.

1.4 ـ وظائف اللغة

إن وصف اللغة بأنها مؤسسة لا يعرفنا بطبيعة هذه الظاهرة بشكل واف. أما تسمية اللسان بكونه أداة تواصل أو آلته وإن كان مجازيا فإنه يلفت الانتباه بصفة مفيدة إلى ما يميز اللغة من كثير من المؤسسات الأخرى. فالوظيفة الأساسية لهذه الأداة التي هي اللسان هي التواصل إذ الفرنسية أو العربية هي قبل كل شيء الأداة التي تسمح لمستعملي اللسان الفرنسي أو العربي بالتفاهم فيما بينهم. وسنرى أن اللسان إن كان يتغير على مرّ الزمان فإنه يتغير بالأساس لتلبية حاجيات التواصل من أقصد السبل، في المجموعة التي تتكلمه.

لا يغيب عنا أن اللغة تؤدي بالإضافة إلى تأمين التفاهم المتبادل وظائف أخرى. فهي تمثل أولا سندا للفكر. ويمكن أن نتساءل إن كان يصح حقيقة إطلاق كلمة الفكر على أي نشاط فكري ينقصه إطار اللسان. إلا أن الحسم في ذلك يقع على عاتق عالم النفس لا اللساني. [10] ومن جهة ثانية يستعمل الإنسان كثيرا اللسان للتعبير أي لتحليل ما يحسه دون أن يعير اهتماما ردود مخاطبيه المحتملين. وهو يجد بالمناسبة ذاتها فرصة إثبات ذاته أمام نفسه وأمام غيره دون أن يكون لديه رغبة حقيقية في التواصل. ويمكن كذلك أن نتحدث عن وظيفة جمالية للغة يصعب تحليلها لشدة ما تداخل وظيفتي التبليغ والتعبير. وحاصل الأمر أن وظيفة التواصل أي التفاهم المتبادل هي الوظيفة المركزية لهذه الأداة التي نسميها لسانا. وتجدر الملاحظة إلى أن المجتمعات تستخف بالمرء الذي يكلم نفسه أي تسخر بمن يستعمل اللغة لغايات تعبيرية صرف. وإن شئت أن تعبر دون أن تتعرض للوم والنقد لزمك أن تجد جمهورا تؤدي أمامه أدوار التبادل اللغوي، [بمفردك] وكل شيء يشير إلى أنه لولا ضرورة

الإفهام لفسد لسان كل متكلم بسرعة. فهذه الضرورة الدائمة هي التي تحافظ على جودة الأداة وصلوحيتها.

1.5ـ هل تمثل الألسنة مصطلحية

اللغة وفق تصور بالغ السذاجة لكنه شائع قائمة مرتبة من الكلمات أو فهرس أي قائمة من الإنتاجات الصوتية أو الخطية يطابق كل واحد منها شيئا. فالفهرس المخصوص المعروف باللسان الفرنسي يطابق بين حيوان ما أو حصان وإنتاج صوتي معين يجسمه الرسم في الشكل التالي: cheval. وإن كان ذلك كذلك اقتصرت الفروق بين الألسنة على اختلاف في التسمية. فيقول الإنقليزي للحصان horse بينما يقول الألماني pferd. ويكون تعلم لسان ثان مجرد حفظ لمصطلحية جديدة موازية موازاة تامة للمصطلحية الأولى. أما الحالات القليلة التي تندّ عن تلك القاعدة فتمثل تعابير خاصة بذلك اللسان المقصود بالدرس. وتكون الإنتاجات الصوتية وفق هذا الزعم مكونة في كل الألسنة من الأصوات نفسها. لا تزيد الاختلافات/ [11] من لسان إلى آخر على اختيار هذه الأصوات وتركيبها بالنسبة إلى كل كلمة ويزيد هذا الرأي تأكيدا استعمال أبجدية واحدة لألسنة جد مختلفة إذا فكر الناس بالاعتماد على الخط والرسم لا على الأصوات. ألا ترى أن الأسماء cheval وhorse وpferd تستعمل بالفعل حروفا مأخوذة من نفس الأبجدية هي الأبجدية اللاتينية هي حرف e في الكلمات الثلاث وحرف h في كلمتي cheval وhorse وحرف r في كلمتي horse وpferd. ولما اضطروا عند السماع إلى الإقرار بأنه لا يمكن ردّ كل الفروق بين الكلمات إلى الاختلاف في اختيار الحروف وتركيبها استعملوا كلمة لهجة. فتكون اللهجة في هذا التصور شيئا هامشيا يضاف إلى النطق العادي لأصوات اللغة ويكون من المضحك وربما من غير المناسب محاكاته عندما نتعلم لسانا آخر غير لساننا.

6.1 ـ اللغة ليست نسخة من الواقع

يقوم مفهوم اللغة الفهرس هذا على فكرة مفرطة في السذاجة مفادها أن العالم كله قد رتب قبل تصور الناس له إلى أصناف من الموجودات متميز بعضها من بعض تمام التميز. وأطلقت على كل صنف منها ضرورة تسمية في كل لسان. إن هذا القول وإن كان صحيحا إلى حد ما عندما يتعلق الأمر على سبيل المثال ببعض الكائنات الحية، لا يصح في ميادين أخرى، إذ يمكن أن نعتبر التمييز بين الماء الذي يجري والماء الذي لا يجري طبيعيا. ولكن ألا ترى ما يوجد من اعتباطية في تفريعهما إلى محيطات وبحار وبحيرات وغدران وبرك وأنهار وأودية وجداول وسيول. ولعل وحدة الحضارة هي التي تجعل الغربيين يعتبرون البحر الميت بحرا (la Mer Morte) والبحيرة المالحة الكبرى (Le Grand Lac Salé) بحيرة إلا أنها لم تمنع الفرنسيين من أن يكونوا الوحيدين الذين يميزون بين (le fleuve) النهر الذي يصب في البحر والنهر الفرعي (la rivière) الذي يصب في مجرى مائي آخر. وفي مجال آخر يعين الفرنسي بنفس الكلمة (bois) مكانا مزروعا بالأشجار ومادة الخشب بصفة عامة والخشب الذي تبنى به هياكل البناءات والخشب الذي يتخذ وقودا للنار وهو ما نسميه في العربية حطبا، وذلك بدون اعتبار بعض الاستعمالات الخاصة من نوع (bois de cerf) أي قرون الأيل أو الوعل. أما اللسان الدانمركي فله كلمة (trœ) بمعنى الشجرة ومادة الخشب بصفة عامة والخشب الذي تبنى هياكل البناءات. وهو معنى تنافسها فيه كلمة (tommer). بيد أنه لا يستعمل كلمة (trœ) للدلالة على مكان مغروس بالأشجار الذي يقال له (skov) ولا للدلالة على خشب التدفئة / [12] الذي يسمى (brœnde)). وتميز الإسبانية بالنسبة إلى أهم معاني الكلمة الفرنسية (bois) بين (bosque) و(Madera) و(leña). وتميز الإيطالية بين (bosco) و(legname) و(legna) و(legno) والألمانية بين (Wald) و(Holz) و(Gehölz) والروسية بين (les) و(dérevo) و(drová) ومع الإشارة إلى أن كل كلمة من هذه الكلمات تحتمل أن تطلق على موجودات لا تعبر عنها الفرنسية بكلمة (bois). فلفظة (Wald) الألمانية تطابق في الأغلب (forêt) أي غابة. بينما

تطابق الكلمة الروسية (dérevo) الكلمة الدانماركية (trœ) وهي النظير العادي للكلمة الفرنسية (arbre). وأما العربية فتميز بين الخشب والغاب والحطب وتعني بلفظة الخشب المعنى العام للخشب وتخصص الغاب للمكان المزروع بالأشجار أما الخشب الذي يتخذ وقودا للنار فتطلق عليه لفظة الحطب. ويميز الفرنسيون داخل الطيف الشمسي مثلما هو شأن عامة الغربيين بين البنفسجي والأزرق والأخضر والأصفر والبرتقالي والأحمر إلا أن الفروق لا توجد في الطيف نفسه حيث لا يوجد إلا استرسال من البنفسجي إلى الأحمر. ويقطع هذا المسترسل تقطيعا مختلفا حسب الألسنة. ودون مغادرة أروبا نلاحظ في اللسان البروتوني (breton) ولسان بلاد الغال بإنقلترا أن لفظة واحدة (glas) تطلق على قسم من أقسام الطيف تغطي تقريبا المنطقتين اللتين تشير لهما الفرنسية بكلمة (bleu) أي أزرق و(vert) أي أخضر. وكثيرا ما نلاحظ أن ما نسميه، نحن الفرنسيين، (vert)أي أخضر ينقسم في ألسنة أخرى بين وحدتين تغطي إحداهما ما نسميه (bleu) أي أزرق وتغطي الأخرى الجزء الأهم مما نسميه (jaune) أي أصفر. بينما تكتفي بعض الألسنة بلونين أساسيين يوافقان تقريبا جزئي الطيف. ويصحّ هذا بالنسبة إلى مظاهر أكثر تجريدا من التجربة البشرية. [.....] وفي الواقع يناسب كلَّ لسان تنظيمٌ خاصٌ لمعطيات التجربة البشرية. إن تعلم لسان آخر لا يعني وضع تسميات أو بطاقات جديدة على أشياء معروفة سلفا وإنما يعني التعود على تحليل موضوع التواصل اللغوي تحليلا مغايرا [...] [ص 13].

1.7 ـ التقطيع المزدوج للغة

كثيرا ما تنعت اللغة البشرية بأنها مقطعة. ولو سألت الذين يقولون ذلك عما يعنونه بالضبط لما ظفروا بالإجابة. إلا أنه لا شك أن هذه الكلمة تطابق سمة تميز بالفعل كل الألسنة. ويجدر بنا تدقيق مفهوم التقطيع اللغوي هذا فنقول: إنه يظهر على مستويين مختلفين؛ فتقطع كل وحدة من الوحدات التي تنتج عن تقطيع أول بدورها إلى وحدات من نوع آخر. إن التقطيع الأول للغة هو ذاك

الذي يقطع بمقتضاه كل معطى من معطيات التجربة المراد تبليغها وكل حاجة نرغب في إعلام الغير بها إلى متتالية من الوحدات تشتمل كل واحدة منها على شكل صوتي ومعنى.[...]

[14ص] إن التقطيع الأول هي الكيفية التي ترتب بها التجربة البشرية المشتركة بين كل أفراد مجموعة لغوية معينة. وإن الناس لا يتواصلون لغويا إلا في إطار هذه التجربة التي تقتصر بالضرورة على ما هو مشترك بين جمّ غفير من الأفراد. ولا يمكن لطرافة فكر المتكلم أن تظهر إلا من خلال نظم غير معهود للوحدات. فالتجربة الشخصية التي لا يمكن إبلاغها في انفرادها تحلل إلى سلسلة متعاقبة من الوحدات، كل واحدة منها ذات خصوصية ضعيفة غير أنها معروفة من كافة أفراد المجموعة اللغوية. ولا يمكن للمتكلم أن يبلغ مزيدا من الخصوصية في الوصف إلا بإضافة وحدات جديدة كإضافة صفة إلى موصوف أو ظرف إلى نعت كما هو الشأن في الفرنسية وبصفة عامة بتعليق مخصّص بوحدة مخصَّصة.

لكل وحدة من وحدات التقطيع الأول مثلما أسلفنا معنى وشكل صوتي. ولا يتسنى تحليلها إلى وحدات متعاقبة أصغر تكون ذات دلالة. ألا ترى أن مجموع اللفظ (tête) يعني «رأس» بيد أنه يتعذر أن نخص الجزء (tê) والجزء (te) بمعنيين مستقلين ومتميزين تكون حصيلتهما مساوية لمعنى «رأس». أما الشكل الصوتي فهو قابل للتحليل إلى سلسلة من الوحدات تساهم كل منها في تمييز لفظة (tête) من ألفاظ أخرى مثل (bête) أو(tante) و(terre). وذاك ما نسميه التقطيع الثاني. و فيما يتعلق بكلمة (tête) أي «رأس» فإنها تشتمل على ثلاث وحدات نمثلها بثلاثة حروف ونضعها بين خطين مائلين حسب المواضعات الجارية بين اللسانيين لتعيين الصواتم، فنحصل بذلك على / tet/ . وفي هذا التقطيع الثاني ما فيه من الاقتصاد. ولو كان علينا أن نخصّ كل وحدة دنيا دالة بإنتاج صوتي منفرد وأصمّ أي غير قابل للتحليل للزمنا أن نميز بين آلاف من هذه الإنتاجات وهو ما يتجاوز قدرة البشر على تنويع النطق وطاقتهم على إرهاف السمع. أما بالتقطيع الثاني فيمكن للألسنة أن تقتصر على

بعض الأصوات المتميزة التي نركبها في صور مختلفة لتكوين الشكل الصوتي لوحدات التقطيع الأول. فلفظة (tête) على سبيل المثال تستعمل مرتين الوحدة الصوتية التي نرسمها /t/ مع إضافة وحدة أخرى /e/ ندرجها بين هذين الشكلين.

1.8ـ الوحدات اللغوية الأساسية

نسمي علامة لغوية كل ملفوظ ذي معنى مثل (j' ai mal à la tête) أي «برأسي ألم» أو جزءا من أجزائه. وتشتمل كل علامة لغوية على مدلول هو معناه أو قيمته ونرسمه بين معقفين أو ظفرين«ب»، «رأسي»، «ألم» ودال تجلى به العلامة ونرسمه بين خطين مائلين: / bīra'sī 'alamun / أو/ bi/ أو/ ra'sī / أو / alamun'/ . كان لفظ العلامة في اللغة العادية يعني الدال فحسب. أما عندنا فالوحدات التي يفضي إليها تحليل التقطيع الأول علامات لغوية لهل دالّ ومدلول بل هي علامات دنيا بما أنه يتعذر تقطيع أي منها إلى سلسلة متعاقبة من العلامات. لا يوجد اصطلاح متفق بين الباحثين قاطبة لتعيين هذه الوحدات. ونقترح في هذا العمل لفظ فردم(monème).

[16] الفردم، مثل كل علامة لغوية، وحدة ذات وجهين: وجه المدلول وهو معناه أو قيمته ووجه الدال الذي يظهره في شكل صوتي. ويتكون من وحدات التقطيع الثاني التي تسمى صواتم.

يوجد في الملفوظ الذي اعتمدناه ستة فرادم توافق ما يسميه الناس في اللغة الجارية كلمات. إلا أنه لا ينبغي أن نستخلص أن الفردم ليس إلا مجرد مصطلح علمي مساو للفظ «كلمة».

[17]

1.9 ـ التقطيع المزدوج

إن نوع التنظيم الذي أشرنا إليه موجود في كل الألسنة التي تمّ وصفها إلى حد الآن. ويبدو أنه فرض نفسه على المجموعات البشرية باعتباره أكثر النظم ملاءمة

لحاجيات الإنسان وإمكانياته.فالاقتصاد الناتج عن التقطيع الأول والثاني هو وحده الذي مكن من توفير أداة تواصل ذات استعمال واسع وقادرة على إبلاغ مثل هذا الكمّ من المعلومات بأيسر كلفة. وتكمن فائدة التقطيع الثاني فضلا عن الاقتصاد الإضافي الذي يتيحه في جعل شكل الدال مستقلا عن طبيعة المدلول الموافق له، فيتحقق بذلك استقرار أكثر للشكل الصوتي. [...]

[ص20]

10.1 ـ ما اللسان؟

يمكننا الآن أن ندقق ماذا نقصد بلفظة" لسان" فنقول اللسان هو أداة للتواصل تحلل بمقتضاه التجربة البشرية تحليلا مختلفا في كل مجموعة لغوية، إلى وحدات ذات مضمون دلالي وتعبير صوتي تسمى فرادم. ويقطع هذا التعبير الصوتي بدوره إلى وحدات تمييزية متعاقبة تسمى الصواتم. وهي معينة العدد في كل لسان. وتختلف طبيعتها وعلاقاتها فيما بينها أيضا من لسان إلى آخر. ويقتضي هذا التعريف:1) أننا نفرد لفظ لسان لتعيين أداة تواصل مزدوجة التقطيع وذات مظهر صوتي. 2) أننا نزعم أنه لا يمكن خارج هذا الأساس المشترك اعتبار أي شيء معطى لغويا بالمعنى الدقيق للكلمة إن لم يكن قابلا للتغير من لسان إلى آخر، وقد نبهنا إلى ذلك في الحد السابق باستعمال عبارتي "تحليلا مختلفا " و"تختلف طبيعتها". وينبغي حمل قول بعضهم إن الوقائع اللغوية اعتباطية أو اصطلاحية على هذا المعنى. [...]

[28]

الفصل الثاني

وصف الألسنة

1.2 ـ كيف يشتغل اللسان

لا توجد اللغة وهي موضوع اللسانيات إلا في صورة ألسنة متعددة. لذلك تكون أولى مهام اللساني دراسة هذه الألسنة. وقد خلصنا إلى أنها بالأساس أدوات تواصل. لذلك تعينت مراقبتها ووصفها من حيث اشتغالها. ويقتضي ذلك بالنسبة إلى كل منها بيان كيفية تحليلها للتجربة البشرية إلى وحدات دالة وكيفية تصرفها في الإمكانات التي تتيحها الأعضاء المسماة بأعضاء النطق.

2.2 ـ الآنية والزمانية

قد يبدو من الطبيعي لمن يقبل على دراسة اللسانيات دون أفكار مسبقة أن يبدأ المرء دراسة أداة أو آلة من حيث اشتغالها قبل البحث عن كيفية تغير هذه الأداة عبر الزمان وأسبابه. لكن يجب الإقرار بأن دراسة الألسنة دراسة علمية غير تقعيدية قد اقتصرت بالفعل طوال ما يقارب القرن على قضايا تطور الألسنة. وهي قضايا سنعود إلى دراستها لاحقا. ونكتفي هنا بالتذكير بأن الألسنة تتغير دون أن تكفّ أبدا بسبب ذلك عن الاشتغال. ومن المحتمل أن يكون اللسان الذي نقبل على دراسته لوصف اشتغاله بصدد التغير. ويكفي أن نفكر في الأمر قليلا حتى نقتنع بأن ذلك هو حال الألسنة في كل حين. وإن كان الأمر كذلك فقد نتساءل إن كان يمكن فصل دراسة اشتغال الألسنة من تطوّرها. لكن الكشف عن التغيرات الجارية لا يتسنى للمحلل إلا بمقارنة ردود فعل مختلف الأجيال المتعايشة معا في مجموعة لغوية واحدة. من ذلك أن ستة وستين باريسيا ولدوا قبل 1920 وجُمعوا اتفاقا يميزون بين حركتين اثنتين عند نطقهم بكلمتيpatte وpâte أما الباريسيات اللاتي ولدن بعد 1940 وهن بضع مئات فإنهن ينطقن الكلمتين بحركة واحدة هي حركة / a /. وقد يجوز أن

نغض النظر عن كل تطور بالاقتصار على وصف استعمال جيل معين. لكن لا شيء يمنع اللساني ضمن وصف لسان ما أن يأخذ في الاعتبار السلوك اللغوي للجيلين اللذيْن يعيشان معا. وإني أعلم علم من خبر ذلك أن الاختلافات المشار إليها لا تعوق اشتغال اللسان الفرنسي الذي يرضي في الآن نفسه الكهول الذين تجاوزوا الأربعين سنة والشبان الذين لم يبلغوا بعد العشرين. وحتى لو اقتصرت على استعمال الجيل الأصغر سنا للزمني أن أقيم اعتبارا لاستعمال الأقلية التي تحتفظ بالتميز التقليدي بين الحركتين /a/ و/ â/ فأقدم بذلك وصفا لا يقصي استعمال الكهول. وفي الواقع ينبغي أن يكون الوصف آنيا صرفا أي قائما حصريا على ملاحظات سجلت في وقت وجيز جدا بحيث يجوز اعتباره مثل نقطة على محور الزمن. أما الدراسة الزمانية فكل دراسة تقارن استعمالات مختلفة من نفس اللسان بهدف استخلاص نتائج تتعلق باتجاه التطور فيه. ويمكن أن نقدم في شأن الوقائع المتعلقة بحركة patte وpâte صياغة آنية فنقول إن المقابلة بين / a/ و/ â/ ليست عامة عند كل الناطقين في الفرنسية المعاصرة وإما أن نصوغها صياغة زمانية فنقول: تنحو المقابلة بين الصوتمين / a/ و/ â/ إلى الانقراض من نطق سكان باريس.

[31]

3.2 ـ الإفادة

يقتضي كل وصف اختيارا. وإن أي شيء مهما بدا بسيطا من الوهلة الأولى يمكن أن يتبين أنه على قدر من التشعب لا حدّ له. ولما كان كل وصف محدودا متناهيا بالضرورة ترتب عن ذلك أنه لا يمكن الكشف إلا عن بعض سمات الشيء المعني بالدرس. فكان من الراجح أن تختلف الملاحظات التي يسجلها حوله شخصان مختلفان. إذ قد يركز أحدهم أمام نفس الشجرة على عظمة هيئتها وفخامة توريقها وقد يذكر الآخر منها شقوق جذعها وحفيف أوراقها وقد يروم ثالث ضبط معطيات مرقمة في شأنها وقد ينبه رابع إلى الشكل المميز لكل جزء من أجزائها. ويكون كل وصف مقبولا إن كان متناسقا. أي إن

اعتمدت فيه وجهة نظر محددة. فإن تم تبني وجهة النظر هذه وجب الاحتفاظ ببعض السمات التي تسمى مفيدة. أما السمات الأخرى غير المفيدة فينبغي إبعادها وطرحها. ألا ترى أن شكل الأوراق أو لونها غير مفيد من وجهة نظر قاطع جذوع الأشجار كما أن الطاقة الحرارية للحطب غير مفيدة من وجهة نظر الرسام. إذ كل علم يفترض اختيار وجهة نظر مختلفة فالمفيد في الأرطماطيقا هي الأعداد وفي الهندسة الأشكال وفي علم قيس درجات الحرارة درجات الحرارة. وكذلك هو الأمر في الوصف اللساني. هب أنك إزاء جزء من أجزاء سلسلة منطوقة. يمكن للمرء أن يعتبرها ظاهرة فيزيائية أي متتالية من النزّات سيسجلها عالم السمعيات بفضل آلاته بالاعتماد على مفهومي التواتر وسعة الاهتزاز. ويمكن لعالم الفيزيلوجيا أن يدرس كيفية إنتاجها والتصويت بها فيحدد الأعضاء التي لها صلة بذلك وعلى أي صورة. ومن الراجح أن يعدّ عمل الفيزيائي أو عالم الفيزيولوجيا مساهمة تيسّر عمل اللساني ولكنه لا يمكن أن يكون بأي حال انطلاقا لعمله.

4.2 ـ الاختيار والوظيفة

لا يبدأ عمل اللساني إلا متى فحص كل المعطيات الفيزيائية والفيزيولوجية وفرز تلك التي تساهم في إقامة التواصل من غيرها. فلا يعير اهتماما إلا للعناصر التي كان من الممكن ألا ترد في السياق الذي وردت فيه. فهي إذن تلك التي استعملها المتكلم عن قصد وأجاب عنها السامع لأنه عرف فيها نية التبليغ لدى مخاطبه. وبتعبير آخر فإن العناصر الحاملة للمعلومة هي الوحيدة المفيدة في اللسانيات. ولئن تبين اللساني في الملفوظ التالي prends le livre أي خذ الكتاب ثلاث وحدات فذلك لأنه لاحظ فيها ثلاثة اختيارات هي prends بدل donne و jette و pose و le بدل un و livre عوض canif و verre. ولئن ميزنا في / mil/ ثلاثة صواتم فلأننا لاحظنا فيها ثلاثة اختيارات متعاقبة. في أول الكلمة هو اختيار / m / بدل/b// التي نحصل بها على كلمة (bile) و/ p/ التي نحصل بها على كلمة (pile) و/v/ التي تعطينا (ville) الخ. وفي وسط الكلمة

هو اختيار/ i / بدل/a/ الذي نحصل به على لفظة (mal) أو /ò/ التي نحصل بها على (molle) أو /u/ التي تعطينا (moule). وفي آخر الكلمة اختيار /l/ بدل /z/ التي تعطينا كلمة (mise) أو/r/ التي تعطيينا (mire) الخ.

وعلى هذا النحو يجري الأمر في العربية. إذ نجد في قولك خذ الكتاب أربعة اختيارات. هي اختيارك لفعل الأمر "خذ" بدل "أعط" و"ألق" و"ضع". واختيار حرف التعريف بدل نون التنكير والكتاب بدل الكراس والكأس ثم علامة النصب بدل الرفع أو الجر. أما على مستوى الصواتم فلو انطلقنا من خذ لقلنا إن / خ/ تمثل اختيارا بدل / ل/ التي كان من الممكن أن تعطينا لذ بضم الميم وهي صيغة الأمر من لاذ. وإن / ذ/ اختيار بدل/ ض/ التي كان من الممكن أن تعطينا خض من خاض أو بدل من / ر/ التي تعطينا «خر» من خار أي ضعف أو بدل من / ل/ التي تعطينا خل بمعنى ساس أو بدل من النون / ن/ التي تعطينا صيغة الأمر من خان «خن».

أما الكلمة الإسبانية mucho التي يصح تحليلها فيزيائيا إلى خمسة مكونات هي إما [mutšo] وإما [oštum] إن قلبنا التسجيل، فإنها لا تتضمن لسانيا إلا أربعة صواتم متعاقبة لأن الصوت[š] يصاحبه ضرورة[35] الصوت [t] الذي يتقدمه. فيكون بذلك الصوت المركب [tš] اختيارا واحدا لا اختيارين متتاليين.

إذن فالعناصر الوحيدة في السلسلة المنطوقة المفيدة من الناحية اللسانية هي التي لاتكون نتيجة آلية من نتائج السياق التي تظهر فيه وهو ما يكسبها وظيفة إعلامية. ولا يعتبر أي عنصر من عناصر الملفوظ لسانيا إلا بمقتضى وظيفته. ومثلما سنبين ذلك فيما بعد فإن تصنيفه ضمن العناصر الأخرى التي أعرناها قيمة سيتم بمقتضى طبيعة هذه الوظيفة. ومن الخطإ أن يظن أن اللساني لا تعنيه حقيقة الأصوات الفيزيائية. فهو لا يغض النظر إلا على كلّ ما يخرج عن إرادة المتكلم مثل جرس صوته أو التداخل في النطق الناجم عن جمود أعضاء التصويت التي لا تلبي بسرعة الحاجيات التمييزية المتعاقبة وهو ما تشهد به

الظواهر التعاملية. ففي نتطقك بكلمة اضطراب ينحو حرف التاء المفترض في الصيغة القياسية افتعل إلى التفخيم لوقوعه بعد الضاد.

5.2 ـ هل يجب إقصاء المعنى؟

لقد كان المثل الأعلى لبعض اللسانيين وضع منهج في الوصف لا يعتمد معنى الوحدات الدالة. وهم يأملون من وراء ذلك إضفاء صرامة أكثر على اللسانيات باستبعاد مجال بينت التجربة أنه ليس من اليسير ترتيب الوقائع ووجهات النظرفيه. ولعل شيئا من الحيلة في هذا الشأن يسمح بالتقدم نحو هذه الغاية بعض التقدم. هب أنه ليس لنا معرفة بالفرنسية إلا من خلال مدوّنة واسعة على أشرطة صوتية نفترض أنه قد تم تحليلها تحليلا صوتميا. سيكتشف الواصف سريعا بعض الأجزاء التي تعترضنا في سياقات مختلفة مثل /ò/ (cahier) في سياقات من قبيل (un cahier vert) /œkajever/ و (le cahier jaune) / lekaježón. فإذا تم له بناء على هذه الأسس تحليل النص إلى فرادم متعاقبة أدرج في نفس الباب الوحدات التي تظهر في نفس السياق. فيحصل على صنف من الفرادم التي تلحقها بشكل متواتر الوحدات الفونولوجية التالية:/rõ/، /ra/، /ré/، /é/ أي [34] ما يرسم (ais, -ait, -aient, -ront, -rons, -ra, -rai).

ونسوق شاهدا على هذه الفرادم الأفعالَ الفرنسية(-donne، - donn) /dòn/ أي أعطى و(-cour) /kur/ أي جرى و(- réveille) /revej/ أي أيقظ.

ونكون بذلك قد أفردنا الجذوع الفعلية للسان. وأغلب الظن أن المعطيات الإحصائية ستسمح لنا بأن نقر لها الوظيفة الإسنادية التي نعرفها لها. وهكذا نحصل على تحليل تام للسان يسمح بوضع نحو ومعجم أيضا لا تنقصه إلا تعريفات معاجمنا. وفي الواقع لم يجرؤ أي لساني على وصف لسان لا يفقه منه شيئا. والغالب على الظن أن مشروعا من هذا القبيل يقتضي من الوقت والجهد قدرا ثنى عن إنجازه اللسانيين ذاتهم الذين يرون في هذه الطريقة الطريقة الأمثل من الناحية النظرية.[...]. لذلك لا يجوز أن ننصح بمنهج لا يعير أي قيمة

لمعنى الوحدات الدالة. إلا أن هذا لا يغنينا من التوقي من المزالق التي تترصد الواصف الذي يباشر ميدان الدلالة دون حذر.

6.2 ـ الشكل ضمان الطابع اللغوي

إن هذه المحاذير هي تلك التي يوقعنا فيها الاستبطان عندما نصف لساننا نفسه. إذ يكفيني وفق هذا المنهج أن أبحث داخلي عما تمثله كلمة maison لضبط معناها بما أنها كلمة فرنسية وبما أني أتكلم الفرنسية. إلا أنني إن حاولت معرفة ما تذكرني به كلمة maison أي منزل تراءى أمامي مزيج من الصور القليلة الوضوح. وإني على يقين أن بعضها قد يختلف عما تثيره هذه الكلمة عند شخص آخر. فقد بات من المؤكد إذن أن هذه الصورة التي بالإضافة إلى ما قلنا تتغير عندي باستمرار من لحظة إلى أخرى لا يمكن أن تعدّ معنى الكلمة الذي يشترك فيه كل الناطقين باللسان الفرنسي. كل ما أعلمه من معنى maison هو أن ضربا من ضروب التجربة البشرية يقترن عندي بالدال / mezõ / أو ببديله الخطي maison وأنني أتقاسم نفس التجربة مع غيري من الناطقين بالفرنسية. ويشهد عندي بصحة ذلك سلوكهم. ويندرج ضمنه سلوكهم اللغوي الذي يفيد أن كلمة maison تظهر في السياقات اللغوية نفسها التي يمكنني أن أدرجها فيها أنا أيضا. ويجدر التنبيه إلى أن رؤية منزل لا يثير آليا المسار اللغوي المقترن به مثلما أن استعمال كلمة maison لا يجرّ ضرورة استحضار تجربة معيشة محددة. وأغلب الظن أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل وأن الملفوظ لا يقترن عادة بسلسلة من الذكريات أو من لحظات وعي تطابق مطابقة تامة كل وحدة من الوحدات المتعاقبة.فذلك لا يتلاءم مع سرعة الخطاب. ولكن البتّ في ذلك ليس من صلوحيات اللساني الذي يقول: لاشي ء يمكن أن يحكم بكونه جزءا من اللسان ما لم يكن مشتركا بين عدد كبير من الناطقين به. ويصحّ هذا في شأن المعنى مثلما يصحّ في غيره من المجالات. ويقصي هذا المبدأ الاستبطان باعتباره منهجا في الملاحظة لا يشمل إلا شخصا واحدا. ففي الاستبطان يكون المرء في أسوإ الظروف لإنجاز بحث موضوعي لأنه في الآن

نفسه الذات الواصفة وموضوع الوصف. أما ما هو مشترك بين الناطقين بلسان ما وقابل للملاحظة فهو انفعالات هؤلاء وردودهم اللغوية وغير اللغوية على الرسائل الصوتية التي تحقق التواصل. لذلك لا يمكن الحديث عن أي معنى في اللسانيات لا يكون حاضرا شكليا في الرسالة الصوتية. وينبغي أن يطابق كلّ فارق في المعنى ضرورة فارقٌ في الشكل اللغوي في موضع ما من مواضع الرسالة. وإن اعترض علينا معترض بحالات الاشتراك اللفظي من قبيل كلمة cousin قلنا إن هذا الجزء من الملفوظ ليس له في الحقيقة معنى خارج سياقات مختلفة اختلافا شكليا بينا تحدد قيمته إما باعتباره نوعا من أنواع القرابة العائلية وإما باعتباره حشرة. كما يدل على ذلك الشاهدان التاليان:

(mon cousin Charles m'a écrit) أي أرسل إليّ ابن عمي رسالة

(les cousins ne résistent pas au fly-tox) أي الحشرات لا تتحمل المبيدات

ونظير ذلك في العربية فعل ضرب الذي يدل على الضرب الحقيقي وعلى استخلاص الجباية وعلى قص القصص للعبرة الخ.. كما توضحه الأمثلة التالية: ضرب زيد عمرا، وضرب الأمير الإتاوة، وضرب لهم مثلا.

لهذا القول نتائج هامة لا ينبغي [36] أن تغيب عنا. فمن جهة لا يكون لعنصر لغوي ما معنى إلا داخل سياق ومقام محددين. إذ الفردم أي العلامة اللغوية المفردة أو العلامة اللغوية المركبة لا تشتمل إلا على احتمالات دلالية ولا يتحقق منها بالفعل إلا بعضها في حدث كلام محدد. وإن عدنا إلى مثال maison في أحداث الكلام التالية:

Madame n'est pas à la maison أي سيدتي ليست في المنزل

il représente une maison de commerce هو يمثل مؤسسة تجارية

il est à la maison d'arrêt أي هو في السجن

لاحظنا أن السياق يجلي بعض الاحتمالات ويبعد بعض الاحتمالات الأخرى. وينطبق الاستدلال نفسه على فعل ضرب. ومن جهة ثانية لا يمكن لأي وحدة

صوتية نحوية أو معجمية أن تنسب إلى لسان ما إن كانت لاتطابق في ذلك اللسان فروقا صوتية تخصصها وتقابل بينها وبين المقولات الأخرى التي تنتمي معها إلى نفس الصنف. ولايجوز مثلا أن نتحدث عن صيغة المبنيّ وأخرى للمعرب في ألسنة لا تخصّ كل صيغة بشكل صوتي مناسب. ولا أن نتحدث عن مثنى في ألسنة لا تتميز فيها هذه المقولة بفارق صوتي يخالف بينها وبين مقولة المفرد أو الجمع على سبيل المثال.

7.2 مخاطر الترجمة

عندما نباشر لسانا لا نعرفه إلا معرفة محدودة فإننا لا نعي معنى الوحدات الدالة إلا بترجمتها في لساننا. ويكمن المزلق في هذه الحالة في أننا قد نميل إلى تأويل معطيات اللسان موضوع الوصف على أساس بنية اللسان الذي نترجم إليه. هب أنني وجدت أن صيغة واحدة في اللغة الموصوفة تقابلها ثلاث صيغ في العربية هي أعرفُ ولم أعرفْ ولن أعرفَ فقد يؤدي بنا ذلك إلى الحديث عن مضارع مرفوع ومضارع مجزوم ومضارع منصوب. وذلك يعني أنني سأسند للسان الأجنبي سمات خاصة باللسان الذي أستخدمه لوصفه، وهو اللسان العربي في الشاهد المذكور. [...] ولا يحق للواصف أيضا أن يتحدث عن مفرد وجمع عندما يعالج لسانا لا يجد فيه صيغا للجمع منفصلة انفصالا تاما من صيغ المفرد المطابقة لها. لذلك يتعين أن ندرك الأخطار التي نركبها عندما نضطر لأن نترجم في لساننا كل ملفوظ من ملفوظات لسان آخر بغية فهمه. أي أننا نضطر لإعادة تقطيع التجربة اللغوية الأجنبية حسب المنوال اللغوي الذي اعتدنا عليه وألفناه. وينبغي أن نسلم بادئ ذي بدء بأنه لاشيء يضمن أننا سنجد في لسان شرعنا في وصفه أي تمييز درجنا عليه أو أي وحدة من الوحدات الفونولوجية أو النحوية التي عودتنا بها تجربتنا اللغوية السابقة. وبالعكس من ذلك ينبغي أن نتوقع فيه العثور على تمييزات نحوية أو صرفية أو معجمية منفردة بصيغ لغوية خاصة بها لم تخطر لنا على بال. وينبغي ألا نستغرب لا من غياب تعبير نحوي

خاص بالزمن ولا من غياب التمييز بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول ولا من عدم وجود تمييز بين المذكر والمؤنث أو المحايد مثل الإنقليزية ولا من ضرورة تمييز الناطقين ببعض الألسنة على مستوى ضمير المتكلم الجمع بين صيغتين لغويتين مستقلتين: صيغة أولى تدل على المتكلم والمخاطب وصيغة ثانية تدل على المتكلم والغائب أو بين صيغ فعلية تعيّن ما هو قابل للمشاهدة وصيغ أخرى تحيل على ما يكون خارج المشاهدة. ولا ينبغي أن نفترض أنّ أي لسان يقتضي وظيفة الفاعل في جمله ويعرف النعت أو يميز بين الإسم والفعل. وخلاصة القول أنه لما اصطلحنا على أن اللسان هو ما يوافق التعريف المقدم في الفقرة(1. 14) لزمنا ألا نسلم في أي لسان من الألسن بوجود شيء لا يقتضيه تعريفنا بشكل صريح أو ضمني.

لوسيان تانيار

«مبادئ في علم الإعراب البنيوي

«باب "د": في التعلّق: فصل 97: في التعلّق والبناء(1)»

د. محمّد الصحبي البعزاوي

التقديم

1 - العمل الذي نقدّمه ترجمة للفصول العشرة الأولى من باب "التعلّق" (valence) للوسيان تنيار. ويعدّ هذا الباب جزءا أساسيا من «مبادئ علم الإعراب البنيوي» «*Eléments de syntaxe structurale*»، وهو مدرج كما يدلّ على ذلك عنوان الكتاب ضمن مقاربة بنيوية توزيعية أفضت عند تانيار إلى ما سمّاه بـ «نحو المتعلّقات» (Grammaire valencielle) الذي يعنى بتوجيه البناء (diathèse) في الجملة باعتباره مبدأ عامّا من المبادئ التي اعتمدها في بناء نظريته.

2 ـ وقد اخترنا ترجمة فصول من «المبادئ» لأنّنا لاحظنا أثناء اهتمامنا بعدد من المفاهيم النحْوية في إطار إعدادنا رسالة الدكتورا كمفاهيم « sujet » و« prédicat » و«thème» و«rhème» و«topique» و«commentaire» و«given» و«new» و« old information» و«new information» و«focus » وغيرها من المفاهيم الراجعة إلى مسألة الترابط (la connexion) أنّ تنيار قد مثّل قطيعة معرفية مع التصوّرات الغربية السابقة له سواء من حيث مراجعته التصوّرات المصنّفة للأفعال على أساس ثنائية «اللّزوم والتعدية» أو من حيث مراجعته

(1) Lucien TESNIERE 1959, *Eléments de syntaxe structurale*.

طبيعة العلاقة بين مفهومي الـ « sujet » والـ « predicat » في بنية الجملة بالإضافة إلى اعتراضه على دلالة بعض المفاهيم النحوية كاعتراضه على مفهوم «الضمير» (pronom) الدال على «الاستبدال» في النحو التقليدي واقتراحه عددا من المفاهيم النحوية في إطار تكوين نظام بنيوي قادر على تحليل مكوّنات الجملة وتحديد مقولاتها ووظائفها كمفهوم الترابط (connexion) وهرمية الترابطات (hiérarchie des connexions) والعقدة (nœud) والنواة (nucléus) والتفريعة (stemma) وغيرها من المفاهيم.

3 ـ وإذا كانت القطيعة المعرفية المذكورة أعلاه من الأسباب التي دفعتنا إلى ترجمة عدد من فصول «المبادئ» فإنّنا كنّا واثقين بأنّ في تعاملنا مع مفهوم «التعلّق» وترجمتنا لمنظومة توجيه البناء فيه مزايا لا تنكر، فالتعلّق والبناء من المفاهيم ضرورية التي يحتاجها الباحث العربي في الدرس اللّغوي والبلاغي عامّة وفي مجال الإعراب والعمل خاصّة ولذلك فإنّ ترجمتهما تيسّر على القارئ – مختصّا كان أو غير مختصّ ـ الوقوف على أهميّتهما وتأخذ بيده إلى عدد من القضايا الإعرابية كما تناولهما تنيار من حيث منهجه في التحليل وطريقته في التعليل.

4 ـ وأمّا فيما يتعلّق بالترجمة نفسها فقد عملنا على المحافظة على الأمثلة في لغتها الأصلية تمشّيا مع مادّة الاستدلال وإن كنّا نعقب المثال في لغته الأصلية بمثال من العربية كلّما بدا ذلك ممكنا. وحاولنا تذليل ما واجهنا من صعوبات راجعة إلى المصطلح بالعودة إلى الترجمات المقترحة في بعض المصنّفات اللّغوية واللّسانية والاستئناس بآراء زملائنا وأساتذتنا الذين تمرّسوا بالترجمة كلّما أشكل علينا مصطلح من المصطلحات أو عزّ نظيره في العربية.

5 ـ وقد كنّا في ترجمتنا لهذه الفصول حريصين على الالتزام بالنصّ الأصلي قدر الإمكان لوعينا بمسؤولية المترجم الجسيمة تجاه القارئ وقد كان للأستاذ عزالدين المجدوب الذي راجع هذه الفصول مترجمة فضل عليها، فقد نبّهنا إلى زلاّت حاولنا تداركها وكانت لملاحظاته صدى فيها.

التعريب

1 ـ رأينا فيما تقدّم (ن. فصل 50، فقرة 5 وما بعدها) أفعالا دون مشارك وأفعالا تقتضي مشاركا وأخرى تقتضي مشاركين وضربا آخر يتطلّب ثلاثة مشاركين.

2 ـ ومثلما توجد عدّة أصناف من المشاركين [مثل] المشارك الأوّل والمشارك الثاني والمشارك الثالث (ن. الفصل51) فإنّ طبيعة الفعل التي تتطلّب هؤلاء المشاركين تختلف بحسب اقتضائه مشاركا واحدا أو مشاركيْن أو ثلاثة. ذلك أنّه من البديهي أن لا يدرك ذهن متكلّم ما سيكولوجيا وبنفس الطريقة فعلا قادرا على طلب مشارك واحد وفعلا قادرا على طلب مشاركيْن أو ثلاثة وآخر غير قادر على طلب أيّ مشارك.

3 ـ ويمكننا أن نقارن الفعل حينئذ بنوع من "الذرّة المعقوفة" (atome crochu) القادرة على فرض جاذبيتها على عدد يقلّ أو يكثر من المشاركين – حسب ما تتضمّنه من معقوفات كثر عددها أو قلّ ـ لكي تحافظ على تبعيتهم لها. إنّ عدد المعقوفات الموجودة في فعل ما وتبعا لذلك عدد المشاركين القادر على طلبهم تكوّن ما نسمّيه «تعلّق الفعل» (La valence du verbe).

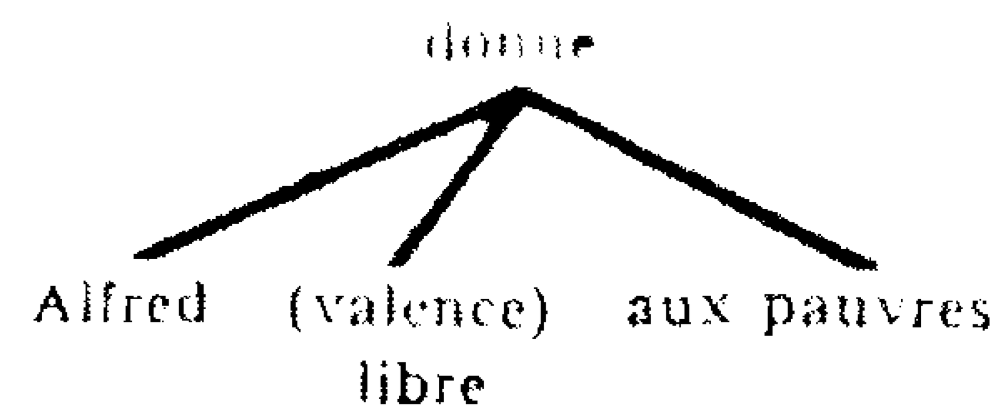
4 ـ إنّ الطريقة التي نتصوّر بها من وجهة نظر نفسيّة، الفعل بحسب تعلّقه بالنظر إلى المشاركين [فيه] المحتملين هو ما نسمّيه في النحو بناء الفعل (La voix)[1]. فبناء الفعل مشروط إذن وبصفة جوهرية بعدد المشاركين الذي قد يتضمّنهم.

---

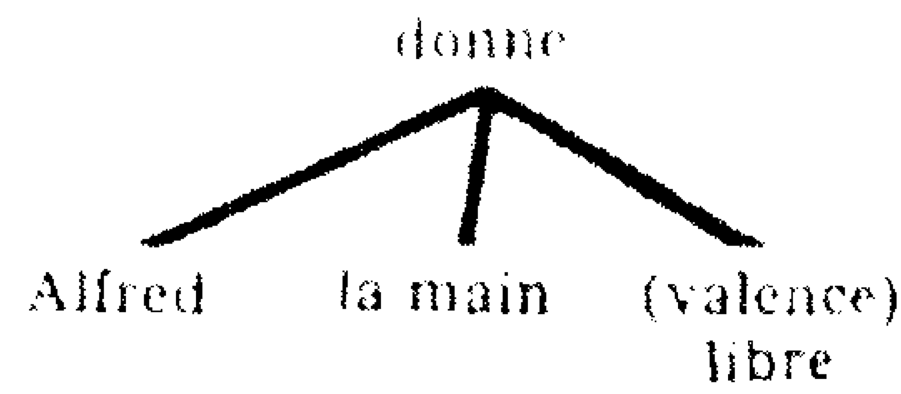
(1) إنّ إصلاح سنة 1910 لم يكن صائبا بإقحام كلمة «forme» أي (شكل) ضمن المدوّنة لتعويض كلمة «voix» التي تعني «البناء». فقد كان يعني تعويض مفهوم نحوي ضروري بمفهوم صرفي مختلف تماما ودعوة مستعمل النحو إلى خلط من المفروض تحذيره من الوقوع فيه (ن.ج. قاليشي، *G. Gallichet, Essai de Grammaire psychologique*، ص 92). وهذه واحدة من السرقات المصطلحيّة العديدة المرتكبة من قبل علماء التصريف على حساب النحويين (ن. فصل 15، الفقرات 10، 11 و15 والفقرة 10 رقم 1).

5 ـ وجدير بالذكر أنّه ليس من الضروري أن تكون كلّ تعلّقات الفعل مزوّدة بما يناسبها من المشاركين بحيث يكون الفعل مشبعا. فبعض التعلّقات يمكنها أن تبقى غير مستعملة[238] أو "حرّة" (libres). وفي هذا السياق فإنّ الفعل «غنّى» (chanter) باعتباره فعلا ثنائيّ التعلّق ((verbe divalent) يمكن استعماله دون مشارك ثان كما يتّضح في قولك « Alfred chante » (وهو بمعنى: غنّى زيدٌ) بدل قولك: « Alfred chante une chanson » (في معنى: غنّى زيدٌ أغنية).

وكذا الأمر بالنسبة إلى الفعل (donner) أي «أعطى» فهو فعل ثلاثي التعلّق (un verbe trivalent) ويمكن استعماله دون مشارك ثان أو ثالث مثلما هو الحال في قولك « Alfred donne aux pauvres » في معنى (أعطى زيدٌ للفقراء) (ن. تفريعة 206) أو قولك: « Alfred donne la main » أي حرفيا (أعطى زيد اليد) بمعنى (مدّ يد المساعدة) (ن. تفريعه 207)[1].



Stemma 206

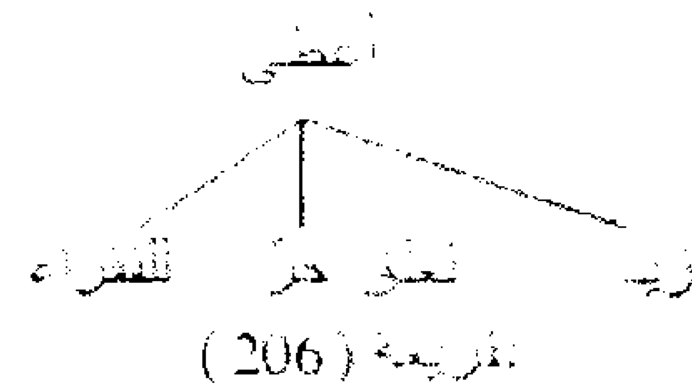


Stemma 207

فصـــل 98 ـ الأفعال المنعدمة التعلّق

1 ـ تعرف الأفعال التي لا مشارك لها أو الأفعال المنعدمة التعلّق (avalents) أي تلك التي لا تكون مزوّدة بأيّ مشارك من المشاركين في النحو التقليدي باســـم (les verbes impersonnels). ولكن تبيّن أنّ هذا المصطلح لا يفي بالغرض لأنّ هذه الأفعال تستعمل في الصيغ التي تدلّ على الأشخاص

(1) يمكن مقابلة التفريعين المذكورين بالتفريعين (206) و (207).



تفريعة (206)



تفريعة (207)

والمسمّاة بـ « modes personnels » كـ(صيغة الإخبار indicatif وصيغة الاحتمال subjonctif مثال: « il pleut» في معنى تمطر) وتستعمل في الصيغ المتعلّقة بالضمير غير الشخصي « modes impersonnels » من ذلك (participe وinfinitif) ومثاله pleuvoir في معنى «أمطر». وقد اقترح بعضهم تعويض مصطلح الضمير غير الشخصي بمصطلح (unipersonnel) أي «أحادي الشخص» بتعلّة أنّ الأفعال التي لا مشارك لها لا تظهر فعليّا إلاّ مع ضمير المفرد الغائب (anontif) (في اللاتينية pluit بمعنى مطر، في الفرنسية il pleut في معنى تمطر وفي الألمانية es regnet في معنى هي تمطر).

2 ولكنّ مصطلح (unipersonnel) أي أحادي الشخص لا يناسب بصفة أفضل من مصطلح الضمير غير الشخصي الأفعال التي يكون فيها مفهوم الشخص في جوهره غريبا بما أنّها لا تحتوي على مشاركين. وبناءً على ما تقدّم فإنّنا نقرّ مصطلح avalent أي «منعدم التعلّق» الذي يعني جيّدا ما يعنيه.

3 ـ يُفسَّر غياب المشارك في الأفعال المنعدمة التعلّق بسهولة إذا ما فكّرنا في وجود دراما تحدث مستقلّة عن كلّ مشارك. فالجملة « Il neige » التي ترد في معنى «تثلج» تعني ببساطة معطى يحدث في الطبيعة دون أن نتصوّر المشارك المتسبّب في ذلك (ن. فصل 50، الفقرتان 6 و8).

4 ـ أمّا فيما يتعلّق بالمسند إليه النحوي الظاهر الموجود في بعض اللّغات كـ (الفرنسية il neige في معنى تثلج وil pleut في معنى تمطر وil vente في معنى تعصف والألمانية es regnet وهي بمعنى هي تمطر) فإنّه ليس في الحقيقة سوى علامة على ضمير الفعل المفرد الغائب (anontif) مثلما رأينا (ن. فصل 50، فقرة 7).

5 ـ فقد فسّر بعضهم أحيانا الأفعال المتعلّقة بالضمير غير الشخصي(verbes impersonnels) كما لو أنّها مشتقّة من أفعال قديمة لها مشارك يعدُّ اليوم مضمرا. ونبني هذا التفسير على العبارة الإغريقية «zeuç üel» التي تعني بالفرنسية « Jupiter pleut »، أو العبارة «ó θεòç üευ»التي ترد بمعنى « Le dieu pleut ».

فمن الممكن أن يكون البشر قد نسبوا حدوث الظواهر الطبيعية إلى منفّذين مشخّصين[1] في عصر كانت فيه «إحيائية البدائيين (l'animisme des primitifs) تَعُدُّ الطبيعة كلّها مسكونة بالأرواح التي تعتبرها مثل[239] المنفّذين لكلّ الظواهر التي تحدث والتي لم تكن أساسا سوى تشخيص لقوى الطبيعة وخاصّة عند الإغريق الذين يتمتّعون بخيال خصب ذي صبغة جمالية. ولكنّ ذلك لا يعدو أن يكون تفسيرا تاريخيا وأسطوريا لا علاقة له البتّة بالإحساس الحالي للمتكلّم الذي يتصوّر بالفعل عملا دون مشارك.

6 أمّا بالنسـبة إلى الظواهر الطبيعية فإنّ الحدث يُتصوَّرُ على أنّه حالة (un état) إذ يُقال في الألمانية: «es ist kalt و es ist warm» وفي الإنقليزية حيث نقول: «It is cold و it is warm» وهما يدلاّن على التركيبين التاليين (الطقس بارد، الطقس حارّ) ويترتّب على ذلك استعمال فعل الكينونة (être) بينما تشبّه الظاهرة الطبيعية في الفرنسية بعمل حيث يستعمل الفعل (faire) (ن. فصل 36، فقرة 12) مثلما هو الأمر في الأمثلة التالية:

il fait froid, il fait chaud, il fait jour, il fait bon, il fait beau.

فصـــل 99 ـ الأفعال الأحادية التعلّق (Les verbes monovalents)

1 ـ تعرف الأفعال التي تقتضي مشاركا واحدا أو الأفعال الأحادية التعلّق في النحو التقليدي إمّا بالاسم القديم «الأفعال المحايدة» (verbes neutres) وإمّا بالاسم الأحدث والأدقّ «الأفعال اللازمة» (verbes intransitifs). من ذلك الفعل sommeiller وهو بمعنى «نام» والفعل voyager ومعناه «سافر» والفعل « jaillir » ومعناه «انبثق»، فهي أفعال لازمة.

(1) إنّها في هذا السياق تراكيب «معقلنَةٌ بصفة عكسية» (rationalisées à rebours) مثلما يقول «إ.بنفنست» وهو صائب تماما في "Structure des relations de personne dans le verbe" *Bulletin de la société linguistique* de Paris عدد 43، 1947، ص 6.

2 ـ وفي الواقع فإنّه يمكننا أن نقول « Alfred dort » وهو بمعنى «ألفريد ينام» أو يمكننا القول: « Alfred tombe » بمعنى «ألفريد يسقط» (ن. تفريعة 208). ولكن لا يمكننا أن نقول، أو لا يمكننا أن نتصوّر أنّ هذا الحدث يعني شخصا آخر غير «ألفريد» كما لا يمكننا أن نتحدث عن شخص ما أو عن شيء ما يكون معمولا بعد الأفعال sommeiller وvoyager وjaillir.

3 ـ إنّ الأفعال التي لها مشارك واحدٌ هي في أغلب الأحيان أفعال دالّة على الحالة (ن. فصل 36، فقرة 15) وهو ما يفسّر التعبير عنها في الفرنسية غالبا بفعل مساعد متبوع بخبر(adjectif attribut) مثلما هو الحال في المثال (l'arbre est vert) الذي يعني «الشجرة خضراء»[1]. ولكن يمكن أن تكون هذه الأفعال دالّة أيضا على عمل. وفي هذه الحالة فإنّ التمييز الدقيق بينها في الفرنسية -إلى حدّ ما على الأقلّ ـ يمكن التعبير عنه باستعمال وسْمٍ مغايرٍ: وخلافا للجملة « l'arbre est vert » التي تعني حالة الشجرة في سكونها فإنّ الجملة « l'arbre verdoie » التي ترد بمعنى «اخضرّت الشجرة» توحي بمفهوم القوّة الكامنة المتحرّكة التي هي مصدر ازدياد حجم الشجرة. ونتذكّر جميعا حكاية (bleue - barbe) التي جعل فيها «بيرو» (Perrault) «الأخت آن» (sœur Anne) تقول: «لا أرى شيئا سوى الشمس التي تشعُّ (poudroie) والعشب الذي يخضرّ (verdoie)».

4 ـ إنّ الفارق المعنوي المفيد للعمل قد وقع التعبير عنه بوضوح في اللّنـغدوسية (langue docien) بواسطة اللاحقة الصرفية (éja) في أفعال من قبيل «amaréja» في معنى «صار مرّا» و«blanquéja» التي ترد في معنى «يبدو مبيضّا» أو «ابيضّ» و«negréja» في معنى «يبدو مسودّا» أو «اسودّ»[2].

5 ـ ويصعب أحيانا أن نحدّد بدقّة، في الأفعال التي تتطلّب مشاركا واحدا، ما إذا كان هذا المشارك مشاركا أوّل أو مشاركا ثانيا. من ذلك أنّنا نحلّل منطقيا في

(1) ن. فصل 33، الفقرتان 14 ـ 15 وفصل 67 فقرة 3.

(2) لا موش، النحو اللنغدوسي، ص 139.

اللّغة الفرنسية الجملة «il faut une loi» التي تعني «ينبغي أن يوجد قانون» مثل الجملة «une loi faut»، في معنى: «ينقص قانون»، التي تدلّ على انعدامه لكنّ المعنى اللّغوي الذي يذهب إليه أغلب الفرنكفونيين [240] اليوم اعتبارهم "قانون" «un complément d'objet» أي متمّما للتركيب (il faut) وهو «ينبغي». فنحن لا نصوغ السؤال ? qu'est ce qui faut وجوابه «une loi faut» بل نصوغه على النحو التالي: «il faut quoi?» أي «ماذا ينبغي؟ فيكون الجواب: «il faut une loi» في معنى «ينبغي أن يوجد قانون».

6 ـ ويمكن أن يكون ارتباكنا أكبر أيضا عندما يتعلّق الأمر بالأفعال المعبّرة عن الظواهر المناخية والتي تستعمل كأفعال لها مشارك واحدٌ. فالتركيب: «il pleut des hallebardes» الذي يترجم حرفيا ب «تمطر أطبارا» في معنى التركيب «تُمطرُ بغزارة» نحلّله أحيانا بالتركيب « des hallebardes pleuvent » الذي يترجم حرفيا ب «الأطبار تنزل». ولكنّ عبارة (des hallebardes) «أطبار» ندركها على جهة كونها «متمّما للمطر» وليس باعتبارها فاعلا يُفترض أن يكون شيئا ما مثل إله المطر عند الإغريق (ن. فصل 98، فقرة 5). ولذلك فإنّ عبارة «des hallebardes» ذاتها الواردة في صيغة الجمع لا يمكن اعتبارها نحويا فاعلا للفعل (pleut) الذي ظلّ في صيغة المفرد (ن. فصل 61، فقرة 3).

وخلاصة القول فإنّ المشارك الوحيد (hallebarde) «أي طبرٌ» مشارك ثان وليس مشاركا أوّل. وفي هذه الحالة مثلما هو الأمر في غيرها من الحالات تؤدّي الملاحظة اللّغوية سواء أكانت استبطانية أم موضوعية إلى خلاصات مختلفة تماما عن تلك التي يبدو المنطق قد أقرّها مسبقا.

7 ـ والأمر نفسه بالنسبة إلى الجملة: «vive la France» وهي بمعنى تحيا فرنسا التي يقول بشأنها فردينان برينو (F. Brunot) [1]: «يمكن أن تكون عبارة «La France» في الجملة: «vive la France» فاعل الفعل «vive» ولكنّها لا تبدو كذلك بالنسبة إلى المتكلّم. ولكن هذا هو بالضبط ما يريد الملاحظ دراسته. إنّ

(1) برينو 1922، la pensée et la langue، ص 13.

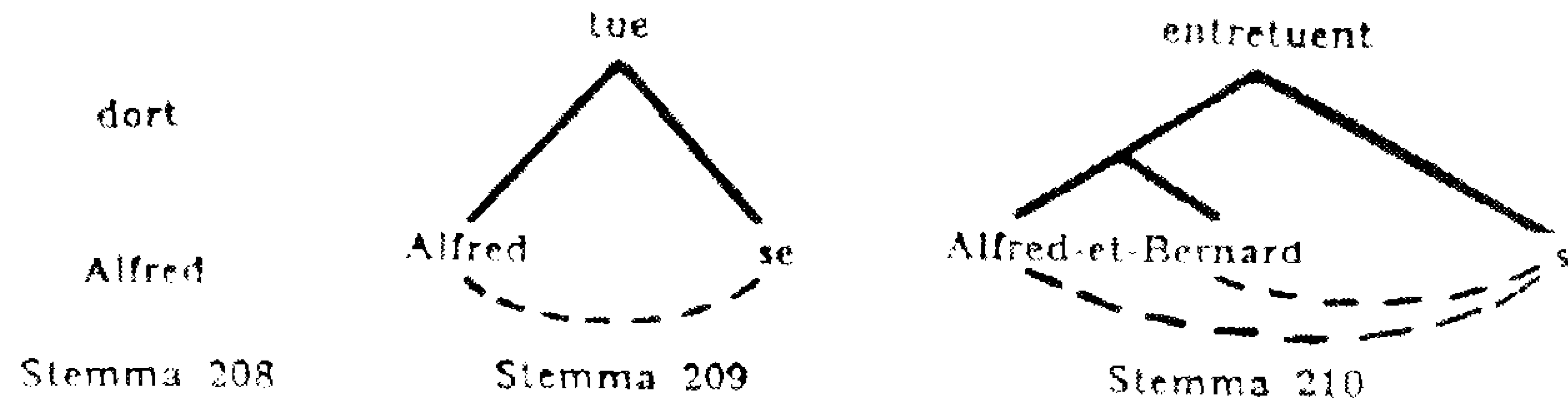
دراسة تغيّرات الألسنة تمثّل بحثا قائما بذاته بينما يمثّل وصف الألسنة كما هي بحثا آخر مختلفا عن الأوّل. فلا ينبغي أن نسقط بعد الخطإ المنطقي القديم في الخطإ الايتيمولوجي».

8 ـ ويمكننا أن نستخلص حينئذ أنّ المشارك الوحيد للفعل في التركيب « il faut une loi » (ن. فقرة 5) والفعل في التركيب: « il pleut des hallebardes » (ن. فقرة 6) وفي التركيب « vive la France » (ن. فقرة 7) لم يكن مشاركا أوّل بل هو مشارك ثان.

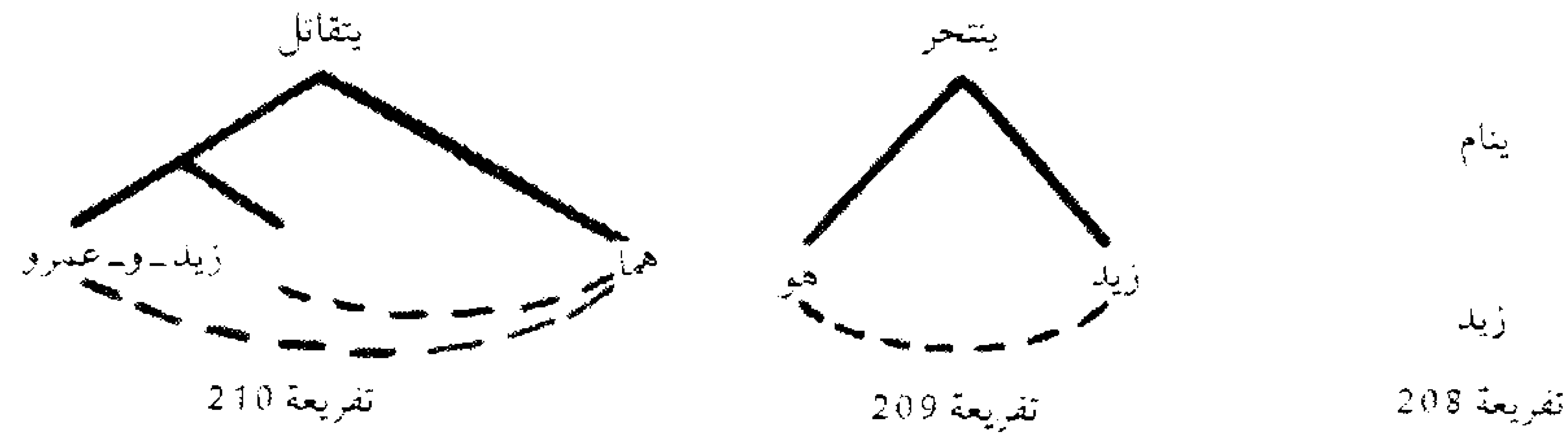
9 ـ ثمّ إنّه من الممكن أيضا أن نجد أفعالاً ذات مشارك واحدٍ وأنّ هذا المشارك الوحيد يكون مشاركا ثالثا. وهذا الضرب من التعلّق يظهر بصفة خاصّة في تراكيب من قبيل التركيب الألماني « es ist mir warm » الذي يترجم إلى الفرنسية حرفيا بالتركيب « il m'est chaud » (ن. فصل 98، فقرة 6) ومعناه « j'ai chaud » الذي يرد في العربية في معنى: «أشعر بحرارة». إذ يكون المشارك – وهو في هذا الموضع في حالة المعطى إليه (Datif) – الشخص المنسوب إليه الإحساس بالحرارة الذي عبّر عنه الفعل.

10 ـ وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنّ للفعل « changer » الذي يعني «غيّر» في العربية، سمة خاصّة في الفرنسية حين نعدّه فعلا ذا مشارك واحدٍ. فهو يتركّب حينئذ من « un circonstant » أي ظرف مسبوق بالأداة (de). إلاّ أنّنا حين نجعله متعلّقا بمشاركيْن نقول: « L'horloger change le ressort de ma montre » في معنى: «غيّر الساعاتي نابض ساعتي». ونستعمله في مقابل ذلك بمشارك واحدٍ كما هو الحال في قولك: « Alfred change de veste » في معنى «غيّر ألفريد سترةً» (ن. فصل 57، فقرة 6). وهذا التصوّر أحاديّ التعلّق للفعل (changer) هو من خاصيات الفرنسية الأكثر عسرًا على الأجانب الذين يخطئون عندما يقولون:

« j'ai changé la chemise » بدل القول: « j'ai changé de chemise » .



ويمكن أن نمثّل لهذه التفريعات في العربية بـ :



فصــل 100 ـ الأفعال المتعدّية (les verbes transitifs)

1 ـ تُعرف الأفعال التي تقتضي مشاركيْن في النحو التقليدي باسم "الأفعال المتعدّية" بما أنّ العمل في جملة من قبيل « Alfred frappe Bernard » (ن. تفريعة 6) وهي بمعنى «ضرب ألفريد برنار» يجاوز أو يتعدّى « Alfred » إلى « Bernard ».

2 ـ إلاّ أنّه ليس للنّحو التقليدي مصطلح خاصّ يسمّي به الأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين. فهو يخلط بينها وبين الأفعال التي تتطلّب مشاركيْن ويضعها كلّها تحت اسم الأفعال المتعدّية. وهذه ثغرة كبيرة في واقع الأمر لأنّ الأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين، بالإضافة إلى كونها تطابق صنفين محدّدين من الأفعال هما أفعال القول وأفعال العطاء (ن. فصل 106، فقرة 3)، فهي الأكثر تعقيدا والأصعب من حيث الاستعمال بنيويا.

3 ـ بيد أنّ النحو التقليدي قد ميّز في بناء التعدية تمييزا وجيها بين أربعة أصناف تمثّل أبنية فرعية نسمّيها إذن: (diathèse) أي توجيه البناء مستعيرين بذلك مصطلح النحاة الإغريق.

4 ـ ذلك أنّه يحقّ لنا كلّما تضمّن عملٌ مشاركين اثنين أنّ نتصورّه بشكل مختلف حسب الاتجاه الذي يجري فيه أو حسب الاتجاه الذي ينتقل فيه من مشارك إلى آخر إن أردنا المحافظة على الصورة التي أقرّها النحو التقليدي.

5 ـ ولنفترض مثلا الفعل المتعدّي (frapper) أي «ضرب» الذي يقتضي مشاركين: مشارك أوّل (Alfred) يقوم بعمل الضرب ومشارك ثان (Bernard) يقع عليه عمل الضرب. فنصبح بواسطة هذين المشاركين قادرين على إنجاز الجملة: «Alfred frappe Bernard » (ن. تفريعة 6). وهي بمعنى «ضرب ألفريد برنار». ولذلك نقول: إنّ الفعل « frapper » هو في توجيه البناء النشيط لأنّ مشارك الدرجة الأولى يقوم بعمل الضرب وهو ما يجعل مشاركته نشيطة بكل معنى الكلمة.

6 ـ ولكن يمكننا أن نعبّر أيضا عن نفس الفكرة بالجملة « Bernard est frappé par Alfred » (ن. تفريعة 95). وهي بمعنى «ضُرب برنار من قبل ألفريد». فنقول حينئذ إنّ الفعل مبني للمفعول (diathèse passive) لأنّ المشارك الأوّل قد وقع عليه الفعل وهو ما يجعل مشاركته سلبية تماما.

7 ـ وإذا كان البناء للفاعل والبناء للمفعول البناءين الأساسييْن للمتعدّي، فإنّهما ليسا الوحيديْن لأنّه بإمكاننا أن نجمع بينهما [فنحصل على أبنية أخرى].

8 ـ إذ يحدث مثلا أن يكون الشخص نفسه (أو الشيءُ (ضاربًا وواقعا عليه الضرب. فهو بذلك مشاركٌ واقع منه الفعل وهو في الوقت ذاته مشاركٌ واقع عليه الفعل أو هو مشارك من الدرجة الأولى ومشاركٌ من الدرجة الثانية. وهذا (التصوّر) يصدق على جملة من قبيل: « Afred se tue » (ن. تفريعة 209) في معنى: «قتل زيد نفسه» فنقول حينئذ إنّ الفعل موجّه في بنائه إلى الانعكاس»

لأنّ « Alfred » يقع منه العمل ويتحمّله كما لو أنّ العمل (diathèse réfléchie) قد انعكس في مرآة. ونحن نقول تبعا لذلك وبالطريقة ذاتها: « Alfred se mire » بمعنى «زيدٌ تمرّى» أو «Alfred se regarde dans un miroir» في معنى: «زيدٌ ينظر لنفسه في مرآة» وهي من قبيل: أحبَّ فُلانٌ نفسه» و«عشقَ عُمُرَهُ».

9 ـ ويمكن أخيرا حدوث عملين متوازيين ومنعكسين حيث يؤدّي كلّ من المشاركَيْن دورَ الواقع منه الفعل في الأوّل ودور الواقع عليه الفعل في الآخر في نفس الوقت وهذا ما نجده في جملة سن قبيل: «Alfred et Bernard s'entretuent» (ن. تفريعة 210) وهي في معنى «ألفريد وبرنار يتقاتلان» فنقول حينئذ إنّ الفعل [موجّه في بنائه إلى التبادل] (diathèse réciproque) لأنّ العمل مبنيٌّ على التبادل [242].

10 ـ ويمكن تلخيص توجيهات البناء الأربعة لبناء التعدية في الرّسم التالي:

* توجيه البناء إلى الفاعل : أ ← ب
* توجيه البناء إلى المفعول : أ → ب
* توجيه البناء إلى الانعكاس : أ ⊐ ب
* توجيه البناء إلى التبادل : أ ⇄ ب

فصل 101 ـ توجيه البناء إلى الفاعل (La diathèse active)

1 ـ رأينا فيما تقدّم (ن. فصل 100، فقرة 5) أنّ توجيه البناء إلى الفاعل هو الذي يتعدّى فيه العمل من مشارك أوّل إلى مشارك ثان.

2 ـ فوجود مشارك ثان يكفي حينئذ بمفرده للدلالة على فعل مبني للفاعل. ولذلك فإنّ الفعل لا يحتاج [إلى أن يعبّر عنه] إلى أن يظهر في الملفوظ حتّى يبرز توجيه البناء إلى الفاعل في اللّغات التي لها أداة واضحة بما يكفي لتمييز المشارك الأوّل مثل اللّغات القائمة على الحالات الإعرابية. فتوجيه البناء إلى

الفاعل ناتج بصفة آلية عن وجود مشارك من الدرجة الثانية. وفي هذه الحالة يمكننا أن نقول: إنّ توجيه بناء الفعل للفاعل هو احتمالي (موجود بالقوّة)..

3 ـ ولنفترض مثلا التعبير الرّوسي الجاري في التحاور **ЧТО ВЫ** فإنّ العبارة الأولى هي اسم الاستفهام المحايد «ماذا؟» (lat.quid ?) والعبارة الثانية هي ضمير المخاطب الجمع المستعمل استعمال تقدير (politesse) في حالة الرّفع (fr.vous). ويعني هذا التعبير، حسب وضعيات التخاطب، إمّا:

- Qu'est - ce que vous faites ? أي «ماذا تفعل؟»

أو

- Qu'est - ce que vous dites ? وهو بمعنى «ماذا تقول؟»

ولا يمكن تحديد دور المشارك من الدرجة الأولى (**ВЫ**) تحديدا دقيقا لأنّ الفعل لم يتمّ إظهاره ولكنّه، وهو أمر بديهي، لا يعدو أن يكون إلاّ معلوما بما أنّه يوجد مشاركا ن يكون أحدهما بالضرورة من الدرجة الثانية.

4 ـ إنّ عدم استعمال الفعل يوجد بدوره في اللاتينية كما يتّضح في مقتطف فيرجيل (Virgile) المأثور Me, me, adsum qui feci (*Enéide*, IX, 427) إذ لا يمكن للمنصوب (me) أن يكون بطبيعة الحال متقابلا مع (sujet de adsum) لأنّ هذا الأخير (sujet) – رغم كونه غير مستعمل ـ لا يمكن تصوّره إلاّ مرفوعا. (أمّا) المنصوب (me) فلا يمكن تصوّره إذن إلاّ بصفته المشارك الثاني لفعل آخر، وليس للفعل (adsum)، غيرَ مستعمل ولكنّه مبنيٌّ في النيّة للفاعل بما أنّه يتضمّن مشاركا ثانيا.

5 ـ وهو ما يتجلّى من خلال الوضعية التي عرضها «فيرجيل» (Virgile) في السياق الذي يصف فيه كمينا تواجه فيه بطلان من طروادة، هما «نوزوس» (Nisus) وصديقه «أوريال» (Euryale) مع طائفة من «ريتيل» (Rutules) يقودها «فولسن»(Volsens) الذي فاجأهما. فقد أراد «نزوس» الذي ظلّ مختفيا في البداية أن يسحب «أوريال» و(قد) قذف رمحا قاتلا شكّ جسم «سالمون»

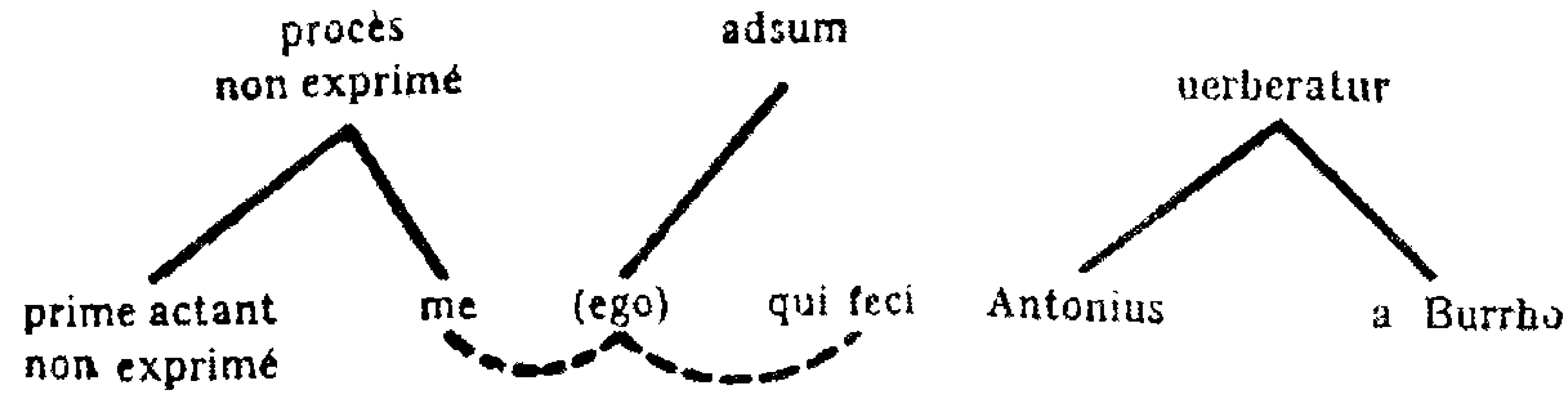
(Sulmon). ولكي يثأر «فولسن» (Volsens) لهذا الأخير صبّ جام غضبه على «أوريال» لأنّه لم ير غيره، فاتّجه نحوه شاهرا سيفه. وحينئذ صرخ «نزوس» ـ وقد خرج من مخبئه ـ بالجملة المذكورة بصفة بطولية قصد شدّ الانتباه إليه وتحويل الضربة التي تهدّد حياة «أوريال».

6 ـ وبذلك فإنّ هذه الضربة تمثّل العمل الذي يكون (me) المشارك الثاني فيه فيكون المعنى حينئذ شيئا من قبيل: [243]
« C'est moi que tu dois frapper. C'est contre moi que tu dois porter ton coup » في معنى: «إنّه أنا الذي ينبغي عليك ضربه. وأنا الذي يجب عليك أن توجّه ضربتك نحوه».

ويفسّر غياب المشارك الأوّل في هذه الحالة باستعمال صيغة الأمر.

7 ـ ونحن نتصوّر أنّ مثل هذا التركيب تعسر ترجمته. فصفحات قاموس) (petit larousse) تقع في عدم الفهم التام عندما تترجم جملة: « ,C'est moi moi qui l'ai fait التي تعني حرفيا: «إنّه أنا، أنا الذي فعل ذلك» وترجمة طبعه Budé التي تبدو أكثر حذرا، تقدّم التصوّر التالي: « Moi ! Moi ! c'est moi qui ai tout fait... » الذي يترجم حرفيا بـ «أنا ! أنا! إنّه أنا الذي فعلت كلّ شيء». ولكن إذا كان المترجم قد تفادى بذلك عدم الفهم المطلق فإنّه لم يرفع اللّبس المتعلّق بمعنى الضميرين الأوّلين (moi) اللّذين يُخشى اعتبارهما مماثلين للضمير الثالث الذي يكون حتما مشاركا من الدرجة الأولى. وهذا الأمر يعسر تلافيه في لغة –مثل الفرنسية ـ لا تتضمّن قرينة صرفية كفيلة بتمييز المشارك الثاني من المشارك الأوّل.

8 ـ وفي مقابل ذلك فإنّ الطريقة التفريعية تمكّن من تبيّن المعنى الدقيق لهذا المقتطف بسهولة (ن. تفريعة 211).



تفريعة 212 تفريعة 211

فصـــل 102 – توجيه البناء إلى المفعول (La diathèse passive)

1 ـ سبق أن رأينا (ن. فصل 100، فقرة 6) أنّ توجيه البناء للمفعول هو الذي يتحمّل فيه المشارك الأوّل العمل المنفّذ من قبل المشارك الآخر.

2 ـ فتوجيه البناء للمفعول هو عكس توجيه البناء للفاعل بمعنى أنّ التعدية تُتصوّر في الاتّجاه المعاكس بما أنّ المشارك الأوّل يصبح موردًا عندما يكون توجيه البناء للمفعول وهو خلافا لذلك مصدر في حال كون توجيه البناء إلى الفاعل.

3 ـ يقتضي عكس اتّجاه التعدية بالنسبة إلى توجيه البناء للمفعول عـــلامة أو واسما (un marquant) تجعله متقابلا بصورة جليّة مع توجيه البناء للفاعل.

4 ـ ويمكن أن يعبّر عن هذه العلامة ـ مثلما يقع دائما في علم التصريف –بطريقتين مختلفتين: إحداهما تحليلية أو ذات تعبير مركّب (périphrastique) والأخرى تأليفية (synthétique).

5 ـ فالواسم التحليلي للمبني للمفعول أو مساعده في الفرنسية هو فعل الكينونة (être) وفي الألمانية الفعل (werden) وفي الدنماركية الفعل (blive) فالذي يلي المساعد (auxilié) في الحالتين هو المشتقّ الفعلي المتقدّم زمنيا (participe antérieur) (الذي يعبّر عنه بـ participe passé أي: المشتقّ الفعلي الدال على الماضي، ن. فقرة 9). ومن أمثلة ذلك:

Fr. je suis aimé

all. ich werde geliebt

dan. jeg bliver elsket [[244

6 ـ وتتمثّل الطريقة التأليفية للتعبير عن المبني للمفعول في نظام من الأشكـال الصرفية يحتوي كلّ واحد منها على كلمة تتضمّن في ذاتها معنى المبني للمفعول وذلك ما نجده في الكلمة اللاتينية « fertur » و(الكلمة) الإغريقية φέρεται و السنسكريتية bhàrate وهي في معنى « il est porté » ويبدو هذا التوافق دالاّ على أنّ الصيغة التأليفية كانت مستعملة في الهندية الأوروبية: .bhéretai

7 ـ والجدير بالذكر أنّ الصيغ المبنية للمفعول في اللاتينية يمكنها، تبعا لتطوّرها الدلالي، أن تصل إلى التعبير عن مفاهيم فعلية (des notions verbales) لا تختلف في شيء عن المفاهيم الدالة بالفعل على المبني للفاعل. فالنحو اللاتيني يخصّ باسم (déponents) الأفعال التي لها صيغة تفيد المبني للمفعول وتحيل على معنى البناء للفاعل. من ذلك صيغة loquitur التي تدلّ في الفرنسية على الجملة: "il parle" وهي بمعنى «هو يتكلّم»

8 ـ ومن المفيد الإشارة إلى أنّ توجيه البناء إلى المفعول أجنبيّ عمّا تتميّز به الفرنسية إذ لم يقع ذكره إلاّ لترجمة النصوص اللاتينية. ولكنّ الفرنسية لا تستعمله بصفة تلقائية البتّة بينما يحتلّ البناء للمفعول منزلة وطيدة في النظام النحوي للاّتينية حيث يمثّل أمرا عاديا فيه، كما في الأمثلة التي من قبيل: Amor a patre (ن. فصل 49 الفقرات 14 و15 و16). Antonius a Burrho uerberatur (ن. تفريعة 212).

9 ـ إذا صحّ أنّ مشتق الفرنسية الفعلي المتقدّم زمنيا والمسمّى المشتق الفعلي الدال على الماضي هو في الواقع ما يُتصوّر في صيغة توجيه البناء للمفعول فإنّه استعمال منفرد للمبني للمفعول لا ينتمي إلى أيّ نظام ولا يتقابل مع مبني إلى الفاعل. فالمشتقّ الفعلي (mangé) في الفرنسية (الذي يعني تقريبا مأكول) متقدّم زمنيا ومبنيّ للمفعول وهو غير متقابل مع «مشتقّ فعلي متقدّم

مبنيّ للفاعل لأنّه إذا صحّ كون المشتقّ الفعلي الدال على الحاضر (mangeant) مشتقّا مبنيّا للفاعل فهو ليس في مقابل ذلك مشتقّا فعليّا متقدّما ولكنّه مشتقّ فعليّ متزامن (concomitant) بمعنى إنّه لا يعبّر عن الأسبقية الزمنية وإنّما يعبّر عن التزامن.

10 ـ إنّ غياب جذور عميقة للمبني للمفعول في تصوّر الفعل الفرنسي يتجلّى بوضوح في كون مفهوم المبني للمفعول -بالإضافة إلى أنّه يلتبس مع مفهوم الحالة بسبب استعمال فعل الكينونة (être) المساعد ـ يصبح شديد الغموض بمجرّد تركنا الفعل بمعناه الحقيقي لكي نمرّ إلى صيغه الاسمية (formes nominales du verbe) بمعنى بمجرّد مرورنا من صيغ الضمير (modes personnels) إلى صيغ اللاضمير (modes impersonnels) -كصيغة الفعل المصدرية (infinitif) والمشتقّ الفعليّ (participe) مثلا ـ التي ليست في جوهرها صيغا فعلية حقيقية.

11 ـ وبناء عليه، فإنّ توجيه البناء في صيغة الفعل المصدرية (manger) غامض في الجملة الفرنسية:

- J'ai vu manger des chiens

إذ يمكننا أن نفهم (من الجملة) معنى المبني للفاعل فيكون الموضوع المشاهد: «رأيت كلابا تأكلُ» أو معنى المبني للمفعول فيكون الموضوع المشاهد: «رأيت كلابا تُؤكَلُ» (ن. فصل 109، فقرة 48). ولذلك فإنّ صيغة الفعل المصدرية يمكنها أن تتركّب مع متمّم مبنيّ للمفعول عندما يكون معناه مبنيا للمفعول كما في:

En 1824 leurs hôtes firent tracer la promenade des Anglais sur la grève où l'on voyait encore tirer les filets par les pêcheurs (*Jules Sion*, *La France Méditerranéenne*, n° 199, Paris, colin، 1934).

12 ـ ومن المتداول أن نجد في الفرنسية أيضا استعمالات مصدرية des emplois d'infinitif يكون توجيه البناء فيها غامضا نحويا مع أنّنا نجد فيها صيغة المبني للفاعل التي تعبّر عن فكرة المبني للمفعول مع مقبولية مشكوك فيها. وفي هذا الإطار يمكننا قراءة الإعلان الإشهاري الذي صيغ على النحو التالي:

« Si votre fer à repasser a besoin de nettoyer, frottez - le avec… (« quelques conseils »، Midi libre, 16 mai 1949).

في معنى: «إذا كانت مكواتك في حاجة إلى تنظيف فافركها بـ«(مع بعض النصائح، Midi libre، 16 ماي 1949).

13 ـ ويكتنف نفس الغموض المشتقّ الفعليّ الدال على الحاضر (le participe présent) ولذلك كثيرا ما نقول (une pièce de verre ou de porcelaine est cassante) في معنى «إنّ قطعة بلورية تُكسّرُ» لا عندما تُكسِّرُ شيئا آخر بل على العكس من ذلك عندما تكون قابلة لأنْ تُكْسرَ به [245]. وبناء على ما تقدّم فإنّنا نقول بالفرنسية (une couleur voyante) وقد يفهمها من لا يحسن الفرنسية على أنّها تعني لون يرى بناءً على ظاهر صيغتها الصرفية والحال أنّ معناها لونٌ يشدُّ النظر وبالتالي يجب أنْ يُرى. والعبارة (séance tenante) لا تشير إلى جلسة منعقدة أي تنعقد بذاتها بل إلى جلسة يتمُّ عقدها.

14 ـ إنّ المشتقّ الفعلي الدال على الحاضر في الفرنسية شديد الانفصال عن نظام توجيه بناء الفعل إلى حدّ يجعله ينطبق لا فقط على مشارك الدرجة الأولى للمبني للمفعول فحسب وإنّما ينطبق على ظــرف (circonstant) من ذلك أنّ عبارة «une rue passante » في معنى (شارعٌ كثيرُ العبور) لا تعني (une rue qui passe) أي «شارعًا يمُرُّ» ولا (une rue qui est passée) في معنى شارعٌ مرَّ ولكنّها تعني «شارعًا يكثر المرور عبره» (une rue où l'on passe beaucoup). ونظير ذلك قولك: بالفرنسية (une soirée dansante) أي ليلة راقصة بمعنى أنّها: «ليلة نرقص فيها» لا أنّها ترقص حقيقة (ن. فصل 198، فقرة 10).

والأمر ذاته ينطبق على الإنقليزية كما هو الحال في المثال: «حكاية تستـحقُّ الذكر (a strory worth putting) في معنى (being put) وتعـني في الفرنسيـــة (une histoire digne d'être notée).

15 ـ وخلافا للفرنسية فإنّ اللاتينية تميّز بدقّة توجيه البناء للمفعول من توجيهه للفاعل سواء في صيغته المصدرية (infinitif) أو في مختلف المشتقّات الفعليّة

كما يتّضح من المثال الموالي: « lapides conjici coepti sunt » وتترجم حرفيا بـ: « des pierres furent commencées à être lancées » (حجارة كانت بدئت بأن ترمى) ومعناها « on se mit à lancer des pierres» «بُدِئَ برمْيِ حجارةٍ».

16 ـ نعلم أنّ الأفعال غير المتعدّية أو اللازمة لا يمكنها أن تتضمّن توجيها للبناء للمفعول [وهو يُعرف بالبناء للمجهول] وهو أمر نفهمه بسهولة. إذ هي أفعالٌ أحاديّة التعلّق (monovalents) في معنى أنّها لا تتضمّن إلاّ مشاركا واحدا ومن ثمّ فإنّ العمل لا يمكن تصوّره إلا في اتّجاه واحد.

17 ـ ومثلما أنّه يمكن للمشارك الوحيد للأفعال أحادية التعلّق أن يكون مشاركا ثانيا، بحيث لا يوجد مشاركٌ أوّل (ن. فصل ٠ ، الفقرتان 5 و8) فإنّه يمكن أن يكون مشاركا فعلٍ ثنائي التعلّق المشاركَ الأوّلَ والمشارك الثالثَ وأن لا يوجد مشارك ثان.

18 ـ وذلك هو شأن (plaire) في الفرنسية وفي عدد كبير من الألسنة الأجنبية كالألمانية والرّوسية (all gefallen، Rus.нравиться) فلا يمكن أنْ يُعجَبَ بنا الشيء الذي يُعجِبُنا. يدلّ على ذلـــك قولك بالفرنسية: « le livre me plaît » أي «الكتاب يعجبني» وبالألمانية (all، dieses Buch gefällt mir) وبالروسيـة (эга книга мне нравиться)[1].

(1) تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ الفعل (plaire) الذي اقترحه «تنيار» (فقرة 18) في الفرنسية وفي عدد من الألسنة الأجنبية لا يقبل البناء للمفعول في العربية وربّما اتّضح ذلك بمقارنته بفعل «ضرب» الذي يبني للمفعول.
فأنت تقول:
ـ ضربني زيد } ← وقع عليّ ضرب
ـ وضربت
وتقول: ـ أعجبني الكتاب } ← ولا تقول: وقع عليّ إعجاب
ـ وأعجبت

19 ـ ومن البديهي أن لا تكون الأفعال من هذا القبيل قابلة للبناء للمفعول أكثر من الأفعال الأحادية التعلّق نظرا لانعدام مشارك ثان يجعل قلب اتّجاه التعدية ممكنا.

فصل 103 – توجيه البناء إلى الانعكاس

1 ـ رأينا (ن.فصل 100 فقرة 8) أنّ توجيه البناء إلى الانعكاس هو الذي يكون فيه المشارك الأوّل الشخص نفسه الذي يشغل محلّ المشارك الثاني.

2 ـ يظهر توجيه البناء إلى الانعكاس في آن واحد في الضمير العائد (le substantif personnel) [1] وفي الفعل المنعكس (أي الذي يتضمّنه) وفي الصفة الدالة على الملكية (adjectif possessif réfléchi) (أي المشتقّة منه). ولذلك فإنّ هذه الأصناف الثلاثة من الكلمات هي التي نتعرّض فيها لمفهوم المنعكس عليه الفعل [246].

3 ـ ويترتّب على تعريف توجيه البناء للمنعكس عليه الفعل نفسه أنّ:

أ ـ الضمير العائد أو القرينة الدالة على الشخص تحيل دائما على المشارك الأوّل.

ب ـ وبناء عليه فإنّه لا يكون مشاركا أوّل أبدا ولكنّه يكون مشاركا ثانيا أو ثالثا دائما من ذلك قولك:

- Alfred se regarde
- Alfred se demande s'il acceptera
- Le bien et le mal se succèdent
- Les jours se (deuxième actant) suivent mais ne se (troisième actant) ressemblent pas

(1) نلاحظ في هذا السياق أنّ مفهوم (le substantif personnel) عند Tesnière قريب من مفهوم «الضمير المنفصل الظاهر في العربية».

وتبعا لذلك فإنّ الضمير أو القرينة الدالة على الشخص لا يكونان أبدا في حالة رفع في اللّغات القائمة على الحالات الإعرابية (كالإغريقية واللاتينية والألمانية والرّوسية إلخ...).

4 ـ فمفهوم المنعكس عليه الفعل يتداخل في بعض الألسنة مع مفهوم الشخص إلى درجة أنّهما لا ينفصلان مثلما هو الحال في الإنقليزية التي تقابل بين مجموعة أسمائها العادية الدالة على الشخوص[1] ومجموعة تامّة موازية لها من الأسماء المنعكسة الدالة على الشخوص وهو ما يتّضح من الرّسم الموالي:

			Série ordinaire	**Série réfléchie**
Sing.	**anontif**	**F.**	*she*	*herself*
		M.	*he*	*himself*
		N.	*it*	*itself*
	antiontif	**archaïque**	*thou*	*thyself*
		courant	*you*	*yourself*
	autoontif		*I*	*myself*
Plur.	**anontif**		*they*	*themselves*
	antiontif		*you*	*yourselves*
	autoontif		*we*	*ourselves*

(1) يستعمل تنيار مفهوم (substantif personnel ordinaire) وهو يعني بذلك الاسم الدال على الشخص مثل (lui – toi – moi) وقد ذكر الشادلي الهيشري أنّ هذه الأسماء عامّة تعرف باقترانها بالأدوات كقولك (avec moi – à moi) ولا تتّصل بالفعل ولا بالاسم ووظيفتها الأساسية تعيين الناس بشخوصهم النحوية. وهي في ذلك مختلفة عن مصطلح substantif الدال على الشخوص والأشياء بذواتها الحقيقية (ن. الضمير بنيته ودوره في الجملة ص 89). ومن المفيد الإشارة إلى أنّ تنيار قد استعمل «الاسم الدال على الشخص» و«القرينة الدالة على الشخص» (indice personnel) بدل مفهوم « pronom personnel » الذي بدت دلالته مطلقة وغير محدّدة.

5 ـ إنّ الفرق بين المنعكس عليه الفعل وغير المنعكس في عدد من اللّغات (كالفرنسية والألمانية والاسكيمو إلخ...) لا يظهر في أيّ يْ المفرد المتكلّم والمخاطب (ontifs) وإنّما يظهر في ضمير المفرد الغائب (anontif) الذي تكون أبنية المنعكس عليه الفعل حكرًا عليه.

		Autoontif	Antiontif	Anontif
		(sans forme spéciale pour le réfléchi)		réfléchi
Français	Sing.	*Je me lave*	*Tu te laves*	*Il se lave*
	Plur.	*Nous nous lavons*	*Vous vous lavez*	*Ils se lavent*
Allemand	Sing.	*Ich wasche mich*	*Du wäschst dich*	*Er wäscht sich*
	Plur.	*Wir waschen uns*	*Ihr wäscht euch*	*Sie waschen sich*

6 ـ ولكن إذا كانت بنية المنعكس عليه الفعل متّصلة في أغلب الأحيان ببنية الضمير العائد فإنّ مفهوم المنعكس عليه الفعل في حدّ ذاته منفصل عن مفهوم الضمير. إذ يمكن أن يحدث حينئذ تصوّر المنعكس عليه الفعل في مستوى مختلف تمامًا على غير المنعكس وأنّ الضمير العائد المنعكس لا يتضمّن أيّة قرينة تحدّد المقصود من الضمائر خلافا للضمير العادي العائد الذي يتضمّن الضمائر الثلاثة. وفي هذه الحالة لا يمكننا بطبيعة الحال القول بوجود منعكس لضمير المتكلّم المفرد (autoontif) ولا منعكس للمخاطب المفرد والجمع (anontif) بما أنّ بنية المنعكس هي نفسها في الحالات الثلاث وبما أنّنا مضطرّون لإظهار مفهوم الضمير فحسب مراعاة للترجمة في لغة مثل الفرنسية أو الألمانية [247].

7 ـ وهو ما ينطبق على اللّغة الروسية واللّغات السلافية ولغات البلطيق واللّغات السكندينافية ولسان (bas-breton) وينطبق على عدد من الألسنة الأخرى مثلما هو الحال في الفوتياك votiak والتركية والتاتارية.

8 ـ ولنفترض مثلا الجملة الرّوسيـة я его принял у себя التي تعني في الفرنسية« je l'ai reçu chez moi » في معنى (استضفته في منزلي)، فإنّ الضمير العائد المنعكس لا يتغيّر مهما كان جنس المشارك الأوّل وعدده. بينما تُدخل عليه الترجمة الفرنسية تغييرا كما يتّضح من المثال الموالي

он ты я	его принял у себя	*il l'a reçu chez lui* *tu l'as reçu chez toi* *je l'ai reçu chez moi*

بمعنى آخر، فإنّ متكلّم الرّوسية يفكّر في ذلك ويعبّر عنه بـ:

Il l'a reçu chez soi

Tu l'a reçu chez soi

Je l'ai reçu chez soi ...

فالضمير العائد (soi) يحلّ دائما في نفس محلّ الضمير المنعكس مهما كان الضمير الذي يحيل عليه.

9 ـ والأمر نفسه بالنسبة إلى الصفة الدالة على الملكية فهي دائما هي هي مهما كان الضمير الذي تتعلّق به:

				Mot-à-mot
Anontif	он любит	свой дом	Il aime sa maison,	
Antiontif	ты любишь		Tu aimes ta maison,	"sa maison"
Auto-ontif	я люблю		J'aime ma maison,	"sa maison"
Anontif	они любят		Ils aiment leur maison,	"sa maison"
Antiontif	вы любите		Vous aimez votre maison,	"sa maison"
Auto-ontif	мы любим		Nous aimons notre maison,	"sa maison"

10 ـ ولا يصحّ على هذا الأساس أن نتحدّث في الرّوسية عن منعكس لضمائر المفرد الغائب (هو/ هي/ المحايد) (anontif) وضمائر الخطاب المفرد منها والجمع (autiontif) وضميري المتكلّم المفرد والجمع (autoontif) وإنّما يوجد منعكس مشترك لا غير. وهو منعكس منفصل عن مفهوم الشخص أو بمعنى أدقّ إنّه أعلى من مفهوم الشخص الذي لا يتجلّى إلاّ أثناء الترجمة.

11 ـ ومن ثمّ فإنّ القيمة الدقيقة للضّمير المنعكس في الرّوسية يكون أحيانا صعب الإدراك بالنسبة إلى غير الناطقين بالرّوسية وهو يقتضي دقّة كبيرة في ترجمته إلى لغاتنا الغربية. وهو (معنى) غير معهودٍ عندنا ولذلك يعسُرُ علينا فصله من مفهوم الشخص. ولعلّ إمعان النظر في التراكيب الروسية التالية كفيل بإقناعنا بما تقدّم ذكره:

	Mot-à-mot
он свой брат	Il est son propre frère.
он свой человек	Il est son propre homme.
мы здесь свои	Nous sommes ici (nos) propres.
свой своего ищет	Le (sien) propre cherche le (sien) propre
своя рука владыка	(Sa) propre main est seigneur.
свои сухари лучше чужих пирогов	(Ses) propres biscuits sont meilleurs que des pâtés étrangers.
свои кареты	De propres voitures.
свои лошади	De propres chevaux.
свояк	Le (mari) de la (femme) propre c.-à-d. de celle issue du groupe propre de la famille, de la sœur, (cf. § 22).

ويمكن ترجمتها ترجمة سليمة إلى الفرنسية بمراعاة المعنى على النحو التالي:

C'est un copain. Il est des nôtres.

C'est une vieille connaissance.

Nous sommes ici entre nous.

Qui se ressemble, s'assemble.

On n'est jamais mieux servi que par soi - même.

Mieux vaut un petit chez soi, qu'un grand chez les autres. Cf. Mon verre n'est pas grand, mais je bois dans mon verre (A. de MUSSET).

Des voitures de maîtres.

Des chevaux de maîtres.

Le beau frère.(249)

12 ـ إنّ فكرة الضمير المنعكس مكثّفة بصفة خاصّة في التعبير التشيكي « jdi s sebou » « viens avec moi » وهو في معنى (تعال معي). إذ لا يتعلّق

المنعكس (sebou) بضمير من ضمائر الخطاب (antiontif) الذي تتضمّنه صيغة الأمر (jdi) ولكنّه -بمختصر دلالي شديد متّصلٌ بضمير المتكلّم المفرد أو الجمع (autoontif) الذي يستلزمه من يستعمل صيغة الأمر.

13 ـ إنّ الاسم المنعكس الدال على الشخص الذي يكون متّصلا بالفعل في ألسنة السلافية الغربية (كالتشيكية والسكوفاكية والبولونية) يظلّ موجودًا حتّى في المصدر الفعلي المشتق من ذلك الفعل. وهو ما نتبيّنه في المثالين التاليين:

في التشيكية : tch. učeni se cizim jazykům

في السلوفانية : je nékdy nesnadné, slovaque učenie sa cudzim jazykom je niekedy t, ažké,

ويترجم المثالان حرفيا إلى الفرنسية بـ « Le s'instuire » في معنى: « l'apprentissage des langues étrangères est parfois difficile ». أي «إنّ تعلّم اللّغات الأجنبية يكون في بعض الأحيان صعبًا». pol. zbogacenie sie. -

وتترجم العبارة البولونية المـذكورة أعـلاه إلى الفرنسية حرفيا بـ « le s'enrichir » في معنى: « l'enrichissement ». ن. منذ القرن 15 التركيب

« o zacho - waniu sie przy stole » الذي يترجم إلى الفرنسية حرفيا بالتركيب: «sur le se comporter à table»، في معنى: «sur la façon de se tenir à table» الذي يعني: «كيفية التصرّف على الطاولة».

14 – فالمنعكس لا يتغيّر في لغات البلطيق التي تنتمي إلى نفس عائلة اللّغات السلافية بالنسبة إلى ضمائر المفرد وضمائر الجمع أيضا. ولذلك فإنّ الفعل المنعكس متركّب من الفعل البسيط ولاحقة مكوّنة من الاسم المنعكس الدال على الشخص كما يتّضح من الأمثلة المستقاة من الليتوانية إذ يعني التركيب « rašau » في اللغة الفرنسية جملة « j'écris » وتترجم عبارة « si-rašau » حرفيا إلى نفس اللّغة بـ « je m'écris » في معنى « je signe ». أمّا « slepiu » فمعناها « je cache » فيما يكون معنى « je me cache » « slepiuo - si ».

والغريب في الأمر أن نسجّل في الليتوانية لاحقية الضمير العائد (si-) في الأفعال البسيطة وهو في الأفعال المركّبة من سابقه يقع بين السابقة والفعل كما يتّضح في التراكيب التالية:

فالتركيب « pa-rašau » يدلّ على معنى « je souscris » فيما يدلّ التركيب «pa-si-rašau» حرفيا على التركيب « je me souscris » في معنى « je signe » . والأمر نفسه بالنسبة إلى التركيب « pa-slepiu » الذي يرد بمعنى التركيب الفرنسي « je cache » فيما يكون التركيب « pa-si-slepiu » في معنى « je me cache».

15 ـ فالاسم المنعكس الذي وقع حشوه بين سابقه الفعل والفعل يبقى في الاسم المشتق من الفعل أي الذي يشتقّ من الفعل. من ذلك أنّ تركيبا من قبيل « pa-si-slepimas » يدلّ في الفرنسية على التركيب: « le (fait de) se cacher » فيما يدلّ التركيب « pa -si elgimas » حرفيا على التركيب « le (fait de) se comporter» وهو بمعنى « le comportement ».

16 ـ ثمّ إنّ الاسم المنعكس الدال على الشخص يحافظ في اللّسان اللاتي (en lette) مثلما هو الحال في السلافية الغربية في صيغة الفعل المصدرية على شكله كلاحقة. من ذلك أنّ الصيغة المصدرية لفعل (redzet) أي « voir » في الفرنسية وهي بمعنى «النظر» أو «حدث النظر» لها بنية انعكاسية هي: « redzešanas » وتعني بالفرنسية (le fait de se voir) وهي بنية متداولة ومستعملة بصفة خاصّة في الإضافة من خلال التعبير المتواتر «Uz redzešanuos» وهو بمعنى «jusqu'au(fait de) se voir» الذي يعني «au revoir» وهو يدلّ في العربية على عبارة «إلى اللّقاء». [249].

17 ـ إنّ معنى المنعكس في السلافية وفي لغة البلطيق يوجد أيضا في اللّغات السكندينافية. ولكنّ هذه القيمة المعنوية تبدو (في اللّغات المذكورة أعلاه) ثانوية. وهو ما يدعو إلى التفكير بأنّها لم تكن موروثا صادرا عن حالة

لغوية سابقة لها تاريخيا ولكنّها نتيجة اقتراض لغوي من مجموعة لغوية مجاورة قد تكون لغة البلطيق أو اللّغة السلافية.

18 ـ فتعميم المنعكس على كلّ ضمائر الشخص ليس نهائيا في النرويجية القديمة. وخلافا لضمائر الشخص الأخرى التي يكون واسم انعكاسها اللاحقة (-sk) وهي ما بقي من الضمير القديم العائد المنعكس المنفصل (sik) اللاحق للفعل ـ فإنّ ضمير المتكلّم المفرد يحتفظ باللاحقة (-mk) وهي المتبقّية المتكلّم القديم المنفصل (mik) وهو ما يبيّنه الجدول الموالي:

	infinitif		« trouver »		« se trouver »
Sing.	anontif	finn-r	« il trouve »	* *finn-sk*	« il se trouve »
	antiontif	*finn-r*	« tu trouves »	> *finn-zk*	« tu te trouves »
	autoontif	*finn-a*	« je trouve »	*finno-mk*	« je me trouve »
Plur.	anontif	*finn-a*	« ils trouvent »	*finna-sk*	« ils se trouvent »
	antiontif	*finn-eþ*	« vous trouvez »	*finneþ-sk* > *finne-zk*	« vous vous trouvez »
	autoontif	*finn-om*	« nous trouvons »	*finnom-sk*	« nous nous trouvons »

19 ـ فضمير المتكلّم المفرد قد تأثّر قياسا بضمير المتكلّم الجمع منذ القرن الثالث عشر للميلاد وهو ما أدّى إلى امحّاء الفرق الأصلي بينهما. فصار للمنعكس منذ ذلك الوقت لاحقة واحدة تدلّ عليه مع كلّ ضمائر الشخص كما يتّضح من الجدول الموالي:

Sing.	anontif / antiontif	*finn-z*
	autoontif	*finnum-z*
Plur.	anontif / (infinitif)	*finna-z*
	antiontif	*finni-z*
	autoontif	*finnum-z*

20 ـ إنّ هذه الحالة الصرفية هي التي بقيت في الألسنة السكندينافية الحديثة مع هذا الفارق الوحيد وهو أنّ اللاحقة المنعكسة (z -) المجهورة أصبحت مهموسة وأصبحت (s -). وهو ما نتبيّنه في التركيب السويدي (s - finna) الذي يعني (se trouver) والتركيب النورفيجي (anda - s) وهي بمعنى (respirer) والتركيب (mode - s) الدنماركي الذي يفيد معنى التركيب الفرنسي « se rencontrer ».

21 ـ وتجدر الملاحظة من ناحية ثانية إلى أنّ هذا الشكل لم يحتفظ به إلاّ بمعنى التوجيه التراجعي (ن. فصل 115 فقرة 2). فمعنى المنعكس عليه الفعل الحقيقي يتمّ التعبير عنه حاليا ببنية معادة يكون الضمير المنعكس فيها منفصلا وغير ملصق مثلما هو الحال في اللّغتين الفرنسية والألمانية (ن. أعلاه، فقرة 5). ويمكن أن نتبيّن هذه الخاصيّة في السويدية أيضا من خلال التركيب: « han tvalar sig » الذي يرد في الفرنسية بمعنى « il se lave » (ص 250).

22 ـ وتوجد القيمة الدلالية ذاتها للمنعكس في لسان (Breton - bas) حيث يستعمل المركّب الحديث المتضمّن لـــ em بالنسبة إلى ضمائر الشخص في المفرد والجمع كما يتّضح من الجدول الموالي:

heñ	*en em walc'h*	il se lave
te		tu te laves
me		je me lave
i		ils se lavent
c'hwi		vous vous lavez
nimp		nous nous lavons

فالمنعكس في «البروطونية» مثلما هو الحال في «اللاتية» (en lette) قد انعكس بدوره على صيغة الفعل المصدرية المطابقة له. وأمّا في «البروطونية الوسيطة» التي كانت تتضمّن الأداة المنعكسة (em) فقط، فقد كنّا نجد فيها تراكيب من قبيل « em gannaff » في معنى « se battre » و« emgann » في معنى « bataille » وهو يترجم إلى اللّغة الفرنسية حرفيا ب « le se battre ».

23 ـ وينبغي أن يكون معنى هذا المنعكس المكثّف متولّدا من الهندية الأوروبية إذا ما اعتمدنا اتّفاق الألسنة التي تحدّثنا عنها واعتمدنا المعنى الايتيمولوجي لكلمة « sœur » فيها. فهي كلمة مركّبة في أصل اشتقاقها من swe - sor*. وهي في (اللاتينية soror وفي الألمانية Schwerter والروسية cectpa التي تحيل على ضمير الشخص المؤنّث نفسه أي هي «التي تنحدر من المجموعة» وهي تقابل تقريبا ضمير الشخص المؤنّث ugʷh - sor «femme» الذي جيء به من مجموعة بشرية أخرى (تعبّر اللّغة الهندية الأوروبية عن التركيب الفرنسي « je transporte » بالتركيب «we - ogʷh » وتعبّر عنه اللاتينية بـ « ueh - o »). وربّما يحتفظ هذا الاسم (أي المرأة) بذكرى بعيدة تتعلّق بطقوس تقليدية تتمثّل في اختطاف النساء.

24 ـ ومن المفيد أن نلاحظ أنّ أمرا شبيها بما سبق يتجلّى محليّا في بعض اللّهجات الفرنسية. من ذلك أنّهم يقولـون في (Sète) «S'en anan» التي تعني « nous nous en allons» وهي بمعنى: «نحن نذهب» وهم يقولون « S'en anas » ويعنون بذلك التركيب « vous vous en allez » في معنى: «أنتم تذهبون» [1]. ولكنّه من الضروري أن نلاحظ أنّ هذا الأمر لا ينطبق إلاّ على ضمير المتكلّم الجمع وضمير المخاطب الجمع وهو ما يثير الشك في أصله خاصّة أنّه يبدو حديث العهد. فمجال الظاهرة هو بالفعل محدود جدّا. إذ هو لا يبلغ مدينة مونبيلي ولكن يبدو أنّه قد شمل مارسيان (Marseillan) على ضفاف «بحيرة طو» و«آغد» (l'étang de Thau et Agde). واستنادا إلى المؤلّف نفسه الذي لم يقدّم لسوء الحظّ توضيحات كافية، فإنّ استعمال الضمير العائد المنعكس (se) نفسه: «لا يوجد في لهجات لنغدوسية أخرى فحسب ولكن في بعض مقاطعات فرنسا الشمالية أيضا» [2] [251].

(1) ليون لاموش، النحو اللنغدوسي، مونبيلي 1942، ص 550

(2) من بين اللّهجات الإقليمية التي يستعمل فيها الضمير العائد المنعكس عليه الفعل(se) لهجة (Gonde court) الموجودة في شمال فرنسا حيث يقولون مع ضمائر الجمع « nous se lavons » و« vous se lavez »

Cf. Gougenheim, C. R. de E. Cochet: « *le patois de Gonde court (Nord)* ». Romanica, I, (1936).

فصل 104 ـ صفة الملكية المنعكسة (l'adjectif possessif réfléchi)

1 ـ تكون صفة الملكية المنعكسة منعكسة في معنى أنّها تحيل على المشارك الأوّل أي إنّ مالك المشارك الثاني الذي ترتبط به هذه الصفة هو المشارك الأوّل. من ذلك أنّ « suum » في الجملة اللاتينية « magister discipulum suun amat » التي تعني: « le maître aime son élève » في معنى «المعلّم يحبّ تلميذه» تعبّر عن المشارك الثاني المتعلّق بها (discipulum) الذي يعيّن تلميذ المعلّم بصفته المشارك الأوّل (magister).

2 ـ ولذلك فإنّ صفة الملكية المنعكسة اللاتينية « suus » تحيل بالضرورة على المشارك الأوّل (عندما تكون ضمن نواة إسنادية فرعية متمّمة للمشارك الأوّل في النواة الإسنادية الأساسية).

3 ـ وبناء على ذلك فإنّ الأمر إذا ما تعلّق بالإحالة على كلمة أخرى وليس على المشارك الأوّل فإنّه من الضروري أن لا نستعمل لها صفة الملكية المنعكسة بل نحيل عليها بحالة الإضافة الخاصّة بالاسم الدال على الشخص الغائب غير المنعكس (le génitif du substantif personnel anontif non réfléchi). فنقول إذن: « magister discipulum eius amat » عندما يتعلّق الأمر بتعيين تلميذ شخص آخر غير المعلّم الذي كان مشاركا أوّل في الجملة المذكورة أعلاه.

4 ـ فإذا كانت جملة ما تتضمّن مالكين يكون الأوّل منهما مشاركا أوّل بينما يكون الثاني كلمة أخرى في الجملة فإنّه علينا أن نستعمل صفة الملكية في الحالة الأولى ولا نستعملها في الحالة الثانية. من ذلك أنّه يعبّر عن الصفة الدالة على الملكية (son) في الفرنسية [كما في قولك son livre أي كتابه] بشكل مختلف في اللاتينية. ويختلف هذا التعبير في اللاتينية عمّا هو عليه في الفرنسية بحسب كون صفة الملكية هذه منعكسة أو غير منعكسة وبحسب كون الضمير العائد فيها يحيل تبعا لذلك على المشارك الأوّل أو لا يحيل عليه كما يتّضح من الجملة الموالية: « magister discipulum suum amat at eius vitia odit » وهي بمعنى: «المعلّم يحبّ تلميذه (أي تلميذ المعلّم) ولكنّه يكره عيوبه (أي

le maître aime son élève (c.à.d. l'élève du maître)، mais «.(عيوب التلميذ
.(déteste ses défauts (c.à.d. les défauts de l'élève

5 ـ والاختلاف نفسه يوجد في اللّغة الألمانية حيث يقولون: « Der Lehrer Liebt seinen Schüler und hasst dessen Laster » وفيه يوجد تقابل بين المنعكس وغير المنعكس وهو ما نتبيّنه من خلال المثالين التاليين:

Réfléchi	Non réfléchi
- Die frau sah ihren Hund	Die frau sah deren Hund
- La femme voyait son chien	La femme voyait son chien
(le sien, à elle même)	(celui d'un autre)

ويترجم مثال المنعكس في العربية بـ: «كانت المرأة تنظر إلى كلبها» (كلبها هي لا كلب غيرها). وأمّا مثال غير المنعكس فمعناه: «كانت المرأة تنظر إلى كلبه» (كلب شخص آخر).

6 ـ ولا تختلف الدنماركية والروسية ولغة الاسكيمو واللّغة الجورجية عن الفرنسية والألمانية فهي لغات تقابل بين المنعكس وغير المنعكس كما يتّضح من النماذج التالية:(1)

Kvinden saa sin Hund	*/Kvinden saa dens Hund*
женщина видела свою собаку	**/ женщина видела её собаку**
aRnap Kimi-ne lakuwā	*/aRnap Kimi-a lakuwā* [1]
k'ali xedavda t'avis dzarğls	*/k'ali xedavda imid dzarğls*

7 - وأمّا في الألسنة التي لا تكون صفة الملكية الخاصّة بالغائب منعكسة فحسب مثلما هو شأن الأمر في الفرنسية ولغة الباسك ولكنّها تحتمل أن تعود [252] على مفسّر آخر مغاير للمشارك الأوّل فإنّ الأمر يمكن أن يؤدّي إلى الخلط لأنّ الإحالة (أو الربط) التي تتعلّق بها تتضمّن لبسا يصعب تجنّبه.

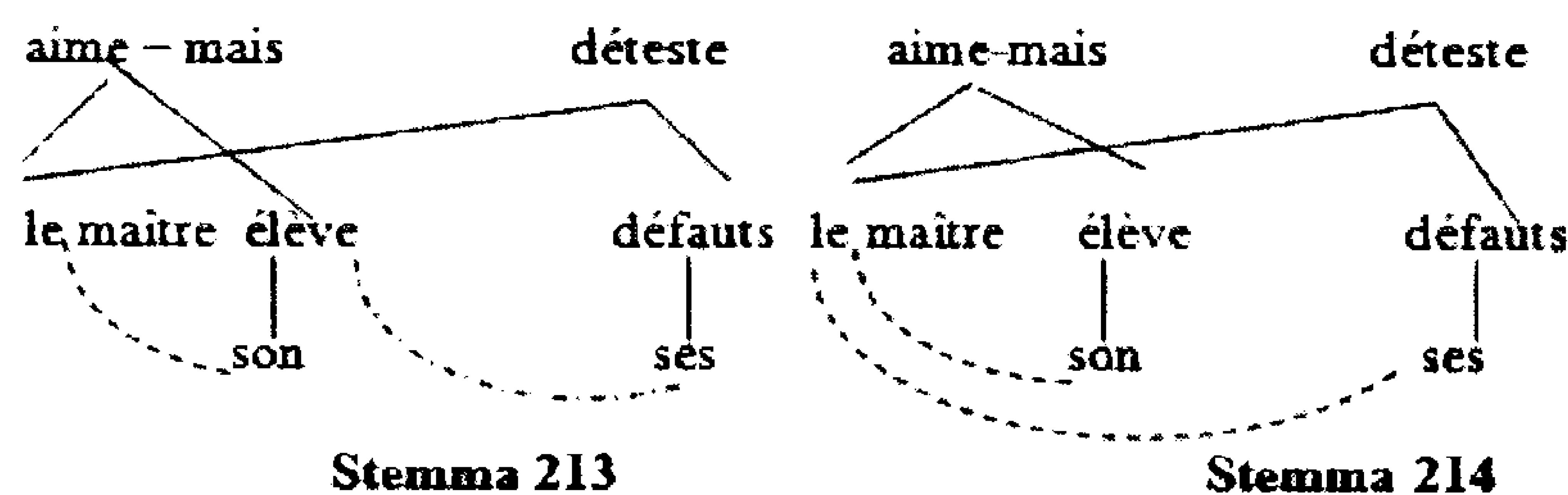
8 ـ من ذلك أنّ «صفة الملكية المنعكسة (ses) في الجملة الفرنسية « le maître aime son élève mais déteste ses défauts » وهي بمعنى: «يحبّ

(1) Finck, *Die Haupttypen des sprachbaus*, Leipzig, Tenbner, 1910, p.41.

المعلّم تلميذه ولكنّه يبغض عيوبه»، يمكن أن تحيل على «عيوب المعلّم» كما يمكنها أن تحيل على «عيوب التلميذ».

9 ـ والالتباس نفسه يوجد في لسان الباسك لأنّ صفة الملكية المنعكسة (bere) في الجملة: « Haurra bere aitaren ganat igorri » التي تعني في الفرنسية: « il a envoyé l'enfant chez son père » يمكن أن تحيل على أب الابن مثلما تحيل على أب الشخص الذي بعث الابن[1].

10 ـ ويمكن لهذا الغموض أن يشكّل عقبة إذا تعلّق الأمر بترجمة نصوص إلى لغة لا تتضمّن تراكيب من هذا القبيل. وفي مثل هذه الحالة فإنّ تمثيل الجملة بتفريعها يساعد المترجم كثيرا إذ يخوّل له تدقيق المعنى الحقيقي المترجم وتحديد ما يجب عليه اختياره من بين التفريعتين (213) التي تعني في اللاتينية (eius vitia) و(214) وهي بمعنى (sua uitia). ويمكن أن نمثّل لهاتين التفريعتين بالجملتين الفرنسيتين على النحو التالي:



Stemma 213 Stemma 214

فصل 105 – توجيه البناء التشاركي (la diathèse réciproque)

1 ـ إنّ توجيه البناء المنعكس والتوجيه التشاركي يجتمعان في كون كلّ واحد منهما يركّب حدثا مبنيا للفاعل وحدثا مبنيّا للمفعول. غير أنّ الحدث المبنيّ للفاعل ضمن المنعكس هو على الأقلّ من الناحية النفسية سابق للحدث المبني للمفعول بما أنّه يتعذّر بداهة أن يتلقّى شخص ما ضربة قبل أن يوجّهها إلى

(1) Lafitte, *Grammaire basque (navarro labourdin littéraire)*, Bayonne, 1944, p.92.

نفسه. بينما يكون الحدث المبني للفاعل والحدث المبني للمفعول في التشارك متزامنين. ولذلك فإنّ الفرق بينهما يمكن التعبير عنه بالمعادلتين التاليتين:

(Réfléchi = actif + passif (successivement

[Réciproque = actif + passif (simultanément)] [2 5 3]

2 ـ وتبعا لذلك فإنّ التشارك يكون دائما جمعا وهو أمر طبيعي بما أن»[الأمر] يتعلّق بحدثين متوازيين بينما يكون المنعكس مفردا مثلما يكون جمعا وذلك بحسب عدد المشاركين الذين ينعكس عليهم الفعل.

3 ـ ويترتّب على ما تقدّم ضرورة التمييز تمييزا جيّدا بين المنعكس الجمع (le réfléchi pluriel) والتشارك وخاصّة عند تحليل معنى جملة فرنسية تحليلا دقيقا يمكّننا من ترجمتها إلى لغة أجنبية. وبما أنّ التشارك يكون دائما جمعا فإنّ المنعكس المفرد لا يلتبس به البتّة إذ هو المنعكس الحقيقي بالضرورة. لكنّ الجمل التي يكون المنعكس عليه الفعل فيها جمعا من قبيل: « Alfred et Bernard se frappent » يمكن أن تكون ملتبسة أحيانا لأنّه بإمكاننا أن نقدّر وجود حدثين منعكسين فيها يكون المشارك في كلّ واحد منهما واقعا منه الفعل ومنعكسا عليه الفعل وبإمكاننا أن نقدّر وجود حدثين متوازيين مقلوبين فيها وهي خاصيّة التشارك. فلو مثّلنا لتعدية الحدث بسهم في شكل رسم لحصلنا على الحالتين التاليتين:

dans le 1er cas (réfléchi pluriel) A ⇒ ⇐ B

dans le 2ème cas (réciproque) A ⇄ B

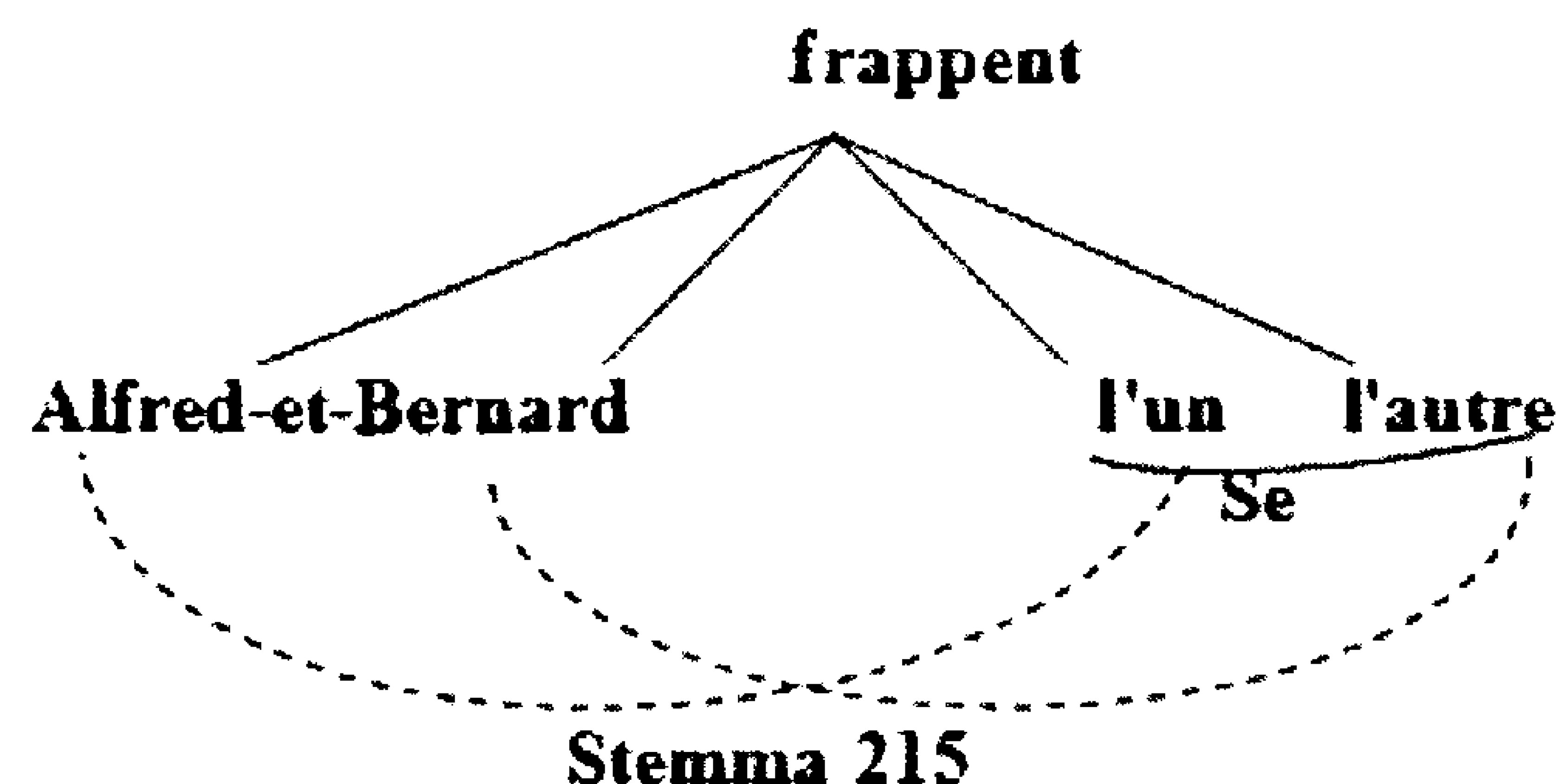
4 ـ إنّ الخلط الممكن بين المنعكس الجمع والتشارك يسهل تلافيه في الفرنسية حيث يكفي أن نضيف عبارتي (l'un/l'autre) وهما بمعنى (الأوّل/ الآخر) (ن. تفريعة 215) أو أن نصدّر الفعل بالسابقة (entre)، في معنى (بين) لكي نؤكّد على أنّ الأمر يتعلّق بالتشارك دون غيره من صور توجيه بناء الفعل كما يتّضح من الجملتين التاليتين:

- Alfred et Bernard se frappent l'un l'autre
- les loups se dévorent entre eux ou s'entredévorent

وهما تؤدّيان في العربية معنييْ: «ألفريد» و«برنار» يضرب أحدهما الآخر» و«الذئاب يفترس بعضها بعضا».

ونقول على هذا النحو s'entr'aider وكذلك s'entre - rendre service في معنى «أن يقدّم كل واحد منهما خدمة للآخر» وهو ما نلاحظه في مقتطف (Stahl) الموالي:

Est - ce que les choses ont été si mal menées, que riches ou pauvres, hommmes ou femmes, enfants et vieillards n'aient eu dans une si grande ville d'ordinaire si grouillante qu'une idée: Faire son devoir, s'entre - rendre service[1]



Stemma 215

5 ـ إنّ لأغلب اللّغات الأجنبية علامات خاصّة تميّز بواسطتها التشارك من المنعكس عندما يكون جمعا. من ذلك أنّ عبارة(inter) تدلّ في اللاتينية على التشارك كما في الجملة: "inter se amant" التي تعني في الفرنسية: "ils s'aiment l'un et l'autre" وهي تختلف عن المنعكس الجمع كما في المثال: "se amant" الذي يعني في الفرنسية "ils s'aiment". ويقع تمييز التشارك من المنعكس الجمع في البروطونية بواسطة التركيب "an eil egile" الذي يدلّ في

(1) P. J. Stahl (pseudonyme de Jules Hetzel), *les histoires de mon Parrain*, Paris, Hetzel, s.d., p. 187, Dans le brouillard).

الفرنسية على عبارتي (l'un /l'autre). وهو ما يتّضح من الجملة "i en em gar an eil egile" وهي بمعنى: "ils s'aiment l'un l'autre". والأمر نفسه يلاحظ في الألمانية، إذ تدلّ عبارة "einander" في الجملة "sie lieben einander" على التشارك. وتعني الجملة في الفرنسية: «"ils s'aiment l'un l'autre". وأمّا في الروسية فإنّ عبارتي « друг друга » تدلاّن على التشارك كما يتّضح من الجملة [друг друга : они люоят друг друга] التي تدلّ في الفرنسية على الجملة: "ils s'aiment l'un l'autre"، في معنى: «يحبّ أحدهما الآخر» إلخ...[254].

فصل 106 الأفعال الثلاثية التعلّق (les verbes trivalents)

1 ـ إنّ للأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين عددا معيّنا من الخصائص الناتجة عن هذه التعلّقات وهو ما يبرّر إفرادها بدراسة خاصّة رغم أنّ النحو التقليدي لا يميّز بينها وبين الأفعال التي تقتضي مشاركين. فهو يخلط بينها حين يدرجها تحت باب عامّ يوسم بالأفعال المتعدّية (ن. فصل 100، فقرة 2).

2 ـ فلا يفوتنا أن نؤكّد منذ البداية أهميّة الأفعال الثلاثية التعلّق القصوى بالنسبة إلى الذين يدرسون لسانا أجنبيا عنهم. لأنّه إذا كانت الأفعال الأحادية التعلّق، أي التي تتطلّب مشاركا واحدا، غير موجودة البتّة في الألسنة الأجنبية إلاّ في الفرنسية، وإذا كانت حظوظنا في التوفّق إلى تصوّرها تصوّرا صائبا مثلما هو الشأن في الفرنسية وافرة إلى حدّ بلوغها نسبة 100 ٪، وإذا كانت الأفعال الثنائية التعلّق بحسب مشاركيْها الاثنين اللّذين يمكن تصوّر حلول أحدهما محلّ الآخر، قابلة لأن تدرس في اللّغات الأجنبية بطريقة مختلفة عمّا تكون عليه الدراسة في الفرنسية، وإذا كان الأمر على نحو ما تقدّم فإنّ حظوظنا في التوفّق إلى تصوّرها تصوّرا صائبا على نحو ما هي عليه في الفرنسية لا تتعدّى نسبة 50 ٪. وهذه النسبة تصبح كارثية بالنسبة إلى الأفعال الثلاثية التعلّق – أي التي تتطلّب ثلاثة مشاركين التي يمكن أن تتحقّق في ستّة أوجه كما يتّضح من المعادلة 2x 3 =6. ومن ثمّ فإنّ عثورنا على نفس الترتيب للمشاركين الحاصل

في الفرنسية في لسان أجنبيّ لا يتعدّى 1/ 6 وهو ما يعادل تقريبا نسبة 17 ٪ وفي مقابل ذلك فإنّ إمكانية الخطإ ترتفع لتبلغ 5/ 6 وهو ما يعادل تقريبا نسبة 83 ٪. ولذا فنحن ندرك انطلاقا من هذه الشروط أهمية إيلاء عناية فائقة بأفعال بمثل هذه الخطورة (des verbes dangereux) إذا تعلّق الأمر بدراسة لغات أجنبية.

3 ـ فالأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين هي نظريا أفعال القول وأفعال العطاء. من ذلك أنّ المشارك الأوّل في الجملة: « Alfred donne le livre à Charles » هو «ألفريد» « Alfred » والمشارك الثاني "le livre" فيما يكون المشارك الثالث شارل "Charles" (ن. تفريعة 77). وكذا الأمر بالنسبة إلى الجـــملة "Alfred dit bonjour à Charles" أي «ألفريد يقول صباح الخير لشارل» إذ يكون "Alfred" المشارك الأوّل وتكون عبارة "bonjour" المشارك الثاني فيما يكون "Charles" المشارك الثالث.

4 ـ أمّا الفعل الفرنسي "demander" (في معنى، طلب/ سال...) فإنّه ينتمي إلى مجموعتي أفعال القول وأفعال العطاء. فهو في الجملة "Alfred demande le livre à Charles" في معنى «ألفريد يطلب الكتاب من شارل» [يدلّ على العطاء] لأنّ «ألفريد» يطلب الكتاب كي يأخذه. وأمّا في الجملة: "Alfred demande l'heure à Charles" في معنى «الفريد يسأل شارل عن الساعة» [فهو يدلّ على القول] لأنّ «ألفريد» يسأل عن الوقت قصد معرفته. ولذلك فإنّ بعض اللّغات الأجنبية تميّز بين دلالة الفعل "demander" على العطاء ودلالته على القول. ن. في هذا الصدد تمييز الألمانية بين دلالتي الفعل من خلال الجملتين التاليتين:
Alfred bittet Karl um das Buch, mais Alfred fragt Karl nach der Zeit.

5 ـ إنّ مجموعتي القول والعطاء لا تتضمّنان الأفعال التي تعبّر عن معنى القول والعطاء فحسب وإنّما تتضمّنان الأفعال المعبّرة عن نقيضيهما. وهذا ما يتّضح أثناء قولنا: "Alfred demande un renseignement à Charles" أي «ألفريد يطلب إفادة من شارل» مستعملين بنية مشاركين مشابهة لها من قبيل:

أي «ألفريد يقدّم إفادة "Alfred donne un renseignement à Charles" لشارل» وبالإضافة إلى ما يوجد بين هاتين المجموعتين من فوارق أساسية فإنّه توجد اختلافات أخرى من ذلك أنّنا نـــجد في مـــقابل الـــفعل "dire" «قال» الفعل "répéter" «أعاد» بمظهره التكراري (itératif) والفعلين المؤكّدين (les intensifs :"affirmer") «أثبت» و"démontrer" «بيّن» والفعلين المفيدين للتلطيف (les diminutifs) insinuer «لمّح» و"souffler" «همس».

6 . ومن البديهي أن يكون المشارك الثاني في الأفعال المنعكسة الضمير العائد المنعكس نفسه. وهذا ما نجده في الأفعال المنعكسة من قبيل (s'adresser à) «اتّصل بـ»(وهو من أفعال القول والأفعال se fier à «اتّكل علي» وse présenter à في معنى عرّف بنفسه» و s'adonner à أي «تعاطى» هي من أفعال العطاء [255].

7 ـ وبناء على ما تقدّم فإنّ أهمّ أفعال القول هي:

dire, énoncer, exprimer, raconter, rapporter, relater, présenter, expliquer, enseigner, démontrer, prouver, préciser, spécifier, marquer, déclarer, proclamer, confirmer, affirmer, nier, soutenir, assurer, certifier, garantir, jurer, signifier, ordonner, commander, assigner, recommander, indiquer, mentionner, insinuer, suggérer, glisser, souffler, avancer, concéder, confier permettre, demander, (pour savoir, cf. §4), répondre; taire, cacher, avouer, confesser, dévoiler, révéler, dénoncer, divulguer. annoncer, communiquer, apprendre, répéter, ressasser, réciter, débiter, citer.

ونطلق على هذه الأفعال أحيانا صفة (déclaratifs) وتقابلها مجموعة الأفعال التالية: قال ـ تلفّظ ـ عبّر ـ روى ـ نقل ـ حكى ـ قدّم ـ فسّر ـ علّم ـ بيّن ـ برهن ـ أوضح ـ خصّص ـ دلّ ـ صرّح ـ أعلن ـ أكّد ـ أثبت ـ نفى ـ دافع ـ قرّر ـ شهد ـ أيّد/ أكّد ـ اقسم ـ عنى/ قصد ـ أمر ـ طلب ـ خصّص ـ دلّ ـ لمّح ـ أوحى ـ همس ـ أبان/ قال ـ سلّم بـ ـ سارّ ـ فوّض ـ طلب ـ أجاب ـ سكت ـ أخفى ـ اعترف ـ أقرّ ـ كشف ـ أفشى ـ أدان ـ أعلن ـ أبغ ـ أعلم ـ كرّر ـ أعاد ـ عرض ـ تلفّظ ـ استشهد.

7 ـ **وأمّا أهمّ أفعال العطاء فهي:**

donner, fournir, procurer, attribuer, distribuer, reléguer, conférer, concéder, déléguer, décerner, prodiguer, administrer, octroyer, destiner, promettre, accorder, refuser, céder sacrifier, laisser, abandonner, prêter, confier, rendre, payer, rembourser, porter, transmettre, remettre, livrer, envoyer, expédier, demander (pour savoir cf. §4), enlever, ôter, soustraire, voler.

ويمكن ترجمتها إلى العربية بالمجموعة التالية: أعطى ـ وفّر ـ منح/ زوّد ـ نسب ـ وزّع ـ فوّض ـ منح ـ سلّم بـ/ قبل ـ أناب ـ كافأ ـ أجزل ـ أدلى ـ وهب ـ أسند ـ وعد ـ مدّ ـ رفض ـ تنازل ـ ضحّى ـ ترك ـ تخلّى ـ اقرض ـ وثق ـ أرجع ـ دفع ـ سدّد حمل ـ نقل ـ أعاد سلّم ـ أرسل ـ راسل ـ رفع ـ نزع/ خلع ـ طرح سرق.

9 ـ إنّ هاتين القائمتين غير المرتبتين تبيّنان درجة أهميّة ترتيب المفردات اللّغوية وذلك بوضع نظام ما يجمع مختلف الاستعمالات المعبّرة عن فكرة واحدة أساسية بتحليل المعنى الأساسي بالإضافة إلى مختلف الفوارق الثانوية (عنه). وقد دعا Charles Bally- وهــو محقّ فيــما دعــا إليه - ضمن مؤلّفه *Traité de stylistique française*[1] إلى ضرورة اللّجوء إلى ترتيب من هذا القبيل (ن. فصل 127، فقرة 4).

10 ـ وإذا ثبت كون الأفعال أحادية التعلّق لا يمكنها أن تبنى للمفعول باعتبارها لا تقتضي إلاّ مشاركا واحدا (ن. فصل 2، فقرة، 116) فإنّ الأفعال الثلاثية التعلّق يمكنها أن تبنى على العكس من ذلك وفق ضربين من البناء للمفعول بما أنّ المشارك الأوّل في التوجيه للمفعول إمّا أن يكون المشارك الثاني أو المشارك الثالث في التوجيه للفاعل.

11 ـ يتمّ المرور من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول في الحالة الأولى بالنظر إلى المشاركين الأوّل والثاني، إذ يصبح المشارك الثاني مشاركا أوّل اثناء توجيه البناء للمفعول فيما يصبح المشارك الأوّل متمّما في ذاك البناء. وفي مقابل ذلك

(1) Heidelberg, Winter et Paris,، klincksieck, 1909، v. surtout vol I, pp. 104 sqq.

فإنّ المشارك الثالث لا يتغيّر بتغيّر محلّي المشاركين الأوّل والثاني. وبذلك يكون بناء الجملة: « Alfred donne le livre à Charles » للمفعول « le livre est donné par Alfred à Charles » إذ يحتـفظ المشارك الثالث (à Charles) بنفس الخصائص في المثالين وبالتالي فهو يحتفظ بالواسم نفسه « le même marquant ». فالمبني للمفعول المذكور أعلاه هو نظريا البناء الوحيد الذي نجده في الفرنسية بالنسبة إلى الأفعال التي تقتضي ثلاثة مشاركين.

12 ـ وبدل أن يكون المرور من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول وبالاعتماد على المشارك الأوّل والمشارك الثاني فإنّه يمكن أن يتحقّق بالاقتصار على المشارك الثالث والمشارك الأوّل وإقصاء المشارك الثاني الذي يبقى مفعولا به (complément d'objet) رغم أنّ الفعل أصبح مبنيّا للمفعول فيما يتعلّق بالمشارك الثالث. من ذلك أنّ الجملة الإنقليزية: « Alfred gives the book to Charles » بالإضافة إلى المبني للمفعـول الـخاصّ بالمـشارك الثاني كما في الجملة: « the book is given by Alfred to Charles » وهي بمعنى "le livre est donné par Alfred à Charles"، تعرف مبنيا للمفعول خاصّ بالمشارك الثالث من قبيل «Charles is given the book by Alfred» ويقابله التعبير العربي «أُعطيَ شارل كتابا من قبل ألفريد» وهو تركيب غير قابل نظريا لأن يترجمَ إلى الفرنسية. ويبقى المشارك الثاني في هذا التركيب على شاكلته فهو الذي يحتفظ في الحالتين بنفس القيمة المعنوية ونفس الواسم. ويمكن لهذا التركيب الخاصّ باللّغة الأنقلزية أن يوقع من لا دراية له [256] به في فهم عكس المعنى. من ذلك أنّ عنوان المقال الذي نشر في صحيفة أنقليزية «Motorist refused a license» لا يعنى أنّ سائق السيّارة قد رفض رخصة السياقة ولكن يعني أنّ «رخصة السياقة لم تسلّم إلى السائق»(1).

(1) Heinrich Strawmann, *Newspaper Head lines. A study in linguistic Method*, London, G. Allen and Unwin Ltd. 1935, p. 263, cité d'après le Bulletin de la société linguistique de Paris, Tome 36, 1935, p. 97.

13 ـ ومثلما يمكن أن يكون المشارك الوحيد للأفعال الأحادية التعلّق مشاركا ثانيا (ن. فصل 99، الفقرتان 5 ـ 8)، يمكن أن يكون مُشَارِكًا فِعْلٍ ثُنَائِيِّ التعلّق مشاركا أوّل ومشاركا ثالثا (ن. فصل 102، فقرة 17). ويمكن كذلك أن لا يكون المشاركون الثلاثة للأفعال ثلاثية التعلّق مشاركا أوّل ومشاركا ثانيا ومشاركا ثالثا. فالمشارك الثالث قد لا يذكر. ولذا توجد في بعض الألسنة على الأقلّ أفعال ثلاثية التعلّق دون أن يكون لها مشارك ثالث. وفي مقابل ذلك فهي تتضمّن مشاركين ثانيين. وهذا هو شأن الأفعال التي يقتضي تركيبها حالتي نصب في الألسنة القائمة على الحالات الإعرابية. وهو ما نلاحظه في الجملة اللاتينية:

«Antonius docet pueros grammaticam» بمعنى:

«Antoine enseigne la grammaire aux enfants» وهي تترجم إلى الفرنسية حرفيا بـ «Antoine enseigne les enfants la grammaire». والأمر نفسه يلاحظ في الجملة الإغريقية: διδάξειν τηά γραμματικήν وهي بمعنى: «enseigner à quelqu'un la grammaire».

14 ـ إنّ بناء بعض الأفعال بمشاركين ثانيين منصوبين يوجد بدوره في اللّسان الألماني. وهو ما نتبيّنه في الجملة: ? Wen hat dich solche streiche gelehrt

التي تعني في الفرنسية ? Qui est - ce qui t'a enseigné des tours comme ça

والجملة: ? Was fragen sie mich

وهي بمعنى: ?Qu'est - ce que vous me demandez

بالإضافة إلى الجملة: Das Buch Kostete mich einen taler

التي تعني le livre m'a coûté un thalar

والجملة: Das habe ich dich nicht geheissen وهي بمعنى:

ce n'est pas ça que je t'ai ordonné (ن. فصل 108، فقرة 9).

15 ـ ومن البديهي أن لا يقع تصوّر المشاركين الثانيين في حالات من هذا القبيل بنفس الطريقة. وقد نميل إلى أن نعتبر آنذاك أحد هما بمفرده مشاركا

ثانيا، كما هو الأمر بالنسبة إلى «pueros» في الجملة اللاتينية المذكورة أعلاه، فيما يكون الآخر ظرفا وهو في الجملة اللاتينية منصوب علاقة grammaticam فتكون الجملة دالّة في معناها الدقيق على (معنى الجملة):

"Antoine enseigne les enfants en ce qui concerne la grammaire"»

وسنرى فيما بعد (ن. فصل 108، فقرة 9) أنّ هذا التعليل غير ضروري.

16 ـ وبالتوازي مع الأفعال الثنائية التعلّق التي تقتضي حالتي نصب توجد في اللاتينية أفعال تقتضي حالتين للمعطى إليه كما في الجملة « Id est mihi gaudio » وهي تعني حرفيا "cela est à moi à joie" في معنى «c'est une joie pour moi» أو في الجملة: «Id est mihi cordi» التي تترجم حرفيا بـ: «cela est à moi à cœur» في معنى: «j'ai cela à cœur» ومثلما هو الحال بالنسبة إلى حالتي النصب فإنّ حالتي المعطى إليه يُتَصوّران بشكل مختلف. ويمكننا اعتبار أحدهما أيضا (mihi) المشارك الثالث الفعلي نظرا لخاصيته الخبرية في حين يكون المشارك الآخر (gaudio cordi) الذي يقوم مقام الخبر في واقع الأمر ظرفا.

17ـ تكوّن الأفعال ثلاثية التعلّق بواسطة مشاركيها الثلاثة بنية أكثر تشعّبا من الأفعال الثنائية التعلّق. وفعلا فإنّه يبدو من وجهة النظر التاريخية والتكوينيّة أنّ صنف الأفعال الثلاثية التعلّق لم يظهر إلاّ بعد صنف الأفعال ثنائية التعلّق. من ذلك أنّ معظم الأفعال اللاتينية المصدّرة بسابقة فعلية (un preverbe) إمّا أن تتركّب من مشاركين بواسطة الأداة الموجودة في صدارتها ومعمولها أي بواسطة مجموعة (un ensemble) تكوّن ظرفا وإمّا أن تتركّب من مشارك ثالث [258]. فالفرق الدلالي الوحيد بينها أنّ الفعل في الحالة الأولى قد تمّ استخدامه بمعناه الحقيقي في حين استخدم في الحالة الثانية بمعناه المجازي. وهو ما يمكن ملاحظته في التركيب "iniicere se in medios hostes" الذي يدلّ على التركيب الفرنسي: "se jeter au milieu des ennemis" والتركيب "Iniicere terrorem alicui" وهو بمعنى "inspirer de la terreur à quelqu'un". فكأنّ البنية التي تقتضي ثلاثة مشاركين لا تعدو أن تكون توسيعاً للبنية التي تقتضي

مشاركين بزيادة مخصّص للحدث حرفي "un circonstant prépositionnel".
ويترتّب على تطوير البنية التي تقتضي مشاركين إلى بنية تقتضي ثلاثة مشاركين طبقا للتوسّع الدلالي أنّ «المعنى الحقيقي» للبنية التي تقتضي مشاركين وظرفا يكون سابقا «للمعنى المجازي» في البنية التي تقتضي ثلاثة مشاركين (ن. في هذا الصدد كذلك، فصل 113، فقرة 11).

18 ـ إنّ تعقّد نظام المشاركين المتزايد الذي يتطلّبه الفعل يعود إلى تقدّم الفكر البشري الذي يولّد أبنية نحويّة مشاركية (actancielles) معقّدة تعقيدا مطّردا. ممّا يقودنا إلى أن نتساءل ما إذا كان ثمّة أفعال رباعية التعلّق بعد الأفعال الثلاثية التعلّق. وإذا ما تركنا جانبا الأبنية المركّبة من فعلين المحيلة على التعلّق الرّباعي – وهو ما سنناقشه في الفصول اللاحقة (ن. فصل 108، فقرة 10) ـ فإنّه يبدو جيّدا أن لا وجود لأشكال فعلية بسيطة في أي لغة تتضمّن أكثر من ثلاثة تعلّقات.

19 ـ على أنّه ليس من الممتنع تصوّر إمكانية ظهور أفعال بسيطة (أي لها شكل لغوي واحد على عكس التعابير المركّبة من فعلين من قبيل /Faire dire Faire donner ومن نوع جعله يعطيه وجعله يقول وهي التي يقصدها بـ(formes périphrastiques) في مستقبل قريب كان أو بعيد تكون بنيتها رباعية التعلّق مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الأفعال ثنائية التعلّق والأفعال ثلاثية التعلّق التي ظهرت تباعا خلال ملايين السنين توازيا مع تطوّر الفكر البشري. وسيكون استعمال هذه الأفعال أكثر صعوبة من الأفعال ثلاثية التعلّق ومن ثمّ فإنّ إمكانيات الخطإ أثناء الترجمة من لسان إلى آخر تصبح مرتفعة أكثر. فالأفعال الرباعية التعلّق يمكن تصوّرها حينئذ في صورة المعادلة $4 \times 3 \times 2 = 12$ طريقة مختلفة. ممّا يجعل إمكانية تطابق لسانين في شأنها لا تتعدّى 1/ 12 وفي مقابل ذلك فإنّ نسبة الخطإ تبلغ 11/ 12 أي حوالي 92 ٪ (ن. فصل 106، فقرة 2).

20 وتقود مسألة نشأة أفعال متعدّدة التعـلّق (des verbes polyvalents) إلى التساؤل عن تكوّن المشاركين وهو ما يحتّم علينا أن نجد له حلاّ مماثـلا.

ومــن البديهي أنّه إذا كان تكوّن اللّغة (la glottogénèse) يحيل على فرضية كون مختلف تعلقات الفعل قد بدت وفق نظام تعلّقيّ متزايد وأنّ اللّغات قد وسّعت أفعالها حينئذ بصفة متتالية حسب الترتيب الموالي:(أفعال) منعدمة التعلّق وأحادية التعلّق وثنائية التعلّق و(أفعال) ثلاثية التعلّق، فإنّه ينبغي أنّ نخمّن بصفة موازية أنّ المشاركين قد وقع توسيعهم على النحو الموالي: المشارك الأوّل والمشارك الثاني والمشارك الثالث طبقا لتطوّر بنية مشاركية تزداد تعقّدا شيئا فشيئا. وإذا سلّمنا بأنّ الأفعال الأحادية التعلّق هي في حدّ ذاتها متولّدة من الأفعال منعدمة التعلّق التي لا يمكن أن يكون لها نظريا متمّم إلاّ الظرف، فإنّنا ننقاد إلى تعميم التحليل المذكور أعلاه إذ نخمّن أيضا بأن المشاركين لم يكونوا في نهاية المطاف سوى ظروف سابقة (anciens circonstants) قد تمّ تطويرها. وهو ما يفسّر سبب غموض الحدّ بينها وعسر تحديده مثلما لاحظنا ذلك أعلاه (ن. فصل 57، فقرة 1).

ز. س. هاريس

اللّغة والإعلام

الباب الأوّل: في نظرية شكلية للإعراب[1]

د. منصف عاشور

التقديم

يعدّ كتاب *Language and Information* (1988، 120 صفحة) عملا تأليفيّا يقوم على جملة من الدروس (أربعة دروس) ألقيت سنة 1986. وتلخّص تلك الدروس نظريّات هاريس اللسانيّة في وجهة تحويليّة توزيعيّة شكليّة تتّصل بمكتسبات نظريات الإعلام الرياضيّة.

فمعروف أنّ هاريس اكتشف نحو الخطاب منذ 1949، وكان منطلقه بنية الجملة الدنيا باعتبارها متوالية من الكلمات والخطاب متوالية من الجمل بينها سلاسل من القيود المحكومة بالقيود والاحتياج العقديّ المحتمل على وجه مجرّد لا نهائي ولا يفترض في الوصف والتصنيف والتفسير إلا الأبنيّة الإعرابيّة. وبيّن بمنهاجه التوزيعي التحويلي. وهو مؤسّس التحويلات البنيويّة في صورتها الشكليّة المختلفة عمّا يسرد عند تلميذه شومسكي في منهاجه التوليدي التحويلي - وتخضع بنية الخطاب إلى قابليّة التجريد الرياضي الاحتماليّ وتسلسل القيود على القيود - والنحو عنده نظام قيود على القيود - وما اصطلح عليه بالتعلّق على التعلّق.

(1) HARRIS Z. S., 1988, *Language and Information*, tome 1, pp. 1- 32.

وبيّن هاريس مستندا إلى النحو المقولي المتكوّن من ثنائيّة العامل والمعمول (O/A) الواردة لا نهائيا في الأبنيّة الإعرابيّة خصائص الخطاب والجمل والكلمات. وأفضى به حسابه الإعرابيّ إلى تصنيف أنواع القيود ومظاهر الخزل والإسناد وتأويل الجمل إلى أصلية أساسيّة وفرعيّة منجزة وما بينهما من علاقات شكليّة.

فقد تحقّقت نظريّاته في (1988) صادرة عن ثوابت نظريّة بنيويّة توزيعيّة تحويليّة. فالمنهج شكليّ يعيّن الوحدات اللسانيّة على أساس تواترها في البنية وما بين المكوّنات من وجوه التعلّق أكثر منه شكلها الصوتيّ والدلالي. فالعلاقات والعمليات الإعرابيّة في النظام النحوي تتخصّص باعتبارها صورا تؤثّر في مجموعات تلك الكيانات. وليست النظريّة ضربا من المنوال المبتدع بل تتوضّح من خلال البحث عن وجوه الإطراد والانتظام في المعطيات اللّغويّة المختلفة. وينشأ عن كلّ عنصر وكلّ علاقة شيء من الأبعاد المساهمة في المعنى المتولّد عن البنية التركيبيّة.

وعالجت الأبواب التالية اللّغة العلميّة المختصّة ومدى اختلافها عن اللّغة الطبيعيّة. وتقيّد اللّغة العلميّة بالمضمون الإعلامي الرّياضي. وبيّن هاريس في باب اللّغة والإعلام منواله. فالمعلومات من اللّغة. وتقوم على ثنائيّة أساسيّة هي العامل والمعمول التي تولّد -في درجتها القصوى من التجريد- الدلالة النحوية. وأفضى التحليل «القيديّ» إلى إنشاء نظريّة بنيويّة تساهم في تفهّم طبيعة اللّغة وتطوّرها.

فالباب الأول من الكتاب (1988) الذي نقترح ترجمته مفتاح المفاهيم الأساسيّة في نظريّة هاريس. وهو في الحقيقة تتويجٌ للنّظريّة اللّسانيّة الهاريسيّة. والجهاز المفهومي ينبني على الإعراب والعناصر المكوّنة للخطاب والجمل والكلم وإجراءات الإعراب والقيود والتشابه الاحتمالي والاختزال والخطيّة وصلة الأساس والفروع. ويتحكّم في النظريّة الإعرابيّة نظامان نظام إسناديّ ونظام تكراري مركّبي يعتمد الاسترسال والخطيّة.

التعريب

1.1 ـ القضايا والمناهج

[1] إنّ النظر في بنية اللغة خاصّة إعرابها – أي كيف تنبني الجمل من الكلمات ـ يقتضي التوقّف أولا على المقاربات المعهودة. فالعلماء الذين يواجهون المسألة من الخارج كثيرا ما يبحثون عن أضرب الانتظام في العلاقة النسقية بين الكلم في الجملة متى مثّلت المعطيات في ذاتها تمثّلا نسقيا. إلاّ أنّ جهود الانتظام الكافية لم تستكشف لأسباب تطرأ لاحقا. ونقيض ذلك، يحلّل المشتغلون باللّغة اللّسان على أساس ما يصطلح عليه بالعلاقات النحوية كالعلاقة بين الفاعل والمفعول والفعل وعلاقة زيادة إلحاقية بالكلمة الأصلية. وفي هذا النطاق أيضا صعوبات –هي قليلة متى تحقّقت كل" العلاقات النحوية في وجه واحد في جميع اللّغات. فلن نعتبر عندئذ العلاقات الشخصية من قبيل الأوائل في اللّغة على صورتها تلك. فواقع الحال أنّ في كل لغة بعض العلاقات يمكن الاصطلاح عليها بالنحوية. لـكنّ حدّهـا بتعريـف عامّ مرضي [2] مفقود.

وينضاف إلى هذا أنّ العلاقات النحوية فريدة من نوعها في اللّغة الطبيعية. وإذا استطعنا أن نصف اللّغة في هذا الضرب من المفاهيم دون غيرها فإنّنا لن نقدر على أن نقارن اللّغة بأيّ شيء من الظواهر الأخرى في الكون بل يتعذّر ذلك ولو في النظائر المغلقة كلغة الإشارات أولا والرياضيات ثانيا – فلم يحدث، في نهاية الأمر، أن تعرّفت العناصر التي تقوم عليها العلاقات النحوية تعريفا كافيا ـ فالنوع الوحيد من العناصر الذي حدّد حدّا دقيقا مجموعة الصواتم أي الأصوات المميّزة للغة، والحقّ يقال يعتبر اكتشاف الصواتم بداية علم دقيق للغة[1] وأمّا فيما يخصّ الكلم فهي إذا كان ينظر إليها على أنها علاقات تلازمية

(1) الأعمال الأصلية الكبرى في الصواتم هي : ف. دي سوسور، دروس في اللسانيات العامة (باريس 1910)، وإدوارد سابير «الأبنية الصوتية في اللغة» مجلة Language (1925)، 1 : 37 ـ 51، ليونار بلومفيلد، اللغة، (نيويورك : هولت 1933).

بين أنساق صوتية وعدد من المعاني فإنّنا سنواجه كثيرا من المشاكل كالتجانس اللّفظي (كما في *see* و*sea* و*see* the Holy) والتلفّظ بكلمة *economics*، على صورتين دون ذكر عدد من الحالات الشاذّة. وأمّا فيما يتعلّق بالجمل فانعدام تعريف عامّ لها معروف مشهور. وهكذا فإنّ الأنحاء القديمة متى كانت قادرة على تقديم أضرب من الوصف الكافية للغة فإنّها لا يمكن أن توفّر إطار بحث لمعالجة بنية اللّغة عامّة.

فالسؤال الذي ينبغي إعادة طرحه من البداية هو كيف يمكن أن نعالج بنية اللّغة؟ فالبحث عامّة، في مجال ما وتعريف وحداته يتقوّم باستخدام لغة ما وراء لسانية لذلك المجال أي لغة تختصّ بقوّة إعلامية شاملة تجاوز ذلك المجال المعيّن.

[3] وهو ما يتوضّح في الرياضيات والمنطق حيث نجد دقّة لما هو من مجالهما تفضي إلى عدم قدرتنا على التعرّف على أنّ الأحكام المتّصلة بذلك المجال من الاختصاص ليست متواجدة فيه. لكن اللّغة الطبيعية لا تقوم على لغة ما وراء لسانية خارجية عنها. ولا يمكن وصف بنية اللغة الطبيعية في ضرب آخر من الأنظمة. ففي أيّ نظام يمكن أن نعيّن فيه المكوّنات والمعاني للغة ما ينبغي أن تكون فيه مسبّقا نفس البنية الأساسية من الكلم والجمل ما دامت اللغة تستلزم الوصف. فنحو اللّغة الإنقليزية يمكن كتابته بالإنقليزية أو الفرنسية أو أيّ لغة أخرى، ونحو الفرنسية بالفرنسية أو بالإنقليزية أو أيّ لغة أخرى، لكن في غير الرياضيات أو الإشارات أو أيّ نظام غير لغوي.

وفي غياب لغة ما وراء لسانية خارجية، لا يمكن تعيين الوحدات في كلّ لغة إلاّ إذا كانت الأصوات والعلاقات أو الكلم التي تتكوّن منها غير مستعملة استعمالا جزافا في النماذج اللّغوية. وهو ما يعني أنّ الوحدات لا يمكن التعرّف عليها إلاّ إذا لم تستعمل كلّ أنواع العقد بينها أو كانت متساوية الاحتمال –وهذا الشرط وارد إنجازه بالفعل في اللّغات. فالخطوة الضرورية عندئذ نحو تفهّم بنية اللغة إنّما تتمثّل في تمييز وجوه العقد بين العناصر الواردة في الأبنية للغة من بين تلك التي لا تجري على هذا الوجه: أي تخصيص مظاهر خروجها عن

التنظيم العشوائي. ويستدعي هذا العمل مطلبا هامّا: فهو يستلزم وصفا أدنى مختصرا أي وضع تخصيص لأنواع العقد المستعملة حقّا بفضل الوحدات القليلة والبسيطة وبفضل القواعد والشروط القليلة والبسيطة لأضرب عقدها من غير ظهور أي نوع من التكرار (الأدنى).

[4] ومبرّر هذا المطلب كون كلّ الوحدات والقواعد وكلّ أضرب التعقيد والتشعّب والتحديد لحيّزات القاعدة تؤكّد انفصالا عن الفوضى في اللّغة الواجب وصفها. وما دام الذي ينبغي أن نصفه يتمثّل في التقييد الجاري في وجوه الانعقاد في اللّغة فإنّ الوصف يقتضي ألاّ يزيد من التقييد في ذاته. فإذا خصّصت عمليتان وصفيتان نفس المعطيات وإحداهما أقوى نجاعة من الأخرى، فإنّ الوصف الأقلّ نجاعة يجب أن يبالغ في بيان أنواع التقييد الحقيقية الجارية في اللّغة ـ بضرب من المغالاة ثمّ الإلغاء الجزئي أو بواسطة تكرار التقييد أو غير ذلك.

1 . 2 ـ الإجراءات المولّدة للمكوّنات النحوية

يستدعي النظر في كيفية تحقّق وصف البنية اللّغوية أن نعيّن أوّلا كيف يمكن أن تتكوّن العناصر النحوية.

يمكن أوّلا تعيين السمات التمييزية الصوتية في اللّغة باعتماد رائز سلوكي لا يتضمّن المعنى المخصوص للكلم ولا حكم الباحث القائم على التشابه الصوتي ـ ويتمثّل الرائز في إجراء المتكلّم بلغة ما ودون ترتيب منتظم تكرار كلمتين (مثل *see* و *sea* أو *hard* و *heart*) أثناء حكم مخاطب (متكلّم آخر) على الألفاظ التي هي تكرار شيء ما. إنّ الحقيقة الضمنية للغة أنّ المتكلّمين أثناء التخاطب قادرون على التمييز بين وجوه التكرار وهو ما يقدرون على إحداثه صراحة بواسطة الإشارات أو أيّ سلوك آخر. ففي اللّغة الإنقليزية see و sea تكرار بينما *hard* و *heart* ليسا بتكرار. وتولّد هذه الفروق أصنافا من الأصوات وهو ما يناقض أساسا جمع الأصوات جمعا علميا.

[5] وتكوّن هذه الفروق نفسها العناصر المفيدة والمعيّنة ("صوتيا") التي تنبني على أساسها كل العناصر في اللغة. ونلاحظ أنّ التجانس اللّفظي لا يتوضّح بهذا الرائز: فكلمة *see* و*sea* و*heart* و*hart* عبارة عن وجوه تكرار بعضها لبعض وتنشأ الصواتم بالطريقة الاقتصادية المتمثّلة في تجميع عدد من الاختلافات ذات السياق المختلف في عنصر صوتي واحد، أي التلفّظ بصوت *ph* في كلمة *pin* وصوت *p* في كلمة *spin*.

ويمكن ثانيا تنزيل علاقات الكلم في تراكيب لغة ما (والروابط الصرفية أي الزيادات داخل الكلمات) بواسطة منهج يقوم على جمع المادّة أي هو منهج ينتقي العناصر القائمة على (ن+1) المولّدة لمختلف العناصر...وهو ما يؤدّي إلى إنشاء الكلم وصواتمها والجمل ومركّباتها. وليست كلّ الأبنية الصوتمية تصنع الكلم ولا كل الأبنية الكلامية تصنع الجمل [...].

ويمكن في النهاية تعيين الربط بين الجمل داخل النصوص فإذا درست [6] المركبات من الكلمات في وحدات أكبر منها فإنّنا نقف في بعد ما على تصنيف للتوليفات الجزئية المندمجة في تراكيب متشارطة (نجد فيها كلمات من صنف خاص ناتجة بعد تحقّق كلمة معيّنة). ونجد عددا كبيرا من الأنواع محتملة (جائزة) صالحة لكل أصناف الكلم يمكن لمكوّناتها أن تقع بعد الكلمة المعطاة.

بل إنّ مناهج الجمع المذكورة سابقا هامّة في اللّغة المعروفة التي نعرف من خلال التجربة ما الكلم وما الجمل الجارية فيها. فالإجراءات المنهجية تبيّن أوّلا أنّ الكلم والجمل حادثة لا فحسب بفضل مواضعة ثقافية أو خصائص دلالية بل بواسطة تقييد وجوه الانعقاد أي بتراكيب يتعلّق بعضها ببعض في مستوى العناصر الطبيعية للكلام. وتبيّن ثانيا أنّ كلّ نوع من أنواع الوحدات يعرّف على أنّه علاقة تقوم بين كيانات أخرى. فالعلاقات المكوّنة للمركّبات في الجمل واضحة وذات أهميّة كبرى حاسمة في بنية الجمل ودلالتها وينبغي

اعتبار هذه العلاقات مادّة أوّلية تخضع للتواتر بين الكلمات المتّصلة بعضها ببعض داخل الأبنية أو الجمل في اللّغة.

3.1 ـ الإجراءات الإعرابيـة

[7] يجب علينا قبل الشروع في الكشف عن مظاهر التواتر أن نرى كيف تترتّب المعطيات اللّغوية على نحو يبيّن وجوه الانتظام في هذه الأضرب من التواتر الكمّي.

ونبدأ بالتعرّف على علاقة بين الجمل تكوّن بعد ذلك مجموعة من التحويلات الإعرابية في مجموع الجمل: وتنبني هذه العلاقة بين مجموعتين من الجمل نجد في كلتيهما تقريبا نفس الدرجات من المقبولية[...]. فالتحويل عبارة عن وظيفة يؤثّر بمقتضاها الاختلاف الشكلي في كلّ جملة لمجموعة تقوم عليها (لتشتقّ) البنية الموافقة للجملة في المجموعة المقابلة [...]

[8] فأكثر الجمل في اللّغة تشتقّ بواسطة التحويلات ـ في عدد كبير منها بواسطة الاختزال ـ من جمل أخرى هي مصدرها. ونعتبر الآن جميع تلك الجمل المصدر [...]

[9] فنحن الآن مستعدّون لتعيين ما هي وجوه العقد بين الكلمات الجارية في اللّغة بالتقابل مع الكلم التي تعود إليها. ولا يتحقّق هذا بمجرّد ثبت قائمتها. فالقائمة يجب أن تكون أوّلا شاملة شمولا كبيرا ولم يقع ثانيا تحديد مجموع الجمل تحديدا مقبولا. فيوجد كثير من الجمل الشاذة التي لا يقتنع المتكلّمون بها أو ليسوا مجمعين على أنّها مستعملة منطوقة تماما أو كونها من اللّغة. واللّغة ثالثا تتغيّر. ولا توجد قائمة صحيحة تتجاوز بنية كافية. فبدل وضع قائمة ما [10] نحاول الكشف عن قيود تتكهّن بوجوه الانعقاد الخارجة عن اللّغة وما هي الشروط الفاعلة في الاحتمالات المتوازية لاستعمالات الكلم داخل المركّبات اللّغوية. وتوجد ثلاثة أنواع من القيود في العقد والتركيب بين الكلم تنشيء الجمل ويتضمّن كل نوع ضربا الدلالة. فدلالة الجمع تعيّنها مباشرة الكلم

والقيود وهي أوّلا ترتيب جزئي يولّد الجمل وثانيا عدم التساوي الاحتمالي الذي يسمح بتحقّق معنى الكلمات وثالثا خزل الأشكال الصوتية التي لا تؤثّر في المعنى الموضوعي.

1 . 4 ـ قيد الترتيب الإعرابي

إنّ القيد الأوّل يولّد بنية الجملة وهو ترتيب إعرابيّ للكلمات أي أنّه ترتيب تبرز فيه كلم عليا أو دنيا بالنسبة إلى كلم أخرى حسب درجات سلمية بينما تكون أخرى لا أعلى ولا أدنى درجة من غيرها. ويجري هذا الترتيب بين مجموعات الكلم في التركيب ويحدّد كل الجمل. وهي قائمة مفتوحة في بعد معيّن بحيث يمكن اشتقاق سائر الجمل من خلاله. فالعلاقات النحوية معيّنة على أساس هذا الترتيب.

[13] [...] فالترتيب الإعرابيّ ضرب من القيد على العقد بين الكلم ولنقل إنّه يتّصل بموقع المعمول الجاري بعد عامل معيّن بمقتضى تواتر أو احتمال حادث في عدد من الكلمات ـ تلك التي لا تنتمي إلى صنف المعمول لذلك العامل ـ وهو موقع الصفر، ويفضي هذا إلى توليد الجمل. فالعلاقة القائمة على الترتيب الإعرابيّ ذات معنى. فكلّ عامل محكوم به على معموله. وليس معنى الترتيب الإعرابيّ إلاّ علاقة إسناديّة.

[15] [...] فالعلاقة الحاكمة في الترتيب الإعرابيّ ليست تعلّق الكلمة بصنف من الكلم المتواجدة معها بل هي تعلّق الكلمة بخاصيّة الاحتياج التعلّقي بين الكلمات. وهذا النوع من العلاقات يعرّف نظاما دون العودة إلى أي عناصر خارجية ولها صفة المعطى الرياضي. وجدير بنا أن نلاحظ أنّ عناصر اللّغة أي الكلم لا تملك سمة داخلية تستعمل على أساسها لتكوين الجمل...

فأهميّة هذه العلاقة تقتضي التوضيح. إذ أنّ أكثر الأنواع والعمليات اللّسانية وكذلك مختلف الدلالات اللّغوية تشكّل على أساس المركّبات الناتجة عن هذه العلاقة. ويجب أن نذكر أنّ علاقة العامل بمعموله (Operator/Argument)

المتولّدة بفضل هذا التعلّق النحوي ذات وجوه شبه هامّة بالوظائف الدوال كما [16] في النحو المقولي في المنطق وثمّة فروق بين مختلف الأهداف في كلّ من إعراب المنطق وإعراب اللّغة الطبيعية.

1.5ـ القيد الاحتمالي

لقد حقّقنا البنية الكبرى للجمل. وينبغي أن نصف كيف نتخيّر الكلمة الخاصّة لإنشاء الجملة وكيف تكون أضرب من العقد أكثر احتمالا من غيرها. ويحدث ذلك بواسطة قيد ثان يتمثّل في احتمالات الكلم. فإذا كان القيد الأوّل يولّد بنية الجملة فالثاني يخصّص معاني الكلمات. ولا يولد ضرورة المعنى نظرا إلى أنّ الكلمات الكثيرة الملازمة لمعانيها تقتضي أن تجري مفردة قبل استعمالها في الجمل، لكنّه قيد يعيّن معنى في أيّ جزء مقصود ولا يجعل الكلمة قادرة على توسيع معناها واكتسابها معاني مختلفة في علاقات مختلفة بين العامل والمعمول. فالقيد الأوّل يضع احتمال الصفر للكلم خارج القسم المقتضى في موقع المعمول، وهو ما يترك المجال مفتوحا لأيّ احتمال أكبر من الصفر للكلم من القسم المقتضى. ولا شيء يفضي إلى القول إنّ كلّ الكلم يجب أن يكون لها نفس التواتر من جهة العامل أو المعمول أو أنّه يجب على التواتر أن يكون فوضى أو متأرجحا -والحقّ أنّنا نجد في اللّغة أنّ لكلّ كلمة احتمالا مميّزا شديد الثبوت ليستعمل معمولا أو عاملا مع كلمة أخرى معيّنة وإن كان ثمّة عدد هام من حالات عدم اليقين وعدم الاتّفاق بين المتكلّمين والتغيّر خلال الزمان ـ فهذه الاحتمالات القوية الثابتة وخاصّة تواتر الانتقاء الذي سنذكره [17] بعد حين، تشكل معاني الكلم وتعيّنها كما سنرى في الدرس الثالث من هذا الكتاب.

ونتحدّث في هذا المقام عن احتمال جار بعامل (أو على معمول) في معنى تواتر متوقّع أو احتمال لعدد ثابت من الاستعمالات لذلك العامل (أو المعمول)، ولا أحد عدّ حقّا أضرب التواتر للكلم المختلفة في موقع معمول بحكم كلمة أخرى. إلا أنّه لا بدّ أن نلاحظ أنّ حساب هذه النسب من التواتر الجارية في

عيّنة صغيرة من اللّغة ليس أمرا مستحيلا على صورة كبرى من الاستحالة كما قد يبدو، وذلك سببه أنّنا لا نتكلّم عن تواتر بالنظر إلى كلم مختلفة في جمل اعتباطية وإنّما فقط عن ثنائيات أو ثلاثيات من علاقة العامل والمعمول التي هي بنية جملية أوّلية ومكوّن جملي لجميع الجمل. وهو يكوّن المقصود الأهمّ لعملية تخصيص المعنى المتّصل بأنواع قوية ثابتة من نسب التواتر.

فلكلّ كلمة ضرب من الانتقاء غير الصريح لكلمات أخرى أكثر احتمالا من غيرها من حيث نسبة الاستعمال في موقع معمولها - أي أنّها أكثر احتمالا ممّ يتوقّع أن تكون متى كانت الاحتمالات ضعيفة أو متساوية التواتر. ففي فعل *sleep* أي نام تجري فيه مئات من الكلم مثل *man* أي رجل وحتّى *tree* شجرة، وتقل في كلمات مثل *earth* أي أرض وتقل في *stone* أي حجارة أو *universe* أي عالم على وجه أكثر. فمجموعة الكلم ذات النسبة العليا من الاحتمال المجاوزة للمعدّل يصطلح عليها بالانتقاء وفي هذه الحال يجري ذلك في الفعل sleep أي نام. فالمعنى المركزي للكلمة يتوفّر بفضل (معنى) انتقاء المعمولات المنعقدة فيها أو انتقاء العوامل المتسلّطة عليها.

وينضاف إلى هذا أنّه من الكلم ما له احتمالية عالية خاصّة وذلك باعتماد [18] أسس كثيرة مختلفة. فللكلمة الواحدة احتمال عال باعتبارها مجموع عدد مألوف من الاحتمالات متى كانت مندرجة في انتقاء عدد من العوامل الاستثنائية [...]

[...] وثمّة كذلك كلمات ذات احتمال أدنى خاصّ بحسب مقامات معيّنة. ونقدّم أمثلة ذلك لاحقا.

[20] إنّ هذا القيد الجاري في احتمالات مختلفة لمعمولات مختلفة يحصر الناظر الاحتمالي للكلم، فهو يتمثّل في كون الكلم ذات الاحتمال المجاوز للصفر (<0) في موقع عامل معيّن، يختصّ بعضها بنسبة أعلى من المعدّل أو بتواتر أعلى ويختص الآخر بنسبة صفر في الاحتمالية.

1.6 ـ **قيد الاختزال:**

إنّ القيد الثالث يجعل الجمل الكائنة أشدّ تماسكا. وهو يتمثّل، في كلّ لغة، في عدد قليل من أنواع الاختزال الجارية في التعيين التي قد تبلغ الصفر في الصورة الصوتية لأضرب خاصّة من استعمالات الكلم. ونذكر أوّلا حيّز الاختزال إذ المكوّن القابل للاختزال هو الواقع في المعطى المختصّ بأعلى درجات الاحتمال (أو أيّ معطى آخر مفضّل). فالبعض من الكلم ذات الاحتمال الأقصى الخاصّ أو حكم خاصّ في موقع معيّن تقبل الاختزال، والمثال في ذلك حذف نظائر الكلم لحرف العطف (*and*) أي واو العطف المتكرّرة في التركيب، وحذف الفعل من نظائر *show up* بعد الفعل *expect* أي أبرز وتوقع. فالكلم ذات الاحتمال الأقصى، أي المتوقّع ورودها في سياق ما يساهم مساهمة يسيرة أو لا معلومة فيها عند دخولها في ذلك الموضع في المعنى المجرّد للمعلومة (كالذي نشير إليه في الدرس الثالث من هذا الكتاب). فمن المفيد أن يجري الاختزال في مستوى عديد الأحوال المختلفة ذات الاحتمال الأقصى وفي ظروف خاصّة من الأحكام. وهذا يوحي بأنّ ما يعيّن الاختزالية ليس مجرّد التواتر الأعلى بل المعلومة الدنيا وهي الخاصية المشتركة لجميع تلك المقامات. ونلاحظ أنّ قدرة السامع على تسديد نفس الكلم المحذوفة تبيّن أنّ الاستعمال الصفر للكلمة لا ينقل معلومة زائدة عمّا يولّده المتكلّم [...].

[22]ويمكن أن نتبيّن أنّ الاختزال يجري في إنشاء الجملة عند إنجاز الشروط المقتضية لها، قبل أن يطرأ أيّ عامل إضافي على الكلم المتغيّرة. وتترتّب هذه الأضرب من الاختزال في النظام الإعرابيّ لدخول الكلمة في بناء الجملة. فعمليات الاختزال لا تلحق تواجد الكلمة وإنّما هيئتها وظهورها لا غير [23] [...] فما يجب أن يحقّقه هذا القيد الاختزالي إنّما هو حصر عدد من متواليات الكلم أو بالأحرى الصواتم وهو ما يعني أنّه في نطاق وجوه العقد بين الكلم المتولّدة بفضل القيدين الأولين، ثمّة بعض الكلم تظهر في صورة متواليات صوتمية مختلفة أو لا تظهر قطّ. ويمكن الاستدلال على ذلك بأنّه

يكوّن تغييرا ما في القيود السابقة أكثر منه إضافة إليها لكنّ الكثير من وجوه الاختزال (على الأقلّ في الإنقليزية) اختياري إذ أنّ الجمل الأصلية أيضا تتواجد على أنّها جمل ممكنة (وإن لم يكن البعض منها يقال) وينبغي أن يتوفّر في القيدين الأوّلين. وهكذا فأنواع الاختزال تعتبر في درجة عالية من النجاعة على أنّها قيود إضافية تولّد الشكل المختزل من الأصل أكثر من أن تعدّ وصفا مستقلاّ لوجوه العقد بين الكلم لجمل منخزلة. بل إذا كانت عمليات خزل كثيرة غير اختيارية فإنّ الجمل الأصلية تبقى معدومة من اللّغة الحقيقية، فلا بدّ من توفّر وصف أحسن تنظيما وأكثر نجاعة من البداية للحصول على الأشكال الأصلية المستندة إلى المبادئ ثمّ إضافة تأثيرات أنواع الاختزال [...].

7.1 ـ الخطيّة

[24] ومن الخطوات التي ينبغي اعتبارها قبل القيود الثلاثة التي رأيناها ما ينتج الجمل في اللّغة في الصورة التي قبلت فيها. ولمّا كانت العلاقة المولّدة للجمل من الكلم من قبيل الترتيب الإعرابيّ، بينما الكلام خطّي، فإنّه ثمّة إسقاط خطّي مستلزم من البداية فلكلّ لغة إسقاط قياسيّ خطّي واحد أو أكثر. ففي الإنقليزية يرد العامل بعد المعمول، في مثل فعل لبس، الذي له معمولان، والواقع بينهما في قولنا *Men wear coats* الرجال لبسوا معاطف. ومتى جاءت مجموعات من العقد بين عوامل جارية على عوامل فإنّ هذه الخطيّة يمكن أن تفضي إلى وجود اللّبس كالذي يحدث في الكتابة الرياضية العادية. ويمكن إلغاء هذا الصنف من اللّبس بواسطة استخدام الأقواس التي يخلو منها الكلام، أو بواسطة كتابة رمزية بولندية يرد فيها العامل قبل معمولاته أو بعدها لا بينها.

وكون الترتيب الخطّي خطوة مستقلّة في عملية إنشاء الجملة، وإسقاطا للترتيب الأصلي، أمر يترك المجال مهيّئا لتواجد أصناف بديلة من التراتيب الخطيّة من غير إحجاف بالعلاقات النحوية المتولّدة عن الترتيب الإعرابيّ. وسنرى أنّ ذلك يولّد المصدر النحوي لما يطرأ على الجملة من المحوّرات الهامّة جدّا في النحو.

يوجد في لغات كثيرة، ومنها الإنقليزية، نوعان أساسيان بديلان من الخطية أحدهما هو "الصدارة" أي جعل كلمة في صدر الجملة، وبالخصوص متى كانت من قبيل ما يقال عنه إنّه المخبر عنه في الجملة، في مثل: *John I have long distruted* زيد كثيرا ما حذرت (منه) المأخوذة من: *I have long distruted John* [25] (لقد حذرت كثيرا من زيد). وثانيهما قطع الجملة باعتماد جملة ثانوية تامّة (اعتراضية) كما في قولك: *The opposition was unprepared* (المعارضة لم تكن مستعدّة)، ويمكن للقطع بالاعتراضية أن يولّد الجملة التاية: *The opposition - so John said - was unprepared* (المعارضة ـ هكذا قال زيد ـ لم تكن مستعدّة). فيمكن أن يجري الاعتراض في الجملة في مواضع متنوّعة. ومن الهامّ، خاصّة، استخدام كلّ من الصدارة والاعتراض في بنية الجملة [...] وذلك ما يولد المركّب الموصولي الذي تشتقّ منه كلّ المحوّرات في الإنقليزية. فهو مركّب بالغ الأهميّة، وهو يقوم في التحليل الراهن من خلال الخطيّة باعتبارها مرحلة مستقلّة بنفسها في الانتظام الإعرابيّ وبعده [26] وهو يترك المجال قابلا لظهور أضرب بديلة من الخطيّة.

وبقي أن ننظر في منزلة الخطيّة بين القيود –فإذا عدّ الترتيب الإعرابي حقّا علاقة المعمولات بعواملها فإنّ القيد الإضافي (بما له من معنى "نحوي") وخطية الترتيب الإعرابيّ (الذي لا يساهم في ايّ معنى) لا يكون قيدا إضافيا إلا متى كان واحدا من عدد من وجوه الإسقاط الخطّي الممكنة للترتيب الإعرابيّ. فإذا نظرنا في مقايسة معيارية تنطلق من التناظر الاحتمالي فإنّ الشكل الخطّي للترتيب الإعرابيّ يجب أن يعود إليه في كلّ الأحيان لتغيير الاحتمالات الخطيّة الانتقالية للصواتم أو الكلم في التعابير اللّغوية. فأنواع الخطيّة البديلة التي تساهم في توليد المعنى النحوي يمكن اعتبارها قيدا إضافيا مادامت المعالجة الوصفية الأكثر معقولية ونجاعة لها يمكن عدّها منطلقات منفصلة عن الخطيّة القياسية أي باعتبارها خطوات إضافية في إدراك الخطيّة القياسية على أتمّ الوجوه.

إنّ لنا في نطاق المفاهيم المتّصلة بالإجراء المولّد للجمل بفضل هذه القيود الحصيلة التالية: إنّ وجوه التناظر الاحتمالي وأضرب الاختزال وأنواع الخطيّة البديلة تتعيّن على أساس علاقة العامل والمعمول أي الترتيب الإعرابيّ، وليس للغات عامّة واسمات أو نظام أنيق كاف لأيّ نقل ملائم لهذه العلاقات في مستوى الإسقاط الخطّي للترتيب الإعرابيّ – ويمكن أن نذهب إلى أنّ وجوه الاحتمال والاختزال تحدث قبل الخطيّة. فليس من دليل مطلقا على أنّ وجوه [27] الخطية البديلة إنّما هي حادثة باعتبارها أصنافا من التقليبات الإضافية، بعد حدوث الخطيّة القياسيّة، فينبغي أن ينظر إليها بدائل في الخطوة الخطيّة.

1.8 ـ **خصائص الأساس**

لقد رأينا القيود الجارية في عقد الكلمات : وهي الترتيب الإعرابيّ الواقع في تعلّق الكلم بعضها ببعض المولّد لبنية الجملة، وعدم التساوي في التشابه الاحتمالي الذي يلائم معاني الكلم، واختزال استعمالات الكلم ذات الاحتمال الأعلى، وأخيرا أنواع الخطيّة. ويؤثّر كلّ منها في كلّ ما يحصل عن السابق. وتقسّم القيود مجموع الجمل إلى نوعين أساسيين. جمل غير قائمة على الاختزال، وهي تولد مجموعة أساسية تشتقّ منها الجمل الأخرى – والمهمّ هنا أنّه لا المجموعة الأساسية ولا المجموعة الأخرى، المجموعة المشتقّة (المختزلة) مجرّد بقيّة من الأخرى. فمن ناحية أولى ليست بنية المجموعة الأساسية، مجرّد وصف لجميع تلك الجمل التي لا يمكن اشتقاقها من شيء سابق. ومن ناحية ثانية ليست أمثلة الاشتقاق،، مجرد ضرب من التغييرات المحتاج إليها للحصول على الجمل الباقية من المجموعة الأساسية. فللمجموعة الأساسية وأنواع الاختزال، بالأحرى، كلّ على حدة، أبنية بسيطة واضحة المعنى من خلال ألفاظها التي تقوم عليها، وإنّها لنتيجة غير هيّنة أن تكون كامل مجموعة الجمل مخصّصة بفضل هاتين البنيتين لا غير.

وننظر الآن في بعض خصائص الأبنية الناتجة عن القيود، من الأساس أوّلا، ثمّ من مجموعة الجمل المختزلة ثانيا. ويفترض، في مستوى الأساس،

أن تكون جميع الجمل المكوّنة من الكلم بسيطة غير مركّبة من أجزاء. إذ أنّ [28] الزيادات الإلصاقية عامّة عبارة عن وجوه من الاختزال لكلمات لاحقة، وهو ما يجعل الصياغة الشكلية للأساس أيسر. وللقليل من الكلم أكثر من تعلّق معيّن واحد. فإذا كانت لنا كلمة مثل *expect* تجمع نوعين من المفاعيل كما في *I expect John to come (or to go away)* (ظننت زيدا قادما (أو منطلقا)) وكما في *I expect John* (ظننت زيدا) ذات مفعول واحد في الجملة، والآخر اسم ـ ولنا عادة وجوه إضافية لاشتقاق شكل ما من شكل آخر. فالتعلّق في كلّ لغة يعيّن مجرّد عدد قليل من الأقسام الكبرى من الكلم، هي أقلّ بكثير ممّا في الأمثلة المذكورة أعلاه، فمنها ما يقتضي حذفا (الدرجة الصفر، وبالأساس في الأسماء المادية)، ومنها ما يقتضي كلمة واحدة تقتضي حذفا أو تقتضي نوعين من الكلم (تلك هي الأفعال غير المتعدية والمتعدّية، الدرجة الأولى من العوامل). (فيمكن القول إنّ وضع *put* يقتضي ثلاث كلمات تقتضي حذفا: *I put the book on the table* ، لا *I put the book* ((وضعت الكتاب على الطاولة)، لا، وضعت الكتاب). وثمّة كلمات تقتضي كلمة واحدة تقتضي شيئا لا يحذف أي تقتضي عاملا واحدا في موضع معمولاتها (مثل *probable* (يحتمل))، وكلم تقتضي نوعين (مثل أفضى *entail* ولأنّ *because*)، وتوجد كلم تقتضي كلمة من الدرجة الصفر وعاملا واحدا (مثل *assert* أخبر)؛ وغير ذلك. فجميع هذه الكلم عوامل من الدرجة الثانية. تلك هي الأصناف الوحيدة من أقسام الكلم المعيّنة في الأساس. فالتكوين القائم على الترتيب الإعرابيّ لكلّ أساس جملة جلّي البيان في الشكل الخطّي. فالأساس، كما سنرى، يكفي لكامل المعلومات التي تنقلها اللّغة.

1.9 ـ خصائص الجمل المختزلة

إنّ للجمل خارج الأساس بنية خاصّة بها. فهي، في ما رأيناه، ناتجة عن [29] مجموعة ثابتة من أنواع الاختزال. ومتى كانت تختصّ بمعلومة دنيا لا غير فإنّها تحقّق الاستجابة إلى شروط الاحتمالية القصوى. وأكثر أضرب الاختزال

اختيارية لا وجوبية؛ ويمكن القول إنّ ذلك يجري في كلّ من الشكل الطويل والشكل القصير. والقليل منها وجوبي في الإنقليزية، ففي التي منها إجبارية أهملت الجمل الأصلية. إلاّ أنّه ثمّة وجه (في حالات مبرهن عليها تاريخيا) لإيجاد جملة أصلية مؤوّلة للجملة المختزلة وجوبيا، معادلة لها في المعنى تستوجب أن تقع موقع الجملة الأصلية المضمرة. والمثال أن نعتبر الجملة: *I am obliged for me to go* (بديلا للجملة غير الواردة (*I must for me to go*) أصلا تعويضيا للجملة *I must go*. فلكلّ جملة مختزلة على الأقلّ جملة أساسية واحدة موافقة لها، وإذا كان للجملة المختزلة عدد غير معيّن من طبقات اللّبس (ع) فإنّها تختصّ بعدد غير معيّن (ع) من الجمل الأصلية الموافقة لها. وهكذا فالجمل الأساسية متواجدة، وإن كانت مستهجنة من حيث الشكل ومستحيلة الاستعمال على هذا الوجه (طالما أنّها لا تخرق ألفاظ اللّغة ونحوها).

فالجمل المختزلة لا تختلف من جهة المعنى عن الجمل التي اشتقّت منها. بل إنّ أضرب الاختزال لا تلغي حضور الكلمة المختزلة؛ فهي لا تغيّر إلاّ صيغتها كما في *going* المنخزلة إلى *gonna* أو هي تختزل الصواتم إلى الصفر. فمعاني جميع الجمل المختزلة باقية في الجمل الأساسية. وهو ما يدلّ أنّ الأبنية البسيطة للأساس تحمل كلّ المعلومات المعبّر عنها في اللّغة، وهذا يجعل من التعقّد الظاهر لعلم النحو، وأكثره قائم على وجوه الاختزال، لا يعود إلى تعقّد في المعلومة. وليس يُحتاج إليه فيها.

[30] ولمجموعة الجمل المختزلة سمات بنيوية غير واردة في الأساس. وثمّة جمل شاذّة راجعة إلى مجالات غير واضحة في أضرب الاختزال المختلفة. فتوجد جمل ملتبسة في المجموعة المنخزلة صادرة عن خلل في عملية الاختزال: فالاختزال المختلف من جمل أصلية مختلفة يمكن أن يولّد نفس المتوالية الصريحة من الكلمات. لكن تلك المتوالية من الكلم تحافظ على المعنيين في الأصلين المختلفين، وهو سبب اللّبس الحادث فيه. ويولد الخزل كذلك عددا من السلاسل الكلامية الفرعية متى كان حيّز عملية الخزل لا

يشتمل على كامل القسم الأساسي بل على جزء من الاحتمالية القصوى منه لا غير. فقد أفضت عمليات الاختزال في الكثير من اللّغات إلى إنشاء علم الصرف باعتباره فضاء صوتيا مختزلا يقع بين عدد من الكلم ومعمولاتها بنظمها في كلمة واحدة مركّبة. فالكلمة *childhood* مأخوذة تاريخيا من *child-had* (من *had* الدالة على «حالة») *the state of being a child* (أي حالة كونه طفلا). وتولّد إجراءات الخزل كذلك عددا من التراكيب الخاصّة. فثمّة بين الصيغ الصوتمية الجديدة الناشئة عن أضرب الاختزال أمثلة من العلاقات النحوية المتشابهة ذات أشكال متشابهة منها ما يفضي إلى نماذج بنيوية و-بالخصوص متى كانت أضرب الاختزال وجوبية ـ صيغ نحوية من قبيل جداول التصريف وعلامات الإضمار في الأفعال الدالة على المطابقة مع الضمائر. فهذا الصنف من الصيغ النحوية يؤدّي إلى إنشاء معان نحوية معيّنة كالزمان والجمع والشخص؛ لكن ذلك حادث في نطاق عمليات الاختزال، ولذلك كلّه نظائر في الأساس يمكن أن تشتقّ منه.

تلك هي أهمّ الخصائص المميّزة للأساس والجمل المشتقّة منه باعتبارها [31] ناتجة عن القيود. والخصائص الأشدّ عمومية في اللّغة، بما في ذلك بنيتها الرياضية العامّة، ستذكر في الجزء الأخير من أبواب هذا الكتاب.

10.1 ـ خلاصة منهجية

إنّنا نذكر قبل مجاوزة هذا الموضوع خلاصة منهجية. فليس ما قدّم في هذا المقام تحليلا للغة ما بل نظرية. فما فعلناه إنّما كان بيان كيف أنّ النظرية تحقّق مجموعة فرعية أساسية متميّزة من الجمل، وبيان كيف تنبني سائر الجمل على الأساس أكثر منه تقديم أدلّة وحجج مبرّرة للنّظرية. فليس للجمل الأوّلية للأساس أن تعلّل بمعيار النحوية – إذ هو معيار دائري في كلّ الأحوال ـ لأنّ الجمل فيه بسيطة وحسنة البناء ولم يجر انتقاؤها لأهداف النظرية بل هي مستمدّة من الجمل الأخرى بفضل إجراء تبسيطي شكلي (نقيض أضرب الاختزال المفترضة) يمكن بمقتضاه أن تشتقّ الجمل الأخرى من الأساس. إنّ

لهذه الطريقة الإجرائية في التعرّف على التحويلات أو أضرب الاختزال في تفكيك ما في الجمل خاصيّة ضرورية تتمثّل في أنّ الأصل الذي يؤدّي إليه ليس قطّ أكثر تحديدا من الجملة المعتمدة، ممّا يجعلنا نتعرّف على الأساس بمقتضي تضمّنه الجمل الأقلّ تحديدا في اللّغة.

ومهما يكن من حال، فإنّ القضية الجوهرية في اللّغة تتمثّل في بيان ما يميّز وجوه العقد بين الكلم فيها من بين ما لا يوجد فيها ذلك. ويعني هذا أنّ البحث [32] المنتظم في القيود سواء أكانت كما قدمت هنا أم ما يناظرها، إنّما هو جزء لا يتجزّأ من أيّ تحليل لغوي. وحقيقة كون المعالجة الكبيرة للبنية، وبعضها مشار إليه هنا، يجري نتيجة استدلالية لهذه القيود يؤكّد أنّ القيود مركزية في اللّغة. وهذه المركزية تتعيّن أيضا بفضل حقيقة تتمثّل في أنّ كلّ قيد من القيود المساهمة في إنشاء البنية لجملة ما يقيم كذلك مساهمة ثابتة في إنشاء معناها. وهي مركزية يؤكّدها أيضا القيد الأوّل الذي يولّد موضوعا رياضيا – لا ينبني على مفاهيم مجرّدة بل على الاستعمالات الحقيقية للجملة المؤلّفة من الكلم ـ باعتباره البنية الأساسية للجمل.

ويجب أن نذكر أنّنا خلال عرض صورة اللّغة المقدّمة في هذا المقام الذي قد تبدو شديدة الاختصار، من جهة تعريف الأبنية المعقّدة في مفاهيم قيود بسيطة نسبيّا، لم نقم بإجراء نظرة اختزالية لنظام باعتباره لا يتجاوز شيئا يخرج عن مكوّناته. فليست صناعة الجمل مجرّد اختيار للكلمات بل هي علاقة جديدة ـ هي التعلّق بالتعلّق ـ dependence on dependence جارية بين الكلم، ولا تجسّم الجملة في ذاتها مجرّد صناعة إنشائية للجمل بل علاقة احتمالية حادثة بين الكلم القائمة بنفسها المحتاجة إلى التعلّق.

ز. س. هاريس

نظرية في اللغة والإعلام: نحو مقاربة رياضيّة مقدّمة الكتاب(1)

د. منصف عاشور

التقريم

تبلورت نظريات هاريس التوزيعية التحويلية بكتابه الأخير (1991) الذي يعتبر تأليفا مفصّلا لمختلف أجزاء تفكيره الإعرابيّ في الخطاب والجملة والكلمة ونظرياته اللّسانية في اللّغة الطبيعيّة وخصائصها الشكلية الرياضية وما تفرضه من منهج في الوصف والتحليل والتأويل استنادا إلى ثوابت النحو العاملي المقوليّ.

فالمشروع الإعرابيّ عند هاريس من خلال هذا الكتاب ومقدّمته إنشاء "نظريّة شكليّة في علم الإعراب" ومعالجة بنية اللّغة معالجة رياضيّة. ولا شكّ أنّ ثوابت النظرية متناظرة. فمن الخطاب إلى الجملة إلى الكلمة أو من الخطاب ووصولا إلى الصوت مراحل متواردة منتظمة تقوم كلّها على القيود. قيود على الجمل وقيود على الكلمات وقيود على الأصوات. ويتمثّل الإعراب في توليد الجمل وتحويلها بالمحافظة على الدلالة في مختلف أضرب التحويل

(1) HARRIS Z. S. 1991, *A Theory of Language and Information: Mathematical Approach*, pp. 1-29.
© Clarendon Press Oxford.

والاختزال والاستبدال والحذف وإعادة المركبات وتكرارها في أشكال متنوّعة لا يطرأ من خلالها تغيير بالمعنى الأصلي. ويتحقّق هذا الإعراب الشكلي الرّياضي بمقتضى ما تجيزه اللّغة وتحتمله من طاقة اختزالية تحويليّة عامليّة. فالتعلّق بالتعلّق نواته الثابتة عامل ومعمول تقوم على الاحتياج الإعرابي لفظا ومعنى على صورة مسترسلة لتمام الدلالات.

وقد سعى هاريس في كتابه (1991) وفي مقدّمته إلى الجواب عن سؤال بسيط هو: كيف يمكن أن نعالج اللّغة؟ وكيف تشتغل في ذاتها باعتبار ما يجري فيها من دلالات؟ فاللّغة الطبيعيّة بنية تامّة تكمن فيها علاقاتها الإعرابيّة الدالة. وهي تنقل المعلومات نقلا يقبل المعالجة الشكليّة بلغة ما وراء لسانيّة كائنة في صميم اللّغة وداخلها لا خارجها.

وكانت المفاهيم الأساسية في النظريّة تتراوح بين ثوابت النحو المقوليّ العاملي والبنيويّة والتوزيعيّة والاحتمالات الرياضيّة. فالإعراب تلازم الجمل والكلمات. وينبني على الانتظام الجزئي والقيود والاختزال والتناظر والإسناد والجملة الأساسيّة مصدر التحويل والجملة المنجزة مورد الاستعمال. ويتحقّق ذلك في نطاق القيود التي تكشف عن اللّغة كاملة. وهذا الضرب من النحو مختصّ بسمات شكليّة رياضيّة يعكس بنية المعلومة المميّزة في النصوص وأصنافها المختلفة. فالقيود –في ذلك الكتاب (1991) وفي مقدّمته أساس النظريّة الإعرابيّة واللّسانيّة ـ وهو مشروع لسانيات هاريس وأيّ مشروع ـ فإنشاء الخطاب وصناعة الجملة وبناء الصيغة حلقات في سلسلة متلازمة قوامها الاحتياج المسترسل إلى التمام الشكلي والتعلّق بالتعلّق بين سمات تولّد مقولات أو بين مقولات تولد سمات. تلك هي صورة اللّغة الطبيعيّة وصورة الهندسة الإعرابيّة فيها تجعل البنية هي النحو والدلالة. والمتكلّم والمخاطب يحقّقان مجاريها ومقاماتها الإعلامية. وكانت مفاهيم من قبيل العالم البيولوجي والجهاز العصبيّ العرفاني ومناظرته للكون اللّغوي ونحو المتكلّم مقابل نحو السامع واعتبار المعلومة دلالة نحويّة من أهمّ مفاتيح نظريّة هاريس في هذا الكتاب.

التعريب

[3] إنّ الكتاب يقدّم في المقام الأول نظرية شكلية لعلم الإعراب تكتسب فيها علاقة مفردة في مستوى المقطوعة البنيوية للكلمات على سلسلة تلك المقطوعات التركيبية بنية موضوع رياضي، وتنتج مجموعة أساسية من الجمل تحمل كلّ المعلومة المحمولة في اللّغة. وتحدث داخل هذه المجموعة من الجمل مجموعة من أضرب الاختزال تغيّر هيئة الكلمات دون المساس بالمعلومة فيها. وتولد على هذا الوجه سائر الجمل في اللّغة. وأوّل معطى في هذه النظرية تحليل كيفية تكوّن الكلم من الأصوات والأحكام الأولية لكيفية انعقاد الكلم في الجمل. ويمكن بالاعتماد على توخّي إنشاء الجمل الانتقال إلى النظر في تحليل كيف أنّ مجموعات الجمل وخاصّة المقطوعات الجملية، تتقيّد بقيود ما في تراكيب كبرى وفي الخطاب وفي نهاية المطاف في اللّغات العلمية الفرعية. ونعالج علاقة البنية الإعرابية بالمعلومة وبتطوّر اللّغة في البابين (11 و12).

فالبنية العامّة للغة تقوم على أمور ثلاثة أوّلا: تكوين الكلم من الأصوات على نحو لا يلحق تغييرا في بنية الإعراب وثانيا تكوين الجمل من الكلم بفضل علاقة مفردة من الترتيب الإعرابيّ. وثالثا تحويل صور الجمل على أساس إجراء اختزالي. ويترك استقلال بناء الكلم صوتيا عن تكوين الجمل المجال مفتوحا لتكسب اللّغات علاقات تلازمية صوتية أعرابية. إذ أنّ أضرب التشابه الصوتي المميّزة في الكلم تخصّص بنفس الأحكام الجملية. ذلك هو الأساس الرئيسي للتراكيب النحوية الإضافية (فضلا عن تلك التي ذكرت أعلاه) من قبيل جداول التصريف والعلامات التصريفية.

فكل عملية من العمليات، خلال سلسلة العمليات بداية من الأصوات المنفصلة ووصولا إلى الخطابات التامّة، تتعيّن على أساس حصيلة العمليات

الأولى، وتدخل كلّ كلمة تندرج في بناء الجملة دخولا دقيقا في التركيب المتولّد بهذا الوجه. فكلّ تركيب لهذا السبب (ما عدا بعض الشواهد الشاذّة) يمكن تحليله تحليلا مرتّبا بمقتضى اصطلاحات هذه العمليات باعتبارها مبادئ أولى.

فليس من الوارد في اللّغة ألا تكتسب أي وصف دقيق وأي علاقة بنيوية بالمعنى، بل إنّ هذه الخصائص لا تدرك إلاّ بواسطة مناهج مميّزة. وتظهر هذه المناهج صادرة عن خاصية حاسمة أقصد أن اللّغة ليست تقوم على لغة [4] ما ورائية يمكن فيها تعيين مكوّناتها وما بينها من علاقات. وهكذا لا يمكن تشييد المكوّنات إلا بفضل ما لها من إطنابية في سلسلة النماذج التركيبية، أي بفضل الانطلاق من التماثل الاحتمالي في أقسام الكلام الملحوظة والكتابة. وينجرّ عن ذلك أنّه لا مشكل يطرح فيما يتّصل بما يحدث في النظرية. فيجب أن تعتبر في الانطلاق من التماثل الاحتمالي في اللّغة. وهذا الاعتبار فضلا عن ذلك ينبغي ألا يجعل الأمر عسيرا غامضا بالإضافة إلى تلك المنطلقات لعدد من وجوه الاطناب الزائدة القائمة من صياغتها نفسها. فنحن نحتاج إلى أخصر نحو كاف لإنتاج، الأبنية في اللّغة في شدة ضبط. ويفضي ذلك –ضرورة على هذا الوجه، بالاستناد إلى أسس نظرية المعلومات إلى كون المكوّنات والعلاقات التي تدرك في وصف إطنابي أقصر قد حدّدت قيما إعلامية تجتمع لتوليد معلومات الجمل الواردة فيها. ففي هذه المقاربة الكاشفة عن البنية في نفس الآن تتجلّى المعلومة.

إننا بالوقوف على منطلقات التماثل الاحتمالي، نتبيّن أوّلا أنّ وجوه الانعقاد بين المكوّنات ليست كلّها واردة [...] أو هي متساوية في الاحتمال في الأبنية اللّغوية (فنحو go to the ليس جملة إنقليزية) ثمّ نوضّح ما يميّز أضرب الانعقاد المستعملة من غير المستعملة. إنّ وجوه الانعقاد بين الكلم لا يمكن ثبتها نظرا إلى عددها الكبير ومدى تغيّرات الجمل في اللّغة. لكن يمكن تخصيصها بثبت القيود الفاعلة في الانعقاد كما يمكن إدراك ما يمنع كلّ أضرب الانعقاد غير

المقبولة بالمحافظة على تلك التي تمّ وضعها. فيكون من الجائز الكشف عن قيود قارّة نسبيّا وهي كائنة على وجه يجعلها من كلّ واحدة منها تساهم في إنشاء معنى ثابت للجمل المتشكّلة منها. فالقيد الأول والأساسي يبيّن أنّ الجمل تتولّد بواسطة نظام إعرابيّ يجري في الكلم بالنظر إلى قدرتها على التواجد مع غيرها من الكلم في سلسلة من الجمل. وإذا كانت القيود قابلة للصياغة على وجه يجعل كلّ واحد منها يؤثّر في حاصل القيد الآخر فإنّنا لا نمتلك وصفا منتظما لبنية الأبنية فحسب بل نحصل أيضا على منهج لتسوير مدى تأثير كلّ قيد دون أن نعدّ المكوّنات مرتين [...] وهي قيود مذكورة في الكتاب، الباب 3.

فهذه المجموعة المختصرة من القيود المميّزة للغة يحدث أن تختصّ بصفات رياضية تتّصل بأثرها الإعلامي. وعلى وجه التحديد ذلك القيد الأول في إنتاج مجموعة الجمل المحتملة الذي يولّد ضرورة موضوعا رياضيا.

ويتبيّن نفس المنهج القائم على القيد الأخصر أن سلسلة الجمل داخل التراكيب الكبرى يمكن في أفضل الأحوال وصفها على أنّها تستجيب إلى قيود إضافية في تكرار الكلم. وينتج هذا في النهاية مجموعة مضاعفة من الجمل الواقعة في الانتظام الإعرابيّ بين الكلم.

ووقفنا لاحقا على أنّ مناهج البحث عن القيود تستخدم للحصول على بنية اللغة كاملة يجري تطبيقها على الرموز والفصول المكوّنة لفرع علمي مفرد ولا تفضي إلى إقامة نحو اللّغة بل إلى ما يشبه ضربا مختلفا من النحو له بعض [5] خصائص الكتابة الرياضية والذي يعكس بنية المعلومة في ذلك الضرب من العلم. فهذه المناهج توفّر إجراء لتنظيم المعلومة المميّزة في كلّ نصّ (أو حوار) من ذلك العلم الفرعي.

فالوحدات والمجاري في هذه النظرية الإعرابية بسبب صياغتها قيودا على الانعقاد تختصّ بعلاقة داخلية مع المعلومة وتقترح نظريّة للمعلومة تحقّقها اللّغة. ويمكن اعتبار القيود إضافة إلى ذلك إجراءات تحدّد في إحداث بنية

اللّغة ممّا يمكن أن يقع قوله فيها. فالقيود وهي نتيجة تبدي بعض الإشارات لتطور إنشاء الجمل واللّغة في مختلف أبعادها.

وتبقى لنا مظاهر أخرى من اللّغة كتغيّراتها التاريخية المفصّلة (والاختلافات اللهجية) والإجراءات القياسية واستعمالها مادة فنّية. فبعض هذه الظواهر (كالقياس والتغيّر) يمكن أن تطرأ على البنية رغم أنّ أكثرها قد ائتلفت مع البنية المتولّدة عن القيود. وثمّة ظواهر أخرى (كاللّهجات الاجتماعية والصناعات الأدبيّة) تشمل دراسة اللّغة باعتبارها مواضعات لعدد من أنواع السلوك البشري الذي يجب أن يبقى لأسباب نظامية داخل إطار البحث لمجموعة القيود المدروسة هنا.

1.1 ـ نظرية على أساس مفهوم القيود

0.1.1 ـ القيود الكبرى

إنّ النظرية المقدّمة في الباب الثالث تؤكّد أنّ جميع أبنية اللّغة إنّما هي متواليات من الكلم تحقّق بعضا من القيود الانعقادية؛ وهذه القيود فضلا عن هذا بحكم أسباب تتّصل بالنظرية الرّياضية للإعلام، تعبّر عن المعلومة وتنقلها. والقيد الأوّل يكسب بنية الكلمة القدرة على التعبير عن العلاقات الدلالية الثابتة بين كلماتها. ويتمثّل في الترتيب الإعرابيّ للكلم (أو الصرافم) أو كلمة (أوصرفم) في الجملة تستخدم «عاملا» في كلم أخرى يصطلح عليها بمعمولاته في تلك الجملة. (في جملة *Sheep eat grass*: الخرفان تأكل عشبا، نعتبر تأكل عاملا في المعمولين الخرفان وعشبا). فالتعميم غير الأساسي لهذه العلاقة الترتيبية الإعرابيّة مدروس هنا. وتجري مختلف القيود الباقية بحسب نتائج القيد الأول.

وأمّا القيد الثاني فيعكس المعنى المخصوص في الجملة بواسطة الذهاب إلى أنّه لكلّ كلمة معمولة توجد بعض الكلم أولى من غيرها لتستعمل عاملا لها. (فالفعل "تأكل" أفضل من "شرب" و"تنفّس" عاملا في كلّ من "الخرفان"

و"عشبا"). فمعاني الكلم مختلفة وهي في جزء منها تتعيّن بفضل الكلم الأجدر أن تكون عوامل أو معمولات؛ ويتعيّن معنى البناء المخصوص للكلمة بفضل انتقاء الكلم الجارية عوامل أو معمولات في تلك الجملة.

[6]وأمّا القيد الثالث الجاري في أبنية الكلم فيجعل من الجمل أشدّ انتظاما: إذ هو ينتج عن الاختزال – إلى لاحقة أو صفر ـ لعدد من الكلم القائمة على الاحتمال الأقصى، وهو بهذا يساهم قليلا أو لا معلومة فيه في إنشاء بنية معيّنة من عامل ومعمول (فالاضمار والحذف للكلم المكرّرة باستعمال العطف بالواو يختزل: الخرفان تأكل عشبا والخرفان تأكل عشبا ضارا في: الخرفان تأكل عشبا وتأكل عشبا ضارا، ثمّ إلى: الخرفان تأكل عشبا وعشبا ضارا).

أضف إلى هذا أنّ الانتظام الإعرابيّ للكلم المختصّة بالعوامل والمعمولات في أحد الأشكال الخطية المحتاج إليها نظرا إلى أنّ الكلام عمل جار في البعد المفرد من الزمان. (فمن ذلك أنّ "تأكل" تعمل في "الخرفان" و"عشبا" فتصبح الجملة كالتالي "الخرفان تأكل عشبا"). فهذه المراحل الأربع تولّد، بصرف النظر عن سلسلة التقليبات المحتملة للكلم في اللّغة، توليدا دقيقا مجموعة الجمل المحتملة لتلك اللّغة (الجمل النحوية بالفعل أو بالقوّة): فمصطلح «جملة» ينطبق هنا على ما هو غير قابل للتعرّف عليه تعرّفا قويا عند المتخاطبين باللّغة، بل يتحدّد كذلك بفضل إجراء مطّرد من قبيل عملية تقطيع الأبنية (أي الاستعمالات المترابطة للمنطوق أو المكتوب).

وينضاف إلى هذه القيود المكوّنة للجملة قيدان اثنان يتعلّقان بالجمل المترابطة بعضها ببعض. وأوّلهما يقتضي تكرار الكلم المترابطة في الجمل المتناسقة. والقيد الثاني يقتضي تكرار علاقة العامل والمعمول (كما نذكر) في سلاسل مترابطة من الجمل. ففي الخطاب المنظوم يمكن لهذا القيد أن يولّد عددا مضاعفا من الكلم فضلا عن الشكل الخطّي الملاحظ في الجمل. وهو يولّد في مجال المسائل المختصّة كما في العلوم صورا نمطيّة من الجمل المتميّزة استنادا إلى أصناف فرعية متميّزة من الكلم، فالجمل هنا واردة لتحقّق

شروطا خاصّة تجعلها لغة فرعية معرفة شكليا تمثّل المعلومة الخاصّة في ذلك العلم.

إنّ النظرية المقدّمة هنا ليست منوالا مستنبطا من اعتبارات وافتراضات عن اللّغة بل هي تعميم مباشر لنتائج صادرة من التحليل الإعرابي للغات[1]. وتتمثّل النتيجة المحورية في هذا النطاق في أنّ الجمل في لغة ما متى أعيد تركيبها في شكلها النهائي غير القابل للاختزال (بواسطة العودة إلى وجوه الاختزال الجارية بمقتضى القيد الثالث)، ذلك الشكل الذي من شأنه أن يستجيب إلى القيد الأوّل (المتمثّل في انعقاد العامل والمعمول).

فاكتشاف هذا الضرب من إعادة التركيب والشكل غير القابل للاختزال من الجمل ينبثق من السعي إلى إيجاد النظام الأدنى (علم النحو) الكافي لتخصيص أو إنتاج الجمل في اللّغة. ففي توخّي هذا الوجه من البحث وجدنا بعد معالجة الجمل معالجة صارمة في أوضاع مكوّن مقطوعات من الكلم (أي في بنية فاعل ـ فعل ـ مفعول وتوابع مختلفة) أنّ وصف اللّغة يمكن أن يكون أيضا أكثر إحكاما ببيان كون بعض الجمل تتضمّن على نحو منتظم[7] نفس المكوّن من مقطوعات الكلم كالذي يحدث في الجمل الأخرى التي وقع تكرارها مركّبيا (أي أنّها تحافظ على المعاني الواردة في الجملة الأولى). ولنا حالتان: الأولى أنّ عددا من الجمل يتمثّل في مجرّد اعتماد جمل أخرى بزيادة كلمات (كبرى) مصحوبة بمعنى الجملة المدمجة (صغرى) وكلتاهما محفوظ ومضاف إلى هذا القبيل من الجمل *I know sheep eat grass*: (أنا أعرف الخرفان تأكل عشبا)، *For sheep eat grass is quite probable*: (الخرفان أن تأكل عشبا محتمل جدّا) أو (أن تأكل الخرفان عشبا أمر محتمل جدّا)، و *sheep's eating grass occurs*

(1) إنّ صورة اللّغة المقدّمة هنا مناظرة في عدد من جوانبها أو من أخرى لمختلف وجوه النظر في اللّغة، لا تنفكّ عن الحاجة للوصول إلى النظرية الراهنة بصرف النظر عن التحاليل المفصّلة للغة. وهذا واقع لا لأنّ نظرية أشدّ دقّة وتفصيلا حاصلة بل لأنّنا لا نملك نظرية حقيقية توافق مباشرة المعطيات اللّغوية أكثر من كونها منوالا افتراضيا لا ننظر إلى ما فيه من درجات الصدق.

all the time: (أكل الخرفان عشبا وارد في كل الأوقات). والحالة الثانية أنّ العديد من الجمل عبارة عن جملة أخرى (أصلية) عارية من الزيادة لكنّها تقوم على تغيير طارئ عليها، وهو في أكثر الأحوال اختزال (أو تحويل) يبقى معنى الجملة الأصلية دون تغيير يلحقه في مثل: *He is at the grocer's* (إنّه عند العطّار) التي تصدر عن: *He is at the grocer's place* (إنّه في دكّان العطّار)، وفي مثل: *He reads all day* (إنّه يقرأ كامل اليوم) الصادرة عن: *He reads things all day* (إنّه يقرأ أشياء كامل اليوم). وهو نظير ما في الجملتين الأصليتين المكوّنتين من: الخرفان تأكل عشبا وعشبا ضارا، سابقا. ففي الحالة الأولى تشتقّ الجمل من جمل أساسية أوّلية (من قبيل الخرفان تأكل عشبا) بإضافة عوامل لاحقة. وأمّا في الحالة الثانية فالجمل تشتقّ تماما من الجمل الأساسية (أي غير القابلة للخزل) بواسطة عمليات الاختزال أو تحويلات أخرى.

يتوضّح في أجناس اللّغات المختلفة أنّ في كلّ منها مجموعة خاصّة من عمليات الاختزال (قد يلازمها قليل من التحويلات غير الاختزالية) وشروط خاصّة ضرورية لجعلها قابلة للدّلالة. وتترك كل عملية خزل أثرا؛ ويحدث في بعض الأحوال أنّ اختزالين مختلفين أو أكثر جاريين في جملتين مختلفتين أو أكثر ينتجان بواسطة التغيير الطارئ نفس التركيب من الكلم التي تصبح على هذا الوجه جملة متعدّدة الأصل ملتبسة. فمتى كانت لنا جملة ما فإنّنا يمكن أن نتعرّف انطلاقا من أثارها البنيوية إن كانت أو لم تكن خاضعة للاختزال وإن حدث ذلك فما هو صنف الاختزال ذاك، وموضع ذلك اللّبس. ويمكن عندئذ إعادة تركيب الجملة الأصلية غير القابلة للخزل التي اشتقّت منها. إنّ هذه الاشتقاقية للجمل انطلاقا من جمل أصلية وسيطة، وعلى وجه نهائي، من جمل أصلية غير منخزلة هي الخطوة الأولى نحو النظرية الإعرابية.

وأمّا الخطوة الموالية فكانت تكمن في كون الجمل غير المنخزلة تحقّق الاستجابة إلى القيد الأول المذكور. وعلى وجه التحديد، نجد في العدد الأكبر من الجمل، أنّ الشكل غير المنخزل يعتبر مباشرة موافقا لقيد العامل والمعمول؛

وأمّا في سائر الجمل الأخرى فقد تبيّن أنّه من الممكن تعريف بدائل للأنواع المتواجدة وشروطا للاختزال من شأنها أن تنتج سائر الجمل الباقية باعتبارها أشكالا مختزلة للجمل غير المنخزلة (القائمة على العامل والمعمول).

فالقيد الأول المولّد للجمل وهو بهذا أهمّ القيود يفيد أنّه بالامكان جمع كلم اللّغة في أقسام تستخدم عوامل ومعمولات بحسب ما بينها من علاقة على وجه يستحيل فيه من خلال سلسلة الجمل غير المنخزلة أن ترد كلمة من قسم العوامل إلا إذا كانت الجملة تتضمّن أيضا كلمة ما من الكلم تنتمي إلى أقسامها من المعمولات. فتوارد الكلمة ضمن قسم عاملي مرهون باستعمال كلمة من قسمها المعمولي. فالفعل *sleep* (نام) مثلا عامل في معمول من "صنف اسمي". وكذلك فعل أكل عامل في معموليه: ولا يولّد هذا فحسب: *sheep sleep* (الخرفان تنام) بل أيضا: *grass sleeps* (العشب ينام)، ولا يفضي فحسب [8] إلى جملة: (الخرفان تأكل عشبا) بل أيضا إلى جمل نحو: (الخرفان تأكل الخرفان) و(العشب يأكل الخرفان) وغير ذلك، لكن جميع هذه جمل ممكنة إعرابيا. فذلك القيد يكفي لتوليد كلّ الجمل المحتملة غير المنخزلة.

إنّ قيد العامل والمعمول يفرض ترتيبيا إعرابيا على الكلم في اللغة بحسب قدرتها المعيّنة للتوارد في الجمل والتراكيب: فالفعل "أكل" في هذا الموضع من النظم أعلى من "الخرفان" أو "العشب"، في حين أنّ الخرفان لا هو بأعلى ولا أدنى من "العشب"، والأفعال من قبيل "عرف" و"احتمل" و"ورد" أعلى من "أكل" (حسب مثال الحالة الأولى المشار إليها). فكل جملة عبارة عن سلسلة استعمالات كلم ملائمة لذلك الترتيب الإعرابيّ. (أي استعمالات الكلم الجارية في العلاقة العاملية المعمولية)، ويمكن أن تكون مصحوبة بعمليات خزل (منتظمة). فالترتيب الإعرابيّ نفسه ذو دلالة إذ العامل هو المحدث به (أي المسند) عن المعمول. ومن ثمّة واعتمادا على معاني الكلم (بما فيها من إحالات إلى الكون الواقعي أو بانتقاء العوامل والمعمولات) فإدراك العلاقات العاملية المعمولية بين الكلم في بنية الجملة يكشف عن معناها مباشرة إذ أنّ

ذلك المعنى عبارة عن سلمية العناصر الإسنادية ضمن معاني الكلم في الجملة السلمية العاملية أي الترتيبية الإعرابيّة صريحة في الجمل غير المنخزلة. فهي مع معانيها ـ ولكن من غير وجهها الصريح تبقى محفوظة أثناء الاختزال.

فنحو اللّغة إذن عملية تخصيص تلك الأقسام من الكلم في انتظامها الإعرابيّ، وتخصيص أضرب الاختزال والخطيّة. وهو ما يلوح بعيدا تماما عن المضامين التقليدية لعلم النحو. لكن الأقسام النحوية المعهودة كالفعل والصفة إنّما تستنبط من الانتظام الإعرابيّ. فمنها (كالصفات) ما يتّصل بنتائج عمليات الخزل الجارية في العوامل، ومنها (كالأسماء الفعلية) ما هو معيّن في منزلة فرعية من قبيل عامـل (في أكل) الوارد معمولا (في أكْل) لعامل لاحق (في مثل التركيب التالي: يحدث في كلّ الأوقات من الجملة التالية: "أكل الخرفان للعشب أمر يحدث في كلّ الأوقات"، وهذه الأضرب الإعرابية المحليّة كالجمع والأزمنة وتصريف الأبنية والعلاقات التصريفية أبنية لها شكل واحتمال وحكم إعرابي لعدد من المختزلات. فمن ذلك أنّ البناء المألوف من الوحدات والتراكيب النحوية، على أهمّيتها في الإجراءات الوضعية العملية للغة، يتلاءم وجوبا (ومتولّد عنها) مع القيود البسيطة والكلية المتّصلة بالشكل والمعنى في البنية اللّغوية. ويمكن توضيح التراكيب التقليدية المشار إليها أعلاه بالبحث عن وجوه التشابه والتعالق بين أضرب الاختزال في اللّغة والعلاقات التلازمية بين صيغة الكلمات وأحكامها الإعرابية.

إن القيود عامّة – مشتملة على المفردات ووجوه الاحتمال المتواردة بين الكلمات ـ تستكشف من أضرب الانتظام الجارية في الجمل. ومتى كان كلّ قيد يؤثّر في حصيلة القيود المتوقّعة فإنّ القيود المتعاقبة تكتسب باطراد حيّزات تابعة لها، والأكثر أهمية في كلّ مرحلة من مراحل التحليل أنّ القيود الباقيةلا تفضي إلى تغيير طارئ على ما تحقّق حصوله بهذا الوجه – أضف إلى هذا أنّ كلّ جملة أنّما هي بنية منتظمة إعرابيّا من الكلمات وأنواع الاختزال. والكلمات في شكلها غير المنخزل تنتظم بحكم علاقاتها العاملية والمعمولية

في ذلك الموضع – وفعلا بحكم دخولها الانتظامي في صناعة الجملة. فأضرب [9] الاختزال والتحويل المولّدة للجملة المنخزلة تنتظم بفضل الخاصية المتمثّلة في أنّها متى كانت منجزة فإنّ ذلك يحدث على قدر الاستجابة إلى شروط إجرائها في صناعة الجملة. وانطلاقا من جميع الخصائص المذكورة أعلاه فإنّ القيود تجعل من الممكن وضع استراتيجية لتحليل كلّ جملة من اللّغة، بالتعرّف على أثار الاختزال والعوامل والمعمولات بداية من المداخل الأخيرة ورجوعا إلى المكوّنات النهائية. وعلى وجه نقيض لذلك تجيز القيود بتأليف كلّ الجمل. وأمّا فيما يتعلّق بالكلمات في كلّ قسم من الأقسام متى تحقّق تخصيصها بما لها من أصناف المعنى أو ما لها من تجانس من جهة الكلمات المعمولة فإنّ النظرية الإعرابية المقدّمة هنا تولّد الجمل الحقيقية للغة بتعيين مباشر لمعناها. فإعراب الجملة يعيّن دلالتها لأنّ لكل» قيد من القيود معنى ثابتا. وأيّ اختلاف في المعنى يمكن أن تكتسبه الكلمة في مختلف مواضعها العاملية المعمولية إنّما يقبل التخصيص مبدئيا.

وينضاف إلى هذا أنّ لتلك النظرية عددا من الخصائص المفيدة. فمنها أنّها في إنجاز علاقات شكلية حسابية تختصّ بتفسير وظيفي إجرائيا. ومنها خاصيّة أخرى تتمثّل في كونها نّظرية تفسيرية للجزئيات النحوية: فالعدد الهام الخاصّ من وجوه الانعقاد بين الكلم شبه الاعتباطية أو غير المطّردة إنّما ينظر إليها حصيلة مجموعة متناسقة من الاجراءات المطّردة على وجه يفسّر كلا من شكلها ومعناها.

1.1.1 ـ مثال: وجوه الربط بين المجموعة ـ المفرد

سنقدّم مثالين معقّدين بالخصوص للوقوف على كيفية جريان التحليل القائم على مفاهيم تفسّر بفضلها النظرية التركيب النحوي تفسيرا مفصّلا. والمثال الأول كلمات من قبيل but وonly وexcept التي يمكن أن ترد في مختلف السياقات المستقلّة المتولّدة بعملية الحذف المتّصلة بالكلم من صنف everyone وeverything وonly والكلم الأخرى عبارة عن مجموعة فرعية من

العوامل في الجمل المزدوجة التركيب يمكن أن ترد روابط بين أي زوج من الجمل. ففي هذه المجموعة الفرعية احتمالات هامة لأحد مكوّنات الجمل أن تحتوي كلمة everything أو everyone أو ما يناظرها بينما تتضمّن مكوّنات الجمل الأخرى كلمة مفردة أو تنتمي إلى تلك المجموعة الفرعية لتلك الكلمة every [...][1]

[11] يبيّن هذا التحليل أنّ only وغيرها مجموعة فرعية من الأدوات التي تبدأ بها الجمل (نحو too وtherefore وhowever وneverthless) وهي لا تظهر في الجملة الأولى من الخطاب. وفي هذا الأخير لأنّها كلّها مشتقّة من أدوات العطف التي تخضع إلى مختلف أنواع الحذف بإلغاء أجزاء من مكوّنات الجمل. بما في ذلك (في نحو only) كامل الجملة الأولى [...]

إنّ هذا المثال يقدّم أكثر من كونه يبيّن أنّ التحاليل التفسيرية يمكن بلوغها بفضل النظرية الإعرابية الواردة هنا. فهو يوضّح أنّ وجوه الاطراد بين الكلم المتلائمة يمكن الكشف عنها بمقارنة سياقاتها. ويوضح كذلك أنّ وجوه الاطراد تنطبق في مجار، مثل عملية الحذف هنا، حادثة في تلك السياقات. أضف إلى هذا أنّه يوضح أنّ تحليل سياق ما يستلزم حدوثه اعتبار مختلف السياقات كلّها للكلمة المقصودة، ممّا يفضي إلى كونه يحصل من سائر السياقات الأخرى بفضل الإجراءات المطّردة. وهو ما يعني اعتبار حساب كل سياقات الكلمة لا القول -دون جدوى- إنّه في المواضع المختلفة تجري كلمة مختلفة أو استعمال مختلف أو معنى تلك الكلمة نفسها. وهو ما يعني كذلك السعي إلى اعتبار أصل الكلمة أي استعمالاتها الأولى نحو only المتكوّنة من شكل one مع ly، وexcept مكوّنة من اللاتينية ex (خارج) وcapere «أخذ»، و but مكوّنة من أشكال بدائية هي by وout بزيادة لاحقة ظرفية. فأصول الكلم هامّة [...]. إلاّ أنّ هذا الضرب من المقارنة الأصلية لا يكون مع ذلك عملية فحص للكلمة الحديثة مقابل دلالاتها الأولى المعروفة بل هو مسلك اختلاف

(1) انظر المراجع.

استعمال الكلمة في سياقات متنوّعة. أضف إلى هذا أنّ اعتماد المعنى قد لا يكفي للتكهن بالأفضلية المتزايدة لعدد من السياقات التي تحتمل في داخلها عمليات الحذف[...].

2.1.1 ـ مثال: الجمل المحتوية على المبني للمجهول

[12] إنّ المثال الثاني في هذه الحال هو الجملة المحتوية على المبني للمجهول في اللغة الإنقليزية نحو: The book was taken by John مقابل البناء للمعلوم: John took the book. فمن الواضح أوّلا أنّ المجهول ليس انعقادا مستقلاّ من الكلمات بل هو بالأحرى تحويل لمعلوم (أي أنّه مشتقّ منه) بما أنّه لكلّ جملة مجهول (ما عدا في عدد من الجمل من صنف فرعي نذكره) جملة معلوم مناظرة لها. ويمكن بيان كون المجهول ليس تحويلا مستقلا بل هو ضرب من الحصيلة الناتجة من ثلاثة تحويلات أولية [...].

[14] وأمّا فيما يتّصل بحيّز إجراءات المجهول فنذهب إلى أنّه لمّا كان المجهول حصيلة ثلاثة مكوّنات فإنّ حيّز الجملة التي يمكن أن يجري فيها إنما هو تقاطع أحياز تلك المكوّنات. ولا يحدث إلا في الجمل الواقعة في اختياراتنا المشار إليها والمتمثّلة في (1) استعمال by وتحويل اسمي للجملة الأولى و(2) ووسم الفعل العامل صيغيا بلاحقة en و(3) وبقاء المسند إليه للعامل الأول هو نفسه (مع نفس الإحالة) لكن في صورة مفعول للعامل الاسمي الثاني في الشكل الثاني [...].

[15] إنّ المثالين المذكورين سابقا يقدّمان بعض الأدلّة عن كيفية إجراء الكلمة في جمل مختلفة وعن مختلف المعاني التي تختصّ بها الكلمة والمشتقّة منها بفضل عدد قليل من أنواع الاختزال انطلاقا من سلسلة (أساسية) معيارية غير قابلة للاختزال من التراكيب القائمة على العامل والمعمول. إلا أنّه ثمّة قليل من القيود المفيدة تجتمع لتنتج الأشكال الكثيرة من الجمل بما فيها ما يبدو شاذا. وتوضّح هذه الشواهد من الأمثلة أيضا أنّ المعطيات النحوية لا يمكن أن

تحلّل تحليلا ناجعا إلاّ بمراعاة كامل البنية المخصوصة للغة، لا باعتبارها أمثلة يقع اختيارها لتبرير عدد من القواعد النحوية أو مجاريها [1].

1.2 ـ الخصائص الرياضية

إنّه من الأسباب ما يبرّر التكهّن بأنّ لبنية اللّغة في بعض من وجوهها طبيعة رياضية. فالتصنيف النحوي للكلم يتعيّن عامّة بفضل ما بينها من علاقات أكثر منه بخصائص مميّزة (صوتية أو صرفية أو دلالية أو مقولات منطقية) تكتسبها [16] كلّ كلمة في نفسها. والدليل على ذلك يلاحظ في مجرّد كون كل لغة قادرة على إنشاء كلمات جديدة. ويمكن أن نرى في اللّغة في أي عصر من العصور، أنّ وجوه انعقاد كلماتها محدّدة بواسطة قوائم متميّزة من الكلم من قبيل قائمة كلم تتضمّن من sheep وchild وgrass يمكن لكلّ منها أن «تكون جملة» مع كلمة من قائمة تتضمّن fall وsleep وcat ولكن لا يحدث ذلك مع أيّ من الكلم من نفس قائمتها: فنقول Sheep eat grass ولا نقول Sheep child grass. إلاّ أنّه، متى دخلت كلمة جديدة في اللّغة (أي أنّها أصبحت مستعملة) فالسؤال كالتالي: على أي أساس يمكن تعيين القائمة التي تنتمي إليها؟ فإذا

(1) ولهذا السبب فالأمثلة في هذا الكتاب تكاد تكون كلّها من اللّغة الإنقليزية وإن كانت لغة واحدة لا تكفي لتحقيق نظرة شاملة للبنية اللّغوية. ونجد في الإنقليزية مؤلّفا هامّا من بين المؤلّفات أوّلها الأجزاء الكثيرة لقاموس *Oxford english Dictionary* وكتاب أ. جاسبرسن *Grammar of English on Historical Principles* (نحو الإنقليزية في مبادئ تاريخية) وينضاف إلى ذلك كتابي بعنوان: *A Grammar of English on Mathematical Principles* وهو يقدّم نحو الإنقليزية حسب مفاهيم النظرية الإعرابية الواردة في البابين الثالث والرابع من هذا الكتاب. ولا يقدّم الكتاب الأخير أمثلة للمناقشة في هذا الكتاب فحسب بل يبيّن أيضا كيف تكفي المناهج والنظرية المذكورة هنا لإنشاء نحو للغة منتظم مفصّل. فنحو اللّغة الإنقليزية يستخدم لتأكيد السلامة النظامية التي بدونها لا يمكن تأسيس نظرية في مجال ما كاللسانيات على صورة كافية. وعلى الوجه المشار إليه في الأبواب الأخيرة من هذا الكتاب (الفقرة 1.12) تبدو العلاقة التلازمية ووجوه التعالق والاطراد في المعطيات أساسية لأيّ صياغة نظرية (على أسس تذكر بالفقرة 2.2) بحيث يكون التقديم الجزئي للأمثلة لتدعيم تحليل أو آخر قليل الجدوى.

انعقدت الكلمة الجديدة بكلمات أخرى جديدة لا بالكلمات المتواجدة مسبقا فإنّ اللّغة تستوجب إقامة أنظمة نحوية متلازمة لكلّ القوائم المختلفة من الكلم؛ وليس الأمر عامة على هذا النحو، وإن كان ثمّة شيء يشبه ذلك يلاحظ في البنية الصرفية في الألفاظ الإنقليزية من قبيل: perceive و conceive و persist و consist وغيرها. فإذا اقترنت الكلمة الجديدة بالكلم القديمة لكنّها تختلف عمّا للكلم القديمة فيما بينها فيمكن أن نخسر عند ذلك كل نظامية في كامل اللّغة P وليس هذا أيضا هو الحال. فما نجده في كلّ لغة أنّ القوائم الفرعية الكبرى من الكلم تجري على وجوه متشاكلة مقابل القوائم الفرعية الكبرى الأخرى.

ومعنى هذا أنّ ما يطرأ من الكلم (مهما تكن) ينعقد بكلم أخرى على نفس الوجوه التي تحدث في الكلم المتواجدة. فهذا الضرب من التلاؤم في المجموعات الكلامية المتواجدة يعني أنّ الكلم الجديدة تستجيب إلى شرط قابلية الاستعمال ضمن أنواع متواجدة من مجموعة الكلم المتعاقدة. فالمعيار الحاسم في التصنيف شرط يتمثّل في دخول الكلم في نفس العلاقات التعاقدية. فيكون عندئذ التخصيص العام لأقسام الكلم جاريا في أوضاع مفاهيم ما لها من علاقات تعاقدية مشتركة بغيرها من الأقسام. وسيتوضّح أنّ هذا يفتح الباب لتوصيف الوحدات اللغوية بمقتضى علاقاتها أكثر منه بخصائصها الذاتية الداخلية. وهو شرط لازم لتوصيف رياضي مفيد للبنية اللّغوية.

فاللّغة، فضلا عمّا أشرنا إليه من اعتبارات، تستوجب بنية رياضية استدلالية تفيد متى كانت سلسلة غير مترابطة من الأعمال المختلفة (أقوال مختلفة) تحدثها كيانات نهائية [...] وإذا لم تكن قائمة على بعض الأضرب من القوالب أو المناويل (وتواجد ما يسبق اللّغة يجب ألا يقبل التفسير [...]). وكذلك إذا كانت اللّغة مبنية في صورة أداة نقل إعلامية فإنّنا يمكن أن نتكهّن أنّها تمتلك خصائص ضرورية تتّصل بتلك التي تعهد في نظرية الاعلام الرياضية. [...]

إنّ لتلك النظرية الأخيرة أهمية مركزية. فإذا شرعنا في تحليل اللّغة دون أي أدلّة مفترضة مسبّقا فإنّنا نجد أنّ غياب لغة ما ورائية خارجية نوجّه بها التحليل

يفضي بنا إلى وصف المعطيات في مفاهيم تقوم على الخروج عن التماثل الاحتمالي في عملية العقد، تلك هي القيود المذكورة سابقا بالفقرة 1.1 وفي الباب الثالث من هذا الكتاب. ونتبيّن مباشرة أنّ هذه القيود تولّد صنف وجوه الإطناب المدروسة في نظرية الإعلام، فبنية الإعراب بهذا عبارة عن نظام من الوجوه المشاركة في مجمل الإطناب ـ في كلّ من اللّغة ومعلوماتها ـ

وإذا نظرنا الآن في معطيات اللّغة فإنّه يبدو أيضا صراحة أنّها تختصّ [17] بإمكانات من الإجراء الرياضي كالذي يحدث في الاحتمالات الانتقالية خلال الحروف المتعاقبة التي تكوّن الكلمة في كتابة الألفبائية أو في الكلم المتعاقبة المكوّنة للجملة. إلاّ أنّ الاحتمالات الانتقالية لا تولّد توصيفات ناجعة للكلم والجمل (وإن كان يمكن صياغة إجراءات هامّة متميّزة لتوليد أضرب الاقتران في الكلم والجمل). فثمّة أيضا، أشباه مجموعات حرّة تتشكّل من متواليات الحروف ومتواليات الكلم. لكنّ أشباه المجموعات تلك لا تمثّل اللّغة الطبيعية وليست بنيتها ناجعة لبنية اللغة. فمن ذلك مثلا أنّه لا وجود لعلاقة بسيطة تؤسّس على تلك المجموعات تقدر على توصيف الأبنية المختلفة التي تختصّ بوجه من وجوه التواتر المختلفة في الاستعمال. فتكوّن هذه المقطوعات المتواليات بالأحرى سلاسل تتعيّن فيها كلمات اللّغة الطبيعية وجملها على أنّها مجموعات فرعية غير معرّفة. وهكذا فتعريف مجموعات فرعية مميّزة تكون اللّغة مشغل أساسي للنّظرية اللّغوية.

وينبغي أن نعتبر النظرية الراهنة ذات خصائص رياضية متنوّعة. وتكمن الخاصية الرياضية الحاسمة في كون أهمّ ما يحدث من تعيين العوامل والمعمولات إنّما يتحقّق بفضل علاقة مفردة بين أضرب انعقادها – فأقسام العوامل والمعمولات في كلّ لغة ليست كلها تجميعا من الكلم تنتقى حسب أسس إعرابية أو صرفية أو دلالية (كأن تكون دالة على الزمان أولها لاحقة معيّنة أو ذات صنف مخصوص من المعنى)، فالكلم، على وجه آخر، تتعين في أقسام تعيينا تامّا على أسس علاقة مفردة تواردية: فنقول مثلا إنّ أ عامل في أقسام

منتظمة من قبيل ب ـ ج (أو تتعلّق مباشرة بكل من ب وج) للدّلالة على أنّ أ تتواجد في مجموعة كل الكلم التي تظهر في جملة غير قابلة للاختزال وذلك متى كان بعض الكلم من ب ومن ج، في ذلك الموضع يظهر أيضا في تلك الجملة لا غير، ويمكن أن يذكر ب أو ج باعتبارهما نفس الأقسام كالأخرى، أو مثل أ، أو أقسام مختلفة، أو المجموعة الصفر. وكذلك الوجه في الجزء داخل ب أو ج، ليس هو أيضا معطى قائمة الكلم أو بعض الخصائص التي تخرج عن هذا التعلّق. فالعنصر ب نفسه يعرّف من باب أولى واخرى بكونه مجموعة كل الكلم التي تتعلّق، في المعنى المشار إليه، بالأقسام من صنف د وت. وكذلك في ج وغيرها[1]. فأقسام الكلم تتعيّن إذن بفضل تعلّقها بأقسام الكلم التي بدورها تتعيّن بنفس العلاقة التلازمية. ولا يلغى تراجع لا نهائي إلا لأنه مرهون بتواجد قسم من الكلم ذات أضرب من التعلق يجري في المجموعة الصفر من الكلم. فالعلاقة المفردة بين الكلم إنّما هي التعلّق بالتعلّق (dependence on dependence)، والجملة هي كلّ متوالية من الكلمات –أو غيرها من الأشياء– تتحقّق فيها تلك العلاقة. فثمّة حقا، بالتوافق مع ذلك، مواضع قليلة من التعلّق بالتعلّق يمكن أن تختصّ بها الكلمة (أي أنواع المعمولات التي تقتضيها الكلمة). وهكذا ففي اللّغات مجموعة من الكلم حكمها يتمثّل في أنّها يمكن أن تعرّف (لأسباب نذكرها بالفقرة 1.3) بتعلّقها بكلم صفر (وهي «معمولات أوائل» من قبيل زيد، خرفان) تتعلق بكلم (بكلمة أو أكثر) تتعلّق بالكلم الصفر [18] (من قبيل نام وأكل) وكلمات تتعلّق بكلمات تتعلّق بشيء غير صفر (من قبيل، حدث، محتمل) ويتضمّن هذا النوع الأخير كلمات حكمها أنّ أحد معمولاتها يتعلّق بالكلم الصفر بينما يتعلّق معمول آخر بشيء غير صفر (من قبيل، علم، الذي يمكن أن يكون معموله الأول زيد بينما يمكن أن يكون الثاني أكل).[...]

(1) تعود أسباب ذلك إلى انعدام لغة ما وراء لسانية خارجية وهو ما نراجعه بالنظر في فقرات من هذا الكتاب بالباب السادس و12 .4. فاللّغات العلمية الفرعية، ذات اللّغة الما وراء لسانية الخارجية لا تختصّ بصفة الموضوع الرياضي (الفقرة 10 .51).

وقد يبدو غريبا أنّ نحوا تطبيقيا قادرا على إنتاج الجمل الحقيقية في اللّغة، يمكن بناؤه على أساس أقسام من الكلمات تتعرّف على هذا الوجه العام والمباشر أكثر منه على قوائم من الكلمات تتعرّف تعريفا لسانيا. وكان هذا القبيل من المعالجة ضروريا لأنّه إذا كانت أضرب العقد بين الكلم مرهونة بقوائم كلم مخصوصة فإنّه من العسير بلوغ فهم عام متّفق عليه لكيفية انعقاد الكلم الجديدة. وندرك استقرار كبيرا متى كانت كلمة جديدة تستعمل مباشرة في حكم مميّز للتعلّق بالتعلّق ومن الواضح عامّة أيّ أنواع المعمولات يرد موافقا لغيره. [...] ومهما يكن من حال فمجرّد أنّنا يمكن أن نخصّص على هذا الوجه أقسام الكلم الكافية في النحو يعني أنّ الكلم، بقطع النظر عن خصائصها الصوتية أو الدلالية، تقوم أيضا على خاصيتها الإعرابية المعيّنة كما تقوم على موقعها من شبكة وجوه التعلّق المتواردة بعضها ببعض. وتكون (المتواليات) المتوالية من العلاقات التواردية من الكلم بهذا في الجمل غير القابلة للاختزال محمولة على أنّها متولّدة بفضل القيد الأوّل موضوعا رياضيا: أي هي نظام من الوحدات لا تعرّف إلاّ بعلاقاتها ومقيّدة فيما بينها بواسطة عمليات إجرائية تحدّدها تلك الوحدات.

إنّ بيان أنّ نظاما معيّنا في الكون الواقعي يقبل الوصف موضوعا رياضيا يعني أنّ أيّ نظام حقيقي آخر مختلف يكون أيضا تأويلا لذلك الموضوع الرياضي يشترك مع النظام الأول في الخصائص المتّصلة به. ويعني هذا بالخصوص أنّ أيّ مجموعة أخرى من الظواهر أو الأحداث المستجيبة للقيد الأوّل (من التعلّق) يقتضي كذلك أن تكون له خصائص متشابهة في الجمل. وهكذا فالكتابة الرياضية ينبغي أن تعتبر أدناه لتحقيق القيد الأول لا الثاني (6.10) مع مراعاة وجوه الائتلاف والاختلاف بين اللّغة والرياضيات المذكورة.

وينضاف إلى ذلك أنّ تأثير القيود المختلفة يقتضي توليد أبنية رياضية متنوّعة في اللّغة ـ من وجوه الانتظام والأقسام الفرعية والرسوم البيانية وعمليات التجزئة المفضية إلى سلاسل الكلم والجمل –وهو ما نعالجه في أبواب الكتاب

[...]- والمهمّ أنّ هذه الأبنية ليست قابلة للوصف البسيط بل تتّصل بالوظيفة الإعلامية للغة. فدلالة التعلّق بالتعلّق تشكّل أساسا افتراضيا لكل ما في البنية اللّغوية، وفضلا عن هذا، تكون الأبنية الرياضية المذكورة في هذا السياق كافية تقريبا لتعيين كلّ التصنيفات والعلاقات الدلالية (والنحوية) الهامّة، بل حتّى أصناف القوّة الاعلامية التي تختصّ بها اللّغة.

3.1_ اللّغات العلمية الفرعية

إن تحليل اللّغات على أوضاع القيود المتحكّمة في التوارد الاستعمالي من [19] شأنه أن يفضي إلى الاعتراف بوجود أبنية خطابية ولغات فرعية داخل اللّغة. فإذا ثبت نحو اللّغة بمقتضى الأشياء الفريدة في اللّغة من قبيل القائمة المميّزة لكلمات تكوّن قسم «الصفات»، فإنّه محال إجراء وحدات (أقسام) النحو كلّها عند البحث في أيّ من الأقسام المميّزة كما يجب أن تتجلّى في شروط خاصّة للغة، إلاّ إذا كانت الأقسام الخاصّة متكوّنة من نفس الوحدات. ونقيض ذلك، إذا كان النحو يتمثّل في إثبات علاقة بين الكلمات، فإنّه يمكن الحصول على مجموعة من الأقسام، باعتبارها حاملة لنفس العلاقة تتّصل بكامل اللّغة، وأقسام، مختلفة تمام الاختلاف لمجموعات فرعية مميّزة من اللّغة.

فمن بين المجموعات الفرعية المميّزة لأبنية اللّغة مجموعة متواليات الجمل، وكلّ متوالية منها عبارة عن سلسلة من جملتين أو أكثر ملفوظة تعاقبيا باعتبارها خطابا مستقلاّ. فجميع هذه المتواليات من الجمل تستجيب، صراحة أو باعتماد غير ذلك في إعادة بنائها الأساسي، إلى قيد يستلزم هذا أو ذاك من اضرب التكرار أو التقسيم الفرعي للكلم ضمن الجمل (الباب 9). فقيد التكرار يحقّق -أو يولّد - ترابطية بين الجمل. وينتج هذا القيد في الكثير من أنواع الخطاب، فضلا عن الترتيب الخطّي الإعرابيّ لبنية الجملة، نسقا مزدوجا يوافق فيه عنصر ما كل جملة خطية بينما يوفّر العنصر الآخر وجوه الائتلاف

والاختلاف داخل المواقع الموافقة ضمن الجمل المتعاقبة(3.9). بل إنّ بنية البرهان في الرياضيات حالة خاصّة من هذا القيد على متواليات الجمل...

ومنها نوع آخر من المجموعات الفرعية الجملية هامّ جدّا هو الذي تكمن فيه الترابطية بين الجمل في الاشتراك في حقيقة جوهرية. فقيد التكرار هنا يولّد لغات فرعية، ذات أنحاء مختلفة عن نحو اللّغة كاملة [0.10].

وليست كلّ المجموعات الفرعية من الأبنية تفضي إلى أنحاء مختلفة والعكس تماما يحدث في تحليل مختلف التجمعات الاعتباطية للأبنية في اللّغة أن يقودنا في الأغلب إلى نفس النحو. وتعالج أنحاء التجمّعات المختلفة تصاعديا المجموعات بقدر أهمّيتها. ولكن، إذا كانت مدونة المعطيات الخاضعة للتحليل صادرة عن مادة موضوعية أكثر أو أقلّ صرامة، فإنّه يمكن بلوغ نحو يختلف اختلافا ما عن نحو اللّغة كاملة. والتعلّق نفسه بين العامل والمعمول الذي يولّد الجمل يظهر هنا جليّا بالضرورة، لكن مع حصول اقسام من الكلم وأنواع من الجمل مختلفة. فأقسام الكلم الناتجة في حالة التجمّعات الاعتباطية من الجمل محكومة بقيد جار في الخصائص التعلّقية لمعمولاتها لا غير. ولكن في مثال حالة المادة التابعة المحدّدة، في مثال اختصاص علمي ما، فإنّنا يمكن أن نجد قسما صغيرا خاصا من الأسماء (معمولات أوائل) لا يجري إلا في قائمة مخصوصة من العوامل؛ وقسما آخر من الأسماء لا يجري إلا في قائمة أخرى من العوامل، ويمكن لبعض العوامل ألا تجري إلا في قائمة مخصوصة من العوامل اللاحقة.

ففي طب المناعة، (4.10) على سبيل المثال، عدد من العوامل يحتوي على: having antibody, are secreted by, are produced by, appear in [...] لها من المعمولات الأولى gammaglobulin ؛ وanti-ferritin وغير ذلك، (فاعلا) ولها معمول ثان من قبيل Lymphocytes وplasma cells وغير ذلك (مفعولا به) في جدولة من قبيل: Antibody appears in lymphocites. ووجوه الاقتران بين الأبنية القائمة على العامل والمعمول ليست خاطئة فحسب أو عديمة المعنى [...] وإنّما هي، ببساطة، تخرج عن اللّغة الفرعية. فإذا قال [20] أحدهم مثلا: the left ear was produced by the rabbit أي الأذن اليسرى كانت

أنتجتها الأرنب، في مقال حول المناعة فإنّه يعتبر مباشرة عند جميع المختصين فيها جزءا خارجا عن العلم بصرف النظر عمّا إذا كانت جملة مقبولة في اللّغة الإنقليزية.

أضف إلى هذا أنّ التحليل النحوي في هذا المقام لا يحتاج الذهاب إلى أبعد ما يجب في كلّ اللّغات ولكن يذهب بعيدا بحيث يفصل المركّبات الراجعة إلى تصنيفات العامل والمعمول بمراعاة ما بينها من صلة في ذلك المجال أي لا يذهب بعيدا إلا من أجل تحقيق نحو مختصر لجمل ذلك العلم المعيّن. و يكون التحليل النحوي في عدد من الحالات في هذا الإطار في غير صالح الانتظام الأقصى الحادث في اللّغة الفرعية القائمة على العامل والمعمولات [...]

فمتى اعتمدنا أقسام الكلم وأصناف الجمل الناتجة عن العلاقات بين العامل والمعمول في مسألة موضوعية فإنّنا نرى أنّها عند تماثلها الضروري مع النحو الكامل للغة كلّها التي تنتمي إليها، لا تفعل ذلك على وجه أقصى: ولنقارن أصناف الأقسام المشار إليها في طب المناعة بالأقسام المحدّدة بفضل التعلّق بالتعلّق في 21.3. فما تحقّقه إنّما هو، بالأحرى، بشيء مفصّل، سلسلة المواضيع والعلاقات في العلم المقصود بالذكر. فأقسام الكلم وأصناف الجمل في صنف علمي مختصّ توافق جيّدا المواضيع والأنشطة المخبرية، والأحداث الملاحظة، والكيانات والعلاقات في الدراسة النظرية. فنحو ذلك الفرع من العلم تمثيل بنيوي للمعرفة والآراء في ذلك المجال، فالجمل بمقتضى مفاهيم هذا النحو، في المقالات والتقارير يمكن تمثيلها على وجه معياري باعتبارها أشكالا صناعية كتبت في رسم مبنين يكشف عن المعلومة الخصوصية للجملة وتوضّح أيضا علاقاتها ببنية المعرفة في ذلك العلم. [21] و يجيز (مبدئيا) استخدام كل من خطاب الكتابات العلمية وخصائصها اللّغوية الفرعية المعالجة الحاسوبية لمعلوماتها.

وسيتوضّح في 3.10 أنّه لئن كانت الجمل في العلوم مجموعة فرعية من الجمل في اللّغة كلّها فإنّ نحو العلم ليس نحوا فرعيا من نحو اللّغة كلّها. بل هو

نظام مجاور، لا يختلف من حيث الجزئيات فحسب بل في عدد من الخصائص الأساسية المجاوزة لجميع اللّغات. فأقسام الكلم وأنماط الجمل في العلوم (بصرف النظر عن لغتها الأصلية) والنسق المضاعف في الخطاب المستقلّ بنفسه، وعلى وجه مختلف، لا تكون حقّا لغات فرعية فحسب بل تكوّن ما يشبه أنظمة لغوية جديدة من الكتابة. فهذه الأنظمة، وسيطة في جوانب مخصوصة بين اللّغة الطبيعية والرياضيات، تبيّن شيئا من جنس المعرفة العلمية من ناحية أولى ومن المعالجة من ناحية ثانية.

1.4 ـ المعلومة

إنّ علاقة بنية اللّغة بالمعنى معروفة عند الكثير من العلماء وخاصّة لدى المناطقة الذين وضعوا نحو مقوليا. فإذا أثبتت البنية في مفاهيم القيود، فإنّ هذه العلاقة يمكن النظر فيها على وجه صريح من جوانب عديدة. فالأوّل متى رأينا ما حقيقة ما تمثّله العلاقات الإعرابية فإنّنا يمكن أن نقف على كيفية أدائها للمعاني التي تحدثها. فالعديد من العوامل، في نطاق القيد الأوّل، تعيّن صفات أو علاقات أو أعمالا في حين أنّ معمولاتها تعيّن الدلالة على الأشياء والأحداث. إلاّ أنّ هذا الصنف من المعاني النوعية أبعد ما يكون عن تكوين معيار دلالي للعاملية والمعمولية، وعلى وجه أقلّ، لا تكوّن معيارا دقيقا أو مجديا متوقّعا. فالعوامل في الإنقليزية تشتمل على الأب (father) بينما تشتمل المعمولات الأوائل على الزمان (time). ولكن متى كان الشرط لقول كلمة عاملة متوقّفا على قول بعض الكلم المعمولة قد تمّ التواضع عليه في صورة حكم لازم فهو يكتسب تأثيره الدلالي المتمثّل في اعتبار العامل ما يحدث به «عن» المعمول. فالعامل يشبه بالاسناد إلى معمول واحد أو أكثر (operands): ففعل «جاء» يتحدّث به عن «زيد»، وأكل» يتحدّث به عن الزوج المنظوم: «خرفان» و«عشب». فعملية التعلّق أكثر من أن تكون شكلا صناعيا من الحديث: فهي تصدر افتراضيا من الاستخدام المفيد للمعاني المتّصلة بتعالق الكلمة أثناء عملية إبلاغ المعلومة – وما دامت أهمّ طرق التفكير ـ وخاصّة ما كان منها أشدّ نظرا ودقّة، منقولة

بواسطة اللّغة، فإنّه لا يكاد يشكّ في أنّ هذا المعنى العلائقي للعملية الإسنادية الجارية في اللّغة قد أصبح خطوة من خطوات الفكر أوالعرفان. وقد يبدو أنّ السمات البنيوية الأساسية في اللغات يمكن أن يكون لها تطوّر عرفاني آلي في حين أنّ السمات الأقلّ كليّة، كالأزمنة والتصريف، ذات تأثير مرئي ضعيف أو معدوم في البنية العرفانية، وإن كان ذلك في اللّغات التي تختصّ بها.

والوجه الثاني يتمثّل في أنّ علاقة اللّغة بالمعلومة أشدّ وضوحا من علاقتها بالفكر. وكون القيد المولّد للجمل يولّد المعنى ولنقل «ما يتحدث به»، [22] يدعم حقيقة أخرى هي أن اللّغة تنبني على كونها ناقلة للمعلومة. وسنرى أنّ سائر الخصائص البنيوية للغة تقبل التفسير على هذا الأساس وأنّه، نقيض ذلك، ثمّة القليل من النحو مبنيّ ليحمل العبارة الذاتية والشعور وما يشبه ذلك وإن كانت هذه الأضرب من السمات التعبيرية في الكلام كالتنغيم الدال على الغضب والاضطراب وغيرها لا تنتمي إلى النحو (وبالتالي إلى اللغة حقّا)، لأنّها لا تنعقد بأي شيء من شأنه أن يشكّل أبنية جديدة. وأن يكون مضمون اللّغة هنا عبارة عن عملية إبلاغ المعلومات أكثر منه التعبير عن المعاني عامّة يترك المجال للتعبير عن معان أخرى من قبيل المشاعر، لتنقل بفضل أدوات ومسالك أخرى كالموسيقى وسائر الفنون. [7.10].

ونجد نتيجة أخرى هامّة تتّصل بالمعلومة. وتتمثّل في تلك التحويلات التي لا يصدر عنها مزيد من العوامل في بنية الجملة (ب من 1.1) التي تجري على أنها بالأساس إمّا بدائل للعلاقات الخطية للانتظام الإعرابي الأصلي للكلمات وإمّا ضرب مختلف من أنواع الاختزال في الصياغة الصوتية في نطاق شروط لا تفقد فيها أي معلومة مفيدة أو تنزاد إلى الجملة. فالشكل المختزل يمكن أن يخسر عددا من الكلم التي يلوح أنّها تساهم في المعلومة لكنّها لا تفعل ذلك حقّا كما في الجملة: "أنتظره في أيّ لحظة"، الصادرة عن: "أنتظر أن يكون هنا في أي لحظة". أو أن تضع العناصر في علاقة نحوية مختلفة عمّا في الجملة المصدر كما في: "إنّ السائق الذي تعرّض لاصطدام كبير لم ينظر إلى الوراء"، المأخوذة

من: "إنّ السائق لم ينظر إلى الوراء"، و"السائق كان تعرّض لاصطدام كبير". (وفيها يكون الشكل المختزل لا غير هو الجملة الثانية مع تواجد اسم معيّن هو السائق). وثمّة شيء هام محفوظ من خلال إجراء التحويل ويمكن الاصطلاح عليه بالمعلومة الفاعلية أو المعلومة المفعولية التي هي نفسها الواردة في كلّ من الجملة المختزلة والجملة مصدرها. فالفرق المعنوي بين جملة غير منخزلة وشكلها المختزل يتمثّل أساسا في موقف المتكلّم من المعلومة (أي تعيين الجزء المخبر عنه) أو في وصول السامع إلى المعلومة، وطبعا، في شدّة إحكام تماسك المعلومة.

فمتى أدرجنا في القيود اختيار كلم متميّزة في جملة معينة -وهو بالفعل القيد الثاني (3.2) - فإنّ مناهج النظرية الراهنة تفصل القيدين الأولين اللّذين هما من القيود الكلية الأساسية باعتبارهما يحملان كامل المعلومة الجوهرية ويولّدان لغة فرعية أساسية تشتقّ منها كلّ اللّغة. ففي كلّ جملة من الأساس يساهم كلّ إجراء تطبيقي لهذين القيدين، بالتالي، في تحقيق المعلومة في الجملة. وتشتقّ الجمل الأخرى من الأساس بفضل قيود لا تغيّر المعلومة الجوهرية، وإن كانت قد تفقد مميّزات لها عن طريق خلل طارئ صادر عن جملتين أساسيتين مختلفتين يولّد نفس المتوالية من الكلم (التي تبقى مع هذا ملتبسة).

فلكلّ قيد نحوي، في النظرية المقدّمة هنا، (وأخصّها قيد التعلّق العاملي) [23] معنى ثابت يبقى هو نفسه في جميع استعمالاته. ولكلّ كلمة معنى ثابت، ومعناها هو هو في مهما صورة ترد فيها قائمة على نفس العوامل والمعمولات. فاقتران الكلم والنحو بظواهر الكون حادث في وجه منتظم. ومن الجائز العمل في اتّجاه الأجراء التنظيمي الإحصائي والساذج للمعلومات الخصوصية في اضرب الجملة والخطاب، على أساس الإعراب والكلم المكوّنة للجمل.

[23] إنّ المغنم الكبير من وصف اللّغة في مفاهيم القيود -وهي من إنشاء النظرية - أو أكثر منه في مفاهيم وجوه العقد بين الكلم - وهي عناصر خاضعة

للملاحظة -إنّما هو أنّ كلّ قيد منها يمكن أن يتعلّق بمعنى على وجه لا يمكن أن تتواجد فيه دائما كلّ أنواع العقد. فليست العلاقة بين القيود والمعنى غريبة. ونتكهّن اعتمادا على أسس نظرية الإعلام بجميع أصناف الاتّجاهات من التماثل الاحتمالي المتولّد بالتقاء القيود مع بعضها البعض لتعيين القوة الإعلامية الكاملة للغة. فنرى من خلال العمل الراهن أنّ كلّ قيد مؤثر في سوابقه إضافة في ذلك الموضع لتوجهاته الذاتية من التماثل الاحتمالي. وهذا ينزاد إلى قوّته الاعلامية الإضافية. فالقيود من شأنها أيضا أن تعيّن أيّ صنف من المعلومات يمكن للنظام أن يدلّ عليها: إذ أنّ الرياضيات قادرة على الدلالة عن الحقيقة دون الحدث. ولا تقدر اللّغة الطبيعية على تمييز انعدام المعنى. لكن اللّغات العلمية المختصّة قادرة على ذلك. فقد حدثت بهذا علاقة تلازمية متماسكة مفصّلة، في اللّغات العلمية الأساسية، بين الشكل والمضمون. فالقيود -على الأصوات، وما يكوّن الكلم، وعلى الإعراب- تظهر من نجاعة السلوك التواصلي ومن تجربة المتكلّم مع الكون. لكنّها تظهر ماديّا باعتبارها بنية الأحداث اللّغوية على صورة تصانيف من المكوّنات القائمة على موجات صوتية -فالعلاقات الجارية في المعلومة تقبل المعالجة الحاسوبية بنقل العمليات البنيوية من اللّغة، وعلى صورة أخرى، ليست محاولات محاكاة العقل والعرفان في البرامج الحاسوبية في الوقت الراهن قائمة على مناهج كافية ومجدية. فعلاقة البنية اللّغوية بالإعلام تجيز تحقيق المعالجة المعقّدة للمعلومة. وتوفّر، إضافة إلى ذلك، مسلكا صلبا إلى فهم بنية المعلومة ببيان أنّ كامل القوّة الإعلامية يمكن إدراكها بنفس الكيفية المفضية إلى المنتوج المنتظم في المساهمات المتميّزة في القوّة الإعلامية، وبافتراض أنّ جميع المعلومات تقتضي الانطلاق من التماثل الاحتمالي الفاعل في منطلقات من التماثل الاحتمالي.

ونرى في هذا المقام أنّه ثمّة تعلّق خاصّ من التوارد يولّد الأحداث المصطلح عليها باللّغة، وهذا التعلّق يكسب بالضرورة تلك الأحداث قوّة نقل المعلومة. وعلى وجه التخصيص، تكون البنية الأساسية للغة هي بنية المعلومة كما في

(5.11) وفي 1.6.11. واقترحنا من جملة ما اقترحنا أن تكون قيود التوارد التي تولد المعلومة انعكاسا لقيود التوارد في الكون المحسوس.

5.1 ـ طبيعة اللّغة

[24] إنّ النظرية الإعرابية المقدّمة هنا لا تكوّن نظرية للغة في جميع مظاهرها، وليس من الواضح أنّه بالإمكان تواجد هذا الضرب المفرد من النظرية. إلاّ أنّ ما نبيّنه هنا فيما يتّصل بالإعراب يولّد إطار بحث ينبغي اعتباره في العديد من القضايا الأخرى المتعلّقة باللّغة والتي تلقي ضوءا جديدا في النظر إليها، من ذلك مثلا، علاقة التغيّر اللّغوي بالبنية اللّغوية واختلاف اللّغات، والاختلاف بين اللّغة «الطبيعية» واللّغة المناظرة للأنظمة المختصّة من قبيل الأبنية الخطابية واللّغات العلمية والرياضيات وأصناف اللّغات الحاسوبية. والأشدّ مركزية أنّ عددا من الاعتبارات وضع هنا بالاستناد إلى بنية المعلومة وطبيعة اللّغة ـ بل في الظهور الأوّل لها.

وينبغي أن نلاحظ أوّلا أنّ العناصر الأوائل تتعيّن بفضل وسائل موضوعية لا بواسطة المعنى أو بالفروق المعنوية. فالصواتم الخالية من المعنى ناتجة برائز إجرائي حادث في ما يكوّن ظواهر مكرّرة في المجموعة اللّغوية، والكلمات متولّدة بفضل إجراء صارم واقع في المتواليات الصوتية في التراكيب. واعتبرت انطلاقا من ذلك العلاقات الإعرابية الدالة على هذا الصنف من المعاني النحوية الأساسية في كونها مثلا مسندا أو مسند إليه حسب جهتين من الاعتبار. أولاهما أنها لا تبتدع ولا تستكشف خصائص نوعية غير مشتقّة من النحو، ولكنّها، ثانيا، يمكن اشتقاقها من القيود الفاعلة في التوارد بين الكلمات. وحسب الاعتبار الأول، فهذه العلاقات التي يكون فيها مسند إليه لفعل معيّن إنّما هي بالضرورة فريدة في اللّغة ولا يمكن مقارنتها بأيّ شيء آخر. ونقيض ذلك، وحسب الاعتبار الثاني، فإنّ قيد التعلّق إنّما هو ضرب من التعلّق يمكن البحث عنه في أنظمة أنواع أخرى من النشاط.

إنّ البنية الإعرابية والإعلامية للغة تساهم في مفهوم تطوّرها، فالقيد العاملي يوفّر الاستعمال الوارد في الجملة لكلّ عامل من العوامل حسب مفاهيم توارد معمولاته. لكن العكس غير صحيح. فمن ذلك أنّه في تحليل وضع الرتبة في الجملة تقع اقسام العوامل متأخّرة عن اقسام معمولاتها. فهذه الرتبة الوصفية ذات تأثير معيّن في تطوّر اللّغة وخاصّة في بداية تطوّر الجمل والإعراب. ولا توضّح الرتبة شيئا فيما يخصّ وجود الكلم خارج الجمل. فالكثير من الكلم التي تصير لاحقا معمولات، والكثير منها يكون لاحقا عوامل تستوجب أن تكون مستعملة في أزمنة سابقة للجمل، على وجه مستقلّ أو في أضرب انعقاد متنوّعة. إلاّ أنّ لتواجد الجمل في صورة أصناف صريحة من العقد بين الكلمات مصحوبة بمعنى (إسنادي) جملي صريح للعقد ينبثق من عدد من الكلم تستلزم لدخولها في العقد حضور كلم راجعة إلى المجموعات الفرعية الثابتة أو من الكلم المعدومة. فالمرتبة التي يحدث فيها تعيين الأقسام الإعرابية الدالة على أقسام إعرابية أخرى، وهي المرتبة الأولية في وضع الجمل، يمكن [25] أن تكون ذات علاقة بالترتيب الزماني للأقسام الإعرابية : فالكلم قد لا تكون وضعت في مستوى عاملي مخصوص قبل وضع الكلم في مستويات معمولاتها على هذا الوجه.

إنّ التعلّقية في نطاق هذه الصورة من التطوّر يمكن أن تكون ظهرت لا بنية بل أفضلية: أي في مجرّد مادّة من كلم هي أ واقعة لتستعمل مجتمعة بكلم من سلسلة مميّزة ب أكثر من كونها منعزلة (أو أكثر منه مع تواجد الكلم من أ). ولكن ما إن يتحوّل هذا الاستعمال النظير المحتمل إلى مواضعة مصطلح عليها في وجود ب ظاهرة أو مضمرة (بواسطة الحذف الصفر)، وفي أيّ موضع تظهر فيه أ، فإنّ المقتضى يصبح بنية (جملية) ويفضي إلى توليد الاسناد باعتباره معنى هذه العلاقة بين الكلم. فهذا الضرب من المواضعة على التماثل في الاستعمال، حسب حكم من الأحكام وفي وجود معنى نحوي تابع، إنّما هو معهود في النحو، ويتوضّح مثلا في التمييز بين الأفعال والصفات.

وأمّا سائر العلاقات الإعرابية الأخرى فيمكن الحصول عليها من خلال القيد العاملي. ولمّا كان معنى هذا القيد هو «الحديث عن» والعامل هو ما يتحدّث به عن المعمول ـ فإنّه بالإمكان الذهاب إلى أن القيد يساهم في إنشاء شكل مفيد من الكلم المنظومة لتحقيق المعلومة. وهذا هامّ لفهم تطوّر اللّغة. لأنه واضح أنّ اللّغة تستوجب التطوّر بالاستناد إلى طور لا تظهر فيه أي لغة من اللّغات. ولا يحلّ المشكل بوصل اللّغة بنظم لغوية مخصوصة للجهاز العصبي نظرا إلى أنّه من الصعب فهم كيف يبرز مثل هذا النظام قبل وجود اللّغة. أضف إلى ذلك قضية أخرى تتمثّل في علّة كون الجهاز العصبي. واللّغة في ذاتها، يختصّ بقيد التعلّق النحوي المعيّن الذي يختصّ به عامّة. ونقيض ذلك فالقيد متى تواجد فإنّ تعلّمه لا يقتضي أي اشتراط سابق إذ أنّه لا يحتاج إلاّ إلى سماع عدد هام من الجمل الناشئة عن ذلك التعلّق والقيام إثر ذلك ببناء أنواع من التأليف بين الكلمات تحقّق التعلّق نفسه.

فالعملية نفسها المولّدة للجمل الصغرى هي إذن على وجه التكرار ما يجري لصناعة الجمل الكبرى. وتشتقّ لاحقا جمل أخرى انطلاقا من الجمل الموجودة بفضل مواضعات الاستعمال اللّغوي.

إنّ الجمل حاصلة ومعرّفة باعتبارها أجزاء الكلام الجارية داخل العلاقات بين العامل والمعمول، وأكثر الاختزالات طارئة عليها. ويمكن أن تتواجد في داخل الجملة تحويلات. فالجملة، ظواهراتيا، القائمة على التحويل تبدو علاقة (قيدا) بين الجمل الواقعة في الملاحظة. ولكنّها باعتبارها حدوثا جاريا في جوهرها تغيّر في الصورة (هي قيد في البداية) داخل الجملة ولا يفضي إلى انشاء جملة أخرى بل صورة أخرى للجملة الأولى المعطاة. وثمّة أيضا إلى جانب ذلك قيود بين الجمل. وهي تختلف ضرورة تمام الاختلاف عن التحويلات: إذ هي أضرب من الأفضلية أو الأحكام لتكرار الكلمات في عدد من العلاقات العاملية والمعمولية مع بعضها البعض خلال تعاقب الجمل (أي أصناف الخطاب) وفي داخل تجمّعات خاصّة من الجمل (اللّغات الفرعية العلمية). وهكذا تكون كلّ

[26] جملة وكلّ خطاب وكلّ لغة فرعية علمية مختصّة بنية ومحلاّ لقيود قابلة للتخصيص (مشابهة في وجه بيولوجي). وبالإمكان أن نقول ذلك أيضا عن أنواع الخطاب المتعاقبة خلال التاريخ في علم من العلوم المخصوصة. ونقيض ذلك لا تكون سلاسل الجمل في اللّغة وسلاسل الخطاب فيها إلا عبارة عن تجمّعات لا تعرّف بالعلاقات الأساسية لعناصر السلسلة (المشابهة، في وجه من الوجوه، لمفهوم المشاركة الجماعية في العلوم البيولوجية).

بل إنّ أصناف التطوّر المستحدث كالذي في اللّغات الفرعية المختصّة قد تحصّلت بفضل تواجد علاقات لغوية واقعة في ظروف جديدة. ولاحظنا خلال ذلك أنّ اللّغة ليست شيئا منفردا أو صناعة وحيدة نفسها في التاريخ بل هي نظام ناشئ عن عملية تراكمية مسترسلة يتنامى مجاوزا عوامل تنظيم ذاتي وقيمة لغوية حيوية من النجاعة في عملية نقل المعلومات.

ونرى في هذا المقام أصنافا مستقلّة قليلة من الأبنية المشتركة في جميع اللّغات ومنها: أوّلا وضع المكوّنات الصوتمية المخصوصة في صورة كلمات وصرافم على وجه لا يتّصل بالإعراب، ومنها ثانيا علم الإعراب التركيبي أي التعلّق الإعرابي المنتظم في توارد استعمالات الكلم التي يمكن تقسيمها إلى تعلّق جار في تواجد قسم من الكلم (ينقل على معنى «الاسناد») وإلى وجوه التناظر بين الكلم داخل الدلالة التعلقية (الانتقاء الذي ينقل معنى الكلمة)، ومنها ثالثا الاختصاص بالتغييرات الصوتمية (أنواع الاختزال) في الكلم القائمة على الدلالة التعلقية، ومنها رابعا القوّة الما وراء لغوية الناشئة عن استقلال المظهر الأول عن الثاني، ومنها خامسا ظاهرة الاختلاف ومنها سادسا الإجراءات القياسية ومنها سابعا وأخيرا وجود موضع في كلّ لغة شخصية (أو عائلة لغوية) يشتمل على أبنية خاصّة تقوم في أغلبها على صلات تلازمية بين الأول والثاني أو بين الثالث وحيّزات الكلم التي تجري فيها تلك التغييرات.

ويمكن أن نلاحظ أنّ الدلالة التعلّقية ووجوه التناظر من الصنف الثاني المشار إليه إنّما هي خطوات حاسمة في صناعة الجمل. فهي ليست كلّية

فحسب بل هي أيضا وظيفية دلاليا وقابلة للتعلّم باعتبارها ضربا من التعميم والتوسيع بخصائص بسيطة تبرز جلية في كلّ عقد بين الكلم في بنية الجملة (وعلى وجه صريح في الجمل غير المنخزلة). وليس سائر ما في الإعراب من حيث التفصيل كلّيا في اللّغات وليس أمرا بسيطا، ولا يمكن اكتسابه بفضل التعلّم عن طريق تكرار سماع الجمل وأجزائها. ومن ذلك مثلا المتواليات الصوتية التمييزية التي تكون الكلم بمعانيها التقريبية وأنواع الاختزال الخاصة المرتبطة بشروطها الخاصّة في كل لغة. وثمّة أخيرا عدد من الخصائص اللّغوية، لا هي في العموم كلية ولا هي وظيفية مباشرة أو حاملة لمعلومة، يمكن أن تيسّر تعلّم الكلام للمتكلّم أو إدراك السامع للجملة، لكن دون أن يستوجب ذلك تعلّمها في ذاتها، باعتبارها خصائص إضافية عند مستعملي اللّغة. فهذا القبيل من الخصائص يتمثّل في التمييز بين الصرف والإعراب (موضوع ذو أصناف خاصّة من وجوه الشبه والاختزال)، واختلاف أقسام الكلم غير الجارية بين المعمول والعامل (من قبيل ما بين الفعل والصفة أو بين كلمات لها نفس الجذر) ونماذج من الاختزال تكوّن التصريف والعلامات الصرفية وما يشبه ذلك.

ونتبيّن في الباب الثالث من هذا الكتاب أنّ مجموعة من الجمل الأساسية [27] في اللّغة الناتجة عن التعلّق وقيود التناظر (والخطيّة القياسية) في المظهر الثاني المذكور سابقا، وعن وجوه الاختزال والتحويل (ووجوه الخطية البديلة) كما في المظهر الثالث إنّما تولد سائر الجمل على وجه لا يغيّر من التعلّق وعلاقات التناظر بين الكلمات. وبهذا لا تغير المعلومات الجوهرية للجملة المصدر. فالإجراءات المولّدة للجمل إنّما تقبل الانفصال من جهة القيود الإعلامية الأساسية للتعلّق والتناظر والقيود الفرعية التكرارية للصرف والصوتمية أي للصيغ الصوتية والمواضع المتشابهة للكلم دون تغيير دلالاتها التعلقية في الجملة –فالتعلّق (والتناظر) مرهونان بالنظرة القائمة على اعتبار اللّغة ذات بنية من عامل ومعمول وهي نظرة واردة بسبب العلاقة الصارمة بين الفعل والاسم في لغات العالم. ولكن يتجلّى من خلال تحليل إجراءات أخرى

(سوى القياس). كالصرف والصوتمية، أن تعقّد اللّغات وبناءها لا يتّصلان بالقيد الأساسي.

ففي المقام الأول لا يتوضّح للعيان إلا جزء من أجزاء التعقّد اللّغوي الكبير، باعتباره حصيلة ثانوية، يصدر عن قيد التعلّق (أي عن نتائج التطبيقات المتعاقبة للعلاقة بين العامل والمعمول)، أو عن التناظر المحتمل (أي من خلال وجوه التماثل والتباين بين حيّزات الانتقاء في كلّ الكلمات). فأهمّ أضرب التعقّد في عديد اللّغات تنبعث من الاختلافات المتواضع عليها اصطلاحيا (كالذي في التمييز بين الفعل والصفة في بعض اللّغات). وفي وجوه التشابه الصرفية الصوتمية كالذي في مختلف العلامات التصريفية من المجموعات المختلفة للأسماء. وفي المقام الثاني يتحوّل المنوال الغالب في الانتشار الذي يحدث أكثر ما يخصّ طبيعة اللّغات المختلفة ليكون لا من قبيل المكوّن الضروريّ للإعلام والتواصل ولا حصيلة إجبارية لعلاقة العامل والمعمول فحسب بل ليكون إجراء نظاميا لوجوه التماثل والتباين –شيئا يتّسم بخصائص سلسلة من السلوك الثقافي والأبنية النموذجية من الرسم المزخرف.

فلبنية اللّغة بعض الخصائص الكلية المتّصلة بالكلام (الصواتم والخطيّة) والبعض الآخر المتّصل بالإعلام (كالعملية الإسنادية)، وبعض الخصائص غير الكليّة التي يمكن أن تتلاءم مع الإعلام لكنّها ليست أساسية فيه (من قبيل الأبنية النحوية الزمانية والتسوير أوالمظهر)، وعدد من الخصائص، مختلفة باختلاف اللّغات، قد تكون غير دالّة بل مستهجنة في المعلومة (في مثل بعض الحالات الإعرابية والجداول التصريفية). فهذه الأنواع المميّزة للبنية تظهر على وجوه مختلفة اختلافا مقبولا في النظرية المقترحة هنا.

وينضاف إلى ذلك كلّه مسائل هامّة تتعلّق باللّغة تلحق بالبنية الغوية كما عالجناها هنا لكنّها تتّصل بها. من ذلك مثلا وجوه إطراد التغيّر اللّغوي (في اللّسانيات المقارنية وعلى وجه أعمّ اللسانيات التاريخية)، وعلاقة بنية البعد الزماني (السنكروني) بالتغيّر (الدياكروني)، والفروق بين نحو المتكلّم ونحو

السامع، وظهور الاختلافات الجغرافية واللهجية الاجتماعية، واستخدام اللّغة لأغراض فنّية.

[28] وتوجد كذلك عديد المجالات من البحث تتّصل ببنية اللّغة المقدّمة هنا، لكنّها تبقى قابلة للإنجاز. ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- معالجة حالات المواضعة الاصطلاحية في الاستعمال اللّغوي؛
- تخصيص مواصفات الدوافع المبرّرة لتطوّر الأبنية اللّغوية واتّجاهاتها؛
- علاقة آليات التغيّر التاريخي بالأبنية المتطوّرة الناشئة؛
- هل تجري علاقة التعلّق بالتعلّق في هذا في جميع اللّغات الطبيعية المعروفة، كالذي يبدو واردا؛
- إلى أي مدى تشبه بنية العامل والمعمول المسألة القديمة المتّصلة باللّغة الإشارية للصمّ والبكم غير القائمة على معرفة اللّغة المنطوقة؟
- إجراءات وصفية مفصّلة حسب مفاهيم التعلّق المقترح هنا لأهمّ العائلات اللّغوية ولعدد قليل من اللّغات المعروفة كلغات استراليا وبورنيو؛
- إجراءات وصفية مفصّلة لعلاقات الاختزال في مختلف العائلات اللّغوية، ويبقى الكثير من الجزئيات بحاجة إلى البحث في اللّغة الإنقليزية أيضا؛
- القضايا الخاصّة في استخراج الصرافم من العوامل والمعمولات وأنواع الاختزال كالزوائد الإلصاقية والضمائر والحروف والأدوات؛
- التطوّر الحديث النسبي لمثل قضية الصرافم كعلامات التعيين؛
- تنظيم النسق المزدوج من الجمل في أنواع الخطاب؛
- عمليات الاستدلال والاستنتاج المتّصلة بالقيود الجارية في متواليات الجمل في العلوم.

والخلاصة أنّ الاكتشاف النظري الأعمّ المسجّل هنا يتمثّل في كون وجوه العقد بين الكلم المكوّنة للجمل لا يمكن تخصيصها بعلاقة تعاقبية بل بفضل علاقة انتظامية إعرابية جزئية جارية في الكلم بتواجد جميع العلاقات النحوية التي حدث تعريفها بمقتضى مفاهيم ذلك الانتظام الإعرابيّ. والاكتشاف النحوي الأعمّ أنّنا إذا اعتمدنا، باعتبارها أحداثا أوائل في جمل اللّغة، سلسلة من أضرب الاختزال المعيّنة في صيغ الكلم التي لجملها درجة عليا من التكهّن فإنّ الشكل الحاصل في كلّ جملة من الجمل، بعد إبطال كلّ اختزال فيها إنّما يكون علاقة ثابتة صريحة بين العامل والمعمول في كلماتها (الانتظام الإعرابيّ المشار إليه سابقا). والاكتشاف الإعلامي الأعمّ هو أنّ لكلّ علاقة نحوية معنى ثابتا وانّ القيود التي تولّد الانتظام الإعرابيّ تولد كذلك دلالتها الإعلامية [1].

(1) إنّ النتائج الحاصلة هنا، في مظاهر منها مختلفة تتوضّح أنّها تماثل الأراء حسنة المعرفة في اللّغة. فللعلاقة العاملية المعمولية على سبيل المثال وجوه تماثل مع البنية الجملية في المنطق الأرسطي. فطريقة اشتغالها في تشكيل الجمل ذات وجوه تماثل مشابهة للدوال (وعلى وجه عام تماثل الفهم العميق للنّظرية اللّغوية) في النحو المقولي مع س ليسنيافسكي ومن تبعه، أمثال أ. أجدوكيفيكس وغيره من المدرسة البولندية في المنطق، وانظر خاصة و. بوسكوفسكي وف. ماريشفسكي وج. فان بن شالم، كتاب: النحو المقولي؛ بن يامين امستردام 1988، وهـ. هيز في كتاب: *Methods* (1960) *: The Instuitions of Grammatical Categories* ص ص 311 ـ 319 والنحو المنطقي و*The Monist* 51 (1967) ص ص 110 ـ 127 وJ. Lehrberger في كتاب: *Functor Analysis of Natural Language*, Mouton, The Hague, 1974

≤≤≤ويبدو الكثير من النتائج المختلفة في البنية والمعنى هنا مشابها أو مباينا (ذلك التماثل الشديد) للاستدلالات التي قدّمها ل.فيتقنشتاين. ويثير تحليل اللّغات العلمية [29] الفرعية مشاكل طرحها ر. كارناب تتّصل بلغة العلم. وكذلك الشأن في أحكام متنوّعة عن المعنى (في الباب الحادي عشر من الكتاب) توافق المعرفة المشتركة والأراء العامّة. وليس القصد من هذا العمل مع هذا، الوصول إلى مثل هذه النتائج بقدر ما هو بلوغها انطلاقا من مبادئ أولى ومن منهج منفرد نقترحه هنا أساسيا لانعدام اللّغة الما وراء لسانية الخارجية. فليست المسألة تجاوز ما كانت عليه بقدر ما هي معرفة متى وكيف تحمل الخصائص الأساسية اللّغة على هذا الوجه.

ن. شومسكي

البنية المنطقية
في النظرية اللسانية «المقدّمة» (1)

د. منصف عاشور

التقديم

كثيرا ما تتوضح ملامح النظرية من خلال المقدمات. وليس الأمر بمستغرب قديما وحديثا. وقد ظهرت أمهات الكتب بمقدمات نشأت منها المسائل والقضايا والأحكام والقواعد والمبادئ في صنفين من جهة التحليلية والتأليفية. والنزعة تلك قديمة تصدر عن سيرورة تعالج المعلومات معالجتين متواصلتين لزوما، معالجة أولى تنطلق من الشكل النهائي المكون لمقولات تامة لفظا ومعنى. وتعتمد النحوية والإعرابية لتفصيل السمات المختزنة في الأبنية النهائية – وهي الأولية في التعامل التخاطبي مجهزة بمختلف ما نحتاج إليه لتحقيق الدلالة – بحسب مقتضيات الوصف والتحليل والتأويل في مستويات البحث التي تقتضيها وجوبا مختلف المعلومات النحوية، ولنقل إن هذه الوجهة تفكيكية ترسل عملية الوسم من موضع الشكل التام إلى موضع

(1) Noam CHOMSKY, 1955/1975, *The Logical Structure of Linguistic Theory*, pp. 1-46.
© The University of Chicago Press, Chicago and London.

السمات المتنقلة في سلاسل التركيب والصيغ والمركبات والخطاب الجارية بحكم المبادئ والأحكام المسيّرة للإجراءات الإعرابية.

والضرب الثاني، معالجة تنطلق من السمات المفصلة والمرتبة بحسب المستويات النحوية. وهي سمات دنيا لا معنى لها إلا بالشكل النهائي الذي تندمج فيه، ولكنها سمات دنيا مفيدة وغير مفيدة في صورة انفصالها عن الشكل النهائي الدال على نحويتها إعرابا ودلالة. وتفضي هذه السمات في حركتها إلى الانتظام والتجاذب والتعالق والتعامل والتقارن لإنشاء ما يحتاج إليه خارجيا في عملية التخاطب والتواصل.

إنه مسار وجهين من المعالجة النحوية بين التأليفية والتحليلية المتلازمتين.

وكثيرا ما تتوغل النظرية في الوصف والتأويل والتجريد بمقتضى ما في المعلومات المنطلق منها من قواعد ومبادئ ومقاييس كلية أو خاصة،فتجد عندئذ الكلي يرسل في الخاص إرسالا وجوبيا أو اختياريا، وتجد العكس الخاص يرسل في العام مستندا إلى نفس المجرى، وبين الكلي والخاص الجزئي استرسال، وأيّ استرسال في إنشاء المقولات النحوية والإعرابية والدلالية.

وكثيرا ما يكون صنف اللغة المدروسة بخصائصها وأبنيتها النهائية في الصيغ والمركبات والجمل فضاء تعالج فيه سائر اللغات.فاللغة التحليلية تسلط مقولاتها وقواعدها وإجراءاتها على غيرها من اللغات، أو تجد ما في اللغة الخاصة يصدق في مقولاته وقواعده وإجراءاته على لغات أخرى، فترى النحوي يغرق التحليل في الوسم الصوتمي والصرفمي والإعرابي والدلالي لإنشاء الأشكال النهائية، أو تراه يغالي مغالاة حسنة في إرجاع الوسم إلى ما يصدر عن الأشكال النهائية من معلومات لا يجاوزها.

ذلك ما في مقدمة الكتب من قبيل كتاب "البنية المنطقية في النظرية اللسانية " لتشومسكي (1955 / 1975).

فالكتاب مقدمة (1973) وتمهيد وعشرة أبواب، وهو كتاب فجر الثورة العرفانية في ذلك التاريخ، ثم اختزلت النظريات والمناويل وتحققت في صور معدلة منقحة تتأرجح بين مرحلة أولى يمكن أن نسميها "بالأقصوية" (1955) ومرحلة ثانية نهائية (إلى حدود 1995) اصطلح عليها مؤسسها بالأدنوية (في كتاب "البرنامج الأدنوي").

ولعل أبواب الكتاب (1955) العشرة دالة من خلال عناوينها على هذه النظرية التوليدية التحويلية، والأبواب هي:

1 ـ خلاصة في الأرضية التوليدية؛
2 ـ طبيعة النظرية اللسانية؛
3 ـ المستويات اللسانية؛
4 ـ البساطة وشكل الأنحاء؛
5 ـ النحوية؛
6 ـ المستويات الدنيا في البنية المركبية؛
7 ـ البنية المركبية؛
8 ـ الوصف في مفاهيم البنية المركبية؛
9 ـ التحليل التحويلي؛
10 ـ التحليل التحويلي للغة الانقليزية.

وقد اكتفينا في هذا المقام بترجمة المقدمة (1973) في أهم ما بدا لنا ممثلا للنظرية حسب مؤسسها والتمهيد المختزل للكتاب. ولا شك أن ما اقترحناه هنا يبقى ناقصا. وقد تخيرنا الفقرات الخالية من التكرار والتوثيق المتصل خاصة بنسخ الكتاب قبل ظهوره (1975). ولم يمنع هذا النقص من جانبنا من الالتزام بتوضيح أهم المراحل التي تطورت خلالها النظرية التوليدية.

وتتمثل المراحل في كتب تحمل منوالا أو نظرية جزئية أو تعديلا مقترحا أو عملية تأليفية معينة أو في عدد من المفاهيم الأساسية المفاتيح الممثلة للنظرية في تطورها. والوجهان عند تشومسكي متكاملان، فكثيرا ما كانت كتبه مصدر

المفاهيم الأساسية في نظرياته النحوية، وكثيرا ما تؤول نتائجه وتقترح تطبيقاته. وأهم المفاهيم هي:

1 ـ البنية المنطقية في النظرية اللسانية ومفاهيمها الأساسية تصور اللغة فرعا من علم النفس العرفاني وتحليلها "داخليا" بحسب المقبولية والنحوية باعتماد الجملة ومكوناتها المباشرة ومركباتها النحوية وإبراز المنهج التحويلي في المعالجة الإعرابية (1955)

2 ـ "الأبنية الإعرابية" وتلخيص القواعد التحويلية وظهور البنية العميقة والبنية السطحية وتأكيد النحو الكلي والنحو الخاص من خلال نظام القواعد ومناهج الوصف والتحليل والتقييم والتأويل (1957)

3 ـ "مظاهر النظرية الإعرابية" (1965) وتطور التحويلات وإعادة الكتابة والوظائف النحوية وتأسيس "النظرية المعيارية" في شبكة من القيود الانتقائية والتفريعية.

4 ـ "الدلالة التوليدية" (1970 ـ 1972) وقد تطورت النظرية لتشتمل على المبادئ المفضية إلى السمات والتأويل الدلالي. وهو ما أسس "النظرية المعيارية الموسعة" وظهور بوادر النقل في مستوى البنية السطحية المحتملة لمختلف المعلومات النحوية الإعرابية والدلالية.

5 ـ نظرية العمل والربط (1981 ـ 1982) وتبلور فيها النحو المنظومي المستند إلى التحكم والإعراب والأدوار المحورية والموانع والمراقبة ونظرية س وطرق الربط.

6 ـ "البرنامج الأدنوي" (1995)و هي مرحلة الأدنوية وتقليص مكونات المعالجة النحوية لتنحصر في شكل صوتمي وشكل منطقي ومعجم وحوسبة واشتقاق ووسم تواجهي حسب مبادئ ومقاييس النقل والتجاذب والتعلق والحالة الإعرابية والرأسية والزيادة والاستبدال ووضع المفاهيم الأساسية في نطاق نظرية عرفانية تعالج اللغة الداخلية في إطار النحو الكلي. ويمكن أن

نصطلح على هذه المرحلة "بالاقتصاد الإعرابي" و"التفكيك الوسمي" النحوي والحوسبة النحوية.

تلك مفاهيم وكتب ومراحل النظرية قدمناها بإجحاف ونلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية انتهت إلى ما بدأت به فقلصت من التحليل وحوسبت ما كان مجزءًا مفصلا، وأفضى ذلك إلى نتائج مفيدة في التمثيل والاشتقاق والتأويل. فالمبادئ واحدة من البداية والتعبير عنها جاء في أشكال نظرية ومفهومية ورسوم أدنوية كانت تهدف دائما وأبدا إلى تفهم الملكة اللسانية واشتغالها في ذاتها في معرفة المتكلم والمخاطب داخليا وخارجيا، وهو ما أنشأ النظرية العرفانية في اللسانيات الحديثة.

إن مقدمة كتاب "البنية المنطقية في النظرية اللسانية" بثرائها التجريدي والإجرائي وما تضمنته من قواعد ومبادئ بلورت هذا النحو العرفاني الذي ينطلق من البنية الإعرابية والجملة ويرجع إليها كل المعلومات المتواجهة في اللفظ والمعنى وفي السمات في شكلها الصوتي وشكلها المنطقي الدلالي. والغاية ـ غاية الغايات ـ تفهم الذهن البشري بفضل النحو.

وقد اخترنا ترجمة التمهيد أيضا (ص ص 57ـ59) لتوضيحه المختصر لمادة الكتاب، وتليه ترجمة المختارات من المقدمة الأساسية المحررة سنة 1973.

التعريب

تمهيد

[57] للنظرية اللسانية قسمان أساسيان هما علم الإعراب وعلم الدلالة. فالإعراب دراسة الشكل النحوي. ومفهومه الأساسيّ هو مصطلح «نحويّ». والمشغل الأوّل فيه تعيين الجمل النحوية في مختلف اللغات وتوضيح أبنيتها الشكلية الضمنية. فهدف الدراسة الإعرابية بيان أنّ تعقّد اللّغات الطبيعيّة، ويبدو سطحيّا وذا أهميّة قصوى، يمكن أن يجري تحليله في صورة مكونات بسيطة؛ أي أنّ هذا التعقد نتيجة تطبيق متكرر لمبادئ تكوين الجملة هي في نفسها مباءئ شديدة البساطة. وأمّا علم الدلالة في جهة أخرى فيهتمّ بالمعنى والإحالة للتراكيب النحويّة. فالدراسة تتمثّل في التعرّف كيف أنّ هذه الأداة التي تكوّن بنيتها وإمكاناتها التركيبية موضوع البحث الإعرابي تجري في الإنجاز في المجموعة اللسانيّة. فالإعراب والدلالة مجالان مختلفان للبحث. ولا نعرف كيف ينبثق أحدهما عن الآخر أو هو أمر لم يحدث قطّ إثباته بوضوح على الأقلّ. أما موضوع البحث في صفحات هذا الكتاب فسيكون البنية الإعرابيّة، وسندرسها باعتبارها وجها من وجوه النظريّة اللّسانيّة.

فقرارنا، في جزء منه، بعدم الوثوق بالمعنى في التطورات النظامية يبرّره شعور بأنّ نظريّة المعنى يعوزها الاستجابة إلى عدد من الشروط من جهة الموضوعيّة والصدقيّة الإجرائية. وينبغي أن نطرح هذه المسألة طالما كان من بين الأسباب الأساسيّة أنّ المفاهيم الدلاليّة، متى نظرنا إليها نظرة حازمة، تبدو أنّها تجيز دون صواب حلاّ للقضايا المطروحة للمعالجة. وسنرى رغم ذلك أنّ الدراسة الإعرابيّة ذات أثر هامّ في علم الدلالة. وليس الأمر مستغربا. فأيّ دراسة للمنهج الذي ينجز فيه اللّسان عمله تستدعي أن يقوم على فهم واضح لطبيعة القوانين الإعرابيّة الصالحة لتنظيم المعنى والتعبير عنه. وسنرى فيما يلي أنّ البحث المجرّد المتّصل بالشكليّة المحضة يشترط توفّر وجهات نظر مفيدة بالنسبة إلى كيفيّة اشتغال اللّغة وفهمها.

[58] ولا نقدّم صياغة نهائيّة للنّظريّة الإعرابيّة في هذا الموضع، فالأسئلة أثناء هذا البحث أكثر من الأجوبة. والنقص في المعطيات سبب أساسيّ لذلك. فلا توجد ببساطة دراسة إعرابيّة مفصّلة تفصيلا كافيا في الصورة الحقيقيّة لمثل هذه الدراسة من شأنها أن تسمح بالتثبّت التجريبيّ لعدد من الظواهر النظريّة. هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية، فإنّ ندرة المادّة الإعرابيّة الملائمة لا شكّ ناتجة عن التعقّد الشديد في البنية الإعرابيّة للّغات الطبيعيّة. وسأحاول أن أبيّن أنّ مواجهة هذا التعقّد تتولّد عن عدم التكافؤ بين أدوات التحليل وأنّه يمكن اختصارها اختصارا شديدا إذا عالجنا اللّغة بفضل نظريّة إعرابيّة صارمة. فالبحث النظريّ وجمع المعطيات وتنظيمها أنشطة متفاعلة فيما بينها. فيمكن وصف نظام لسانيّ في أيّ وجه من الوجوه الدالة في انعدام تصوّر ما لطبيعة مثل هذا النظام ولخصائص الوصف النحويّ وأهدافه. فيمكن أن يعتبر وضع نظريّة تامّة تصوّريّا للبنية اللّسانيّة خطوة نحو تحقيق الصدق الذي يمنح في النهاية هذه النظريّة دعامتها التجريبيّة. فغير مجد ولا وجيه أن نؤكّد أنّ الدراسات النظريّة في الإعراب سابقة لأوانها لقلّة المادة الوصفيّة في هذا النطاق.

فمن المفيد في عمليّة تأسيس نظريّة لسانيّة أن نصوغ معايير واضحة ودقيقة ونجريها إجراء صارما وحاسما حتّى وإن بدت على وجه ما غير كافية جزئيّا. وفي هذا الوجه لعلّنا نعرض مصدر هذه الكفاية وموقعها الصحيح. فالميل إلى إرساء صياغة دقيقة دون كفاية لبلوغ نتائج غير معقولة يمكن أن يعتبر منهجا هامّا للاكتشاف. وسنرى لاحقا أنّ السير الصارم في هذه السبيل يولّد طبعا فجوة في النظرية اللسانية ويفضي إلى بناء نظريّة للتّحويلات. فالتصورات المبهمة والحدسيّة المتعلّقة بها لا يمكن طبعا أن ترمي إلى نتائج غير معقولة بل لا يكاد هذا يعتبر وجها لصالحها.

فمن غير الصواب أن نعدّ الشكلنة نشاطا يشتغل به الباحث بعد تأسيسه لنظريّة حقيقيّة. فالشكلنة عكس ذلك يمكن أن تحقّق دورا مجديا في عمليّة الاكتشاف ذاتها في صورة نذكرها لاحقا. وسنرى أنّ عددا من التصوّرات

المألوفة للبنية اللّسانيّة متى حدث تجريدها الشكليّ لا يمكن حرفيّا أن توفّر نحوا إنقليزيّا ويمكن أن يحدث هذا في لغات أخرى. إذا لم يكن بثمن عال غير جائز فنحن في هذا النطاق نؤسّس لسلسلة من النظريّات المعقّدة في أقصى درجات التعقيد للبنية اللّسانيّة الموافقة لأشدّ الأنحاء قوّة إلى أن ندرك نظريّة تبدو قادرة على توفير نحو كاف للّغة الإنقليزيّة.

[59] إنّ صورة النظريّة اللّسانيّة المقدّمة هنا يجب أن تفهم أنّها اقتراح لمنوال خصوصيّ في الوصف الإعرابيّ يستوجب اختباره وتنظيمه. وإذا كان بعض هذه الأعمال الشكليّة واجب المحاولة، فإنّ مبرّرات بناء المنوال عادة أهمّ من البناء الحقيقيّ في ذاته. ولهذا السبب فإنّ الشروط العامّة التي يقتضيها هذا البناء يجب أن تناقش في أكثر ما يكون من التفصيل قبل أن نقدّم ما يبدو الوجه الأكثر طبيعية في الاستجابة إلى تلك الشروط.

فأكثر القضايا التي سنعالجها في هذا الكتاب قدّمتها في خطوطها الأساسيّة وعلى نحو منتظم في كتاب الأبنية الإعرابيّة (1957) ويجد القارئ في ذلك الكتاب الأخير ما يساعده من مقدّمات لقراءة الكتاب الحالي.

[مقدمات من كتاب "البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة"]

[(1975 / 1955)]

[5] ينظر كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» في ثلاثة مفاهيم أساسيّة شديدة التعالق هي: اللغة والنحو والبنية. فاللّغة ورمزها ل تفهم على أنّها مجموعة (غالبا ما تكون غير متناهية) من السلاسل النهائيّة من الرّموز المستمدّة من ألفبائيّة متناهية. وكلّ سلسلة من هذا القبيل عبارة عن جملة من جمل ل. وتتعيّن ألفبائيّة الرّموز البدائيّة بواسطة نظريّة لسانيّة عامّة. وبالأساس عن طريق علم الأصوات العام الذي يخصّص المكوّنات الدنيا المتوفّرة في أيّ لغة بشريّة ويجري عددا من الشروط المتحكّمة في اختيارها واقترانها. فنحو لمجموعة من القواعد يخصّص مجموع الجمل في ل ويسند إلى كلّ جملة وصفا بنيويّا.

ويكون الوصف البنيوي للجملة ج مبدئيّا تعدادا كاملا لأجزاء ج وانتظامها. ونقصد ببنية ل مجموع عمليّات الوصف البنيوي للجمل ج في اللّغة ل. وينبغي أن نعرف مفهوم النحو بمقتضى نظريّة لسانيّة عامّة على وجه من الوجوه يتمثّل في أنّنا متى سلّمنا بنحو ما ن فإنّ اللّغة المتولّدة عن ن وبنيتها تتحدّدان بالمبادئ العامّة للنظريّة اللّسانيّة. ومن الملائم في نظري أن نعدّ نحو ل تمثيلا للمظاهر الأساسيّة لمعرفة ل يمتلكها المتكلّم ـ السامع المتمكّن من اللّغة ل.

وإذا استعملنا بعض المصطلحات الموضوعة منذ سنوات سابقة يمكن القول إنّ النحو يولّد توليدا ضعيفا اللّغة ويولّد توليدا قويّا البنية. ويجري تعريف المصطلحين «التوليد ضعيف» و«التوليد القويّ» في نطاق النظريّة اللّسانيّة العامّة بالنظر إلى مجموع الأنحاء الموضوعة باعتبارها «أنحاء ممكنة في اللّغات البشريّة». والمفهوم مركز الاهتمام هو طبعا «التوليد القويّ»، ولم يوجد في النسخة الأولى للبنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة أيّ نقاش للتّوليد الضعيف سنة 1955. ولكنّه في كتاب الأبنية الإعرابيّة قد نوقش نقاشا مختصرا. وظهر في السنوات اللاحقة اهتمام واضح في البحث عن القدرة التوليديّة ضعيفة لأنحاء بنية الجملة وخصائص أخرى لهذه الأنظمة.

فقد تحقّق في «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» (وكذلك في»الأبنية الإعرابيّة») تمثّل النظريّة المقدّمة بكونها تتّصل بنظريّة سيميائيّة شاملة تستخدم بنية «ل» كما وقع تعريفها ليتسنّى تعيين دلالة التراكيب وإحالتها وشروطها المتحكّمة في استعمالها المخصوص. ويستوجب ذلك أيضا العناية بأبحاث أخرى.

[6] وأمّا المفهوم الأساسي للبنية فقد درس في «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» على الوجه التالي. فنحن نعرّف في إطار النظريّة اللّسانيّة العامّة نظاما من مستويات التمثيل. ويقوم مستوى التمثيل على وحدات أوليّة (أوائل) وعمليّة سلسليّة بواسطتها يمكن تكوين مجموعات من الأوائل مع علاقات متنوّعة مستندة إلى الأوائل وسلاسل أوائل ومجموعات من التراكيب لهذه

السلاسل. ومن بين العناصر المتكوّنة في مستوى «ل» نجد الواسمات للّغة ل التي تقترن بالجمل. فالواسم ل لجملة من الجمل ج تمثيل ج في المستوى ل. فنحو اللّغة يستوجب تخصيص مجموعة الواسمات فيل لكلّ مستوى من مستويات ل وتعيين إسناد الواسمات إلى الجمل. وتتوضّح المستويات التالية في البنية المنطقيّة للنّظريّة اللّسانيّة: علم الأصوات والصوتمية والكلمة والمقولة النحويّة والصرفمية والبنية المركبية والتحويلات. فالمشغل الأساسيّ في النظريّة اللّسانيّة يفهم هنا على أنّه تمثيل لاعتبار مجرّد وصارم لهذه المستويات ومجموع الأنحاء الممكنة في اللّغات البشريّة. وينبغي أن توفّر النظريّة المبادئ العامة المتحكّمة تحكّما كاملا في كلّ نحو من هذه الأنحاء المجموعات المتولّدة تولّدا ضعيفا أو قويّا بفضل ذلك النحو كلّ على حدة. وعلى النظريّة أيضا توضيح اللّغة التي تولّدها والوصف البنيويّ للجمل التي تجري فيها.

فهدف كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» [...] إنشاء نظريّة مندمجة ونظاميّة متى أجريت على المعطيات اللّسانية إجراء صارما وفّرت تحليلا ملائما للحالات التي يحدث فيها الحدس الاختباري (أو التجربة في ظروف مقبولة) قراراته الواضحة (ص 145، 93،2). فالقضيّة إظهار هذا الإنجاز وبيان الأبنية الشكليّة الكامنة وراء الجمل في اللّغة وإبراز كيفيّة حساب هذه الوجوه من الانتظام لاستخدامها في القرارات الحاسمة المتّصلة بتعيين التراكيب النحويّة وكيفيّة فهمها (المقدمة ص 63). فمصطلح «النحو» في هذا السياق يقوم على مدلوله الضيّق أي أنّه عبارة عن نظريّة شكليّة محضة يندمج فيها الإعراب والصوتميّة نفسه. والسؤال الأوّل في النظريّة اللّسانيّة هو: «كيف يقوم المتكلمون بإنتاج الجمل الجديدة وفهمها». والعمل الأساسي في المدى الطويل هو تحقيق «تفسير الحدوث العام لعمليّة الإسقاط التي بواسطتها يتمكّن المتكلّمون من توسيع تجربتهم اللّسانيّة المحدودة لتوليد أشكال جديدة مقبولة مباشرة» (ص 519، 110).

وغالبا ما وصف السلوك اللّسانيّ في ميادين مختلفة من الدراسة اللّغويّة بكونه يقوم على «استعمال الكلمات». ففي البنيويّة السوسيرية نادرا ما تتجاوز النظريّة الإعرابيّة هذه الخاصيّة وتظهر مفاهيم مماثلة لهذا في فلسفة اللّغة والأعمال القائمة على النظريّة الرّياضيّة للتّواصل التي حققت بعض النتائج في الخمسينات. فنظريّة الحالات النهائية لماركوف كما طوّرها شانون وغيره ينبغي [7] أن تعتبر ضربا من التخصيص (في المستوى الإعرابيّ) للمقترح المبهم المتمثّل في القول إنّ السلوك الإنساني يقوم على حقيقة استعمال الكلمات. فهذه القضيّة لم تطرح قطّ في كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» ولكن في كتاب الأبنية الإعرابيّة وكتب أخرى في ذلك الوقت توضّح لدينا أنّ المناويل المعالجة في إطار النظريّة الرّياضيّة للتّواصل، ومهما تكن قيمتها، لا يمكن أن تستخدم في بيان هدف النظريّة اللّسانيّة كما اقترحها عدد من اللّسانيين وعلماء النفس والمهندسين. ويمكن طبعا مواصلة اعتماد النظريّة الفارغة المفترضة والتي تدعمها أصول الحالات النهائية على أنّها منوال للمتكلّم والسامع أي منوال يتّصل بالإنجاز اللّغويّ. ويفضي هذا إلى القول إنّ مستعمل اللّغة جسم مخصوص نهائيّ وإنّ الاستعمال اللّغويّ قابل ليوصف بكونه إجراء تاريخيّا مفيدا. إلاّ أنّ الحاصل من هذا لا يفضي إلى اعتبار النحو الممثّل في ذهن المتكلّم السامع حكما آليّا لهذه الصفة. وتبيّن ملاحظة هذه الحقائق اللّغويّة بيانا واضحا أنّ الأمر خلاف ذلك.

وأما مصطلحا الإنجاز والقدرة فلم يظهرا في كتاب «البنية المنطقية في النظريّة اللّسانيّة» وكتاب «الأبنية الإعرابيّة». إلاّ أن التمييز بينهما قد جاء واضحا. وتجلّى هذا في المناقشات من كتاب «الأبنية الإعرابيّة». فالقدرة اللّغويّة كما توضّحت في كتابات موالية عبارة عن معرفة المتكلّم السامع بلسانه كما يمثّلها النحو التوليديّ. ويوجد ضرب من الخلط التصوري ينبغي إبطاله يقوم على تمييز القدرة على هذا النحو من الفهم من الإنجاز في معنى السلوك اللّساني والاستعمال الحقيقي للّسان. فاستعمال اللّغة يقتضي بلا شكّ عوامل كثيرة تخرج عن النحو الذي يمثّل الخصائص الأساسيّة لمعرفة المتكلّم بلسانه.

ومن الطبيعي أن نفترض أنّ مناويل المتكلّم والسامع يجب أن تعتمد «القدرة النحويّة» عنصرا أساسيّا أي أنّ مثل هذه المناويل يستلزم ضمّ نظام القواعد والمبادئ المحدّدة للّغة التي يستخدمها المستعمل وبنيتها. وفي الحقيقة تقوم الأعمال الهامّة افتراضيا فيما يتعلّق باستعمال اللّغة على مثل هذه الاعتبارات ضمنيّا أو صراحة. ولا بدّ أن يكون واضحا أنّ النحو التوليدي لا يعتمد وجهة نظر المتكلّم والسامع، بل يتعلّق الأمر بضرب من الوصف في أقصى الألفاظ حيادا للمعرفة التي يمتلكها المتكلّم ـ السامع ويستعملها في الخطاب العادي. فالنحو التوليديّ نظريّة للقدرة اللّسانيّة.

إنّ التمييز المتّصل بالفرق بين مصطلحي «مقبول» و«نحويّ» قد ذكر في كتاب «البنية المنطقيّة في لنّظريّة اللّسانيّة» (انظر ص 2.100). فالمقبوليّة مفهوم يعود إلى نظريّة الإنجاز ودرجة النحويّة مفهوم يتّصل بنظريّة القدرة. فالجمل التي يولّدها النحو توليدا مباشرا جمل اللّغة «النحويّة» أو في أقصى درجات النحويّة. ومنها الجمل الصادقة والكاذبة والمضحكة وغير المفهومة وعديمة المعنى والسخيفة وغير ذلك[...]

[8] [...] إنّ نّظريّة بنية المركبات هنا لا تكفي لتخصيص القدرة اللّغويّة والمعرفة لما يستعمله المتكلّم. فالنظريّة اللّسانيّة تقتضي مستوى جديدا مجرّدا من مستويات الوصف هو مستوى التحويلات النحويّة والمفهوم الثريّ لعلم النحو [...] فالنظرية النحويةالمعيّنة كالتي في صورة النحو التوليدي التحويلي الواردة في «النظرية المنطقية» توفّر المبادئ العامّة المحدّدة للقدرة التوليدية للأنحاء التي تفترضها تلك النظرية باعتبارها «أنحاء بشرية ممكنة». ونقيض ذلك لم تسع الأنحاء البنيوية المتواضع عليها والأنحاء التقليدية إلى أن تعيّن صراحة الجمل في اللغة وأنواع الوصف البنيوي لهذه الجمل. فهي تصف بالأحرى عناصر ومقولات من أضرب مختلفة وتوفّر أمثلة وإشارات لا يقدر [9] بها القارئ الذكيّ على تعيين شكل الجمل وبنيتها غير الواردة فعلا في النحو. فمثل هذه الأنحاء موضوعة للقارئ الذكيّ. فيجب لتحديد ما تقدّمه

هذه الأنحاء عن الجمل الاستناد إلى فهم حدسي تجريبي لعدد من مبادئ البنية النحوية. وهذه المبادئ، وهي تبقى ضمنية وغير معبّر عنها، استلزامية مبدئيّا في بناء هذا الصنف من الأنحاء وتأويلها. فهذه الأنحاء لئن بدت كافية تماما لتحقيق أهدافها الخاصة، لا تسعى إلى أن تعتمد ملكة القارئ الذكيّ في فهم النحو. فنظرية النحو التوليدي، عكس ذلك، تهتمّ على وجه التحديد بجعل «مساهمة القارئ الذكيّ» ظاهرة جليّة، وإن كان المشكل لم يطرح في هذه الألفاظ نفسها. فنظرية النحو التوليدي تدرس الملكة اللّسانية البشرية في ذاتها. والنحو المبني استنادا إلى المبادئ الموضوعة في مثل هذه النظرية يوفّر عملية توصيفية صريحة للغة وبنيتها. وفي نطاق النظرية الدلالية السيميائية الشاملة المقصودة دون أن نوضّحها في هذا المقام، أي إقامة توصيف صريح لكلّ من المعنى وإحالة التراكيب وشروط الاستعمال الملائم. فالنظرية المؤسسة على هذا الوجه يمكن أن توصف وصفا دقيقا باعتبارها دراسة لأحد مظاهر الذكاءالبشري وتكوّن بهذا فرعا خاصا من علم النفس العرفاني.

ونلاحظ وجود مستويين اثنين للنظرية المقصودة بالدراسة هنا. فنحو ل هي نظرية في ل مدرجة فرضيات اللّسانيّ المتّصلة بمكوّنات ل وقواعدها. فلهذا النحو اهتمام بمعرفة ل أدركها المتكلّم السامع المتحكّم في ل. فنظرية النحو التحويلي التوليدي (و غيرها من النظريات اللسانية العامة) تبيّن فرضية تتعلّق «بجوهر اللغة»و بالخصائص المعيّنة للّسان البشري. وينبغي أن نرى في النظريّة اللّسانيّة العامّة القائمة على هذا البناء نظريّة للملكة اللّغويّة الفطريّة الداخليّة التي توفر أسسا لاكتشاف المعرفة اللّسانيّة. فالطفل في «حالته الأولى» غير متوفّر على معلومات تخصّ لسان المجموعة اللغوية التي يعيش فيها. فهو ببساطة مزوّد ببعض المجموعات من الآليات (يمكن أن نصطلح عليها بالملكة اللسانية) لتحديد ذلك اللسان أي بعبارة أخرى ليبلغ «حالة نهائية» يعرف من خلالها اللغة. فالنظرية اللسانية العامة تصف حالته الأولى ويصف نحو لغته الحالة النهائية له. فالنظريّة اللّسانيّة العامّة تعدّ نظريّة تفسيريّة أي أنّها تفسّر كيف يعرف الطفل في المجتمع اللّغوي لسان تلك المجموعة وكيف يتعرّف على

ظواهر مخصوصة غير نهائيّة من جهة اللّفظ والمعنى في التراكيب المعيّنة. وأكثر من ذلك.

ويمكن على مثل هذا الوجه من النظر استكشاف مظاهر أخرى من العقل البشري. ولنذكر نظام المعرفة أو التفكير الذي يحدثه المتكلّم معتمدا بعض [10] المعطيات. فيمكن أن نحاول تخصيص هذا النظام بإنشاء نحو له. ويمكن البحث في الآليات التي بواسطتها يتحقق النظام. فإذا كان حقّا اكتساب هذا النظام نظيرا لاكتساب اللّغة، وهي وظيفة بيولوجية للإنسان، فإنّه بالإمكان البحث عن تخصيص الحالة الأولى التي هي صفة إنسانيّة مشتركة. والشرط الاختباريّ الذي يجب أن يتوفّر خلال هذا التخصيص هو أنّ «آلية» في هذه الحالة الأولى في وجود معطيات مقبولة عند متكلّم ما في طور اكتساب نظام ما من المعارف أو الأفكار تستلزم إدراك حالة نهائيّة يقع فيها تمثيل ذلك النظام. فالنظريّة العامّة المميّزة لهذه الحالة الأولى، متى وافقت الشرط الاختباري، نظريّة تفسيريّة لضرب مخصوص من الملكة العرفانيّة الإنسانيّة. ويقتضي التعرّف على صلاحيّة مثل هذه النظريّات في أنظمة عرفانيّة مختلفة أن نعمد إلى البحث في البنية العامّة للذّكاء البشري. ونقصد وجوب التعمّق في تفاعل الأنظمة العرفانيّة المختلفة وما بينها من علاقات وفي المبادئ العامة، التي (متى وجدت)، تجري بمقتضاها وفي الاستقلال النسبيّ لنظام ما عن نظام آخر، وهكذا دواليك...

وغالبا ما كان يعتقد أنّه توجد «آليات تعلّم عامّة» ليست الملكة اللّغويّة إلاّ حالة خاصّة منها. ولكن في غياب بحث حاسم في هذا لا توجد مقترحات جوهريّة ومقبولة في هذا المجال من شأنها أن تعالج لبيان كفايتها. ويمكن أن نقرّ بهذه الحالة لما كان يعتقد غالبا في الماضي من أنّ الملكة اللّسانيّة عند الإنسان تستقلّ استقلالا نسبيّا عن سائر الملكات العقليّة وأنّها صفة من الصفات البشريّة الفريدة من نوعها. ولا شكّ أنّ مثل هذه الحصيلة ينبغي ألاّ تفاجئ عالم البيولوجيا. إلاّ أنّ هذه الحقيقة طبعا لا تحتاج أن تبقى على مثل

هذا الإبهام وهذه الصياغة غير المجدية. وفي الحقيقة تكوّن أي نظريّة لسانيّة واضحة تقترح تعريفا «للّغة» و«النحو» و«البنية»، من خلال ما أشرنا إليه سابقا، مقترحا مخصوصا فيما يتعلّق بطبيعة الملكة اللّسانيّة يعالج على أساس كفايته الاختباريّة المعتبرة في وقائع اللّغة. ولست على يقين في أي برهان أنّه توجد نظائر مفيدة في أيّ مجال من مجالات الوظيفة العرفانيّة أو في غيرها من الأجهزة. ونلاحظ أنّ عبارة «مفيدة» غير المفسّرة تكوّن عبئا ثقيلا في هذا القول.

فمن المعطيات التاريخيّة أنّ البحث التجريبيّ في السلوك البشري قد انطلق غالبا من المناهج والمقاربات العامة للعلوم الطبيعيّة وأكّد عددا من الشروط المبدئيّة في ما اصطلح عليه «بنظريّة التكوين الشرعيّة». فقد حدّت الأضرب الكثيرة للسّلوكية (باستثناء بعض صورها غير المجدية التي لا تستحقّ نقاشا) على أساس شروط اعتباطيّة تفرضها على ما يجوز من نظريّة تكوينيّة. ولن [11] نفصّل الأسباب التاريخيّة لهذه النزعة. فيبدو غريبا عند كثير من علماء النفس أن توصف نظريّة النحو التوليدي، بسبب تأثيرها الهام، بأنّها جزء من علم النفس نظرا إلى أنّ مفاهيمها ومبادئها الموضوعيّة من أجل الحرص على تفسير عناصر الشكل اللّغوي وتأويلها واستعمالها واكتسابها بفصلها عن قيود مسلّم بها يفرضها نوع من أنواع النظريات السلوكيّة. واستدلّ البعض بأنّ المقاربة المذكورة هنا «دائريّة» دون النظر إذا كانت صحيحة. فمختلف المبادئ الاختباريّة الموضوعة في نظريّات النحو التوليدي يجب أن تكون غير قابلة للدّحض بينما هي في الحقيقة في جملتها قابلة للدّحض وعرضة للتغييرات المتتالية في ضوء المكتشفات والملاحظات الجديدة. ويصدق الشيء نفسه تماما في ما يتعلّق بنظريّة عامّة للاكتساب تكون ضربا من عمليّة خطاطة فطريّة يبلورها الطفل في التعلّم اللّغوي. وهذا الصنف من المقترحات الصريحة من اليسير حقّا دحضه أي بواسطة الكشف أنّ المعطيات اللّسانيّة غير متناسبة مع المبادئ المقدّمة. فمثل هذه النظريّات يمكن إبطالها متى توضّح أنّ نظريّة ما بسيطة أو عميقة تدخل في الحساب في الاكتساب اللّغوي.

إنّ بناء نحو لغة من اللّغات عند اللّسانيّ يشبه في بعض الوجوه ما يحدث عند الطفل في الاكتساب اللّغوي. فاللّساني يعالج مدوّنة من المعطيات والطفل يواجه معطيات غير مفسّرة من الاستعمال اللّغوي. ويحاول اللّساني صياغة القواعد اللّغويّة والطفل يبني تمثيلا ذهنيّا لنحو اللّغة. واللّساني يجري عددا من المبادئ والافتراضات ليختار نحوا من بين الأنحاء المحتملة الكثيرة الملائمة لمعطياته. وينبغي على الطفل أيضا أن ينتقي من بين الأنحاء ما يلائم المعطيات. فالنظريّة اللّسانيّة العامة تنظر في كشف المبادئ والشروط والمناهج الإجرائيّة وتوضيحها وهو ما يبلوره الطفل في إدراك معرفته باللّغة ويمكن تأسيسها باعتبارها حصيلة المنهجية المعتمدة في البحث اللّساني ومختلف المناهج التي بواسطتها يحقّق اللّساني علم النحو.

لقد بذلت مجهودات هامّة في اللّسانيات البنيويّة لمعالجة بعض القضايا المذكورة سابقا. وحاول عدد من اللّسانيين مثل هاريس وبلوخ وتروبتسكوي وبايك وغيرهم على درجات مختلفة من الوضوح العلمي تحليل الإجراءات التي من شأنها أن تسمح للعالم اللّساني بالوصول إلى النحو أو إلى أجزاء من النحو انطلاقا من مدوّنة من المعطيات. إلا أنّ مفهوم «النحو التوليدي» كما نوضّحه فيما يأتي من الدراسة لم يوضع وضعا واضحا قطّ. فالمقاربات الإجرائية في النحو التوليدي يمكن صوغها في فرضيّات اختباريّة بالنظر إلى الملكة اللّسانيّة لا في صورة مناهج تجري على مدوّنة من المعطيات. ومن الوجيه أن نفترض أنّ الطفل يكتسب اللّسان بتطبيق إجراءات من هذا الصنف على معطيات صالحة له [...]

[12] ونعتمد في كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» هذه المقاربة العامّة التي ترى مع ذلك أنّ اللّسانيّات البنيويّة قد عالجت المسألة على وجه لا يناسب الصواب والنجاح. فنظريّات اللّسانيات البنيويّة وهي تشتغل بالمادة المتوفّرة لديها تذهب إلى أنّ مناهج اللّسانيّ (و قياسا على ملكة الطفل اللّسانيّة أيضا) توفّر نظاما من طرق الإجراء التصنيفيّة يمكن تطبيقها على مدوّنة معطيات لتعيين النحو. وهو نظام يضمّ مبادئ التقطيع والاستبدال والتصنيف والتعميم

والقياس. واقترحنا عكس ذلك في كتاب البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة أن تصف النظريّة النحويّة نظاما من المستويات وصنفا من الأنحاء الممكنة وطريقة تقييم لها الخصائص التالية: انطلاقا من معطيات لغة ل وأنحاء متعددة لها خصائص توفّرها النظريّة النحويّة فإنّ طريقة التقييم تنتقي أرقى أنواعها الدالة. ويفضي هذا إلى القول إنّ متعلّم اللّغة (وكذلك النحوي) يعالج قضيّة الاكتساب اللّغوي(تكوين نحوي) باعتماد شكلنة مخططة تعيّن مسبقا الخصائص العامّة للّسان البشري والخصائص العامّة للأنحاء التي يمكن تأسيسها في ميدان الظواهر اللّغويّة. فهدف النحوي أن ينتقي أرقى الأنحاء قيمة وصدقا للشّكل الأكثر ملاءمة مع المعطيات المناسبة له. فهو بهذه الصناعة يعرف ما يولّده من لغة ويمكن لمعرفته أن تمتدّ إلى ما يجاوز ما تسمح به مبادئ الاستقراء والشمول والقياس والاستبدال والتقطيع والتصنيف على الوجه المقدّم في أيّ من النظريّات المتّصلة بالاكتساب اللّغوي المقترحة سابقا.

إلاّ أنّه يمكن لعمليّة الاكتساب اللّغوي (تكوين النحو) بل يجب أن تفضي إلى مراجعة قاعدة المعطيات نفسها. فالمعطيات الحقيقيّة المقدّمة لمتعلّم اللّغة أو إلى النحوي قد جاءت مستهجنة من وجوه عديدة فضلا عن حدودها من جهة النظر. فالنحو المصنوع عمليّة أمثلة. فيجب على النظريّة النحويّة أن توفّر توصيف الأنحاء والمستويات اللّسانيّة ومبادئ الأمثلة المجراة حقّا بفضل متعلّم اللّغة (وكذلك النحوي) أثناء إدراكه لنحو توليدي عميق وإقامة منهج اختيار مجموعة من الأنحاء الممكنة القابلة للتّقييم.

فلنا هنا مقاربتان مختلفتان لما أراه قضيّة أساسيّة في النظريّة اللّسانيّة أي [13] كيف يمكن للطّفل أن يكتسب المعرفة بلغته. واقترحت في أعمال سابقة مع عدد من اللّسانيّين أن يحقّق النوعان المختلفان من المقاربات، ولكلّ منهما حاجة إلى ضبط على وجوه متنوّعة، أفكارا رياديّة في ميدان نظريّات المعرفة الاختباريّة والعقليّة في نفس الوقت. فالعلم الاختباري التقليدي يمكن أن يفهم على أنّه "مقاربة إجرائيّة لمعطيات أوّليّة". فالذهن يتضمّن نظاما من الخصائص

يوفّر تحليلا أساسيّا لمعطيات ذات دلالة. فأنظمة المعرفة والاعتقاد تتولّد بفضل طرق التعميم والقياس والاستقراء والتأليف وتتشكّل في صور تتولّد في أنواع عديدة من مظاهر علم النفس الاختباري والفلسفة. فمن الوجيه في نظري أن تعتبر المقاربات الإجرائيّة للّسانيات البنيويّة تطوّرا يقوم على تنضيد غير مألوف وتفصيل شديد وصياغة صارمة لنظريّة لها هذه الخاصيّة العامّة.

وأمّا المقاربات العقلانيّة خلافا لما سبق ذكره فتقرّ أنّ شكل أنظمة المعرفة المكتسبة تحدّدها مبادئ قبليّة للذّهن. فمن المفيد أن يرسخ في الفكر أنّ العقلانيّة التقليديّة لا تميّز تمييزا واضحا بين الخصائص الواجبة وغير الواجبة في المعنى الحديث. فنظريّات الإدراك كما اختصرها ديكارت والأفلاطونيّون الإنقليز، نماذج المقاربة العقلانيّة، تفرض مبادئ ذهنيّة ومفاهيم ذات بنية فطريّة لا شكّ أنّها ضرب من الفرضيّات الاختباريّة بالاستناد إلى الخصائص غير الواجبة للعقل في المعنى الحديث لهذه المفاهيم. وهو شأن النظريّة اللّسانيّة القائمة في كتاب "البنية المنطقيّة في لنظريّة اللّسانيّة" فهي تقدم عددا من الفرضيّات الاختباريّة يتّصل ببنية اللّغة التي هي أيضا تعدّ فرضيّات تتعلّق بخصائص الذهن، وخاصّة ما يتّصل بالحالة الأوّليّة للجهاز في المعنى الذي رسم سابقا. فهذه الفرضيّات ترمي إلى تخصيص الشكلنة الخطاطيّة التي يفرضها العقل في معالجة المعطيات وحصول المعرفة اللّغويّة على أساس البرهان المتولّد بواسطة مثل هذه المعالجة وهذا التحليل.

[...] إنّ اللّسانيّ المنظّر معتمدا برنامج البحث المشار إليه سابقا يجب أن يسعى إلى إنشاء أنحاء توليديّة للّغات الخاصّة ونظريّة لسانيّة عامّة تقوم على الشروط التالية. فالنظريّة يجب أن تكون شديدة الضبط والتمييز باعتبارها تخصيصا للحالة الأوّليّة للجهاز وينبغي أن تكفي لتفسير كيف أنّ الحالة النهائيّة التي تتمثّل فيها المعرفة اللّغويّة تدرك على أساس معطيات حقيقيّة. ويجب أن تكون هذه النظريّة على درجة كافية من التجريد تجعلها توفّر وصفا لأنحاء كافية لجميع "الألسن البشريّة الممكنة"، وبالخصوص اللغات الطبيعيّة المعروفة،

[14] يلائم هذه النظريّة، فيوجد حدّ أعلى وآخر أدنى مقيّدان اختباريّا فيما يتّصل بثراء هذه النظريّة اللّسانيّة العامّة وخصوصيتها. ويوجد ضرب من المبدإ العامّ للبنية اللّغويّة يرشّح ليندرج في مثل عذه النظريّة إذا كان مناسبا لما يعرف من اللّغات البشريّة المختلفة.

فالمشكل الحقيقيّ الذي يواجه المنظّر اللّسانيّ في الإجراء هو أن يضع نظاما من المبادئ كافية قيوده لينجح في اعتماده لتحقيق الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة النهائيّة فيما يتعلّق باللّغات الخاصّة. ونحتاج طبعا إلى السعي إلى بناء النظريّة العامّة التي من شأنها أن تقبل الدحض بواسطة الحقائق الاختباريّة. تلك النظريّة التي تكوّن أقوى الأهداف باعتبار طبيعة اللّغة وتشترك أيضا في شروط منهجيّة أخرى مع محاولات فكريّة أي شروط البساطة والأناقة والطبيعيّة وغير ذلك ممّا هو مع هذا مبهم وضعيف الفهم. إلاّ أنّ الاعتبارات المنهجيّة والمقتضيات الاختباريّة في البحث اللّسانيّ تلتقي في مشروع وضع نظريّة لسانيّة تعيّن تعيينا دقيقا صنف الأنحاء البشريّة الممكنة وتحدد كيف أنّ هذه الأنحاء تولّد اللّغات وأبنيتها. وانطلاقا من نظريّة تعيّن بدقّة صنف الأنحاء المنجزة يمكن أن نأمل أن نكون قادرين على توفير طريقة تقييميّة تنتقي مادّتها من بين الأنحاء ما هو كاف من حيث ثراء المعطيات النحويّة. فأكثر ما في البحث في النظريّة اللّسانيّة منذ منتصف الخمسينات كان يهدف إلى تعيين أو تحديد صنف الأنحاء التوليديّة الممكنة وبيان اشتغالها بمقتضى مجهودات لبلوغ هذا الهدف وحلّ المشكل الأساسيّ للنّظريّة اللّسانيّة كما ذكرنا سابقا وهو : مشكل تخصيص الملكة اللّغويّة والمعتبر أيضا في اكتساب المعرفة اللّغويّة (وعلى وجه مماثل لذلك حلّ مشكل تبرير الأنحاء التي يقترحها اللّسانيّ للّغات الخاصّة).

[15] وكان يعتقد لاحقا أنّه بالإمكان انطلاقا من صنف الأنحاء التحويليّة معالجة مشكل تبرير النحو واختياره، وهو ما يمكن البحث فيه بشيء من النجاح الآن وكذلك معالجة قضية الاكتساب اللّغوي. ففي عدد من الحالات الهامّة

يبدو النحو التحويلي الذي يلتقط الحدس اللغوي ويقدم توضيحا مفيدا لما يعرفه المتكلّم السامع، أنّه ضرب من النحو التحويلي الأعلى قيمة بمقتضى طرق التقييم [...].

[21] لقد طرأت في السنوات الأخيرة مناقشات هامّة تتّصل بفرضيات «استقلال الإعراب» وهو ادّعاء موضع جدل، لكن الأطروحة ذاتها لم يحدث وضعها إلاّ قليلا. فإذا كانت تلك الأطروحة في الكتابين: الأبنية الإعرابيّة والبنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة وغيرهما من الأعمال فإنّه يمكن أن نستنتج أنّ هذا القول لم يدخل حتى في الاعتبار. ولم يكن حقّا محلّ رفض أو قبول في المناقشات الأخيرة. وأؤكّد مرّة أخرى أنّ «مشروعيّة علم الدلالة» (و مهما يكن مفهومه) لم يكن قطّ حسب علمي من قبيل التحدّي، ولم يحدث قطّ أن وجد مشكل فيما يتّصل بأهميّة إدراج دراسة الإحالة والمعنى والاستعمال اللّغوي وغير ذلك من المسائل المتعلّقة بها في نظريّة لسانيّة تامّة من شأنها أن تحسم العلاقات الأكثر إفادة بين البنية الشكليّة والتأويل الدلالي. إنّ الاحتياج إلى المعنى ينبغي أن يميّز تمييزا واضحا من دراسة المعنى. والعمل الأخير أي دراسة المعنى لا ريب أنّه مركزيّ في النظريّة اللّسانيّة العامّة. وأهمّ أهداف مقاربة الكتابين المذكورين أعلاه بيان ذلك العمل بتوضيح كيف أنّ نظريّة ثريّة ثراء كافيا في الشكل النحوي يمكن أن توفّر وجوها من الوصف البنيويّ تفضي إلى إرساء قواعد أساسيّة للبحث المجدي للقضايا الدلاليّة. لكن الاحتياج إلى المعنى في إطار الشكل النحوي قد استخدم غالبا مجرّد وجه من الوجوه لتجنب أبحاث جديرة بالاهتمام.

[22] [...]. إنّ النظريّة اللّغويّة العامّة تقتضي تخصيص «المعاني الممكنة» بقدر ما تخصّص «الأشكال الممكنة» في نظريّة الصوتيّات الكليّة. وهذا الوجه من المعالجة اعتمده كاتز وبوستال فاقترحا أنّ لا تساهم التحويلات في تعيين المعنى. وكانت النظريّة المعياريّة تذهب إلى أنّ البنية العميقة للجملة تعيّن

تعيينا كاملا معناها في المدلول الهام لهذا المفهوم. ولوحظ أنّ عددا من مظاهر تأويل الجمل يبدو متّصلا اتّصالا مباشرا بالبنية السطحيّة. واقترحت أعمال جاكندوف وغيره أن تكون المساهمة المعنويّة للبنية العميقة مرهونة بدور العلاقات النحويّة في البنية العميقة (علاقات الفاعل بالفعل والفعل بالمفعول وغير ذلك) أثناء تخصيص هذه العلاقات الدلاليّة كالفاعليّة والآلة وغير ذلك. وقدّمت «النظريّة المعياريّة الموسّعة» لتحوير النظريّة المعياريّة التي تعتبر أنّ التمثيل الدلاليّ تحدّده البنيتان العميقة والسطحيّة في حين أنّ العلاقات النحويّة للبنية العميقة والخصائص المعيّنة للوحدات المعجميّة تحدّد العلاقات الدلاليّة وسائر الخصائص الأخرى (كالعلاقات العائديّة وحيّز النفي والمسوّرات ومظاهر أخرى ممّا يصطلح عليه «بالشكل المنطقي») بواسطة القواعد الجارية في البنية السطحيّة.

[22ب] أعتقد أنّ أسبابا مقبولة تفضي إلى القول إنّ التحويلات التي تنقل الكلمات تترك أثرا في الموقع الذي انتقل منه العنصر. فهذا الأثر المجرّد يمكن أن يعدّ متغيّرا مقيّدا في ذاته. وتوافقا مع هذه النظريّة للتّحويلات تبدو البنية السطحيّة من جوانب هامّة مناظرة للكلمات في الأبنية الاصطلاحيّة في المنطق. ويمكن في حالات كثيرة أن تستبدل بمثل هذه الكلمات بفضل قواعد بسيطة جدّا. ويبدو لي معقولا أن نرى في نظام التحويلات النحويّة في جوهره ضربا من الهندسة لنظام من العلاقات النحويّة (تدلّ عليه البنية العميقة) في شكل منطقي (تحدّده البنية السطحيّة).

[23] فمن الهامّ لأسباب ذكرتها سابقا أن يتقلّص صنف الأنحاء التحويليّة متى أردنا معالجة المسألة الأساسيّة المتمثّلة في تبرير الأنحاء واعتبار القدرة الإنسانيّة لاكتساب المعرفة اللّغويّة. ويصدق هذا متى درسنا هذه الحقيقة من [24] زاوية نظر منهجيّة سعيا إلى بناء أشدّ النظريّات صرامة في أقوى الغايات أو النظريّة الأكثر قابليّة للدّحض الاختباريّ والتي تساهم مساهمة أكثر جدوى في تبرير ما يضعه اللّسانيّ من أنحاء. ويحقّ هذا أيضا إذا توخّينا الوجهة النفسيّة

بديلا سعيا إلى تخصيص «الحالة الأولى» للجهاز القادر على اللّغة البشريّة أي من ذلك التخطيط الهندسيّ وتلك الآليات الجارية في معالجة المعطيات من هذا النوع. لقد ذكرت مثل هذه الدراسات مختصرة هنا وهي تساهم في معالجة هذه القضيّة.

لقد زعم بعض اللّسانيين، نقيض ذلك، أنّ قيود النحو ينبغي أن تكون في أضعف وجوهها. فقد قيل إنّ النظريّة اللّسانيّة (إلاّ الصوتميّة) لا تحقّق سوى تخصيص مفهومي «البنية السطحيّة» و«التمثيل الدلالي»، وأنّ القواعد الاعتباطيّة (المصطلح عليها بالقيود الاشتقاقيّة» في هذه النظريّة) يجب مع هذا أن تكون جائزة. ويبدو أنّ المقاربات المختلفة في إطار ما يسمّى «بعلم الدلالة التوليدي» تفضي إلى وجهة مماثلة. وذهبت إلى أنّ علم الدلالة التوليدي، طالما أنّه واضح الصياغة يختلف عن النظريّة المعياريّة الموسّعة في وجه وحيد يتمثّل في تقليص عدد من الافتراضات الاختباريّة لهذه النظريّة. فهو يلغي خاصّة شرط الفصل بين التحويلات المعجميّة وغير المعجميّة ويجيز قواعد تحدّد خطوات الاشتقاق على صورة حرّة («قيود الاشتقاق») بينما لا تسمح النظريّة المعياريّة الموسّعة إلاّ بالقواعد المتّصلة بالخطوات الإضافيّة والقواعد المحدّدة للتّأويل الدلالي في البنيتين العميقة والسطحيّة. ولا تبدو لي الحجج الاختباريّة المقدّمة في هذا الشأن للتّخلّي عن نظريّة حاسمة (أي مقبولة) مقنعة. وعكس هذا فإنّ الافتراضات الصارمة في النظريّة المعياريّة الموسّعة تؤيّدها الحقيقة الاختباريّة[...].

ولم أحاول هنا أن ألخّص أو أذكر المساهمات الكبرى في السنوات الأخيرة للنّظريّة اللّسانيّة والنظريّة المتعلّقة بالألسن المخصوصة. بل لم أحاول إلاّ تعيين بعض الوجوه الأساسيّة في إطارها يمكن لأعمال أخرى أن تقترح تغييرات للنّظريّة الجارية في كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» في النحو التوليديّ. ويجب أيضا أن نؤكّد أنّ هذه المسائل كلّها موضوع خلاف. وأيّ نتيجة مستخرجة منها الآن ليست إلاّ من قبيل المحاولات في أقصى درجاتها. فثمّة آراء جديدة كثيرة مستحدثة وعدد هامّ من الظواهر اللّسانيّة في

ميادين متنوّعة للبنية اللّغويّة والاستعمال قد وقع البحث فيها. فالنظريّة المعياريّة الموسّعة تبدو لي أكثر الوجوه الرّاهنة رقيّا للنّظريّة النحويّة التوليديّة. وأرى أنّها توفّر كذلك إمكانيّة معالجة القضايا الجوهريّة المذكورة سابقا.

[25] وبعد هذا التقديم المختصر لعدد من المفاهيم الأساسية في كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة اللّسانيّة» وتغيّراتها سأعود الآن إلى الموضوع الأخير من هذه المقدّمة أي مصادر العمل الواقع في ذلك الكتاب. وأخشى من اعتبار ذلك ضربا من السيرة الذاتية في وجوه كثيرة أو قليلة منه إذ كنت في ذلك الوقت أشتغل منعزلا تماما.

لقد كانت بداية الاشتغال بمجال اللّسانيّات سنة 1947 عندما سلّمني زليق هاريس النسخ الأولى من كتابه: «مناهج في اللّسانيات البنيويّة» *Methods in structural Linguistics* للقراءة فوجدته عجيبا. وبعد مناقشات مع هاريس أنجزت الدراسات العليا بجامعة بنسلفانيا. وكانت لي بعض اللّقاءات بعلماء اللّسانيات التاريخيّة والنحو العبري القديم باعتماد أعمال والدي في هذه الميادين. ودرست في الوقت نفسه اللّغة العربيّة على جيورجيو ليفي دلا فيدا[...].

واقترح عليّ هاريس أن أدرس نحوا بنيويّا نظاميّا لبعض اللّغات. فاخترت اللّغة العبريّة لحسن معرفتي بها. لكن النتائج ظهرت لي يسيرة وغير مقنعة. فتخليت عن هذه الأعمال وفعلت ما يبدو طبيعيّا أي محاولة بناء نظام من القواعد لتوليد الأشكال الصوتيّة للجمل أو ما يصطلح عليه الآن بالنحو التوليديّ. ورأيت أنّه بالإمكان وضع نظام القواعد التكراريّة لوصف شكل الجمل وبنيتها بإعادة صياغة الأحكام الواردة في كتاب «المناهج» لهاريس لتحقيق هذا الهدف وللوصول إلى ضرب من القوّة التفسيرية المقتبسة عن النحو التاريخيّ. ولي في الذهن أمثلة مخصوصة أبيّنها كالتالي: فالجذر في العبريّة (م.ل.ك.) (ملك) يدخل في الصيغ نحو مَلْكي (مَلِكِي) ومَلكه (ملكة) وملاخيم (ملوك). فتغيير الكاف إلى الخاء في ملاخيم ناتج عن عمليّة تهميس في حيّز أقصى حركي فعمليّات الهمس والحذف تعلّل منفصل بعضها عن بعض. ويمكن اعتمادا على هذه الظاهرة التاريخيّة أن نفسّر تولّد الأشكال: ملكي وملكه ومالخي وملاخيم.

ويبدو طبيعيا لا غير تشييد نحو آنيّ يقوم على ترتيب القواعد كالهمس والحذف [26] لتعليل توزيع الأشكال المستعملة. فأسّست نحوا مفصّلا مركّزا على قواعد اشتقاق الأشكال الصوتيّة من التمثيلات الصرفيّة الصوتميّة.

[28] واعتمدت منذ سنة 1949 و1951 شروط البساطة ونظرت إلى النحو وترتيب قواعده. فالنحو نظير "موضع أقصى" في البساطة لتعليل المكوّن [29ب] الصوتمي الصرفي وبيان قوّته التفسيريّة. وتوضّح لي أنّ الحاجة إلى طرق التقييم تحقّق مفهوما أساسيّا لإجراءات عامّة مفيدة لسانيّا. وكنت متردّدا بين وجهة نحويّة تاريخيّة ووجهة نحويّة آنيّة. فاقترح عليّ بارهلال معالجة الأبنية النحويّة معالجة تاريخيّة في المستوى الصوتميّ الصرفيّ.

[30] وخامرتني أثناء اشتغالي بطرق الاكتشاف اللّسانيّة شكوك في مثل تلك الأعمال المتّصلة بالبنيويّة الآنية والتاريخيّة. وانتقلت إلى اعتبارات صوتيّة صرفيّة مع لقائي بهالي وهو من تلاميذ جاكبسون في معهد التكنولوجيا بماساشوسيتس سنة 1951...واقتنعت شيئا فشيئا بأنّ الاكتفاء بطرق [31] الاستبدال والتماثل وما يشبه ذلك من العمليّات التصنيفية ضرب من [32ب] الاعتباطيّة غير مبرّر. وتوجّهت إلى تعريف المقولات النحويّة حسب مستوى تجريبيّ يفضي إلى وضع المفاهيم الأساسيّة في الدراسات النحويّة. ولم أهتمّ بعناصر المدوّنة اللّسايّة بل نظرت فيها باعتبارها تكوّن أنظمة مجرّدة متنوّعة من إجراءات التمثيل. ويوفّر هذا تقييم المقولات النحويّة حسب درجات النحويّة. فيمكن أن يكون النظام النحوي قائما على مستويات متعدّدة من التمثيل يؤدّي كلّ مستوى منها إلى وضع أحكام وصفيّة صالحة لبناء النحو. فاللّغة وبنيتها يتحدّدان باعتماد مدوّنة مقبولة بواسطة نظام من المبادئ العامّة للبنية اللّسانيّة يخصّص المستويات وأشكال الأنحاء الممكنة والأبنية المولّدة في النحو وتقييم يسمح بالاختيار من بين هذه الأنحاء لنحو كاف. ويمكن على هذا الوجه التخلّص من الاستقرائيّة ومناهجها وتطوير الأنحاء وتعليلها بفضل [32] بعد تفسيريّ قويّ يتخلّص بوضوح من حدود النظريّة التصنيفيّة.

فمفهوم النحو التوليديّ في هذه المقاربة غير التصنيفيّة مركز النظريّة اللّسانيّة. ومنذ 1953 بدأت في تحرير كتاب «البنية المنطقيّة في النظريّة [34ب] اللّسانيّة» [...] وتبيّن لي أنّه لا وجود لفصل بين المستويات النحويّة فالمعلومات النحويّة عبارة عن أوائل تجري في الاختبار والتفسير للمعطيات [35ب] في أبسط الأنظمة الممكنة. ونتدرّج هكذا إلى طرح كيفية تعلّم الطفل للّغة. ويمكن أن نقترح في هذا الشأن أنّ العقل البشري مزوّد فطريّا بالأبنية المكوّنة بواسطة نظام إنشائيّ وبطريقة تسمح بإجراء المفاهيم الأوّليّة على المعطيات. وإذا كان النظام الإنشائي على درجة كافية من الصرامة فإنّ عدد الأنحاء المحتملة الموصوفة بأنّها عالية القيمة الخاضعة للتقييم ستكون يسيرة. فالنحو يستدعي الاختبار لتعيين معرفة الطفل باللّغة [...].

[37] إنّ النحو في نظريّة لسانيّة ما فرضيّة تتعلّق بمعرفة المتكلّم ـ السامع باللّغة. وهو عرضة للقبول أو الدحض في عبارات تجريبيّة وصادر عن البحث في الحدوس اللّغويّة للمستعمل اللّساني. فالنظريّة العامّة تعتبر الآن نظريّة تفسيريّة وتفهم أنّها نظريّة نفسيّة تسعى إلى تخصيص الملكة اللّسانيّة البشريّة الفطريّة ويمكن إخضاعها إلى روائز ناتجة عن اللّغات الخاصّة [...].

فالبحث عن نظريّة لسانيّة تفسيريّة في معناها الواقعي يتّصل اتّصالا شديدا بالبحث في الكلّيات اللّسانية. فالخصائص العامّة للّغة إذا لم تكن عوارض تاريخيّة أي هي عندئذ بلا أدنى أهميّة، يجب أن تقتضي تفاعلا بين شيئين هما: أوّلا الآليات المعيّنة وراثيا للعقل، وثانيا: التوافقات في مستوى الشروط الاختبارية لاستعمال اللّغة واكتسابها. فالنظريّة اللّسانيّة الصريحة سواء أكانت من النوع التصنيفي أم غير التصنيفي يمكن أن تكون ضربا من الفرضية الاختبارية المتصلة بالجانب الأوّل. فيقتضي ذلك خصائص داخلية للعقل تحدّد وراثيا. ولا شكّ في التأثيرات الخارجيّة الحاصلة حسب صورتها المختلفة وما قد يطرأ خلال ذلك من نقص في مراحل النضج المتعاملة أيضا مع الظروف الخارجيّة. فإذا اعتمد تأويل واقعي لعمل المنظرين السابقين لبومفيلد فإننا نجد أنّهم

اقترحوا بالفعل كلّيات لسانية عميقة أي تلك المبادئ التي تستوجبها مناهجهم الإجرائيّة. ففي هذا التأويل افترض أنّ الألسن البشريّة يجب أن تكون لها خصائص يعيّنها تطبيق تلك الطرق على مدونة المعطيات [...].

[39] فكتاب (ب. م. ن. ل.) قائم على الكشف عن تأويل واقعيّ للنّظرية اللّسانية وخاصة في مجال الإعراب والاختيار بين النظريات التي تقوم على الاختلاف خاصة.

فليست القضية في هذا المستوى قضية «صحة أو خطإ»، بل هي مسألة تحديد موقع الاهتمام. فإذا أراد بعضهم ألاّ يعتمد «تأويلا واقعيا» للنّظرية اللسانية وألا يجري الصحّة الاختبارية للمبادئ النظرية المعتمدة، فإني لا أرى سببا من شأنه أن يبيّن له أنّ هذا التصور يجب أن يترك. ويصح العكس.

وقد يكون مفيدا أن أقدم كلمة عن المناخ الفكري في كامبردج خلال تأليف هذا الكتاب. فقد كانت المقاربات متعددة الاختصاص رائجة في معالجة اللّغة والإبلاغ والسلوك البشري. ومن الصعب عندئذ أن يخلد بذهن طالب بكامبردج في الخمسينات أن يفكّر في اللسانيات في ذاتها باعتبارها فرعا من علم النفس العرفانيّ ينظر في الملكة اللّسانية وممارساتها. وكانت أعمال رومان جاكبسون معروفة جدّا ومؤثّرة. وكان التحليل العادي لأكسفورد وأعمال فتقنشتاين يثير اهتمامات كبيرة. فمشكل التوفيق بين هذه المقاربات (إن أمكن هذا) بأفكار كواين المثيرة للجدل حول اللّغة والمعرفة قد شغل عددا من العلماء. فالمنطق الرياضي وخاصة نظرية الدوال التكرارية والرياضيات المجرّدة كانت متيسرة عامة، والكتابات في هذه المجالات يبدو أنها توفر وسائل لدراسات دقيقة للغة الطبيعية في ذاتها. وقد وجدت في هذا كلّه دوافع هامّة [...].

[40] لقد كان ردّ الفعل على هذا النظام من الآراء والمشاغل والتخمينات سلبيا في أكثره. فيبدو لي أنّ إطار البحث السلوكي فناء ونهاية بل هو فضيحة فكرية [...].

إني لم أذكر ما يختصّ به النحو التوليدي في هذا الكتاب. فلم يكن ما مضى من أعمالي نحوا تحويليا. فمكوّنه الأوّل الإعرابي كان نحوا محوّرا لبنية المركبات بتوسيع استعمال مكونات طويلة خاصة تلك القرائن المتّصلة بالمقولات النحوية والمنتقلة إلى المقولات التي تسيطر عليها. ولما اشتغلت بالإعراب التوليدي اشتغالا أساسيا إثر ذلك تمكّنت من أجل هذا الهدف من اعتماد مفهوم جديد كان قد وضعه زليق هاريس وعدد من تلاميذه أعني مفهوم «التحويل النحوي» وتجلّى بسرعة أنّه بفضل هذا المفهوم الجديد أصبحت الكثير من وجوه التضارب في المنوال المعتمد سابقا يسيرة التجاوز.

[41] فمفهوم «التحويل النحوي» قام من خلال مؤلفات هاريس في تحليل الخطاب في حوالي 1948 أي بعد إكمال كتابه: «مناهج في اللّسانيات البنيوية» فقد عاد هاريس إلى البحث في بنية الخطاب الموسّع مثيرا مسألة الجدوى من إجراء مناهج مناظرة لما حدث في ذلك الكتاب فبديهي أن طرق الاستبدال المستخدمة لمعالجة وحدات الجمل الكبرى في مدوّنة لا يمكن إجراؤها في الخطاب بما فيه من أشكال الجمل الثابتة والمختلفة. فهاريس ذهب إلى إمكان إجراء الاستبدال في «خطاب معياري» يتكون بعدد من التحويلات الجارية على جمل الخطاب. فيقول «... إنّ تعقّد عدد من الجمل يجعل تحليل الخطاب صعب الإجراء إلاّ متى حدث تغيير النصّ بواسطة التحويلات. وإذا تحقّق نقل التحويلات للجمل الأصليّة إلى أبنية أكثر تناسقا فإنّه يمكن إجراء العمليات التصنيفية» [...].

[43] لقد اعتمد هاريس وجهة نظر تبدو لي مختلفة أو غير مكافئة لما أذهب إليه من آراء. فالنحو عنده يولّد كلّ الجمل على أساس التوارد. وتعريف التحويلات بمقتضى التوارد بين الجمل والعلاقات بينها لا يوفر أدوات لتوليد أبنية جديدة [...] وإجمالا تبدو التحويلات متفاصلة بعضها عن بعض وتقوم على أزواج من الأشكال الجملية قائمة على أوضاع التوارد في الأمثلة من خلال أنظمة من الجمل النواة والمشتقّة [...]. فمنهج التحليل التحويلي ليس

إلاّ واحدا من المناهج الكثيرة كل منها كامل في ذاته وكل منها يبرز خاصية معيّنة من اللّغة.

[43] إنّ التحويلات في كتاب (ب. م. ن. ل.) تعتبر على وجه مختلف وكان يفضل اختيار مصطلحات مختلفة عمّا توخاه هاريس في هذا السياق المختلف على نحو ما من الاختلاف. فالتحويل هنا ليس علاقة بين أشكال من [44] الجمل أو بين أبنية سطحيّة أو بين النواة والأبنية السطحيّة المحيطة بها بإضافة عدد من الأدوات المحورة والزيادات الأخرى. فالتحويلات ضرب من القواعد من نوع خاصّ تظهر في الأنحاء التوليديّة. ويرسم كلّ تحويل تحويلات مجرّدة للبنية المركبيّة في صورة تمثيلات جديدة.[...] وأمّا التحويلات عند هاريس فلا تجري على النواة في الجمل ولا تولد جملا جديدة بل الجمل عنده مترابطة بالنواة الأصلية. وكلّ الجمل مترابطة بواسطة قاعدة تحويليّة هي التكافؤ[...]

ويحدث في الكتاب أن تبطل التحويلات بأبحاث أخرى نظرا إلى أنّ التحويل ليس إقرارا بعلاقة تواردية خاصّة تخضع للملاحظة بل يكوّن جزءا من نظام هو النحو التوليدي الذي في مجموعه يكتسب عددا من النتائج التجريبية. ونظام من هذا القبيل يمكن رفضه ببراهين جديدة أو يمكن تغييره بواسطة نحو راق من حيث درجة التقييم باختيار مغاير للتحويلات وغيرها من القواعد الأخرى، وبقطع النظر عن كيفية إنشاء التحويل اليوم لأنّ مكتشفات المستقبل يمكن أن تظهر أنّ الأمر كان عاريا من كلّ صواب. فالتحويلات يجب أن تساهم في «وضع مجموعة واضحة من الجمل في اللّغة»؛ ومن الحاصل أنّ مثل هذه الخاصية أمر ممكن في صورة أمثلة إن صحّ ذلك. وحاصل أيضا أنّه يوجد نحو توليدي صادق يعيّن الخصائص البنيويّة لأيّ تركيب بما في ذلك التراكيب التي تخرق سلامة البناء في مظاهر عديدة. فمشكل اللّساني اكتشاف هذا النحو والنظرية اللّسانية التي تحدّد الأنحاء الممكنة وتشتمل على الكلّيات اللّغوية.

[44] ففي إطار الكتاب (ب. م. ن. ل.) يمكن لعلاقة التوارد بين أشكال الجمل أن تشتقّ من نفس الأبنية الخفية المتّصلة بها بواسطة التحويل. ويخالف

هذا إطار العمل عند هاريس، إذ أنّ مثل هذه العلاقة تعيّن التحويل. فنلاحظ مثلا، في مناقشة الأفعال المقتضية للمتممات «أنّ التحليل التحويلي وارد حيثما يوجد متمم والمفعول في نفس العلاقة الانتقائيّة كما يحدث ذلك في جملة بسيطة دنيا»... فالقاعدة التحويلية، عند هاريس، تعين وجوبا في مثل هذه الحال ويجب تحوير الحكم إذا بيّنت بحوث لاحقة في مستوى التوارد أنّ هذه العلاقة غير سليمة حقّا. وأمّا في نظريّة «الكتاب» فإنّ هذا «الرّأي» يمكن ألاّ يصحّ، فيفضي هذا إلى أنّ التحليل التحويلي يجب أن يترك.

[45] إنّنا هنا أمام تصوّرين مختلفين اختلافا كاملا. إلاّ أنّهما غير متفاصلين تماما. فالاختلافات تتمثّل في مفهوم «النحو التوليدي»، ويبدو قائما في مستوى عدد من الافتراضات العميقة الثابتة فيما يتّصل بمشروعية عمليات التجريد المتنوعة والأمثلة وكذلك أهداف البحث اللّساني. وتوضّحت وجوه الاختلاف بانتظام في مدرستي النظريّة التحويليّة. وبيّن هاريس بديلا للتحويلات في نظرية (ب. م. ن. ل.) يتمثل في كونها توضع شكليا لا باعتبارها علاقات بين الجمل بل باعتبارها تعليمات في عملية توليد الجمل (انطلاقا من جمل بسيطة وقع توليدها بعد). ولكنّ وجوه الغموض كثيرة في هذا الباب. وأرجو أن تساعد هذه الشروح على توضيح المسألة.

وإذا لخّصنا هذه الملاحظات فإننا نعدّ (ب. م. ن. ل.) محاولة لإنشاء نظريّة للنحو التحويلي التوليدي. والتأويل «الواقعي» للنّظرية اللّسانيّة قائم مباشرة، فقد زعمنا أنّ القدرة التي يدركها المتكلّم السامع العاديّ يمثلها النحو التحويلي التوليدي الذي يمثّل كل جملة على حدة في مستويات البنية المركبية والبنية التحويلية (المقترنتين). وتستعمل هذه التمثيلات في استخدام اللغة وفهمها وتوفر الأساس لنظرية لغوية أقوى شمولا تنظر في المعنى والإحالة وشروط الاستعمال الملائم للغة وكيف تكون الجمل مفهومة وتعين الإنجاز في مقامات اجتماعية ملموسة، وعلى وجه عامّ تؤسس ممارسة القدرة اللّسانية في التفكير والتواصل. وتخصّص مبادئ هذه النظرية البناء الهندسي الذي يجسّمه الطفل

في عملية الاكتساب اللغوي. فهذه التمثيلات تعيّن الكليات اللسانية المكوّنة لـ «جوهر اللغة» (متميزة عن الخصائص العرضية أو الخصائص التي تحدّدها مقتضيات الاستعمال اللّغوي)، فيمكن عندئذ اعتبارها مكوّنا أساسيّا في عملية توصيف «الملكة اللّسانية» الفطريّة. وقد ظهرت أعمال عدد من الباحثين أثرت الكثير من المفاهيم وغيّرتها وكوّنت الإطار العلمي الذي كان ضمنيا في (ن. م. ب. ل.) ووضعته في تقليد ثريّ لم يكن معهودا سابقا في رأيي في ذلك الوقت.

[45] ولعلّ هذه المناقشات تكوّن إجابة ماعن الكثير من الأسئلة عن [46] الخلفية العلمية لهذا العمل وتكفي لرفع سوء الفهم الطارئ الذي من شأنه أن يحدث بنشر بحث مرّت عليه أكثر من عشرين سنة في 1975.

كامبردج، ماسا شوسيتس

سبتمبر 1973

نعوم شومسكي

علم الإعراب الجديد

د. الشاذلي الهيشري

الفصل الأوّل

مختلف أنظمة القواعد(1)

التقديم:

طرأت نظرية العمل والربط (G×B) تعديلا حاسما في معالجة الملكة اللسانية وما تقوم عليه من أبنية منظومية تساهم مجتمعة في تفسير قواعدها ومبادئها. وتعتبر النظريات الفرعية السبع تصميما هندسيا لمجاري الوصف والاستكشاف والتأويل. ويفترض أن في تحليل المنظومات النحوية تحليلا للمنظومات الفضائية والعلاقات الترابطية الناشئة عن تجانس مكونات النظرية النحوية. فالمنظومية الذهنية العرفانية منظومية إعرابية. هكذا وجه تشومسكي فرضياته مستندا إلى البنية أولا وآخرا باعتبارها سلاسل وسمية لانهائية.

ويعتبر الفصل الأول من كتاب *La nouvelle syntaxe* (1987) صورة تأليفية لنظرية العمل والربط الواردة في الكتاب الأصلي باللغة الانقليزية (1981). ويعتبر الكتاب تحولا علميا في النحو التوليدي من نظام القواعد إلى نظام المبادئ. ويتمثل ذلك في النظريات الفرعية السبع التالية:

(1) Noam CHOMSKY, *La nouvelle syntaxe*, chapitre 1, pp. 80 - 96.

1 ـ نظرية س بار،

2 ـ نظرية المحاور الدلالية (الأدوار الدلالية)،

3 ـ نظرية الحالة الإعرابية،

4 ـ نظرية الربط،

5 ـ نظرية الحواجز (الموانع)،

6 ـ نظرية المراقبة،

7 ـ نظرية العمل (التحكم)،

وقد أفضى هذا التصور المنظومي للنحو والملكة اللسانية الفطرية واشتغال مكوناتها في العقل/ الدماغ إلى طرح افتراضات متنوعة لتفهم ظواهر من قبيل الاكتساب اللغوي ومعرفة اللغة. ومن أهم المبادئ الجارية في مستحدث النظرية التوليدية نقل أ ونظرية س القائمة على الرأس والمخصص والمتمم، وفي ذلك الجزء من النظرية يكمن الوجه الأساسي الذي كوّن أرضية لاختزال أدنويّ لتلك النظريات الفرعية الكثيرة. وسيتحقق التحول الحقيقي في تفكير تشومسكي مع مفاهيم الاقتضاء والأدنوية (1995)، إلا أن ما بقي من نظرية (G×B) يؤكد تجانس اللغات وتناظرها في الشكل المنطقي وتباينها في الشكل الصوتي الصرفي، وهو وجه كليّ أيضا.

ولعل ما يتوضح من خلال هذا الفصل المترجم أنه يصدر عن تعديل حاسم حققه تشومسكي في معالجة اللغة في مستوى مضمر داخلي أولا ومستوى اشتغالها عند الانجاز ثانيا، وهما قضيتان جوهريتان من النحو الكلي العرفاني الذي يتجذر في بداية النحو التوليدي (1955). ولكنّ نظرية التحكم أو العمل والربط وما يتصل بها من منظومات أخرى انتظمت بصرامة متناهية في مبدإ قد يكون كفيلا باستيعاب أو اختراق سائر النظريات الفرعية وما تقوم عليه من مبادئ وقيود وشروط في إجراءات الوسم وعملياته، بل قد يكون تشومسكي حرص على توحيدها في مبدإ أساسي هو الوسم الإعرابي العاملي.

التعريب

يمكن التمييز في دراسة النحو بين وجهتيْ نظر اثنتين، تهتمّ إحداهما بأنظمة القواعد فيما تهتمّ الأخرى بأنظمة المبادئ. لننظر على سبيل المثال في النظرية النموذجية الموسّعة في نسخها الحديثة. يتألف نظام القواعد فيها من ثلاثة أقسام رئيسية:

(1) (a) المعجم

(b) الإعراب (I) المكوّن الأساسي

(II)المكوّن التحويلي

(c) المكوّنات التأويلية: (I) مكوّن الأشكال الصوتمية (FP)

(II) مكوّن الأشكال المنطقية (FL)

يُعيِّن المعجم الخصائص الداخلية للعناصر المعجمية ويحدّد بالأخصّ ما سأسميه خصائص الوسم الدلالي (θ marquage) للعناصر المعجمية التي تشتغل رأسا للتركيب. فالفعل persuade أي «أقنع»، مثلا، يختص بإسناد دور دلالي معيّن (θ - rôle) إلى كلّ المقولات التي يتفرع إليها مقوليا: مفعوله، متممه القضوي وبطريقة غير مباشرة فاعله. وأفترض أنّ وسم الفاعل دلاليّا (θ marquage) حادث بواسطة المركب الفعلي VP الذي رأسه فعل. ويمكن تحديد عملية الوسم الدلالي هذه على صورة مكوّنية. وبالإضافة إلى ذلك يعيّن المعجم الخصائص الصوتيّة والدلالية التي لا ترتبط بقاعدة خاصّة.

وتولّد قواعد المكوّن الأساسي البنى العميقة D-Structures التي يمكن أن نعتبرها [80]تمثيلات تشكلية للوظائف النحوية (فاعل، مفعول، إلخ. ونسمّيها من الآن فصاعدا وظائف نحوية FG) المقترنة بالأدوار الدلالية θ-rôles. إنّ

المواضع التي تلقّت دورا دلاليـا θ-rôle (ومنه جاء استعمال مواضع دلالية position θ) هي المواضع الوحيدة والوحيدة فقط التي تملأ معجميا في البنية العميقة D-structure من جملة المواضع التي أسندت إليها وظيفة نحوية (نسمّيها من الآن فصاعدا موضع حد position A) أي تُملأ بهذه العناصر الحاملة لهذه الأدوار الدلالية وتتضمن بصفة اختيارية ممكنة العنصر المعدوم صوتيا *PRO* «ضم».

وتُسنِد قواعد المكون التحويلي إلى كل بنية عميقة D-structure بنية مصاحبة هي البنية السطحية S-Structure حيث تُعرّف الوظائف النحوية مرة أخرى بطريقة تشكلية. وفي البنية السطحية يمكن أن يظهر العنصر الحامل لدور دلالي θ-rôle في موضع لم يُسنَد إليه أيُّ دور دلالي (موضع غير دلالي position non θ). وهكذا تكون البنية السطحية المصاحبة للجملة (2a) هي (2b) حيث John هو الفاعل ولكن لا يحمل موضعُ الفاعل أيَّ دور دلالي:

(2) (a) John was persuaded to leave

«John a été persuadé de partir»

«جون اقتنع بالرّحيل»

(b) [NP_i John] was persuaded e_i [Pro_i to leave]

يمثل الزوج ([NP_i John]، e_i)، في هذا المثال، سلسلة، الطرف الثاني فيها أثر للطّرف الأوّل. ويُسنَد إلى السلسلة دور دلالي بموجب أنّ أحد طرفيها (أعني الأثر) يشغل موضعا دلاليا position θ. ويعوض الضمّ *PRO* العنصرَ الحاملَ لدور دلالي مستقل. وبالتالي فهو مولّد مباشرة في المكان الذي يشغله في (2b) ومتقارن مع مفعول أقنع (فعل مراقب للمفعول) بواسطة نظرية المراقبة Théorie du contrôle. وتتشكل البنية السطحيّة (2b) انطلاقا من البنية العميقة المناسبة بتطبيق قاعدة انقل ألفـا Déplacer α. وتنقل هذه القاعدة John من موقع المفعول (موضع دلالي position θ) إلى موضع الفاعل في الجملة الأصلية (موضع غير دلاليّ position non θ) تاركا بالمواضعة أثرا متقارنا مع مفسره. وتتضمّن البنية السطحيّة (2b) سلسلتين: تتكون الأولى من John

وأثره وتتكوّن الثانية من مجرّد الضمّ *PRO*. ويسند إلى كلّ سلسلة دور دلالي θ-rôle.

وسأقول هنا كلاما يسيرا عن المكوّنات التأويلية. يضع مكوّن الشكل الصوتمي FP بنية سطحيّة جارية على بنية من السطح ذات تمثيل صوتي. ويضع مكوّن الشكل المنطقي FL هذه البنية السطحيّة جارية على تمثيل للشّكل المنطقي (اقرأ شكل منطقي FL مع احتياطات الاستعمال). تلك هي بعض الخصائص الأساسية للنظام الذي أجملنا الحديث عنه في (1).

ويمكن النظر إلى العمليات النحوية من زاوية أخرى تتمثّل في الاهتمام ببعض المبادئ المقيّدة للقواعد والتمثيلات المختلفة. تتنوّع هذه المبادئ بحسب الأنظمة الفرعيّة التالية:

(3) (a) Théorie x-barre (théorie $\bar{X}$)	نظرية س بار
(b) Théorie thématique (θ-théorie)	النظرية الدلالية (نظرية θ)
(c) Théorie du cas	نظرية الحالة الإعرابية
(d) Théorie du liage	نظرية الربط
(e) Théorie des bornes	نظرية الحواجز
(f) Théorie du contrôle	نظرية المراقبة
(g) Théorie du gouvernement	نظرية العمل

ذاعت نظرية س بار في صيغ مختلفة وسأتبنى صيغة منها، ها هنا في النقاش الموالي، دون زيادة في التعليق.

إنّ أحد المبادئ الأساسية في النظرية الدلالية θ-théorie هو المعيار الدلالي θ-critère. وينصّ هذا المعيار على أن كل وحدة في الشكل المنطقي FL مقتضية دورا دلاليا (يعني كل حد) تتلقى دورا دلاليا ودورا وحيدا. وكل دور دلالي تحدّده خصائص الرأس المعجمية ينسب مثلما قلنا سابقا إلى سلسلة. ونرى من

الآن بوضوح كيف تعاد صياغة المعيار الدلالي على قاعدة مفاهيم «السلسلة» و«عناصر السلسلة».

وتعالج نظرية الحالات الإعرابية إسناد حالة إعرابية (مجردة) إلى العناصر التي تحتل مواضع يُعنى بها الوسم الإعرابي (مثلا المفاعيل المباشرة أو غير المباشرة، فواعل الجمل ذات الدلالة الزمنية المنقضية أو المحصلة). وأحد المبادئ الأساسية هو المصفاة على الحالة الإعرابية المنسوب إلى J.R. VERGNAUD الذي يشترط أن كل مركب اسمي (NP) ذي محتوى صوتمي لا بد أن يتلقى حالة إعرابية. ويجعل حضورُ الحالة الإعرابية العناصرَ ظاهرة لتطبيق بعض القواعد سواء منها القواعد المتصلة بمكوّن الأشكال الصوتمية FP أو القواعد المتصلة بالشكل المنطقي FL التي تسند إلى السلاسل أدوارا دلالية θ - rôles. وبمواصلة هذا التمشي نستطيع إلى حدّ كبير (أو ربما [83] بصورة تامة) اختزال المصفاة على الحالة الإعرابية في المعيار الدلالي (انظر Chomsky (1981a) فصل 6، و(1981) Stowell).

وتتوسع نظرية الربط في العلاقات التي تعقدها العوائد والضمائر بمفسراتها (إذا كانت لها مُفسرات) وتعالج ظواهر خاضعة لقيد الفاعل المخصص (SSC) ولقيد الجزر الاسمية (NIC) وقد قدّمناها في أعمال سابقة (Chomsky (1981a

وتدقق نظرية الحواجز شروط المحلية وخاصة قيد الإضمار العميق على قواعد الحركة.

وتعالج نظرية المراقبة اختيار مفسر الضمّ *PRO*.

وتتضمن نظرية العمل مبادئ مثل مبدإ المقولات الفارغة (ECP) الذي ينص على أن كل أثر ينبغي أن يكون «معمولا بدقّة» وهو تصور أضيق من تصور العمل. وبيّن Richard Kayne بوضوح أن مبدأ المقولات الفارغة (ECP) يطبق في مستوى الأشكال المنطقية (1979) Kayne وكذلك (1981a). ورغم بعض المشاكل القابلة للنقاش أعتقد أن هذه المعطيات ترجّح فرضيّة أنّ نظريّة

الربط تطبّق في مستوى البنية السطحيّة S-structure. ويؤدي مفهوم العمل دورا مركزيـا موحّدا في النظام بأكمله. وهكذا تُسنَد الأدوار الدلالية θ-rôles والحالات الإعرابية على قاعدة العلاقة العاملية.

وتتفاعل أنظمة المبادئ بطرق مختلفة، وبالتأكيد توجد كذلك علاقات بين النظريات الفرعية (3) وأنظمة القواعد الفرعية (1). وينبغي أن يوضّح النحو الكلّي في نظريّة صريحة خصائص هذه الأنظمة والعلاقات الخاصة بها، أنا عازم أن أرسم شيئا فشيئا البعض من هذه الخصائص وعلاقاتها الداخلية. وتقترن بكل نظام من الأنظمة (1) و(3) بعض المقاييس. وتعرف هذه المقاييس بحسب المعطيات التجريبية التي يمتلكها الفرد المكتسب للسان من الألسنة. وهكذا يمكن أن نتصور نحواللسان على أنه مجموعة من القيم المخصوصة التي تتخذها هذه المقاييس في حين أن مجموعة نظام القواعد بما فيها من مبادئ ومقاييس تكوّن النحو الكلي (Gu) الذي يمكن اعتباره عنصرا من الميراث البيولوجي الإنساني أي «الملكة اللغوية».

وتلوح هنا مسألة جوهرية هي التالية: ما هي أقسام نظام القواعد التي ينبغي أن تخصص بالفعل في نحو خاص؟ وبعبارة أخرى ما هي مظاهر نظام القواعد التي ينبغي أن تتعلم بالفعل عندما تكتسب المعرفة بلسان من اللاّلسنة؟ أو أيضا ما هي مجموعة المقاييس الفعلية المقترنة بنظام القواعد (1) وإلى أي حد يمكن أن تسند إليها بحرية قيما؟ إننا نريد لأسباب بديهية أن نَحُدّ قدر الإمكان من اختيار القيم الموضوعة للمقاييس قصد الرفع من القدرة التفسيرية للنظرية اللسانية وتَفسير الإمكانات المتاحة لاكتساب النحو (تعلم لسان ما). وقد عكفت أغلب البحوث المنجزة في السنوات العشرين الأخيرة في الإطار العام للنحو التوليدي والتحويلي على الحدّ من اتّساع الاختيارات الممكنة تماشيا مع المعطيات المتوفرة في بعض اللغات المدروسة دراسة جيدة. وبتتابع البحوث وقع تحول تدريجي من الاهتمام بدراسة أنظمة القواعد التي افتقرت، كما كنّا نتمنّى، إلى الاهتمام بدراسة أنظمة المبادئ التي بدت كأنّها تحتل موضعا

مركزيا لتحديد طبيعة الألسنة البشرية الممكنة وأنواعها المختلفة. ولننظر الآن في المسألة مستعرضين مكونات (1).

ولنبدأ أوّلا بالمعجم (1a). ينبغي أن يحدد النحو لكل عنصر معجمي خصائصه الذاتية التي لا تحدّدها المبادئ العامّة للنحو الكلي GU. فنحو الأنجليزية، على سبيل المثال، عليه أن يدقّق أنّ فعل persuade «أقنع» له شكل ومعنى ومجموعة من المفاعيل الخاصة وكذلك طريقة مخصّصة لوسم مفاعيله دلاليّا ووسم فاعله «بطريقة غير مباشرة» إن كان له فاعل. ويقوم تعلم «لسان من الألسنة» في جزء كبير منه على تحديد عناصر المعجم وخصائصها انطلاقا من المعطيات المتوفرة. وتدل الحجج التقليدية على «فقر المنبّه» أن بنية المعجم ذاته ينبغي أن تحدّد مسبقا على نطاق واسع.

ولننظر الآن في المكون الإعرابي للنحو (1b) ولنفحص القواعد الأساسية (1bI). ينبغي أن تكون هذه القواعد كافية (بالنسبة إلى الانجليزية) لتحديد البنية العميقة D - structure المضمرة (2b) على سبيل المثال. وكنّا أقررنا في تحليل سابق أنّ هذه البنية العميقة محدّدة بقواعد أساسية لإعادة الكتابة، من بينها (4 a,b).

(4) (a) S → NP INFL VP

فا ← مركب اسمي، صرفة، مركب فعلي

(b) VP → V NP S'

مركب فعلي ← فعل، مركب اسمي، فا

فما الذي ينبغي بالفعل أن نخصصه من (4) في نطاق علم النحو؟

وبما أن رأس المركب الفعلي VP في (4b) هو فعل فإنه ليس في حاجة إلى التدقيق إذ الأمر راجع إلى نظريّة س (3a). إذن، بالإمكان أن تُختصر (4b) في (5).

(5) S → NP INFL VP

مركب فعلي ← رأس مركب اسمي

بيد أنّ القاعدة (5) بصفتها قاعدة أساسية هي نفسها تكرارية إذ أنّها تلخص جزئيا معلومات معطاة في المعجم، ومحصلها أنّه يوجد فعل persuade أي «أقنع» وهو يأخذ مفعولا به مركبا اسميا NP ومفعولا قضويا. لنضع في هذه الحالة مبدأ عاما جدّا. هو مبدأ الإسقاط Principe de projection الذي يشترط بطريقة غير صورية أن خصائص الوسم الدلالي لكل عنصر معجمي ينبغي أن تكون ممثّلة مقوليا في كل مستوى إعرابي حسب الترتيب التالي: الشكل المنطقي، البنية السطحية والبنية العميقة. وبالنسبة إلى الشكل المنطقي فإن مبدأ الإسقاط يعبّر في ملاحظة مخصوصة عن خاصية صحيحة من حيث التعريف على وجه من الوجوه. ومن بين النتائج التي أدّى إليها امتداد مبدإ الإسقاط إلى البنية السطحية توفير العناصر الأساسية لما سمّي بنظريّة الآثار La Théorie des traces وبتطبيقه على البنية العميقة كذلك، يعبّر مبدأ الإسقاط عن فكرة مفادها أنّ البنية العميقة هي تمثيل «صرف» للوظائف النحوية التمييزية الخاصة بالوسم الدلالي (نسمّيها من الآن فصاعدا FG θ الوظائف النحوية الدلالية).

واستنادا إلى الصياغة السليمة فإن مبدأ الإسقاط يوسّع المعيار الدلالي الخاص بالشكل المنطقي إلى البنية السطحية والبنية العميقة. ومن بين النتائج أيضا أن قواعد الحركة (أعني أُنقل ألفا) ينبغي أن تنقل عنصرا نحو موضع غير دلالي position no-θ. فمثلا إذا نقل عنصر من موقع دلالي في البنية العميقة نحو موقع هو نفسه دلالي في البنية السطحية فإن السلسلة المقترنة تتلقى دورين خارقة بذلك المعيار الدلالي. وإذا نقل حد argument من موضع غير دلالي في البنية السطحية[86]، فإنّ المعيار الدلالي يقع إذن حذفه في البنية العميقة بالرغم من أنه مقبول في البنية السطحية إلخ. وهذه خاصية أساسية تميّز «انقل ألفا» سنعود إليها.

وبحسب مبدإ الإسقاط يجب أن تكون البنية السطحية الخاصة بـ (2a) بنية من نوع (2b) وتكون البنية العميقة هي نفسها بالأساس ويكون John في موضع أثره من ناحية ويكون موضع الفاعل في الجملة الأصلية شاغرا من

ناحية أخرى. ويمكن أن نزيد القاعدة (5) اختزالا حسب الطريقة التالية: ليس من الضروري تخصيص متممات الرأس إذ يوفرها المعجم المؤوّل في ضوء مبدإ الإسقاط. ونفترض الآن أنّ للبنية العميقة خاصيتين متعالقتين:

(I) فهي تجريد للبنية السطحية الحاصلة بتطبيق قواعد التحويل ونتيجة لذلك لا تتضمن أثرا.

(II) وهي تمثيل «صرف» للوظائف النحوية الدلالية FG θ.

ولنلاحظ أن نظرية س بار في علاقة وثيقة مع مبدإ الإسقاط باعتبار أن متممات الرأس عند إنجاز توسع في مستوى س بار لا تحتاج إلى الذكر إذا ما أخذنا هذا المبدأ بعين الاعتبار.

إذن فما يبقى من (4b) هو ترتيب المكونات ضمن (5). بيد أنّه من المحتمل أن يكون هذا بدوره تكرارا في جزء منه. ويمكن أن نفترض بطريقة صحيحة ظاهريّا أنّ نظرية الحالات الإعرابية تتضمّن شروط تجاور باعتبارها على الأقل اختيارات غير موسومة وأنّ اللغة الأنجليزية تتبنى بصفة خاصة شرطا صارما منها (هب على سبيل المثال I have read often these books قرأت في الغالب هذه الكتب). وبما أنّه بمقتضى المصفاة على الحالة الإعرابية ينبغي أن يسند الفعل حالة إعرابية إلى مفعوله، فإنّ المفعول ينبغي أن يجاور الفعل ممّا يؤول جزئيّا إلى الترتيب الخطّي المعبّر عنه بـ(5). ويبقى إذن من القاعدة (4b) كون الرأس واقعا في مقدمة المركب الفعلي VP في الانجليزية كما أنّ الاسم N والصفة A والحرف P واقعة بالتالي الموقع نفسه في المقولات التي تسقطها بحسب نظرية س بار وهذه خاصية عامة في الانجليزية.

ولفهم الحالة (2) علينا أن ندقّق ما تعبّر عنه (4a) في النهاية ومفاده أنّ لجميع المكوّنات القضوية ـ الجمل الأصليّة والجمل المنضوية ـ فواعل. ويمكن أن نذهب إلى أنّ هذا ناتج عن مبدإ الإسقاط إذ يسم [87] الفعلان فاعليهما دلاليا. ولكنّ هذا الأمر ليس صحيحا كلّ الصحّة. ففي حين أنّ المتممات

الفرعية ضرورية للرؤوس فإنّ وسم الفاعل دلاليّا ليس كذلك وهو ما يمكن ملاحظته في الجمل المبنية للمفعول وفي التأسيمات (على سبيل المثال (2) أو The belief that S «اعتقاد أنّ ج». وزيادة على ذلك فإنّ غير المعمولات يمكن أن تشتغل موقع الفاعل كما في It is clear that S («واضح أنّ ج»)، I expect it to be clear that S («أظنّ واضحا أنّ ج»). وبالفعل ففي البنى التي ينقصها فاعل موسوم دلاليّا ينبغي أن يملأ موضع الفاعل بعنصرمن باب الحشو. يبدو إذن أنّ حتميّة موضع الفاعل بالنسبة إلى الجملة أمر مستقلّ عن مبدإ الإسقاط. وبالعكس يمكن اعتباره مبدأ عاما متحكّما في البنى العميقة ومتحكّما بالتالي في البنى المشتقّة منها. وأسلّم لأسباب وجيهة لا أتبسّط في تحليلها هنا أنّ الأمر صحيح كذلك في الألسنة التي تسمح حسب ما يبدو بوجود «فاعل ناقص» (على سبيل المثال الألسنة الرومنية، غير اللسان الفرنسي).

إنّ مبدأ الإسقاط وحتمية أن يكون للقضايا فاعل أمران شديدا الارتباط من حيث التصور. وبالفعل يمكن أن نقول إنّ عنصرا معجميا يسم دلاليا موضع الفاعل (persuade «أقنع»، لا seem «بدا») إذا وإذا فقط ملئ هذا الموضع. وهذا الأمر حتمي بالنسبة إلى القضايا وليس كذلك بالنسبة إلى المركبات الاسمية NP. (لنلاحظ أن صرف المبني للمفعول يلغي الخاصيتين المتعالقتين: وسم الفاعل دلاليا ووسم المفعول إعرابيّا). وسأطلق من الآن فصاعدا عبارة «مبدأ الإسقاط الموسع» Principe de projection étendu على التأليف ما بين مبدإ الإسقاط والشرط الذي يجعل الفواعل حتمية بالنسبة إلى القضايا.

وفي نحو الانجليزية خاصية أخرى ينبغي أن نوضحها، وهي أنها لغة تشكلية، بمعنى أن الوظائف النحوية مثل تلك المضمرة في (2) تمثلها أبنية صورية. ومن الجائز أن تكون «التشكلية» خاصية الأنظمة الفرعية لا خاصية الأنحاء. ومن الممكن كذلك وصلها بمقاييس نظرية الحالة الإعرابية. وللاطلاع على مناقشة هذا المقياس في الإطار المقترح هنا راجع Chomsky (1981a) (فصل 2).

وفي الخلاصة يبدو أن المكون الأساسي في الانجليزية [88] يتمثل في تخصيص عدد من المقاييس: + [تشكيلي]، «رأس في موقع أولي» ترتيب: فاعل مركب فعلي، إلخ وفي تحسين الاستعمالات غير القابلة للتعميم idiosyncrasie في هذه اللغة مثل خصائص التعابير الاسمية المعقّدة. ويبقى إرجاع هذه الخصائص إلى مبادئ عامة مسألة مفتوحة ونسبيا غير مدروسة بتعمق. ويبدو ذلك ممكنا على الأقل في بعض الحالات.

لننظر على سبيل المثال في مركب اسمي NP على درجة من اللحن مثل:

(6) * [all some men]

«tous quelques hommes»

«كلُّ بعضِ الناس»

إنّه ليس من الضروري قطعا أن نتبين درجة اللحن في (6) بواسطة القواعد الخاصة بنحو الانجليزية سواء بالقواعد الأساسية أو بتخصيص المقاييس. ولا نتوقع أن يكون معادلها في لسان آخر صحيحا نحويا. وهناك فرضية طبيعية وهي أن (6) معطّلة بمبدإ عام تابع للشكل المنطقي: لا بدّ أن يربط كلُّ عامل متغيّرا مميزا. وإذا كان الأمر كذلك فلن تلغي إذن أيّ قاعدة من قواعد النحو الخاص الحالة (6). ويمكن أن نفترض أنّ (6) متولدة بصورة حرّة بالقواعد الأساسيّة ومصفّاة بالشكل المنطقي.

لنلاحظ أن المبدأ المدروس ليس مبدأ من مبادئ المنطق الكلاسيكي، وليس من المفيد أن نعرف ما إذا كانت الكتابة تتيح تسويرا شغوريّا أو يجب حذفه بقيد على صياغة العبارات صياغة سليمة. إلاّ أنّ هذا المبدأ معقول تماما باعتباره قيدا اختباريا على الإعراب الراجع إلى الشكل المنطقي في اللغات الطبيعية وجزءا من النحو الكلي. وباستثناء إلغاء البنى المماثلة لـ(6) فإنّ هذا المبدأ ذاته يعطّل الحالة (7) ويبيح في الوقت نفسه الحالة (8):

(7) (a) * The man [who John saw Bill]

"L'homme [que John a vu]"

"الرجل [الذي رأى جون بيل]"

(b) * The man [who$_i$ John saw him$_j$] ($i \# j$)

« L'homme [que$_i$ John a vu lui$_j$] »

«الرجل [الذي$_i$ جون رآه]$_j$»

(c) * who did John see Bill

«qui John voit Bill »

«الذي جون رأى بيل»

(d) * I wonder who John saw Bill

«Je me demande qui John a vu Bill »

«أتساءل من جون رأى بيل»

[89]

(8) (a) the man [who John saw t]

«l'homme [que John a vu t]»

«الرجل [الذي جون رأى أثر]»

(b) the man [who$_i$ John saw him$_i$]

«l'homme [que$_i$ John a vu lui$_i$] »

«الرجل [الذي$_i$ جون رآه]$_i$»

(c) the man [who$_i$ they think that if Mary marries him$_i$، then everyone will be happy]

«l'homme [dont$_i$ ils pensent que si Mary épouse lui$_i$، alors chacun sera heureux] »

«الرجل [الذي$_i$ يظنون إن تزوّجته$_i$ ماري، سيكون إذن كلّ واحد سعيدا] »

(d) I wonder [who$_i$ they think that if Mary marries him$_i$، then everyone will be happy]

«Je me demande [de qui$_i$ ils pensent que si Mary épouse lui$_i$، alors chacun sera heureux] »

«أتساءل [عمّن$_i$ يظنون إن تزوّجته$_i$ ماري، سيكون إذن كل واحد سعيدا]»

في الحالة (8a) t هي أثر لـ who وهي بحسب التعريف متغير مربوط بواسطة who بكيفية تجعل المكوّن مؤولا ب الطريقة التالية:

(9) l'homme x tel que John a vu x

الرجل س مثل جون رأى س

وفي الحالة (8b) يمكن أن يؤول him كمتغيّر بواسطة استراتيجية تمنحه حكم ضمير الشخص. وهذه الاستراتيجية هامشيّة في الانجليزية النموذجية رغم أنّه في الإمكان أن نجدها في لغات أخرى وهي فاشية في اللغة الانجليزية الدارجة. ونجدها في تراكيب مثل (8 c, d) حيث تمنع نظرية الحواجز نقل wh.

ونحن لا نريد أن نلغي بواسطة قواعد النحو التراكيب (8 b,d) ولا تراكيب أخرى معادلة. وبالفعل لا نريد أن يلغي الإعراب البنى (7) و(8) ونريد بالأحرى أن تعطّل البنى (7) وتباح البنى (8) بشرط أن يربط أحد عوامل الشكل المنطقي متغيرا من المتغيرات. ويمكن أن تختلف اللغات واللهجات في تحقيق هذا المتغيّر ويمكن أن تعوّضه الضمائر لكونها لا تحتاج إلى إحالة مستقلة. وباستثناء التضييق على العوامل الشاغرة فإن نظرية النحو ينبغي ألاّ تتضمّن عدة خاصّة لشرح الحالة (7) والحالة (8). وبما أن النتيجة حاصلة فعلا باعتبارات أعمّ، فإنّ إقحام إجراءات إضافيّة خاصّة لإقامة التمييز ما بين (7) و(8) يعدّ ببساطة خطأ تقع فيه كلّ نظريّة تتبنّاه.[90]

وسنرى فيما بعد أنّ هناك أسبابا معقولة تجعلنا نفترض أنّ التحديد الملغي للعوامل التي تشتغل شغوريّا ينبغي أن يمتدّ ويتدعّم إلى وجوب نفي «المتغيّرات الحرّة» على الإطلاق.(انظر مناقشة الحالة40 في الفصل الثاني من الكتاب) واقترحنا أيضا أن يتدعم بواسطة مبدإ التفريع الثنائي Principe de Bijection الشرطُ الموجب لربط المتغير المميز في الشكل المنطقي بواسطة كل عامل. ويشترط هذا المبدأ أن العامل ينبغي أن يربط متغيرا ومتغيرا فحسب.

وهكذا نفسر خروقات من نوع «تأثير الإحالة المتقاطعة الضعيفة» المجسدة في (10) والحكم الهامشي للحالة (11)

(10) his mother loves everyone

(في معنى أنه بالنسبة إلى كل شخص س أم س تحب س)

« Sa mère aime chacun»

«أمّه تحبّ كلّ واحد»

(11) who did you give a picture t to t

«qui as - tu donné une photo de t à t »

«من أعطيت صورة t إلى t»

نعود إلى هذه النقطة: وسواء كان هذا التوسّع مضمونا كليا أو جزئيا فإنّ المبدأ الأضعف الملغي للتسوير الشغوري وللمتغيرات الحرّة بطريقة ما زالت في حاجة إلى التدقيق، يبدو معلّلا بالكامل ويجنب الاستعانة بقواعد أساسية خصوصية.

هل من الضروري أن نقرّ مبدأ معطلا للتسوير الشغوري بصفته مبدأ من مبادئ النحو الكلي GU، متحكما في إعراب الشكل المنطقي FL؟ أو هل بوسعنا أن نرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات أبعد في التعميم؟ لنفترض على سبيل المثال حدا (argument) جائزا وليكن التالي: (6) و(7)، الذين يخرقان المبدأ، وليس لهما بكلّ بساطة معنى. إذا ما توسعنا في تحليل هذا الاختيار، يكون من الضروري أن نشرح لماذا لا يكون لـ(6) و(7) معنى. و لننظر في (7). كثير من اللغات تسمح بكامل الحريّة بأبنية ذات تفكيك من جهة اليسار dislocation à gauche حيث لا يرتبط العنصر المبأر بأي مكان فارغ (ثُقْب) ولا بأي ضمير في الجملة المقترنة به. بيد أنّه توجد علاقة أضعف من نوع «كون الموضوع كذا» ما بين الجملة والعنصر المبأر. ولا نرى لماذا لا تصح العلاقة نفسها في حالة الجمل الموصولة. إذن لنفترض أن التسوير الشغوري مسموح به في حالتي (6) و(7). فمن السهل جدا أن نتصور نظاما منطقيا يسمح بالتسوير الشغوري في العبارات السليمة ولكنه يتجاهله [91] من حيث التأويل لماذا لا يكون هذا الأمر صحيحا في الألسنة الطبيعية بحيث تفيد (7c) على سبيل المثال did? John see Bill «هل جون رأى بيل؟» أو ربّما John saw Bill «جون رأى بيل». مبدئيا لا يوجد دليل يعارض مثل هذه الإمكانات. فإذا لم تتحقق فمن الممكن

أنّ الذي ألغاها هو مبدأ معدل لإعراب الشكل المنطقي، وهو مبدأ اختباري في النحو الكلي GU.

إن تعطيل التسوير الشغوي يمكن أن يُقلَّص جزئيّا على الأقل إلى اعتبارات أخرى. لتكن استراتيجية ضمير الشخص: من الطبيعي ألاّ تقتضي هذه الاستراتيجية أي عامل صريح في مص Comp على عكس (8 b, c). وتطرح المسألة حينئذ لمعرفة ما إذا كان يوجد أو لا يوجد إطلاقا عامل فارغ في مص Comp يربط في هذه الحالة ضمير الشخص. لنفترض أن هذا المقترح الأخير صحيح، ولنفترض زيادة على ذلك أنّ أمثلة مثل (8 c) في الانجليزية مرفوضة بصفتها أشكالا قياسية. ويمكن أن نؤول إذن الجمل الموصولة القائمة على ضمير الشخص على أنها تقتضي العملية الإسنادية، واعتبار الجملة الموصولة كما لو كانت جملة مفتوحة إسنادية الرأس. ولنفترض، آخر الأمر، أنها خاصية عامة في تأويل الجمل الموصولة مهما كان بناؤها الداخلي. ويمكن أن تكفي هذه الفرضية لتعطيل (7a) وبتفحص نتائجها يمكن أن نشتق التحديد الملغي للتسوير الشغوري في الجملة الموصولة على قاعدة عامة.

والنتيجة التي ننتهي إليها أنّ تنوّع الأنحاء الأساسيّة محدود جدّا. وبالفعل هذه الأنحاء لا توجد إلاّ بأعداد محصورة وصغيرة نسبيّا. وببساطة يتمثل كل نحو منها، من ناحية في تخصيص القيم التي تتخذها المقاييس مثل تلك التي ناقشناها هنا، ومن ناحية أخرى في عدد من الظواهر الهامشيّة (الخارجة عن النحو النووي) التي ينبغي أن تحفظ. وباعتبار المعجم وقيمة هذه المقاييس فإن نظريةس بارومبدأ الإسقاط الموسّع ومبادئ أخرى أيضا ستحدد صنف البنى العميقة.

ورغم كل ذلك نستطيع القول إنّه يوجد نحو مركّبي أساسي، ولنقل نحوا مستقلاّ عن السياق، مولّدا لبنى عميقة (أي بنى سطحية وأشكال منطقية) ولكنه نحو مشتق وليس في حاجة [92] إلى التدقيق، ومشتق من مبادئ أكثر عمقا ومن تخصيص المقاييس التي تمثل النحو الحقيقي، ويشبه حكمه حكم نظام من

القواعد متولد من النحو وموظف لتخصيص الصنف الذي تنتمي إليه الأزواج الإيقاعية. وبصفة أعمّ، فإن مفهوم «اللغة» ذاته ومهما كان التعريف الذي نريده (و هب أننا نريد ذلك) مفهوم مشتق ويمثل ظاهرة ثانوية تماما مثل صنف الأزواج الإيقاعية. واللغة مهما كانت طبيعتها مفهوم أكثر تجريدا من النحو وأبعد عن الآليات الفعلية ومثير بالتالي لمسائل جديدة من الممكن أن تستحق أو لا تستحقّ الحل (و أنا من جهتي أشكّ في الأمر). إن مفاهيم النحو المركّبي كانت طبيعية جدّا بقدر ما كنّا نفترض أنّ دورها متمثل في تحديد المؤشرات المركبية للبنى النحوية (الأساسيّة). إلاّ أنّ هذه الآليات لم تكن بالتأكيد مناسبة لتخصيص المقاييس المماثلة لتلك التي انتهينا من النظر فيها. وبتطوّر نظرية س بار والمبادئ الأخرى يكون من الواضح أن نظرية النحو المركبي ليست بحسب التعريف مكوّنا من مكوّنات النحو الكلّي.

وإذا كانت أنحاء المكوّنات لا توجد بالفعل بصفتها من مكوّنات النحو الكلّي، وإذا ما كانت مجرّد ظواهر عرضيّة، فحينئذ نستطيع الرّجوع إلى المسألة التي نوقشت في الأشغال الأولى الخاصّة بالنحو التوليدي والتوزيعي أعني: هل تمتلك المؤشرات المركّبية الخصائص الصوريّة الممثلة في المشجرات البيانية الاصطلاحية (أشجار)، وإذا كان الجواب نعم فلماذا؟و بالتأكيد لا يمكن أن تطرح هذه المسألة إلاّ إذا توفر لدينا مفهوم مستقل للبنية المركبية. لنفترض إذن أننا نتبنى مقاربة شاملة للمؤشرات المركبية (و بصفة عامة لمؤشرات المستويات) لـ Chomsky (1955) التي هذبها وحسّنها Lasnik وKupin (1977). كنّا أقررنا في هذا العمل الأول أنّ المؤشّرات المركبية في مستوى الأبنية العميقة يمكن أن يعبر عنها بصيغ الأبنية التشجيرية لأنها متولّدة في القاعدة بواسطة نحو المكونات ولكن هذا الأمر قد لا يكون صحيحا في السطح وقد سعينا باهتمام خاص إلى أن نحدّد الشروط التي يمكن أن تحدث فيها هذه الوضعية. وإذا ما فحصنا الآن المسألة من وجهة نظرنا [93] فإننا نسجّل بادئ الأمر أن مفهوم «مولّد في القاعدة» ليس واضحا. إنّ الأبنية العميقة والأبنية السطحيّة وتمثيلات أخرى تعرّف بتحديد مقاييس النحو الكلي وهذا

صحيح كذلك بالنسبة إلى المشتقات المصاحبة لها. (إلاّ أني سأواصل بسبب ما يقتضيه العرض، استخدام هذه العبارة لتسمية العناصر المتولدة في القاعدة، في موقعها بالبنية العميقة). وبوسعنا رغم ذلك أن نتساءل إن كانت للبنى العميقة والبنى السطحية، إلخ، خصائص الأبنية التشجيرية. وستكون الحالة كذلك إذا ما حُدّدت بنظرية س بار. ولكن عوامل أخرى تتدخل في تحديد هذه الخصائص. وبوسع عمليات إعادة التحليل وإعادة البناء على سبيل المثال إنتاج مؤشرات مركبية غير ممثّلة بالتشجّر. وسنناقش بعدئذ بعض الأمثلة منها. وزيادة على ذلك فإن نظرية س بار يمكن أن تبنى بطريقة تجعلها لا تتطلب مؤشرات مركبية لها خصائص تشجيرية. ونقترح أحيانا أن يفهم العطف بمصطلحات موحّدة خاصة بالمؤشرات المركّبية (و بالفعل، ستكون هناك مشجرات ثلاثيّة الأبعاد حيث تملأ عناصر العطف نفس الموقع في الإسقاط المقترن ذي البعد المزدوج). وستتحدد عمليّة الترتيب الخطّي بواسطة قاعدة «التهجّي».

وإذا ما استخدم لسان من الألسنة وسيطا ذا بعد إضافي زائد على الترتيب الخطّي فإننا نفترض حينئذ أن تكون قاعدة التهجّي غير ضروريّة. ومن الجائز أن تكون مثل هذه الاقتراحات صحيحة وأعتقد أنّها تستحقّ العناية.. ويمكن أن نبتعد أكثر بصفة جذرية من البنى التشجيرية وهذا الأمر قد اقترح أحيانا، وسوف لا أدرس هذه المسألة هنا، ولكن سألاحظ ببساطة أن التنافر المحتمل ما بين هذه الفرضيات ونظرية نحو المكوّنات لا يمثّل عقبة أمام هذه الفرضيات.

ولنعالج الآن المكوّن التحويلي (Ib II). اقترحنا في أعمال حديثة أن هذا الكوّن يمكن أن يختصر، على الأقل فيما يتعلّق بالنحو النووي، في قاعدة وحيدة هي انقل أ (أي «انقل أيّة مقولة كانت إلى أيّ موضع كان») مصحوبة على وجه الاحتمال ببعض المقاييس المتعلقة باختيار ألفا ومحلّ وصولها (landing site) حسب مفهوم (Baltin 1978) وستتفاعل المبادئ (3) [94] لتحديد أين وكيف يمكن أن تطبّق قاعدة ألفا. وإذا كان ذلك كذلك، فإن صنف المكوّنات الإعرابية حينئذ هو مجموعة متناهية ذات مكوّنات قليلة التنوّع.

إنّ أحد مشاغل البحث الكبرى في النحو التوليدي، خلال السنوات العشرين الأخيرة هو التقليص في تنوّع الأنحاء الممكنة. وقد تغذّى هذا المشغل بهدف مزدوج: الزيادة في القدرة التفسيرية للنحو، وتوفير العناصر التي تمكّن من إدراك كيف تكتسب معرفة لسان من الألسنة. لم يفهم هذا المشروع دائما فهما جيّدا ولا نتائجه أيضا (ويرجع هذا في جزء منه إلى تأويل سيّئ لنتائج اللّسانيات الرّياضية وهي مسألة لا أتعمّق فيها هنا). وغالبا ما أوّلت عملية التقليص في صنف القواعد التحويلية الممكنة على أنّها تضييق في دور التحويلات في النحو. فلو قارنّا الأعمال الحديثة بالأعمال التي أنجزت منذ حوالي عشرين أو خمس وعشرين سنة لاكتشفنا وضعا مغايرا تمام المغايرة: إنّ مجال تطبيق قاعدة انقل ألفا ليس مخالفا جذريا لمجال مختلف القواعد التحويلية المنجزة في هذه الدراسات الأولى (بيد أنّ هذا المجال أكثر ضيقا من المجال الذي عُرِّف في تطبيقات الدلاليين التوليديين في الوقت الذي أُخذت فيه هذه المقاربة بعين الاعتبار بصفة جديّة). وفي بعض الحالات تقلّص مجال تطبيق التحويلات (على سبيل المثال تأخيرُ موضع المنفذ في المبني للمفعول)، وفي حالات أخرى توسع مجال تطبيقها (مثلا في صعود المركب الاسمي NP وتقدم المركب الفعلي في الألسنة الرَّوْمَنية romanes). وعموما فإنّه بالرغم من أن التوسع في القواعد التحويلية في الدراسات الحديثة لا يختلف كثيرا عمّا كان عليه في البحوث الأولى فإنّ العمل نفسه ينجز الآن بواسطة مجموعة أضيق من القواعد تنضاف إليها قيود سواء على تطبيقها أو على الخرج output. وبالتوازي تقلصت أنظمة القواعد الأساسية بطريقة جوهرية. لا شك، ستكون الفائدة ضئيلة من نقل تعقد الأنحاء وتشعبها وتنوعها بدون تحفظ من مكون إلى آخر. وغالبا ما اعتبر المآل المنطقي لهذا التطور مؤديا إلى إلغاء المكون التحويلي في النحو إلغاء تاما. وبالفعل فإن رؤية الأشياء بهذه الطريقة تكون معقولة إذا لم تؤدّ إلى انتشار لا يقل عنه أهمية للأنظمة الأساسيّة. واعتبارا لما للمكون التحويلي من بساطة قصوى بإزاء التنوّع الكبير في القواعد الأساسية وتعقّدها فقد يكون من الأصوب إلغاء القواعد الأساسيّة لإعادة الكتابة لحساب القواعد التحويلية

(أي انقل ألفا) والأنظمة الفرعية (3 a - g) إنّه أفق مفيد في البحث وبوسعه أن يفضي إلى نتائج طيبة.

أمّا في ما يخصّ مكونات النحو التأويلية (1c) فلا يمكن أن نقول شيئا كثيرافي الوقت الرّاهن. فإمكانات تنوّعها محدودة إلى أقصى حدّ ومتناهية بالتأكيد. أمّا مكون الأشكال الصوتميّة (FP(1c 1 فلا جدال فيه وهو ناتج ضمنيّا من النظريات الموجودة في علم الصرف والصوتميّة. أمّا مكوّن الأشكال المنطقية (FL (1c II فينبغي أن نقرّ في شأنه أنّه قليل التغيّر من نحو إلى آخر إذ أنّ المعطيات الحالية المتعلّقة بطبيعته محدودة جدّا، والاختلافات الموجودة هي بدون شكّ انعكاس لمظاهر أخرى في النحو بوسع الفرد المتعلم للسان أن يستند في شأنها إلى معطيات ظـاهرة (في هذه المسألة انظر (Horvath (1980 و(Huang (1980.

وتتمثّل النتيجة العامّة المستخلصة من البحث الحالي في كون أنظمة القواعد بدائيّة بما فيه الكفاية وتتعلّق المسائل الأهمّ بأنظمة المبادئ رغم أنّ بعض المسائل المتعلّقة بأنظمة القواعد ما زالت مفتوحة داخل هذا الإطار العام.

وتهتم إحدى هذه المسائل بنوع العلاقات التي تعقدها الوظائف النحويّة التمييزية بالنسبة إلى الوسم الدلالي (θ FG) مع الوظائف النحوية غير المفيدة من وجهة النظر هذه (θ non FG) مثلا العلاقات ما بين الوظائف النحوية الدلاليـة FG θ «مفعول أقـنـع» والوظائف النحوية غير الدلالية (FG non θ) «فاعل أقــنع» في الحالة (2). وبصفة أعمّ ما هي العلاقات التي تعقدها البنية العميقة D-str(اعتبرت هنا تمثيلا صرفا للوظائف النحوية الدلالية FG θ) والبنية السطحية S-Structure؟ وتتمثل إحدى الأطروحات القوية في النحو التحويلي في كون هذه العلاقات مجانسة للعلاقات الواقعة بين المركبات wh والمتغيرات التي تربطها أو أيضا بين المركبات الخارجة عن الموقع (extraposé) والمواقع التي تتلقى فيها تأويلاتها، إلخ، أعني في النهاية أن هذه العلاقات هي بالأساس أُنقل الفا. أعتقد أنّ هذه الأطروحة صحيحة لأسباب سوف أعود إليها.

وهناك نتيجة ثانية بدأت تتضح [96] شيئا فشيئا وهي أنّ عدد الأنحاء النووية الممكنة متناه ونسبيّا محدود جدّا. وينبغي أن تظهر الأسباب المفضية إلى هذه النتيجة بوضوح بما فيه الكفاية بمقتضى الملاحظات المسجّلة سابقا. وتكون بديهية عندما تَسُدّ المعطيات الإضافيّة الثغرات. ونستطيع إذا كانت هذه المقاربة صحيحة أن نسلم بأنّ تعلّم لسان من الألسنة (أعني اكتساب المعرفة بنحو اللسان) يعود إلى تحديد القيم الخاصّة بعدد معين من مقاييس الأنظمة (1) و(3). ومن المحتمل بصفة عامّة ألاّ يكون لتوسع المعجم حدّ (رغم أن التطبيقات الملازمة لبعض الألسنة بوسعها أن تحدّ من امتداده). ولا يثير هذا الأمر أيّ مشكل كبير بالنسبة إلى نظريّة اكتساب اللغة إذ لا يخضع المعجم لنمو انفجاري وكل كلمة ينبغي أن تحفظ ممّا يتطلّب برهة من الزمن وقابلية [الوصول] لبعض المعطيات. وعلى هذه الشاكلة أيضا يكون الأمر بالنسبة إلى أقسام النحو الخارجة عن النحو النووي. وهذا كله لا يؤدي مطلقا إلى تجاهل وجود قيود في النحو الكلي GU تنظّم شكل المعجم وآلية اشتغاله وكذلك الظواهر الموسومة التابعة لهامش الأنظمة النحوية. بل بالعكس ينبغي أن توجد قيود صارمة من هذا النوع.

نعوم شومسكي

«البرنامج الأدنوي»(1995)

المقدّمة (1)

د. منصف عاشور

التقديم:

إنّه مشروع إعرابيّ يستلزم عمليات حوسبية وسمية تمثيلية. ويعتمد تشومسكي نظام المبادئ والمقاييس مبرّرا طرق تمثيل الجملة واللّغة والعرفان في مستويات فرديّة وداخلية وما صدقية كلّية. وقد كانت أصول النظرية التوليدية التحويلية التي انطلقت مع كتاب "البنية المنطقية في النظرية اللّسانية" (1955) من ثوابت المنوال العرفاني واللّغة الداخلية وتفهّم اشتغال اللّغة وحركة الذهن عند استخدامه لها.

ويعتبر "البرنامج" بناء هندسيا وتخطيطا يحكم تصميمه النحوي والمتكلّم المثالي والطفل في عملية الاكتساب اللّغوي حسب قوانين النحو الكلّي ومعاييره. ومعنى البرنامج أنّه ضرب من السياسة النحوية اللّسانيّة تنتظم على أساسها المعرفة النحوية وسيرورة العقل/ الدماغ ومن وراء ذلك تفهّم

(1) Noam CHOMSKY, 1995/1997 *The Minimalist Program*, Introduction, p.p. 1-11. © The M.I.T. Press.

الفضاءات والمواضع الذهنيّة والملكة اللّغويّة. وهو برنامج يقتضي الالتزام بقواعده وأحكامه وأصوله حتّى يحقّق أهداف النظريّة اللّسانيّة الصارمة الجارية في معالم وأطر ضروريّة لتحقيق هدف البرنامج الذي بدأ في 1955 و1957 وتنوّع تعديله في 1965 و1970 و1981 و1995/ 1993 و2002.

فنظام التحويلات الوجوبيّة والاختياريّة والمركّبات النحوية والسمات الدلاليّة والمحوريّة والعمل والربط والإعراب والموانع والنقل الاسميّ ثمّ الحوسبة والمعجم ونقل السمات في نطاق المجهود الأدنى والاقتصاد والأدنويّة والمطابقة والاشتقاق والمزج والنظم والإسناد والتجاذب والإلحاق والاستبدال. كلّ تلك المفاهيم الأساسيّة ضرب من المراحل المسترسلة في مشروع لسانيّ تحويلي توليدي يشمل تفسير اللّغات البشريّة تفسيرا داخليّا. وأفضت الأدنويّة إلى اعتماد معجم وحوسبة بمقتضى تواجه بين الشكل الصوتمي والشكل المنطقي. وكوّنت النظريّات المنظومية وأهمّها نظريّة س والأدوار الدلاليّة والحالات الإعرابيّة والعمل مبادئ ومقاييس ثابتة في مشروع النحو الكلّي.

ويعتبر الحرص على الأدنويّة في البرنامج النحوي صفة مميّزة تبرّرها غايات علميّة وإعلاميّة ومناهج تمثيل المعطيات النحويّة. فجاء البرنامج الأدنويّ مستجيبا لمستلزمات التطوّر التكنولوجي ومصوّرا مدى التلازم بين النظريّة والتطبيق. وتكمن أهداف البرنامج في مدى نجاح الملاءمة في التفسير والوصف والإجراء في مختلف اللّغات البشريّة. وعلى هذا الأساس يعتمد البرنامج الأدنوي على مختلف المناويل والنظريات الفرعيّة والنظريات المعياريّة والموسّعة والربط والتحكّم العاملي والتحويلات المعمّمة وعمليات الاشتقاق الإعرابيّ والوسم التركيبي الدلالي.

ويقوم كتاب البرنامج الأدنوي على أربعة أبواب تعالج المبادئ والمقاييس وتعرض أهمّ عناصر الأدنويّة والاشتقاق والاقتصاد والتحويلات والمتغيّرات

النحويّة. والمفهوم "المفتاح" في البرنامج هو اللّغة الداخليّة واشتغالها عرفانيّا وتفهّم مواقف المتكلّم والنحويّ للمكوّنات النحوية. فالثورة اللّسانيّة التي أعلنها تشومسكي منذ 1955 تبلورت مرحلة مرحلة. وكان البرنامج مسطّرا بقواعده وأصوله ومناهجه ومنظوماته في البعدين النظري والتطبيقيّ. ولم يتغيّر منذ ذلك المنطلق بل تطوّر وتبلور وتوضّح شيئا فشيئا.

ويعتبر الباب الرابع من الكتاب خلاصة البرنامج والأدنويّة في الحوسبة والاشتقاق الإعرابيّ وعمليّة النقل الوسميّ في حيّز الجملة نطاق النحو في بدايته ونهايته في "أقصويته" إن صحّت العبارة وفي أدنويّته الحديثة. فيكون الامتثال بالمشروع البرنامج ضربا من الضمان والأمان في التأويل النحويّ والاشتقاق الإعرابيّ وما يجري في مختلف اللّغات والأنحاء في إجراءات نظريّة تطبيقيّة لبيان المبادئ والمقاييس المتحكّمة في العقل البشريّ من خلال اللّغة والنحو. وهكذا تكون الأدنويّة جزءا من عرفان العقل واشتغاله وتأويل مواقف النحوي والمتكلّم تفسيريا ووصفيّا في تلازم لا شكّ فيه.

التعريب

مقدّمة البرنامج الأدنوي (1997)

[1] إنّ الأبواب الموالية تقوم في جزء كبير منها على دروس وندوات بمعهد التكنولوجيا بماساشوسيتس (MIT) من 1986 إلى 1994. وهي متواصلة منذ أكثر من ثلاثين سنة بمشاركة واسعة للطلبة والكلّيات وغيرها من المؤسّسات والاختصاصات المختلفة. وسأوضّح في هذه الملاحظات التقديميّة بعض ما يكوّن الأرضيّة العلمية للمادة المذكورة.

وهذا العمل تبرّره مسألتان متعالقتان هما: أوّلا ما هي الشروط العامة التي من المفترض أن تلبيها الملكة اللسانية البشريّة؟ وثانيا ما هو المدى الذي للمكلة اللسانية المحددة بفضل تلك الشروط أن تبلغه من غير بنية خاصة تكمن وراءها؟ وللسؤال الأول أيضا مظهران: فما هي الشروط المفروضة على الملكة اللّسانية بمقتضى أمرين: (أ) موقعها ضمن نسق الأنظمة العرفانيّة المتّصلة بالعقل / الدماغ، و(ب) ما هي الاعتبارات العامة ذات الطبيعة التصورية التي تقوم على ضرب من قابلية الاستقلال الصدقي أقصد شروط البساطة والاقتصاد والتجانس وعدم الإطنابية وغيرها؟

أمّا السؤال (ب) فهو غير دقيق، لكنه لا يعدم محتوى؛ فالعناية بهذه الحقائق يمكن أن توفّر خطوطا كبرى في هذا السياق كما في البحث العلمي عامة. وبقدر توضيح هذا القبيل من الاعتبارات وجعلها صادقة فإننا يمكن أن نتساءل إذا كان نظام معيّن قادرا على تحقيقها على وجه من الوجوه. وأمّا السؤال (أ)، خلاف ذلك، فله جواب صحيح وثمّة أجزاء منه يمكن إجمالها في ضوء الفهم الجاري حول اللغة والأنظمة العرفانية المتصلة بها.

ففي حالة الجواب عن المسألة الثانية بالإثبات، فإنّ اللغة تكون من قبيل «النظام الكامل» الذي يقوم على قيود خارجية حسب ما يحدث على وجه من الوجوه المعقولة. فالبرنامج الأدنوي في النظرية اللسانية يبحث في الكشف عن هذه الإمكانات.

ويستوجب أي تطور في تحقيق هذه الغاية التعمّق في قضية العلوم البيولوجيّة [2] التي ليست قطّ هيّنة: كيف يمكن لنظام مثل اللسان البشري أن يظهر في مجال العقل/ الدماغ أو في هذه المادة في العالم الخارجي حيث يبدو أننا لا نجد شيئا يشبه الخصائص الأساسية للسان البشري؟ وطرح هذا المشكل وكأنه أزمة العلوم العرفانية. فالاهتمامات مناسبة لكن وقعها يخرق المقام. فهي أوّلا قضيّة في علم الأحياء والعلوم العقلية. وهي كما يظن عادة لا توفّر أيّ أساس لما يبدو أنّه صراحة مجموعة من النتائج القارة المتصلة باللغة[1] فأكثر وجوه الأهمية للدراسة اللغوية المفصلة والصناعية تكمن حقّا في هذا السياق حسب نظري.

فالبرنامج الأدنوي يشترك في العديد من الآراء الحقيقية الخفية مع ما سبقه منذ بداية الخمسينات وإن اتخذت هذه الافتراضات أشكالا مختلفة أثناء البحث. فمنها ما يقوم على وجود مكون للعقل/ الدماغ البشري موجّه للغة – الملكة اللسانية – في تفاعلها بغيرها من الأنظمة. إلا أن الأمر ليس واضح الدقة تماما. إذ يبدو هذا الافتراض مكرسا على وجه معقول. وأستمرّ على اعتباره حاصلا هنا معتمدا الأطروحة التجريبية المتمثلة في القول إنّ الملكة اللّسانيّة تتكوّن على الأقل من عنصرين اثنين هما: النظام العرفاني الذي يخزّن المعلومات أوّلا والأنظمة الإنجازيّة التي تدمج هذه المعلومات وتستعملها على وجوه متنوعة ثانيا. والنظام العرفاني هو الذي يهمّنا في المقام الأوّل هنا.

(1) انظر في مناقشة هذه المسألة في تشومسكي 1994أ،ج محيلا إلى ايدلمان 1992 الذي رأى الأزمة خطيرة إن لم تكن قاضية على العلوم العرفانية عموما سواء أكانت حوسبيّة أم ترابطية أم غير ذلك.

ويحتمل أن تكون الأنظمة الإنجازيّة جزءا من اللغة المخصوصة، أي من مكوّنات الملكة اللّسانيّة. لكنّها لا تعتبر عامّة مميّزة للغات الخاصة: فهي لا تتغيّر في صورة النظام العرفاني كما تتغيّر المقامات اللسانية. ذلك هو الاعتقاد الساذج وهو ليس من الخطإ فيما يعرف، وإن كان يمكن إن يكون كذلك وفي انعدام أفكار أحسن من هذا، أتمسّك به معتقدا أنّ الاختلاف اللغوي يتقيّد بالنظام العرفانيّ.

وأقتبس أيضا من الأعمال الأولى الرأي الذي يذهب إلى اعتبار النظام العرفاني يتفاعل مع الأنظمة الإنجازيّة بواسطة مستويات التمثيل اللساني في المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم (1). ويوجد اعتقاد مخصوص يتمثل في القول إنّ النظام العرفاني يتفاعل مع ضربين من الأنظمة الخارجيّة هما النظام الإدراكي (ن. إ.) والنظام التصوري الدلالي القصدي (ت. د.). فثمّة نوعان من المستويات التواجهية هما الشكل الصوتي (ش.ص.) في الوجه النطقي الإدراكي والشكل المنطقي (ش. م.) في الوجه التصوري القصدي. فهذا «التواجه المزدوج» ضرب من وجوه التعبير عن الوصف التقليدي للغة على أنها صوت مع معنى. وهي صفة يعود أثرها إلى أرسطو.

إلاّ أنّ المجمع عليه، على الأقلّ ضمنيا، هو أنّ هذه الآراء عن الهندسة
[3] الداخلية للملكة اللسانية وموقعها بين الأنظمة الأخرى للعقل/ الدماغ ليست قطّ واضحة المعالم. بل إنّنا ، في إطار تخطيط البحث العام، نواجه خلافا فيما يتعلّق بالذهاب إلى أنّ التصويت والإدراك يقتضيان نفس التمثيل التواجهي، وهو غير صحيح في بعض المزاعم على وجه من الوجوه الأساسية[2]. وتوجد مشاكل تتصل بالتواجه التصوري القصدي هي أكثر غموضا وضعيفة من حيث

(1) اقتباسا عن تشومسكي 1975أ بالخصوص.

(2) إنّ مصطلح «نطقيّ» ضيّق جدّا لأنّه دال على أنّ الملكة اللسانية كيفية مخصوصة مع وجود علاقة خاصة بأعضاء التصويت. فالأعمال في السنوات الماضية في العلامة اللسانية حطّمت هذا الرأي القديم. وسأواصل استعمال المصطلح، لكن من غير أيّ تأثير في خصوصية نظام الخرج الحاصل، مع المحافظة على مثال اللغة المنطوقة.

فهمها. سأحافظ على هذه الافتراضات المتواضع عليها بقوّة. ولن ألاحظ فيها إلاّ أنّها إذا كانت صحيحة وإن جزئيّا فسيكون ذلك اكتشافا عجيبا طريفا.

إنّ المسائل الرّئيسية التي توجه البرنامج الأدنويّ المنضوية في البحث – في محل الاهتمام – كمنوال المبادئ والمقاييس قد تشكّلت منذ حوالي خمس عشرة سنة. وقد تساعدنا نظرة تاريخية لوضع هذه المسائل في مساقها. ومن فضول القول أن نرى أنّ هذه الملاحظات مبسّطة وانتقائيّة ومفيدة في ذاتها.

لقد واجه النحو التوليدي في بدايته نوعين من المشاكل المباشرة هما: إيجاد منهج يعتمد لمعالجة ظاهرة اللغات الخاصّة («الكفاية الوصفية») وتفسير كيف أنّ معرفة هذه الحقائق تتولّد في ذهن المتكلّم ـ السامع («الكفاية التفسيريّة»). وكان من العسير الاعتراف بهذا النحو في ذلك الوقت، فقد أثار برنامج البحث اهتمام تقليد ثريّ لعلّ أشهر ممثليه الأخيرين كان أوتو جاسبرسن[1]. فهو كان يرى أنّ الأبنية اللغوية «تتولّد في ذهن المتكلم» منتزعة من تجربة التراكيب مولّدة «معنى بنيتها» وهي «محددة على صورة كافية لتوجهه في رسم ما يتفرّد به من جمل» وبالأساس «المركبات الحرّة» الجديدة تماما عند كلّ من المتكلّم والسامع.

يمكن اعتماد هذه الخصائص اللغوية في ترتيب الأهداف الأولية للنظرية اللسانية: وهي كتابة تهجية واضحة لـ"مفهوم البنية" وطريقة اقتضائيّة "للمركّبات الحرّة" وتفسير كيفية تولّدها في ذهن المتكلّم ـ وقضايا الكفاية الوصفية والتفسيرية أيضا. ولبلوغ الكفاية الوصفية في لغة ما ل، تستدعي نظرية تلك اللغة ل (نحوها) تخصيص ما وصلت إليه من مرتبة. ويرى جاسبرسن إثر هذا أنّه «بالنظر إلى الإعراب» لا غير يمكننا توقع «وجود شيء ما مشترك بين كل الكلام البشري»؛ فيوجد «نحو كلّي (أو عام)»، أو اعتبار بعيد المنال للحالة الأولى للملكة اللسانية في هذا الميدان. «ولا أحد قطّ يحلم بعلم صرف كلّي». ولهذا الرأي وقع ما في الأعمال المتأخّرة.

(1) انظر لمزيد التحليل تشومسكي 1997 في الباب الأول.

[ص4] لقد كانت هذه الاهتمامات التقليدية في العصر الحديث لاغية بحكم الاتجاهات السلوكية في جزء منها، وبحكم المقاربات البنيوية المختلفة في جزء آخر، وهي التي تضيق جذريا من مجال البحث في حين أنها توسع من قاعدة المعطيات لبحث مستقبلي من شأنه أن يرجع إلى الاهتمامات التقليدية التي لا شك في صدقيتها. ويقتضي تعديلها فهما جيدا لحقيقة كون اللغة تحتمل "استعمالا غير نهائي لأدوات نهائية"، في صيغة كلاسيكية. وتمدنا أضرب التقدم في العلوم الشكلية بهذا الفهم، بجعله قابلا لمعالجة القضايا معالجة استدلالية. فيمكن النظر إلى النحو التوليدي باعتباره صنفا من تآلف اهتمامات دراسة اللغة والفكر وفهم جديد وفرته العلوم الشكلية.

فالجهود الأولى لمقاربة هذه القضايا تبين بسرعة أن النحو التوليدي والدراسات المعجمية لا تبدأ مع إهمال التقسيم، بوصف الحقائق الأشد أولية المتعلقة بأحسن باللغات من حيث الدراسة دون سواها. فهي بالأحرى توفر إشارات يمكن أن يستعملها القارئ الذي قد امتلك معرفة ضمنية باللغة وباللغات المخصوصة. فقد كانت المسألة المركزية للبحث، في بعدها الجوهري، مجهولة ببساطة. ولئن كانت المعرفة الضمنية الضرورية تدرك بسهولة، من غير تفكير، فالانحاء والقواميس التقليدية يبدو أنها تختص بمجال واسع جدا من المعطيات اللغوية. غير أن ذلك، من الوهم، إذ سرعان ما نكتشف، عندما نحاول قراءة ما يسلم به، طبيعة الملكة اللغوية ووضعها في حالات مخصوصة.

[4] ويندر هذا القبيل من الأحوال المتفرّدة في الدراسة اللغوية. وعلى وجه خاص متى حدثت صياغة صارمة لهذه القضايا، فمعلوم أيضا أن مجرّد الظواهر الأوّلية قد استعصت عن الملاحظة والاعتبارات الحدسية التي تبدو بسيطة ومقنعة تلوح غير متكافئة تماما. فإذا قبلنا أنّ تفاحة تسقط على الأرض لأنّها محلّها الطبيعي، فإنّه لا معنى لعلم الميكانيكا الحقيقي. ونفس الأمر يصدق إذا كان أحدنا راضيا بالمعايير القديمة في تشكيل القضايا أو بالمداخل المعجمية

في أحسن القواميس بناء. ولا شيء منها يندرج في وصف مجرّد خصائص هذه المواضيع اللسانيّة.

فالاعتراف بالثراء غير المتوقع للظاهرة اللغوية وتعقّدها يولّد توتّرا بين أهداف الكفاية الوصفيّة والكفاية التفسيرية. فواضح أن بلوغ الكفاية التفسيرية، لا بدّ للنظرية في الحالة الأولى أن لا تجيزه إلا بنوع من الاختلاف المحدود: أي أنّ اللغات الخاصة تستوجب أن تكون معروفة معرفة شاملة قبل التجربة. فالاختيارات الجائزة في النحو الكلّي (ن.ك.) يجب أن تقيّد تقييدا عاليا. وينبغي أن تكون التجربة كافية لتعيينها على وجه من الوجوه بإنشاء حالة من [5] حالات الملكة اللسانية تحدد اختلاف نسق التراكيب وتعقّده لفظا ومعنى؛ بل حتى أكثر النظرات سطحية تبين الفجوة التي تفصل معرفة المستعمل اللغوي عن معطيات التجربة. إلاّ أنّ غاية الكفاية التفسيرية تتضاءل شيئا فشيئا من حيث أبعادها بقدر ما تكون الأنظمة التوليدية ثرية في استمرار الكفاية الوصفية على وجه يختلف اختلافا كبيرا في اللغات المتنوّعة. ويزداد المشكل حدّة بالنسق الضخم من الظواهر المكتشفة عند توفّر محاولات لوضع أنظمة حقيقية للقواعد في مختلف اللغات.

إنّ هذا التوتّر حدّد برنامج البحث في بدايات النحو التوليدي ـ على الأقل تلك النزعة التي يتضمّنها والتي تهمّني في هذا المقام. ففي بداية الستّينات، كان الهدف الأساسي للنحو التوليدي استنباط المبادئ العامة من الأنظمة المعقّدة للقواعد المخترعة للغات الخاصة، بإهمال القواعد البسيطة المشروطة في إجرائها لمبادئ النحو الكلّي. ووجدت مراحل في هذا لاتّجاه قلّصت من اختلاف الخصائص اللغوية المميّزة ممّا يسهم في الكفاية التفسيريّة. وتنزع أيضا نحو إنشاء نظريات أكثر بساطة وطبيعيّة موفرة الأرضية العلمية لمقاربة أدنوية ممكنة. وليس من الواجب أن يكون الأمر على هذا النحو: فبديهي أنّ صورة هائلة ثريّة وأكثر تعقّدا من النحو الكلّي تختزل التنوّع المتاح وتساهم في تحقيق الهدف الأوّل للتجربة في الكفاية التفسيرية. إلاّ أنّ المشروعين، عمليا، قد بيّنا

أنّهما متلازمان في القوّة ومتواصلان جنبا إلى جنب. والمثال لذلك يخصّ مبادئ الإطناب مع التشابك بمجال التجربة. ونذكّر مرّة أخرى بوجود ضرب من الخطإ في صياغة هذه المبادئ. وينبغي استبدالها بأخرى غير إطنابيّة. فهذا الاكتشاف على جانب من الانتظام بحيث إنّ الحاجة إلى إبطال الإطناب أصبح عملا مبدئيّا في البحث. وهذه أيضا خاصّية مفاجئة من النظام البيولوجي.

وبلغت هذه الجهود أوجها في منوال المبادئ والمقاييس (م وم). وكوّن ذلك قطيعة جذرية عن التراث القديم الثري لآلاف السنين من البحث اللساني، في ما هو أبعد من بدايات النحو التوليدي الذي يمكن اعتباره إحياء لمشاغل تقليدية ومقارباتها (و لعلّه السبب في ربطه غالبا بالنحاة القدامى أكثر منه باللسانيات البنيوية الحديثة). وخلاف هذا، فإنّ مقاربة المبادئ والمقاييس ترى أنّ الأفكار الأساسيّة للتراث المعتمدة بلا تغيير كبير في بدايات النحو التوليدي قد كانت خاطئة التوجّه من حيث المبدإ ـ وخاصّة في اعتبار اللغة قواعد لتشكيل المركبات النحوية (الموصولية والمجهول وغير ذلك). فمقاربة المبادئ والمقاييس تذهب إلى أنّه ليس للغات قواعد في أي موضع [6] يشبه المألوف وليس لها تراكيب نحوية مفيدة نظريا إلا ما كان منها من قبيل الظواهر التصنيفية. فتوجد مبادئ كلّية ونسق نهائي من الاختيارات فيما يتّصل بكيفية إجراء هذه (المقاييس)، ولكن لا وجود لقواعد من لغة خاصة ولا تراكيب نحوية من النوع القديم في اللغات أو فيما بينها.

فالنظام العرفاني، كما نزعم، يتمثّل في كلّ لغة خاصّة في نظام حوسبي (ن.ح) ومعجم. فالمعجم يخصّص العناصر التي ينتقيها نظام الحوسبة ويدمجها في التراكيب اللغوية ـ في ثنائيات الشكل الصوتمي والشكل المنطقي حسب اعتقادنا. فالمعجم لا يقتضي إلا المعلومات اللازمة في النظام الحوسبي دون إطنابية وفي صورة مثلى بإقصاء ما هو متكهّن به بفضل النحو الكلي أو خصائص اللغة المدروسة. وتنتمي كل الوحدات المعجمية المحتملة إلى المقولات الكلامية الأساسية المتكونة من الاسم والفعل والصفة والأداة

بصرف النظر عن مسائل هامّة تتّصل بطبيعتها وما بينها من علاقات. وأمّا المقولات الأخرى فنصطلح عليها بـ"الوظائفية" (الزمان والمصدريّ وغير ذلك). وهو مصطلح لا يحتاج إلى مزيد توضيح خارج هذا الإطار ونحدّده فيما بعد أثناء تقدّمنا في البحث.

إنّ قضايا التصنيفية والاختلاف اللغوي في مقاربة المبادئ والمقاييس تبدو في صورة مختلفة عن السابق. فيجب أن نختزل الاختلافات اللغوية والعملية التصنيفية في اختيار قيم المقاييس. فمن بين المسائل الكبرى في البحث أن نعيّن ما تكون عليه هذه الاختيارات وفي أيّ المكوّنات اللّغوية هي موجودة. ومن بين المقترحات أنّ هذه المقاييس مشروطة بالسمات الشكلية من غير تأويل في المستوى التواجهي. [1]و من الحلول أيضا وهو أقواها أنّها مقيّدة بالسمات الشكلية للمقولات الوظيفية (انظر بورر 1984 وفوكي 1986 و1988). وتعدّ هذه عبارة جزئيّة لحدس جاسبرسن حول قسمة الإعراب والصرف. وأعتقد أنّ هذا القبيل صادق ولكن من غير السعي إلى مزيد توضيحه فيما يخصّ الظاهرة طالما أنّ ما يفهم منها يسير ولا يسمح بتقديم أي فرضيات قوية على الوجه الذي أراه.

إنّ الاكتساب اللّغوي في هذا السياق يؤوّل على أنّه نظام تعيين المقاييس للحالة الأولى على وجه من الوجوه الممكنة. والاختيار الخاص لمجموعة المقاييس يحدّد *اللسان* في المعنى الاصطلاحي الذي يهمّنا في هذا المجال: أي اللغة الداخلية (ل.د) فيما ذهبت إليه سنة 1986، وأرى أنّ (د) دالة على «الداخلية». تفيد الدلالة الداخلية والفردية والمفهومية: (Internal, individual, intensional).

(1) اصطلاح تأويل هنا طبعا دال على مفهوم نظري داخلي. وفي معنى أكثر إطلاقا من الجهة الشكليّة يجري تعيين التأويلات المعنوية بفضل الملكة اللسانية (في حالة خاصة) لمختلف أضرب الأشياء ومنها الأجزاء غير التامة والتراكيب غير الدالة وتراكيب اللغات الأخرى وقد يشمل ذلك أيضا الأصوات غير اللغوية ص[11].

وهذا الضرب من وضع القضايا في منوال المبادئ والمقاييس يظهر جليّا عدم كفاية كبرى في عمليّة تخصيص اللغة على أنّها حالة من حالات الملكة اللسانية. [7] وهو ما يعسر اعتباره توظيفا للحالة الأولى بواسطة قيم قياسيّة ثابتة. فحالة الملكة اللسانية ضرب من الإنتاج العرضي لتجربة مختلفة بلا أهمية في ذاتها لا تختلف عن أنواع الظواهر الأخرى في العالم الطبيعي (ما يجب على العلماء اختباره في انتظار تسجيل ما يطرأ في الظروف الطبيعية). وشعوري الخاصّ أنّه يوجد الكثير من الأمثلة الجوهريّة المقتضاة إذا ما أردنا فهم خصائص الملكة اللسانية، [1] إلا أنّه ثمّة الكثير من سوء الفهم والخلط ولّدته أمثلة محدودة ذات درجة دنيا من الإقناع تجعل منها غير مجدية لمواصلة الموضوع الآن. *فالأمثلة* في تأكيدنا مصطلح مضلّل لمجرّد كونه يستخدم لمعالجة إدراك ما للواقع.

إنّ منوال المبادئ والمقاييس في جزء منه نظرية جزئية أكثر منه فرضية مخصوصة. إلاّ أنّ منطلقاته الأساسية تبدو معقولة في ضوء السائد من الاعتقاد المتداول. وينبغي أن تقتضي وجها طبيعيا لحلّ قضيّة التوتّر بين الكفاية الوصفيّة والكفاية التفسيرية. والحق أنّ الانطلاق من هذه النظرية التقليدية يكفل المطمح الأول في ترتيب القضيّة الكبرى المتعلقة بالكفاية التفسيرية التي تركت جانبا لشدّة ما فيها من صعوبة. فالأعمال الأولى في النحو التوليدي لم تنطلق إلاّ من بعد تقييميّ ينتقي من بين النظريات البديلة في اللغة (الأنحاء) ما يلائم الشكل الذي أقرّه النحو الكلّي المنسجم مع المعطيات المفيدة. وفيما عدا هذا لا شيء يبدو متصوّرا إلا ما في مفهوم «الصدقية» الذي بقي مبهما (تشومسكي 1965). فإذا تبيّن مفهوم مثل الذي في المبادئ والمقاييس حول اللغة الداخلية في دقّة

(1) فما نصطلح عليه بالإنقليزية والفرنسية والاسبانية وغير ذلك وإن في إطار أمثلة في صورة لغات خاصة لمجتمعات لغوية متجانسة إنّما يصور الغزو النورماندي المجاور للمناطق الألمانية واللهجة الباسكية وغيرها من العوامل التي لا يمكن اعتبارها تماما من خصائص الملكة اللسانية. وإذا ما سايرنا هذا التفكير الواضح فإنّه يعسر تصوّر أنّ خصائص الملكة اللسانية ـ ظاهرة حقيقية من العالم الطبيعي ـ قد تكوّنت في أيّ نظام واضح ملاحظته. وكانت مثل هذه الافتراضات من المسلّمات في دراسة الأجسام الحيّة عامّة.

ما يجمع أهمّ ما في طبيعة مفهوم اللغة المفترضة في دراسة الإنجاز والاكتساب والتفاعل الاجتماعي وغير ذلك فقضية الكفاية التفسيرية يمكن أن تطرح طرحا قويّا. فالقضيّة هي كيف نعيّن القيم المتوفّرة في الممارسة لمقاييس نهائية كلّية. وهي قضية غير ساذجة بأيّ وجه من الوجوه. ولكن هي على الأقل قيمة يمكن مواصلتها على نحو بنّاء.

فإذا توضّح أنّ هذه الآراء على النهج القويم فثمّة نظام حوسبيّ فريد من نوعه للغة البشريّة (C_{HL}) واختلاف معجمي محدود لا غير. فاختلاف اللّغة بالأساس صرفي من حيث صفته يقتضي مسألة هامة تتمثّل في تعيين أيّ الأجزاء من الحوسبة يقع تحقّقها صراحة. وهو موضوع عالجه جون روجي فارنيو في نظريّته عن الحالة الإعرابيّة المجرّدة وعمل جيمس هوانغ حول الأنواع المختلفة للجمل الاستفهاميّة والموصولة وما يتعلّق بها.

إنّ هذه النظرة إلى مقاربة المبادئ والمقاييس مبالغ فيها. إذ لا بدّ من افتراض اختلافات بين الألسن ما دامت المعطيات قابلة مسبقا لتحديد اختيارات مخصوصة. [8] ومثل هذه المجالات كثيرة. فمنها ما يتعلّق بميدان الأصوات، ومنها مفهوم الاعتباطية السوسيرية القائم على اعتبار ثنائية الصوت والمعنى قسما جوهريّا من المعجم. وأترك هذه المسائل جانبا ممّا اشتغل به كثيرون. وهو أمر محدود الجدوى في الخصائص الحوسبيّة للغة في حيّز الدرس هنا. أي أنّها فيما يبدو لا تدخل في عمليّة الحوسبيّة للّغة البشريّة ومن بينها تنوّع المجالات الدلالية والانتقاء من الثبت المعجمي المقبول في النحو الكلّي وغيرها من المسائل الهامّة المتّصلة بعلاقة العناصر المعجمية بالأنظمة العرفانية الأخرى.

فوضع منوال المبادئ والمقاييس كغيره من المقترحات الأولى في النحو التوليدي يفضي إلى اكتشاف أو على الأقلّ فهم جزئي لنسق كثيف من المعطيات التجريبيّة الجديدة باعتماد تنوّع كبير للغات مختلفة تصنيفيا. فالقضايا التي يمكن طرحها بوضوح والحقائق التجريبية التي تستند إليها جديدة من حيث العمق والتنوّع. وهو تطوّر واعد ومشجّع في ذاته.

فأمام التوتّر بين الكفاية الوصفيّة والكفاية التفسيريّة وقد حلّ والمشكل الموالي له في الترتيب، فإنّ المشاغل القائمة تصبح أكثر صعوبة وأهمية. فالمشكل الأوّل بيان أنّ الثراء الصريح للظّواهر اللغوية وتنوّعها من قبيل التوهّم والظواهر القصوى، وهو ناتج عن التفاعل بين مبادئ ثابتة في شروط متنوّعة تنوّعا ضعيفا. فالتغيير في الاتّجاه المتوفّر بفضل مقاربة المبادئ والمقاييس يولّد أيضا شكلا آخر لمسألة كيفية دخول ظواهر البساطة في النظريّة النحوية. فهذه الاعتبارات كما نوقشت في الأعمال الأولى للنحو التوليدي ذات شكلين مختلفين. الأول مفهوم غير دقيق لكنّه لا يعدم فائدة هو البساطة المنتمية إلى البحث العقلي عامة. ويجب تمييزها بوضوح عن إجراء نظري داخلي للبساطة ينتقي عناصره من بين اللغات الداخلية (انظر شومسكي 1975أ الباب الرابع). فالمفهوم الأوّل للبساطة لا يقوم على شيء خاصّ يتّصل بدراسة اللّغة. لكنّ المفهوم الفطري الداخلي عنصر من عناصر النحو الكلّي. وهو جزء من المنهج لتعيين العلاقة بين التجربة واللغة الداخليّة. وحكمه شبيه بحكم الثوابت الفيزيائية. ففي الأعمال الأولى أخذ المفهوم الداخليّ شكل طريقة تقييميّة لانتقاء نحو من بين الأنحاء المفترضة (في المصطلح الحالي، اللغات الداخلية) ملائمة للبناء الجائز لأنظمة القواعد. فنظرية المبادئ والمقاييس تقترح وجها يجاوز ذلك الهدف المحدود غير الهيّن وإرساء مسألة الكفاية التفسيرية. ففي انعدام طريقة تقييمية لا وجود لمفهوم البساطة في معناها الأوّل.

بيد أنّه قد ظهرت مثل هذه الآراء من جديد. وهي في هذه المرّة على صورة [9] اعتبارات اقتصاديّة تنتقى من بين وجوه الاشتقاق بإلغاء ما هو غير تامّ في معنى النظريّة الداخلية. وظلّ المفهوم الخارجي للبساطة دون تغيير. فهو إجرائيّ كما هو شأنه دائما وإن كان غير دقيق.

وبقيت إلى هذا الحدّ قضايا مطروحة أعني قضايا البرنامج الأدنوي. فكيف تكون اللغة كاملة؟ ويظنّ البعض أنّ وجوه النقصان تقوم على السمات الشكلية الصرفية في المعجم وفي المظاهر اللّغوية المستنبطة بفضل الشروط الجارية في

التواجه النطقي الإدراكي على الأقلّ. فالمسألة الجوهريّة هي كالتالي: إلى أي مدى أو إذا كانت عناصر الملكة اللّسانيّة تلك ضربا من المستودع للمنطلقات من صنف تصوّري مفترض استلزامي بحيث لا يكون النظام الحوسبي للغة البشرية متفرّدا فحسب بل يكون على نحو مفيد كاملا. وإذا نظرنا إلى نفس القضية من وجهة أخرى مختلفة فإننا نرمي إلى تعيين كيف أنّ الحقيقة تحمل صراحة نحو إسناد بنية معيّنة للملكة اللّسانية باشتراط أنّ كلّ انطلاق من "التمام" يقتضي تحليلا دقيقا حسن التبرير.

فالتقدّم نحو هذا الهدف الأقصى يضع حملا وصفيا ثقيلا أمام الإجابة عن السؤالين (أ) و(ب) أي: مدى تأثير شروط التواجه والصياغة المخصوصة للاعتبارات العامة للانسجام الداخلي والطبيعة التصوّرية وكذلك البساطة في المعنى الخارجي. فالعبء التجريبي وهو جوهري في نظرية المبادئ والمقاييس أصبح اليوم أقلّ صعوبة.

فالقضايا المطروحة مع هذا أكثر أهمية. فمن المفيد جدّا في نظري أنّنا يمكن على الأقلّ أن نضع هذا الصنف من الأسئلة اليوم. بل يمكن أن تعالج في بعض أبعادها على درجة من النجاح. وإذا كان التفكير السابق أثناء هذه الآراء قريبا من الوجاهة فإنّ مستقبلا غنيّا ومثيرا يواجه معالجة اللغة والاختصاصات العلمية المتّصلة بها.

إنّ الأبواب الموالية تقوم جزئيا لا كلّيا على ترتيب تاريخي. فالباب الأول المحرّر بالاشتراك مع هاوارد لاسنيك من كتاب مختصر في الإعراب (تشومسكي ولاسنيك 1993) يقدم عامة مقاربة المبادئ والمقاييس كما تفهمناها في 1991. وأدرجناها هنا من أجل تقديم الأرضية النظرية العامة. وأمّا الباب الثاني (تشومسكي ج 1991) فقد كتب في 1988 وهو قائم أساسا على دروس بطوكيو وكيوتو في 1987 ومحاضرات معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا أواخر 1986. وأما الباب الثالث (تشومسكي 1993) وقد حرّر في 1992، فهو قائم على ندوات محاضرات ودروس أواخر 1991.

فهذه الأبواب تستكشف إمكان مقاربة أدنوية باختصار البعض من ملامحها الطبيعية وبمواصلتها في عدد من المجالات الأساسية. فأراء تشومسكي في 1994 بالقائمة على محاضرات الدروس في أواخر 1993 تراجع النظر في هذه الصورة وتوسّعها تشمل مظاهر مختلفة من اللغة. وهو ما يوفّر أكثر ما يقوم عليه الباب الرابع وهو فضلا عن ذلك أقصى الأهداف المتحقّقة في هذا [10] الكتاب من جهة الاهتمام الحاسم للإطار المفهومي للمقاربة الأدنوية والسعي إلى الالتزام بأفكاره الرّئيسية في وجه أقصى من المبادئ، وعلى هذا المنهاج من العمل يراجع هذا الباب مراجعة جوهريّة المقاربة التي أنجزها تشومسكي في 1994 ب وفي الأبواب الثلاثة الأولى.

إنّ فضاء البحث قد تغيّر بسرعة بتأثير المعطيات الاختبارية الجديدة والأراء النظرية. فما يبدو معقولا اليوم قد يتشكّل غدا على نحو مختلف. ويتجلى هذا التوجّه في المادة الموالية. فالبابان الأوّلان صادران في الأغلب من نفس الوجهة النظرية. وتتغير المقاربة في الباب الثالث وتبلغ أقصاها في الاختلاف في الباب الرابع. ويبقى الإطار العام للبحث على صورته كما هو والتحويرات في كلّ مسألة تبقى جوهرية.

فالمفاهيم والمبادئ المعتبرة أساسية في أحد الأبواب قد تكون عرضة للتحدّي والحذف في الأبواب الموالية. وهو ما يتّصل بالآراء الأساسية للنظرية المعيارية الموسّعة التي اعتمدت في مقاربات المبادئ والمقاييس أي البنية العميقة والبنية السطحية والعاملية ومبدإ الإسقاط والمعيار المحوري الدلالي وشروط أخرى جارية في البنية العميقة والسطحية ومبدإ المقولة الشاغرة ونظرية س عامة، وعملية نقل ألفا وفرضية الانشطار التصريفية وغير ذلك. فكلّها ألغي أو أعيد النظر فيه جوهريا في الأبواب المتعاقبة وبالخصوص في الباب الأخير.

فالنتيجة النهائية ضرب من هندسة اللغة تختلف اختلافا شديدا عن المراحل السابقة المباشرة. والتاريخ وحده كفيل بالحكم على هذه الخطوات أكانت وجيهة أم لم تكن.

جان. إيف بولّوك

اللغة والعرفانيات
مدخل في البرنامج الأدنوي للنحو التوليدي
الفصلان الأول والثاني والفصل الخامس عشر(1)

د. محرز بوديّة

التقديم

يعدّ البرنامج الأدنوي في النحو التوليدي مرحلة مهمة في سبيل تأسيس رؤية تبلور بعض القضايا التي ظلت عالقة رغم تعاقب المناويل منذ النظرية النموذجية فالنظرية النموذجية الموسعة فنظرية المبادئ والمقاييس. وتتأتى أهمية البرنامج الأدنوي في ما قدمه من مقترحات في شأن تنظيم اللغة وعلاقة الكفاية اللغوية باعتبارها منظومة من منظومات الذهن بغيرها من الكفايات العرفانية الأخرى. وعلى هذا الأساس ارتأى بولّوك أن يجمع في عنوان كتابه بين اللغة والعرفاني وجعل الكل مدخلا في البرنامج الأدنوي. وأسس كتابه على بلورة مقومات هذا البرنامج وأقامه على خمسة عشر فصلا.

(1) Jean Yves POLLOCK , 1997, *Langage et cognition*, chapitre 1 et 2, p.p.1 - 19 et chapitre 15, p.p.199 - 217,

واخترنا أن نترجم من هذا الكتاب ثلاثة فصول هي الفصلان الأول والثاني والفصل الخامس عشر وهو الأخير. أما الفصلان الأولان فهما تأسيسيان: يقدم الأول(في موضوع اللسانيات) أسئلة أربعة هي بمثابة الإطار العام للبحث في مشروع النحو التوليدي وهذا الإطار يجعل اللسانيات فرعا من علم النفس العرفاني. ويحدد صاحب الكتاب في هذا الفصل مفاهيم أساسية في البرنامج الأدنوي مثل اللغة الداخلية واللبس والحوسبة ومنظومات اللغة الداخلية. ويتم في الفصل الثاني (في الكفاية اللغوية) عرض مجمل المفاهيم مثل التعلم وملكة اللغة وعلاقتها باللغة الداخلية والنحو الكلي.

أما الفصل الخامس عشر فهو بمثابة استرجاع لمشروع النحو التوليدي واستشراف لأبحاثه. وما كان لهذا الفصل أن يكون خاتمة الكتاب لو لم يكن صاحبه قد جعله بمثابة نافذة تفتح في سبيل المشاركة في بلورة بعض القضايا في البرنامج الأدنوي، فقد بدأ بلوك هذا الفصل بعرض تاريخي مهم لمسيرة النحو التوليدي وأهم مناويله الفاعلة ثم خلص إلى البرنامج الأدنوي باسطا بعض القضايا بعد أن عرض لها في الفصول السابقة ورآها تمثل آفاق بحث جديدة في النحو التوليدي.

التعريب

الفصل الأول: في موضوع اللسانيات

1 ـ اللسانيات فرعا من علم النفس العرفاني: (Psychologie cognitive)

1 ـ 1 ـأربعة أسئلة رئيسة:

تحدّد الأسئلة الأربعة التالية بالنسبـة إلى النحو التوليديّ وإلى مؤسّسه ـ انظر: تشومسكي (1988، 3) ـ برنامج بحث ثريّ في اللّسانيّات:

(1) كيف نحدد المعرفة اللسانية (Savoir linguistique) للمتكلمين الراشدين ولغتهم الداخلية (Langue interne)

(2) كيف تتطوّر هذه اللغة الداخلية عند المتكلمين؟

(3) كيف تشتغل عند استعمال المتكلمين إياها فعليا، وما هو إنجازهم (Performance)؟

(4) ما هي الآليات الفيزيائية والعصبية التي تعتمدها اللغة الداخلية عند اشتغالها؟

ضمن هذه الإشكالية تكون اللسانيات فرعا من علم النفس العرفاني بما أنّ موضوعها المعرفة اللغوية لأشخاص مخصوصين؛هو حقيقة نفسية وهي بالتالي عصبية فيزيولوجية. إن الإجابة عن السؤال (1) هي تحديد تجريدي لحالة الفكر/ الدماغ لمتكلمين مخصوصين. وبالنسبة إلى اللسانيين الذين يحددون مهمتهم بهذا الشكل فإن اللغات «القومية» مثل الفرنسية والصينية أو الإيطالية لا تنتمي مباشرة إلى ميدان اللسانيات: ذلك أن هذه اللغات ليست حقائق نفسية/ عصبية فيزيولوجيـة ذاتيـة إنما هي كيان تاريخي وسياسي واجتماعي على نحو الأقوام التي تقابلها أحيانا.

سندرس حينئذ في هذا الكتاب بعض مظاهر (Aspects) اللغة الداخلية لمتكلم مخصوص (Locuteur particulier) مثل «بول» أو زيد. لا شك في أن هذه اللغة / [1] مشتركة في عدد كبير من الخصائص بين كل الذين ننعتهم بالفرنكفونيين (Francophones) غير أن هذه المجموعة من الفرنكفونيين ذات الحدود الضبابية ليست موضوع دراستنا رغم أنها كانت ومازالت تهم أعرافا لسانية أخرى. ورغم ما تثيره من إشكاليات في التعريف مشهورة – انظر مثلا: تشومسكي (1988 ـ 36) ـ فالسؤال هو: هل يمكن أن نضم للفرنكفونيين المتكلمين الفلدوتان (Valdotains) والجووال (Jouals) والقالو (gallos) والفالون (wallon)[1]؟ وبما أننا نقبل دون نقاش أن متكلمي كنتون (Canton) وبيكين (Pékin) هونغ كونغ (Hong Kong) يتكلمون الصينية رغم أن ما يفصل بين لغاتهم الداخلية التي لا يفهم بها بعضهم بعضا من بون أوسع من ذاك الذي يفصل بين الليزوفونيين (Lusophones) والإيطالوفيين (italophones) والفرنكفونيين فإننا نسأل: أليس علينا أن نقبل أن هؤلاء وغيرهم مثل الإسبان (Espagnols) والكاتلون (catalans) والرومان [نسبة إلى رومانيا] (Roumains)... إلخ يتكلمون لغة واحدة يمكننا أن نسميها «اللسنان الرومني» التي تكون لهجاتها الفرنسية والإيطالية والرومانية إلخ؟

إن مثل هذه القضايا التي هي غير شائعة ولا بديهية تطرح حين نبدأ في البحث عن تعريف موضوع اللسانيات نسميه مع تشومسكي لغة خارجية (Langue externe) موضوعا للسانيات. ليس من العسير أن نحل هذه القضايا ويمكن أن تكون مهمتنا دراسة اللغات الخارجية التي هي الفرنسية والصينية والإيطالية واللسان الرومني. إنها كيان أكثر تجريدا من اللغة الداخلية لمتكلمين مخصوصين: وهي إن كانت خارجية عن المتكلمين فإنها موضوع قواعد تقعيدية يتفاوت الناس في استبطانها. إنها رهينة تحاليل مختلفة معتمدة

(1) الفلدوتان (Valdotains) من منطقة فال داووست (Val d'Aoste) والجووال (Jouals) من الكيباك بكندا والقالو (gallos) والقالون (wallon) من بريطانيا (بول وايننذ: معجم الهويات الثقافية للفرنكفونية) [المترجم]

على مصادر تاريخية واجتماعية وسياسية وجغرافية وميادين أخرى مثل علم الاجتماع السياسي للأديان على نحو ما تبينه الاختلافات الراجعة إلى أسباب دينيـة وجغرافية وسياسية بين لغتي «الأوردو» (Ourdou) و«الهندي» (hindi).

إن هذه القضايا لا تبسط إذا كان هدفنا؛ مثلما هو الشأن في النحو التوليدي؛ البحثَ عن سمات المعرفة اللسانية لمتكلمين مخصوصين ووصفَ الكيان النفسي والعصبي ـ البيولوجي المحدَّد بدقـة وهي لغتهم الداخلية ومهمة تأسيس منوال (Modèle) لحالة الدماغ / الفكر يوافق هذه المعرفة الداخلية.

1 ـ 2 ـ الولوج إلى اللغة الداخلية

من بين الأسئلة الأربعة المذكورة في الفقرة السابقة يمكننا أن نفضل البداية بالسؤال الأخير لأنه يوفر لنا إجابات /[2] مباشرة وعصبية ـ فيزيولوجية (Neurophysiologiques) لسمات اللغة الداخليـة. إن بعض المسائل الأخلاقية والتقنيـة والنظرية تجعل هذا الاختيار غير حكيم.

فالأخلاق عامة والأخلاقية الطبية تمنعان إجراء التجارب الخطيرة على الإنسان، وهذا لا يجعل الدراسة العصبية ـ الفيزيولوجية للسمع أو البصر مستحيلة: نجري تجارب حول الحيوانات المتطورة التي تشارك الإنسان بعض الملكات. غير أنه لا يوجد كائنات أخرى قادرة على اللغة ؛ ولو وجدت لغيّرنا دون شك تعريفنا لما هو معدود في نطاق الإنسان لندمج هذه الكائنات وسنمتنع أيضا عن إجراء التجارب عليها.

لا يمكننا حينئذ أن نسلك هذا المنهج لنجيب عن السؤال(4)، علينا أن نكتفي بالتجربة الطبيعية التي يكونها العوارض المرضية والرضّ[1]. إن هذا

(1)هذا يقلل من قيمة الإمكانيات الجديدة التي تمنحها تقنيات منها:الطوموغرافي (tomographie par émission de positron) والتصوير بالرنين المغنطيسي النووي إلخ (انظر:أمبير 1992) – وهي تقنيات تسمح دون شك بتحيين الأبنية العصبية الدقيقة للغة. إن عمل اللساني يظل ضروريا لتأويل هذه الأبنية للأسباب التي ذكرناها أعلاه.

يجعل وضع برنامج بحث منظم أمرا صعبا فضلا عن كونه يعطل تطور معارفنا بالنسبة إلى السؤال (4).

إننا أخيرا لا ندرك ما يمكن فصله عصبيا ـ فيزلوجيا إذا لم نقدم إجابة ضافية عن السؤال (1). إن تحديدا دقيقا لسمات اللغة الداخلية للمتكلمين بوصف صارم للخصائص الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية؛ وهي خصائص توفرها (حدوسهم) للغتهم (الداخلية)؛ يمثل اليوم المهمة الأساسية للساني الذي عليه ألا يهمل نتائج علم الأعصاب[1]. / [3]

يوفر هذا الكتاب تمثلات دقيقة لبعض المظاهر الأساسية للغة الداخلية للمتكلمين الفرنكفونيين وبدرجة أقل للناطقين بالإنجليزية. إن الإجابات عن السؤال (1) ستكون مناويل مجردة لحقائق نفسية وبيولوجية لا يمكن للساني أن يصل إليها مباشرة، وهو في هذا مثلما يذكر تشومسكي شبيه بالكيميائيين والبيولوجيين وعلماء الجينات الذين عاشوا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتمثلوا كيانات عديدة مثل الهبات والميكروبات والفيروسات والجينات لكنهم لم يستطيعوا أن يضفوا عليها حقائق فيزيائية تعرّفها. إن هؤلاء

(1) إن الأعراض التي تسمح بالسيطرة على المقولات النحوية أو الوظائفية واستعمالها (انظر الفصل3) دون أن تسند إليها المقولات المعجمية أو تصيب قدرات عرفانية أخرى ـ حبسة بروكا aphasie de Brocca تقتضي حتما وجود منظومات نحوية مستقلة؛ وحبسة وارنايك aphasies de Wernike التي تعيّن السيطرة على المعجم وفهمه دون تعيين المقولات النحوية بنفس الحجم تقوي هذه الفكرة ـ للاطلاع على مقدمة موجزة عن الدراسات في علم الحبسة انظر زوريف (1995) Zurif وجاكندوف (1994، الفصل11) Jackendoff– والأعراض التي تضر بعمق الذكاء العام لكنها لا تعين السيطرة على اللغة ولا استعمالها ـ مختلف أعراض هذيان الكلام المصاحبة لبعض حالات الهيدروسيفالي ـ تقتضي أن تكون الملكة اللغوية واللغة الداخلية التي تسمح بها (انظر الفصل2) مكونتين منظومة مستقلة بالنسبة إلى الملكات العرفانية المسؤولة عن الذكاء العام. هذه الفكرة الأخيرة وفرضية كون اللغة الداخلية هي نفسها منظومية ستكونان أطروحة مبنية على أسس لسانية محضة في كامل هذا الكتاب(انظر الفصلان:5 و6 والفصول من 10 إلى 14 والفصل 16).

العلماء «الكائنات العاقلة» قد فرضوا أنفسهم لأنهم سمحوا بتقديم تفسيرات عميقة للظواهر التي درسوها. فليس من الحكمة في شيء أن نفكر بأن المشروع سيكون أقل نفعا في اللسانيات إذا طبقت فيها الصرامة.

2 – الخصائص الأساسية للغة الداخلية

2 – 1 ـ اللبس البنيوي

إن بحثا أوليا يكون كافيا ليبين أن اللغة الداخلية هي على درجة كبيرة من الشعب، فكل متكلم يفهم جملا لم يسمعها من قبل وينتجها ويعلم أنها ليست مجرد رصّ (juxtaposition) كلمات إلى أخرى: إنه قادر على أن يتبين منها لبسا غير معجمي نحو ما يوجد في الجملة (5) حيث يمكن للمتتالية: avec un parapluie أن تفهم على أنها متمم ظرفي (ويقال له قديما متمم للوسيلة) أو على أنها متمم للاسم «homme»:

(5) - Marie frappera l'homme avec un parapluie. (1)

(5) ـ تضرب ماري الرجل بمظلة.

نفترض انطلاقا من هذا النموذج أن كل متكلم متملك مجموعة ـ هي بالضرورة نهائية ـ من القواعد والمبادئ التي تقرن إلى كل عنصر من المجموعة غير المنتهية من الملفوظات في لغته معلومات تمكنه من أن يعي و(أو) يحلل اللبس الحاصل في جمل مثل الجملة (5). سنمثل مثل هذه الجمل في أشكال هندسية ضمن الأبنية التركيبية التي نقدمها انطلاقا من الفصل الثالث./ [4]

2 – 2 – الحوسبات التركيبية

إنّ كل متكلم يحسن أيضا إجراء عمليات لغوية للسانه، وبهذا يمكنه من أن يجمع بين الجملة (5) والجملتين (6) و(7) بتوظيف عمليات مختلفة منها

---

(1) حرصنا على أن نورد الأمثلة التي يستدل بها المؤلف في المتن دون ترجمتها،وتقتضي مراسم عملنا أن نترجم أمثلة الاستدلال كلما وجدنا اللغتين تعبران عن نفس الظاهرة بنفس الأمثلة فإذا تعذر ذلك أوردنا المثال دون ترجمة. [المترجم]

تغيير موقع المتتاليات: l'homme أو l'homme avec un parapluie من موقع ما بعد الفعل في (5) [إلى موقع آخر]:

(6) a - C'est l'homme que Marie frappera avec un parapluie.

ـ إنه الرجل الذي ستضربه ماري بمظلة

b - Quel homme Marie frappera - t - elle avec un parapluie ?

ـ من الرجل الذي ستضربه ماري بمظلة؟

c - L'homme a été frappé avec un parapluie.

– ضُرِب الرجل بمظلة.

(7) a - C'est l'homme avec un parapluie que Marie frappera.

– إنه الرجل بالمظلة هو الذي ستضربه ماري.

b - Quel homme avec un parapluie Marie frappera - t - elle ?

ـ من الرجل الذي بمظلة ستضربه ماري؟

c - L'homme avec un parapluie a été frappé.

ـ الرجل الذي بمظلة ضُرِب.

غير أن الجملتين (6) و(7) خلافا للجملة (5) لا ينظر إليهما على أنهما ملبستان بما أن المتتالية avec un parapluie في الملفوظات الثلاثة للجملة (6) مؤولة على أنها ظرفية فحسب في حين أنها متمم للاسم في (7).

نقول إذن إن اللغة الداخلية لكل متكلم تعيّن مجموعة من العمليات الممكنة للأبنية التركيبية التي تسمح بها وتعطي شكلا قادرا على تفسير عدم اللبس في (6) و(7).

نقصد من الآن فصاعدا بالحوسبات التركيبية العمليات التي هي من جنس تلك التي صادرنا عليها بطريقة غير شكلية لمعالجة العلاقة بين (5) من جهة و(6 ـ 7) من جهة أخرى. سنوفر البعض من الحجج التي تعطي لهذه العمليات الشرعية وسنضبط لها تصنيفا أول في الفصل 7. وسنفصل خصائصها الشكلية والقواعد التي تحكمها انطلاقا من الفصل 10 إلى حدود الفصل 14.

إن فكرة كون اللغة الداخلية تختص في جزء منها بامتلاك مجموعة من الحوسبات التركيبية تجعل النحو التوليدي منتميا إلى تقليد لغوي ضارب في القدم [انظر خاصة تشومسكي (1966)، (1980)]. وعلى كل نظرية لسانية أن تبوئ منزلة لهذا المفهوم بقطع النظر عن الخصائص الفنية التي يمكن أن تتغير.

إن منوال اللغة الداخلية الذي نضعه سيكون إذن ذا قابلية تمثيلية (représentationnel) – انظر الفقرة السابقة وانظر أيضا الفصلين 3 و4 – وذا قابلية للحوسبة (computationnel). إنه منوال يشارك المناويل الكثيرة المطروحة كامل العشريات الأخيرة في علم النفس هاتين الخصيصتين لتحليل ملكات عرفانية (Facultés cognitives) أخرى مثل الإبصار [انظر مارّ (1982) Marr، إيويل وأولمان (1990) Yuille et Ullman وبايدرمان (1990) Biederman]. إن الخصائص التي حللها النحو التوليدي منذ أربعين سنة قد تطورت تطورا / [5] كبيرا (انظر الفصل 5) لكنّ تينك الخصيصتين مازالتا تؤديان في النحو التوليدي نفس الدور الأساسي. من هذا المنطلق كان للنحو التوليدي دور أساسي في بروز نظريات الحوسبة وتبنيها في العلوم العرفانية بصفة عامة [انظر غاردنار (1985، الفصل 3) Gardner وتشومسكي (1980)، (1995 أ)].

2 – 3. أحكام المقبولية

يدخل أيضا في كفاية (Compétence) المتكلمين معرفتهم إسناد أحكام للأقوال في لسانهم: فالبعض من هذه الأقوال محكوم لها بالمقبولية والأخرى بعدمها، ويشار إليها بالعلامة (*)، والأخرى بالشك في ذلك، ويشار إليها بالعلامة(؟). إنهم يرتبون مثلا الجمل (8) و(9) و(10) و(11) وفق ما يلي:

(8) Quel gâteau dit - elle avoir préparé ?

(9) Comment dit - elle avoir préparé le gâteau ?

(10) ? Quel gâteau ne sait - elle pas comment préparer ?

(11) * Comment ne sait - elle pas quel gâteau préparer ?

هذا التراتب ليس ذا خصيصة معيارية: إنه منظور إليه بقطع النظر عن أي اعتبار أسلوبي عدا ما تعلق بتأويل (11)، فهذه الجملة قد تصبح مقبولة حين يكون الاستفهام Comment فيها متعلقا بالفعل الأساسي الأول savoir وليس بالفعل préparer.

إن اللساني الذي يسعى إلى البحث عن خصائص اللغة الداخلية لكل متكلم، ومنها لغة "بول"، ينبغي عليه أن يميز بالضرورة بين الحوسبات المسموح بها وغير المسموح بها، وعليه وفق هذا أن يبين انطلاقا من أقوال مثل (12) و(13) و(14) لِمَ يستطيع "بول" أن يكوّن (8) و(9) و(10) بتصدير (Antéposition) المكونين الاستفهاميين Comment وQuel gâteau ولِمَ لم يكن التصدير الذي يبدو مسموحا بتوليفه في (10) قادرا على أن **يعطي** (11).

(12) Elle dit avoir préparé quel gâteau.

(13) Elle dit avoir préparé le gâteau comment.

(14) Elle ne sait pas comment préparer quel gâteau.

2 – 4 – علاقات الاقتران الإحالي

إن كل متكلم يدرك علاقات الاقتران الإحالي (Coréférence) الممكنة بين التعابير المرجعية (Expressions référentielles) للغته: لذلك فإنّ الضمير **il** واسم العلم Pierre في (15) / [6]

(15) Il trouve que Pierre est beau.

ـ وجد أن بيار وسيم[1]

لا يحيلان على نفس الشيء، وفي المقابل يمكن لهما ذلك بسهولة في (16) وبوجه غير منتظر في (17):

(16) Pierre trouve qu'il est beau.

ـ وجد بيار نفسه وسيما[2]

(1) الضمير المستتر الفاعل لا يحيل على ما يحيل عليه اسم العلم بيار. [المترجم]

(2) الضمير في نفسه يحيل على اسم العلم بيار. [المترجم]

(17) La femme qu'il aime trouve que Pierre est beau.

ـ المرأة التي تحب بيار وجدته وسيما[1]

ستوفر الدراسة وصفا دقيقا لهذه الوضعيات التأويلية ومثيلاتها. وسيوفر الفصل الثامن أجوبة النحو التوليدي لأسئلة في هذا الشأن راسما الخطوط العريضة لمنظومة خاصة لملكة اللغة ولنظرية الربط (Théorie de liage) التي تتناول إعراب الاقتران الإحالي (Syntaxe de la coréférence).

2 – 5 – اللبس (Ambiguïté)

إن كل متكلم يمكن أن يتعرف اللبس الدلالي. "فبول" يلاحظ أن ملفوظا مثل (18):

(18) Un étudiant représentera chaque TD au conseil d'administration de l'université.

ـ يمثل طالبٌ كلَّ فريق في مجلس إدارة الجامعة

يمكن أن يقبل تأويلين: أحدهما "سخي" لتمثيل الطلبة والثاني متقلص إلى حد ما. فالتأويل الأول يجعل كل فريق من الفرق ينتخب ممثلا له، وممثلو الطلبة الذين يساوي عددهم عدد الفرق لهم مقعد في مجلس الجامعة. وأما التأويل الثاني ـ ويمكن أن يكون مباشرة من خارج المقام ـ فيجعل طالبا واحدا ممثلا لمجموع الفرق ويكون له مقعد واحد في مجلس إدارة الجامعة. إن تأويلي الجملة (18) ـ ونسمي الأول تأويلا توزيعيا (interprétation distributive) والثاني تأويلا جماعيا (interprétation collective) ـ منتميان لمعرفة "بول" اللغوية. وفي المقابل فإن القول (19) الذي يبدو قريبا من (18) لا يمثل نفس اللبس:

---

(1) الضمير في وجدته يحيل على اسم العلم بيار. [المترجم]

(19) Un étudiant de chaque TD siégera au conseil d'administration-del'université.

ـ طالب من كل فريق له مقعد في مجلس إدارة الجامعة

فلهذا القول تأويل واحد "سخي". ويبدو هذا لافتا للنظر،ذلك أنه ليس من العسير أن نتخيل للقول (19) التأويل الجماعي الظاهر في (18) فضلا عن كون مثل هذا التأويل قد يخطر بالبال بصفة عفوية. سيوفر الفصل 9 تحليلا دلاليا لهذا اللبس ولعدمه، وسيركز التحليل مرة أخرى على معالجة تمثيلية وحوسبية لبعض مظاهر تأويل الجمل وسيقدم للحدس مضمونا واضحا / [7] قابلا للصياغة في أشكال وصور، ومفاد هذا المضمون أن اللبس في (18) مرتبط بالمدى الدلالي للعبارات المسورة (expression quantifiée) un étudiant وchaque TD. إن اللجوء الأخير لخصيصة عامة في الحوسبات اللسانية ولمميزاتها المرتبطة بالبنية هو الذي ينجم عنه خصيصة اللبس أو عدمه في (18) و(19). وبنفس هذه الخصيصة العامة تكون قراءتا (6) و(7) – انظر الفصل 5:ففيه تعميم ذو دلالة يعطي قيمة للإطار التحليلي القادر على التعبير عنه (انظر الفصول:4 و7 و9 وغيرها).

3 – منظومات (Modules) اللغة الداخلية

إن الظواهر القليلة التي عرضناها في الفقرة السابقة كافية لتبين أن توضيح خصائص اللغة الداخلية لمتكلم فرنكفوني مهمة صعبة وأن معرفة لغة ما يتجاوز بكثير مجرد تخزين معجمها، وهذا ما يحيل عليه المعنى العام المشترك للمعرفة اللسانية، ويظل هذا صحيحا إذا تعلق الأمر بلغة (داخلية) أخرى كأن تكون لغة "جيم" أو "ماريو"، وإجمالا فإن اللساني الذي يأخذ على عاتقه مهمة توفير إجابة عن السؤال (1) ونعيده فيما يلي من قبيل التذكير:

ـ كيف نحدد معرفة المتكلمين الراشدين اللسانية ولغتهم الداخلية؟

سيواجه عملا معقدا جدا لا تحجبه تلك الألفة الخادعة التي تنشأ بين المتكلم ولغته الأم وتلك العلاقة الواضحة الشفافة التي تنشأ بينهما.

إن تفاسير ظواهر من قبيل ما عرضناه في الفقرة 2 توفر خصائص وفية لمظهر حالة دماغ / فكر «بول» أو «جيم» أو «ماريو». إنها تفاسير تشرك ميادين مختلفة وفي جانب منها مميزة وخاصة الإعراب (الذي يعرف على أنه مجموعة القواعد والمبادئ المتدخلة في تكوين الجمل) والدلالة (التي تعرف على أنها مجموعة القواعد والمبادئ الداخلة في تأويل الجمل). إن دراسة تامة للغة الداخلية تستوجب إدماج التصريف (Morphologie) والصوتمية (Phonologie) والتداولية (Pragmatique): وفي كل هذه الميادين يمتلك "بول" معارف متشعبة.

لن نتناول هنا سوى جزء من اللغة الداخلية، ونتناول مكونها التركيبي أساسا ـ وليس بالضرورة ذلك فحسب (انظر الفصول 5 و8 و9) ـ واصفين التمثيلات اللسانية والحوسبات التي تكوّنها وتتدخل في تغييرها والقيود التي تحكمها./ [8]

خلاصة الفصل الأوّل

عُرّفت اللسانيات على أنها فرع من علم النفس العرفاني وظيفتها تحديد المعرفة اللسانية لمتكلمين مخصوصين ولغتهم الداخلية تحديدا صارما. إن اللغة الداخلية هي موضوع النحو التوليدي منذ أربعين سنة. ويعرض هذا الكتاب بعض المظاهر الجديدة لمناويل اللغة الداخلية التي توصل إليها.

إن النحو التوليدي حين جعل موضوع دراسته لغة "بول" أو "جيم" أو "هانس" أو "هونغ" أو "ماموري" الداخلية اختلف عن الاتجاهات اللسانية الأخرى التي تهتم بدراسة ما نسميه وفق تشومسكي اللغات الخارجية أي الكيانات التاريخية والسياسية والدينية إلخ، وهي كيانات لا ترتبط بمناويل التحاليل النفسية. وإضافة إلى هذا فإننا حين نذكر الفرنسية أو الهولندية أو

اليابانية في هذا الكتاب فيجب أن يفهم أننا نعني اللغة الداخلية لمتكلمين مخصوصين يمثلون المجموعات اللسانية التي تحيل عليها هذه الكلمات في الكلام الجاري على الألسن(1).

إن بعض الوقائع الأساسية بيّنت أن اللغة الداخلية ثرية ومركبة: إنها تقتضي تحديدا قادرا على أن يمثل؛ فضلا عن الخصائص الصرفية والصوتية والتداولية؛ المعرفتين النحوية والتأويلية اللتين يدمجهما كل متكلم بصفة آلية وغير إرادية لكل ملفوظ يتلفظ به من لغته./ [9]

لقد اقترحنا بعد ما سنناه من أبحاث في اللسانيات وفي علم النفس أن تكون هذه المعارف متأتية في جانب منها من سيطرة غير إرادية للخصائص المركبة للتمثيلات اللسانية والحوسبات اللسانية التي يسعى النحو التوليدي أن يوفر وصفا صارما ذا طابع حجاجي في شأنها./ [10]

(1) إنه شيء مثالي، ذلك أن المجموعات اللسانية المعنية على نحو ما بينا سابقا ليست متجانسة وأن متكلما بعينه لا يمكن له أن يمثلها بطريقة وفية. وتوجد الاختلافات أيضا حتى عند المتكلمين المعنيين باستعمال لهجة واحدة مثل الفرنسية الدارجة. وإزاء هذه الحالات حري بنا أن نجري دراسة مقارنية للغات داخلية لمجموعات من المتكلمين المخصوصين على نحو ما اقترحه النحو التوليدي منذ الخمسينيات – انظر مداخلات تشومسكي في هيل (1962، 74) ـ حتى نعزل مقاييس المتغيرات المسؤولة عن الاختلافات المضبوطة (حول هذا المفهوم انظر الفصول الممتدة من 12 إلى 15) ولأخذ صورة عن ذلك انظر الفصل 13 من هذا الكتاب. وحول ظاهرة المعنى المعكوس التي أدت إليها هذه المثالية التي تبدو بريئة انظر موان وبراي (1990). وعلى عكس ما يقال فإن متكلم تشومسكي المثالي لم يعرف البتة على أنه مجموعة بيانية من الأشخاص أو متكلم «وسط» وهو مفهوم فقد معناه في علم النفس العرفاني. بل إنه متكلم مخصوص حقيقي ـ «بول» و«جون» و«ماريو» إلخ ـ اختير ممثلا لمجموعة، وهذا لا يكون ممكنا في المعنى الحقيقي إذا لم تكن المجموعة متجانسة، وهذا قلما يكون، وأن نفترضها على هذا النحو مثلما فعلنا تحت هذه المثالية لا يكون أمرا شرعيا مثلما صرح بذلك تشومسكي إلا إذا كان من المستحيل على متكلم أن يكتسب لغته الداخلية ضمن مجموعة متجانسة. ولم يفترض أي شخص بصفة جدية فكرة على هذا القدر من الغرابة.

الفصل الثاني

في الملكة اللغوية

1ـ اللغة الداخلية والاكتساب (Acquisition)

1 – 1 – معرفة دون تعلّم حقيقي (Apprentissage véritable)

لنعد إلى السؤال (2) من الفصل الأول ونعيده فيما يلي في (1):

(1) كيف تتطور اللغة الداخلية عند المتكلمين؟

إن اللغة الداخلية على النحو الذي تظهره المعرفة التي يكسبها "بول" للأقوال الممتدة بين (5) و(19) من الفصل السابق ليست موضوع تعلّم حقيقي يستتبع تكرارا وتخزينا وتصويبات إلخ، وعليه فإن الأنحاء المدرسية في التعليمين الابتدائي والثانوي لا تعالج تأثيرات الاقتران الإحاليّ الممكنة أو غير الممكنة ولا التغيرات المتدخلة في مقبولية (Acceptabilité) أسئلة مثل تلك الممتدة بين (8) و(11) ولا اللبس أو عدمه في أقوال مثل (5) و(6) و(7) أو في (18) و(19). إن مثل هذه الوقائع لم تكن البتة هدف تعليم صريح، ولا هي خاضعة لتصويبات صادرة عن العائلة أو المدرسة، وهي تصويبات لا نفع منها إلا بقدر هامشي على نحو ما هو موجود في الفرنسية وفي ميادين نشير إليها لماما في القسم اللاحق. أما ما يخص المعرفة المتعلقة بالأقوال الممتدة بين (5) و(11) فيبدو أنها تنمو عند كل واحد منا دون جهد وفي بعض الأحيان دون أن نكون عرضة للمعطيات التي [تقدح] هذه المعرفة وتظهرها. وعلى هذا الأساس فإن عدم مقبولية (Inacceptabilité) المثال (11) المذكور في الفصل السابق:

- * Comment ne sait - elle pas quel gâteau préparer ?

وفق التأويل الموصوف هناك هي منتمية إلى معرفة "بول" اللغوية ولغيره من المتكلمين الفرنكفونيين رغم أن هذه الأقوال لم تعترضهم من قبل ـ ودون شك

يبدو أن ذاك هو حال أغلبهم ـ . إن المثال (11) يناقض نسبيا مقبولية المثال (10):

- Quel gâteau ne sait - elle comment préparer?

[11] / وهو قول "ممكن" لا أقل ولا أكثر احتمالا وهو قول يستخدم العملتين نفسيهما. فالسؤال إذن هو أن نفهم لِمَ لا يعمم الطفل (11) انطلاقا من (10)، وعدم التعميم هذا لا يرتكز على تعليم مدرسي (Enseignement)صريح ولا على أوامر سلبية للأسباب التي ذكرناها.

ستكشف الفصول 6 و8 و9 إلى 14 القادمة مظاهر أخرى دقيقة للغة "بول" الداخلية يُتوصل إليها بإطلاق أحكام سلبية على أقوال ليست موضوع حديث في المدرسة أو في العائلة ولا هي موضوع تعلم مّا. وعلى سبيل المثال فإن معرفة "بول" المتعلقة بأقوال مثل (3) و(4) و(5) الآتية في الفصل (10) ومعرفته للقولين (2) و(9ج) الآتي ذكرهما في الفصل (11) أو بالأقوال (3ب) و(3د) و(12د) و(21ب) الآتي ذكرها في الفصل14 وغير هذا كثير هي معرفة غير متأتية من تعليم مدرسي يحظر مثل هذه الاستعمالات ولا هي من لقاء سابق ممكن ولكنه غير يقيني لبول بمثل هذه الأقوال.

إن الأمثلة المنتشرة عن المعرفة اللسانية التي ليس لنا بها سابق عهد كتلك التي كنا بصدد عرضها كثيرة جدا يعسر ذكرها جميعها. وسنعول في هذه الناحية على ما ورد من وقائع ومناقشات في بياتللي ـ بلمراني (1979) Piatelli ـ Palmarani وجاكوب وبولوك (1979) Jacob et Pollok وتشومسكي (1975) وأوبنآور (1990) Obenaur من بين نصوص أخرى.

يمكن أن نلخص النقطة الأساسية في ما أسلفنا من نقاش بالملاحظة التالية: إن الوقائع التي يتعرض إليها الأطفال عندما يكتسبون اللسان الأم لا تحدد الملكة اللغوية للمتكلمين إلا تحديدا جزئيا. وهكذا فإن بعض التعميمات الاستقرائية لا تحصل أبدا رغم غياب أي إشارة من الوقائع التي يمكن أن تقودنا

إليها. سنتحدث من الآن فصاعدا عن الفقر (Pauvreté) في هذا المعنى الفني ـ وليس لهذا المعنى علاقة بمعنى "الفقر" الأسلوبي أو التركيبي – إنما نعني فقر المعطيات التي تمكننا من بلورة اللغة الداخلية. إننا نشارك تشومسكي في القول بأن هذا النقص في تحديد المعرفة [اللغوية] بواسطة الوقائع اللغوية في هو في ذاته حجة قوية (وهو الذي يسمى بفقر المثير) للفرضية المبنية على أن اكتساب اللغة الداخلية تبرز أنها ليست مجرد تعلّم (Apprentissage) بسيط.

1 – 2 – التعلّم

توجد في اللغة الداخلية مظاهر حاصلة بتعلّم حقيقي وخاصة الشكلين الصوتي والصوتمي (Phonologique) المقترنين إلى المفاهيم والمتصورات التي تحدد معجم لغة "بول" الداخلية ـ انظر الفصلين 4 و5 القادمين: إنها اعتباطية العلامة (Arbitraire du signe) السوسيرية التي جعلت الاسمين "بابا" و"كلبا" يعنيان وحدتين تسميهما الفرنسية porte وchien وتسميهما الانقليزية door وdog. وباستثناء هذا يبدو / [12] أن مظاهر ثانوية في الفرنسية واليابانية أو في لغة السواحلي هي التي تكون مجال تعلّم حقيقي يتطلب التكرار والتصويب. لنذكر على سبيل المثال ما في أفعال المجموعتين الثانية والثالثة في الفرنسية من عدم انتظام تصريفي (Irrégularité morphologique)كأن تكون صيغة اسم المفعول (Participe passé) من الفعل moudre هي moulu وليست moudu* على نحو ما يتوهم الأطفال غالبا، أو الأفعال القوية (Verbes forts) في الانجليزية ـ وهي أفعال غير قياسية (Verbes irréguliers) ـ ويصيرها الأطفال المتكلمون بالانقليزية أفعالا قياسية [انظر مثلا: رادفورد (1981، 17) Radford وبنكير (1994، 274) (1995،أ) Pinker]. وإذا استثنينا مثل هذا فإن تعلما "طبيعيا" يميز كل اللغات: فتملك اللغة الأم عند الإنسان يكون سريعا ودون وعي أو جهد عدا الإنسان المصاب بحالة مرضية كالحالة الحرجية (انظر الفقرة 2 ـ 3 مما يلي). إن هذا التملك يختلف اختلافا واضحا عن حالات أخرى من التعلم مثل حفظ جدول الضرب أو علوم الطبيعة كالفيزياء والكيمياء

وعلم الإحياء أو اللسانيات التي تقتضي تكرارا وتصويبات وتمارين حفظ، وقد أظهرت النتائج في هذا الشأن اختلافات بين الأشخاص هامة.

إن الأجوبة العفوية عن (1) هي أجوبة مخادعة: فتعلم الأطفال لغتهم الأم ليس شيئا ينجزونه بل هو شيء يتأتى لهم [1]./ [13]

2 – اللغة الداخلية والملكة اللغوية (Faculté de langage)

2 – 1. النحو الكلي (Grammaire Universelle (G.U.))

بالنظر إلى هذه الخصائص المبهرة لاكتساب اللغة يكون من المفيد أن نقارن بين كيفية تطور اللغة الداخلية عند الإنسان وكيفية نموّ أعضاء جسم الكائن البشري: ففي كلتا الحالتين يوفر المحيط العوامل العاطفية والغذائية والأسرية والاجتماعية إلخ. وهي عوامل ضرورية لانطلاق النموّ، غير أن هذه العوامل

(1) إن ما يبيّن هذا الأمر بقطع النظر عما ذكر ما يعرفه الأولياء دقيقو الملاحظة – باستثناء ما ذكرناه سابقا من شأن ما كان غير مطرد تصريفيا ـ انظر بنكير (1995 أ) ـ من أن التصويبات التي يحاولون فرضها على أبنائهم قبل نضج لغتهم الداخلية لا تجدي نفعا. وهذا مثال نموذجي يجسده الحوار التالي أخذناه عن ينكير (281،1994) وجكندوف (104،1994):

الابن: أريد أخرى واحدة ملعقة يا أبي
الأب: تعني تريد الملعقة الأخرى
الابن: نعم،أريد أخرى واحدة ملعقة من فضلك يا أبي
الأب: هل يمكنك أن تقول: «الملعقة الأخرى»؟
الابن: أخرى...واحدة...ملعقة
الأب: قل: «الأخرى»
الابن: الأخرى
الأب: «ملعقة»
الابن: ملعقة
الأب: «الملعقة...الأخرى»
الابن: الملعقة... الأخرى،اعطني الآن أخرى واحدة ملعقة؟

الخارجية التي لا غنى عنها ليست مسؤولة عما يؤول إليه الأمر: فالمحيطان العائلي والمدرسي مثلما أسلفنا لا يوفران عناصر تمكّن "بول" من أن "يتعلّم" في المعنى القوي الذي أعطيناه لهذه الكلمة حالات الاقتران الإحالي التي وضحناها في الفصل السابق في الأمثلة (15) و(16) و(17) أو اللبس وعدمه في الأمثلة (5) و(6) و(7).

لقد بين التوليديون كيف أن هذه الوقائع هي نتائج حتمية لخصائص اللغة العامة سواء تعلق الأمر بنشاط "جيم" أو "ماريو". وعلى هذا الأساس فإن عدم اللبس الحاصل في المثالين (6) و(7) المذكورين في الفصل الأول يعود إلى أن الوحدات النحوية وحدها - مكونات (Constituants) أو مركبات (Syntagmes) (انظر الفصل 3) - هي التي يشملها النقل، (déplacement) وهذا القيد (contrainte) عامل في كل الحوسبات النحوية التي يمكن أن نقول إنها مرتبطة بالبنية. وسنرى في الفصل 8 أن تأويل الأمثلة (15) و(16) و(17) متأت من مبرهنة (théorème) في نظرية الربط (théorie de liage) تضبط في خصائص الاقتران الإحالي في اللغات. سنسمي النحو الكلي - أو ن. ك - مجموعة هذه الخصائص العامة للّغة.

2 - 2. ملكة اللغة (faculté de langage)

إن الهوة التي لاحظناها بين ثراء اللغة الداخلية و"الفقر" (بالمعنى الذي عرضناه في الفقرة 1 ـ 1 السابقة) في الوقائع التي تتاح للطفل تُفسَّر إن نحن عزونا النحو الكلي إلى الحالة الأولى للدماغ عند كل إنسان. وسنقول حينئذ إن النحو الكليّ هو الخصيصة المجردة والحقيقية لملكة اللغة التي يعرّف بفضلها النوع البشري [انظر ميهلار وديبو (1990، الفصل 5) Mehler et Dupoux وبنكير (1994، الفصل 11) Pinker في شأن اللغة والإنسان البدائي]. سنفترض أخيرا ما مفاده أن اللغة الداخلية هي الشكل الذي / [14] يكون عليه النحو الكلي بالنسبة إلى كل متكلم في تمام نموه في الظروف الخارجية التي يوفرها له محيطه اللساني والعائلي والاجتماعي والعاطفي.

ضمن هذا التصور تكون المعرفة اللسانية، أي اللغة الداخلية، معرفة ينقصها التحديد لما تعتمده من الوقائع التي ترتكز عليها، ذلك أن تعلّم لسان مّا يعني أن نوفر لملكة اللغة، أي النحو الكليّ، فرصة إبراز ثرائها ودرجة تركيبها، ولهذا السبب ينمو النحو الكلي عند كل إنسان مهما تكن المجموعة اللسانية التي ينتمي إليها دون تعلّم حقيقيّ، وإذا كانت ملكة اللغة لا تتيح للمتكلمين مجالا واسعا للاختيار فإنها تحدد على نحو واسع خصائص اللغة الداخلية عند كل من "زيد" و"عمرو" و"جيم" و"ماريو".

لقد وضع النحو التوليدي في صلب أبحاثه أسئلة ضاربة في القدم في شأن العنصر البشري بما أنه يحاول توفير تحديد صارم لسمة مميزة للنوع البشري وهي الملكة اللغوية، وهذا التحديد يكون مدعوما تجريبيا بدراسة دقيقة لأكبر عدد ممكن من اللغات (الداخلية). ويبدو أنه من المستحيل ألا نعتبر هذا التعريف لموضوع اللسانيات شرعيا. وسيبين هذا الكتاب أن هذا التعريف مثمر ومجلٍ لخصائص في اللغات لم يتفطن إليها أحد.

إنّ هذه الطريقة في اعتبار "تعلّم" لغة أولى غير متأتية من اهتمامات ذات طابع فلسفي أو ميتافيزيقي، ذلك أن افتراض مجموعة ثرية من الخصائص الكلية للغة، أو النحو الكلي، هي نتيجة تحليل دقيق لعدد كبير من اللغات. إن المماثلة بين النحو الكلي وملكة اللغة عند البشر تعني أن نقدم فرضية تجريبية قابلة للدحض مفسرة الهوة بين الأحداث الأولى التي يكون الطفل عرضة لها ومعرفته الثرية المترابطة التي نمت بالاعتماد على هذا الأساس المليء بالنقائص والمعطيات الجزئية.

إن تفسير هذه الهوة ملقى على كاهل كل باحث يسعى إلى توضيح السؤال (1). ونتمنى حقا أن يحتج أحدهم على فساد الإجابة المقدمة أعلاه، لكنّ وجوب تفسير ما يبررها يظل قائما ولا يزول بزوالها، ويبقى عليه تطوير إجابة أخرى مبررة اختياريا. إن نقدا من هذا القبيل لطريقة تصور اللغة الداخلية وملكة اللغة لم يكن غائبا حقا في هذه الإجابة، غير أن التحاليل البديلة المتعلقة بخصائص اكتساب اللسان الأم وهي التي كان من المفروض أن تدعمها لم تنجز بعد.

2 – 3. نضج ملكة اللغة

إن افتراض امتلاك الإنسان لملكة لغوية ثرية؛ نسميها النحو الكليّ؛ وغير متغيرة مهما تكن اللغة الداخلية يساير /[15] الملاحظة الساذجة المتمثلة في أنّ ما ينتجه الأطفال من كلام ينمو ويتعقد وأن المعرفة اللسانية الكامنة وراء هذه الانتاجات تتبدل عند اكتساب الأطفال لغتهم.

لقد ذكّر بنكير (1994، الفصل 9) و(1995، ب) PINKER بالخطوط العريضة لهذا المسار[1]. فبعد مرحلة البأبأة (babil) التي يمارس فيها الرضيع تلفظاته ويعدلها وفق ما يسمعه من أصوات صادرة عن محيطه ـ وهذا ما يسميه ماهلار وديبو (1990) Mehler et Dupoux "التعلم بالنسيان" (Apprentissage par oubli) ـ تأتي مرحلة تقترب من السنة الأولى من عمره يبدأ فيها بإنتاج ملفوظات لا تزيد على كلمات معزولة التقطها من محيطه المباشر (دبّ، نعم، لا، بابا، ماما إلخ) وحوالي الشهر الثامن عشر تبدأ اللغة الداخلية في البروز حقا: فتظهر جمل مكونـة من كلمتين (ذهب أمي، أنظر رضيعا، كلّ مكسّر إلخ). وأخيرا حين يبلغ عامين أو يزيد بثلاثة أشهر أو أربعة تنبعث أولى مستويات ما يسميه بنكير (1994، 265 ـ 276) "الانفجار النحوي". (Explosion grammaticale) وتمتدّ هذه المرحلة على مدى اثني عشر شهرا وتظهر معها في نسق مرتفع وبدرجة من الدقة عالية مجموعة من المقولات النحوية والمركبات الموجودة في اللغـة الداخليـة للراشدين المحيطين بالطفل. ويكون الأولياء دقيقو الملاحظة في الغالب مندهشين ومحبذين لما يشاهدونه من موهبة أبنائهم النحويـة، موهبـة تظهر بشكل مبكر عندهم مثل المطابقـة في العدد والجنس للمخصصات والأسماء، والمطابقة بين الفعل والفاعل، والسيطرة على مقولة الجنس نحويا، وظهور مختلف أنماط الجمل المركبة (الجمل المحتوية على الاستفهام الجزئي والاستفهام الكلي والجمل المحتوية على المركبات الموصولة والجمل المحتوية على التفضيل إلخ).

(1) إن المراحل التي ستذكر فيما يأتي ليست سوى مراحل دالة فالخلافات الفرديـة بين الأطفال قد تكون موجودة وهي خلافات تكون أحيانا ذات بال.

وتوجد على الأقلّ مقاربتان يمكن استعمالهما لتفسير مختلف هذه المراحل وهذا "الانفجار النحويّ". ويمكننا أن نفترض أن مختلف منظومات النحو الكلّي جزئيا أو كليا هي حصيلة مسار نضج وأن اللغة الداخلية لا تفرز درجة تركبها إلا في تمام هذا المسار فحسب. ويمكننا أيضا أن نفترض أن مختلف منظومات النحو الكلي تأخذ مكانها عند الطفل منذ نعومة أظفاره وأن نفترض أن قدرات عرفانية عنده مثل الانتباه والذاكرة الفورية (Mémoire immédiate) وغيرهما تخضع لنضج مستقل عن سيطرته على اللغة الداخلية.في ضوء هذه الفرضية وقبل نصف السنة الثانية من عمر الطفل يمنع عدم نضج القدرات العرفانية غير اللسانية الظهور الواضح للغة الداخلية ولمبادئ النحو الكلي التي / [16] تصيرها ممكنة ومنها خاصة الاستعمال التقريبي للمقولات النحوية وعلاماتها.

وقد نميل إلى تأويل "الانفجار النحوي" الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة بهذه الطريقة، فنقول إن العراقيل المكبلة "للإنجاز اللغوي" (performance linguistique) أي اشتغال المعرفة اللسانية للغة الداخلية لا ترفع إلا عند تمام نضج الذاكرة الفورية وأن"الكفاية اللغوية" (Compétence linguistique) أي المعرفة الباطنية التي تحدد اللغة الداخلية لا تكشف إلا آنذاك عن كامل مظاهر تشعبها.

إن النقاش في شأن هذه النقطة لم يغلق بعد والمقاربتان مازالتا بصدد الاستكشاف بصفة حثيثة.

3. المعرفة اللسانية والإنجاز اللغوي

3 – 1. المعرفة / الاستعمال

لننظر أخيرا في السؤال (3) الوارد في الفصل 1 ونعيده في (2).

(2) كيف تشتغل اللغة الداخلية عند استعمال المتكلمين إياها فعليا، وما هو إنجازهم؟

لا حظّ لنا في توضيح هذا السؤال ما لم تكن لنا إجابات عن السؤال (1) الوارد في الفصل الأول ونعيده هنا في (3):

(3) كيف نحدد معرفة المتكلمين الراشدين اللسانية ولغتهم الداخلية؟

من الواضح أن إنتاج الكلام والتعرف عليه هما رهينا امتلاك معرفة لسانية: فرغم رغبتي الواضحة في أن أتواصل مع غيري فإنني غير قادر على أن أعبر باللغة اليابانية إن لم أكن "أعرف" اللغة اليابانية، وعلاوة على ذلك فإن اللغة الداخلية مستقلة عن استعمالها في إنتاج الكلام أو في التعرف عليه مثلما كشف عن ذلك الرضّ الذي يحرم عرضا المرضى القدرة على التعبير بالنطق. إن هؤلاء المرضى لا يفقدون اللغة الداخلية بمقتضى هذه الواقعة وحين يشفون يعودون لاستعمال هذه اللغة الداخلية للتعبير بالكلام المنطوق، فاللغة الداخلية لم تزُل إذن في المدة الفاصلة بين بداية المرض ونهايته [انظر تشومسكي (1988، 9 - 12)].

إن الإجابة عن (2) تقتضي بالضرورة أن يكون للباحث إجابات ثابتة عن السؤال (3) وهو السؤال الذي يمثل / [17] العمود الفقري للأبحاث في اللسانيات، وعلى الباحث أن يضيف إلى هذه الإجابات نظرية في الإنجاز كفيلة بالتفريق بين إنتاج الكلام والتعرف عليه.

ولما كان من الثابت أن عددا لا يحصى من العوامل غير اللغوية يتدخل في إنتاج الخطابات الخاصة فإن تحليلا كاملا للإنجاز قد يظل دائما خارج التحديد العلمي.

3 – 2. مظاهر الإنجاز القابلة للتحليل

3 – 2 – 1. المشيرات (Indexicaux)

يمكننا أن نحاول توضيح السؤال (2) من الفقرة السابقة بخصوص بعض النقاط الخاصة. فيمكننا أن نحدد لأنفسنا مهمة أن ندرس في اللغة الداخلية الألفاظ التي يقتضي فهمها إحالة على الوضعيات التخاطبية في اللغة الداخلية وذلك مثل

المشيرات نحو ضميري المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة (Démonstratifs) والصيغ الدالة على الزمن. إن مثل هذه الدراسات التي عني بها فلاسفة اللغة كدفيد كابلون David Kaplan أو سول كريبك Saul Kripke وعني بها اللسانيون نحو رومان جاكبسون Roman Jacobson أو إيميل بنفنست Émile Benveniste مثلما عني بها الذين يشتغلون في إطار تيار دراسات التلفظ (énonciativiste) الفرنسية هي دراسات على قدر كبير من الأهمية لكنها لا تشمل إلا جزءا صغيرا (جدا) من المعرفة اللسانية، وهي دراسات لا يمكنها حينئذ تجاهل ما في اللغة الداخلية من خصائص غير إشارية ولا يمكنها أن تعوضها بغيرها، بل عليها أن تأخذ بها (انظر الفصول الممتدة من 10 إلى 15 للتفصيل).

3 - 2 - 2 . الاستدلال (Inférence) والتأويل والتداولية

يبدو على عكس ما سبق أن الدراسة اللسانية المحضة لمعنى الجمل؛ وسنتناولها في الفصل 9 مما يأتي؛ أعرضت عن عدد كبير من المظاهر التأويلية وعلى هذا الأساس فإن ملفوظا مثل:

- Je vais attraper froid.

سأصاب بنزلة برد

يمكن أن تكون دعوة لإغلاق النافذة أو رفضا للخروج أو تكهنا بذلك بحسب الوضعية التي قيل فيها هذا الملفوظ. وتعرف التداولية تقليديا على أنها الميدان الذي يمكّن من تعيين مختلف الأفكار انطلاقا من المعنى النحوي المحض للجمل المتلفظ بها، فمنذ غرايس GRICE وأبحاث سباربر وويلسون Sperber et Wilson (1989) خاصة وضعت نظرية عامة لآليات استدلالية يستعملها المتكلم في مختلف الوضعيات التخاطبية الخاصة، وهذه النظرية بالشكل الذي وضعه لها سباربر وويلسون Sperber et Wilson تتقاطع مع منوالي اللغة الداخلية والنحو الكلي المعروضين في هذا الكتاب.

خلاصة الفصل الثاني

لتفسير الهوة بين المعرفة النحوية والمعرفة التأويلية اللتين يجمعهما كل متكلم آليا ودون وعي في كل ملفوظ في لغته من جهة وبين فقر المعطيات المساعدة على امتلاك اللغة الأم من جهة ثانية كنا اقترحنا أن تكون كل لغة داخلية هي الشكل الذي تكون عليه الملكة اللغوية للإنسان في محيط الطفل اللغوي، لذلك فإن دراسة اللغة الداخلية لمتكلمين مخصوصين هي إذن في الآن نفسه دراسة ملكة اللغة عند كل البشر. وقد ناقشنا في اقتضاب الفرق بين المعرفة اللسانية واشتغال تلك المعرفة ثم بررنا ذلك.

ويوجد عدد من الخصائص في كل لغة داخلية بما في ذلك لغة "بول" و"ماري" وعلينا أن نرجع تلك الخصائص إلى ملكة اللغة – وقد نسميها النحو الكلي أو ن. ك. – وهي ما يشترك فيـه كل البشر. وعلى اللساني تبعا لذلك أن يعزل خصائص النحو الكلي في اللغات الخاصة التي يدرسها بدل أن يفصل بين ما يرجع إلى خصائص اللغة (الداخلية) وما يرجع إلى النحو الكلي. وهذا الأمر هو في الحقيقة ضرورة منهجية دنيا.

وثمة نتيجة منهجية ناجمة عن هذه الإشكالية هي أنه ليس من الجائز فحسب بل من الضروري اقتراح كليات اللغة على أساس دراسة لغة أو لغات (داخلية) دراسة مفصلة وخاصة حين نعزل الخصائص التي تبدو أنها لا يمكن أن تكون موضوع تعلّم حقيقي، واللساني شأنه في ذلك شأن كل عالم يختبر تخميناته الكلية على لغات أخرى بعد ذلك./ [19]

الفصل الخامس عشر

استرجاع أبحاث واستشرافها

1 – مقدمّة: برنامج بحث النحو التوليديّ

1 – 1. ديمومة

إنّ برنامج النحو التوليدي على نحو ما أشرنا في بداية هذا الكتاب يتطور منذ أربعين سنة، وهذه فترة قصيرة لكنها تعتبر طويلة بالنسبة إلى كل ميدان علمي. فمنذ أربعين سنة على سبيل المثال لم يمض وقت طويل على اكتشاف الحمض الريبي النووي المنقوص الأكسجين (ADN)، لكنّ دورالحمض الريبونيكليك (ARN) رغم أنه يدرس اليوم في الأقسام النهائية للتعليم الثانوي كان مجهولا عند البيولوجيين وعلماء الجينات. ونفس الشيء في النحو، فلم تكن القيود على الحوسبات التي وصفناها في الفصول الخمسة الماضية قد عرفت بعد. وقد أعطتها أعمال متتالية من المقالات والأطروحات والكتب والمحاضرات هذا الشكل، غير أن ما عرضناه فيما سبق لم يجلُ تاريخ النحو التوليدي وسنهتم في هذا الفصل بوصفه.

لقد تطورت الأدوات المفهومية في النحو التوليدي تطورا كبيرا منذ الخمسينات[1]، غير أن برنامجه في البحث ظل ثابتا، ويقوم هذا البرنامج على توفير إجابة مبررة عن السؤالين التاليين (انظر الفصل 1):

- كيف نشخص معرفة المتكلمين الراشدين اللسانية ولغتهم الداخلية؟
- كيف تتطور اللغة الداخلية عند المتكلمين؟

لقد تعلق الأمر دائما بتطوير منوال انطلاقا من دراسة مفصلة ودقيقة لمقاطع يمكن عزلها للغات داخلية كأن تكون لغة «بول» أو «جيم». وهذا المنوال

(1) خمسينات القرن العشرين. [المترجم]

مجموعة من القواعد والمبادئ الصريحة التي تسمح بتوليد الأقوال آلياو وصفها بنيويا / [199]، وهذا المنوال باختصار هو نحو توليدي للغة المتكلمين الداخلية ولملكة اللغة التي تجعلها ممكنة.

ويجب أن يكون هذا المنوال على قدر من المرونة حتى يبين ما يوجد من اختلاف بين لغة «بول» الداخلية ومثيلاتها عند «جيم» و«ماميرو» و«هانس» و«ماريو» و«فانغ». غير أن هذا المنوال يجب أن يتوفر أيضا على قدر كبير من المرونة حتى يفسر امتلاكهم «الطبيعي» لهذه اللغة دون تعلّم حقيقيّ (انظر الفصل 2).

1 – 2. تغطية المعطيات الاختبارية والتأليف النظري

من بين أهداف البحث الأساسية في النحو التوليدي تقليص التوتر بين هاتين الضرورتين. ويمكننا أن نحدد بصفة غير شكلية مختلف مراحل النحو التوليدي انطلاقا من تركيزها على هذا القطب أو ذاك من هذين القطبين. وكما هو الشأن في العلوم التجريبية الأخرى فإن مراحل من الأعمال التي تكاثر فيها الوصف في النحو التوليدي تناوبت مع مراحل كان فيها للجهد النظري التأليفي دور أساسي: فكانت النظرية الأدنوية (Théorie minimaliste)، ويمكن أن تعتبر أنها أحدث نظرية أفرزها هذا الجهد النظري التأليفي، وقد عرضنا لها لما تتوفر عليه من آليات هامة في الفصول الممتدة من 10 إلى 14.

ويصعب علينا أن نضع هذه الخلاصة التأليفية مما أفرزه أربعون سنة من الوصف الدقيق الذي أنتج ركاما تجريبيا هائلا في النحو. إن عسر المهمة لا تضاهيها إلا أهميتها الفكرية.

1 – 3. العلاقة بين اللغة الداخلية والنحو الكلي

إن تصور العلاقة بين الملكة اللغوية (النحو الكلي) ومختلف اللغات الداخلية التي تحقق تلك الملكة قد تطور تطورا كبيرا منذ الخمسينات. فقد

تناول تشومسكي (1955، ص.75) المسألة في الشاهد التالي حيث يجب أن نفهم مفهوم "النظرية العامة" على أنه مرادف للنحو الكلي، قال:

"ثمة طرق عديدة لتمثل العلاقة بين الأنحاء الخاصة (Grammaires particulières) والنظرية العامة. فمن البديهي أن يكون كل نحو منسجما مع النظرية في هذا الاتجاه الذي تكون فيه الكيانات الموضوعة مستجيبة للخصائص التي ضبطتها النظرية: هذه هي الضرورة الأضعف (L'exigence la plus faible). وفي الطرف المقابـل الضرورة الأقوى، (L'exigence la plus forte) وهي تلك التي تريد من النظريـة / [200] أن توفر إجراء لبناء نحو ـ في المعنى الصحيح ـ على أساس وقائع محضـة. وعلى هذا الأساس فإن النظرية حين توضع اعتمادا على وقائع كافية تقود اللساني مباشرة إلى الوصف النحوي دون الحاجة إلى حدس (Intuition) خاص أو إلى مهارة [...] إن الضرورة الأقل قوة (L'exigence la moins forte) تريد من النظريـة ـ بما أن الأمر متعلق بنحو – أن توفر وسيلة لتقييم هذا النحو أي أن تبين أنه أفضل نحو للغة في هذا المعنى الذي حددته النظرية [...] والضرورة الأضعف تريد من النظرية أن توفر لنا طريقة لتقييم الأنحاء المزاحمة بتوفير إجراءات آلية قادرة على الاختيار بين كل زوج من الأنحاء".

لقد جرب النحو التوليدي مدى تلاؤم الأنماط الثلاثة من العلاقات الموصوفة في هذا الشاهد بين النحو الكلي والنحو الداخلي [1] (Grammaire interne). وسنوضح هذا التطور في الفقرة 2 القادمة وسنبين في الفقرة 3 بعض آفاق البحث التي أوقفتنا عليها إشكالية النظرية الأدنوية.

---

(1) يستعمل المؤلف في هذا السياق للمرة الأولى مفهوم النحو الداخلي رامزا إليه بالحرفين GI اختصارا تمثلا باختصاره اللغة الداخلية بالحرفين LI وللنحو الكلي بالحرفين GU وقد يكون المقصود في هذا السياقLI أي اللغة الداخلية وليس GI. [المترجم]

2. تطور النحو التوليدي

2 – 1. النظرية النموذجية (Théorie standard)

لقد استغلت الدراسات الأولى في النحو التوليدي تصور العلاقة (النحو الكلي، اللغة الداخلية) الأضعف، وقد كان النحو الكلي في هذه الدراسات ضئيلا. ولم يدمج المنوال النموذجي الذي يمكن أن نعتبره بطريقة مبسطة الإطار التصوري والتقني لأعمال تشومسكي المنشورة بين (1955 – 1957) و(1965) إلا النقطتين التاليتين:

(1) مجموعة من الكليات (Universaux) الجوهرية تتضمن سمات صوتمية تمييزية ومقولات نحوية عليا (Catégories syntaxiques majeures)

(2) أ – التمييز الشكلي بين مختلف أنماط القواعد اللسانية الممكنة من ضمنها قواعد إعادة الكتابة (Règles de réécriture) والتحويلات (Transformations) وقواعد الإدماج المعجمي (Règles d'insertion lexicale) والقواعد الصوتمية (Règles phonologiques) إلخ.

ب – تحديد طريقة تطبيقها.

كونت المجموعة (2) ما سمي بالكليات الشكلية (Universaux formels)، وكانت (2 أ) مكونة من قواعد إعادة الكتابة ومن التحويلات. وكانت أول القواعد على الشكل العام التالي:

(3) X ← Y، وتكون X ≠ Y ولا تساوي صفرا.

/[201]

وتولد قواعد إعادة الكتابة بفضل حساب خوارزم (Algorithme) بسيط الأبنية العميقة الشجرية (D - structures arborescences) وتحدث التحويلات الأبنية السطحية، (S - structures) وتستعمل في ذلك جهازا وصفيا ثريا ـ وهو

من الوجهة التقنية مجموع الشروط "البوولوية"[1] لقابلية التحليل ـ يجعل كثيرا من القواعد المختلفة والثرية قابلة للشكلنة من ضمنها (الصيغ الدقيقة من الناحية الصورية) للقواعد القديمة في النحو التقليدي مثل المبني للمجهول والتقابل والقلب فاعل ـ فعل والاستفهام وغير ذلك. وتشير (2 ب) إلى أن التحويلات تطبق بطريقة منتظمة على الاشتقاقات التي تولد انطلاقا من الأبنية العميقة مختلف المركبات التي تناظرها.

إن مسألة اختيار الوصف المناسب للغة خاصة من بين ما يمكن أن يسمح به النحو الكلي من طرق في الوصف تعود إلى ما تتوفر عليه لغة بعينها من خصائص، وهذا الاختيار يكون على أساس حساب للبساطة أي عملية تقييم يرتب الأعمال الوصفية حسب قواعدها والرموز التي تستعملها، وعلى اللساني أن يختار الوصف الأكثر «بساطة» من بين مجموعة أنحاء لغة بعينها مما تسمح بها «النظرية العامة» أي النحو الكلي.

إن النحو الكلي رغم كونه أكثر ثراء من النظريات اللسانية المزامنة له كان مضمونه متواضعا، فإذا استثنينا شكل قواعده فإنه لا يفرض قيودا على مختلف اللغات الخاصة التي يمكن أن تتغير مبدئيا تغيرا ذا بال.

لقد كانت النتائج الوصفية والنظرية لمنوال النحو التوليدي الأول هامة: فدقة آلياته الشكلية التي ليس لها ما يضاهيها في تلك الفترة سرعان ما كشفت خصائص مجهولة في اللغات المدروسة وسمحت بالتعبير عن تعميمات وصفية لم تكن تخطر على بال أحد. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال من تشومسكي (1955 – 1957) تحليله الشهير لنظام الفعل في اللغة الإنجليزية وهو تحليل ما زالت أفكاره الأساسية فضلا عن شكله التقني الدقيق مدمجين في أحدث الأبحاث (انظر الفصل 13)، وكان تحليل لارسون (1988) LARSON للمركبات ذات

(1) نسبة إلى العالم الرياضي الإنجليزي ج. بوول، G. Bool (حسب معجم Le Petit Robert). [المترجم]

مفعولين (Constructions à double objet) – وقد عرضناه في الفقرة 3.4 من الفصل 8 – إعادة تشكيل حديث لمقترحات تشومسكي (1955).

وقد عرّفت النظرية النموذجية تصورا لاكتساب اللغة الأمّ (Langue maternelle)، وكان ينظر إلى هذا التصور على أنه صورة غير واعية لعمل اللساني الذي يكتب نحو لغة خاصة: إنها صياغة نحو أول (ن1) / [202] على أساس مجموعة من المعطيات، وتفضي تلك الصياغة إلى نحو ثان (ن2) هو نتيجة عرض معطيات جديدة ونتيجة ما تقوم به المجموعة اللغوية من تصويبات إلى أن نصل إلى وضع نحو نهائي (ن ن) هو الحالة النهائية التي توافق اللغة الداخلية للمتكلم الراشد.

غير أن هذا التصور لاكتساب اللغات كان غير مقنع وبالفعل لو كان التعليم بالشكل الذي وصفنا لوجب أن ننتظر اختلافات كبرى في النتائج النهائية في علاقتها بثراء المحيط اللساني للأطفال وتواتر التصويبات اللسانية التي يكونون عرضة لها أو في الاختلافات الفردية المتعلقة بطاقتهم على إرسال فرضيات صحيحة على قدر من السرعة.غير أن تعلم لغة ما أمر منتظم: فهو يمتد على مدى من الزمن متشابه مهما تكن اللغة المكتسبة، والتصويبات التي تصدر عن المحيط لا تلعب في ذلك إلا دورا ضئيلا جدا. وعلى نحو ما أشرنا في الفصل 2 فإن اكتساب لغة أولى أشبه بنمو عضو في الجسم منه بمسار تعلم طويل وصعب يتلقاه الطلبة والتلاميذ للسيطرة على فرع من فروع العلم.

2 – 2. النظرية النموذجية الموسعة (Théorie standard étendue)

إنّ أخذ هذه الخصائص في اكتساب اللغة مأخذ الجد سرعان ما فرض إثراء النحو الكلي. وإن كان النحو الكلي أكثر خصوصية فإن ما يسمح به من هامش يتقلص ويمكّن من وضع صورة لنمو الكلام للأسباب التي ذكرناها في الفصل 2.

ومن وجهة نظر وصف اللغات الصرف برز جهد في هذا الإطار منذ أواسط الستينات لاكتشاف قيود عامة على التحويلات تكون قادرة على تجاوز التأثيرات الفردية لهذه القواعد. وكان لروس (1967) Ross المحاولة الجدية في هذا المجال، فقد شكل مجموعة من القيود حول تحويلات النقل (Transformation de mouvement) والقواعد التي لها تأثير حول الحوسبة "حوّل" (La computation déplacer)، وقد عرضناها في الفصول الممتدة بين 10 و14.

وقد وفر تشومسكي (1973) خلاصة تأليفية لهذا العمل ولغيره من الأعمال التي كان لها نفس الهدف. وقد اشتق من تأثيرات قيود روس مبادئ عامة أكثر تجريدا وقد أدمجت اليوم في الحوسيات النحوية مثل مبدإ سَلْسَلَة التحويلات النحوية (Principe de la cyclicité des déplacements syntaxiques) (انظر الفصول الممتدة من 10 إلى 14) وتأثيرات العلوية المحققة بمبدإ سلسلة التحكم غير المتناسبة (203]/ (Principe de la c - commande asymétrique] (انظر الفصل 14، الفقرة 2) وحضور المقولات الفارغة (Catégories vides) في التمثيل النحوي وهي تلك التي يكون فيها أثر (Trace) العناصر المنقولة والقيود هاما (انظر الفقرة 4 من الفصل 14).

لقد نسب تشومسكي (1973) بصفة صريحة هذه القيود إلى النحو الكلي الذي عالج بدقة وبصفة ملزمة مظاهر عديدة للاشتغال اللساني الفردي لكل لغة. وبالتلازم مع هذا تقلصت الآليات الوصفية الخاصة التي وضعت للغات الخاصة في النظرية النموذجية الموسعة.فلم يعد بالإمكان على سبيل المثال تشكيل التحويلات الفردية الخصوصية لما كان النحو التوليدي يسميه "المركبات" (Constructions) (المبني للمجهول والاستفهام والمركبات الموصولة والمركبات الأجلية إلخ.)، ولم يعد بالإمكان أيضا ترتيب العمليات في علاقة بعضها بالبعض الآخر بطريقة اعتباطية.

وعلى هذا الأساس فإنّ النحو الكلي في النظرية النموذجية الموسعة ثريّ ويفرض على اللساني اختيارات قيدية في ما هو موكول إليها من وصف.إن هذه النتيجة كانت ولاتزال نتيجة محبذة: ذلك أن مهمة اللساني أصبحت بسيطة إن هو أخذ في بحثه حول اللغة الداخلية بخصائص النحو الكلي. وهي نتيجة مأمولة لسبب آخر مصيري: فالنحو الكلي هو منوال لملكة اللغة. وعلى هذا الأساس فإن النحو الكلي إن وفر "آليات لتأسيس نحو انطلاقا من وقائع محضة" مثلما كتب تشومسكي سنة 1955 فإنه سينتج في نفس الوقت منوالا (أكثر) إقناعا لاكتساب اللغة: فبنفس الكيفية التي يقود فيها النحو الكلي اللساني إلى تحليل متناسق لهذه اللغة الداخلية أو لتلك فإنه يقود الأطفال إلى تملك لغتهم الداخلية. ومن هنا نفهم كيف إنّ الطفل يتوصل إلى تأسيس معرفة لغوية لا يتناسب لطفها ودقتها والمعطيات التي تتاح له مما ينتجه محيطه من كلام.

إن النتائج التجريبية والنظرية التي توصلت لها الأبحاث في إطار هذه النظرية كانت على قدر كبير من الأهمية. ويمكن أن نذكر في هذا المجال كتاب كاين Kayne (1975) باللغة الفرنسية، وهو كتاب أصبح عنوانا كلاسيكيا بما تضمنه من توليف بين صرامة فريدة في التنظير ودقة متناهية في الوصف التجريبي، ونذكر إلى جانب هذا رُوي Ruwet (1972) وأوبنآور Obenaur (1976) وملنار Milner (1978)، والمقالات المهتمة خاصة باللغة الإيطالية واللغة الهولندية واللغة الفرنسية وهي مجموعة في كايزر Keyser (1978) جسدت أيضا دقة المعطيات التجريبية والتعميمات الوصفية التي يسمح بها الإطار التصوري للنظرية النموذجية الموسعة./[204]

2 – 3. نظرية المبادئ والمقاييس (Théorie des principes et des paramètres)

2 – 3 – 1. تنوع اللغات وثراء النحو الكلي

إن النجاح الباهر الذي حققته الأعمال المذكورة سابقا وغيرها من الأعمال الأخرى أثارت انطلاقا من نهاية السبعينيات انفجارا لأعمال وصفية في أغلبها

مقارنية أنجزها في الأعم الأغلب متكلمون بالسليقة ينتمون إلى مجموعة من اللغات الهندوأوروبية والإفريقية والهندية الأمريكية والسامية ولغات الشرق الأقصى (الكورية واليابانية والصينية)، وقد جسد باكار (1988 - 1996) Baker أفضل تجسيد اتساع القاعدة التجريبية الهامة للأبحاث الحديثة في النحو التوليدي.

لقد أكدت هذه الأعمال دون شك فرضية كون النحو الكلي هو مجموعة مبادئ على قدر كبير من الثراء تفرض قيودا دقيقة حول اشتغال اللغات (الداخلية) المخصوصة. وقد أظهرت هذه الأعمال ما بين اللغات وحتى تلك المتقاربة من تباين كبير على مستوى الأبنية السطحية. فاللغات متشابهة وغير متشابهة، ثابتة ومتغيرة في نفس الوقت.

أفرزت هذه الأبحاث الحديثة في النحو التوليدي مفارقة: فإذا كانت الروابط مباشرة بين الملكة اللغوية ـ النحو الكلي ـ والفرنسية على سبيل المثال فما الذي يجعل النحو الكلي يسمح أيضا بوجود لغات (داخلية) هي على قدر كبير من عدم التشابه كذاك الذي بين اللغة الصينية واللغة الفنلندية أو القالوا (Gallois)؟

كيف تظهر داخل عائلة اللغات الهندوأوروبية اختلافات كثيرة في الميدان التركيبي رغم ما في هذه اللغات من تشابه تركيبي؟ لِمَ كان الترتيب في الضمائر الإشارية (Pronoms clitiques) مثلا (انظر الفصل8 والمراجع المذكورة فيه) على قدر كبير من الاختلاف في مختلف اللغات الرَّوْمنية؟ لِمَ طورت اللغة الانجليزية من بين اللغات الجرمانية فعلا مساعدا (Auxiliaire) هو do في الاستفهام والنفي والتوكيد في حين أن هذه اللغة استغنت عنه إلى حدود عهد إليزابيث وأن الألمانية والهولندية واللغات الاسكندينافية ظلت إلى اليوم مستغنية عنه؟

إن من بين الأهداف الرئيسة للبحث الإجابة الدقيقة عن مثل هذه المفارقة وذلك بتحليل مقارن مفصل للقواعد والتراكيب التي تبدو في الظاهر خاصة.

وسنلاحظ بدء أن ثراء النحو الكلي وما انجر عنه من خسارة ما في المنوال النموذجي من مرونة حرما اللساني التوليدي فعلا من أجوبة معهودة تتعلق بقابلية التغير في الألسنة البشرية. إن هذه الأجوبة تنكر القضية بما أنها تعتبرمن البديهيات/[205] بالمعنى العام، [باستثناء التلفظ المزدوج] "أن لا شيء من الوجهة اللسانية يمنع من أن يختلف من لغة إلى أخرى" على نحو ما قال أ.مارتينيه (1960 – 20) A. Martinet.

إن الأبحاث التي أنجزت في إطار نظرية المبادئ والمقاييس حلت جزء كبيرا من هذه المفارقة. لقد طورت هذه الأبحاث قيود النظرية النموذجية الموسعة بدراسة دقيقة لبعض الخصائص المختلفة في اللغات ووضعت مقاييس تغييرات مجردة قادرة على تفسير خصوصية الملكة اللغوية – النحو الكلي ـ وقابليتها على التغير في نفس الوقت.

ويمكن اعتبار ما كتبه تشومسكي (1981) خلاصة تأليفية لمجموعة أولى من الأعمال التي قامت في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية في النحو المقارن. إن منوال النحو الكلي الذي ساهم فيه هذا الكتاب مساهمة حاسمة هو الذي وحد الكم الهائل من الأعمال الوصفية التي انطلقت في النحو التوليدي إلى حدود بداية التسعينات. إنه منوال منظومي (Modulaire) وهو منوال معتمد على المقاييس.

2 ـ 3 ـ 2. المنظومية (Modularité)

إن الملكة اللغوية – النحو الكلي ـ قد تُصُوِّرت على أساس أنها مجموعة من النظريات الفرعية الخاصة أو المنظومات. فكل واحد مسؤول عن مظاهر خاصة جدا لاشتغال اللغات ذلك أن كل واحد يعرض وحدات ومبادئ خاصة وهو في ذلك محكوم بقيود خاصة.

وعلى هذا الأساس عُوِّضت قواعد إعادة الكتابة في النظرية النموذجية بنظرية سميت س ـ مسقطة، (Théorie X - barre) وهي نظرية تصف الشكل الممكن للمركبات في كل اللغات باستثناء انتظام العناصر المكونة لها.

لقد حللنا في الفصلين 5 و6 مبادئ النحو الكلي التي تتحكم في المعجم الداخلي (Lexique interne) والتواجه معجم – نحو (Interface lexique-syntaxe) في هذا المنوال. لقد كونت هذه المبادئ منظومة مستقلة عن نظرية س ـ مسقطة.

لقد وفرت نظرية الربط منظومة أخرى مثلما رأينا في الفصل 8، وعرضت هذه المنظومة (Module) مظهرا آخر للاشتغال اللساني وهو مظهر محكوم بمبادئ أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مبدإ المقولات الفارغة وقد عرضت في الفقرة 4 من الفصل 14. وهو مبدأ يتحكم في بعض مظاهر الحوسبة اللسانية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظرية الإضمار (Théorie de la sous-jacence) انظر تشومسكي (1981 – 4.4. 2) وما يحيل عليه من مراجع وتشومسكي (1988، ب) ولإعادة تأويل جزئي من منظور أدنوي انظر مانزيني Manzini (1994)، وهي نظرية تستعمل في أجزاء منها مبادئ أخرى وتعرض قيودا موضعية أخرى على النقولات النحوية. (/ (Déplacements syntaxiques) [[206

إن بعض المتصورات الأساسية هي من مقومات الكثير من المنظومات مثل التحكم (انظر الفصلين 8 و14 وما بعدهما). إن النحو الكلي في منوال المبادئ والمقاييس هو حصيلة منظومات أساسية مستقلة.

2 – 3 – 3. مقاييس التغير (Paramètres de variation)

للوقوف على قابلية الألسن للتغير الهامة المشار إليها سابقا عزلت الدراسات التي أنجزت في إطار نظرية المبادئ والمقاييس في مختلف منظومات النحو الكلي فضاءات التغير الممكنة وسمّتها مقاييس. ولقد

جسد الفصلان 12 و13 مقياسا من هذه المقاييس. وقد لاحظنا في هذين الفصلين أن اللغات تختلف صرفيا من حيث ثراء أبنية الأفعال وفقرها، ويمكننا أن نقول إن مقياسا للتغيير ممكنا هو: «بنية الفعل [± ثري]» أي [± قابل للتأويل] حسب الفصل 13. إن من نتائج هذا المقياس إن قرنّاه بنظرية الفحص (Théorie de vérification)، أن يمنع معها بعض نماذج نقل الفعل في بعض اللغات أو في بعض التراكيب – مثل الإنجليزية الحديثة والمركبات في صيغة المصدر (Infinitif) في الفرنسية الحديثة – وفي المقابل يسمحان بذلك في البعض الآخر – الإنجليزية القديمة والإنجليزية الوسيطة والفرنسية الحديثة ـ وعلى نحو ما رأينا فإن تأثيرات هذا المقياس البسيط النحوية هامة وممتدة إلى تراكيب وإلى اختلافات بين لغات تبدو في الظاهر لا رابط لها في خصائص الفعل التصريفية مثل نحو الظروف (Syntaxe des adverbes) أو المسورات (Quantificateurs) القابلة للتنقل.

إن كون الألسنة والمركبات التي قارنا بينها في الفصلين 12 و13 محكومة بنفس المبادئ الكلية هو الذي يضاعف آثار مقياس [بنيات] السطح.

نلخص هذه النتيجة الهامة قائلين إن تأثيرات مقاييس التغيير هي على هذه الدرجة المدهشة من التغيير والوضوح والتعدد، لأن الألسن في الأصل واحدة وهي كلها تحقق خصائص النحو الكلي الكونية. إن التناقض بين ثراء النحو الكلي واختلاف الألسن وقد أشرنا إليه سابقا ليس سوى تناقض ظاهري. فثراء النحو الكلي نفسه هو الذي يؤدي إلى الاختلاف الكبير بين الألسن الذي نلاحظه بما أن عدد مقاييس التغيير محدود.

ويجدر التنبيه إلى أنه إذا كانت مقاييس التغيير على نحو ما اقتُرِح أحيانا ـ انظر بورار (1984) Borer ـ تستند دائما / [207] إلى التفريق الصرفي الذي يظهر في الوقائع التي يكون الطفل عرضة لها على نحو ما بينا في الفصلين 12 و13 فإننا نفهم كيف إن هذه الخصائص النحوية النوعية يمكن أن تُمْتَلَك: إنها ناجمة عن النحو الكلي وعن هذه الخصائص الصرفية، غير

أنّ هذا النمط من البنية الاستنباطية (Structure déductive) هو الذي تفرضه خصائص امتلاك اللغة الأمّ.

2 – 4. النظرية الأدنوية: تشومسكي (1992، 1995، 1994 ب)

2 – 4 – 1 تقشف نظري

تحافظ النظرية الأدنوية على خصائص هامة من منوال المبادئ والمقاييس ومنها المظهر المنظومي وجانب المقاييس التي كنا بصدد بيانهما.

إن ما يتميز به هذا المنوال هو تقشف آليات التحليل المتاحة والمسموح بها، ويمكن أن نقول إن ما ورد في تشومسكي (1992) وتشومسكي (1994) فضلا عن كاين (1994) Kayne أدّى بالنسبة إلى منوال المبادئ والمقاييس نفس الدور الذي أداه ما ورد في تشومسكي (1973) بالنسبة إلى النظرية النموذجية. ففي كلتا الحالتين أقصيت بعض آليات التحليل المتاحة في الإطار السابق ووجدت تعميمات تهم قيودا حول الحوسبات وهي تعميمات وحدت مبادئ كانت تعتبر متباينة في المنوال السابق.

وعلى نحو ما قلنا في الفقرة 2 – 4 من الفصل 10 يمكن أن نرى في مبدإ الإسقاط الموسع (Principe de projection étendue) لمنوال المبادئ والمقاييس نتيجة لنظرية الفحص. وعلى نفس الشاكلة ووفق المبادئ المركبة لنظرية س ـ مسقطة استبدلت عملية "أدمج" (Fusionner) وهي التي كونت تمثيلات نحوية ثنائية قد تم تخليصها من المستوى الوسائطي (Intermédiaire) والمطلق (انظر الفصلين 3 و4 والفصل 7 الفقرة 4 وما بعدها). ونفس مبادئ الاقتصاد تسيطر على الحوسبات – نقل الرؤوس (Déplacement de têtes)، الموضوعات (Argumentaux) وغير الموضوعات (Non argumentaux) ـ وهي التي ارتبط اشتغالها بمبادئ مختلفة في المقاربات السابقة (انظر الفصول الممتدة من 10 إلى 14).

2 – 4 – 2. الأدنوية (Minimalisme)

أشرنا في الفقرة 1 من الفصل 14 إلى أن كل الحوسبات النحوية الواردة في الفصول الممتدة من 10 إلى 14 تتقاسم خصيصتين: / [208]

(أ) ـ إنها خاضعة إلى نفس قيود الاقتصاد

(ب) ـ إن تطبيقها يكون بين البنيـة العميقـة والبنية السطحيـة أو بين البنية السطحية والشكل المنطقي (Forme logique F - L) وهما واقعان تحت سيطرة نظرية الفحص.

إن نظريـة الفحص نفسها تشكلت بطريقـة يكون فيهـا تمثيلات الأشكال الصوتيـة (Formes phonétiques F - Ph) والأشكال المنطقية تستجيب لشروط التواجه الخارجية لملكة اللغة التي يمليها من جهة النظام النطقي الإدراكي(Système articulatoire et perceptif) ـ مبدأ الإدمـاج المعجمي (Principe d'intégrité lexicale) (في الفصـل 11 ـ ومن جهة أخرى النظام التصوري / القصدي (Système conceptuel / intentionnel) وهو مبدأ التأويل التام (Principe de pleine interprétation) الوارد في الفصول الممتدة من 10 إلى 14.

إن شروط التواجه الخارجي (Interface externe) لا يمكن الإنقاص منها، فاللغة الداخلية ليست سوى قدرة من قدرات الإنسان العرفانية وهي متفاعلة مع غيرها، وأن نشتق خصائص الحوسبات المركبة لهذا التفاعل وتمثيلاته اللسانية يعني أن نستعمل خاصية عرفانية بشرية دنيا ولا تقبل التخفيض.

إن كل الجهد المفهومي الذي ألمحنا إليه في الفصول الممتدة بين 10 و14 كان لحصر آليات التحليل ومناويل اللغة الداخلية والنحو الكلي التي تترتب عنها في هذه الخصائص الدنيا التي نقرنها بمبادئ الاقتصاد (Principes d'économie) المتحكمة في الاشتقاقات (Dérivation) المتقاربة.

إن النجاح الوصفي الذي يسمح به من الآن فصاعدا هذا البرنامج "الأدنوي" وأناقته المفهومية هما حافز مهمّ لتطويره بتوسيع مداه الاختباري.

3. بعض آفاق البحث

3 – 1. حوسبات غير أدنوية (Computations non minimalistes)

لقد عيّنت الفقرة 4 من الفصل 14 واحدا من الميادين الذي يجب أن يكوّن محورا هاما للبحث في هذا الإطار الأدنوي، أما هنا فيكون الجهد تحليليا ويجب أن نحدد إن كان من الممكن حقا أن نشتق جملة المفاهيم وأدوات التحليل التابعة للمناويل السابقة انطلاقا من قيود التواجه الخارجي للغة ومبادئ اقتصاد تسود الحوسبات المتقاربـة وخاصة مبدأ المقولات الفارغة لتشومسكي (1981) مثلا وهي الواردة في الصياغة التي قدمها ريزي (1990) Rizzi أو سانك (1990) Cinque.

إن لمفهوم التحكم / العمل (Gouvernement / rection) غير الأدنوي بصفة عامة في منوال المبادئ/ [209] دورا هاما في عدد كبير من منظومات اللغة الداخلية، وهذا هو حال نظرية الربط التي بيناها في هذا الكتاب في شكلها الكلاسيكي في الفصل 8 منه، فقد رأينا هناك – انظر الفقرة 2. 4 – أن مفهوم المجال المحلي (Domaine local) قد عُرِّف بفضل هذا المتصور، ويجب إذن أن نعيد صياغة هذا المفهوم دون إجرائه. وعلى نحو مبدإ المقولات الفارغة فإن المهمة هي مهمة غير مبتذلة فهي إذن تحليلية.

3 – 2. الانتظام الخطي (Ordre linéaire)

إن مسألة انتظام المكونات التي أشرنا إليها لماما في هذا الكتاب هي من الآن فصاعدا ميدان أبحاث مكثفة،لقد لفتنا النظرهنا في عديد المرات إلى أن البنية؛ لا تعاقب العناصر؛ هي وحدها المفيدة لوصف الحوسبات النحوية والقيود التي تعمل فيها وتأويلاتها (انظر الفصول 3 و7 و8 و10 و14).

غير أننا نعلم منذ غرينبرغ (1963) Greenberg أن اختلاف الألسن الملاحظ في الانتظام الخطي ليس اعتباطيا. ولقد صاغ باحثون في النحو الكلي مقاييس تهدف إلى ضبط هذه الظواهر المطردة، من ذلك تمييز اللسانيين بين الألسن ذات الرؤوس الابتدائية (Langues à têtes initiales) (الفرنسية والانجليزية) والألسن ذات الرؤوس النهائية (Langues à têtes finales) (الكورية واليابانية والتركية). إن ألسنا مثل الألمانية والهولندية؛ و هي في هذا الشأن مختلطة بفضل مالها من أفعال تأتي متأخرة في الموصولات (Les subordonnées) ولكنها تكون في المرتبة الثانية في الجمل الأصلية (Les principales) ؛ قد تم وصفها بنجاح انطلاقا من مقالة كوستار (1975) Koster اعتبارا لما أبرزه من نقل الفعل إلى اليسار في الجمل الأصلية انطلاقا من مرتبة مضمرة نهائية (Position sous - jacente finale) فا (فاعل) مف (مفعول) ف (فعل).[1]

ومنذ فترة وجيزة وبتأثير من كاين (1994) KAYNE استغلت فرضية تسلم بوجود انتظام مضمر وحيد هو: فا ف مف (s.v.o.) لكل اللغات وهو الذي تشتق منه كل الاختلافات الجوهرية الملاحظة في شأن النقل إلى اليسار.

إن هذه المقاربة التي تعهد ببعضها تشومسكي (1994) و(1995ب) هي مركز نقاشات كثيرة أثيرت في ضوء ما أنجز من دراسات مفصلة لعدد كبير من الألسن، وننتظر مضاعفة الأبحاث في هذه النقطة في الأعوام القادمة./ [210]

3 – 3. قابلية التغير النحوي والصرفي

توجد مجالات قلّما يشار إليها تمثل محاور أساسية للبحث الحالي في النحو التوليدي، فالنحو التاريخي في أوج انتشاره تماما مثل الصرف الذي يدرس لذاته أولا ولعلاقاته المتشعبة بالنحو. ولقد وفر الفصلان السابقان 12 و13 صورة جزئية لبعض الإشكاليات في هذين المجالين. وكان الهدف على نحو ما رأينا في ذينك الفصلين أن نربط ما لاحظناه من تغييرات تركيبية في ألسن

(1) الترتيب الذي نقدمه هو الترتيب الخاص باللغات المتحدث عنها ذات الشكل.S.V.O. [المترجم]

مختلفة أو في طبقات لسانية واحدة – أي بين لغات داخلية لأجيال متعاقبة من المتكلمين – بالتغييرات الصرفية، وأن نستنتج منطقيا التغييرات التركيبية انطلاقا من عدد قليل من مقاييس خاصة بالتغييرات الصرفية.

إنّ معرفة ما إذا كانت التغييرات الصرفية مرتبطة دائما بالتغييرات التركيبية التي لاحظناها في ألسن مختلفة ستكوّن واحدا من مجالات البحث الهامة للبرنامج الأدنوي في الأعوام القادمة.

3 – 4 . إلحاق (Adjonction) أو تخصيص (Spécification)

لم يفصل القول إلى حد الآن في شأن عمليات الإلحاق التي بفضلها تخصص غالبا الأبنية النحوية المكونة من الظروف أو الصفات والمكونات التي "تحوّرها". ويمكن أن نعرف الإلحاق البارز (Adjonction pertinente) هنا كما هو في (4):

(1) $\alpha \rightarrow \{\alpha, \beta\}$

إن (4) تنشئ بالتكرار تشكلات حيث يكون إسقاط أقصى β (Projection maximale β) ملحقا على يمين إسقاط أقصى α أو على يساره، وعلى هذا الأساس فإن ظرفا مثل complètement في جملة في صيغة المصدر [في الفرنسية] مثل:

- Complètement perdre la tête، c'est dangereux.

يوصف على أنه ملحق إلى يسار المركب الفعلي "perdre la tête" وإسقاط أقصى للرأس الفعلي " perdre" (Tête verbale) فتكون البنية النحوية الناتجة عن هذا الإلحاق من نوع (5) حيث يكون الظرف مسيطرا عليه بالمركب الفعلي لكنه يحتل مرتبة مغايرة عن تلك التي يحتلها مخصص المركب الفعلي (Spécifieur du syntagme verbal) وهو أثر المركب الاسمي الذي ليس له شكل صوتي PRO (انظر الفصول 6 و8 و13)

(5) [PRO$_i$ [v complètement [v t$_i$ [v perdre] [D la tête]]]]

وعلى نفس الشاكلة تعتبر المتتاليات من الصفات التي تكون نعوتا في مركب اسمي مثل: une belle petite maison blanche نتيجة لتكرار تطبيق البنية (4).

لقد اقترحت أعمال سانك [انظر خاصة سانك (1994) و(1995) CINQUE] إعادة النظر في هذا التحليل لصالح الأبنية التي لا تكون فيها الظروف والصفات ملحقة بإسقاط أقصى لكن تكون مخصصات رؤوس وظائفية (Spécifieurs de têtes fonctionnelles) دون شكل صوتي.

وفي هذا الإطار تعوض البنية (5) بالبنية (6) حيث يكون complètement مخصصا ويكون مخصص F° رأسا وظائفيا يساوي صفرا وهو المخصص الذي يكون المركب الفعلي فيه: [v perdre] [v t] D la tête مفعوله:

(6) [PRO$_i$ [F complètement F° [v t$_i$ [v perdre] [D la tête]]]]

من بين مزايا البنية (6) بالنسبة إلى البنية (5) أنها تمكننا تقريبا من تأويل كون المكونات الظرفية أو الصفات واقعة تحت قيود لا يمكن للبنية (5) أن تقرأها بما أن تكرار القاعدة يكون أعمى لنمط β الدلالي. على هذا الأساس أشار سانك (1994) CINQUE بعد محاولات العديد من الباحثين إلى الأمر التالي: إذا أهملنا حالات العطف (Cas de coordination) فإن الصفات التي تكون نعوتا وتغير رأسا اسميا في الإنجليزية تعين شيئا محسوسا ينتظم في المتتالية (7):

(7) évaluatif > taille > couleur

ويكون الانتظام نفسه في اللغتين الفرنسية والإيطالية حين يتبدل موقع الاسم بالنسبة إلى الصفة الخاصة بالألوان:

(8) a. A beautful tiny red ball.
b. Une belle petite balle rouge.
c. Una bella piccola palla rossa.

ويقترح سانك (1994) CINQUE أن تكون المتتالية (7) مترجمة عن انتظام خطي عام – وقد يكون كونيا – وهو انتظام تضمين إسقاطات وظائفية (Enchâssement de projection fonctionnelle) مختلفة. وفي هذا الاتجاه تحتل الصفات موقع مخصص الإسقاطات الوظائفية الوحيد وهي إسقاطات يكون رأسها فارغا وهذا يخص على الأقل الألسن التي عرضناها. ويمكن أن نجمع البنية العميقة (9) إلى المثال (8a):

(9) [D a [F_1 beautiful F_1 [F_2 tiny F_2 [F3 red F_3 [N ball]]]]]

إن قيود الانتظام في (7) هي انعكاس انتقاء الرؤوس الوظائفية (Têtes fonctionnelles) ذلك أن F1 يكون مفعولها الإسقاط الأقصى للرأس F2 وهذا الرأس بدوره يكون مفعوله الإسقاط الأقصى للرأس F3. إن مختلف أقسام الصفات التي تحتل مرتبة المخصص /[212] لمختلف الرؤوس الوظائفية يبين انتظامها أنه انتظام الانتقاء هذا الذي يميز اللغات الرَّوْمنية والجرمانية والكثير من العائلات اللغوية الأخرى [انظر سانك (1994) Cinque].

يمكننا أن نؤول التباين بين (8a) و(8 b، c) بافتراض كون الرأس الاسمي (Tête nominale) في الفرنسية والإيطالية يلحق بالرأس الوظائفي F2 حيث يتفحص سمة تصريفية "قوية"، وهذا ما لا تتوفر عليه الإنجليزية واللغات الجرمانية. ويمكن أن نوسع البعد الاختباري لنمط من التحليل أشرنا إليه في الفصول 12 و13 و14.

على هذا الأساس تكون البنية (10) البنية النحوية المشتقة من الأمثلة الفرنسية والإيطالية وهي لا تختلف عن (9) إلا بإلحاق N إلى F2و هو عديم التأثير في النحو الظاهر على الأقـل في الإنجليزيـة وفي اللغات الجرمانية.

(10) a. [F_1 belle F_1 [F_2 petite [[N_i balle] + F_2 [F_3 rouge F_3 t_i]]]]
b. [F_1 bella F_1 [F_2 peccola [[Ni palla] + F_2 [F_3 rossa F_3 t_i]]]]

إن الأعمال التي طورت هذا النمط من التحليل مازالت حديثة العهد حتى نخرج منها باتفاق يدافع عن فكرة المخصصات المتعددة (Spécifieurs

multiples) لمنحدرة من البنية (4) [انظر مثلا دوبروفي - سورن (1987) DOBROVIE - SORIN وفالوا (1991) VALOIS ولامارش (1991) LAMARCHE وفان رايمسدايك (1992) Van RIEMSDIJK وجيوستي (1994) GIUSTI ومراجع سانك (1994) وتشموسكي (1995 ب، الفصل 4)]. ومع هذا فإن هذه الأعمال تؤكد منذ الآن على إعادة النظر في مختلف الأبنية الإلحاقية التي اعتبرت لفترة طويلة على أنها إلحاق ناتج عن البنية (4) وتؤكد على النظر في قدرتها على أن تخضع إلى إعادة التحليل فيضوء هذه المعطيات. وللظفر بخلاصة مقترحات حديثة في هذا الشأن ينظر في بيانكي (1995، الفصل1 الفقرة2) BIANCHI، وفي خصوص الإلحاق بصفة عامة ينظر في تشومسكي (1992 و1994 و1995 ب) وفي كاين (1994)، وفي ما كتباه اقتضت أسباب مبدئية شكلنة (6) و(9) بدلا من (5) مع إقصاء (4).

إن هذا النقاش فضلا عن فائدته الآنية في تحليل مختلف المركبات الصفية والظرفية (Constructions adjectivales et adverbiales) هام لأنه يطرح السؤال حول مختلف أنماط العلاقات النحوية التي على النحو الكلي أن يقر بها. وإذا كان تحليل سانك CINQUE المجمل سابقا يمكن أن يُستبدَل في كل حالات الإلحاق من النمط (4) فليس على النحو الكلي سوى تحديد العلاقات (رأس - مفعول) (Tête - complément) و(مخصص - رأس) (Spécifieur - tête) إن علاقة التعديل التقليدية ليس لها وجود مستقل بل ستكون من مشمولات العلاقة (مخصص - رأس) على نحو ما اقترح ذلك كاين (1994). ويمكننا من جديد أن نتكهن ببحث نشيط وكثيف حول هذا السؤال الهام في الأعوام المقبلة./ [213]

جان كلود ملنار

مقدمة إلى نظرية في علم اللغة
نظرية الحيّز[1]

د. عزالدين المجدوب

التقديم

يعد جان كلود ميلنار (1960) من أبرز اللسانيين الفرنسيّين. تخرج من دار المعلمين العليا بباريس أخذ عن "كوليولي" Culioli وتخصّص في اللسانيات التوليدية إثر انتمائه لمدة إلى معهد الدراسات التكنولوجية بالمسّاتشوتس. وقد أنجز إثر ذلك ترجمة لكتاب شومسكي «مظاهر في النظرية الإعرابية». ساهمت في نشر النظرية التوليدية في البلدان الفرنكوفونية واستقرار مصطلحاتها، يمثل كتابه «مدخل إلى نظرية عامة في اللغة» مساهمة أساسية في التأسيس الإبستمولوجي لعلم اللسانيات. وقد بيّن فيه الشروط التي يكون بها هذا الاختصاص علما بالمعني الغاليلي للكلمة.

يقوم هذا التأسيس على تصور للعلم مستلهم من أقوال كارل بوبر(وإمرو لاكاتوس Imre LAKATUS) ومحصلها:

(1) Jean Claude MILNER 1989, *Introduction à une science du langage*, «La théorie des positions», pp. 357-408.

• قابلية الأقوال العلمية للدحض،

• التأليف بين الشكلنة الرياضية والاختبارية

وقد بين أن هذا التصور يخالف تصور البنيويين للعلم. فهم بقوا حسب رأيه أسرى تصور يوناني قديم سابق للتصور الحديث يتسم بما يسميه الصفوية المنهجية والتعويل الكلي على المصادرات ذات الطابع التحليلي (analytique) وهو تصور غير مثمر معرفيا. بل هو عائق إبستمولوجي.

وثمرة هذا الخلاف تباين موقف ملنار والاتجاه البنيوي من علاقة اللسانيات بالأنحاء القديمة. لقد اشتهرت المدارس البنيوية على اختلافها بالتجريح في الأنحاء القديمة والتشكيك في قيمة مفاهيمها ومقولاتها. أما ملنار فهو يقرّ بقيمة هذه الأنحاء. وهو يرجّح أن تكون هذه بناء على قدمها التاريخي واستمرار حضورها قد التقطت بعض الخصائص الموضوعية في الألسنة البشرية لا يمكن للسانيات أن تستغني عنها على نقيض ما ادعته البنيوية ولذلك يمكن أن تعتمد اللسانيات ما خلّفته مختلف الحضارات في تقاليدها النحوية على شرط الاقتصار على الجانب الاختباري من (ص62) الوصف. وقد اخترنا له نصين:

1/ مقال نحو بدائرة المعارف أونيفارسليس وهو مقال يجمل ما فصّله في كتابه مدخل لعلم في اللغة. وقد فصّل فيه الفرضيات المؤسسة لكل نشاط نحوي. وقد أقامه على التمييز بين أمرين: ما يمكن قوله لغويا لا يطابق ضرورة ما يمكن قوله ماديا. فقد يقع عدم التطابق هذا حتى لأسباب عارضة كالسهو أو الإرهاق. ولما كان ذلك كذلك امتنع أن يكون النشاط النحوي مجرّد تسجيل وصفي للمعطيات اللغوية الملاحظة مثلما ادعت ذلك الاتجاهات البنيوية. وانبنى ضرورة على ثنائية ذات ثلاثة خصائص:

– تمييزية (بين حكم نميز فيه بين المعطيات الصحيحة وغير االصحيحة)،

– تقييمية،

- أنها تاخذ الشكل المنطقي للمعيار. وبذلك تصبح المعيارية التي اتهمت بها الانحاء القديمة أمرا لازما لكل وصف لغوي وأصبح الفارق بين الانحاء الوصفية والأنحاء القديمة المعيارية مجرد اختلاف شكلي في طريقة العرض. ويكمن الفارق الوحيد بينهما في أن اللسانيات البنيوية أقرّت على خلاف النحو القديم بفائدة وصف جميع الألسنة واللهجات.

2/ أما النص الثاني فهو يعرض في نطاق نظرية الجملة الخصائص الذاتية للحيّز الإعرابي وخاصة ظواهر المقاومة؛ وقد رأينا أنه يمكن التقريب بينه في إطار ما سبق وبين ما قاله النحاة العرب في باب الإلغاء والتعليق. وقد يحسن التذكير أن هذه الأبواب كانت موضع انتقادات شديدة ومحاولات تيسير في التفكير الغوي العربي الحديث. ونحن نعرضه باعتباره يمثل نموذجا من الحدوس النحوية القوية التي يمكن أن تفيدها اللسانيات من الأنحاء القديمة وبالخصوص من التقليد النحوي العربي.

التعريب

[...] [462] يختلف الحيز عن الحاجز من وجهة نظر مجردة فيما يلي: لا يعرف الحيز خطا فاصلا فحسب وإنما يعرف داخلا وخارجا. أما الحاجز فيقتصر على تعيين خط فاصل ولكنه لا يعرف ضرورة داخلا ولاخارجا. [463] وبعبارة أخرى إن مفهوم الحيز يشمل مفهوم الحاجز[...] وسنفترض في ما يلي نظرية إعرابية تعتمد على فرضية الأحياز.

1ـ فرضية الأحياز

يمكن أن نصوغ فرضية الأحياز كما يلي:

تتركب الكيانات التي يعالجـها الإعراب في شكل أحياز إعرابية.[...]
[...][464]

ينبغي أن نميز بين نوعين من الخصائص. من جهة بعض خصائص الحيز في اللغة هي الشكل الخاص الذي تكتسيه في الألسنة الخصائص الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في كل نوع من أنواع الأحياز. وتنضاف إليها من جهة أخرى بعض الخصائص الإضافية التي تنفرد بها الأحياز في اللغة.

2. الخصائص الأساسية للحيز في اللغة

1.2. سبق أن أشرنا إلى أن مفهوم الحيز من المنطلق يرهن القول بفائدة أي حد فاصل، أي أن فائدة القول بالحد الفاصل تقوم على مفهوم الحيز. وإليك بعض الأمثلة الواضحة. إن المبني للمجهول في الفرنسية علاقة تقوم بين الفاعل في جملة «ج» والمفعول به لفعل «س». ويمكن أن نضيف أن الفعل المعني في الجملة «ج» يجب أن يكون هو نفس الفعل «س». إن هذا الوصف غير كاف، [والدليل على ذلك الأمثلة التالية]:

Hermione aime Pyrrus, Pyrrus aime Andromaque (1)

تحب هرميون بيروس ويحب بيروس أندروماك.

لا شيء يمنع منطقيا بناء على الوصف السابق للمبني للمجهول أن نربط بين الفاعل في الجملة الأولى والمفعول به في الجملة الثانية [465] بما أن الفعل في الجملتين هو نفسه مع نفس الصيغة ونفس التأويل. لو طبقنا هذه الفرضية لحصلنا على القول المحال التالي:

Andromaque est aimée par Hermione (2)

أندروماك محبوبة من قبل هرميون.

لتجنب هذا القول المحيل يجب تقييد التحويل إلى المبني للمجهول بحدود جملة واحدة. لم يكن هذا القول يترتب ترتبا آليا عن الوصف اللغوي الذي قدمناه. لذلك وجب التنصيص عليه. وهو ما ينهض به مفهوم الحيز [...] [467].

2.2. إن كان الحيز مفيدا في الإعراب فينبغي أن تكون الحدود الفاصلة قابلة لأن يتعرف عليها علم الإعراب وبناء على مبدأ الفصل بين أقسام النظرية تعين إذن أن تكون هذه الحدود ذات ماهية نحوية. بيد أن الإعراب يقوم بصفة حاسمة على مفهومي المواضع position والتذاكر المقولية. فإن كان للحيز الإعرابي وجود فعلي تحتم إذن أن تقرأ حدوده ويتعرف عليها بواسطة المواضع المعلمة بتذاكر مقولية. وباختصار تأخذ فرضية الحيز الإعرابي الصيغة التالية:

إن كان للأحياز الإعرابية وجود لزم أن تطابق حدودها تذاكر موضعية.

مبدئيا يمكن للحيز أن لا يتضمن إلا عنصرا واحدا. ولكنه بالفعل يشتمل بالفعل على كثير من العناصر. وفي هذه الحالة يشتمل كل واحد منها على موضعه الخاص به داخل حدود الحيز. فيكون الشكل العام للحيز من النوع التالي:

[س...[أ...]...[ب...]...[ج...]...]

لما كان التحليل تحليلا تراتبيا منظما حسب طبقات أومستويات أمكن دائما للمحلل أن يحدد مستوى يشتغل فيه الموضع الذي أسندنا إليه البطاقة "س" اشتغال كيان واحد متضامن. وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن الحيز يطابق دائما موضعا وحيدا. ولا ينبغي أن ينسينا هذا أن هذا الموضع الوحيد في مستوى أسفل من التحليل يتضمن بدوره عدة مواضع (سميناها أ، ب، ج) [...][468]

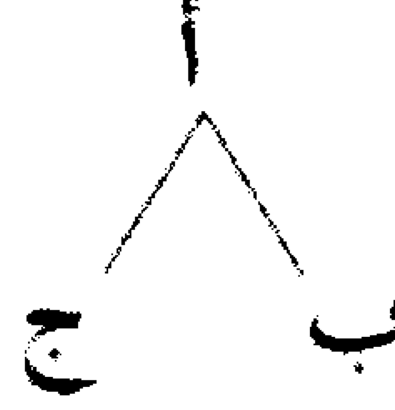
3.2 .ينبغي أن يصح تعريف مفهوم الحيز تعريفا هندسيا بعد أن سلمنا بصحة الجمع بين فرضية المواضع وفرضية الأحياز. [469] وبناء على ذلك يقوم التعريف الأقرب إلى الصحة على أساس مفهوم المسافة الدنيا فنقول:

تشغل العناصر التي تنتمي إلى نفس الحيز مواضع متقاربة جدا.

يمكن أن نعرف مفهوم المسافة المفيد بالاعتماد على الهندسة التي تقتضيها ضرورة كل فرضية للمواضع. بيد أن هذا الحساب ليس أمرا بديهيا ومفروغا منه. وبالعكس من ذلك سيكون من مهام النظرية الموضعية أن تضبط ضبطا صريحا العلاقات الموضعية التي تعتبرها مفيدة. ولو كان التعاقب الخطي كافيا لوصف نظام المواضع لاستوت أقصى درجات القرب الموضعي بالجوار. بيد أننا نعلم من جهة ثانية أن الخطية لا تكفي لتفسير المواضع. وأقصى ما يمكن أن نقول إن هيئة المواقع وترتيبها بمقتضى مبدأ الطبيعية تشير وتنبه عادة إلى الظواهر التي تؤثر في المواضع وقد رأينا أن نظام المواقع place من جهته يخضع إلى نظام خطي (القسم 2، الفصل 4، الفقرة3.5). وتبعا لذلك نتوقع من عنصرين ينتميان إلى نفس الحيز أن يتحققا في مواقع متجاورة. وبالعكس يعد افتراض انتماء عنصرين غير متجاورين إلى حيز واحد انحرافا ويقتضي التسليم به حججا متينة.

إن كان ذلك كذلك اتضح أن هندسة المواضع ليست هندسة خطية وأن هذا ينعكس على مفهوم الجوار proximite وقد اعتقدت مدرسة كمبريدج طويلا بعد تبني هندسة [التمثيل] بالأشجار أنه يكفي لوضع وحدة قيس مقبولة للمسافة أن تحتسب عدد العقدات nœud الفاصلة [بين العناصر النهائية].

ضمن هذا التصور ستكون المسافة الفاصلة بين عنصرين أقصر كلما كان عدد العقدات المتوسطة التي ينبغي المرور بها أقلّ. وتعد المسافة بين «أ» و«ب» مسافة دنيا في الشكل التالي:



وذلك لأنه لا تعترضنا إلا فاصلة واحدة هي العقدة «أ». ويأخذ تعريف الحيز في نطاق هذه الهندسة الصيغة التالية:[470]

تعلو العناصر التي تنتمي إلى حيز واحد مباشرة نفس العقدة، وتنتمي العناصر (أو العنصران) التي تعلوها نفس العقدة إلى نفس الحيز.[...]

4.2.تقوم النظرية الإعرابية على تحديد [كيفية ربط] العلاقات بين الوحدات اللغوية. لذلك ينبغي لمفهوم الحيز أن يقرأ على أساس مفهوم الربط بين الوحدات. ولا يكون لفرضية الأحياز مضمون إلا إذا صح القول التالي:

لا يمكن في وضع طبيعي أن يقيم العنصر «س» علاقة مع العنصر «ي» إلا إذا كان العنصر «س» والعنصر «ي» ينتميان إلى نفس الحيز.

ينبغي أن نميز بين أمرين لمزيد من الوضوح: من جهة العلاقات «المعطاة» التي تبنيها النظرية انطلاقا من المواضع مثلما تتجلى. ومن جهة ثانية العلاقات التي تقيمها إجراءات إعرابية مخصوصة (مثلما هو شأن المبني للمجهول الذي يقيم علاقة بين موضع الفاعل وموضع المفعول أو الجمل الموصولة التي تقيم علاقة بين هذا الموضع الإعرابي أو ذاك مع موضع الموصول (Q). هما مفهومان متباينان. وسنخصص اسم العلاقة للمجموعة الأولى وسنخصص لفظ إقامة علاقة وإجراءات opérations [مثل عمليات التحويل] للمجموعة الثانية. إن مفهوم الحيز مفيد للمجموعتين. ويؤثر الاختلاف بينهما على مفهوم

الحيز نفسه. إذ يمكننا أن نتحدث في الحالة الأولى عن حيز معين ونتحدث في الحالة الثانية عن حيز إجرائي.

تمثل العلاقات الوظائفية التي وصفناها في القسم الثاني من الفصل 4 الفقرة2.2.ص372مثالا واضحا لهذه العلاقات «المعطاة» [وهي وظائف الفاعل والمفعول به والمفعول المفيد لظرف الزمان الخ. ص372]. وقد سبق أن أشرنا في شأنها في الفقرة 1.2. إلى أن مفهوم الحيز يعني بالنسبة إليها ما يلي:

لا تحدد العلاقات الوظائفية إلا بين عناصر تنتمي إلى نفس الحيز المقولي.

قد نميل لاستنتاج القضية العكسية التالية:

الحيز المقولي هو حيز [صالح] لعلاقة وظائفية محددة ع.[...][472]

5.2. إن نظرنا الآن في الأحياز الإجرائية تبين أنها هي أيضا متعددة بما أن كل إجراء أو كل إقامة علاقة [إعرابية] خاصة تحدد حيزها الخاص. ويجدر التنبيه في هذا الصدد إلى أنه بإمكاننا إعادة ترجمة مفهوم الحيز المفيد إلى المصطلحات المنطقية فنقول إذن يوجد مفهوم عام للحيز الإعرابي:

الحيز الإعرابي هو حيز علاقة معينة ع

حيث تعني لفظة **حيز** المفهوم المنطقي وتشمل العلاقة ع من ناحية العلاقات المعطاة من ناحية مثل العلاقات الوظائفية ومن ناحية ثانية عمليات إقامة العلاقات [النحوية] التي يجريها الإعراب.

وننبه أخيرا إلى أن مبدأ الطبيعية يبقى صالحا لأن يطبق على الأحياز الإجرائية. وفي الواقع فإن الأحياز المعطاة والأحياز المعرفة تعريفا منطقيا والأحياز الإجرائية تتطابق وبذلك التطابق تطابق في نهاية الأمر الحيز الهندسي الذي حددناه آنفا أعلاه.

إن صح هذا القول فإن لهذه الأحياز الإجرائية تجلياتها الخاصة بها. وفي الواقع وفي نطاق نظرية تتضمن إجراءات قادرة على تغيير مواضع العناصر[473] (التحويلات النحوية على سبيل المثال) وإجراءات قادرة على تحوير المواقع (التحويلات الأسلوبية مثلا) فإن مفهوم الحيز سيكون مفيدا إن وفقط إن كان وجود حد حيزي يعطل إجراء هذه التحويرات. وفي الواقع يمكن أن نتوقع إن صحت فرضية الأحياز أن يمنع كل تحوير يؤدي إلى خرق حدّ حيزي أو أن يكون تنفيذه صعبا. وعلى هذا الأساس يتاح للمرء أن يصف أثر الحيز [و الظواهر المترتبة عنه] بالاعتماد على مفهوم المقاومة لبعض الإجراءات. ويمكن أن نعبر عن ذلك بمفهوم اللُّحمة:

يصعب الفصل بين عنصرين ينتميان إلى حيز واحد.

ويمكن أن نعبر عن ذلك على أساس مفهوم الكسر:

يعرف الحيز بقدرته على مقاومة إجراء يؤدي إلى كسره.

يبقى هذا الحد صحيحا سواء تعلق الأمر بإجراءات تتعلق بالمواضع أو تعلق بإسقاط نظام المواضع على نظام المواقع.

ويمكن أن نعبر عن ذلك أيضا باستعمال مفهومي الداخل والخارج. إن تعلق الأمر بعلاقة موجهة من الداخل إلى الخارج: قلنا:

يحدد الحيز بمقاومته لخروج أحد أفراده من داخله أو أن يؤثر فيه عنصر يشغل موضعا خارجه.

وإن تعلق الأمر بعلاقة موجهة من الخارج إلى الداخل قلنا:

يحدد الحيز بمقاومته لأن يكون أحد أفراده معرضا للتأثير فيه من خارج الحيز أو أن يندس فيه عنصر أجنبي من الخارج.

1.5.2 إن اعتبرنا إجراء موجها من الداخل إلى الخارج لم يترتب عن ذلك أن كل كسر لحيز ما مستحيل ولكن يحسن التمييز بين تحوير لا ينجر عنه كسر

للحيز وتحوير ينجر عنه مثل هذا التحوير. يعني هذا اختباريا أن مفهوم الحيز سيكون مبررا إن لاحظنا أن تحويرات مماثلة تطرأ آليا ويمكن التمييز بينها على أساس هذين النوعين من التحويرات. وهو واقع الحال. وقد سبق[474] أن ميزنا بين المفاعيل القريبة من المركب الفعلي والمفاعيل التي توجد على هامشه[يشابه هذا التمييز تفريق النحاة العرب بين المفاعيل وأشباه المفاعيل] فالأولى لا يمكن فصلها عن الفعل في الفرنسية بينما يمكن ذلك في الثانية.

يمكن أن نصوغ هذه الملاحظة بداية من الآن كما يلي: تمثل المفاعيل القريبة من الفعل حيزا مع الفعل أما المفاعيل الجانبية فلا تكون حيزا مع الفعل. ولهذا السبب تعذر فصل الأولى عن الفعل لأن ذلك يؤدي إلى إخراجها من حيزها. يجدر التنبيه إلى جدة هذا الاستدلال. فلو تمسكنا بمفهوم المفاعيل الذي تم ضبطه جزء2 فصل4 فقرة 2 .3. لأمكننا توقع وضعية معاكسة. ذلك أنه لما كانت المفاعيل الحقيقية أي القريبة من الفعل تمثل حدودا argument غير موضعية للفعل كان من المحتمل أن نظن أن القوة الدلالية للفعل تكون كافية لتعيينها داخل كل المواضع التي قد تشغلها. وذلك هو ما لاحظناه في المبني للمجهول: فالحد الملاصق للفعل لا يشغل موضع المفعول به إلا أنه يتعرف عليه باعتباره حدا للفعل. وفي الواقع لم ننتبه بما فيه الكفاية إلى أن ضربا من التناقض الاختباري يقابل بين ظاهرتين لا جدال فيهما: فمن ناحية يتعذر فصل المفعول المباشر عن الفعل إذ هو يشغل في الفرنسية رتبة محفوظة قارة. وهو ما يؤهله في نظر البعض لأن يستقبل حد العامل الفعلي. ومن جهة ثانية يصبح هذا المفعول به المباشر ذو الرتبة المحفوظة القارة فاعل صيغة المبني للمجهول ويغير في نفس الوقت موقعه وموضعه.

ثم يفسرون أيضا هذا التغير الإعرابي الذي يماثل تغيرا جينيا بمفهوم الحد. وهذا يبعث على الاستغراب. إذ كيف يمكن لمفهوم الحد أن يفسر في الآن نفسه التقديم والتأخير وامتناعه؟

بهذا يتضح كيفية انتظام النظرية وفيم يمثل مفهوم الحيز مفهوما مفيدا وضروريا. إن مفهوم الحيز هو وحده الذي يفسر لنا لماذا لا يمكن الفصل بين الفعل ومفاعيله الحقيقية [في الفرنسية] وبعبارة أخرى إن عدم تقديم المفعول به وعدم تأخيره يفسره مفهوم الحيز لا مفهوم الحد. وبعد هذا التوضيح نقول بناء على مبدأ الطبيعية المبدأ التالي: إذا كان عنصر لغوي حدا لعامل ع كانت علاقته تلك مطابقة لقولك إن ذلك العنصر اللغوي ينتمي إلى الحيز س حيث يكون "س" عنصرا ذا انتماء مقولي معين (كأن يكون فعلا).

ومن جهة أخرى لو نظرنا إلى المبني للمجهول في حد ذاته لأمكننا إعادة صياغة الظاهرة التي استغربناها في الفقرة.1.2. صياغة أدق. بما أننا سلمنا أن الإدراك [475]اللساني[للمتكلم الفرنسي] قادر في باب المبني للمجهول أن يعين ويتعرف على حدّ الفعل argument رغم أنه لا يشغل الموضع المرتقب عادة (موضع المفعول به) فلماذا لا يتعرف على حد فعل معين إن كان يشغل موضع مفعول لفعل آخر في جملة أخرى أو موضع الفاعل في جملة أخرى؟ يبدو أن هذه الإمكانيات لم تتحقق. لماذ؟. إن النظرية التي أقمناها للمبني للمجهول لا تسمح بمفردها بالإجابة عن هذه الأسئلة. نحتاج إلى فرضية إضافية هي فرضية المواضع: إذ ينبغي أن نفترض أن الانحراف الموضعي distorsion الذي يميز المبني للمجهول يخضع للقيد الحيزي. وتبعا لذلك نقرّ أن الحد قد يشغل موضعا غير طبيعي بالنسبة إليه بيد أن هذا الموضع يجب أن يبقى داخل الحيز الذي يوجد فيه الموضع الطبيعي.

وبالفعل يمكن وصف كثير من المعطيات بهذه المفاهيم بسهولة.

2.5.2 إن نظرنا إلى الإجراءات وهي موجهة من الخارج إلى الداخل لاحظنا أن الحيز يشتغل مثل جزيرة يصعب اختراقها (وقد استعملت مدرسة كمبريدج مفهوم الجزيرة بصفة صريحة). وتجدر الملاحظة إلى أننا استعملنا عفويا مفاهيم من قبيل الكسر والمقاومة والمنعة. إن مفهوم اللحمة وتبعا له مفهوم الحيز رغم أنه يتعلق بالمواضع يفهم فهما أفضل على أساس مفهوم

القوة. وهما يندرجان إذن ضمن نظرية مختلطة تجمع الفرضية الموضعية والفرضية الديناميكية.

3.5.2 وتترتب عن ذلك نتيجة أولى: إن أحياز المواضع لا تتداخل. وتخضع أغلب النظم الشكلانية التي اقترحتها النظريات اللسانية إلى هذا القيد. وبطبيعة الحال قد يتفق أن تكون نظم المواقع التي تطابق الأحياز متشابكة. إلا أن هذا لا ينبغي أن يمثل قضية عويصة اللهم إلا داخل النظريات اللسانية التي لا تميز بين [476] المواقع والمواضع (وهي بعض الاتجاهات البنيوية المغالية) [يوافق هذا تقريبا التقديم في اللفظ دون المعنى عند النحاة العرب]. إن عدم تداخل الأحياز يمكننا من فهم كيف يمكن للأحياز التي تتعلق بمستوى ما أن تشتغل اشتغال ذرات [معجمية] ضمن سلمية من الطبقات.

وتترتب عنها نتيجة ثانية: لا تشتغل التذاكر المقولية التي تخصص موضعا اشتغال الحدود الفاصلة فحسب وإنما تشتغل اشتغال التخوم والحواجز.

فيكون الفرض المقترح الأساسي هو:

يمكن أن نقيم علاقة بين «س» و«ج» إن كانت «س» و«ج» لا ينتميان إلى أحياز متباينة تباينا شديدا.

يفترض هذا أن مفهوم الحيز مفيد بالأساس لتفسير إمكانية إقامة علاقة [نحوية] أو امتناعها. ويمكن تبين ذلك عن طريق ملاحظة المعطيات الإعرابية. فنفضي إذن إلى النتيجة التالية: إن كان مفهوم الحيز مفيدا لتفسير إمكانية إقامة علاقة نحوية أو انعدامها فإنه لا يقوم على مفهوم الحد الفاصل وإنما يفترض أيضا أن هذا الحد الفاصل يشتغل اشتغال حاجز يصعب تجاوزه (في هذا الاتجاه أو في عكسه).

4.5.2 أما على صعيد الملاحظة [الاختبارية] فتتمثل الظاهرة الأساسية المعنية في ما يلي: هب المجموعة التالية من العناصر **س# ج**. إن صادف أن

وجود الرمز# يمنع إقامة علاقة [نحوية] بين س وج قلنا إن س لا ينتمي إلى نفس الحيز الذي ينتمي إليه ج.

ويتمثل لب القضية في معرفة ماهية هذا الذي نرمز له ب «#». ويخصص قسم كبير من النظرية الإعرابية للإجابة عن هذا السؤال.(أعلاه الفقرة 2.2.). بيد أننا نعلم الآن أن مفهوم الحيز يتحدد بإمكانية إقامة بعض العلاقات النحوية أو امتناعها. إن عدنا إلى الترقيم المعهود فهمنا بشكل أفضل ما معنى أن الترقيم التالي و[اسم" س ج] ز أو بالحروف اللاتنية **w [N" X Y] Z** يرمز في الآن نفسه إلى موضع وحيز. إن هذه المجموعة من العناصر باعتبارها ترمز إلى حيز تفترض أنه يمكن بالنسبة إلى إقامة علاقة نحوية واحدة على الأقل أن يظهر العنصران **Y** و**X** باعتبارهما طرفي علاقة نحوية واحدة أما W (أوZ) من ناحية وX (أوY) من ناحية ثانية فيتعذر أن تقوم بينهما علاقة نحوية.

ولما كان الإعراب بالأساس متمثلا في إقامة علاقات فهمنا علة أهمية الحيز بالنسبة إليه. وفهمنا أيضا أن داخل الحيز ينبغي أن يشتمل على الأقل على عنصرين بما أن إقامة العلاقات النحوية هي بالأصل غير انعكاسية.[477] بعبارة أخرى إن كانت الأحياز توافق المواضع الإعرابية فإن المواضع التي يمكن أن تشتمل على أكثر من عنصر هي وحدها التي يمكن أن تكون حيزا. إن الحيز إذن هو طريقة لتجميع العناصر.فهو يشتمل دائما على أجزاء مكونة ويحتمل دائما تحليلا من النوع التجزيئي ومن ثم كانت العلاقة بين مفهوم الحيز ومفهوم المركب النحوي متينة [...][479]

3 ـ الخصائص الإضافية للحيّز في اللغة

لقد اعترضتنا إلى حد الآن الخصائص العامة لمفهوم الحيز. ويتعلق الفارق الوحيد بالطريقة التي توظف بها اللغة هذا المفهوم. ومن جهة ثانية يبدو أن الأحياز الإعرابية تشتمل على ميزات إضافية خاصة بالألسنة الطبيعية لا يتضمنها مفهوم الحيز.

3.1. الحيز الإعرابي متناه [...] [487]

ويمكن أن نعمم فنقول: يعامل التحليل اللساني كل حيز إجرائي باعتباره مجموعة متناهية من المواضع القريبة بعضها من بعض. وذلك حتى وإن كان ينبغي اعتبار صور التحقق المادي لهذا الحيز وأشكاله لا متناهية بالقوة. ويترتب عن ذلك نتيجة هامة: إن كانت فرضية الأحياز صحيحة كان وجود متتاليات [من الوحدات اللغوية] لامتناهية بالقوة أمرا ثابتا. إلا أنها لا تقوم بأي دور مؤثر في الإعراب. وبذلك يتبين أن المسألة الخلافية بشأن اللامتناهي اللغوي(الظواهر اللغوية التي لا يتناهى لها عد) رغم ما اتسمت به من حدة خالية من أي مضمون اختباري.[488]

3.2. ينبغي أن نضيف إن أردنا الإحاطة بكل الجوانب أن الحيز الإعرابي ليس فحسب متناهيا بل هو أيضا صغير الحجم. فهو لايشتمل على أكثر من عنصرين أو ثلاثة أو أربعة عناصر على الأكثر. لا شك أن ذلك ميزة هامة من ميزات اللغة التي يمكن أن نسميها قانون صغر الحجم وسنعود إلى ذلك لاحقا الفصل 5 الفقرة 3.1 (ص643).

3.3. الحيز الإعرابي تجميع وتأليف وبعبارة أخرى هو كلّ لغويي (القسم2 فصل1 فقرة1.2) وفي الواقع تعني فرضية الأحياز افتراض التكافؤ التالي: الكلّ اللغوي حيز والحيز كلّ لغوي.

بهذا المعنى يعرف مفهوم الحيز الطريقة التي بمقتضاها يتيسر لعناصر لغوية عديدة تشغل مواضع متميزة ومنفصلة ومتباينة أن تعتبر مكونا واحدا بالنظر إلى مستوى من مستويات التحليل اللساني. ويعرف مفهوم الحيز بالعكس الطريقة التي بمقتضاها يمكن للكيان الذي يعتبر مجموعة من العناصر المختلفة شيئا واحدا أن يتحقق باعتباره حيزا. بيد أنه سبق أن أشرنا إلى أن عمليات التجميع [للعناصر اللغوية] والكيانات اللغويه لها حكم مزدوج. وهي تحتمل قراءتين: قراءة تجزيئية وقراءة حملية. وكذلك الشأن بالنسبة إلى مفهوم الحيز.

من وجهة نظر تجزيئية mérologique يجمع الحيز عدة عناصر تحلل باعتبارها أجزاء من كل. لا يمثل هذا صعوبة كبيرة في التحليل. أما من وجهة النظر الحملية فإن مختلف هذه العناصر تجمع ويؤلف بينها لأنها تشترك على الأقل في خاصية واحدة. والقضية المطروحة هي ما هي هذه الميزة المشتركة. نحن إزاء احتمالين: إما أن تكون هذه الميزة سابقة للمحل وإما أن يكون المحل هو الذي يسندها. ينبغي أن نكون واضحين: إن كانت فرضية المواضع لا تتناقض مع الاحتمال الأول فإنها لا تكون ناجعة وإجرائية بالفعل إلا إذا تحقق الاحتمال الثاني.

لنفترض أن الأحياز تجمع أفرادها على أساس خاصية واحدة مشتركة سابقة. يكفي حينئذ أن نحلل العناصر وأن نستخلص منها خصائصها للحصول على التجميعات المحتملة. وتكون الأحياز حينئذ نتيجة مباشرة لهذا التحليل. لكن قد نصادف عناصر ومواضع وقع تجميعها في أحياز والحال أنها في حد ذاتها وبقطع النظر عن انتمائها للحيز ليس لها أي خاصية مشتركة. بل إن هذه الوضعية هي القاعدة القياسية. [489] (الفقرة3.5.) وعلاوة على ذلك فإن فرضية الأحياز من وجهة نظر نظرية بحتة ليست منعزلة بالنسبة إلى فرضيات النظرية الأخرى إلا إذا كانت الأحياز مستقلة استقلالا جزئيا بالنظر إلى التحليل الذاتي للعناصر وبالنظر إلى خصائص المواضع وحدها ومثلما أن فرضية المواضع ليس لها مضمون اختباري إلا إذا أمكننا الفصل بين خصائص العناصر الشاغلة للمواضع وخصائص المواضع المشغولة كذلك فإن افتراض أن المواضع تجمع في أحياز قائمة على التجانس يعني افتراض أنه توجد على الأقل ميزة مشتركة تسند إلى المواضع وإلى العناصر التي تشغلها لا بمقتضى هندستها الموضعية فحسب وإنما بمقتضى الحيز أيضا. ونسمي هذه الميزة المشتركة المستقلة **الخاصية الحيزية**.

سيتبين أنه تترتب على هذه النظرية نتائج هامة (في ما يلي.فصل2 فقرة4. ص524). ويجدر التنبيه إلى أنها تندرج ضمن محور التقطيع الرجعي retro

articulation: إذ للكل ميزة تفوق وتزيد على خصائص الأجزاء [مجتمعة]. ولما كان الكل بمقتضى فرضية الأحياز يمثل حيزا (والعكس صحيح) تعين التسليم باللازم.

4.3. مثلما يوجد تقطيع رجعي يوجد كذلك تقطيع في الأحياز الإعرابية. إذ تحتمل هذه تمثيلا يستخلص بعض خصائص الكل انطلاقا من خصائص الأجزاء.

حسب هذا المحور تكون خصائص الكل مرتبطة بخصائص الأجزاء وتابعة لها. وحينئذ توجد خاصية حيزية لكيان لغوي إن وفقط إن وجد على الأقل جزء مكون لهذا الكيان يركز داخله الخاصية الحيزية ويصنع بشكل ما الحيز وينشئه. بيد أننا نعلم أن الخصائص الحيزية هي بالأساس خاصيات مقاومة للاختراق (المنعة) والكسر (الصلابة). وتبعا لذلك ينبغي أن يوجد داخل حيز على الأقل جزء مكون تنطلق بمقتضى وجوده آثار المقاومة الملاحظة. نسمي هذا الجزء العنصر الحيزي.

ما هو العنصر الحيزي ضمن حيز ما؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي التمييز بين نوعين من التنظيم داخل الأحياز ويفسر التمييز المفيد بالكيفية التي يحدد بها [490] الانتماء المقولي للذرات [المعجمية أو الإعرابية]. سبق أن أشرنا إلى أنه بالنظر إلى الانتماء المقولي فإن عنصرا وعنصرا واحدا يضطلع بدور حاسم ضمن عدد لا بأس به من الهباءات molécules. إذ لكي يكون مركب ما مركبا إسميا يكون الشرط الضروري والكافي أن نجد في موضع ما عنصرا من صنف الأسماء. وتصح الملاحظة نفسها بالنسبة إلى الصفة والمركب الفعلي والمركب الحرفي. يسمى هذا العنصر عادة «رأسا». ويصح أن نتحدث حينئذ عن اسم ـ رأس في المركبات الاسمية وعن صفة ـ رأس في المركبات بالصفة وعن فعل ـ رأس في المركبات الفعلية وعن حرف ـ رأس في المركبات الحرفية.

ومن جهة ثانية نعلم أن الرأس يضطلع بتحقيق العامل المعنوي في العلاقات غير الموضعية (سابقا. قسم 2 فصل5 فقرة 3 ص428) بحيث إن العنصر

اللغوي الذي يؤدي دورا حاسما من وجهة نظر الانتماء المقولي يؤدي كذلك دورا حاسما من وجهة نظر بناء العلاقات الدلالية. ويمثل هذا التناغم نتيجة من نتائج مبدإ الطبيعية.

لكننا نتصور الآن التجميعات باعتبارها أحيازا قائمة على الجوار. لذلك نتوقع إذن أن يتواصل التناغم وأن يؤدي نفس العنصر دور الرأس بالنسبة إلى الانتماء المقولي ودور العنصر الحيزي في تكوين الأحياز.هب أن الأمرعلى ما افترضناه. يمكن حينئذ أن نسمي «نواة» الكيان المتكون من توافق الرأس والعنصر الحيزي. وبهذا المعنى يمكن أن نعتبر أن الهباءات المعجمية أو الإعرابية ذات الانتماء المقولي تحدد أحيازا نووية. ويستتبع مبدأ الطبيعية بالنسبة إليها التعريف التالي:

يمثل العنصر الحيزي الرأس ضمن الأحياز النووية.

ومن أكثر المظاهر التقليدية لهذا الطابع النووي هو طابعها الإجباري. بما أن الانتماء المقولي الخاص بالرأس يحدد الانتماء المقولي للمركب وجب حضورالرأس (وعلى الأصح لا يمكن أن يتخلف الرأس[491] إلا في نطاق ظاهرة الانحراف التي تبقى دائما ممكنة بيد أنها تستدعي تفسيرا وتعليلا.) وينطبق الاستدلال نفسه على العنصر الحيزي. فإن كان بالفعل العنصر الذي يختص بتكوين الحيز وإنشائه استحال وجود الحيز بدونه. وتبعا لذلك توجد في أغلب الألسنة أسماء بمفردها تكون بمفردها مركبات اسمية خالية من أي عنصر إضافي وهي الأسماء الأعلام. ويمكن تفسير ذلك بأسباب متعلقة ببناء الإحالة ومستقلة عن الإعراب.

وبالعكس من ذلك لا توجد في الألسنة مقولات يكون فيها المركب الإسمي خاليا من الاسم ـ الرأس. ولئن كنا نقر أنه توجد استعمالات من هـذا القبيل :

(De ces deux étoffes, je préfère la noire à la blanche

من بين هذين القماشين أفضل الأسود على الأبيض) فإنها لا تخرج عن كونها استعمالات لا بابا تصنيفيا.

إن سلمنا بمفهوم الحيز النووي اتضح أن الجملة تختلف عن مثل هذا الحيز فلو أخذنا هباءة [معجمية] وأسندنا إليها انتماء [داخل] جملة لم نجد فيها مقولة تحدد بمقتضى انتمائها المقولي الانتماء المقولي للكيان كله أو للمجموع كله. وبناء على ذلك لا يمكن أن نحصل على العنصر الحيزي في الجملة انطلاقا من التعريف المقدم أعلاه. ويمكن أن نعتبر أن أهمية مفهوم الفاعل من وجهة نظر الجملة [في الفرنسية] تجد أساسها وتبريرها هنا. والخلاصة أن:

العنصر الحيزي في الجملة هو الفاعل[المسند إليه].

وينتج عن ذلك أن موضع الفاعل[المسند إليه] في الجملة إجباري في الجملة. وينتج عن ذلك أيضا أن طريقة تكون الفاعل يمكن أن يكون له بعض التأثير على درجة انغلاق الحيز الخاص بالجملة.(انظر في ما يلي فصل 2 ص499). [492]

وبصفة عامة يفضي بنا الأمر إلى افتراض أحياز نووية يوافق فيها العنصر الحيزي "A", P" النواة وأحياز نووية لا توافق فيها النواة العنصر الحيزي ضرورة ("N) وحيزا غير نووي يوجد فيه عنصر حيزي ولكنه يخلو من النواة. ويمكن أن نتصور توليفات أخرى. لا شك أن اختلافات كبيرة تفصل بين عنصر حيزي يقوم بدور النواة من صنف A أو P وعنصر حيزي من نوع الفاعل. فالنوعان الأولان خاصة لا يكونان بذاتهما حيزين. أما الفاعل فهو يمثل "N أي يمثل هو نفسه حيزا يتضمن عنصره الحيزي الخاص به وتظهر منه علامات المقاومة والصلابة. فيتضح بذلك أن نظرية الحيز الخاص بالجملة ستشتمل على ميزات خاصة.(انظر أسفله، فصل 2. ص499)

5.3 .يبدو من البديهي أن الحيز سواء كان نوويا أو غير نووي لا يشتمل إلا على عنصر حيزي واحد. وتقتضي هذه الأحادية نفسها تعليلا. إنها تترتب عن خاصية أخرى من خصائص مفهوم الحيز التي يمكن أن نعبر عنها كما يلي:

مفهوم الحيز الإعرابي مفهوم تمايزي diacritique

وبعبارة أخرى:

إن كانت ذرتان إعرابيتان تنتميان إلى نفس الحيز افترقتا على الأقل بخاصية من خصائصهما الذاتية لهما.

يتعلق الأمر بمبدأ عام اكتشف منذ القديم بما أننا نجده عند أفلاطون (Sophiste 262 a-c).وهو يوفر القاعدة المادية للسانيات البنيوية. ولو لم يكن هذا المبدأ صحيحا لما كان إجراء الاستبدال ناجعا لحظة واحدة. وذلك لأن هذا الإجراء يضبط خصائص العنصر اللغوي بل وجوده أصلا بالاعتماد على التنويع داخل سياق معين. يفترض هذا بالطبع في أغلب الأحيان أنه لا يمكن لعنصرين متماثلين أن يكونا متجاورين. وأن عنصرين متجاورين [493] لا يمكن أن يكونا متماثلين. ولولا ذلك لما أمكن لإجراء الاستبدال أن يظهر اختلافهما. إذ لا يمكن لإجراء الاستبدال أن يميز بين تكرار المتماثلات إلا إذا تأسست في ظل إطار التغاير المحلي. لا شك أن الأمر يتعلق هنا بمواقع لا بمواضع. وقد نبهنا آنفا إلى أن المواقع تشير عادة إلى المواضع. وبعبارة أخرى فإن قانون التمايز يستتبع اللازمة التالية بمقتضى مبدأ الطبيعية.

إن شغل عنصران لغويان موقعين متجاورين افترقا على الأقل بخاصية من خصائصهما الذاتية الداخلية أو الخارجية.

وبالطبع ليس لمفهوم العلاقات السياقية السوسيري أساس موضوعي خلاف هذا. ومرة أخرى يتبين أن اللسانيات البنيوية باعتبارها تأسست على إجراء الاستبدال قد صادفت خاصية من خصائص الألسنة البشرية لكن مع الوقوع في خطأين: ففيما يتعلق باللغة تخلط بين المواقع والمواضع وفي ما

يتعلق بنظرية البنية فإنها تجهل من التمايز الخاصية المشتركة لكل بنية سواء كانت بنية لغوية أو لا. لكن توجد بالفعل منظومات لا يصح فيها مبدأ التمايز وذلك سواء في الأنظمة الاصطناعية أو في الأنظمة الطبيعية.

يتعلق تطبيق مبدأ التمايز أولا بالذرات. وهو يرتبط إذن بطبيعة الحال ببنية الذرات. وبناء على ما نعرفه عن الذرات الإعرابية يترتب عن هذا المبدأ أنه لا يوجد ضمن المنظومة أو المنظومات الإعرابية عنصران متجاوران يكون لهما نفس الشكل الفونولوجي ونفس الإحالة الاحتمالية ونفس الانتماء المقولي. قد يبدو هذا بديهيا. [...]

بيد أن هذا لا يكفي. في الواقع يحدد كل مستوى من مستويات التحليل(أو منظومة) الذرات الخاصة به. وبناء على ذلك لنتأمل التأليفات بين العناصر. لو كان التمايزلا ينطبق إلا على [عملية] الجمع بين العناصر لأمكننا أن نتصور وجود عنصرين لغويين لهما نفس الانتماء المقولي ونفس الشكل الفونولوجي بشرط ألا يكون لهما نفس المعنى المعجمي. أو يكون لهما نفس المعنى المعجمي ونفس الشكل الفونولوجي [494] شرط أن لا يكون لهما نفس الانتماء المقولي. ولكن الأمر على خلاف هذا. فالتمايز يصح بالنسبة إلى التنظيم الفونولوجي في حد ذاته ويصح بالنسبة إلى التنظيم المقولي في حد ذاته ويصح بالنسبة إلى المعاني المعجمية ويصح بالنسبة إلى الإحالة الحاصلة.

إذن إن كان عنصران (أو هباءات عناصر) متماثلين من حيث الانتماء المقولي ومتجاورين من حيث المواقع تحتم وجود تحليل موضعي يرفع شبهة الخرق [للقاعدة] هذه. وفي الواقع فإن التراتب التجزيئي يجد من جديد هنا كل نجاعته المعهودة.: فإما أن يتوزع العنصران المتماثلان مقوليا الذان يبدوان متجاورين إلى حيزين متباينين وإما أن يتبع أحد العنصرين الآخر ضمن نفس الحيز بحيث يحل مشكل التجاور في المواقع في إطار هرمية بنيوية. ويتمثل المبدأ في ما يلي: إن الهرمية تقيم فارقا من الخصائص الخارجية. هذا هو الأساس الموضوعي لما يسميه التقليد النحوي إعراب التبعية أوالتعلق وبناء

عليه يمكن للاسم "N" أن يشغل موقعا قريبا من اسم آخر "N بل يمكن أن ينتمي إلى نفس الحيز شرط أن توجد سلمية تقطّعهما.

وخلاصة الأمرأن الحيز يخضع للقيود التالية التي تتعلق بالقيود الذاتية الداخلية للعناصر:

لا يجتمع في حيز واحد مرتين نفس الانتماء المقولي ولا نفس الإحالة الاحتمالية ولا نفس الشكل الفونولوجي ولا نفس الإحالة الحاصلة [495]

وبطبيعة الحال إن ظهور بعض انحرافات ممكن [...]

ويشمل مبدأ التمايز أيضا الخصائص الخارجية: [496]

لا ترد نفس الخاصية الخارجية في هباءة(molécule) أو كتلة من الهباءات

بما أن الخصائص الخارجية تنقسم وتوزع إلى خصائص موضعية مباشرة أو وظائف وخصائص حدية أو أدوار [دلالية] تكون صياغة المبرهنة على النحو التالي:

لا نصادف في الحيز مرتين نفس الوظائف ولا نصادف مرتين نفس الأدوار [الدلالية].

لقد تعرض اللسانيون إلى مختلف أنواع هذا الحظر وقد عبر عنها أصحاب مدرسة كمبريدج بقيود عدة: تيتا -معيار والانفصال الإحالي (disjonction référentielle) والتفريع المزدوج (principe de bijection) (انظر Chomsky *La nouvelle syntaxe* وتقديم روفري Rouveret). وقد عبرت عنها نظريات أخرى بطريقة أخرى ونشير إلى أن النحو العلائقي يلتزم بأن يضيف قيدا آخر محصله أن العنصر اللغوي لا يدخل في أكثر من علاقة واحدة في الآن نفسه (D. Perlmutter (éd.), (*Studies in Relational Grammar*, I, University of Chicago Press, 1983; D. Perlmutter et C. Rosen (éd.), (*Studies in Relational Grammar*, 2, University of Chicago Press, 1984).

ولكن هذه الصياغات المختلفة على أهميتها تحجب الطابع العام للخاصية المفيدة. لذلك نقترح التعريف التأليفي التالي: [497]

الحيز منطقة جوار يحددها حظر تكرار المثل.

يحدد الحيز بالنسبة إلى ذرة معينة باستحالة تكرار نفس الذرة. إذ ينبغي أن تفرق بين الذرتين [المتعاقبتين] في نفس الحيز على الأقل خاصية ذاتية أو خاصية خارجية. وإن لم تفصل بينهما أية خاصية امتنع انتماؤهما إلى نفس الحيز. وينطبق المبدأ على كل منظومة على حدة. وبما أننا يمكن أن نعتبر أنه توجد منظومة متميزة حسب كل نوع من الخصائص قلنا إن المبدأ ينطبق حسب كل نوع من الخصائص على حدة: فلا يمكن لنفس النوع من الخصائص الذاتية أو الخارجية أن يتكرر في نفس الحيز.

وتترتب عما سبق اللازمة التالية (corollaire): إن اتفق للنظرية أن لاحظت في نفس المنظومة تماثلا بين العناصر أو حتى مجرد تشابه بينها (سواء كانت ذرات أو هباءات) تحتم أن ينتميا إلى أحياز منفصلة ومتميزة. تبدو هذه اللازمة بديهية منطقيا. وبقي أن نتبين إن كان من مهام النظرية أن تأخذ بعين الاعتبار علاقات التماثل والتشابه (انظر ما يلي فصل 3 فقرة 1.4.3 ص584)

وأخيرا يعترضنا من جديد ولكن بشكل آخر مبدأ «الطابع النووي» [للكيانات اللغوية]. لقد سبق أن اعترضنا على النحو التالي: يحدد خصائص المركب أحد عناصره المكونة له وواحد منها فحسب. أما الآن فنقول إنه لن يوجد إلا عنصر واحد من هذا الصنف وأنه إن وجد عنصران قامت السلمية بحفظ المبدأ. بيد أن ذلك ليس إلاّ الحالة الخاصة لطابع أكثر عموما.

4. تعاند الفرضيات المتعلقة بطبيعة الحيز

إن كان للأحياز وجود فمن المحقق أن تظهر آثارها في الحدود الخارجية من خلال صعوبات إقامة علاقة بين الداخل والخارج أو امتناعها أصلا. وقد رأينا من جهة ثانية أنه يجب بمقتضى الطابع المقطع لبنية اللغة افتراض عنصر حيزي

يكون موضعه في محور الحيز لا على مشارف حدوده الخارجية. إلا [498] أن العنصر الحيزي مبدئيا بمقتضى تعريفه يبدو العنصر الذي يسمح لعناصر أخرى أن تكون بالائتلاف معه حيزا. لذلك يبدو الحيز بفضل خاصية المنعة والصلابة مترتبا عن العنصر الحيزي ونتيجة من نتائجه. وبناء على هذه الخاصية الحيزية نقول إن كانت هذه الخاصية تتحقق بالفعل على الحدود الخارجة للحيز فإن القادح لها هو وجود العنصر الحيزي وطبيعته وهو عنصر واقع داخل الحيز. لذا يمكن أن نزعم أن هذا العنصر إذن يقوم بدور المحور المستقطب الذي يضم إليه عناصر الحيز وينتج ظواهر مقاومة الاختراق والكسر. وبناء على ذلك يمكن لمفهوم الحيز اللغوي أن يكون نتيجة عاملين منفصلين انفصالا تاما: من جهة آثار الحاجز التي تنتجها الحدود الخارجية للحيز ومن جهة أخرى آثار المحور المستقطب. ولو استعنا بتشبيه لقلنا إن الظواهر الحيزية يمكن أن تكون على ضربين: من ناحية ظواهر الغشاء الواقي (قياسا على الخليّة) ومن ناحية ثانية ظواهر الاستقطاب المحوري (قياسا على الذرة) وهذا يطرح القضية الاختبارية التالية ما هي ماهية الظواهر الحيزية في اللغة؟

لقد صعب تقديم جواب عن هذا السؤال لأنه لا يمكن الفصل بين الآثار الحيزية الظاهرة الخاصة بمحور مستقطب والآثار الحيزية الخاصة بالغشاء. وعلاوة على ذلك لما رجحنا وجود عنصر حيزي في الأحياز اللغوية دائما كان من الصعب الاعتماد بصفة ناجعة على التنويع [الباكوني] وفي الواقع فإن النظرية لم تحسم الأمر وما زالت مترددة. ويبدو أن تصور المحور المستقطب قد رجحت في السنوات الأخيرة. إلا أن تصور الغشاء قد حظي بدعم جديد حديثا. إن الأمر يتعلق هنا بقطاع من البحث هام لم يتم بعد الكشف فيه عن كل المعطيات المفيدة.

جان كلود ملنار

النحو[1]

د. عزالدين المجدوب

التعريب

تعني كلمة نحو في معناها الشائع خطابا حول لسان ما يمكن أن نسميه اللسان الموضوع ويمكن أن نجمل الطبيعة العامة لهذا النشاط كما يلي: هو وصف خصائص هذا اللسان ـ الموضوع. إن الهدف من ذلك غير ثابت فقد يكون عمليا كأن نعرف خصائص لسان من الألسنة أولئك الذين يجهلونه إما لكونهم لا يتكلمونه وإما لكونهم لا يحذقونه وإن كانوا يتكلمونه (بالنظر إلى بعض معايير الصواب الجارية ضمن المجموعة المفيدة) وأوضح شاهد على هذه الوضعية هو التعليم. ولذا ترى النشاط النحوي يقترن إلى حد بعيد بالتعليم وبمؤسسة المدرسة. ويمكن كذلك أن يستهدف المشتغلون به خارج مؤسسة المدرسة جمهورا مثقفا يرغب في إتقان التفريق بين الكلام الصحيح والكلام الخاطئ. ولكن الهدف يمكن أن يكون غير مرتبط بغاية نفعية محددة كأن يتمثل في وصف خصائص لسان ما لغايات معرفية خالصة مثلما توصف خصائص موجود من الموجودات. وفي هذه الحالة يقاس النحو على منوال العلم وينبغي أن يحترم ضوابطه. وتبعا لذلك يلاقي خطابا آخر أحدث منه هو علم اللسانيات. ويصاغ الوصف نفسه الذي يقترحه النحو باللسان. وقد يتفق

(1) J. C. MILNER, 1990, article Grammaire, *Encyclopédie Universalis* ©, Editions du Seuil.

أن يختلف اللسان الموضوع ولسان النحو (كأن يحرر نحو اللسان الألماني بالفرنسية) وقد يصادف أن يكون اللسان ـ الموضوع نفس لسان النحو (فيحرر نحو للفرنسية بالفرنسية). هذا النشاط بالتأكيد بالغ القدم. ومن اليسير البرهنة على أن اختراع نظام كتابة مهما كان بدائيا يفترض هذا النشاط في شكل متقدم جدا. ويمكن أن نستنتج حتى في غياب وثائق مكتوبة ذات طابع نحوي واضح أن النشاط النحوي أقدم من أعرق نظم الكتابة الثابتة تاريخيا. وهذا لا يعني أن هذا النشاط لا يوجد إلا في الألسنة المكتوبة.

[2/634] وقد يوجد بالفعل هذا النشاط في ألسنة ذات طابع شفوي صرف. غير أن النشاط النحوي ليس قديما فحسب بل هو منتشر كذلك بكثرة. وإن كان صحيحا أن كل الحضارات لم تعرفه فإنه يصح القول أيضا أن كثيرا من الحضارات مارسته بشكل مستقل. لذا يوجد التقليد النحوي الصيني والسنسكريتي والإغريقي والإغريقي اللاتيني. ليس النحو إذن ابتكارا أروبيا خالصا حتى وإن كان صحيحا أن مفاهيم التقليد الأروبي الأساسية ومصطلحاته ومناهجه قد انتشرت انتشارا واسعا على حساب تقاليد نحوية محلية. وذلك نتيجة جهود المبشرين. ورغم هذا التنوع يمكن تقديم مفهوم عام للنحو ينطبق على كل التقاليد.

I. فكرة النحو

ينبغي أن نراعي تنوعا كبيرا في السياقات التاريخية حتى وإن اقتصرنا على التقليد النحوي الأروبي. فهذا التقليد الذي يمكن أن نسميه القول النحوي السائد والذي يعترضنا دون تغيير يذكر في كتب النحو السائرة (سواء كانت كتبا مدرسية أو لا) يعود في مجمله إلى النحو الإغريقي ثم أعاد تأويله النحاة اللاتينيون ولم ينفك اللاحقون عن تعديله والتصرف فيه على مر القرون. إن هذا يعني أن مصطلح نحو ينتمي إلى بنيات فكرية جد مختلفة بل متغايرة بصفة كلية. ألا ترى أنه لا توجد صلات كثيرة بين الفلسفة الرواقية حيث تحددت المعالم الكبرى لأقسام الكلام المعهودة وفلسفة النحاة المحدثين الواعية وغير

الواعية الذين يعتمدون مثل هذه القائمة. كما لا توجد صلات وثيقة بين فلسفة معلمي بورروايال الذين أقاموا المقابلة بين الجمل الموصولة المخصصة وغير المخصصة والفلسفة المعلنة للنحاة المحدثين الذين يأخذون عنهم هذه الثنائية. لذا يمكن أن ينظر لمفهوم النحو من وجهة نظر تاريخية أساسا. إلا أنه تبقى في خضم هذه التغيرات نواة تاريخية صلبة يمكن التعرف عليها حتى داخل بنيات فكرية مختلفة. وخلاصة القول أننا لا نجانب الصواب إن اعتبرنا أن النحو باعتباره نشاطا نحويا مقننا له خصائص لاتاريخية. فموضوع النحو هو الألسنة الطبيعية التي تجتاز هي أيضا أحداث التاريخ ومنعرجاته دون أن تتأثر بها في كل حال.

النشاط النحوي

إن قلنا إن النشاط النحوي قديم فذلك يعني تمييزه تمييزا واضحا من خطاب آخر يتناول الألسنة الطبيعية هو اللسانيات. المصطلح في حد ذاته حديث العهد وكذلك المشروع الذي يناسبه. فموضوع الخطابين ماديا واحد. إذ يتعلق الأمر بخصائص الألسنة الطبيعية. إلا أن وجهة النظر مختلفة. فاللسانيات لا تنتسب إلا إلى العلم باعتبار العلم يتميز بطبيعته عن تطبيقاته. إذ تدرك اللسانيات إذن ضمن الفارق الذي يفصل بين العلم الأساسي والعلم التطبيقي. أما بالنسبة إلى النحو فالأمر مختلف. صحيح أن النحو يمكن أن يتبنى وجهتي نظر مختلفتين إحداهما أقرب إلى الجانب العملي (المعلومات المتعلقة بلسان ما) والأخرى أكثر تنظيرا (وصف لسان ما وصفا غير مقيد بهدف نفعي). وقد يفصل في الواقع في بعض الأحيان بين وجهتي النظر المذكورتين. إلا أن ما يميز النحو هو أنه لا يوجد فرق جوهري بين الضربين من الوصف وإنما الفارق بينهما في درجة التنظير. إذ يناسب مصطلح النحو هذين النوعين من النشاط. وتبعا لذلك يدعي أكثر الأنحاء التصاقا بالمشاغل المدرسية أنه يشتمل على حد أدنى من التنظير للغة المعنية. أما أكثر الأنحاء إيغالا في التنظير فتحتفظ عادة بطريقة في العرض وصياغة المفاهيم والمصطلحات تذكر بالأنحاء العملية.

وعلى العكس من ذلك لا تعرف اللسانيات الغايات النفعية إلا في شكل التطبيق. إن تصوراتها واستدلالاتها في حد ذاتها لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الغايات النفعية. ولذلك لا يمكن الخلط بين الخطابين رغم تماثل الموضوعين المعالجين. غير أننا إن اقتصرنا على الوقائع لاحظنا أن ظهور اللسانيات لم يمثل نهاية النشاط النحوي المستقل. إذ تظهر إلى الآن عديد المؤلفات التي تنتسب إلى النحو أكثر من انتسابها إلى اللسانيات. وظل اهتمام الرأي العام بالقضايا النحوية حيا خاصة بفرنسا بينما اللسانيات غير ممارسة. ولا يصح هذا بالنسبة إلى النحو العملي فحسب وإنما يصح كذلك بالنسبة إلى النظري. فالناس ما زالوا [1/ 635] يبنون نظريات نحوية عامة مستقلة عن اللسانيات. وتلك لعمري وضعية غريبة إذ تفترض تعايش خطابين حول اللسان مترابطين تجمعهما صلة قرابة إلا أنهما منفصلان.

شروط الإجراء

ينبغي أن تتوفر في مصطلح النحو الفرضيات التالية حتى يكون استعماله ذا دلالة:

_ لايصح كل كلام وإن شئت قل توجد ثنائية مميزة بين معطيات اللسان. وكثيرا ما تقدم هذه الثنائية في شكل مقابلة بين صحيح الكلام وخاطئه. وبمعنى آخر يتمثل القول النحوي في شكله العام في حكم من قبيل: «هذا الحكم صحيح»/ «هذا الحكم خاطئ». موضوع هذا الحكم إنتاج لغوي أما المحمول فمكون من الثنائية المميزة المختارة. ويمكن أن نتصور ثنائيات أخرى مثل مقبول/ غير مقبول ونحوي / غير نحوي. وتشترك هذه الثنائيات في ما يلي:

أ) أنها ثنائية القطب(يتم التبويب بين قطبين سواء تضمنا درجتين أو أكثر)،

ب) أنها تقييمية (يتم التمييز بالاعتماد على قطبين أحدهما إيجابي وأحدهما سلبي)،

ج) أنها تأخذ الشكل المنطقي للمعيار (ومعنى ذلك أن المعطيات الموسومة بعلامة سلب يمكن بكل تأكيد أن تتحقق).

وهذا يعني أن الحكم: «لايقال» هو حكم جهي محصله: «هذا يقال ولكنه لاينبغي أن يقال.» هذا ما نصفه عندما نقول إن الحكم النحوي حكم معياري.

_ إن المحمول المميز [بين معطيات اللسان] (خاطئ/ صحيح) يمكن أن يسند في أغلب الحالات كليا داخل اللسان. بمعنى آخر يمكن دراسة المعطيات اللغوية بعزلها عن سياقات أعمال القول الخاصة والمتغيرة باستمرار. لذلك يمكن دراسة جملة في حد ذاتها دون أن نفترض أنه وقع التلفظ بها من قبل قائل محدد وموجهة إلى سامع معين في ملابسات خاصة. ليس المقصود أننا لا نحتاج هذه المعلومات وإنما هي غير ضرورية في الغالب. ليست هذه الفرضية بديهية وتبدو مناقضة لظاهر الأمور. ورغم ذلك تفترضها جميع الأنحاء. ولذلك تستجيز الاشتغال على شواهد تتكون بطبيعتها من أقوال تم عزلها عن عمل القول الذي قد يكون أنتجها. وتتأكد هذه الخاصية عندما يشتغل النحو على أمثلة مصنوعة. وتصح أيضا عندما يشتغل على أمثلة حقيقية. فهي لا تتطلب من النحوي أو القارئ أن يعيد بالتمام الملابسات (إن كان الأمر يتعلق بشاهد من الحياة اليومية) أو السياق الأصلي (إن كان الشاهد مقتطفا من نص).

_ إن المحمول المميز يمكن أن يسند حسب أصناف المعطيات لا حسب كل معطى على حدة. وليس من الصعب التسليم أنه يستحيل دراسة كل إنتاج لغوي وكل قول أو جزء قول غريب أو مخالف للمألوف، لأن عددها احتماليا أو حاليا لا يتناهى له عد. غير أن هذه الدراسة اللامتناهية والمستحيلة ليست ضرورية إذ يمكن الوصول إلى فرضيات نحوية صحيحة انطلاقا من عدد قليل من المعطيات. ويعترضنا هنا أيضا مجددا الاستشهاد بالشواهد. إذ تشتغل الجملة المستشهد بها اشتغال صنف. وينبغي أن تسمح بفهم ما يجري في صنف الجمل الشبيهة بالشاهد (وهو صنف قد يكون لامتناهيا). وتجدر الملاحظة إلى

أن هذا التشابه لا يعود إلى مادة الكلمات ولا إلى دلالتها بل يعود إلى البنية النحوية التي تعتبر المبدأ الحقيقي لتعريف الصنف. لذلك يمكننا الحديث عن الجمل المبنية للمعلوم والجمل المبنية للمجهول والجمل الموصولة الخ. وإنما يجري النحو تمييزات بين الخطإ والصواب لأصناف من الجمل من هذا القبيل. وتبعا لذلك يبحث كل نحو بصفة صريحة أو ضمنية علاقة ما لا يتناهى له عد من المعطيات اللغوية(الحالية والاحتمالية) ومحدودية المعلومات المتوفرة.

ـ إن المحمول المميز [بين صحيح المعطيات وخاطئها] يسند إلى معطى من معطيات اللسان على أساس الهيأة الداخلية لأجزائه وترتيبها. ويعني ذلك أننا نفترض أن المعطيات اللغوية قابلة للتحليل بشكل حاسم إلى أجزاء [أساسية] وأجزاء فرعية وأن ترتيبها هو الذي يسمح بتبرير إسناد المحمول صحيح/ خاطئ لكل جزء منها. ومن جهة ثانية بما أننا نشتغل على أساس مفهوم الأصناف فإن هذه الأجزاء والأجزاء الفرعية ينبغي أن تحدد هي أيضا بالاعتماد على مفهوم الأصناف. وكذلك يكون الأمر بالنسبة إلى صور ترتيبها.

[635/2]

ومهما كانت القائمة المختارة فإنها تتضمن الخصائص التالية:

أ) ينبغي أن تكون القائمة محدودة بحيث يمكن معالجة ما لا يتناهى له عد من المعطيات بالاعتماد على عدد قليل من المفاهيم.

ب) ينبغي أن تكون تامة بحيث يجد كل عنصر من عناصر لسان من الألسنة في القائمة المذكورة مقولة تطابقه.

ج) ينبغي أن تكون أحادية إذ لا يصح لعنصر واحد من عناصر اللسان أن يطابق في آن واحد أكثر من مقولة واحدة.

د) ينبغي أن تكون القائمة ثابتة بحيث تعرف دائما قسم الكلام الذي تسنده إليها وتبرر ذلك.

ينبغي اعتبار هذه الأقسام عناصر ومعنى ذلك أن تركيبها يخضع إلى قوانين ولكن قابلية التصرف فيه واسعة ما دام ذلك يراعي تلك القوانين. وبناء عليه نعثر من جديد على العناصر نفسها مرتبة ترتيبا آخر في معطيات مغايرة. ويتضح حينئذ أن النشاط النحوي في حقيقة الأمر هو تحليل. تحمل هذه الكلمة على معناها الشائع ولا يوجد تضارب بين دلالتها في النحو والدلالة التي تأخذها في الكيمياء إذ يتعلق الأمر في الحالتين بإرجاع معطى ما إلى أجزائه المكونة وبتفسير خصائص ذلك المعطى بخصائص هذه الأجزاء وهيأتها ويتضح أيضا أن التحليل عبارة عن جملة من الأحكام. أما موضوع هذا الحكم فهو عنصر لسان ما (قد يكون كلمة أو مجموعة كلمات) وأما المحمول فهو قسم الكلام الملائم مقيدا بالخصائص الملائمة. كأن نقول كلمة كتاب اسم جنس مفرد مذكر الخ. وتمثل تقنية التحليل النحوي المدرسي أحسن شاهد على هذه الأحكام.

لما كان القول في التحليل النحوي يتخذ شكل الحكم بإسناد شيء ولما كانت النظرية المعتمدة في هذا الصنف من الأحكام قد صاغها أرسطو على أساس مفهوم المقولات تبين لماذا يعترضنا من جديد مفهوم المقولة. ومثلما كان أرسطو يرى أن كل حكم أيا كان يعتمد مقولة أو أكثر ضمن قائمة مغلقة (الماهية والكم والكيف الخ) كان النحاة يرون أنه يمكن الحصول على جميع الأحكام النحوية الضرورية بتركيب مقولة أو عدة مقولات تنتمي إلى قائمة مغلقة مثل الجملة والاسم والفعل الخ [635/3]. ومن ناحية أخرى كثيرا ما افترض القوم أن المقولات اللغوية ينبغي أن تطابق مقولات الفكر بحيث لا تكون القائمتان متشابهتين بنيويا فحسب وإنما مرتبطتين ارتباطا جوهريا ولكن مفهوم المقولة النحوية ذاته لا يحتاج هذا الافتراض. وفي المقابل فإن تطابق المقولات النحوية مع قائمة أقسام الكلام هو من خصائص النشاط النحوي. ويتبين بذلك أن المفهوم الأخير مفهوم مزدوج. فمن جهة يسمح بتجزئة أي معطى من المعطيات اللغوية إلى عناصرها المكونة ويسمح من جهة ثانية بتعريف هذه المكونات بإسنادها من خلال حكم، المحمول المقولي المناسب.

تتركب هذه الفرضيات بعضها إلى بعض وتحدد مجتمعة المخايل العامة لما يمكن تسميته نحوا. إن أرجعنا النشاط النحوي إلى شكله الأساسي قلنا إن النحو يقوم على الجمع بين حكمين. أما الأول فينزل المعطى الخاص باللسان ضمن المميز اللغوي ويسند إليه المحمول المفيد للصواب أو الخطإ (إن كانا يمثلان قطبي التقييم المعتمد) أما الثاني فدوره تبرير الأول. ذلك أن النحو للحكم على معطى ما بالصحة أو الخطأ لا يعتمد إلا طبيعة أجزاء هذا المعطى وترتيبها وهما جانبان كشف عنهما تحليل تم فيه بالنسبة إلى كل جزء إسناد المقولة التي تناسبه. وينبغي الإقرار أن النحو كثيرا ما يخفي هذه البنية المنطقية باعتماد أسلوب معياري في العرض. فتتخذ أقوال النحاة شكل القاعدة ويكون إطلاق المحمول «خاطئ» نتيجة من نتائج خرق هذه القاعدة. وبناء على ذلك نقول على سبيل المثال: «يطابق الفعل الفاعل في اللسان الفرنسي [أو في اللسان العربي]»؛ ويعتبر كل معطى كلي(كالجملة مثلا) لاتراعى فيه هذه القاعدة خاطئا **من وجهة النظر هذه** ويعتبر صحيحا تبعا لذلك كل معطى تراعى فيه هذه القاعدة من وجهة النظر هذه (ولا ينفي هذا أن يكون المعطى خاطئا من وجهة نظر أخرى). إنّ من الهين إثبات أن هذا العرض يعني في نهاية الأمر الجمع بين حكمين: إطلاق محمول مميز على معطى وإسناد هوية مقولية لكل أجزائه (كالفعل والفاعل وعلامات المطابقة) وبصفة أدق تتمثل القاعدة في ربط الحكمين أحدهما بالآخر. أما مضمون القاعدة فيعزل التحليل المفيد لتحديد كيفية إسناد المحمول المميز وأما الطابع التقعيدي للقاعدة فيعني وضع حد يفصل بين مراعاة القاعدة وخرقها وهو حد تقابلي يوافق قيمتي المحمول المميز (الصواب والخطأ) فالأمر يتعلق إذن بصفة أساسية بتقنية عرض أقوال النحاة. ثم إن هذه التقنية ليست خاصة بالتقليد الأروبي إذ تعترضنا بكثرة في مختلف التقاليد النحوية وهي لا تخلو بالتأكيد من عيوب لعل أخطرها أنها تخفي الطبيعة

المنطقية الحقيقية للنشاط النحوي. ولكننا لا يمكن أن نعزو نشأتها بشكل مستقل في أغلب التقاليد النحوية إلى الصدفة بل ينبغي ان نفترض أن مفهوم القاعدة والمعيارية المتصلة بها تلاقي بالضرورة جانبا من النشاط النحوي وربما تلاقي من خلاله خاصية من خصائص الألسنة الطبيعية. إن اقتصرنا على النحو قلنا إن عيبه المتمثل في العرض القائم على القواعد المعيارية يعوضه نفع كبير. إنه يكشف أن إسناد المحمول المميز بشكل إجمالي ليس كذلك إلا في الظاهر. لا شك أن ما يحكم عليه بالصحة أو الخطأ هو في نهاية الأمر معطى بأكمله مثل جملة بأكملها. إلا أن أسباب هذا الحكم وإن شئت قل أسباب الصحة والخطأ تقع دائما على عنصر أو عناصر محددة من هذا الكيان. والحال أن هذه الأجزاء عناصر قابلة لأن يركب بعضها إلى بعض بحرية ويمكن أن نصادفها هي نفسها في كيانات جديدة شديدة الاختلاف فيما بينها. بمعنى آخر يمكن لجملتين مختلفتين فيما بينهما أن تتشابها رغم ذلك في نقطة وفي نقطة واحدة. وقد يتفق أن يكون وجه الشبه هذا هو الذي يحدد خطأ ما. فالحاصل إذن أن الجملة ليست صحيحة أو خاطئة إلا نقطة نقطة وأن الحكم النحوي النهائي هو حصيلة جمع من الأحكام التي تتناول كل نقطة من النقاط المفيدة. وبذلك يتبين أنه لا يوجد تناظر تام بين قيمتي المحمول المميز (الصواب والخطإ) فإن شئت أن تحكم بصفة إجمالية على معطى بكونه خاطئا يكفي أن يكون معطى واحد خاطئا من وجهة نظر واحدة. أما إن شئت أن تحكم على معطى بكونه صحيحا بصفة إجمالية فينبغي أن يكون صحيحا من جميع وجهات النظر. ويتضح حينئذ لماذا يركز التقليد النحوي اهتمامه على تحديد الأخطاء لأن الحكم النحوي يتحقق بشكل مباشر أكثر. إن مفهوم القاعدة يجمع إذن بين فائدتين فمن ناحية يحدد الخطأ أكثر مما يحدد الصواب ومن ناحية ثانية يفرد العوامل المحددة للخطأ ويعزل بعضها عن بعض وفي أفضل الحالات توجد قاعدة حسب كل عامل قابل للإفراد.

[636فقرة1]

وبعد ما أسلفنا يتبين أن العرض المعتمد على القواعد والأسلوب المعياري ليسا أكثر من حيل تقنية. ويبقى المجال مفتوحا لاختيارات أخرى تحافظ على الارتباط المنطقي بين نوعي الأحكام النحوية مع مواصلة إفراد عوامل التمييز بين المعطيات إفرادا لا يقل دقة عما سبق. وفي هذا الصدد أثر تطور النظرية اللسانية منذ أن استقلت بنفسها في النشاط النحوي بصفة عامة وبصفة أخص في طريقة العرض التي ينبغي أن تعتمد في النحو. أما تطور اللسانيات البنيوية فقد أدى بالأنحاء المتأثرة بها إلى اعتماد أسلوب وصفي لا يقوم على القاعدة النحوية وإنما يقوم على المقابلات الوظيفية. وأما اللسانيات التوليدية فإنها أعادت الاعتبار من جديد إلى الأسلوب التقعيدي ومفهوم القاعدة. إن هذه الاختيارات لا تغير شيئا من جوهر العمل النحوي رغم أنها قد تكون نتيجة من نتائج قرارات هامة منهجيا من وجهة نظر لسانية خالصة. إذ أن الأساسي بالنسبة إلى هذا النشاط إنما هي الفرضيات التي أجملناها ونوعا الأحكام اللذان يترتبان عنها. إذن يجب أن لا نخلط الطابع المعياري الملازم للحكم النحوي والمترتب عن كنهه بالأسلوب التقعيدي أو غير التقعيدي لنحو ما. فحتى الأنحاء التي آثرت الأسلوب الوصفي على الأسلوب التقعيدي تعتمد ضمنيا مميزا ذا بنية تقعيدية. ولما كان النشاط النحوي نشاطا اختباريا بالأساس كان من البديهي أن تقيده أيضا الخصائص الملازمة للألسنة الطبيعية. ويبدو بالخصوص أن عوامل التمييز بين المعطيات بالنظر إلى المميز المفيد تتعلق بعدة برامترات. ألا ترى أن معطى لغويا ما (636ف2) يمكن أن يكون خاطئا من حيث شكله الصوتي دون أن يكون كذلك من حيث وظيفته النحوية أو العكس. ولذلك ميز النحاة الإغريق بين اللحن في الإعراب الذي يعد خرقا للقواعد الإعرابية من العجمة التي تمثل خرقا لقواعد الصرف. وينبغي للنحو منطقيا أن يبحث بشكل مستقل أو ملائم مختلف هذه البرامترات الخاصة بالمقابلة بين الصحيح والخاطئ وينتج عن ذلك أن النحو يتكون من عدة أقسام: التركيب والصرف والأصواتية أو الصوتمية والمعجم. ويضبط كل قسم من هذه الأقسام نظاما خاصا به للتمييز

بين الصحيح والخاطئ. ويتكون النحو حينئذ من مجموعة مجموعا ت من القواعد تسمح بوصف كيفية توزيع المعطيات اللغوية وفق التمييز المعتمد. وبقدر ما تقل المعطيات التي لا يحيط بها الوصف يكون النحو كاملا. وبقدر ما تكون الأسباب التي يسند بمقتضاها المحمول المميز أوضح يكون النحو أكثر ملاءمة للمعطيات.

ليست الفرضيات المجمعة أعلاه بديهية وواضحة بذاتها لذلك يعد تسليم أغلب الأنحاء بها أمرا جديرا بالاهتمام. وينبغي أن نضيف بعد هذا التوضيح أن خطاب النحاة يمكن أن يختلف رغم ذلك اختلافا بينا. إذ من الممكن أن يؤولوا تأويلا مختلفا فرضيات مشتركة. ألا ترى أن جميع الأنحاء تشتغل بصفة صريحة أو ضمنية بمفهوم المقولات وأقسام الكلام. ولكن هذا لا يعني أن اللائحات الخاصة بكل واحد منها ستكون متماثلة دائما. وبمعنى آخر لا يوجد ضرورة نحو كلي وهو أمر تباينت في شأنه آراء مختلف النظريات. لقد كانت فرضية النحو الكلي جد شائعة في القرن18. وكثيرا ما اقترنت بالفرضية القائلة بأن قائمة المقولات النحوية التقليدية وثيقة الصلة بالمقولات المنطقية. إلا أن القوم كانوا يفترضون أن هذه الأخيرة متولدة عن طبيعة [ملكة] الإدراك نفسها. وكانوا يفترضون فيها بدورها أنها واحدة على اختلاف المتغيرات التاريخية والجغرافية. لقد تم الخلي عن فرضية النحو الكلي تدريجبا في القرن19. فمن ناحية عدل الباحثون عن قرن المقولات النحوية بالمقولات المنطقية. ومن ناحية ثانية أخضعوا المقولات النحوية لنقد صارم وشككوا بالتحديد في طابعها الكلي وأخيرا اتضح للجميع أن المقولات النحوية التقليدية ملتصقة بالألسنة الكلاسيكية الأروبية على نحو لا يؤهلها لوصف عامة الألسنة الطبيعية. (وكانت دراسةالألسنة الأمرندية من وجهة النظر هذه حاسمة ونشير إلى دراسة لسان الكاليبسال في واشنطن على سبيل المثال). وتجدر الملاحظة إلى أن النقد الأخير لا يثبت غير أن القائمة التقليدية للمقولات أو لأقسام الكلام لا تطابق المعطيات. ولا يبطل مشروع النحو الكلي. وقد تبنى بالفعل النحو التوليدي من جديد هذا المشروع. ومثلما كان الشأن بالنسبة إلى أقسام الكلام تشتغل كل

الأنحاء بافتراض مميز ومعيار. إلا أن طريقة تحديدهما قد تختلف من نحو إلى آخر. غير أن هذه النقطة تستدعي مزيدا من الشرح لأنها تسبب كثيرا من الخلط.

II. المعيار والنحو

إن هدف النحو هو المطابقة التجريبية. وتبعا لذلك ينبغي أن يطابق التقسيم الذي يجريه بمقتضى مميزه بين الصواب والخطأ مثلا واقعا موضوعيا وقابلا للملاحظة. وبمعنى آخر ينبغي أن يتوفر للنحو أساس مرجعي. فإن قلت: من أين يأتيه الأساس المرجعي، قلنا لا يمكن أن يأتي إلا من الممارسات اللغوية الحقيقية. ولكن هذه الممارسات [3/636] نفسها لايمكن أن يحللها إلا النحو بحيث يبدو أن لا مفر من الدور. اللهم إلا إذا كانت المجموعة الناطقة بذلك اللسان هم الذين يجرون التمييز بشكل مستقل عن النحو. ويبدو أن الأمر على هذا النحو. لعلنا لا ننكر أن بعض التمييزات ظواهر مصطنعة منشؤها النحو الذي تعلمناه ـ و تأثير التعليم والمدرسة على الألسنة أمر ثابت ـ بحيث نعود من جديد إلى الدور. بيد أن هذا لا يصح بالنسبة إلى كل التمييزات فبعضها يقره عدد كبير من الناطقين بذلك اللسان تلقائيا. ولكن لما كانت هذه التمييزات تلقائية كانت في متناول متكلمين عاديين لا يفكرون تفكير الملاحظين المحايدين وتبعا لذلك بالضرورة داخلتها دلالات خارجة عن اللسان هي في الغالب دلالات اجتماعية وكان ذلك سبب غلبة الطابع الاجتماعي المفرط على المصطلحات النحوية السائرة مثل الصواب والقيود والجواز والمنع والخطأ الخ

الحكم النحوي والحكم القيمي

يبدو أن الحكم النحوي يتخذ شكل حكم قيمي مثلما اتخذ شكل حكم اجتماعي ويعود ذلك إلى كون ما يستحيل لغويا (قوله) لا يستحيل استحالة مادية إذ يمكن أن ينطق بجملة مشوهة في نظر كل المتكلمين وإن كان على سبيل الهزل، وفي السياق نفسه يمكن للناطقين بذلك اللسان التلفظ بأي شكل من الأشكال (اللغوية) بما في ذلك الأشكال المعتبرة خاطئة دون التعرض لأي خطر مادي ويتمثل العقاب الوحيد في تقييم هذا القول أو ذاك تقييما سلبيا. لا

بد هنا أيضا من أساس مرجعي ويتخذ هذا الأساس شكل معيار، إلا أن المعيار اللغوي كثيرا ما يختلط بالمعيار الاجتماعي، بل إن الناطقين كثيرا ما يعتمدون قيما أخرى أخلاقية أو جمالية الخ، لإعطاء مضمون تصوري للقيمة النحوية لمعطى ما، ومن ثم نجد تفسيرا لكثرة الوحدات المعجمية المرتبطة بمفهوم الخطأ التي تتردد في المصطلح النحوي، ويواجه النشاط النحوي بصفة عامة تداخلا مستمرا بين مبادئه ومعطياته الخاصة وبين مبادئ ومعطيات تعترضها داخل الرأي السائد عند الناطقين بذلك اللسان أي داخل المجتمع. وهي مبادئ كثيرا ما تشترك في اللفظ لكن يحسن التذكير أن الأمر لا يزيد عن كونه مجرد اشتراك لفظي صحيح أنه يمكن للمرء في الواقع في الغالب وربما دائما أن يقيم علاقة تطابق بين المميز اللغوي الذي يحتاجه النحو ضرورة وهو داخل اللسان والتمييزات الاجتماعية الخارجة عنه. وذهب بعضهم بناء على ذلك إلى أن النحو لا يعدو أن يكون مجرد تعبير عن السلم الاجتماعي وأن مميزه ليس إلا أثرا مصطنعا من آثار هذا الهرم. قد يبدو الاستنتاج سهلا ولكنه لا يستقيم منطقيا لأنه إن كان نظامان من التمييز يتطابقان وإن كان أحدهما في نظر البعض تعبيرا عن الآخر فإنه لا يصح أن نستنتج أنه أثر من آثاره. وإن كان النشاط النحوي مثله مثل أي نشاط يخضع لمقتضيات الحياة الاجتماعية فإنه لا يصح القول أنه لا يشتمل على مبادئ ومعطيات خاصة به ومستقلة عن غيره.

نظام المعيار (636/ 3)

ستبحث مختلف الأنحاء هذا الاشتراك اللفظي بطرق متغايرة ومتباينة. أما على مستوى المبادئ فقد تقبل وقد لا تقبل أن يكون المعيار النحوي معيارا اجتماعيا وقد تستعمل أو لا تستعمل معجم الخطأ وأسلوب القاعدة التقعيدي (1/ 637). وأما على مستوى المعطيات فيمكنها اقتراح أجوبة مختلفة للأسئلة التالية: ما هو الأساس المرجعي المتحقق في الواقع؟ يسند التقليد الفرنسي لهذا الكيان تأثرا ببعض المناويل اللاتينية (شيشرون مثلا) بعض الخصائص المادية الدقيقة:

ـ هذا الأساس ينبغي أن يكون من المدينة لا من الريف،

ـ أن ينتمي إلى العاصمة لا إلى المدن الثانوية،

ـ أن ينتمي إلى الطبقات التي لا تعمل بدلا من الطبقات الكادحة،

ـ أن ينتمي إلى الطبقات الراقية بدل الطبقات الدنيا،

ـ أن ينتمي إلى الجماعات الضيقة بدل الجماعات الكثيرة. تبدو بعض هذه الاختيارات مرتبطة بالطابع السياسي للنظام الحاكم في المجتمع الناطق بالفرنسية كأن تكون الدولة مركزية سواء كان حكما مطلقا أو حكما جمهوريا وتسيطر المدن على الأرياف وتسيطر العاصمة على المدن الأخرى وتوجد طبقة ترف ولهو قليلة عدديا ولكنها ذات نفوذ وتأثير نوعيا.

وتجدر الإشارة إلى أننا نظفر في بنيات ثقافية أخرى بنظم أخرى. إذ نجد في إيطاليا نفس أسبقية المدينة على الريف ونفس أسبقية الطبقة المترفة اللاهية على الطبقة الكادحة ولكن في المقابل لا تتفوق مدينة ما على سائر المدن ونجد طبقة اللهو والترف حاضرة في عدة مراكز بنفس القدر من النفوذ والجاه. ويتصف النشاط النحوي فيها بطابع جهوي أكثر من فرنسا مع ملاحظة أن الجهات المفيدة توافق المدن.

ما هو أفضل مصدر للسماع فيما يتعلق بالتمييز؟ أيكفي تسجيل ما يقال بالفعل في الحياة اليومية (مواضيع الاستعمال) أم ينبغي تفضيل المصادر الأدبية (على فرض أنها موجودة)؟ هل تتساوى كل هذه المصادر قيمة؟ يفترض التقليد النحوي الفرنسي توافقا أساسيا بين مصدرين للسماع. أما الأول فهم أفراد الطبقة المترفة اللاهية الذين قد يكونون غير متعلمين إلا أن لهم معرفة تلقائية بالمعيار (وهو ما نسميه الحس اللغوي) وأوضح شاهد على هذه الحجة أو المرجعية هو فوجلاس. وأما المصدر الثاني للسماع فهم أفضل الكتاب الذين لا ينتمون في الغالب إلى الطبقة اللاهية ويمثل فوجلاس أيضا في هذه النقطة أيضا شاهدا حسنا بما أنه يقر قرارات أهل البلاط بقرارات أفضل الكتاب

ويقوم ذلك على افتراض أن المصدرين متفقان أفضل اتفاق بحيث يتكلم أفراد الطبقة المترفة تلقائيا مثلما يكتب أفضل الكتاب ويكتب أفضل الكتاب مثلما يتكلم أفراد الطبقة المترفة. لقد ظل هذا الافتراض حيا إلى اليوم لأنه يمكن هذا المتكلم أو ذاك أن يختار طبقة اللهو هذه ضمن طبقات اجتماعية تعتبر هامشية فلا يقتصر على خاصة القوم في المجالس والصالونات وإنما يختار عصابات الشبان أيضا أو عصابات المجرمين. وفي هذا الصدد لم يزد كثير من الكتاب المعروفين بالكتاب الشعبيين على مواصلة التقليد النحوي الفرنسي بنقله من طبقة اجتماعية إلى أخرى ويتميز التقليد النحوي الفرنسي في هذه النقطة من غيره من التقاليد. من ذلك أن معيار طبقة اللهو (الطبقة التي لها وقت فراغ) في الثقافة الألمانية لا يبدو أنه يوافق بنفس القدر معيار عظام الكتاب. وعلاوة على ذلك فإن معيار الكتاب الكبار ليس واحدا فتأثير ترجمة لوثر للإنجيل لم تؤثر بطبيعة الأمر إلا في ألمانيا البروتاستنتية بينما تعتمد ألمانيا الكاتوليكية (أي بلاد النمسا أيضا) مناويل أخرى ونتج عن ذلك لسانان أدبيان متباينان.

هل يجب أن يكون المعيار (اللسان الحجة) ضيقا أم لا؟ هل سنضاعف من الأحكام بالخطأ أم أننا سنختزلها من حيث عددها وتنوعها بحيث لن نحتفظ إلا بالأخطاءالكثيفة العدد؟ (637/ 2)

إن اختيار لسان حجة ضيق الحدود يمثل في أقصى أشكاله الصفوية. فتعتبر خاطئة كل المعطيات التي لا توافق لغة بعض الكتاب أو بعض الاستعمالات التي تنتمي في الغالب إلى زمن مضى وقد يكون مغرقا في القدم. إن النحو الصفوي موجود في كل التقاليد التي يوجد فيها نشاط نحوي وهو على سبيل الذكر موجود في النحو الفرنسي إلا أنه في الواقع اللغوي غير مسيطر بل يمثله خاصة ما يمكن أن نسميهم بالهواة المستنيرين.

ـ هل التمييز تمييز مطلق أو هو تمييز نسبي؟ هل يحكم بالصواب أو الخطأ على معطى ما وفق سلم ذي منزلتين أم أنه ينبغي افتراض منازل أكثر من ذلك.

ـ ما هو حكم المعطيات المعتبرة خاطئة؟ كان النشاط النحوي يقتصر في العادة على رسم الحد الفاصل دون أن يخصص إيجابيا المعطيات المقصاة. ويمكن للمرء أن يتصور أن بعض المعطيات المعتبرة خاطئة بالنظر إلى أساس مرجعي ما تحتوي بذاتها على نظامها الداخلي. وفي هذه الحالة تحتمل أن يكون لها نحوها الخاص. إذ يكفي أن نغير الأساس المرجعي. وذلك موضوع نحو الأخطاء الذي يزعم أن ما يعتبره النحو الشائع معطيات خاطئة بالنسبة إلى أساس مرجعي ما يطابق في الحقيقة نوعا ثانيا من النحو يتعين فحسب الكشف عنه. وفي هذه الحال ينبغي التسليم بأن عدة أنظمة معايير تتعايش ضمن المجموعة اللغوية الواحدة يجري كل منها فصلا تمييزيا خاصا به بين صحيح المعطيات وخاطئها. ليست هذه الطريقة في النظر شائعة في التقليد النحوي بحيث لا يعترف النحاة في الآن نفسه إلا بمميز واحد ومعيار واحد. غير أن هذا أصبح شائعا ومألوفا لدى اللسانيين.

النحو المعياري والنحو الوصفي

أولى اللسانيون في نقاشاتهم أهمية كبيرة للفرق بين النحو المعياري والنحو الوصفي. وكثيرا ما زعموا أن فرقا في الماهية يفصل بين وجهتي النظر. أما الأول فيتمثل دوره في النص على القواعد دون مراعاة ما يثبته الاستعمال الأكثر انتشارا. وأما الثاني فإنه يلتزم بوصف ما يقال دون أن ينشغل بمفاهيم من قبيل الخطأ واللحن وخرق القواعد. ويؤكدون أيضا أن وجهة النظر المعيارية قد سادت طويلا ولم تعوضها وجهة النظر الوصفية إلا حديثا وقد كان للسانيات العلمية فضل دحض وجهة النظر المعيارية وإبطالها. لا يخلو هذا القول من بعض العناصر الصحيحة. غير أنه يظل سطحيا. إن ما يسمى النحو المعياري لا يقل ارتباطا بالاستعمال من النحو المسمى وصفيا ولكنه يمتاز عنه بأنه يختار من بين الاستعمالات المتاحة استعمالا واحدا يكون في العادة ضاربا في القدم وأدبيا.

ولا يقل ما يسمى بالنحو الوصفي ارتباطا بمميز لغوي (وبالتالي بمعيار) من النحو المعياري. وهو يدخل كالسابق بين معطيات لسان ما تفاضلا. وبهذا المعنى يكون كل نحو معياريا إن سلمنا أن كل مميز لغوي هو معيار. ولكنه لن يستعمل ثنائية الخطأ والصواب لتسمية هذا المعيار. وإنما سيستعمل مصطلحات أكثر حيادا وسيعتمد في الغالب مصادر سماع أحدث وأكثر اتساعا. فيكون المؤلفون المستشهد بهم أقرب عهدا وأكثر عددا وأخيرا سيكون المعيار المختار أقل حصرا وتضييقا. وفي الجملة فإن مختلف أنواع النحو يمكن أن تفرق بينها اختلافات حقيقية. ولكنها لا تختلف في افتراض مميز لغوي يجسمه أساس مرجعي.

النحو واللسانيات (3 /637)

لقد واجه النحو باكرا قضية وضعه باعتباره علما ذلك أنه يرغب في تقديم قواعد واضحة وناجعة حتى عندما يقصر دوره على غايات عملية بالأساس. وهو ما يسمى قديما بالمذهب. ولتحقيق ذلك بدا له من الصالح أن يدعي أنه أكثر النظريات صرامة وشمولا. ولذلك لا يوجد فصل من حيث الماهية في التقليد النحوي بين النحو العملي والنحو النظري إذ كل منهما يعين على فهم الآخر، وإن كان صحيحا أن المصنفات الممثلة لهذا الصنف أو ذاك يمكن أن تختلف اختلافا بينا من حيث الأسلوب وطريقة العرض. ولذلك اضطر التقليد النحوي دائما إلى الإحالة على منوال نظري. إلا أن هذا المنوال يمكن أن يكون على نوعين: من ناحية يمكن للنحو أن يعتبر نفسه اختصاصا تجريبيا بالأساس شبيه بعلم البوتانيك ويتمثل دوره حينئذ في اقتراح تصنيفات شاملة ودقيقة على قدر المستطاع. يعتبر فوجلاس في التقليد النحوي الفرنسي أحسن نموذج لوجهة النظر هذه التي واصلتها مؤلفات كثيرة شائعة. ومن جهة ثانية يمكن للنحو أن يعتبر نفسه علما استنباطيا شبيه بالمنطق مثل المنطق الأرسطي. وتمثل وجهة النظر هذه مدرسة بور روال في التقليد الفرنسي وتيار النحو العام الذي تولد عنها. لاتطابق هذه الثنائية مطلقا ثنائية الوصفي والمعياري. وتبعا لذلك

أمكن للتقليد الموروث عن بور روايال الجمع بين وجهة نظر معيارية ضيقة وعرض للقواعد ذي طابع استنباطي. بل إن هذا الجمع يمثل خاصية بارزة من خصائص مشروع النحو العام في القرن18الذي سيطر على ممارسة التعليم الفرنسي إلى نهاية القرن 19. ويقرن النحو، في كل الحالات، النظريةالتي يزعم أنها بصفة مثالية علم نحوي (سواء كان من صنف البوتانيك أو من علم استنباطي) بالممارسة التي هي بالأساس ممارسة تعليمية. لقد تغير هذا الوضع تاريخيا بنشأة اللسانيات. إذ لم يعد من المكن للنحو أن يطالب بلقب العلم بعد أن ادعت اللسانيات أنها علم اللغة والألسنة البشرية. ولم يعد من الممكن له أن يبقى ويستمر إلا في شكل تقنية أو باعتباره، في أفضل الحالات، تطبيقا للحقائق العلمية التي أثبتتها اللسانيات. وفي كل الحالات يمثل النحو واللسانيات حينئذ خطابين منفصلين تمام الانفصال ويتعلقان بأصول ومناهج غير متجانسة. لقد أفاض الدارسون في عرض هذا الرأي إلى نهاية القرن19 وبقي سائدا في السنوات الستين في الفترة التي اكتست فيها اللسانيات الطابع البنيوي.

لم يكن يحق حينئذ لاختصاص غير اللسانيات البنيوية أن يدعي أنه علم. أما كلمة نحو فكانت تعني خطابا أثرت فيه مقتضيات التعليم المادية تأثيرا غير محمود وأثقلته الأحكام المسبقة المتولدة عن مناويل نظرية عفى عليها الزمن. وبناء على ذلك لم يبق له إلا أن يضمحل. وإن استمر نشاط نحوي مستقل رغم ذلك، تحتم تفسيره بالنزعة المحافظة للناطقين بذلك اللسان وثقل العادات في المؤسسات. لقد كذبت المعطيات والوقائع هذه النظرية. فمن ناحية تواصل النشاط النحوي المستقل (وهو ل يزال متواصلا).ومن ناحية ثانية اتضح خاصة أن اللسانيات البنيوية بالمقارنة مع هذاالنشاط النحوي لم تكن أفضل في مجال التركيب مثلا حيث عجزت مقترحاتها النظرية عن استيعاب كامل المقترحات التجريبية التي صاغتها الأنحاء المستقلة. وحتى على المستوى النظري تبين أن بعض المفاهيم التي أثمرتها الأنحاء المستقلة هي أكثر ملاءمة رغم قلة دقتها من مفاهيم اللسانيات البنيوية الأكثر صرامة.

لقد غير ظهور النحو التوليدي هذا الوضع تغييرا عميقا. ويمكن أن نعتبره إعادة تقييم للنشاط النحوي المستقل:

أ) من وجهة نظر تجريبية يزعم التوليديون أن الأنحاء المستقلة المسماة بالأنحاء التقليدية تفضل ما يقدمه البنيويون

ب) اصطلاحيا استجازوا إعادة استعمال مصطلح النحو. فلم تعد اللسانيات والنحو يعنيان اختصاصين منفصلين ولم يعد النحو في أفضل الحالات تطبيقا عمليا للسانيات وإنما أصبحت هذه الأخيرة بحكم تعريفها تقتضي إنتاج أنحاء كلية أو خاصة.

ج) نظريا يزعم البرنامج التوليدي أن مشابهة عميقة تجمع النحو بالمعنى التقليدي الذي يصف خصائص لسان بنحو لسان صوري أو شكلي. فالنحو الشكلي يشتغل إزاء ما ينتجه اشتغال النحو إزاء اللسان -الموضوع الذي يصفه. وإن تمت شكلنة نحو اللسان الطبيعي شكلنة رياضية بالصرامة المطلوبة أصبح نحوا شكليا من بين الانحاء الشكلية. وبهذه الطريقة تكتسب اللسانيات حكما إبيستمولوجيا دقيقا إذ يتمثل موضوعها في وصف الخصائص الشكلية المميزة لأنحاء الألسنة الطبيعية وتصبح علما اختباريا مريّضا شأنه في ذلك شأن الفيزياء مثلا ويتبين إذن أن مفهوم النحو أساسي بالنسبة إلى هذا التعريف لموضوع اللسانيات.

إلا أن ما يتضح من هذا المشروع أن اللسانيات لم تكن مجبرة لابتكار إجراءات جديدة لمعالجة المعطيات اختباريا حتى تبلغ الصرامة الشكلية ولعل ذاك هو موضع زلة اللسانيات البنيوية. وإنما المطلوب هو إحكام الإجراءات التي كان يعتمدها النشاط النحوي المستقل بشكل غير دقيق وغير منظم وجعلها صريحة. قد تبدو علاقة من هذا القبيل بين اللسانيات والنحو متكلفة ومرتبطة بالطريقة الخاصة التي بني بها النحو التوليدي وفي الواقع فإن الفرضية الأساسية أكثر أهمية. إن تذكرنا أن النشاط النحوي ضارب في القدم فإننا نقول بعد التروي من المدهش أن تكلل أعماله بالنجاح. فلقد تمكن النحاة بالاعتماد على

الفرضيات المجملة آنفا من وصف الألسنة الطبيعية واقتراح فرضيات معقولة حول اشتغالها ووضع نظم الكتابة وتحسينها وترجمة الألسنة بعضها إلى بعض. وقد تم ذلك كله مبكرا. لقد أمكن للبشر دراسة الألسنة واستعمالها بشكل منظم بينما ظلت سيطرتهم على الأحداث الطبيعية وسيرورتها جد محدودة. فينبغي إذن أن تلاقي الفرضيات التي أنتجتها عامة الأنحاء خصائص موضوعية في الألسنة الطبيعية.

إلا أن هذه الفرضيات قد ظلت في أغلب الأحيان ضمنية. لذا يحسن إبراز المفارقة التالية: إن النشاط النحوي من حيث هو نشاط عملي قديم جدا وناجع منذ بداياته وأما التنظير المرضي له فهو حديث. وفي الواقع يمكن أن نعتبر أنه كان من مهام اللسانيات الحديثة تحديد خصائص الألسنة الطبيعية التي تفسر النجاحات العملية الهائلة للنشاط النحوي. وهكذا فإنه من اللافت للنظر أن تكون المقولات في الأنحاء في الآن نفسه أجزاء مكونة وأن يكون الحكم النحوي تبعا لذلك تحليلا أيضا (أي إرجاع كل إلى عناصره المكونة له). لا يمكن تفسير ذلك إلا بخاصية هامة من خصائص الألسنة الطبيعية وهي التي تسمى خاصية التقطيع. وعلى العكس من ذلك فإن ما تعنيه الجماعة عندما يقولون إن اللغة مقطعة إنما هي هذه الطبيعة المزدوجة لأقسام الكلام. وبالمثل لم يجد التناقض الظاهري بين تناهي أقسام الكلم ولا تناهي المعطيات الملموسة سواء فعليا أو احتماليا، حلا نظريا مرضيا ولم يشرع اللسانيون في اقتراح وضع شكلي لهذه الخاصية إلا عندما تناولوا الأمر على أساس مفهوم التكرارية، رغم أن مفهوم النحو مهما كان غير دقيق كان يفترض هذا المفهوم ضمنيا. ولم يتم تنزيل اشتغال النحوعلى الشواهد ضمن إشكالية علمية إلا مع التمييز بين اللسان والكلام والكفاءة والإنجاز. ويعني هذا الاشتغال أن النحو يستجيز إصدار أحكام سواء تعلق الأمر بإسناد مقولة إلى قسم لغوي أو إسناد محمول مميز (صحيح/ خاطئ) إلى معطى وقع عزله عن كل ملابسات حقيقية للقول. وبالعكس ليس لهذه التمييزات التي كثيرا ما أسيئ فهمها وربما تفسيرها من وظيفة إلا إعطاء أساس موضوعي للا حتجاج بالشواهد وهو أمر قديم

جدا. وبصفة عامة تتاكد هذه العلاقة بين النحو واللسانيات في كل النظريات اللسانية الهامة ولعل فضل النحو التوليدي يكمن في جعلها صريحة. غير أنه ليس من الضروري البتة أن يتبنى المرء برنامجه للإقرار بفائدة القضايا التالية وأهميتها:لما كان النشاط النحوي أمرا قابلا للملاحظة فهل هو أمر مصطنع ومتكلف اقتضته على سبيل المثال حاجيات نظام اجتماعي ما قد يكون قهريا أو أنه يمكن إيجاد تعالق بينه وبين الخصائص الموضوعية للألسنة الطبيعية؟ وبناء على الفرضية الثانية: كيف يجب أن تكون الألسنة الطبيعية حتى يكون النشاط النحوي فيها ممكنا مثلما هو ملاحظ.

جان كلود ميلنار

البيبليوغرافيا

القضايا العامة

إن أفضل تحليل للطريقة التي ينظم بها التقليد النحوي أحكامه ومعطياته توجد في شومسكي "مظاهر من النظرية النحوية" الترجمة الفرنسية، دار سوي، باريس:

- N. CHOMSKY, *Aspects de la théorie syntaxique*, trad. 1971 franç., Seuil, Paris, 1971) (خاصة الفصل الثاني). ويمكن فصل هذا التحليل عن النظرية اللسانية المخصوصة التي يمهد لها.

وأفضل ما يمكن صنعه للاستئناس بالنشاط النحوي المستقل باعتباره مستقلا عن التنظير اللساني هو الاشتغال على المصنفات النحوية العديدة للفرنسية أو لألسنة أخرى. ويجدر بنا التنبيه إلى أن الأنحاء المدرسية التي نشرت بفرنسا منذ سنة 1970 قد دأبت على استعمال مفاهيم مقتبسة من اللسانيات وخاصة من اللسانيات التوليدية. ولذلك فإنها لا تعطي صورة أمينة عن النشاط النحوي المستقل. وتتوفر معلومات أوفر في المصنفات الأقدم. ويمثل مؤلف من قبيل براسي وديسوشي "الدرس الجديد في النحو الفرنسي":

- BRACHET & DUSSOUCHET, *Nouveau Cours de grammaire française*, Cours supérieur, Hachette, Paris, 1901)

نموذجا لما يسمى النحو التقليدي في التعليم الفرنسي. [2/ 637] (ويستحسن اعتماد أ.شرفل للاطلاع على تاريخ النحو المدرسي بفرنسا في كتابه "تاريخ النحو المدرسي":

- A. CHERVEL, *Histoire de la grammaire scolaire*, Payot, Paris).

وقد نقدت مدرسة ف. برينو نقدا لاذعا نزعة هذا التأليف التي تعدّ بشكل ما صورة متأخرة ومعدلة من منوال بور روايال (راجع بالخصوص برينو الفكر واللغة باريس 1926):

- F. BRUNOT, *Pensée et la langue*, Masson, Paris, 1926.

ويمكن أن نطلع أيضا على الاعتراضات المميزة التي يوجهها برينو إلى الأكاديمية الفرنسية سنة1932:

- *Observations sur la grammaire de l'académie française*, Droz, Paris, 1932).

ويحسن العود إلى فاقنار وبنشون، "نحو الفرنسيةالكلاسيكية والحديثة":

- WAGNER & PINCHON, *Grammaire du français classique et moderne*, Hachette, 1962.

للاطلاع على صيغة أحدث للنحو المستقل.

ويمكن التمثيل للهواة الصفويين بـ أ. هرمان وقزافيي أو حوارات حول النحو الفرنسي 1923 أو أ. تيريف خصومات لغوية 1929 ـ 1940:

- A. HERMANT Xavier, ou *les Entretiens sur la grammaire françaises*, Le Livre, Paris, 1923, ou A. THÉRIVE, *Querelles de langage*, Stock, Paris, 1929 - 1940.

ويمثل اليوم. م. قريفيس M. GREVISSE الاستعمال القويم *Le Bon Usage* ضمن كتب النحو التي تتجه إلى الجمهور المثقف أكثر مما تتجه إلى التلاميذ تقاليد فوجلاس الذي يكتفي بتبويبات من صنف علم البوتانيك دون اقتراح نظرية ذات هدف تفسيري. ويمكن أن نستنتج أنه يوجد جانب نظري أكثر عند ب. مارتنون كيف تتكلم الفرنسية 1927:

- P. MARTINON, *Comment on parle en français*, Larousse, 1927.

لقد أثمر التفكير النحوي المستقل أعمال بحث [نظري] خالص. ويمكن أن نحيل على ك. نيروب النحو التاريخي للسان الفرنسي في 6 أجزاء:

- K. NYROP, *Grammaire historique de la langue française*, 6 vol., Copenhague - Paris, 1889 - 1930 ;

ودامورات & بيشون "من الكلمات إلى الفكر. رسالة في النحو الفرنسي":

Damourette & Pichon, *Des mots à la pensée, Essai de grammaire française*, 7 vol., d'Artrey, Paris, 1911 - 1950.

أ. قوقنهايم النظام النحوي للسان الفرنسي 1939:

- E. GOUGENHEIM, *Le système grammatical de la langue française*, ibid., 1939.

القضايا الجزئية

المقولات النحوية وأقسام الكلام:

إ. بنفينيست "مقولات الفكر ومقولات اللغة":

- E. BENVENISTE. "Catégories de pensée et catégories de langue", in *Problèmes de linguistique générale*, Gaillimard, Paris, 1966

ر. مانسون دراسات في نظرية أقسام الكلام1954.

- R. MAGNUSSON, *Studies in the Theory of the Parts of Speech*, Lund - Copenhague, 1954.

أ. مارتيني مبادئ في اللسانيات العامة 1960.

- A. MARTINET, *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris, 1960.

هـ ـ فوق، "لسان الكاليسبال":

- H. VOGT, The *Kalispel language*, 1940.

المعيار:

إن وجهة النظر القائلة بأن النشاط النحوي لا يزيد عن كونه أمرا مصطنعا اجتماعيا قول شائع في أدبيات اللغةوعند الجمهور. إلا أنه زعم لم يستدل عليه أحد. أما القول بأن المعطيات التي يعتبرها نحو ما لاحنة تخضع هي بدورها لنحو آخر يقتضي فقط البحث الكشف عنه فقد كان أول من صاغها هـ. فراي في "نحو الاخطاء".

- H. FREI, *La grammaire des fautes*, Paris - Genèves, 1929

التحليل النحوي والتحليل المنطقي:

م. دومت "فريقه وفلسفة اللغة"

- M. DUMMETT, *Frege, Philosophy of Language*, Duckworth, Londes, 1973.

س. سروس "اللغة والمعنى والفكر"

- C. SERRUS, *La Langue, le sens, la pensée*, P.U.F. , Paris, 1941

ب. ف. ستراوسن "دراسات في المنطق واللسانيات"

- P. F. STRAWSON, *Etudes de logique et de linguistique*, trad. franç., Seuil, 1977.

ل. فيتنقشتاين "النحو الفلسفي".

- L. WITTGENSTEIN, *grammaire philosophique*, trad. franç., Gaillimard, 1980.

شكلنة الأنحاء:

ن. شومسكي وميلر "التحليل الشكلي للألسنة الطبيعية"

- N. CHOMSKY et J, C. Milner, *L'Analyse formelle des langues naturelles*, trad. franç., Gauthier - Villarrs, Paris, Mouton, La Haye, 1968

ب. روزنبلوم، "مبادئ المنطق الرياضي"

P. ROSENBLOOM, *The Elements ofMathematical Logic*, New York, 1950.

جورج لايكوف

نساء ونار وأشياء خطيرة: ما تكشفه المقولات حول الذهن (1)

د. عفاف موقو

التقديم

كتاب:«نساء ونار وأشياء خطيرة: ما تكشفه المقولات حول الذهن» *Women, Fire and Dangerous Things: What Categories Reveal about the Mind* (1987) لصاحبه جورج لايكوف George Lakoff [2]. ويُعدّ لايكوف ـ إلى جانب مارك جنسون Mark Johnson ولانجكر Langacker وغيرهما ـ من بين أهمّ اللّسانيين الذين اهتمّوا انطلاقا من سنة 1980 بإدماج المناويل الجديدة التي سنّتها العلوم العرفانيّة ضمن حقل علم الدلالة. وقد اهتمّت تلك المناويل أساسا بظاهرة المَقْوَلَة Categorization داخل اللّغات الطبيعيّة من وجهة نظر نفسيّة. وبفضل الأبحاث التجريبيّة التي قامت بها إليانور روش Eleanor Rosch في هذا المجال، وقع الكشفُ عن ظواهر مقوليّة لا تتلاءم مع

(1) George LAKOFF, 1985, *Women Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind.*, preface & case study 1 p.p.380-389. ©Editions. The University of Chicago Press. Chicago and London.

(2) صدر هذا الكتابُ في أوّل طبعةٍ سنة1987 وفي الطبعة الثانية سنة1990:
Women, Fire and Dangerous Things : What Categories Reveal about the Mind. The University of Chicago Press, 1987.

النظريّة الكلاسيكيّة التي تتأسّس عمليّةُ المَقْوَلَة في إطارها على وجود جملةٍ من الشروط الضروريّة والكافية المشتركة بين أفراد مقولةٍ معيّنة وهي شروط منطقيّة على أساسها يقع تبرير انتماء تلك الأفراد إلى نفس المقولة. وقد وُسمت هذه الشروط في الأدبيّات العرفانيّة بـ «منوال ال ش.ض.ك.» أو المنوال الأرسطي للمقولة. وخلافا لما كان سائدا في إطار هذا المنوال، توصّلت روش إلى أنّ أفراد المقولة ليست متكافئة بل هي متفاوتة من حيث درجة تمثيلها للمقولة ممّا أدّى إلى ضرورة إدماج مفهوم الطراز Prototype بما هو النموذج الأكثر تمثيلا لمقولة معيّنة. ومن ثمّ، أخذت هذه الباحثة وشركاؤها من الباحثين داخل حقل علم النفس العرفاني، في تطوير ما عُرف معها بـ «نظريّة الأطرزة والمستوى القاعدي للمقولات» أو ما أُطلق عليه أيضا «نظريّة الطراز».

ويُعدّ كتابُ «نساء ونار وأشياء خطيرة...» من بين أهمّ الكتب اللّسانيّة المؤسّسة لانتقال المنوال الطرازي للمقْوَلة من حقل علم النفس إلى حقل الدراسات اللّسانيّة ذات المشغل العرفاني والتي أصبح المنوال الطرازيّ يمثّل، في إطارها، عمادَ الدراسة الدلاليّة للمعنى المعجمي.

ومن أهمّ النتائج التي أفضت إليها هذه النظرة الجديدة للمقولة في حقل الدراسات اللّسانيّة، أنّه لم يعد يُشتَرط في أفراد المقولة أن يشتركوا جميعا في سمة واحدة أو أكثر، وإنّما أصبح يُنظَرُ إلى المعاني التي يُفيدها اللّفظ الواحد بما هي حلقاتٌ تشكّل سلسلةً مسترسلة من الوحدات التي قد لا يكون لأوّلها (المعنى[أ] مثلا) أيّةُ علاقة تربطه بآخرها (المعنى [و] مثلا). وهو ما يُحيلنا على مفهوم التشابُهِ الأسري Family ressemblance المُستمدّ من نظريّة فيتقنشتاين (Wittgenstein 1953) التي تعرّض إليها لايكوف في كتابه وأقام عليها نظرته للمقولة.[1] ويتمثّل القولُ بالتشابه الأسري في عدم الإقرار بوجود صورة طرازيّة محوريّة داخل المقولة بل يكفي لتبرير انتماء أفراد مختلفة إلى نفس المقولة أن يشترك كلُّ فردٍ منها مع فردٍ آخر، على الأقلّ، في خاصيّة واحدة.

(1) Lakoff (George), *Women, Fire and Dangerous Things*, Op.cit. p12 -16.

ويمكن التمثيلُ على مثلِ ذلك التشابهِ داخل مقولة معيّنة على النحو التالي: أب بج جد دذ ذر رز بحيث لا علاقة في النهاية بين (ز) و(أ) رغم انتمائهما إلى نفس المقولة. وعلى هذا المبدأ يتأسّس، على سبيل المثال، فهمُ متكلّمي لغة الدربال الأستراليّة لمقُولة Balan التي تضمّ ـ كما يوحي به عنوان الكتاب ـ جملةً من الأفراد التي يبدو أن لا علاقة بينها مثل: النساء والنار والأشياء الخطيرة والشمس وبعض أنواع الأسماك والأشجار إلخ. إذ لا شيء يربط ظاهريّا مثلا بين الشمس والأسماك المنتميتيْن إلى نفس المقولة، وإنّما هما معا داخل مقولة Balan من خلال «النساء» المنتمية إلى نفس المقولة. ففي الأسطورة حسب لايكوف نقلا عن ديكسون Dixon أنّ القمر والشمس يشكّلان زوجا أُنثاهُ الشمسُ. ولهذا وُضِعت الشمسُ في مقولة Balan التي صورتها القاعديّة Basic Schema النساء والماء والنار، في حين وُضع القمر في مقولة Bayi التي صورتها القاعديّة الرّجال والحيوان.(1)

إنّ تجربتنا الجسديّة والاجتماعيّة وطريقةَ استخدامنا لآليّات الخيال تبدو، ضمن هذه الرّؤية، محوريّةً في طريقة بناء المقولات من أجل إنتاج المعنى. ذلك أنّ عمليّة تشكّل المقولات ـ كما يقرّ لايكوف في كتاب آخر مشترك بينه وبين جنسون ـ تتمّ من خلال عمليّة التشخيص أي أنّ المقولات التي نُشكّلها تمثّل جزءا من تجربتنا ف «عمليّة صياغة المقولات ليست عمليّة عقليّة خالصة تحصل بعد التجربة. بل إنّ تكوّن المقولات واستعمالها هو مادّة التجربة. إنّ المقولات جزء من التجربة تنصرف إليه أجسامنا وأدمغتنا باستمرار.»(2)

---

(1) انظر: المرجع نفسه. ص93 ـ 94.

(2) وهذا تعريب قولهما باللّغة الإنقليزيّة:

« Categorization is thus not a purely intellectual matter, occurring after the fact of experience. Rather, the formation and use of categories is the stuff of experience. It is part of what our bodies and brains are constantly engaged in.» LAKOFF (George)/ Johnson (Mark), *Philosophy in the Flesh: the Embodied Mind and its challenge to Western thought* 1999, New York, Basic Books, p.19.

وبهذا، فإنّ طبيعة جهاز التفكير والطريقة التي بها يشتغل في محيطه، تمثّل أمورا أساسيّة في دراسة الذهن البشريّ. ومن هنا، وجب أن لا نَغفلَ عن دور الإنسان في إنتاج الدلالة وقدرة الخيال البشري على خلق التصوّرات الدالّة، بل وجب ـ حسب هذه النظرة الجديدة ـ أن نُسند إلى البعد التجريبي للعرفان الدور الأوّلَ في عمليّتيْ إنتاج المعنى وتلقّيه لدى البشر. ومن هذا المنطلق، أُدرجت جملةُ السمات الضروريّة والكافية – كما اصطلحت عليه النظريّة التقليديّة للمقْولة ـ ضمن ما يُطلق عليه لايكوف (1987) «المنوال العرفانيّ المؤمثل» الذي يُختَصَر في الحروف الثلاثة التالية (م.ع.م)، Idealized cognitive model ويختصر في (I.C.M.). مثال ذلك أنّ الـ م.ع.م بالنسبة إلى مقولة «أعزب» هو «الرّجل البالغ الذي لم يتزوّج» وذلك في سياق مجتمع إنسانيّ معيّن قائم على الإقرار بمؤسّسة الزواج وبسنّ زوجيّة محدّدة. ويمثّل هذا التعريف جملةَ السمات المؤمثلة لمقولة «أعزب» أي السمات التي لا تتناسب ضرورةً مع العالم الواقعي. أمّا بقيّة الأفراد المنتمية إلى نفس المقولة فتمثّل مجموعة التأثيرات الطرازيّة لهذه المقولة ونتبيّنها من خلال درجات التناسب بين المنوال السابق من جهة، وتصوّرنا للعالم من جهة أخرى، وذلك عند اعتبار حالاتٍ أخرى خارجة عن ذلك المنوال ومنتمية إلى نفس المقولة مثل: البابا أو تارزان أو معاشرة الرّجل للمرأة دون زواج أو العلاقات الجنسيّة بين نفس الجنس إلخ. [1]التي هي عبارة عن مقولاتٍ فرعيّة مُمثّلة لأفرادٍ أو عناصر غير طرازيّة Non prototypiques داخل «أعزب». وبذلك، نتبيّن كيف وقع الانتقالُ من فهم الوحدة المعجميّة فهما موحّدا يحصرها في معنى واحد أو مقولة واحدة، إلى النظر إليها بما هي معانٍ أو مقولاتٌ متعدّدة بناء على ما تقتضيه تجاربُ المتكلّم وأنماطُ تفاعله مع بيئتِهِ.

(1) أُنظر تطرّق لايكوف إلى المنوال العرفاني المؤمثل لـ «أعزب»: Lakoff (George): *Women, Fire and Dangerous Things*, Op.cit. pp70 - 71.

ومن هذا المنظور، أصبح للمجاز دور محوريّ في بناء المقولات، وهو ما أطلق عليه لايكوف الاتّساع الاستعاري Metaphorical extention للمقولة. ذلك أنّ الآليّات التخييليّة مثل الاستعارة والمجاز بأنواعه تحتلّ مكانة مركزيّة في بناء تجاربنا ومن ثمّ في بناء مفاهيمنا وتصوّراتنا للأشياء والعالم. ويضرب المؤلّف على ذلك مثالا مقولة «أمّ» التي تنبني معانيها حسب تعدّد مراجعها واستعمالاتها المجازيّة في الواقع. فاستعارة كلمة «أمّ» في قولنا «الحاجة هي أمّ الاختراع» تستند إلى المنوال العرفانيّ المؤمثل للولادة الذي تُعرَّف على أساسه كلمةُ «أمّ» بما هي الشخص الذي يُنجب مولودا. أمّا استعارة الأمّ للزّوجة فتستند إلى منوال الإرضاع. كما يمكن أن تُستعار نفسُ الكلمة بناء على بقيّة المناويل العرفانيّة التي تنبني عليها مقولة «أمّ».[1]

لقد قدّم كتاب «نساء ونار وأشياء خطيرة...» دعْما محوريّا للمقاربة العرفانيّة للدلالة أو ما أُطلق عليه «النظريّة التجريبيّة» للمعنى. لذلك، فقد رأينا من الضروريّ نقلُ مُقتطفاتٍ قليلةٍ من هذا الكتاب ضخم، إلى اللّغة العربيّة لتمكين القارئ العربيّ من الاطّلاع على مستجدّات البحث في العلوم الدلاليّة الحديثة ومواكبتها. ولا نريد أن نخفيَ الحيْرةَ التي انتابتنا عند تفكيرنا في تخيّر موطن الترجمة: فأيَّ الصفحاتِ نُترجم والكتابُ كلُّه حلقاتٌ موصولٌ بعضُها ببعض في شكل سلسلة لا غنى لطرفها الأوّل عن طرفها الأخير ولا سبيل إلى فهم أحدهما دون تبصّرٍ بالثاني؟ وما كنّا لنخرج من هذه الحيرة لولا ما لاحظناه من قيام الكتاب على ثنائيّة التنظير والتطبيق، لذلك قدّرنا أنّ من الأسلم لمن شاء تسهيلَ دخول المفاهيم العرفانيّة الحديثة إلى الدراسات الدلاليّة العربيّة أن يبدأ بترجمة ملامح من هذه الثنائيّة، فيقدّم نموذجا عن الخلفيّة النظريّة كما أُرسيت معالمُها لدى أعلام هذا الاتّجاه من جهة، ونموذجا عن الدراسات التطبيقيّة كما يقترحها هؤلاء الأعلام من جهة أخرى.

(1) المرجع نفسه: ص74 ـ 76.

وقد تحكّمت في القسميْن الأوّل والثاني من الكتاب غايةٌ تنظيريّة بالأساس، فخُصِّص الأوّلُ لبيان مفهوميْن أساسيّين داخل حقل الدراسات اللّسانيّة العرفانيّة وهما: المقولات والمناويل العرفانيّة، وخُصِّص الثاني لبيان الأبعاد الفلسفيّة لهذيْن المفهوميْن. أمّا القسم الثالث فهو تطبيقيّ عُني فيه لايكوف بثلاث دراسات تطبيقيّة: خصَّ في الأولى مجالَ التصوّرات وتناول ضمنه دراسة مفهوم الغضب، وخصَّ في الثانية مجالَ الألفاظ وتناول فيها بالدراسة الاسم الإنقليزي «Over» الذي يمكن ترجمته بالظرف «فوق»، أمّا الدراسة الثالثة فتَعْرِض إلى مجال الأبنية النحويّة وتناول فيها المؤلّف ثلاثة ضروب من الأبنية التركيبيّة.

أمّا مقدّمةُ الكتاب فتستمدّ أهميّتها من طابعها التنظيري الشمولي، فقد سعى لايكوف من خلالها إلى تقديم موقع علم الدلالة العرفاني الذي يندرج في إطاره عملُهُ، من علم الدلالة «التقليدي» المندرج ضمن ما يُطلق عليه «النظريّة الموضوعيّة»، وقد عمل على إبراز اختلاف الأسس المعرفيّة والفلسفيّة بين الطرفيْن. ونظرا إلى أهميّة هذه المقدّمة فقد تخيّرنا ترجمتَها لتُمثّلَ نموذجا على البعد التنظيريّ للكتاب، أمّا القسمُ التطبيقيّ، فقد تخيّرنا أن ننقُلَ منه إلى العربيّة جزءا من الدراسةَ الأولى المتعلّقة بالتصوّر الاستعاريّ للغضب. ولعلّنا نجد تبريرا لذلك في اتّفاق هذه الدراسة مع وجهتنا في البحث حول التصوّرات المجازيّة.

التعريب

العلوم العرفانيّة حقلٌ جديد يُجمّع ما يُعرَف حول الذهن ضمن عدّة اختصاصات أكاديميّة مثل علم النفس واللّسانيّات والأنثروبولوجيا والفلسفة وعلم الحاسوب. وهو يبحث عن أجوبة دقيقة لأسئلة من قبيل: ما العقلُ؟ كيف نجعل تجربتنا ذات معنى؟ ما النظامُ التصوّري وكيف ينتظم؟ وهل يستعمل جميعُ الناس نفسَ النظام التصوّري؟ إذا كان الأمر على هذا النحو، فما هو ذلك النظامُ؟ وإذا كان خلافَ ذلك، فما المُشتَرَك بين طرُق التفكير لدى كلّ الكائنات البشريّة؟ هذه الأسئلة ليست بجديدة بل الجديدُ في بعض الأجوبة الحديثة عنها.

يهتمّ هذا الكتابُ بالأجوبة التقليديّة عن هذه الأسئلة وبالبحوث الحديثة التي تقترح أجوبةً جديدةً. فالعقل، من وجهة النظر التقليديّة، مُجرّدٌ ولامُتجسِّد. أمّا من وجهة النظر الجديدة، فللعقل أسُسٌ جسديّة. إنّ النظرةَ التقليديّة ترى أنّ العقلَ حرفيٌّ وأنّه لا يمكن أن يكون صحيحا أو خاطئا بصفة موضوعيّة، إلاّ إذا كان دائرا، بالأساس، حول القضايا [المنطقية]. أمّا النظرةُ الجديدة، فتعتبر أنّ أبعاد العقل الخياليّة - أي الاستعارة والمجاز والتصوير الذهني - مركزيّة بالنسبة إلى العقل، بدلا من أن تكون هامشيّةً وتابعة إلى الحرفيّ دون أدنى أهميّة.

يزعم الموقف التقليدي أنّ لكلٍّ من الفكر الدالّ والعقل قُدرةً مجرّدةً وليست بضرورة مُجسَّدةً داخل أيِّ جسمٍ معيَّن. لذا، فإنّ كلاّ من التصوّرات الدالّة والمعقوليّة يتّصفان بالتعالي، بمعنى أنّهما يتعاليان، أو يتجاوزان، التحديدات الفيزيائيّة لأيّ جسم من الأجسام. ويمكن أن يحدث للتصوّرات الدالّة والعقل المجرّد أن تتجسّد في الكائنات البشريّة، أو الآلات، أو غير ذلك من الأجسام، ولكنّها توجد وجودا مجرّدا ومُنعزلا عن أيّ تجسُّد معيَّن.

أمّا من المنظور الجديد، فإنّ المعنى مسألة مُتعلّقة بما هو دالٌّ بالنسبة إلى الكائنات التي تقوم بالتفكير وبأداء وظيفة معيّنة. إذ تمثّل طبيعةُ الجسم المُفكّر والطريقة التي بها يشتغل داخل مُحيطه مشغلا مركزيّا لدراسة العقل.

تُعتبر المقولةُ، بالنسبة إلى الرّؤيتين السابقتين، الطريقةَ الأساسيّة التي نُضفي بها معنى على تجربتنا. وتتحدد المقولات، من وجهة النظر التقليديّة، من خلال الخصائص المُشتركة بين أفرادها فحسبُ. وذلك بمعنى أنّها تُحدّد أوّلا، بمعزلٍ عن الكائنات المنجِزة للمَقْوَلَة، وثانيا، بطريقةٍ حرفيّة أي دون أن يقع إدراجُ الآليّات الخياليّة (الاستعارة، المجاز المرسل، التصوير) ضمن طبيعة المقولات. وذلك على خلاف الرّؤية الجديدة التي تُعتبَر، في إطارها، تجربتُنا الجسديّةُ وطريقةُ استعمالنا لآليّاتنا الخياليّة مركزيّةً في كيفيّة بنائنا للمقولات بهدف إضفاء معنى على تجربتنا.

تشهد العلوم العرفانيّة اليوم مرحلةً انتقاليّة. لقد بدأت النظرة التقليديّة تتراجع بينما أخذت النظرة الجديدة تُحرز قدم السبق. إنّ المَقْوَلَة قضيّةٌ محوريّة. وترتبط الرّؤية التقليديّة بالنظريّة الكلاسيكيّة التي تُعرَّفُ المقولاتُ في إطارها، بناء على الخصائص المشتَرَكة بين أفرادها. إلاّ أنّ موجة عارمة حاملة لمعطيات جديدة حول المَقْولة ظهرت لتتعارَض مع النظرة التقليديّة للمقولات. لقد احتلّت محلَّ هذه الأخيرة نظرةٌ جديدة للمقولات، هي تلك التي أطلقت عليها إليانور روش Eleanor Rosch **نظريّة الأطرزة ومقولاتِ المستوى القاعدي**.

وسنعمل على إلقاء نظرة إجماليّة على تلك المُعطيات والاستلزامات الناشئة عنها.

إنّ النظرة التقليديّة هي نظرة فلسفيّة صدرت عن أَلْفَي سنة من التفلسُف حول طبيعة العقل. وهي، إلى الآن، مُعتقَدٌ فيها اعتقادا شائعا رغم الحقيقة التجريبيّة الساطعة القائمة ضدَّها. ويوجد لذلك سببان. يعود الأوّل بكلّ بساطة إلى أنّ هذه النظرة تقليديّةٌ وأنّ الوزن المتناميَ لألفي سنة من الفلسفة لا تذهب سُدى بين يوم وليلة. فنحن قد تعلّمنا، جميعا، التفكيرَ بواسطة هذه المفردات.

أمّا السبب الثاني فيتمثّل في أنّه لم يوجد، إلى زمن متأخّر، ما يعلن عن اتّجاه مُستجِدّ يحافظ على ما هو صحيح ضمن الرّؤية التقليديّة ومُعدِّلٍ لها، في نفس الوقت، حتّى تأخذ بعين الاعتبار ما وقع اكتشافه من معطيات جديدة. ومن بين ما سيهتمّ به هذا الكتاب هو وصفُ مثل هذا الاتّجاه.

سنُطلق على النظرة التقليديّة **التيّار الموضوعيّ** للسبب التالي: تذهب المحاولات المعاصرة إلى أنّ اشتغال الفكر العقلاني يتمثّل في إدارة رموزٍ مجرّدة وأنّ تلك الرّموز تكتسب معناها من خلال التطابق مع العالم الذي يقع بناؤه بناء موضوعيّا أي بمعزل عن الفهم المتّصل بأيّ جسمٍ من الأجسام. وبناء على ذلك، يُنظَر إلى مجموعة الرّموز الموضوعة في تقابلٍ مع عالم معيّن مَبنِيٍّ بناء موضوعيّا بما هي **تمثيلٌ** للواقع. ومن وجهة النظر الموضوعيّة، يتضمّن كلُّ تفكيرٍ موضوعيّ إدارةً لجملةٍ من الرّموز المُجرّدة التي لا تكتسب معنى إلاّ عبر تقابلاتها المتواضع عليها مع الأشياء داخل العالم الخارجي.

ومن بين أشدّ المسائل تمييزا لأوجه النظر الموضوعيّة ما يلي:

ـ الفكرُ هو الإدارة الآليّة لمجموعة من الرّموز المُجرّدة،

ـ الذهن آلةٌ مجرّدة تُدير الرّموز على نفس منوال الحاسوب أي من خلال الحساب الألغوريتمي أو الخوارزمي.

ـ تكتسب الرموز(الألفاظ والتمثيلات الذهنيّة) معناها من خلال جملة تقابلاتها مع الأشياء في العالم الخارجي. ويتميّز كلُّ معنى من المعاني بهذا الطابع.

ـ الرّموز التي تتقابل مع العالم الخارجي هي عبارة عن **تمثيلات داخليّة للواقع الخارجي.**

ـ يمكن أن تقوم الرّموز المجرّدة مقام الأشياء في العالم بمعزل عن الخصائص المُحدّدة لأيّ جسمٍ من الأجسام.

ـ بما أنّ الذهن البشريّ يقوم باستعمال التمثيلات الداخليّة للواقع الخارجي، فإنّ الذهن هو **مرآة الطبيعة**، ويعكس الذهن المستقيم منطق العالم الخارجي.

ـ يُمثّل امتلاك الكائنات البشريّة للأجساد التي يمتلكونها كما تمثّل طريقةُ تأديتهم لوظائف معيّنة داخل محيطهم أمرا عرضيّا بالنسبة إلى طبيعة التصوّرات الدالّة. إذ أنّ الأجساد البشريّة قد تلعب دورا في اختيار أيِّ التصوّرات وأيِّ أساليب العقل المتعالي تستخدمها الكائنات البشريّة في الواقع، لكنّها لا تؤدّي أيَّ دورٍ مركزيّ في **تحديد** الشيء الذي يُكوّن تصوّرا ما والشيء الذي يكوّن العقل.

ـ الفكر **مجرّد ولامُتجسّد**، وذلك نظرا إلى كونه مُستقلاّ عن أيّ تحديدٍ من تحديدات الجسد البشريّ أو النظام الإدراكي البشريّ أو النظام البشريّ العصَبيّ.

ـ في استطاعة الآلات التي لا تقوم إلاّ بالإدارة الآليّة للرّموز المُقابلة للأشياء في العالم، أن تقوم بالتفكير الدالّ وأن تكون ذاتَ عقلٍ.

ـ الفكرُ **ذَرِّيٌّ**، وذلك من جهة أنّه قابل للتّفكيك كليّا إلى "كتلٍ بنائيّة" بسيطة ـ وهي الرّموز المُستعملة في الفكر ـ والتي يقع تأليفها ضمن مركّباتٍ وإدارتها بواسطة قواعد.

ـ الفكرُ **منطقيّ**، وذلك بالمعنى التقنيّ الضيّق المستعمَل من قبل الفلاسفة المنطقيين، أي أنّه قابل للصّقل بدقّة من خلال أنظمة من قبيل تلك المُستخدَمة في المنطق الرّياضي. وهي أنظمةٌ رمزيّة مجرّدة مُحَدَّدة عبر مبادئ عامّة لإدارة الرّموز وآليّات معيّنة لتأويل تلك الرّموز وفق ما يطلق عليه "مناويل العالم".

غير أنّ مثلَ هذه الرّؤى ليست على الإطلاق مشترَكة بين كلّ العلماء العرفانيين، وهي على أيّة حال منتشرة، وفي حقيقة الأمر فإنّ تداولها قد أدّى إلى أنّ الكثير منها عادةً ما يُقبَل على أنّه صحيح دونما تساؤل أو تعليق. وينظر عدد كبير من المجادلات المعاصرة حول الذهن بما هو آلة حاسوب، ولنقل

جلّ هذه المجادلات على الأرجح، إلى مثل هذه الرّؤى على أنّها من الأمور المسلَّم بها.

تُمثّل **المقولة** فكرة مركزيّة بالنسبة إلى مثل هذه الرّؤى. والسبب في ذلك أنّ جلّ الرّموز (سواء كانت كلمات أو تمثيلات ذهنيّة) لا تحيل على أشياء أو أشخاص بعينهم في العالم (مثل: الجاحظ أو كليلة ودمنة). إنّ معظم كلماتنا وتصوّراتنا تحيل على المقولات. ويُمثّل بعضُها مقولات الأشياء أو الكائنات في العالم الفيزيائي، مثل الكراسي والحمار العتّابي.أمّا بعضُها الآخر فيُمثّل مقولات الأنشطة والأشياء المجرّدة، مثل الغناء والأغنيات أو الانتخاب والحكومات، إلخ. وتقوم النظرة الموضوعيّة للّغة والفكر، في جزء كبير جدّا منها، على طبيعة المقولات. كما تُوضَعُ الأشياء، من وجهة النظر الموضوعيّة، ضمن نفس المقولة إذا وإلاّ إذا كان لها بعضُ الخصائص المُشترَكة. وتُمثّل هذه الخصائصُ شروطا ضروريّة وكافية من أجل تحديد المقولة.

تكتسب الرّموز المُستخدَمة داخل الفكر معناها، من وجهة النظر الموضوعيّة، عبر تقابلها مع الأشياء ـ أشياء معيّنة أو مقولات الأشياء ـ في العالم. وبالنظر إلى أنّ للمقولات، مقارنة بالأشخاص، شأنٌ أكبرُ داخل الفكر والعقل، فقد وجب على المقولة أن تمثّل الشيء المثاليّ الذي يمكن أن يتناسب مع النظرة الموضوعيّة للذّهن بصفة عامّة. وينبغي على كلّ المقولات التصوّريّة أن تُمثّل رموزا (أو بنى رمزيّة) يُمكنها الإحالة على مقولات معيّنة داخل العالم الواقعي، أو داخل عالم ما ممكن الحدوث. كما أنّه على العالم أن ينقسم إلى مقولات من النوع الصحيح حتّى تتمكّن الرّموز والبنى الرّمزيّة من الإحالة عليها. إنّ "مقولات النوع الصحيح" هي مقولات كلاسيكيّة، أي أنّها مقولاتٌ تُحدَّد من خلال الخصائص المشتركة بين كلّ أفرادها.

خلال السنوات المتأخّرة، وقعت دراسة المقولات التصوّريّة دراسة مكثّفة وبدقّة شديدة ضمن عدد من العلوم العرفانيّة، خاصّة منها الأنثروبولوجيا، واللّسانيّات، وعلم النفس. ووقفت الحقائق المتراكمة في صدام مع النظرة

الموضوعيّة للذّهن. إذ تختلف المقولات التصوّريّة، في جملتها، عمّا تتطلّبه منها النظرة الموضوعيّة.وتطرح هذه الحقائق نظرة مختلفة تماما، لا إلى المقولات فحسب، بل إلى العقل البشريّ بصفة عامّة:

ـ الفكر **مُتجسّد**، بمعنى أنّ البنى المستَخدَمة لإضفاء الانسجام على أنظمتنا التصوّريّة تتولّد عن تجربتنا الجسديّة وتكتسب معنى من خلالها. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ مركز أنظمتنا التصوّريّة راسخٌ داخل الإدراك والحركة الجسديّة والتجربة ذات الطابع الفيزيائي والاجتماعي.

ـ الفكر **خياليّ**، بمعنى أنّ تلك التصوّرات الرّاسخة بصفة غير مباشرة داخل التجربة تستخدم الاستعارة والمجاز المرسل والتصوير الذهني ـ وهي جميعا تتجاوز الانعكاس الحرفيّ للواقع الخارجي أو **تمثيله**. وهذه القدرة التخييليّة هي التي تجعل الفكر "المجرّد" ممكنَ الحدوث وتُمكّن الذهن من تجاوز ما يمكن رؤيتُه أو الشعور به. كما أنّ القدرة التخييليّة عادة ما تتجسّد أيضا ـ بصفة غير مباشرة ـ باعتبار أنّ الاستعارات والمجازات المرسلة والصور متأسّسة على التجربة، وعلى التجربة الجسديّة غالبا. ويكون الفكر خياليّا أيضا بطريقة أقلّ بداهة وتتمثّل في أنّنا كلّما مَقْوَلْنا شيئا ما بحيث لا يكون عاكسا للطبيعة، فإنّنا نكون بصدد استعمال القدرات التخييليّة العامّة للإنسان.

ـ للفكر **خصائصُ جشطلتيّة** وإذن فهو ليس ذريّا، فللتصوّرات بنية كليّة تتجاوز مجرّد تجميع "كتلٍ بنائيّة" تصوّريّة من خلال جملة من القواعد العامّة.

ـ للفكر **بنية بيئيّة**. إذ أنّ نجاعةَ المعالجة العرفانيّة، مثلما هو الشأن عند التعلّم أو التذكّر، ترتبط بالبنية الكليّة للنظام التصوّري وبما تدلّ عليه التصوّراتُ. فالفكرُ، إذن، هو أكثر من أن يكون مجرّد إدارة آليّة لرموز مجرّدة.

ـ يمكن للبنية التصوّريّة أن تُوصف من خلال استعمال مناويل عرفانيّة لها الخصائصُ السابقة.

ـ تتضمّن نظريّة المناويل العرفانيّة ما كان صحيحا ضمن النظرة التقليديّة للمقْوَلة والمعنى والعقل، وهي آخذة، في الوقت نفسه، في الاعتبار المعطيات التجريبيّة حول المقْولة ومتلائمة مع النظرة الجديدة إجمالا.

سأطلق على النظرة الجديدة **الواقعيّة التجريبيّة** أو **التيّار التجريبيّ** تناظرا مع التيّار السابق. ويُبرز لفظُ **الواقعيّة التجريبيّة** مواطن الاشتراك التالية بين التيّاريْن الموضوعي والتجريبي: (أ) الإقرار بوجود العالم الواقعي. (ب) الاعتراف بأنّ الواقع يمارس ضغوطات معيّنة على التصوّرات. (ج) تصوّرٌ للحقيقة يتجاوز مجرّد الانسجام الداخلي، و(د) الإقرار بوجود معرفة قارّة حول العالم.

تعكس كلتا التسميتيْن القول بأنّ الفكر ينشأ أساسا عن التجسّد. وتُستعمل التجربة هنا لا بمعناها الضيّق بل بالمعنى الواسع. فهي تشمل كلّ ما يمكن أن يدخل ضمن التجارب الواقعيّة أو الافتراضيّة بالنسبة إلى الأجسام سواء كانت خاصّة بالأفراد أو الجماعات – لا مجرّد الإدراك والحركة الآليّة إلخ، بل **خاصّة** ما يتطلّبه الشكل الجينيّ الداخليّ للجسم وطبيعة تفاعلاته على صعيد كلٍّ من المحيط الفيزيائي والاجتماعي.

وبهذا، فإنّ التيّار التجريبي يُعرَّف في تقابله مع التيّار الموضوعي الذي يُقرّ بأنّ خصائص الجسم لا علاقةَ لها البتّة بالتصوّرات أو بطبيعة العقل. فالعقل الإنسانيّ، من وجهة النظر الموضوعيّة، هو مجرّد شكلٍ مُحدَّدٍ من أشكال العقل المتعالي. وتقتصر الوظائف المَوْكولة إلى العقل في النقاط التالية: (أ) توفير قناة عبور بالنسبة إلى التصوّرات المجرّدة. (ب) توفير "أرضيّة"، أي طرق بيولوجيّة لمحاكاة قوالب العقل المتعالي، (ج) وضع حدود معيّنة للتصوّرات الممكنة وأشكال العقل. أمّا من وجهة النظر التجريبيّة، فإنّ العقلَ يتحقّق من خلال الجسد –وهو ما يشمل العقل المجرّد والخلاّق إضافةً إلى التفكير حول الأشياء الحسيّة. وليس العقل الإنسانيّ ترهينا للعقل المتعالي، بل إنّه يتولّد عن طبيعة الجسم وكلّ ما يساهم في تجربته الفرديّة والجماعيّة نحو ميراثه الجيني،

وطبيعة المحيط الذي يعيش فيه والطريقة التي يعمل بها داخل ذلك المحيط وطبيعة اشتغاله الاجتماعي وغير ذلك.

إنّ القضيّة تتمثّل فيما يلي:

هل يتعلّق كلٌّ من الفكر الدالّ والعقل بمجرّدِ إدارةٍ لجملةٍ من الرّموز المجرّدة وما يُقابلها داخل الواقع الموضوعي في استقلال عن أيّ تجسّد (ربّما، باستثناء التحديدات التي يفرضها الجسمُ)؟

أم إنّ الفكر الدالّ والعقل يتعلّقان أساسا بطبيعة الجسم المُفكِّر ـ الذي يشمل طبيعة الجسد الذي يتّصل به، وتفاعلاته داخل محيطه، وطابعه الاجتماعي، إلى غير ذلك؟

ورغم أنّ هذه تساؤلات موغلة في التجريد، فإنّه ثمّة من البديهيّات ما يدفع إلى الإجابة عن السؤال الأوّل بالنفي وعن الثاني بالإيجاب. ويمثّل هذا الأمر جزءا مهمّا من محتوى هذا الكتاب.

ولكن، لِم نهتمّ بكلّ ذلك؟ إنّنا نريد أن نفهمَ مَن نحن ككائنات بشريّة مع كلِّ ما يستتبعه ذلك الفهمُ من نتائج. وكثيرا ما اعتُبرت القدرةُ على التفكير الشيء الذي يُعرّف حقيقة الكائنات البشريّة ويُميّزنا عن غيرِنا من الكائنات الحيّة.

فإذا كنّا نفهم العقلَ بما هو لامتجسّد، فإنّ أجسادنا عندئذ ستكون شيئا عرضيّا مقارنة بماهيّتنا. وإذا فهمنا العقل بما هو شيء آليّ ـ يضطلع بنفس المهامّ التي يقوم بها الحاسوب ـ فإنّنا عندئذ نكون قد قلّلْنا من شأن الذكاء الإنساني بناء على أنّ آلات الحاسوب أكثر نجاعةً. وإذا فهمنا المعقوليّة بما هي القدرة على عكس العالم الخارج عن الكائنات البشريّة، فإنّنا عندئذ نكون قد قلّلْنا من شأن أبعاد الذهن الأخرى القادرة على إنجاز أكثر من ذلك بكثير. وإذا فهمنا العقلَ بما هو مجرّد شيء حرفيّ، فإنّنا سنُقلّل من شأن الفنّ.

تستمدّ طريقة فهمنا للعقل أهميّتها من جميع الجهات السابقة وغيرها. كما تستمدّها ممّا نقدّر أنّ له قيمة سواء داخل أنفسنا أو داخل الآخرين ـ أي من

التعليم، والبحث، والطريقة التي بها نضع دعائم مؤسّساتنا الإنسانيّة، وبصفة أهمّ، ممّا نُقدّر أنّه الطريقة الإنسانيّة للحياة والحركة. أمّا إذا فهمنا العقل بما هو مُتجسّد، فإنّنا عندئذ سنرغب في فهم العلاقة بين الذهن والجسد وفي الوقوف على كيفيّة استقصاء الأبعاد المتجسّدة للعقل. وإذا قدّرنا حجم الدور الذي تقوم به أبعادُ العقل الخياليّة، فإنّنا سنرفع كثيرا من شأنها، ونبحث فيها بصفة أشدّ عمقا، ونوفّر تعليما أحسن عند استعمالها. إنّ أفكارنا حول الأشياء التي يستطيع الناسُ تعلّمها أو ينبغي عليهم تعلّمها، إضافةً إلى ما ينبغي عليهم صنعُه بما يتعلّمونه، تتحدّد من خلال تصوّرنا للتّعلّم في حدّ ذاته. ومن المهمّ أن نكون قد اكتشفنا أنّ التعلّم في الجزء الأكبر منه ليس تعلّم الأشياء على السليقة ولا تعلّم المعالجات الآليّة. كما أنّه من المهمّ أنّنا اكتشفنا كون الفكر العقلانيّ يتجاوز بكثير الفكر الحرفيّ والآليّ. ويستمدّ كلُّ ذلك أهميّته من أنّ الأفكار حول الطريقة التي يجب أن يُستخدَم بها الذهن البشريّ تتحدّد من خلال أفكارنا حول ماهيّة الذهن البشريّ.

كما تعود أهميّته إلى سبب أضيق ولكنّه ليس أقلّ شأنا من الأسباب السابقة. ذلك أنّ فهمنا لماهيّة العقل يوجّه بحثنا الرّاهن حول طبيعة العقل. وهذا البحث، في الوقت الحاضر، بصدد الانتشار بسرعة أكبر من أيّ زمن مضى في التاريخ. وستلوّن اختياراتُ البحث المقرّرة الآن من قبل جماعة علماء العرفان، نظرتَنا للذّهن إلى مدى زمنيّ بعيد. إنّنا نشهد الآن منعرجا خطيرا في تاريخ دراسة الذهن. وقد آن أوانُ تصحيح وجهات النظر الخاطئة حول الذهن التي رافقتنا طيلة ألْفيْ سنة.

يحاول هذا الكتاب تجميع بعض البراهين على النظرة القائلة بأنّ العقل مُتجسّد وخياليّ ـ وبصفة خاصّة، البراهين المتأتّية عن دراسة الطريقة التي يعتمدها الناس في مقْولة الأشياء. إنّ الأنظمة التصوّريّة تنتظم بواسطة مقولات معيّنة، ويتضمّن معظمُ تفكيرنا ـ إن لم نقل كلّه ـ تلك المقولات. وتقوم النظرة الموضوعيّة على نظريّة المقولات التي تستمدّ جذورها من اليونانيين القدامى

والتي يُنظر إليها، إلى اليوم، لا على أنّها من الأشياء المسلّم بصحّتها فحسب، بل على أنّ صحّتها تُقبل بصفة بديهيّة ودونما تساؤل. وعلى خلاف ذلك، تقرّ الدراسات المعاصرة للطريقة التي تعتمدها فعليّا الكائناتُ البشريّة في مقولة الأشياء، بأنّ المقْولة هي على الأرجح أمر مُختلف وأشدُّ تعقيدا.

ويبدو لي أنّ الأمر الأشدّ أهميّة بالنسبة إلى تلك الدراسات يتمثّل في أنّها تقدّم، على ما يبدو، براهين مُدعّمة لوجهة النظر التجريبيّة حول العقل البشري ومخالفة للنظرة الموضوعيّة. وإذا تناولنا تلك الدراسات واحدةً فواحدة فإنّها لن تكون ذات أهميّة إلاّ بالنسبة إلى العلماء، ولكنْ إذا نظرنا إليها في كليّتها، تبيّنّا أنّها تدور على شيء مُدهش: إنّها حقيقةُ أنّ الذهن لا يمكن أن يكون مجرّد مرآة عاكسة للطبيعة أو آلة معالِجة للرّموز بل هو أكثر من ذلك بكثير، وذلك بمعنى أنّه ليس أمرا عرضيّا بالنسبة إلى الذهن أن يكون لدينا أجسادٌ، وأنّ قُدرةَ الفهم وإنتاجِ الفكر للمعنى تتجاوز كلّ ما يمكن لأيّة آلةٍ من الآلات إنجازُه.

المثال الأوّل

الغضب

عمليّة تصوّر الشعور

غالبا ما اُعتُبِرت الانفعالات مجرّد مشاعر، وقد وقع النظر إليها، على هذا الأساس، بما هي مُجرّدة من المضمون التصوّري. والنتيجة من ذلك أنّ دراسة الانفعالات لا تُتَناوَل، في كلّ الحالات، بصفة جديّة من قبل طلبة العلوم الدلاليّة والبنية التصوّريّة. ومن المحتمل أنّ موضوعا ما مُتعلّقا بمنطق الانفعالات سيبدو، من هذه الوجهة، قائما على تناقض المفردات، نظرا إلى أنّ الانفعالات، بما أنّها مجرّدة من المضمون التصوّري، قد لا تصدر عنها استدلالاتٌ على الإطلاق، أو، على الأقلّ، فإنّه لا سبيل إلى أن يصدُر عنها استدلال ذو خطرٍ.

إنّني أريد أن أبرهنَ على أنّ العكسَ هو الصحيحُ، وعلى أنّ للانفعالات بنيةً تصوّريّة شديدة التركيب تتولّد عنها أنواعٌ كثيرة من الاستدلالاتِ غير التافهة. ويتأسّس العمل الذي سأقدّمه على بحثٍ مشترك بيني وبين زُلتان كوفكسز Zoltan Koveczes. وقد ذهب هذا الأخير إلى أنّ البنية التصوّريّة للانفعالات يمكن أن تُدرَس بدقّة اعتمادا على جملة التقنيّات التي أحدثْتُها بالاشتراك مع مارك جنسون Mark JOHNSON (لايكوف وجنسون1980) للبحث النسقي حول التعابير التي يقع فهمُها استعاريّا. وللّغة الإنقليزيّة أمثلة عديدة جدّا على مثل هذه العبارات. وكان مقصدُنا من ذلك هو دراسةُ تلك العبارات دراسةً نسقيّة حتّى نتحقّق ممّا إذا كانت توجد وراءها بنيةٌ تصوّريّة مُتناسقة.

ويبدو، من الوهلة الأولى، أنّ العبارات المتواضع عليها المستعملة في الحديث حول **الغضب** مِن التنوّع إلى درجة أنّ العثور وراءها على أيّ نظام مُتناسق سيكون، على الأرجح، مستحيلا. ومثالُ ذلك أنّنا إذا نظرنا في أحد القواميس الجامعيّة المُختصّة، فإنّنا نجد حوالَي ثلاث مائة مدخل، ولمُعظمِها صِلةٌ ما تجمعها بـ**الغضب** إلاّ أنّ القاموس لا يكشف لنا عن تلك العلاقة. ويُمثّل العديدُ من هذه المداخل عباراتٍ جارية، وهي من التنوّع بحيث أنّه لا يبدو أنّها تعكس أيَّ منوالٍ عرفانيّ مُتّسقٍ. ونسوق فيما يلي بعض نماذج عن الأقوال المُستخدِمة لمثلِ تلك العبارات:[1]

- فقد بُرُودَ أعصابه.
- إنّها تنظر إليّ شزْرا.
- كادت أعصابي تنفجر.

(1) سعَيْتُ عند ترجمة هذه العبارات إلى ترجمة المعنى العامّ دون الاهتمام بالمكوّنات الداخليّة للجملة. وذلك نظرا إلى أنّ هذه العبارات خاصّة باللّغة الإنقليزيّة فوجب من المُترجم ألاّ يتقيّد بها بل أن يجد ما يوافقها من عبارات داخل اللّغة العربيّة. والملاحَظ أنّنا لم نجد في هذا الأمر مشقّةً، فالاستعارة التي يتحدّث عنها الباحث موجودةٌ أيضا في اللّغة العربيّة. ولعلّ سهولَةَ العثور على الأمثلة العربيّة يُعَدّ دليلا إضافيّا على وجود الاستعارة التي يفترضها المؤلّفُ. [المترجمة]

ـ إنّهُ يُرْغِي ويُزبِدُ.
ـ إنّك بصدد التهجّم عليّ.
ـ إنّك تجعل دمي يفورُ.
ـ إنّه بصدد مقاومة غضبه.
ـ انتبِهْ ! إنّه على وشك الانفجار.
ـ إنّه بصدد الغليان.
ـ أمسِك بزمام نفسك!
ـ حاوِلْ أنْ تتماسَكَ.
ـ طار عقلُه.
ـ عندما علم بذلك، انفجر غضبا.
ـ وجّه سيْلَ غضبه نحو شيء بنّاء.
ـ احمرّ من الغضب.
ـ كان أزرقَ اللّون من الغضب.
ـ سَكَنَ غضبُهُ.
ـ إنّ زيدا يشتعل غضبا.
ـ كتم غيظَه.
ـ إنّه بصدد إثارتي.
ـ عندما أعلمتُ أمّي بالخبر، جمح بها غضبُها.

ما علاقةُ هذه العبارات بالغضب، وما علاقةُ بعضِها ببعض؟ إنّها، كما سنبيّن لاحقا، ليست وليدَة الصُدفةِ؟

وإذا ألْقَيْنا نظرةً على الاستدلالات المتولّدة عن تلك العبارات، يصبح من الواضح حتْميّةُ وجود بنية نسقيّة من نوعٍ ما. فمِنَ المعروف لدينا، على سبيل المثال، أنّ الذي يُرغي ويُزبِد قد فقدَ هدوءَه. كما نعرف أنّ منْ ينظر إليك شزْرا قد يكون بصدد الاحتراق من الداخل أو أنّه على وشك الانفجار غضبا. ونعرف

أنّ من كان دمُه بصدد الفَوَران فمعنى ذلك أنّ غضبَه لم يسكُنْ. ونعلم أيضا أنّ من وجّه سيل غضبه نحو شيء بنّاء لم تَثُرْ ثائرتُه.

فمِنْ أين لنا أن نعرف تلك الأشياءَ؟ هل يرجع ذلك إلى أنّ لكُلّ عبارة من العبارات السابقة معنى حرفيّا وأنّ الاستدلالات مؤسّسة على تلك المعاني الحرفيّة؟ أم هل يوجد شيءٌ يحدُثُ ويتجاوز هذا الأمر؟ إنّ ما نريد أنْ نُبيّنَه يتمثّل في وجود انتظامٍ تصوّريّ مُتناسق مُؤسِّس لجميع تلك العبارات وهو، في جزء كبير منه، ذو طبيعة استعاريّة وكنائيّة.

الاستعارة والكناية[1]:

تنطلق التحاليلُ التي نقترحها من النظريّة الشعبيّة المُتعلّقة بالآثار الفيزيولوجيّة للغضب:

الآثارُ الفيزيولوجيّة للغضب هي ارتفاعُ درجة حرارة الجسد، وتزايد الضغط الداخلي (الضغط الدموي، الضغط العضَلي)، والاضطراب، وعرقلةُ سلامة الإدراك.

وكلّما تزايد الغضبُ تزايدت آثارُه الفيزيولوجيّة.

وإذا تجاوزت آثارُ الغضب حدودا معيّنة اختلّ اشتغالُها العادي.

ونحن كثيرا ما نستعمل هذه النظريّة الشعبيّة لوصف حالة الغاضب على أساس ما توفّره من مؤشّرات - كما نستعملها أيضا إمّا لإظهار الغضب أو إخفائه. ونكون، في جميع هذه الحالات، بصدد استعمال المبدأ الكنائيّ العامّ التالي:

تقوم الآثارُ الفيزيولوجيّة لانفعالٍ معيّن مقامَ ذلك الانفعال.

(1) يشمل لفظُ Metonymy كلّا من المجاز المرسل والعقليّ والكناية، إلّا أنّ المقصود به في هذا السياق هو الكناية.

وانطلاقا من المبدأ السابق، تكشف النظريّة الشعبيّة المقدّمة أعلاه عن نسق من الكنايات المتعلّقة بالغضب:

حرارةُ الجسد

ـ أطفئ **حرارتك**.

ـ رأسُه **سريعُ الاشتعال**.

ـ كانت لديهم **حُجّةٌ ساخنة**.

ـ عندما سلّمها الشُرطيُّ التذكرةَ، **تصاعد الدمُ إلى وجهها** وانزعجت وأخذت تشتُمُ.

ضغطُ الداخلي

ـ أَمسِك بزمام نفسك!

ـ عندما تفطّنت لذلك، كادت أعصابي تنفجر.

ـ كاد يُصابُ بنزيفٍ دمويّ.

إنّ ازديادَ حرارة الجسد و/أو الضغط الدموي من المفترَض أن يُسبِّبَ احمرار الوجه والرّقبة، كما يمكن لذلك الاحمرار أن يُكَنّى به على الغضب.

احمرار الوجه والرّقبة

ـ تغيّر لونُها من الحنق.

ـ احمرّ وجهُه من الغضب.

ـ ألم تَرَوْا إلى انتفاخِ أوداجِهِ وحُمرة عيْنيْهِ.

الاضطراب

ـ إنّه ينتفض من الغضب.

ـ لقد جُنّ جُنونُه.

ـ إنّه يرتعد من الغضب.

ـ إنّه شديد التوتّر.

ـ لا داعيَ إلى أن تتأثّر إلى هذه الدرجة من أجله!

ـ إنّها حادّةُ الطبع جدّا.

ـ إنّك تبدو غاضبا.

عرقلة سلامة الإدراك

ـ إنّها عمياء من الحنق.

ـ بدأت الدنيا تحمرّ في عيني.

ـ بلغ جنوني إلى درجة أنّني لم أكن أُميّز ما أرى.

تدلّ كلُّ واحدة من العبارات السابقة على حضور الغضب من خلال آثاره الفيزيولوجيّة المُفترَضة.

تُشكّل النظريّة الشعبيّة حول الآثار الفيزيولوجيّة، وخاصّة منها الجزء الذي يُبرز عنصر **النار**، أساسَ الاستعارة الأكثر عموما المتعلّقة بـ**الغضب** وهي: **الغضبُ نارٌ**. ولهذه الاستعارة تفريعان: يُقصَد بـ**النار**، في الفرع الأوّل، السوائل، ويُقصَد بها، في الفرع الثاني، الموادّ الصلبة. وفي الحالة الأولى، أي عند إطلاق الحرارة على السوائل، نحصل على الاستعارة التالية: **الغضبُ هو حرارةُ السائلِ داخل وعاءٍ**. ويجد ذلك تبريره الخاصّ في أجزاء النظريّة الشعبيّة المتعلّقة بـ**النار**، الـ**ضغط الداخلي**، و**الاضطراب**.

أمّا في الحالة الثانية، أي عند إطلاق الحرارة على الموادّ الصلبة، فإنّنا نحصل على التفريع التالي: **الغضَبُ نارٌ**، ويجد هذا التفريع تبريرَه، ضمن النظريّة الشعبيّة للآثار الفيزيولوجيّة، من خلال مظهريْ **الحرارة** و**الاحمرار**.

إنّ التفريع المتعلّق بالسوائل، كما سنبيّن سريعا فيما يلي، هو أشدُّ تبلْورا بكثير. والظاهرُ أنّ سبب ذلك هو احتواءُ نظامنا التصوّريّ الكليّ على الاستعارة العامّة التالية:

الجسدُ وعاءٌ للعواطف.

ـ كان ممتلئا بمشاعر الغضب.

ـ غمرتها مشاعرُ الفرح.

ـ أصابها حنقٌ عارم.

ـ حاوِل أن تُخرِج شحنةَ الغضب الكامنة في أعماقك.

وعندما تُطلَق استعارة **الغضب حرارة** على السوائل، تمتزج هذه الاستعارة باستعارة **الجسد وعاء للعواطف** لكي تقود إلى الاستعارة المركزيّة داخل النسق، وهي التالية:

الغضبُ هو حرارةُ سائل داخل وعاء.

ـ إنّك تجعل الدم يغلي في عروقي.

ـ استشاط غضبا.

ـ لقد أدركت قمّة الغليان.

ـ أُترُكهُ! لقد احتدم غضبُه.

والمثال المُحقِّق لهذه الاستعارة والذي يعود استعمالُه إلى زمن بعيد هو التالي:

ـ جاش صدرُه غيظا.

ورغم أنّ أغلب المتكلّمين اليوم لا يستعملون **الجيَشان** للإشارة إلى الغليان الفيزيائي، فإنّ صورة الغليان دائمة الحضور عند استعمال **الجيشان** للدّلالة على الغضب. وكذلك الشأنُ بالنسبة إلى عبارة «كان **يُغطمط**» التي كانت تُستعمل للدّلالة على صوت الغاضب وإن كان معناها الأصليّ دالاّ على صوت غليان القدر، ولا تكون هذه العبارة مُستساغَةً إلاّ من خلال صورة الغليان الأصليّة.[1]

(1) «غطمطت القدرُ وتغطمطت: اشتدّ غليانها. والمُغطمِطةُ: القدرُ الشديدة الغليان.» لسان العرب. المرجع نفسه. ج10. ص90.

وعندما لا تكون هناك حرارة، يكون السائلُ باردا وهادئا. لذلك، فإنّ البرودة والهدوء يُوافقان، ضمن الاستعارة المركزيّة، حالة فقدان الغضب.

ـ حافظ على برودة أعصابك.

ـ ابق هادئا.

إنّ الاستعارة المركزيّة، كما سنبيّن بإيجاز، هي تلك التي تتميّز بإنتاجيّة عالية. وتوجد طريقتان يمكن أن تكون الاستعارة التصوّريّة بواسطتهما مُنتِجةً. الطريقة الأولى مُعجميّة. ذلك أنّ الألفاظ والعبارات الجاهزة المتّصلة بلغةٍ معيّنة قادرة، إلى حدّ ما قد يكون كبيرا أو صغيرا، على أن تُسنِّنَ أو تشفّر استعارة تصوّريّة معيّنة أي أن تُستعمل للتّعبير عن بعض مظاهر تلك الاستعارة. ويمثّل عدد العبارات اللغوية المتواضع عليها التي تُسنّن استعارة تصوّريّة معيّنة إحدى المقاييس التي تتحدّد على أساسها إنتاجيّةُ استعارة ما. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ ألفاظ اللّغة قادرة على تشكيل الاستعارة التصوّريّة. إذ يُعتبَر **الاحتدام** مثلا وضعا خاصّا ممثّلا للسائل وتعابيرَها الجاهزة الحارّ داخل وعاءٍ.[1] وهو ما يتواصل في مستوى معيّن من الحرارة طيلة مدّة طويلة. ويمكن لهذا الوضع أن يُستعمَل لتشكيل الاستعارة المركزيّة. فـ«**الاحتدام**» يدلّ على استمرار الغضب فترةً زمنيّة طويلةً. ويوجد وضعٌ خاصّ آخر وهو «استشاط» الذي يدلّ على الغليان البطيء.[2] وهو ما يمكن استعمالُه للدّلالة على انخفاض حدّة الغضب. ورغم أنّ كلاًّ من الاستعمالَيْن متعلّق باصطلاح الطبخ، فإنّ الطبخ لا يؤدّي دورا استعاريّا في هذه الحالات، وإنّما يحدث فقط أن يمثّل تحقيقا معيّنا لوضعيّة السائل الحارّ داخل وعاء. ويختصّ هذا الأمرُ بالتشكيلات المعجميّة.

(1) «احتدمت القدرُ إذا اشتدّ غليانُها». أُنظر: ابن منظور: لسان العرب. دار إحياء التراث العربي/ مؤسّسة التاريخ العربي. بيروت ـ لبنان. ج7. ص256 ـ 257.

(2) يدلّ «استشاط» في أصل اللّغة على الغليان: «شوّط القدرَ وشيّطها إذا أغلاها. وشاطت القدر شيطا: احترقت وقيل احترق ما في أسفله لشدّة النار أو لطول مكثه فيها.» المرجع نفسه. ج3. ص89.

ولنصطلحْ على **حرارة السائل داخل وعاء** بالمجال المصدر للاستعارة المركزيّة وعلى **الغضب** بالمجال الهدف.

وفي العادة، فإنّنا نمتلك معرفةً واسعة بالمجالات المصدر. والطريقةُ الثانية التي يمكن من خلالها للاستعارة التصوّريّة أن تكون منتجةً هي قدرتها على نقل تفاصيلِ تلك المعرفة من المجال المصدر إلى المجال الهدف. وسنصطلح على مثل هذه الانتقالات بالاستلزامات الاستعاريّة. وتُمثّل مثلُ تلك الاستلزامات جزءا من نظامنا التصوّري. كما أنّ للاستعارة المركزيّة نظاما ثريّا من الاستلزامات الاستعاريّة. فمن بين معارفنا حول السوائل الحارّة مثلا أنّها عندما تبدأ في الغليان يصعد السائل إلى الأعلى. وهو ما يولّد الاستلزام التالي:

عندما تتزايد حدّةُ الغضب، يرتفع السائلُ.

- كان **فائرا** من الغضب.
- لقد كانت تشعر بصوتها **يرتفع**.
- **ثار** غضبُنا عليه.
- كان غضبي **يتصاعد** بداخلي.
- سرعان ما بلغ حنقي أقصى الدرجات.

ومِن المعروف لدينا جميعا أنّ الحرارة الشديدة تُولّد تبخّر السائل وتتسبّب في إحداث ضغط على الوعاء. وهو ما يقود إلى الاستلزامات الاستعاريّة التالية:

يولّد الغضب الشديد البخارَ.

- كان **بخار** الغضب يتصاعد من داخلها.
- إنّها تكاد **تتبخّر** من الغضب.
- **تبخّر** غضبي.

يولّد الغضبُ الشديد ضغطا على الوعاء.

- انفجر غضبا.
- كَظَم غيظَهُ بجهد جهيد.

ـ لم أعد أستطيع إمساك غضبي داخل نفسي أكثر من ذلك.

ومن بين تنويعات هذا الاستلزام الفكرةُ الضمنيّة المتمثّلة في مقاومة الضغط.

ـ كتمتُ غيظي.

ـ كبت غضبه داخل نفسه.

ـ سيطر على مشاعر الغضب بداخله.

ـ كان أحمر العيْنيْن.[1]

عندما يتصاعد الضغط داخل الوعاء، ينفجر الوعاء. وهو ما يولّد الاستلزام التالي:

إذا احتدّ الغضب انفجر الشخصُ.

ـ عندما أعلمته بالأمر كاد **ينفجر**.

ـ لقد ثارت عليّ.[2]

ـ لن أحتمل **نوْباتك** العصبيّة مرّة أخرى.

كما يمكن لهذا الاستلزام أن يتشكّل من خلال استعمال الوضعيّات الخاصّة التالية:

المكبح: **كبح** جماح نفسه.

البركان: **ثار دمُ** قَلْبِهِ.

الكهرباء: اجتاحها **تيّار** من الغضب.

المتفجّرات: إنّها على وشك **الانفجار**.

القنابل: لقد تلاشت أعصابي.

---

(1) يدلّ اللّون الأزرق في الإنقليزيّة على الغضب، ويورد لايكوف على ذلك المثال التالي: He was blue in the face. وقد رأينا من الأنسب ترجمة هذه العبارة بـ «كان أحمر العيْنيْن» لأنّ اللّون الأحمر في العربيّة أشدّ دلالة على الغضب من الأزرق.

(2) نجد في العاميّة التونسيّة ثراء كبيرا في التعبير عن معنى الانفجار كما تدلّ عليه عبارة « blew up » الانقليزيّة، فيُقال مثلا: «طَرْشْقِتْ عْلِيّ» و«تِكْلاَطَاتْ».

وعند حصول الانفجار تتلاشى أجزاء من الوعاء في الفضاء. وهو ما يتّضح من خلال الاستلزام التالي:

عندما ينفجر شخصٌ ما تتلاشى بعضُ أجزائه في الهواء.

ـ طار عقلي.

ـ فقدت صوابي.

ـ يتطاير الشرر من عينيْه.

ـ انتفض من شدّة الغضب.

ـ رجّ صوتُه أركانَ الغُرفةِ.

وعند حدوث الانفجار، يظهر ما كان في الداخل.

وعندما ينفجر شخصٌ ما، يظهر ما كان في داخله.

ـ وأخيرا، **بان** غضبُه.

ـ كان الشرر **يتصاعد** من عينيْه.

وكثيرا ما يُشبَّهُ الغاضِب بالحيوان الهائج وتحديدا بالثور الذي هو الذكر من البقر. فيُقالُ للغضبان ثائرا ويُطلَق على الغضب الثوران الذي يدلّ في أصل اللّغة على الظهور والسطوع.

ـ هاج وماج كالثور.

ـ ثار ثائرُه وفار فائرُهُ.

ولْنعد الآن إلى مسألة تحديد القضايا التي تثيرها الاستعارة المركزيّة ونوعِ انطولوجيا الغضب التي تكشف عنها.

وتبرز الاستعارة المركزيّة كون الغضب يمكن أن يكون حادّا، وأنّه يمكن أن يقود إلى فقدان التوازن، وأنّ فقدان التوازن يمكن أن يكون خطيرا. ولْنبدأ بمسألة الحدّة. فالغضب يُتَصوَّر بما هو كيان، ويُثير التقابل داخل الدراسات النحويّة بين الاسم غير القابل للجمع والاسم القابل للجمع:

وبهذا، يمكنك القولُ:

ما حجمُ الغضب الذي يُكنّه؟

ولا يمكنك القولُ:

كم غضبا يُكنّ؟

وعلى هذا الأساس، فإنّ للغضب انطولوجيا كيان غير قابل للجمع بمعنى أنّه يخضع لتدرّجٍ سُلّميّ ما مُحدِّد لمقداره، فهو يتحقّق إذا تجاوز درجة الصفر، وينعدم وجودُه إذا انخفض عن مستوى تلك الدرجة. ويُمثّل التدرّجُ الحراري التدرّجَ المحدّد لمقدار الغضب ضمن الاستعارة المركزيّة. ولكنّ سلّم الغضب، كما تشير إلى ذلك الاستعارة المركزيّة، ليس لانهائيّ الانفتاح بل تحكمه حدودٌ معيّنة. وتماما كما هو الشأن بالنسبة إلى سائل حارّ داخل وعاء مغلق لا ينفجر إلاّ بعد أن يدرك درجة معيّنة من الحرارة، فإنّنا نتصوّر سلّم الغضب كذلك بما هو سلّمٌ ذو حدود معيّنة. إذ ليس في وسعنا أن نتحمّل سوى قدْرٍ معيّن من الغضب قبل أن ننفجر أي قبل أن نفقد توازننا. ولهذا الأمر علاقةٌ بالنظريّة الشعبيّة حول الآثار الفيزيولوجيّة. فكلّما ازداد الغضبُ حدّةً ازدادت الآثارُ الفيزيولوجيّة ظهورا ممّا من شأنه أن يؤثّر في طريقة تصرّفنا العاديّ. ولا يمكن لكلٍّ من الحرارة الجسديّة وضغط الدمويّ والاضطراب أن تتصاعد تصاعدا لا حدّ له إلاّ إذا تعطّلت، قبل ذلك، قدرتُنا على التصرّف السليم تعطّلا جِدّيّا، وفقدنا السيطرة على طريقة تصرّفنا.

وفي إطار المنوال الشعبي للغضب، يُعتبر فقدانُ التوازن أمرا خطيرا سواء بالنسبة إلى الشخص الغاضب أو إلى مَنْ حولَه. كما أنّ خطر فقدان التوازن، ضمن الاستعارة المركزيّة، يُتَمثَّل بما هو خطرُ انفجارٍ.

ويكمن المظهر البنيويّ للاستعارة التصوّريّة في جملةٍ من المُقابَلاتِ بين المجال المصدر والمجال الهدف. ويمكن إرجاعُ هذه المقابلات إلى ضربيْن: مُقابلات أنطولوجيّة وأخرى إبستيميّة. أمّا المقابلات الأنطولوجيّة فهي مُقابَلاتٌ بين كِياناتٍ داخل المجالِ المصدر من جهة، والكيانات المُقابلة لها

داخل المجال الهدف، من جهةٍ أخرى. ومثال ذلك أنّ الوعاء ضمن المجال المصدر يُقابله الجسدُ ضمن المجال الهدف. أمّا المُقابَلاتُ الإبستيميّة فهي مُقابلاتٌ بين المعارف المتعلّقة بالمجال المصدر وما يُقابلها من معارف حول المجال الهدف.

ويمكننا أن نُمثّل على المقابلات بين مجال **السائل** من جهة، ومجال الغضب من جهة أخرى، كما يلي:

المصدر: حرارة السائل داخل وعاء

الهدف: الغضب

المقابلات الأنطولوجيّة:

- الوعاء هو الجسد.
- حرارة السائل هو الغضب.
- السلّم الحراري هو سلّم الغضب، وطرفاهُ هما الصفر والحدّ.
- حرارة الوعاء هي حرارة الجسد.
- ضغط داخل الوعاء هو الضغط الداخليّ للجسد.
- اضطرابُ السائل والوعاء هو اضطراب فيزيائيّ.
- الحدّ الذي تقف عنده قدرةُ الوعاء على تحمّل الضغط المتولّد عن الحرارة هو الحدّ ضمن سلّم الغضب.
- الانفجارٌ فقدانٌ للتّوازن.
- خطر الانفجار هو خطر فقدان التوازن.
- برودةُ السائل هي انعدام الغضب.
- هدوء السائل هو انعدام الاضطراب.

المُقابَلاتُ الإبستميّة:

المصدر: الأثرُ المتولّد عن شدّة حرارة السائل هو حرارة الوعاء، فضغط الداخلي، فالاضطراب.

الهدف: الأثر المتولّد عن شدّة الغضب هو حرارة الجسد، فضغط الداخليّ، فالاضطرابُ.

المصدر: عندما يتجاوز تسخينُ السائل حدّا معيَّنا، يرتفع الضغط إلى درجةٍ ينفجر معها الوعاءُ.

الهدف: عندما يتجاوز ازديادُ الغضب حدّا معيّنا، يرتفع الضغط إلى درجةٍ يفقد معها الإنسانُ توازُنَهُ.

المصدر: يُتلِف الانفجارُ الوعاءَ وهو خطير بالنسبة إلى المُشاهدين.

الهدف: يُلحِق فقدانُ التوازن الضرر بالشخص الغاضب ويُشكّل خطرا بالنسبة إلى الآخرين.

المصدر: يمكن تجنّبُ الانفجار من خلال ممارسة قدر كاف من القوّة والطاقة قصد الحفاظ على السائل في الداخل.

الهدف: يمكن تجنّب فقدان التوازن من خلال ممارسة قدر كافٍ من القوّة والطاقة قصد كَتْم الغضب.

المصدر: يكون في وسعنا أحيانا مُراقبةُ مصدر توليد السائل الحارّ سواء كان ذلك بهدف الإضرار أو الإصلاح. وهو ما ينتج عنه التخفيضُ من مستوى الحرارة وضغط.

الهدف: يكون في وسعنا أحيانا مراقبةُ مصدرِ توليد الغضب سواء كان ذلك بهدف الإضرار أو الإصلاح. وهو ما ينتج عنه التخفيضُ من مستوى الغضب وضغط الداخلي.

وتُمثّل الحالة الأخيرة تشكيلا للاستلزام التالي: **عندما ينفجر شخصٌ ما، يقع إظهارُ ما كان بداخله.**

يمكن أن يقع إظهار الغضب مع مراقبته.

ـ كشف عن غضبه.

- فتح فوهةَ قلبه عن غضب جارفٍ.
- وجِّهْ سيْلَ غضبك نحو شيء بنّاء.
- صعّد غضبَه نحوي.

لقد سبق أن رأينا أنّ النظريّة الشعبيّة المتعلّقة بردود الفعل الفيزيولوجيّة توفّر أساس الاستعارة المركزيّة وأنّ هذه الاستعارة تعيّن مُقابَلاتٍ مُفصَّلة بين المجال المصدر والمجال الهدف -وهي مقابلات متعلّقة بكلٍّ من الأنطولوجيا والمعرفة.

وعند هذه النقطة، تُمكّننا تحاليلُنا من معرفة السبب الذي من أجله تستقيم مختلفُ العلاقات بين التعابير الجارية. إذ يمكننا أن نعلم لِمَ يُقالُ لمَنْ أصابه حنقٌ شديد أنّه لم يُحافظ على بروده، ولِمَ يُقال على مَن احتدم غضبُه أنّه كان في وسعه احتواء غضبه لكنّه لم يستطع إبعادَه عن نطاقه، ولِمَ يُقال لمَنْ كتَم غضبَهُ إنّه لم يثُرْ بعدُ، ولِمَ يُقال لمَنْ وجّه غضبَه نحو شيء بنّاء أنّه لم يستسلم إلى جموح الغضب به.

ولنعد الآن إلى الحالة التي تنطبق فيها الاستعارة العامّة **الغضب حرارة على** المواد الصلبة:

الغضبُ نارٌ.

- تلك ملاحظاتٌ **لاذعة**.
- لقد كانت **تشتعل شيئا فشيئا**.
- كانت **أنفاسُه ملتهبةً** من الغضب.
- لم يُضِفْ اعتذارُك الكاذبُ إلى **النار غير الوَقودِ**.
- بعد المحاورة، **خمد** غضبه طيلة أيّامٍ.
- **أشعل** ذلك غضبَه.
- **تأجّجت** نارُ غضبي.

ـ **يأتكل من الغضب**.[1]

تُبرز هذه الاستعارة مصدر الغضب (الإشعال، الإيقاد)، ودرجة حدّته ومُدَّتَه (الخمود، الاشتعال البطيء، التأجُّج)، وخطرَه على الآخرين (التهاب الأنفاس)، وأضراره التي تلحق الغاضِب (ائتكل). وتتمثّل المقابلات من الوجهة الأنطولوجيّة في ما يلي:

المصدر: النار **الهدف: الغضب**

ـ النارُ غضبٌ.

ـ الشيء المُحترِق هو الشخص الغاضِبُ.

ـ مصدرُ تولّد النار هو مصدرُ تولّد الغضب.

ـ درجةُ حدّة النار هي درجة حدّة الغضبِ.

ـ الضررُ الفيزيائيّ بالنسبة إلى الشيء المُحترِقِ هو الضرر الذهنيّ بالنسبة إلى الشخص الغاضب.

ـ قدرة الشيء المحترق على القيام بدوره العاديّ هي قدرة الشخص الغاضب على التصرّف بصفة عاديّة.

ـ الشيء الذي تكون النار على وشك أكْلِه يُقابِل الشخصَ الذي بلغ غضبُه حدَّهُ الأقصى.

ـ خطرُ النار على الأشياء المُحيطة بها هو خطرُ الغضب على الآخرين.

أمّا المقابَلاتُ من الوجهة المعرفيّة فهي:

المصدر: يمكن أن تحترق الأشياءُ ببطء خلال مدّة طويلة ثمّ يتأجّج لَهَبُها.

الهدف: يمكن للنّاس أن يغضبوا قليلا خلال مدّة طويلة ثمّ يحتدّ غضبُهم فجأةً.

المصدر: النيرانُ خطيرة على الأشياء المُحيطة بها.

(1) «يُقالُ ائتكلت النارُ. والرّجلُ إذا اشتدّ غضبُهُ يأتكِلُ، يُقال: فلان يأتكل من الغضب أي يحترق ويتوهّج.» لسان العرب. ذكر سابقا. ج1. ص173.

الهدف: الناسُ الغاضِبون يُمثّلون خطرا على الآخرين.

المصدر: لا يمكن للأشياء التي أكلتها النارُ أن تستمرّ في القيام بدورها العاديّ.

الهدف: مَن يبلغ أقصى درجات الغضب لا يمكنه التصرّف بصفة عاديّة.

وإذا أجملْنا ما كنّا بصدد القيام به، أمكننا أن نُدركَ لِم يُقال على مَن هو بصدد الاشتعال من الغضب أنّ أنفاسَه ملتهِبة، ولِم يُقال على مَن اثتكل من الغضب أنّه قد لا يرى الأشياء رؤية سليمة، ولِم يُقالُ إنّ إضافة الوقود إلى النار قد تسبّب لدى المُخاطَب رؤية الأبيضِ أسودَ.

كلود فاندولواز

استقلال اللغة والعرفان[1]

د. ثامر الغزي

التقديم:

كلود فندلواز ذو الأصل البلجيكي، هو أستاذ بجامعة لويزيانا Louisiana State University حيث يدرّس اللسانيات الفرنسية وقد سبق أن درّس باعتباره أستاذا زائرا بجامعة باريسVIII. وهو يهتمّ في مجمل أعماله بعلم دلالة الفضاء la sémantique de l'espace وبالعلاقات بين المقولات المعجمية والتجربة البشرية.

وفي مقاله هذا تعرض فندلواز لقضية على درجة من التعقيد وهي مسألة مدى صدقية استقلالية اللغة معرفيا، ومدى قدرة الباحث على الاكتفاء في دراسته بالبنى التركيبية كما دعت إلى ذلك عديد المدارس المعاصرة، وعلى رأسها المدرسة التوزيعية التي دعت إلى استبعاد المعنى.

(1) Claude VANDELOISE, 1991, "Autonomie du langage et cognition", *Communications* 53, 69-101, Arguments contre l'analyse structurale en sémantique.

يحاول المقال إعادة طرح أسئلة ما قبل البنيوية، في سعي منه للحدّ من غرور النظريات «العلمية» اللسانية معتمدا منجزات علم النفس التجريبي في نسق جدالي وحجاجي جلي.

لذلك بني هذا المقال على أربعة عناصر، عرض في أولها لموقف البنيوية من استقلالية اللغة فبدأ بنقد المواقف التوزيعية من قضية الدلالة التي تخرق هذه الاستقلالية وتفرض ربطا محكما بين الشكل اللغوي والحقل الدلالي.

وقد انبثق عن هذه المسألة قضية أخرى ذات بعد فلسفي وهي العلاقة بين اللغة والتفكير وقد وصل فندلواز بعد تمشّ معرفي إلى القول بأنّه لإثبات استقلال اللغة لابد من التسليم بأسبقيتها على الفكر، وهي مسألة على غاية من التعقيد وتمثل خلافا بيّنا مع نتائج أبحاث علم نفس التطوّر.

كما عرض في القسم الثاني لمسألة خصوصية اللغة بناء على منجزات النحو التوليدي وعلى تشومسكي الذي يتبنّى مبدأ استقلال اللغة اعتمادا على نظرية اكتسابها لدى الطفل إذ يرى أنّ «تعلّم البنى التركيبية مستقلّ عن المعنى» ليعود بعد ذلك لنقدها بناء على فيتنغنشتين وبوتنام اللذين ألحّا على عدم وجود بنية مستقلّة عن الوقائع الدلالية. ولكنّه يقرّ بأنّ فرضية استقلال اللغة إنّما هي» ضرورة منهجية تضمن الخاصّية العلمية للسانيّات السنّيّة المعاصرة أكثر منها خاصّية من خصائص اللّغة بُرهِن عليها تجريبيا» لذلك يفرد العنصر الثالث ليبرهن على أنّه من الطبيعي ألاّ يسمح مبدأ الاستقلالية، وقد تمّ تبنّيه لغايات استكشافية، إلاّ بتحليل جزئي للغة. وهو يعزو انتشار هذا المبدإ للدور الذي لعبته الأكاديميات تاريخيا خلال القرن التاسع عشر إذ كان العلم الوضعي يرغب في أن يقدّم نفسه باعتباره المؤسّسة الوحيدة التي يجب أن يكرّس أكاديميا، وبذلك يتحول نقاش فندلواز إلى مناقشة منهجية ومعرفية لحدّ العلم فالعلم الذي يمثّل ضمانا معرفيّا لأعمال البنيويين يختلف عن العلم العقلاني الذي يدعم المشروع التشومسكي كما يختلف عن المبادئ التي تبنّتها اللّسانيات العرفانية والتي لا تقلّ عنه صرامة ونحن بمقارنة النحو العرفانيّ باللسانيّات المعاصرة التقليدية لا نضع نظرية

غير علمية في مواجهة نظرية علمية، وإنّما نضع نظريتين تستعملان العلم بطريقتين مختلفتين: ففي حين ينكر النحو العرفانيّ القواعد المطلقة والتصنيف الكلاسيكي، متطابقا بذلك مع اكتشافات علم النفس العرفانيّ التجريبي المعاصر، تؤكّد البنيويّة والنحو التوليدي أنّ اللّغة يجب أن تُستنسَخ عن منوال علمي موضوع سلفا، منوال بدأت العلوم الطبيعية نفسها تضعه موضع شكّ. ويخلص من ذلك إلى أن جوهر الخلاف يكمن في الآليات، فاللسانيات البنيوية تعتمد الاستقراء وهو نسق يعمِّم في المستقبَل تجربة الماضي، وهو وإن يكن أداة صالحة في التجربة اليومية فإنّ كثيرا من العلماء ينكرون أن تكون له قيمة علمية. وبذلك يشرّع لعرض أهمّ أسس اللسانيات العرفانية في عنصر خاص بها (العنصر الرابع)، فيذكر أنها تعتقد أنّ دراسة اللّغة غيرُ قابلة للانفصال عن دراسة المعنى، وأنّ كثيرا من الكلّيات اللّسانية تعكس الطريقة التي ندرك بها العالم الخارجي فهي تستطيع بفضل المعارف والأدوات النظرية التي ورثتها عن اللسانيّات المعاصرة التقليدية أن تستأنف برنامج ما قبل ـ البنيويين وأن تضع مباشرة وبالتوازي الأشكال اللسانية الظاهرة ومجموعةَ الظروف والملابسات التي تثيرها بطريقة مختلفة تماما، من ذلك مثلا أنّه يعيد النظر في بعض ما اعتُبر منذ سوسير من المسلّمات كالاعتباطية مثلا.

إنّ قطب الرحى في هذا المقال هو الإلحاح على الدعوة إلى إقرار النسبية ونزول النظريات اللسانية المعاصرة من عليائها وتخلّيها عن دوغمائيتها «العلمية» وأن يتحوّل التعليم الأكاديمي إلى العلمية بدلا من «العلموية» وقُدّمت اللسانيات العرفانية كمنهج يرفض النظر إلى العلم الوضعي باعتباره الأداة الوحيدة أكثر ممّا قُدّمت كعلم، وفي هذا تكمن طرافة المقال وعمقه.

التعريب

ثمّة احتمال أن يبدو النحو العرفانيّ فوضويا ورجعيا في الآن ذاته إزاء النظريات التقليدية للّسانيّات المعاصرة (البنيويّة والنحو التوليدي). فهو فوضوي – وسيقول البعض إنّه ظلامي ـ لأنّه يرفض أن يقبل بشكل مسبق المصادرات التي انبنت عليها هاتان النظريتان: استقلالية اللّسان واستقلال منظوماته (وتحديدا الإعراب والدلالة)، وهو رجعي لأنّه باقترابه بهذا الشكل من الرّأي العام الخاطئ، يلتقي مع بعض معتقدات المقاربات قبل ـ البنيوية préstructuraliste (قبل ـ علمية Préscientifique) للّغة.

صحيح أنّ معرفتنا بالعالم كثيرا ما غَنِيَت على حساب الحدس الأكثر مباشرة وأنّ فطرية النحو الكلي الذي صادر عليه تشومسكي، أو منظومية الذهن modularité de l'esprit، تعطي بدائل مغريةً للمعتقد الشعبي الذي يرى في اللّغة ملحَقا [تابعا] لقدراتنا العرفانيّة العامّة. غير أن الإغراء ليس برهنة، وإنّ بعض الحجج التي تزعم اللسانيّات التقليدية تقديمها للبرهنة، مبنيّة حسب رأيي على خلط كبير. وسأوضح هذا الموضوع في القسمين الأوّلين من هذا المقال. يبقى الاختيار إذن مفتوحا بين لسانيّات ذات استقلال ذاتي autonome أو داخليّة، ولسانيّات خارجيّة مرتبطة بقدراتنا العرفانيّة العامّة وبمعرفة العالَم، [وينبغي الإقرار بأنّه] لم يُجحَد قطّ دور هذه اللّسانيات الأخيرة التكميلي، رغم الحكم عليه من قبل البعض بأنّه دور«غير هامّ». إنّ تحوّل فرضية استقلالية اللّغة ضمن هذه الشروط إلى معتقد أعمى بقدر ما هو متغطرس في الأوساط اللّسانية يمثّل مفارقة سأحاول تفسيرها في القسم الثالث بالادّعاءات «العلمية» للّسانيات المعاصرة وبالدور السياسي الأكاديمي في نشر الأفكار.وسأبيّن في الفصل / [70] الأخير كيف فتحت التطورات التي لا شكّ فيها التي أنجزتها اللسانيّات التقليدية، والأبحاث في المَقولة البشرية التي أنجزتها إ. روش .E

Roch في إطار علم النفس التجريبي (1973 ـ 1975 ـ 1978) الطريقَ لنمط جديد من اللسانيّات يتجمّع أتباعُه تحت اسم «النحو العرفانيّ».

ولئن كان تشومسكي لا ينكر وجود تأثير خارجيّ في اللّغة، فإنّه يشكّك في أهمّية دوره في المشهد اللّساني الذي يرغب في أن ينفرد بإخراجه.إنّ أهمّية نظرية ما، على خلاف دقّتها، مسألة مَيْـل. وسأجهد نفسي هنا لدفع القارئ إلى مقاسمتي ميولي. لا يمكن القول ـ كما هو الشأن بالنسبة إلى اختيارات الألوان ـ بأنّ الاختيار بين النظريات اللّسانيّة، لا يمكن مناقشته. يمكن، بتفسير أقصى قدر من الأحداث بمبادئ عرفانيّة عامّة، أن نحاصر من الخارج المجال النوعي للّغة الذي يعلّل فرضية الفطرية l'innéité. وقد بيّن دافيد جيل (1987) David Gil، مع قبوله المبادئ الأساسية للنحو التوليدي، أنّ حقل النحو الكلّي أضيق ممّا أثبته تشومسكي (1981). أفيمكن أن يكون فارغا؟ سأتجنّب الإجابة بالإيجاب، وبالتالي استبدال شكّ أعمى بوثوق ليس دونه عمًى. لكنني سأسجّل مع جيل أنّه من غير الممكن بيان نوعية الملَكة اللغوية دون مقارنتها ببقية ملَكاتنا العرفانيّة وتأثيرها في اللّغة. لقد بيّن [هذا الباحث] أنّ الوقائع [المتعلّقة] باللّغة التي رأى تشومسكي أنها غير هامّة هي التي قد تُمكِّن من إبطال فرضيته.

1 ـ البنيويّة واستقلالية اللّغة

إن اللّغة موضوع دراسة شاسع بحيث [يكون] من المشروع، بل ومن الضروري غالبا، أن نحاصره وأن نحدّد فيه مجالاتٍ يستجيب حجمها للملاحظة بشكل أفضل. لكنّ من المهمّ ألاّ ننسى الطابع المنهجي والتواضعي الصرف conventionnel لهذه التقسيمات: [ولذلك] حتى وإن كان من الملائم أن ندرس على انفصال كلاًّ من الصوتمية phonologie والصرف morphologie فإنّ ذلك لا يعني أنّ ثمّة بين هذين المجالين حدّا ملازما للّغة. إنّ مقاربة النحو التوليدي، التي ترى في هذه المجالات منظومات مستقلّة، تتميّز هكذا جذريا عن النحو العرفانيّ الذي يقرّ، مثل سوسير، باسترسال بين الصوتمية والصرف والإعراب syntaxe.

/ [71] ولئن كان تحديد اللّغة وتقسيمها عمليات مشروعة منهجيا فإنّه لا توجد طريقة مثالية لإنجاز هذه العمليات، فالأهداف التي يروم اللّساني تحقيقها توجّه اختياره ضمن الخيارات الممكنة، وهكذا تمّ إقصاء علم الدلالة sémantique عمليًّا من حقل اللسانيّات من قِبَل البنيويين. وفعلا فإنّ الحماس الوضعيّ في بداية هذا القرن كان يستلزم وضع مقاربة للّغة تتّفق مع المثل الأعلى العلمي للعصر وتخالف تخمينات فقه اللّغة (الفيلولوجيا) غير المنظَّمة. وبما أنّ البنيويين لم يكونوا يرون في الفكر إلاّ كتلة لا شكل لها غير قابلة لمثل هذه المعالجة فإنّهم أقصوه من حقل دراستهم. وهكذا أُقصيت من اللسانيّات كلّ مقاربة غير خلافيّة للمعنى.

عرّف هيلمسليف (1968) L. Hjelmslev هذه الوضعية دون لبس حين كتب: «نعني باللسانيّات البنيويّة مجموعة بحوث ترتكز على فرضيةٍ ترى أنّه من المشروع علميّا وصف اللّغة باعتبارها، بالأساس، كيانا مستقلاّ ذا ارتباطات داخلية، أو، في كلمة واحدة، باعتبارها بنية». لا مجال للتّشكيك، إزاء نجاحات الصوتمية والتحليل التوزيعي، في شرعية هذا الاختيار المنهجي: صحيح أنّ البنيويّين كشفوا لنا بعض مظاهر سلوك اللّغة بمعالجتها **كما لو** كانت مستقلّة. لكنّهم لم يكشفوا جميع مظاهرها، ولئن بدت بعض الدوالّ في القطب الصوتمي للّغة قابلة للدّراسة من قِبَل هذا النوع من المقاربات، فإنّ الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المدلولات التي بقيت، كما لاحظ فيتغوتسكي (1962) Vytgotsky، مجهولة جهلَنا الجهةَ المخفيةَ للقمر. وأكثر المواقف تطرّفا تجاه المعنى هو موقف ز. هاريس (1951) Z. Harris الذي كان يرغب في إقصائه من اهتمامات اللسانيّات دون قيد أو شرط. وحين أحسّ البنيويون الأوروبيون بضرورة الالتجاء إلى علم الدلالة أرسوا تمييزا بين **معنى** sens تعبير ما متعلّق بالمتكلّم وبمقام القول، وبين **دلالته** *signification* المشترَكة بين كلّ معاني التعبير. وهكذا تريد البنيويّة، بجعلها الدلالاتِ موضوعَ علم الدلالة، أن تجعلها مستقلّة عن المتكلّم وعن مقام القول بتأسيسها على مقاييس غير حدسية وغير استبطانية. أمّا بلومفيلد (1933) Bloomfield، فيرى أنّه لا يمكن

إلاّ لعلم كونيّ أن يجعل هذا الهدف ممكنا [فهو يقول]: «لتقديم تعريف علمي لكلّ شكل لغوي من أشكال لسانٍ ما، يجب أن تكون لنا معرفة علمية دقيقة لكلّ ما يشكّل عالَم المتكلِّم». كيف يمكن للبنيويين/ [72]، دون اللجوء إلى هذا العلم المثالي، وحتّى مع التسليم بوجود دلالة مشتركة لكل معاني عبارة لغوية ما، أن يجعلوا هذه الدلالة محايثة، أي مستقلّة عن العالم الخارجي؟ لقد تبيّن أنّ جهودهم راحت هباء فيما يخصّ تحديدالحقول الدلالية أي مجموعات الكلمات المتشابهة الدلالة. لقد كانت ألفاظ القرابة (أب، أمّ، أخ.. الخ) وحيوانات الضيعة (حصان، ضأن، طير مخصيّ chapon الخ) من بين الحقول الأكثر استغلالا في اللسانيّات البنيويّة. وهذا جورج مونان (1968) G. MOUNIN، الذي اشتهر في هذا المجال، يعترف «أنّ الإجراءات التوزيعية مهما كانت بارعة وناجعة في تقديم وصف بنيوي لاستعمال أوجه استعمال نفس الكلمة والمترادفات والمشترك اللفظي تبدو ثقيلة للغاية وغير قابلة للتطبيق لبناء معجم بأكمله». وتجدر الملاحظة أنّ سوسير نفسه لا يخشى خرق مبدإ الاستقلالية لربط الصلة بين الكلمات نحو خشي – خاف – رهب، بفضل التصور النفسي للخوف.

وبالإضافة إلى تعريف الحقول الدلالية سعت اللسانيّات البنيويّة إلى تفكيك معنى الكلمات إلى وحدات دنيا للمعنى مسمّاة معانم (sèmes). إنّ هدف هذا التحليل هو إثبات أنّ المعجم ليس قائمة لكلمات دون روابط، بل هو بنية مثل مجموع صواتم لسانٍ ما. فعلى سبيل المثال يمكن تعريف الوحدات المعجمية التالية: فحل الخيل *étalon* والفرس *jument* والمهر *poulain* بـ: حصان + ذكر وحصان + أنثى وحصان + ذكر + غير بالغ. وتكون كلمة حصان هي التي تقيم العلاقة بين تلك الوحدات.

وفضلا عن ذلك فإنّ تركيبة خنزير +أنثى يمكنها أن تعرّف كلمة خنزيرة *truie* مظهرة في الآن نفسه علاقة هذه الكلمة بـفرس.

قد يكون من الممكن للتحليل السماتي l'analyse componentielle [1]أن يحلل الخشخاش إلى وحدات دنيا «كائن» – «حي» – «نباتي» – «باديات الزهر» phanérogame... «خشخاشيات» papavéracée أن يُرضِي بلومفيلد وهواةَ «التعريفات العلمية»، غير أنّه يمكن أن يُثير حيرة جلّ مستعملي كلمةخشخاش. ليس التحليل السماتي غير مرضيّ وحسب، بل إنّه كذلك محدودٌ للغاية. ففي حين أنّ للّسانِ الفرنسي عشرات آلاف الكلمات فإنّ عدد المعانم المعترف بها يُعدّ على أصابع اليد، وليس من الصدفة أن ينحصر تطبيقها في بعض المجالات. ولكن تنعدم المحاولات لتفكيك كلمات [مثل] حرّيّة liberté أو طوباوية utopie أو لسانيّات linguistique إلى معانم. وفضلا عن ذلك فإنّ التحليلات السماتية لـفرس أو خشخاش المذكورة أعلاه تدَعُ جانبا مشكلة جوهرية: ما حكم كلمة حصان أوخشخاشيات؟. إنّ تعريفات هذه «الرواسب» للتحليل السماتي هي التي ستكون أساسية للّسانيّات العرفانيّة.

ومثلما لاحظ ياكبسون (1973) Jacobson فإنّنا «لا يمكن أن نلعب مع الدلالة طويلا لعبة القطّ والفأر وأن نقيّم البنى /[73] اللّغويّة بمعزل عن القضايا الدلالية». ولم يمنع هذا التحذيرُ مبدأَ الاستقلاليّة، وهو قرار منهجي يسمح بدراسة علمية للسان ما، بعد أن اقتطع منه المعنى، من أن يتحوّل إلى قول ثابت حول طبيعة الموضوع المدروس. ويتجلى هذا الخلط بشكل لافت حين يصل بعض البنيويّين حدَّ التصريح بأسبقية العلامات اللّغويّة على الفكر الذي وُصِف بأنّه ضبابيٌّ عديمُ الشكل amorphe قبل أن يُجزَّأ بالمدلولات. ويتبنّى كاسيرر (1933) Cassirer هذا الموقف كذلك حين يكتب: «الفكرة لا تسبق اللّغة في الوجود، فهي تتشكّل معها وبها [...] فالفكرة تأتي حين نتكلّم». وهنا نجد فرضية مفاجئة مخالفة للمعتقد السائد الذي يرى أنّ اللّسان حقيقة غير قابلة للانفصال عن النشاط العرفانيّ الانساني عموما، وهو معتقد يجعل دراسة اللّغة ومدلولاتها تابعة لمعرفة الفكر الانسانيّ عموما وللتفكير بشكل خاصّ.

(1) الذي يقوم على تجزئة المعنى إلى سمات دلالية دنيا [المترجم].

لو أثبت الباحثون بشكل مستقلّ فرضية أسبقية اللغة على هيكلة الفكر لأرسوا دون شكّ استقلال اللّغة. وبما أنّه لم تُقدَّم أيّة حجّة من هذا القبيل ولا حتّى سعى أحد للبحث عنها، فإنّه يبدو، على النقيض من ذلك، أنّه قد تمّ التسليم بأسبقية اللّغة لضمان القول باستقلالها وهو قول ضروري منهجيا للبنيويّين. إنّ العلاقة بين التفكير واللّغة قد أصبحت صعبة التأسيس بسبب الدائرية circularité الموجودة في تعريف هذين المجالين. ولكن لا يمكن بشكل مسبق نفي وجود تفكير قبل ـ لساني préliguistique بل يُعتقَد في اللسانيّات العرفانيّة أنّ عملية التصور قبل ـ اللّسانية la conceptualisation prélinguistique للعالَم أبعد من أن تكون عديمة الشكل. وكثيرا ما يُستدَلّ على وجود تفكير قبل لساني (بوهلر Bühler 1928) ضمن علم نفس التطور psychologie du développement، بالفكر العملياتيّ La pensée opératoire للأطفال ذوي العشرة أشهر الذين يتعلّمون جذب شيء نحوهم مستعينين بخيط. وتقوم رؤية بياجيه (1923) Piaget وفيغوتسكي (1962) Vygotsky، على عكس موقف واطسن (1924) Watson السلوكي الذي يطابق بين الكلام والتفكير، حيث الأول تفكير صوتي والثاني كلام صامت،، فبالنسبة إلى بياجيه يسبق التفكيرُ اللّغة في حين أنّه بالنسبة إلى اللساني الروسي يوجَد في الآن ذاته تفكير قبل ـ لساني ولغة دون تفكير يتطوّران مستقلّيْن ليلتقيا قبل سنّ السادسة. وبما أنّ وجهات نظر علماء النفس حول العلاقات بين التفكير واللّغة مختلفة، فإنّنا لا يمكن إلاّ أن نَعجب من الثقة الكبيرة التي لاءم بها البنيويّون الواقع مع حاجاتهم المنهجية.أعتقد أيضا أنني أجد في التعريف الخلافي / [74] لـقيمة العلامات [اللّغويّة] نتيجة من نتائج [القول] بمبدإ الاستقلالية، وأعترف أنني كنت دائما حائرا أمام هذا التعريف الذي يجرّ المتكلّم إلى تراجع لانهائي لفهم علامةٍ (س)، ويجبره على أن يأخذ بعين الاعتبار مجموع العلامات الأخرى للنظام غير القابلة، هي نفسها، للفهم دون فهم العلامة (س).كيف نزعم أنّ العناصر (العلامات) لا توجد قبل المجموعة (نظام اللّسان)؟ كيف نقيّم الاختلاف في غياب أيّ معطى أوّلي؟ أيجب فقط أن نرى في هذا التعريف صورة يلحّ من

خلالها سوسير، إلى حدّ المفارقة، على نظام اللّغة ليبطل أكثرَ موقفَ سابقيه الذين كانوا لا يرون في المعجم سوى قائمة مصطلحات معزولة؟ لا يتلقّى الطالب غالبا، لإعانته على فهم هذه الألغاز، غير ابتسامات ساخرة أو شفقة مهينة أو هزّ أكتاف مستسلم. إنّني أظنّ اليوم، أن التعريف الخلافي للقيمة قد كان له الفضل بالنسبة إلى البنيويين في حبس الدلالة في النظام اللغوي فضمن بذلك استقلاله. وعلى العكس من ذلك فإنّ تعريفا إيجابيا [للقيمة] لا يمكن إلاّ أن يحيل على العالم الخارجي وأن يخرق تبعا لذلك مبدأ الاستقلالية. ولا يكتفي هذا المبدأ هنا أيضا بضبط حدود الموضوع المدروس فحسب بل إنه يغيّر وصفَه.[وفي هذا الصدد يقول] كورناي (1979) Corneille في كتابه عن البنيويّة: «يكمن الإسهام الأثمن للبنيوية في المجهودات المنهجيّة التي بذلتها لتحرير إجراءات التحليل من كل اعتبار للمادّة. وتمثّل اللسانيّات البنيويّة، من هذه الزاوية، تجربة طويلة وعسيرة لمحاولة التجرّد أكثر من المعطيات الخام للواقع المحسوس الملاحَظ بشكل مباشر». دون شك، لا فائدة من الابتعاد عن المعطيات الملاحَظة إلاّ إذا كانت لا تتلاءم مع أيّ تفسير للّغة. وهو ما تحاول اللسانيّات العرفانيّة دحضه.

2 ـ النحو التوليدي وخصوصيّة اللغة

يقيم النحو التوليدي، على غرار البنيويّة، استقلالية اللّغة على حساب الدلالة. ولا تستطيع هذه النظرية، بالارتكاز فقط على معطيات «هامّة» منتقاة بعناية، أن تقترح غير وصف جزئيّ للّغة، ومفهوم الكفاءة هو أحد المفاهيم التي تقوم من خلالها بفرز الأحداث والوقائع اللغويّة المأخوذة بعين الاعتبار. لا يصادر تشومسكي فقط على استقلالية اللّغة: فهو يرى فيها مجالا/ [75] خصوصيّا إلى درجة أنّ الطفل لا يستطيع اكتسابها من دون ذكاء لغوي فطري. تقوم هذه الفرضية على عدم التناسب الذي يفترضه بين تعقيد اللّغة المراد إتقانها والمعطيات الجزئية المغلوطة غالبا، التي يمتلكها الطفل الذي يحاول تعلّمها. هنا أيضا يتمّ الاستدلال على صعوبة الاكتساب بفضل معطيات مختارة

وباعتبار أن تعلّم الأبنية الإعرابيّة مستقلّ عن المعنى. يزعم تشومسكي، عندما يفترض وجود عضو خاص باللّغة، أنّه يرسي دراسة اللّغة في قلب علم النفس وعلم الأحياء. في الواقع أعتقد أنّ البحث اللّساني ضمن النحو التوليدي مستقلّ تماما عن الفرضية التشومسكية المتعلّقة بفطرية اللّغة. وفضلا عن ذلك سنرى في هذا القسم أنّ النحو التوليدي يضع نفسه بشكل مثير للاستغراب في منأى عن كل تثبّت تجريبي سواء منه اللّساني أو النفسي وهو الذي يدّعي الانتماء إلى العلوم الصحيحة.

إنّ نظريات تتباهى، كالبنيويّة والنحو التوليدي، بدراسة اللّغة علميّا (بالمعنى الضيّق جدّا لكلمة «علمي» كما سنرى في الجزء الثالث)، تفترض ضمنيّا أنّه يوجد في اللّغة ظواهر يمكن طرقها بهذه المقاربة. وقد أرسى سوسير بهدف عزل هذه الظواهر، تمييزا بين الكلام *parole* واللّسان *langue*، بغاية عزلهما، وهذا الأخير هو حقل الدراسات النظامية الذي سيمثّل مجال الدراسة بالنسبة إلى الدراسة البنيوية. نجد هذا التمييز تقريبا في ذلك الفصل الذي يرسيه تشومسكي بين الإنجاز *performance* (الاستعمال الفعلي للّسان في وضعيات حقيقية) والكفاءة *compétence* (المعرفة التي للمتكلّمين بلسانهم). ويريد تشومسكي أن يحصر أبحاثه في هذه الأخيرة التي نبلغها بشكل غير مباشر. لا تستطيع أيّة نظرية تجنّب تمييز من نوع لسان / كلام أو إنجاز/ كفاءة على الأقلّ لتمييز زلاّت اللّسان من اللّغة السليمة. غير أنّه توجد عدّة حالات يصعب فيها التمييز بين إنجاز/ كفاءة. لذلك يتعيّن إمّا مضاعفة المقاييس التي تحدّده وتدقيقها وإمّا التقليص من دور تمييزٍ بهذه الدرجة من الالتباس. وقد برّر النحو التوليدي، على النقيض تماما، هذا التمييز داخل النظرية ومنحه دورا أساسيا بما أنّه تمّ استبعاد كلّ الظواهر [اللّغوية] التي تستعصي على المعالجة الشكلية من [مجال] الكفاءة إلى مجال ملكة اللّغة. ويجيب ف. نيومير (1983) F. Newmeyer أولئك الذين يطالبون باجتناب هذا التمييز: «ليست الكفاءة اللّسانية غير اسم لنواة اللّغة غير القابلة للاختزال ولمظاهرها التي تمثّل نظاما مستقلاّ ذاتيا، لغويّا محضا»، ويضيف فيما بعد «لا يُستغرب، باعتبار الوضع

الحالي للنّظرية اللّسانية/ [76]، أن نجد حالات قصوى تمثّل تحدّيا مثيرا للباحثين [...]، تحدّيا يمكن أن تكون الإجابة عنه مقتضية رسما جديدا لحدود الكفاءة اللّسانية». وهذا ما يساعد على إقناع أيّ أحد.. يؤمن بعدُ [بهذا الرسم الجديد للحدود]. وفيما يخصّني فسأكتفي بتسجيل أنّ النحو التوليدي قد افترض استقلالية اللّغة وأنّ التمييز بين **الكفاءة** و**الإنجاز** يسمح له بتبرير هذا الافتراض وذلك بإقصاء كلّ الأحداث اللّغويّة، التي يمكن أن تشكّك في هذه القناعة من مجال الكفاءة.

إنّ الفرق الجوهري بين النحو التوليدي والمدارس اللّسانية التي سبقته يهمّ اكتساب اللّغة. وقد كان الفضل الأكبر لسوسير أنّه انتزع اللّغة من أصولها الإلهية أو الميثولوجية ليعيد وضعها في قلب المجتمع الذي يستعملها. وسيقترح تشومسكي أصلا وراثيا مرتبطا بالجنس البشري كلّه وهو يأمل من ذلك ربط قدر اللسانيات بقدر علم الأحياء، فيلاحظ أنّ معرفة الناس، قبل البلوغ، باللّغة تبلغ طورا يمكن اعتباره قارّا، إن لم نأخذ بعين الاعتبار النموّ المحتمَل للمعجم. وتتباين السرعة التي يتمّ بها بلوغ هذا الطور مع مجالات أخرى للمعرفة كمجال الرّياضيات أو الفيزياء، ثمّ إنّ هذين العلمين لا يُكتسَبان دون تعليم صريح من أستاذ، وتَعلُّمُهما الذي يقتضي مجهودا واعيا، يمكن تنميته في مختلَف أطوار حياة الفرد. وأخيرا توجد فروق فردية هائلة في طريقة إتقان هذه الموادّ. ويلاحظ تشومسكي أنّه على النقيض من ذلك فإنّ اكتساب اللّغة يتمّ بشكل ضمني أكثر منه بشكل صريح. وللاقتناع بذلك قارن السهولة التي يعبّر بها طفل في الخامسة يجهل حتّى وجود كتب في النحو في لغته الأمّ، بالطريقة التي يخرق بها كهلٌ نحوَ لسانٍ يعرف قواعده معرفة صريحة. ثمّ إنّ فردا لم يتعرّض للّغة خلال الحقبة الملائمة من عمره يعاني صعوباتٍ كبيرةً في التكلّم فيما بعد. ويواصل تشومسكي أنّه، وأخيرا، وحتّى وإن وُجدت هوّة فكرية شاسعة بين حائز على جائزة نوبل وبين متخلّف ذهني له ملكة اللّغة فإنّ إتقانهما للنحو الضمني للسانهما قد يكون متماثلا بشكل غريب.

كيف نفسّر هذا التباين؟ هل إتقان لسان ما أسهل من الفيزياء أو الرياضيات؟ كلاّ. هكذا يجيب تشومسكي الذي يجهد نفسه لإفهامنا تعقّد الوضع القارّ النهائي الذي يبلغه دون عناء كل الأطفال اليافعين مهما كان ضعف قدراتهم الذهنية./ [77] في هذه النقطة تتدخّل المصادرة الأساسية للنحو التوليدي: من **المستحيل**، مع اعتبار التعليم والتجربة التي يخضع لها الطفل، أن يبلغ الوضعَ القارَّ النهائيَّ الذي يميّز معرفة اللّسان سواء انطلق من وضع عرفانيّ فارغ أم مرفَق بآليات تعلُّم عامّة ليست مهيَّأة خصّيصا للّغة. ويرى تشومسكي أنّه تبعا لذلك فإنّ بنية الوضع النهائي يجب أن تكون غنيّة وخصوصيّة بما يكفي لتفسير الكفاءة اللغوية في كل ألسنة العالم، إلاّ أنّها يجب ألاّ تكون خصوصيّة إلى حدّ الدخول في تناقض مع أحدها. وفعلا وبما أنّ الطفل يمكنه مبدئيا أن يتعلّم أيّ لسان (الطفل الفرنسي الذي تربّى في اليابان يمكن أن يتعلّم اليابانية أوّلا)، فإنّ «العضو اللغوي» **l'organe langagier** المبرمَج وراثيا يجب أن يكون متلائما مع كلّ ألسنة العالم. إنّها السمات المشتركة لكلّ ألسنة العالم ـ وهي ما يسمّيه تشومسكي بالكلّيات les universaux ـ التي تمكّننا من تحديد طبيعة الذكاء اللّغوي الفطري. وبفضلها لم يعُد للمعطيات اللّسانية التي يعرَّض لها الطفل أن تؤدّي دورا يتجاوز طاقته وهو ضبط قواعد لسان من الألسنة بواسطة تعلُّم يقوم على تعاقب محاولات التجريب ثمّ تعميم [النتائج] فيتقلّص دور الأقوال التي يسمعها الطفل إلى مجرّد **قوادح** *déclencheurs* أي معطيات ضرورية لتشغّل آلية الاكتساب «دون أن تكون، مع ذلك، قادرة على التأثير إطلاقا في اشتغالها» (مركز رويومن Centre de Royaumont 1979). وبفضل هذا الوضع الأوّلي لن يكون للطفل الذي يبحث عن القواعد النوعية للّسان الذي يعرّض له غيرُ عدد قليل من الفرضيات للتثبّت منها وهي تلك المتوافقة مع قواعد النحو الكلّي (انظر في هذا العمل «اللغة والعرفان «Pollok المترجم).
لم تمرّ هذه الفكرة الجريئة والمغرية القائلة بذكاء فطري وخاصّ باللّغة دون إثارة ردود أفعال وجدل. من ذلك أنّ ياكبسون (1973) خاصّة يرى أنّ «الطفل يتعلّم لسانه عبر تقليد خلاّق لأبويه ولكهول آخرين، رغم الزعم غير المعقول

– والذي يتعذّر دعمه – الذي يرى أنّه (أي الطفل) قد لا يحتاج إلى شيء غير بعض التوافق السطحي مع بنية سلوكهم [اللّغوي]». سأتناول الآن نقد فرضية الذكاء الفطري الخاص باللّغة.

يجب قَبْلاً، تدقيق مفهوم الفطرية l'innéité. وفعلا فكلّ نظرية لاكتساب اللغة تقرّ نصيبا من الفطرية على الأقلّ في النظام العصبي المركزي. وطرافة تشومسكي هي في المصادرة على عمليات اكتسابٍ مختلفةٍ ونوعية جليّة وموضوعة مباشرةً في تصرّف الجهاز/ [78] l'organisme لاكتساب مختلف مجالات العرفان. يذكر تشومسكي غالبا إلى جانب اللغة مجالا آخر هو مجال التعرّف إلى الوجوه. ويعترض بياجيه، الذي يعتقد أنّ اشتغالا فطريا يكفي لتفسير اكتساب اللّغة، على هذه الفطرية المخصَّصة بشكل كبير.

يكتسب الطفل في هذا البرنامج المسمَّى **بنائيًّا** constructiviste، معارفه بالارتقاء تدريجيّا من مرحلة إلى أخرى تليها، وتمنح كلّ بنية إمكانيات اختيارات أكثر من سابقتها. وهذه الخيارات ضرورية (إجبارية) ومتشابهة بالنسبة إلى كل الأفراد بسبب المحيط الذي نعيش فيه، ولكنّها ليست مبرمَجة سلفا. يقول بابر Pappert: «[إنّ اكتشاف هذه المراحل] طريق طويل وشائك وتقني. وفي المقابل يبدو لي من الغريب أن يخلص تشومسكي إلى أنه لا يفهم كيف يمكن لشرط «الفاعل المخصَّص» sujet spécifié (إحدى القواعد الكلّيّة التي يقترحها تشومسكي) أن يُلقَّن [للطفل] وبناء على ذلك يستنتج أنّه فطريٌّ» (مركز روايومن1979). أمّا بياجيه فقد ردّ عليه في نفس المؤتمر: «على كل حال إن سلّمنا بوجود برنامج مخصَّص بدرجة عالية ومسجّل في الجينات، فإنّه يبقى علينا تفسير كيفية خلق هذا البرنامج».

لقد نُقدت نظرية تشومسكي حول اكتساب اللّغة في وجهتي نظر أخريين، فقد اعتُبر، من جهة، أنّه كان يفرط في تقدير تعقيد القواعد اللّسانية وتشعّبها، وبأنّه، من جهة أخرى، كان يقلّل من تقدير قدرة التعلّم الذي يقود من الوضع الفطري للمعرفة إلى الوضع القارّ النهائي. أمّا فيما يتعلّق بخصوصية القواعد

اللّغوية فهي مبالغ فيها لأنّ تشومسكي يركّز على البنى التركيبية أو الإعرابية بقطع النظر عن الكلمات التي تتكوّن منها. ولكن إذا لاحظنا مع هاريس (1988) Harris أنّ التوليفات التركيبية التي يمكن أن تدخل فيها هذه الكلمات ترتبط تحديدا بمعناها، فإنّنا سنقرّ بأن يكون كلّ تمييز بين مجموعتين منفصلتين من القواعد هو في أفضل الحالات طريقة عرض ملائمة، وفي أسوإ الأحوال تمييز خادع. يقول فيتنغنشتين Wittgenstein «ليست اللّغة شيئا نعطيه أوّلا بنية قبل أن نطابقها مع الواقع» (1980). ويتبنّى بوتنام Putnam وجهة النظر هذه حين يؤكّد أنّ «الطفل لا يحاول تعلّم سلسلة من قواعد الإعراب كغاية في حدّ ذاتها لا معنى لها. إنّه يتعلّم ويسعى إلى تعلّم أحداث ووقائع دلالية» (مركز روايومن 1979). [في الحقيقة] إنّ ما يضعه تشومسكي موضع شكّ في التعلّم هو قواعد النحو الكلّي كما اختار هو بنفسه صياغتها. وتشكّل المقولات النحوية (أجمع تحت هذا المصطلح أقسام الكلام والأقسام التركيبية) عنصرا أساسيا لهذه القواعد. وتماما كما يلاحظ نيومير/[79] (1983) فإنّ «المرحلة الأولى بالنسبة إلى باحث هدفه رفض النحو الشكلي هي أن يبيّن أنّ المقولات التركيبية انعكاس مباشر لأنظمة ذات أوائل غير لغوية». إنّ النحاة التوليديين يخلصون عموما إلى استحالة [بناء] مثل هذه النظم لأنّه لا يمكن لأيّ مقياس معنوي أن يكون ضروريا وكافيا لتعريف المقولات النحوية مثل المقولات التقليدية. ولكن وجود المقولات التقليدية نفسه في اللّغة هو بالذات ما يشكّك فيه النحو العرفانيّ. بعد تسليم عديد الباحثين بأنّ المَقولة اللّسانية تشتغل اشتغال المقولة الإنسانية بصفة عامّة وتناسب مقولات طبيعية، (انظر جيريرتس Geeraerts، هذا العدد) أثبتت عديد البحوث إمكانية ضبط أقسام الكلم دلاليّا. وسأبيّن في القسم الرابع من هذا المقال كيف وجدت فيرزبيكا (1985) Wierzbicka تبريرا دلاليا للتفارق إفراد / جمع بين Oats (الخرطال) وwheat (قمح) وهو مثال شهير اعتقد بلومفيلد (1933) من خلاله البرهنة على اعتباطية هاتين المقولتين

النحويتين. وتمثّل مساهمة لنغاكر Langacker في هذا العدد [1] عموما مثالا ممتازا للتمييز المفهومي الواقع، هذه المرّة، بين الأسماء والأفعال.

إنّ مجموع المقالات التي جمعها م. برين M. Braine وإ. شليزنغر (1988) I. Schlesinger المخصَّص لاكتساب المقولات النحوية، مفيد بشكل خاص في هذا الموضوع، وحتّى وإن كانت مساهمة ماراتسوس Maratsos في هذا المصنَّف تلحّ على السهولة الظاهرة التي يتعلم بها الأطفال مقولاتٍ شكليةً خالية من المعنى كمقولة النوع في الألمانية (انظر فيما يتعلّق باعتباطية هذه المقولات، مع هذا، د. زوبن D. Zubin وك. كوبكه K.Köpcke 1981) فإنّ مساهمات شليزنغر وبرين تبيّنان بطريقة مقنعة كيف يتطور اكتساب المعنى والمظاهر الشكلية للأقسام النحوية تطوّرا متوازيا. وحسب شليزنغر فإنّ المقولات العلائقية ليست إمّا إعرابية وإمّا دلالية: إنّها تبدأ مقولاتٍ دلاليةً وتصل تدريجيّا لتتطابق مع المقولات المحدّدة شكليّا. وبما أنّ كثيرا من الوحدات اللغويّة التي تشغل وظيفة الفاعل تحيل على منفّذين للحدث فإنّ هذا الصنف التركيبي يكتسب في البدء لونا للفاعليّة الحقيقيّة agentif، ثمّ يطابق الطفل تدريجيّا بعد ذلك عبر **التماثل الدلالي** مقولته الأوّلية مع تلك التي للكهول. لكنّ الطفل، حسب تشومسكي، يمكن أن يسير في اتجاه معاكس. ويستغرب شليزنغر [هذا الموقف] فيقول: «لكن لماذا يسلك الطفل، في عناد، طريق التحليل الشكلي المحض؟ ولماذا يمكن أن يصبح حسّاسا فقط للتشابهات الدلالية بعد أن اكتمل تطوّر النظام؟

مازال ثمّة دون شك مشاكل محيّرة تتعلّق بالطريقة / [80] التي يكتسب بها الطفل دون أخطاء ودون تجريب وتحسّس واضح بنًى أكثر تعقيدا إعرابيا. ولكن إن أخذنا المعنى بعين الاعتبار فإن اكتساب اللغة لا يشهد، بشكل بديهي، لفائدة ذكاء فطري مختصّ في تعلّم اللغة. ولكن لنهبْ أنّ العضو اللغوي المبرمَج وراثيا، الذي صادر عليه تشومسكي موجود. إنّنا نخشى ألاّ يكون للبحث في

(1) [Communication n° 53] [المترجم]].

الكلّيات الشكلية التي تشكّل البرنامج اللّساني للنحو التوليدي ما يفيدنا به عن طبيعة هذا العضو، ذلك أنّه من الخطر الشديد الخلط بين وصف حدثان ذهني كاللّغة وبين وصف الآلية التي تنتجه. ويبدو الفرق جليّا إذا فكّرنا في الشكل المسدّس لخلايا النحل. يلاحظ بايتز Bates (ذكره ج. أيتشنسن J. 1987 Aitchinson) أنّ ذلك قد يغرينا بأن نستنتج وجود مبدإ السداسية héxagonalité المشفَّر وراثيا لدى النحل. هذه المسدّسات هي، في الواقع، النتيجة الحتمية لـ«مبدإ الحزم» (= الربط في حزمة.) principe d'empaquetage ، وهو قانون رياضي تتّخذ وفقه الكرات المتجانبة les sphères juxtaposées التي تتلقّى ضغطا متشابها من جميع الجهات شكلا مسدّسا. وهكذا يتّضح أنّ ما ظنّناه قصّة وراثية جميلة هو نتيجة مبدإ فيزيائي لكروية رأس النحل ولتجميعه الشمع في كل الاتجاهات بقوّة متشابهة. وقد وجد جاك مهلر Jacques Mehler في لقاءات [مدينة] روايومن طريقة أكثر اختصارا للتشهير بالخلط بين بنية المنتِج وتلك التي للمنتوج حين قال: «لا تقتضي فطرية لون العينين أن تكون الكروموزومات ملوَّنة». أعتقد إذن أنّ التوازي الضمني الذي أرساه تشومسكي بين فرضيته البيولوجية وأبحاثه اللسانية يقوم على خلط فادح خصوصا وأنّ من الوهم الاعتقاد أنّ النحو الأبسط بنيويّا هو بالضرورة النحو الأسهل تمثّلا بواسطة عضو لغوي افتراضي.

لاحظ [عديد الباحثين] أنّ النحو التوليدي بعد فصله عن فرضيته البيولوجية في اكتساب اللّغة،[يصبح أقلّ إقناعا] وأنّه كان يحتمي بشكل غريب، من كلّ دحض تجريبي وهو الذي يدّعي أنّه يمثّل «نظرية نفسية» [علمية].

وفعلا، وكما لاحظ ب. جونسون ليرد P. Johnson Laird 1987 فإنّ من أسباب «الشكّ في صحّة نعت نظرية تشومسكي في الكفاءة بأنّ لها حكم النظرية النفسية علميا، الدور الغريب للقواعد النحوية. فـ[تشومسكي] يفترض أنّ المعرفة المدمَجة في النظرية منغرزة في الذهن، لكن القواعد المستعمَلة في الوصف الشكلي للجمل لا تؤدّي بالضرورة أيّ دور مباشر في فهم الجمل

أو إنتاجها». ليس ي. ويلكس (1987) Y. Wilkis أكثر اقتناعا بالمزايا النفسية /[81] للنحو التوليدي حين يسجّل أنّ **الدواليب الآلية** ***automates*** **والتحويلات** تمثّل استعارتين رديئتين لتشومسكي. وفعلا فإنّ التحويلات كما صيغت في الأصل، في النحو التحويلي، كانت جُمعت بطريقة مرتبطة بحدثان، ولا يمكن أن نفصلها عنه، وليس من المصادفة أنّ تعليم النحو التحويلي تمّ دائما بمصطلحات المسار: كان الأستاذ يبدأ بالرمز جـ(ـملة)، ثمّ كان يطبّق عليه قواعد بنية الجملة، الخ. وكان المعلّمون الأكثر صرامة يقولون لطّلبة إنّهم كانوا يستعملون استعارات وأنّ النحو التحويلي يجب أن يُفهَم باعتباره مجموعة وظائف غير حدثانيّة non processuelle تُسقِط مجموعة بنًى على مجموعة أخرى دون أيّ استلزام بالنسبة إلى ما تمّ إنجازه. ويواصل ويلكس قائلا: ولكن ليس ثمّة إلاّ اللامعنى ومخادعة النفس l'autotromperie إذ أنّ [مفاهيم] «دواليب آليّة» و«تحويلات» استعارتان حقيقيتان تشدّان النظام، ولا يمكن أن تنضاف اعتباطيا، فيما بعد، [كلمة] «وظيفة» لإبطال دورهما. وبما أنه كان عليّ أنا نفسي أن أعيش مع هذه الاستعارات حين كنت وأنا طالب أدرّس النحو التوليدي، فإنّني ألحّ في القسم الموالي على دور التعليم في نجاح اللسانيّات السنّيّة المعاصرة.

3 ـ الاستقلالية والعلموية والسياسة الأكاديمية

آمل أن يكون القسمان الأوّلان لهذا المقال قد بيّنا أنّ [فرضية] استقلالية اللّغة ضرورة منهجية تضمن الخاصّية العلمية [التي تدّعيها] اللسانيّات السنّيّة المعاصرة أكثر منها خاصّية من خصائص اللّغة بُرهِن عليها تجريبيا. وحتّى وإن بدت مزايا هذه الطريقة [واضحة] في التقدّم الذي أنجزته البنيويّة والنحو التوليدي فإنّ عددا من الظواهر اللغوية يبقى مستعصيا على هذه المقاربات ويثبت ضرورة اعتماد اللسانيّات وسائلَ بحث أخرى. من الطبيعي ألاّ يسمح مبدأ الاستقلالية، وقد تمّ تبنّيه لغايات استكشافية، إلاّ بتحليل جزئي للغة. وبدل القبول بهذه الحقيقة فإنّ أنصارها يفضّلون اقتراح حلول اصطناعية أكثر فأكثر

للقضايا المحرجة حين لا يكتفون بإهمالها، بالإعلان أنّها «قليلة الأهمّيّة». إنّ تمكّن نظريّة ما من فرض نفسها طويلا بفضل هذا النمط من الممارسة هو مفارقة سأحاول تفسيرها هنا بدور العلم وحظوته في تاريخ اللسانيّات أوّلا، ثمّ بتأثير/ [82] النظام الجامعي الأكاديمي في نشر الأفكار وحفظها.

1 ـ تمٌّ واحد أسود لا يساوي 999 تمًّا أبيض

كتب ز. هاريس (1988) Z. Harris «ألاّ تكون [المادّة المدروسة] علما وألاّ نتبنّى «مناهج علمية» وألاّ نقاسمها طموحاتها، فإنّ ذلك كان يعني، في الجامعات الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أنّنا غير راشدين فكريا». كان العلم الوضعي يرغب في أن يقدّم نفسه، وهو يبحث عن حقيقة تحدّدها الأحداث والمعطيات تحديدا موضوعيا ومن دون أيّ لبس باعتباره مؤسّسة وحيدة وقارّة بالمقابلة مع [فكرة] الجمال المتنكّرة في ألف صورة التي يبحث عنها الفنّانون والشعراء. ولكنّنا اليوم نملك تصوّرا أقلّ سذاجة عن الموضوعية العلمية وإنّ العلم الذي يمثّل ضمانا [معرفيّا] لأعمال البنيويين يختلف عن العلم العقلاني الذي يدعم المشروع التشومسكي كما يختلف عن المبادئ التي تبنّتها اللّسانيات العرفانية والتي لا تقلّ حسب رأيي عنه صرامة.

ترتكز البنيويّة بصفة طبيعية، بتأثير النزعة التجريبية، على تحليل توزيعي للأحداث اللّغوية. ويسعى هذا العلم، قياسا على المقولات التي كانت تتعامل معها العلوم الصحيحة قديما، إلى تعريف المقولات المستخرَجة بشروط ضرورية وكافية، وإلى صياغة قواعد لسانية مطلقة. إن كان صحيحا أنّ طلوع النجوم ومغيبها يخضعان لمثل هذه القواعد المطلقة فإنّنا لا نستطيع أن نقول الشيء ذاته عن درجات الحرارة المتعلّقة بأيّام الفصول [الأربعة]. ليس معنى ذلك أنّنا نقول إن فصل الربيع لا يختلف عن فصل الصيف، ولكنّنا نقول إنّ درجات حرارة الفصول تتحدّد بشكل أفضل إحصائيا، سواء بمعدّل الحرارة أم بدرجاتها الأكثر تمييزا. لقد اختارت البنيويّة، إرضاء لشروطها المنهجية،

يتبعها في ذلك النحو التوليدي، استنساخ المقولات والقواعد اللّسانية عن تلك التي تحدّد جريان الكواكب أكثر منها عن تلك التي تعرّف الفصول. وإذا بالباحث هنا يأخذ قرارات هامّة جدّا حول طبيعة الموضوع المدروس باسم التوازي الذي يطلبه بين اللسانيّات والعلوم الصحيحة. باسم أيّ علم صحيح؟ يبدو أنّ الآلية (mécanique) الكلاسيكية هنا نموذج مفضَّل على الآلية الكمّية وقواعدها الاحتمالية. لماذا؟ إنّ المقاييس التي تسمح بتعريف الأنواع الطبيعية والمقولات التي تعالج بها علم الحيوان وعلم النبات هي اليوم موضوع جدل حادّ داخل العلوم الطبيعية. وتبدو بنية هذه المقولات من هنا فصاعدا بعيدة جدّا عن علم التصنيف taxinomie التقليدي الذي اقترحه /[83] لينّي Linné. وأخيرا لا تبدو الطرق التي يتمّ بها التصنيف البشري الذي درسته إ. روش E. Rosch ومساعدوها (1973 ـ 1975 ـ 1978) مبنيّة على شروط ضرورية وكافية وإنّما بنيت على الأصحّ، على الأمثلة الأكثر تمثيلية للمقولة، وعلى الروابط التي تربطها بالعناصر الأكثر هامشية. ألا يوجد أمل في أن يكون التصنيف اللساني موازيا للتصنيف البشري في مجالات العرفان الأخرى؟ إن قارنّا النحو العرفانيّ، الذي يجيب بالإيجاب عن هذا السؤال، باللسانيّات المعاصرة التقليدية فإنّنا لا نضع نظرية غير علمية في مواجهة نظرية علمية، وإنّما نضع نظريتين تستعملان العلم بطريقتين مختلفتين: وبينما ينكر النحو العرفانيّ القواعد المطلقة والتصنيف الكلاسيكي، متطابقا بذلك مع اكتشافات علم النفس العرفانيّ التجريبي المعاصر، تؤكّد البنيويّة والنحو التوليدي أنّ اللّغة يجب أن تُستنسَخ عن منوال علمي موضوع سلفا، منوال بدأت العلوم الطبيعية نفسها تضعه موضع شكّ.

ولئن كان النحو التوليدي يشاطر البنيويّة ميلها إلى القواعد المطلقة والمقولات الكلاسيكية فإنّ مَثَله العلميّ الأعلى مختلف جدّا، فتحليل البنيويين التوزيعي الذي يضع قواعد **بالاستقراء** *induction* انطلاقا من الموضع المعتاد لمقولة نحوية ما في الجملة، لا يسمح حسب تشومسكي [بصياغة] فرضيات هامّة. إنّ الاستقراء هو الطريقة التي يعمِّم بها في المستقبَل تجربة الماضي،

ولئن كان اداة صالحة في التجربة اليومية فإن كثيرا من العلماء ينكرون ان تكون له قيمة علمية. فإن كنت لم أر طيلة حياتي سوى التَم الأبيض فإنّ هذا لا يعني **منطقيا** أنّ التمَّ كلّه أبيض، إذ يمكن أن يعترضني غدا تمٌّ أسود. وكما يلاحظ كارل بوبر (1959) Karl Popper فإنّ التبرير المطلق لهذا النمط من الاستقراء الوضعي مستحيل لأنّه يقتضي معطيات لا يتناهى لها عدّ، وفي المقابل فإنّ دحض فرضية ما لا يقتضي إلاّ حدثا واحدا مناقضا. ولتكون الفرضيّة «قابلة للدّحض» من الهامّ أن تكون تفسيرية أي أن تشمل قائمة واسعة من الأحداث وخاصّة أن تكون قد صيغت بدقّة. لهذا فإنّ فرضيات تشومسكي قد صيغت في لغة قريبة قدر الإمكان من المنطق أو الرياضيات. ومادامت البنى السطحية لا تحتمل هذا النمط من الصياغة فإنّ على فرضيات تشومسكي أن تقوم على البنى العميقة وعلى التحويلات التي تربطها بالبنى السطحية. ولكن ماذا لو كانت هذه الفرضيات خاطئة؟ يقول تشومسكي: «إنّ قولنا إنّنا ندحض نظرية يعني أنّنا نعلّق عليها تعليقا إيجابيّا/ [84]، إذ يعني هذا أنّ هذه النظرية قد قدِّمت بطريقة واضحة وضوحا كافيا يسمح بالتساؤل إن كانت صحيحة أو على الأقلّ قريبة من ذلك» (مركز روايومن 1979) لأنّ العلم حسب بوبر يتقدّم بدحض الفرضيات واستبدالها مؤقتا بفرضيات جديدة تشمل الأحداث المشوِّشة أو المستعصية. ويطلب تشومسكي من اللّسانيّين الذين ينتقدونه أن يصوغوا نظرية بديلة مبنية على نفس **المسلّمات المنهجية**. وبما أنّ هذه المسلّمات نفسها هي المنتقَدة فإن الحوار يتوقّف. وتجدر الملاحظة أنّ تشومسكي نفسه يقرّ بأنّ طريقته لا تخلو من مشاكل حين يكتب: «ليس من السهل أبدا أن نقول في أيّة لحظة يجبرنا ما يبدو مثالا مضادّا على التخلّي عن نظرية ما.» (1977).

[...]

مهما يكن المجال الذي عليّ دراسته، لا أريد أن أكون مجبرا على الاختيار بين الاستقراء والاستنباط للتفكير، مثلما لا أريد أن أكون مجبرا على الاختيار بين أن أستعمل يديّ أو قدميّ لتسلّق سلّم. وتثير الدعوة لتفضيل الاستنباط

على حساب الاستقراء في نظريّة تزعم دراسة اللّغة بالاعتماد على اكتسابها، مشاكل خطيرة. وفعلا إن كانت المقولات الكلاسيكية قد هُجِرت لصالح المقولات الطبيعية، فإنّه ليس صحيحا أنّ ظهور تَمٍّ أسود يلغي كلّ البِيض التي رئيت سابقا. ولا يكون الأمر على هذا النحو إلاّ إذا كانت هذه العصافير تمثّل مقولة كلاسيكية تقوم على مقياس اللّون. وعلى العكس فإنّ أفراد مقولة طبيعية تُصنَّف بالنظر إلى علاقاتها بالأفراد الأكثر تمثيلا للمقولة (التمّ الأبيض). وإن أظهر عصفورٌ أسودُ مشابهةً عائلية كافيةً ببقيّة أفراد المقولة قُبل آنذاك هذا التمّ الأسودُ بصفته فردا هامشيا. وبعبارة أخرى حتّى وإن لم يعُدْ البياض صفة للتمّ، حين ظهر تمٌّ أسودُ، فإنّ هذا اللّون رغم ذلك لا يُنسَى بل على العكس يبقى خاصّية جوهرية لهذه العصافير.

إنّ ما يصحّ بالنسبة إلى تعلّم المقولات المعجمية يصحّ /[85] كذلك بالنسبة إلى نحوية الجمل واكتسابها. يقترح برين (1988) صورة الذاكرة – الغربال (mémoire-tamis) الشديدة الوضوح ليفسّر تعلّم خطاطات تركيبية schémas syntaxiques. وحسب هذه الصورة فإنّ خطاطات الجمل التي يتواتر استعمالها، هي وحدها التي تنتهي بالمرور من غربال الذاكرة القصيرة المدى لتدخل في الذاكرة البعيدة المدى. هذا المسار يفسّر مباشرة لماذا لا تشوّش الأخطاء (والشذوذ النحوي irrégularité grammaticale الذي له نفس الوضع بالنسبة إلى الطفل الذي يبني نحوه) تعلُّمَ اللغة، فهي، لقلّة تواترها نسبيّا لا تتمكّن من المرور من الغربال. وهذا النمط من الاكتساب أبعد ما يكون عن الافتراض الذي يرى أنّ الطفل قد يكون أنشأ نحوه بإلغاء استنباطاته الفاسدة كلّما اعترضه مثال مضادّ. وقد يعترض معترض بأنّ الذكاء اللغوي الفطري ليس عليه اتّباع سبل الذكاء العامّ. ربّما! غير أني أرى أنّه من المحيّر التسليم بأنّ هذا الذكاء الافتراضي يسير عكس الأحداث الملاحَظة في اكتساب اللّغة.

يطابق استعمال الشكلانيّة للمنطق الرياضي الادّعاءات العلمية للنّحو التوليدي. وتعزى لهذه الصياغة المزايا الثلاث التالية: (1) ميتا ـ لغة مستقلّة،

إذ يسمح المنطق بتجنّب دراسة دائريّة للّغة باللّغة. (2) بهذا الشكل تكون النظريّة قد صيغت بوضوح وهو ما يجعلها قابلة للدحض falsifiable. وأخيرا (3) يجعل إدخالُ قيم الصدق والكذب في الدلالة دراسةَ المعنى موضوعية أكثر. لا تبدو أيّة واحدة من هذه المزايا مقنعة. فأوّلا، لم يُولَد المنطق من العصا السحرية لجنّيّة، ويتّفق كثير من منظّري الرياضيات اليوم على الاعتراف بتأثير اللّغة والعرفان في علمهم، بل إنّ الشكلانيّين اليوم متهَمون بأنّهم يعكسون الأمور حين يحاولون استعمال ميتا ـ لغة مستقلّة عن الألسنة الطبيعية [إذ] على اللّغة أن تفسّر أساس الرياضيات وليس العكس!. إنّ القرابة بين اللّغة الطبيعية واللّغة المنطقية أكثر بداهة. ولا يحقّق المنطق غاياته إلاّ بإخراج عوامل أساسيّة من اللغة الطبيعية مثل الذات المتلفّظة والمعرفة المشتركة للمشاركين في الخطاب. ثمّ يزعم المناطقة بعد ذلك، أنّ علمهم وهو [مجرّد] شكل هامشي [مشتق من] اللغة، يمثل الخصائص الأساسية للعلم. إلاّ أنّه، وحتّى في أحد المجالات المفضَّلة للمنطق، وهو التسوير la quantification، فإنّ كثيرا من دقائق اللغة تفوت الشكلانية المنطقية (فوكونيي Fauconnier 1984). أمّا فيما يخصّ النقطة الثانية أي الوضوح وقابلية اللّغة المنطقية للدحض falsifiabilité، فسأقيّمها ضمن وصف المصطلحات اللّسانية التي تصف الفضاء/ [86] (المصطلحات الفضائية les termes spatiaux)، ففي هذا المجال يسير الوصف المنطقي واستعمال الطوبولوجيا، [فرع من الهندسة] اليد في اليد غالبا. وقد اشتهرت أدواتهما – الاندراج l'inclusion والمسور الوجودي quantificateur existentiel والعامل opérateur – بأنّها أوضح من المصطلحات المستعمَلة في النحو العرفانيّ لوصف الفضاء: [وذلك مثل] الحركة واتجاه النظر وكلّ العلاقات الداخلة في العلاقات حامل/ محمول ومحتوٍ/ محتوًى. (فندلواز Vandeloise 1986).

لا شكّ أنّ هذه الفرضية، من وجهة نظر الطفل الذي يتعلّم أسماء المكان، غير مقبولة دون [التسليم] بوجود عضو لغوي مختصّ يكون مغرما غراما مدهشا بالطوبولوجيا والمنطق من الدرجة الأولى. غالبا ما يقتضي استعمال الأدوات

المنطقية والطوبولوجية،، بالنسبة إلى اللسانيّات التي تصف أسماء المكان، وهي مستحيلة في السطح، تحليلا منظوميا analyse modulaire (هرفج 1989 Herweg، لنغ 1987 ـ 1989 LANG). إنّ الطوبولوجيا والمنطق يسودان سيادة مطلقة المنظومة الدلاليَّة module sémantique بحيث لا يمكنهما إفساح المجال لمفاهيم إدراكية أو وظيفية ضمن المنظومة التصوّرية module conceptuel. حاولت أن أقارن (في مخطوط فندلواز) تحليلا منطقيا منظوميّا لنعت الحجم في الألمانيّة *breit* (لنغ1987) بتحليل وظيفي للنّعت الفرنسي المعادل *large* (فندلواز 1979 ـ 1986). وبدلا من صياغة تحليلي صياغة شكلية، اخترت لتيسير المقارنة نزع الطابع الشكلي عن تحليل لنغ وترجمته إلى لغة طبيعية. ولا أعتقد أنّني خسرت بهذا شيئا من الوضوح، بل على العكس يبدو لي أنّ الهنات التجريبة للتحليل المنظومي المتعلّق بتوزيع *breit* أصبحت بديهية أكثر. لا أرى إذن ميزة كبيرة في استعمال شكلانية منطقية لا في مستوى تعلّم الطفل للّغة ولا في وضوح صياغة النظرية، فماذا عن الميزة الثالثة المسنَدة للشكلانية، أي استبدال قيم الصدق والكذب بالدراسة الشاملة للمعنى؟ يجب ألاّ ينسينا هذا أنّه لا يمكن تأويل الحقيقة إلاّ بالنظر إلى منوال هو في حال اللّغة الطبيعية مَفْهَمتنا conceptualisation للعالم. يقول جاكندوف (1983) Jackendoff: إنّ «أخطر نتائج مقاربته أنّ مفاهيم الحقيقة والإحالة وهي من المفاهيم الموحَّدة standard ليس لها أيّ دور ذي بال في دلالة الألسنة الطبيعية.»

لا أدري إذا ما كان هذا الابن الضالّ للنحو التوليدي قد صُفِح عنه بسبب هذا القول (ألا يذهبُ إلى حدّ الادّعاء بعد ذلك أنّه «افتراضيا، لا أحد يؤمن بأنّ منطق المسورات quantificateurs من الدرجة الأولى نظريةٌ مناسبة للبنية الدلالية للألسنة الطبيعية). وعلى كل حال فإنّ بولنجر Bolinger 1977 لم تُتَح له هذه الفرصة عندما قال إنّ تحويلات التوليديين الأُوَل لم يكن لها، كما كان الكثير/ [87] منهم يعتقدون في ذلك الزمن، خاصّية االمحافظة على المعنى. فباعتباره أنّ المعنى يختلف مع اختلاف طرق مفْهَمَة نفس المشهد وتصوره، يعرّض نفسه لهذا الرّدّ [الجافّ] من نيومير: «كل ما يمكن أن يجلب مساهمة

في الفهم أو في الميزة المخصَّصة لاستعمال جملة، هو باختصار بالنسبة إلى بولنجر، جزء من معنى هذه الجملة. [...] لقد كانت فرضيّة كاتز ـ بوستال Katz-Postal تستعمل المعنى بطريقة أضيق كثيرا» (1983).

إنّ من فضول القول التذكير بأنّ النحو العرفانيّ يفهم الدلالة بالمعنى الشامل الذي تبنّاه بولنجر. أمّا المقاربة التي اختارها النحو التوليدي فإنّها، إن كانت تريد أن تكون جزئية عن قصد، لأسباب منهجية فإنّ عليها أن تقبل في نفس الوقت ضرورة وجود نظريات لسانيّة أخرى موازية قادرة على استكشاف المجالات التي تهملها.

2 ـ البلاغة والسياسة الأكاديمية

يودّ المرء ألاّ يكون الفيصل في المنافسة بين مختلف النظريات العلمية شيئا غير الحجج التي تُبيِّن صحّتها. إلاّ أنّ علما كاللسانيّات التي تدرس مجالا غير محدَّد بدقّة كاللغة، عليه أحيانا انتقاء المعطيات التي يبني عليها استنتاجاته. وقد حاولت أن أبيّن فيما سبق أنّ فرضية استقلالية اللّغة لم يكن لها أصل آخر. قد يأمل المرء أن تتعايش مقاربةٌ للّغة ضيّقت مجالها على هذا النحو بشكل اختياري، سلميا مع بقيّة النظريات. لكن يستبدّ بالمرء الشكّ حين يكشف كتاب عنوانه: «**النظرية النحوية: حدودها وإمكانياتها**» منذ الصفحة الخامسة أنّه يعني **بالنظرية النحوية** النحو التوليدي فقط. (نيومير1983). ويفسّر هذا الكاتب كلامه بهذا الشكل: «بما أنّ الأمر يتعلّق هنا بالمقاربة الوحيدة غير الاختزالية للنّحو، فإنّ هذا لا يبدو لي تمشّيا بلاغيا جائرا». أعتقد أنّني أظهرت، فيما يتعلق بدراسة المعنى على الأقلّ، أنّ النحو التحويلي كان اختزاليا. لكن المواقف التي كشفها نيومير بكثير من السذاجة يشاطره فيها كثير من أنصار اللسانيّات المعاصرة السنّيّة. وقد استعملت البنيويّة والنحو التوليدي في نقد بقية النظريات بلاغة عنيفة عنفا لا مثيل له في تاريخ العلوم. ألم تعرّف اللسانيّات البنيويّة نفسها خلال الأربعينات والخمسينات على أنّها المقاربة العلمية **الوحيدة** للّغة؟.

[...]

[88] كان هذا الإرهاب الفكري ناجعا خاصّة إذا وُضِع في خدمة فرضيات برّاقة تنير مجالا كاللّغة حيث يندر اليقين الذي يستطيع القارئ أو الطالب أن يتمسّك به. لذلك يلزمه كثير من الشجاعة أو من العناد لكي لا يقتنع ببطلان أقرب قناعاته الشخصية إلى نفسه. ويقر نيومير الذي لا يمكن الشك في ولائه للنحو التوليدي بالدور الهام الذي يؤدّيه التعليم في نجاحه وخصوصا تعيين تشومسكي في معهد ماساشوستس التكنولوجي Massachusetts Institute of Technology وتوسّع الجامعات الأمريكية في بداية الستينات، الذي يعود له الفضل في أن وجد أوائل طلبة تشومسكي وظائف في أكبر الجامعات. وقد تواصل هذا الوضع لسنوات عديدة إلى درجة أنّ ماهرMaher (ذكره نيومير 1986) كان سنة 1980 يتّهم التوليديين بـ«التسلل إلى عدد من أقسام اللسانيّات وأخْذِ السلطة فيها باستعمال تقنية شبيهة بتلك التي كانت للفاشيين أو للشيوعيين حين استولوا على الحكم السياسي».

[...]

4 ـ اللسانيّات العرفانيّة

سأحاول في هذا القسم أن أنزّل اللسانيّات العرفانيّة ضمن علاقتها باللسانيّات المعاصرة السنّيّة والتقاليد التي سبقت هذه المدارس. يقول شليزنغر:/[90] «إنّ بناء نظرية هو مشروع تسلّطي بعض الشيء. فهناك ميل لاعتبار أن التفسير العام الوحيد الممكن في مجال ما، يجب أن تقدّمه لنا أداةٌ نظرية واحدة أو قاعدة واحدة أو مسار واحد» (1988). وقد ظهرت خلال هذا القرن بشكل خاصّ مظاهرُ كلّيانية أخرى للنّظريّات اللّسانية لتنافسها:

- إن تبين أن أحد مظاهر نظرية مَعِيب فإن **مجموع** النظرية يجب أن يُرفض.
- إن لم يكن الحلّ لمشكلٍ أسودَ فهو إذن أبيض.

وهكذا لم تكد اللسانيّات العلمية تَنقُد الطابع الانطباعي لبحوث النحو المقارن حتّى أقصيت بمجملها من اللسانيات الجادّة وخاصّة دراسة المعنى التي كانت تُعتبَر سبب مزالقها. في نفس الوقت وحسب جدلية الأبيض والأسود، كانت اللسانيّات المستقلة [= هي تسمية المؤلّف للّسانيات البنيوية. المترجم] التي كانت تشدّد على اعتباطية البُنى اللّغوية بالنسبة إلى العالَم، تدين كلّ شكل من التبرير الخارجي للعلامة اللّغوية. لقد كفت أوهامُ كراتيل Cratyle وهذيانُ [نظرية] المحاكاة mimétisme غير القابل للمساندة مطلَقا (جينات 1976 Genette) لمدة نصف قرن، لإثناء الدارسين عن البحث عن أشكال أخرى من التبرير في اللّغة. يقول ع. هيمن (1986) J. Haiman: ألا تكون اللسانيّات المستقلّة قد انقادت إلى ردّ فعل هو من الإفراط بحيث «كان يمكن أن تكتشف تحت أقدامها قارّة بكرا إنّها مملكة عادية وعميقة في الآن ذاته، تصرّ النظريات الحالية على تجاهلها».

وعلى العكس، تعتقد اللسانيّات العرفانيّة، مع لسانيين مثل ياكبسون Jacobson وبنفنيست Benveniste وبولنجر Bolinger وقرينبرغ Greenberg، أنّ دراسة اللّغة غيرُ قابلة للانفصال عن دراسة المعنى، وأنّ كثيرا من الكلّيات اللّسانية تعكس الطريقة التي ندرك بها العالم الخارجي. لكن الأمر لا يتعلق بعودة تامة إلى السنّة قبل البنيويّة (انظر قيريرتز Geeraerts في هذا العدد). وكما كتب لينز (1958) Lyons لئن كانت «الثورات دائما تُتبع بالثورات المضادّة، فإنّه لا يوجد أبدا رجوع كلّي إلى الماضي». ذلك أنّ اللسانيّات العرفانيّة تستطيع بفضل المعارف والأدوات النظرية التي ورثتها عن اللسانيّات المعاصرة التقليدية أن تستأنف بطريقة مختلفة تماما برنامج ما قبل ـ البنيويين وأن تضع مباشرة وبالتوازي الأشكال اللسانية الظاهرة ومجموعةَ الظروف والملابسات التي تثيرها. بفضل اللسانيّات الآنيّة synchronique انتهى الرّجوع /[91] اللانهائي نحو الماضي وبفضل البنيويّة انتهى استبدادُ الألسنة المكتوبة ذات المنزلة الثقافية. كان يجب للبحث في الكلّيات، الذي بدأه النحو التوليدي، أن يشرِّع للبحث في التشابهات بين الألسن البشرية حتّى وإن كانت نقاط التشابه

التي تطلبها اللسانيّات العرفانيّة لا تقوم على أحكام مسبقة، ذات منزع استقلالي. إنّ اللّسانيات العرفانية قد ورثت عن أختها الكبرى أداة منهجية هامّة سبق لسابير أن أشار إليها في قوله: «لا توجد طريقة أفضل، لمعرفة كنه اللّغة، إلاّ بتحديد ما ليس لغة وما لا يمكن أن تصنعه» (1967). ولكن الفضل يعود إلى اللسانيّات التوليدية في دراسة الجمل اللاحنة بغاية ضبط طبيعة الجمل المقبولة. وسأنهي هذا المقال مبرزا أن مقاربة جديدة لمشاكل اللسانيّات قبل البنيويّة قد أصبحت هكذا ممكنة وتسمح باكتشافات أساسية حول طبيعة اللّغة.

إن كان اسم سوسير Saussure قد ارتبط نهائيّا باعتباطية اللّغة فإن ذلك بالتأكيد كان بسبب الخاصّية التسلّطية للنظريات، التي أشرنا إليها في بداية القسم، وبسبب استخدام البنيويين لكتابه «دروس في اللسانيّات العامّة». يلاحظ هيمن (1986) Haiman في هذا الصدد، أنه حتّى وإن كان تفكير سوسير في تبرير العلامة اللغوية لا يحتلّ أكثر من أربع صفحات من نصّه الشهير فإنه من المدهش أن نرى كم هي ثرية ومثيرة. ولقد تجنّبت النظرية البنيويّة التي كان يجب أن تستند إلى سوسير، إبراز هذه الصفحات المخصَّصة لتبرير العلامة اللغوية ضمن توليف العلامات.

ويخصِّص هيمن كتابه عن «[علم] الإعراب الطبيعي» «syntaxe naturelle» لهذا النمط من التبرير مستعيدا التمييز الذي وضعه بيرس Pierce بين صورة *image* ورسم *diagramme* (الصورة هي أيقونةُ icône شيء بسيط، والرسمُ هو أيقونة شيء مركّب)، ويعرّف التبرير في الإعراب كما يلي: «يحوي الرّسم بين أجزائه علاقات مشابهة لتلك الموجودة بين أجزاء المجموعة التي يحيل عليها». وفي هذا الاتجاه فإن أرقام المنازل في شارعٍ تمثّل رسما مبرَّرا لأنَّ ترتيب الأرقام يطابق ترتيب المنازل في الشارع. [...]

من المهمّ هنا التمييز بين نمطين من الاعتباطية أولهما ما اسميه اعتباطية الدال وهو يتنكّب المحاكاة المفرطة mimologisme. والحجّة على هذه الاعتباطية تُطلَب عموما في وجود ألسنة مختلفة، وهكذا/ [92] فإنّ المدلول

«ثور »يوضع له الدال /*bœf*/ في فرنسا و/ *oks*/ في ألمانيا و/ *bovi*/ في اليونان. وحتّى الأصوات المحاكية onomatopées التي تُذكر غالبا حجةً على وجود رابط طبيعي بين الدال والمدلول لا تحظى بالرّضى في نظر سوسير إذ أن خوار البقرة يُسمع في إحدى جهتي بحر المانشManche موه *meuh* وفي الأخرى مو *moo*. لا مجال هنا للشكّ في اعتباطيّة الدال رغم أنّه بخصوص الأصوات المحاكيّة يمكن أن نلاحظ أن تبرير العلامة لا يقتضي بالضرورة القابلية للتكهّن [بها] (لاكوف 1987) وأنّ النموذج نفسه (خوار البقرة) يمكنه بالتالي أن يبرِّر تأويلات مختلفة. أمّا النوع الثاني من الاعتباطية فهو اعتباطية المدلول وهو الذي سأحاول تعديله، وقد دأب البنيويون على الاستدلال على هذا الضرب الثاني من الاعتباطية بالاعتماد على تنوّع التقطيعات التي تجريها الألسنة على العالم الواقعي. فعلى سبيل المثال تطابق في الإنقليزية *pig* (= خنزير) وكلمة *pork* (= لحم الخنزير) نفس الكلمة الفرنسية *cochon*، هذا صحيح، ولكن هذا الضرب من الاعتباطية نسبيّ جدّا، فلا أحد يمكنه أن يتصوّر مثلا نفس الدال يعيّن «الخنزير» و«لحم الدجاج».

[...]

هناك مثال آخر شهير هو مثال الألوان. يقدّم قليزن (1955) GLEASON مصطلحات الألوان المستعملة في الفرنسية وفي الشونا Chona (لغة زمبية) وفي الباسّا Bassa (لغة في ليبيريا) كما يلي:

Rouge	Orange	Jaune	Vert	Bleu	Indigo	Français
أحمر	برتقالي	أصفر	أخضر	أزرق	أزرق نيلي	
cips^{w}uka	cicena		citema		cips^{w}uka	**Chona**
ziza			hui			**Bassa**

إنّ الألسنة الثلاثة كما نرى تقسّم بشكل مختلف طيف الألوان. وقد استنتج مارتيني (1965) Martinet من ذلك أنّ «الطريقة التي نحلّل بها طيف الألوان لا تطابق حقيقةً صالحة كونيّا وإنما هي سنّة ثقافيّة ينقلها اللّسان الذي نتكلّمه منذ الطفولة». لكنّ برلين وكاي (1969) Berlin et Kay لاحظا في خضمّ هذا التنوّع الذي تُقدِّم به ألسنةُ العالم طيفَ الألوان، تشابهاتٍ مدهشةً. فالجهاز المدرِك للكائن البشريّ قادر حسب الرجليْن على تمييز أحد عشر لونا بما فيها الأبيض والأسود، وهذه المقولات الأساسية تصلح قاعدة لأسماء الألوان الأساسية، بينما يتمّ تسمية عدد ما من الألوان لكلّ لسان من الألسنة. المدهش أن وجود بعض هذه العناصر يقتضي دائما وجود عناصر أخرى. وضمن الترتيب المحدَّد فإنّ الألوان الأكثر/ [93] تعيينا هي الأبيض والأسود والأحمر أمّا الأقلّ تعيينا فهي البنفسجيّ والبرتقاليّ والرماديّ. لا يوجد أيّ لسان يسمّي الألوان الأخيرة دون أن يكون قد سَمَّى قبل ذلك الألوان الأولى. يُظهر مجال الألوان إذن العلاقات التي تقيمها الألوان مع نظامنا الإدراكيّ بدل اعتباطية المدلول. وما كنت لأتحدّث أيضا عن الاعتباطية لو أنّ لغات الإسكيمو لم تكن مُطنبة بشكل خاص في وصف الأبيض لونِ الثلج. أفكنّا ننتظرُ أن يكثروا الفويرقات عند حديثهم عن الأصفر لونِ الرمل؟ إنّني أرى هنا تعليلا وظيفيّا أكثر منه اعتباطيا في تقسيم طيف الألوان.

إنّ اعتباطيّة الرّابط القائم بين المقولات النحويّة والدلالات التي تعيّنها هي برهان آخر تقدّمه غالبا البنيويّة لصالح استقلالية النحو بالنسبة إلى المعنى. والمثال الأكثر اشتهارا (بلومفيلد 1933) هو مثال مقولتي الإفراد/ الجمع و*wheat* (قمح) / *oats* (خرطال). فبما أنّ الاثنين يعيّنان الحبوب المكوَّنة من عدد قليل من الحَبّ، لِمَ كان الأوّل مفردا في حين كان الثاني جمعا؟ يكفي بلومفيلد اعتمادا على مثال واحد يعتبره اعتباطيّا لتناسي غالبيّة الحالات حيث تكون مقولات المفرد/ والجمع مبرَّرة تبريرا دلاليا واضحا، وذلك في نطاق التصنيف التقليدي للمقولات. وقد درست أ. فيرزبيكا (1985) A. Wierzbicka بالتفصيل هذا التمييز وبيّنت أنّه إلاّ يكن مبرّرا بقاعدة واحدة فيُمكن أن نجد تفسيره بشبكة

من القواعد المبرّرة دلاليّا، تهمّ إحداها المسترسل الذي يبدأ من الأجسام ذات الكتلة كالرمل المكوَّن من عدد لا نهائيّ من الجزيئات الصغيرة*particules* التي يستحيل تمييز بعضها من بعض، وصولا إلى الكياناتِ التي تتكوّن، كالسبانخ، من أجزاء متماثلة سهلة التمييز (الأوراق) ولكنّها إن أُخذت كلّ واحدة منها بمعزل عن البقية لم يكن لها من وجهة نظر الطبخ أهميّة كافية لتُذكر. فالكيانات التي تكون عناصرها المكوّنة صغيرة هي كيانات مُفردة أما الأخرى فجمعٌ. وإذا كان التبرير جليّا في أطراف المسترسِل فإنّه يُصبح مشكوكا فيه أكثر في وسطه. [...]. فبلومفيلد اختار مع الـ«قمح» *blé* والـ«خرطال» *avoine* عنصرين على الأطراف. ومع أنّ هذين النوعين متشابهان كثيرا فإنّنا سنلاحظ أنّ القمح ذا العناصر الأكثر تراصًّا/ [94] والأقلّ تميّزا، هو الذي ورد في المفرد في حين أنّ الخرطال ذا الحَبّ الأكثر تفرّقا يقدَّم في الإنقليزية باسمٍ في الجمْع. وكما هو الشأن في طيف الألوان، يمكن أن يقسَّم المسترسل الموصوف أعلاه إلى نقاط مختلفة باختلاف الألسن. وإذا كان **الرمل والأرز**، مثلا، من أسماء الكتل المفردة في الفرنسية، فإنّ اللغة الرّوسية تضع دون ذلك [مقياس] كِبَر [حجم] العناصر المكوّنة [للشيء] وتنزع إلى الجمع إذا تجاوزنا ذلك الحجم، وتبعا لذلك فإنّ **الأرز** اسم جمع في هذه اللغة. [إلاّ أنّ] هذه التقلبات والاختلافات بين الألسنة لا تضع، حسب رأيي، تبرير المقولات النحوية المعنية موضع شكّ.

على اللسانيّات العرفانيّة، بما أنّها لا تأخذ في الاعتبار إلاّ الأشكال الظاهرة للّغة، أن تكفّ عن التعبير **بقواعد مطلقة**، وبشروط ضرورية وكافية يمكن أن تُدحَض بمثال واحد مضادّ. ولمّا كان هذا النمط من القواعد لا يمكن النفاذ إليه دون الاستنجاد بالبنية العميقة المجرَّدة، فإنّ اللسانيّات العرفانيّة محكوم عليها أن تصف الاتّجاهات العامّة [لظواهر] اللّغة قدر الإمكان.

تقوم النظريتان إذن باختيارين مختلفين: فالنحو التوليدي يسمح لنفسه باختيار البنى المجرّدة ولكنّه يُلزِم نفسه باستعمال قواعد صارمة، أمّا اللسانيّات العرفانيّة فتحترم الشكل الظاهر للّغة احتراما كلّيا ولكنّها تتناوله في شكل

اتجاهات عامّة، فهي، تبعا لذلك، لا تستطيع اقتراح فرضيات «هامّة» بالمعنى الذي يستعمل به تشومسكي هذه العبارة. إلاّ أنّي وحتّى لا أترك له احتكار هذه الصفة، سأعرّف ما أعنيه بـ«معطى هامّ». ولنتذكّر أنّ فرضية ما تكون «هامّة» في النحو التوليدي إذا كانت عامّة إلى أبعد حدّ، وإذا كان تأكيدها (أو دحضها) يمكن أن يؤدّي إلى تحويرات كبرى في معارفنا عن الطبيعة البشرية. وبما أنّ هذه الفرضيات تتناول تراكيب نحويّة **مستحيلة** في الألسنة البشرية، فإنّ المعطيات التي تَسنُده هي على التخوم بين النحوية واللانحوية (grammaticalité et agrammaticalité). ويتعلّق الأمر غالبا بما سمّاه هيمن (1985) بـ« linguisch » وهو لسان لا وجود له إلاّ في كتب اللسانيّات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مفهوم «التمثيلية» représentativité فإنّ الأمثلة التي تختارها اللسانيّات العرفانيّة تقع، على العكس، في قلب اللّغة. أفنقول إنّها عاديّة؟ كلاّ، أبدًا. هذه الأمثلة المختارة من اللّغة المتداوَلة كثيرا ما تفاجئ المتكلّمين فاتحةً مجالات بحث غير متوقّعة. وإذا كانت اللغة صعبة الدراسة إلى هذا الحدّ فإنّما ذلك لأنّها وثيقة الصلة بنا./ [95]

[...]

[97] إنّ العلاقات حامل/ محمول [في غير المعنى المنطقي] ومحتوٍ/ محتوًى والخيارات ما قبل اللّسانية préliguistiques التي تُستخدم نقطة انطلاق لتعلّم [استعمال] الحرفين **على** و**في** ليست مصطلحات بسيطة كمعانم علم الدلالة البنيوي ولكنّها تتصرّف كمتشابهاتِ عائلة لغوية (ressemblances de famille). تعرَّف هذه الحروف إذن بمجموعة من الصفات يمكن لعديد التوليفات combinaisons أن تعلّل استعمالها. وليست أيّ صفة منها شرطا ضروريا وكافيا لاستعمالها حتّى وإن كانت كلّ صفات متشابهات العائلة اللغوية متوفّرة في الاستعمال الأكثر تمثيلية. ولهذا نتيجة نظرية هامّة: تحوي الميتا ـ لغة المستعمَلة لوصف المصطلحات الفضائية، عناصر قابلة للتّفكيك، وتلك ميزة مطلوبة للعناصر الأوليّة للنّظريات التي مقياس تقييمها الرئيسي هو

البساطة. وفضلا عن هذا فإنّ الربط بين هذه المفاهيم المعقّدة وصفاتها ليس قابلا للصياغة في الأنظمة المنطقية التقليدية. إلاّ أنّه من الممكن (فندلواز 1987) أن تكون هذه المفاهيم المعقّدة **أوائل** بالقياس إلى نظامنا التصوري باعتبارها جزءا من المكتسبات المفهومية الأولى للطفل، إنّ الطفل يستوعب العلاقة محتوٍ/ محتوًى بصفة إجمالية قبل أن يحلّل خصائصها، تقريبا كما يدرك بشكل إجمالي كأسا قبل أن يميّز فيه اللّون والمادّة ومختلف الأجزاء كلاًّ على حِدة. ربّما كان هذا التحليل ضروريّا للتّمثّل الدلالي الذي يطابق بواسطته الطفل، حسب شلزنغر(انظر القسم الثاني)، مقولاته اللغوية الأوّلية مع تلك التي للكهول.

وقد يكون من العبث، خارج مجال الفضاء، أن نأمل، كما يرغب لينبرغ Lenneberg، الفصلَ بين المعرفة اللّغوية ومعرفة العالم. غير أنّي لا أعتقد أنّ الصلة بين المجالين تقود إلى دائرية مشؤومة، بل على العكس، يمكن اعتبار اللّغة النافذةَ الأفضل المفتوحة على مفْهَمَتِنا للعالَم إذا ما قبلنا المصادرة التالية: اللّسان لا يطلق نفس الدال على تصورين دون أن يكون ذهننا قادرا على إدراك تشابه أو علاقة بينهما. ويمكن بسهولة استبعاد حالات الجناس من هذه المصادرة، وخاصّة إذا سلّمنا بوجود كلّيّات في عملية التصور البشريّ، وإذّاك لا يُحتفَظ إلاّ بالتصورات التي يجمعها دالّ واحد في ألسنة عديدة. هذا المبدأ المعتمَد قاعدةً للبحوث في اللسانيّات العرفانيّة/ [98] منذ ولادتها وجد صدى في **الفرضية التصورية** لجاكندوف (1983): «يوجَد مستوًى وحيد للتّمثيل الذهني هو **البنية التصورية** حيث تتناغم المعلومات اللّسانية والحسّيّة والحركيّة». ويسمح هذا المبدأ بأن ننظر من زاوية جديدة إلى الاستعارة التي كانت ملغاة من الدراسات اللسانية. وقد كان دي بروس (1765) يحمّل الاستعارة والكناية مسؤولية فساد الألسنة الحديثة، وفعلا فقد كان إطلاق تسمية «مركبة السماء» «*vaisseau du ciel*» على البدر تشويها للتشابه العميق الموجود، حسب أنصار المحاكاة بين كوكبنا واسمه الذي يمثّله أحسن تمثيل. وقد كان لتجاهل

اللسانيات السنّيّة المعاصرة للاستعارات صلة أيضا بقيم الصدق والكذب *les valeurs de vérité*فهي تخلط بين دلالة جملة ما وقيم الصدق والكذب فيها في مقامات مختلفة يمكن أن تُلفَظ فيها. فجملة «نضج الجزر» (*les carottes sont cuites*) تكون، في المعنى الحقيقي، صحيحة إذا كان الجزر قد اكتمل نضجه وخاطئة إن لم يكن الأمر كذلك. وتتحدد كلمات الجملة بمساهمتها في قيم الحقيقة هذه. ولكن كيف نوسّع هذا التصوّر لمعاني الكلمات إلى الاستعارة [لتصبح جملة] «نضج الجزر» دالّة على معنى «لم يعد ثمّة ما يُفعَل»؟. وعوضا عن الإجابة عن هذا السؤال، فضّلت اللسانيات غالبا أن تضع الاستعارة على هامش اهتماماتها. يقول ن. روي (1972) N. Ruwet: «مشكلة الاستعارة هي مشكلة مركزية أخفق النحو التوليدي حتّى الآن في تناولها». ولا يرى جاكندوف (1983)، وهو الوفي في هذا لـطاعته العمياء للتوليدية، في الاستعارة غير صورة «تُستعمَل لغات فنّية وتصويرية»، وبذلك يحرم نفسه من قسم كبير من خدمات كان يمكن أن تجعل فرضيته تصوّرية conceptuelle. وفي المقابل تمنح اللّسانيات العرفانية التي تسعى إلى أن تضع اللغة في علاقة بنظامها العرفاني مكانة أساسية للاستعارات وخصوصا منذ 1980 [تاريخ] ظهور كتاب ج. لاكوف G. Lakoff وم. جونسون M. Johnson «الاستعارات في الحياة اليومية» (1985) *Les Metaphores dans la vie quotidienne*. وقد اهتمّ هذان اللسانيان خصوصا بالاستعارات «الحية» حيث، خلافا للاستعارات المتكلّسة من قبيل «نضج الجزر»، يبقى المعنى الحقيقي للكلمات ممكن الإدراك مثلما هو الشأن بالنسبة إلى كلمة «طويل» مثلا، التي يمكن إجراؤها في الفضاء (طاولة طويلة) وكذلك في الزمان (برهة طويلة). وإذا أقررنا بأنّ هذه التوسعة ليست اعتباطية فإنها تطرح أسئلة هامّة حول نظامنا التصوّري خصوصا وأن استعمال كلمات من مجال الفضاء *mots spatiaux* في مجال الزمن موجود في كثير من الألسنة (تروغوت Traugott 1978). أيجب أن نرى في ذلك توسّعا للفضاء نحو الزمن؟ [أم توسّعا] للزمن نحو الفضاء؟ أم ترانا يجب أن نعطي لـ«**طويل**» دلالة /[99] أكثر تجريدا، وفي استقلال عن المجال الذي تُجرَى فيه؟ قد تسمح

دراسة أكثر اكتمالا للمجالات الزمنية والفضائية في مختلف الألسنة بالإجابة عن هذه الأسئلة. وعلى كل حال فإنّ هذه الأمثلة تجعلنا نعتقد أنّ العلاقات بين الفضاء والزمن كانت مسجّلة ضمنيا في الألسنة البشرية حتّى قبل اكتشاف أينشتين Einstein [للعلاقة] فضاء ـ زمن. إن هذا ما يسمح بان نأمل أن تتمكّن اللسانيات العرفانية، بدورها، من كشف مظاهر «هامّة» للّغة.

ببليوغرافيا:

AITCHINSON (J.), 1987, «other keyholes: Language Universals from a Pidgin- Creole Point of View», in : S. et C. Modgil (eds), 1987, pp. 95-114.

BERLIN (B.) et KAY (P.), *Basic Color Terms: Their Universality and Evolution*, Berkley, University of California Press.

BLOOMFIELD (L.), 1973; trad. Fr. *Le langage*, Paris, Payot.

BOLINCER (D.), 1977, *Meaning and form*, Londres et New York, Longman.

BRAINE (M.), 1988, «Modeling the Acquisition of Language Structure», in Y. Levy, M. Braine et I. Schlesinger (eds), 1988.

BROSSES (président de), 1765, *Traité de la formation mécanique des langues* (cité par Genette 1976).

BÜHLER (C.), 1928, *Kindheit und Jugend, Genesis des Bewusstseins*, Leipzig.

CASSIRER (E.), 1933, *Essais sur le langage*, Paris, Journal de psychologie normale et pathologique.

CASSIRER (E.), 1953, *Philosophie des formes linguistiques*, vol. I, *Le Langage*, Paris, Éd. de Minuit.

CENTRE DE RAOYAUMONT, 1979, *Théories du langage. Théories de l'apprentissage*, M. Piatelli-Palmarini (ed.), Paris, Éd. du Seuil.

CHOMSKY (N.), 1957, *Structures syntaxiques*, Paris, Éd. du Seuil.

CHOMSKY (N.), 1977, *Réflexions sur le langage*, Paris, Maspero.

CHOMSKY (N.), 1981, *Lectures on Government and Binding*, Dordrecht, Foris.

CLARK (E.), 1973, «Nonlinguistic Strategies and the Acquisition of Word Meanings», *Cognition*, I, p.161-182.

CORNEILLE (J. P.), 1979, *La Linguistique structurale*, Paris, Larousse.

FAUCONNIER (G), 1984, *Espaces mentaux*, Paris, Éd. de Minuit.

GENETTE (G.), 1976, *Mimologiques*, Paris, Éd. du Seuil.

Gil (D.), 1987, «On the Scope of Grammatical Theory», *in* S. et C. Modgil (eds), 1987, p. 119-146

GLEASON (H.), 1955, *Introduction à la linguistique*, Paris, Larousse.

HAIMAN (J.), (ed.), 1985, *Iconicity in syntax* ; Philadelphie ; Benjamine.

HAIMAN (J.), 1986, *Natural Syntax : Iconicity and Erosion*, Cambridge, Cambridge University Press.

HALL (R.), 1946, «The State of Linguistics : Crisis or Reaction?» , *Italica*, 23.

HARRIS (R.), 1988, *Languages, Saussure and Wittgenstein : How to Play Games with Words*, Londres, Routledge.

HARRIS (Z.), 1951, trad. Fr. *Notes du cours de syntaxe*, Paris, Éd. Seuil, 1976.

HERWEG (M.), 1989, «Ansätze zu einer semantischen Beschreibung topologischer Präpositionen», *Raumkonzepts in Verstehensprozessen*, C. Habel, M. Herweg et K. Rehkämpen (eds), Tübingen, Niemeyer.

HJELMSLEV (L.), 1959, *Essais Linguistiques*, Copenhague, Travaux du cercle linguistique de Copenhague.

HJELMSLEV (L.), 1968, *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Éd. de Minuit.

JACKENDOFF (R.), 1975, «On Belief Contexts», *Linguistic Inquiry*, 6, p 1

JACKENDOFF (R.), 1983, *Semantics and Cognition*, Cambridge (MA), The MIT Press.

JAKOBSON (R.), 1973, *Essais de linguistique générale*, vol. II, Paris, Éd. de Minuit.

JOHNSON-LAIRD (P.), 1987, «Grammar and Psychology», *in* S, et C. Modgil (eds), 1987, p. 147-152

LAKOFF (G.), 1987, *Woman, Fire, and Dangerous Things*, Chicago et Londres, University of Chicago Press.

LAKOFF (G.) et JOHNSON (M.), 1985, *Les métaphores dans la vie quotidienne*, Paris, Éd. de Minuit (trad. de *Metaphors We Live by*, Chicago et Londres, University of Chicago Press. 1980)

LANG (E.), 1987, «Semantik der Dimensionauszeichnung», *Grammatische und konzeptuelle Aspekte von Dimensionsadjektiven*, M. Bierwisch et E. Lang (eds), Berlin, Akademie Verlag.

LANG (E.), 1989, «Primärer Orientierungsraum und inhärentes Proportonsschema», *Raumkonzepts in verstehensprozessen*, C. Habel, M. Herweg et K. Rehkämper (eds), Tübingen, Niemeyer.

LANGAKER (R.), 1987, *Foudations of Cognitive Grammar*, vol. I, Theortical prerequisities, Stanford, Stanford University Press.

LEVY (Y.), BRAINE (M.) et SCHLESINGER (I.)(eds), 1988, *Categories and Processes in Language Acquisition*, Hillsdale (NJ), Erlbaum Associates.

LYONS (J), 1958, *Linguistique générale*, Paris, Larousse.

MARATSOS (M), 1988, «The Acquitition of Formal Word Classes», *in* Y. Levy, M. Brain et I. Schlesinger (eds), 1988.

MARTINET (A.), 1965 *La Linguistique synchronique*, Paris, PUF.

MOUNIN (G.), 1968, *Clés pour la sémantique*, Paris, Seghers.

MODGIL (S.), et MODGIL (G) (eds), 1987, *Noam* Chomsky: *Consensus and Controversy*, New York et Londres, The Falmer Press.

NEWMEYER (F), 1983, *Grammatical Theory : Its Limits and its Possibilites*, Chicago et Londres, The University of Chicago Press.

NEWMEYER (F), 1986, *The Politics of Linguistics*, Chicago et Londres, The University of Chicago Press.

PIAGET (J.), 1923, *Le Langage et La Pensée de l'enfant*, neuchâtel-Paris, Delachaux et Niiestlé.

POPPER (K.), 1959, *The Logic of Scientific Discovery*, Londres, Hutchinson.

ROSCH (E.), 1973, «On the Internal Structure of Perceptual and Semantic Categories», *Cognitive Development and Acquisition of Language*, T. Moore (ed), New York, Academic Press.

ROSCH (E.), 1975, «Cognitive representation of Semantic Categories», *Journal of Experimental Psychology*, p. 192 - 233.

ROSCH (E.), 1978, «Principales of Categorization», *Cognition and Categorization*, E. ROSCH et B. Lloyd (eds), Hillsdale (NJ), Erlbaum, p.27 - 48.

RUWET (N.), 1972, *Théorie Syntaxique et Syntaxe du Français*, Paris, Éd. du Seuil.

SAPIR (E.), 1967, *Le Langage*, Paris, Payot.

SAUSSURE (F.de), 1916, *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot.

SCHLESINGER (I.),1988, «The Origin of Reltional Categories», *in* Y. Levy, M. Braine et I. Schlesinger (eds), 1988.

TRAUGOTT (E.), 1978, «On the Expression of Spatio- Temporal Relation in Language», *Universals of Human Languages*, vol. III, J.Greenberg, (ed.), Stanford, Stanford University Press, p.369 - 400.

VANDELOISE (C.), 1979, «Les adjectifs de dimension», mémoire de maîtrise, Paris VIII.

VANDELOISE (C.), 1986, *L'Espace en Français*, Paris, Éd. du Seuil.

VANDELOISE (C.), 1987, «Complex Primitives in Languages Acquisition», *The Belgian Review of Linguistics*, 2, p. 1 -35.

VANDELOISE (C.), manuscrit, « Les adjectif de dimension : une analyse modulaire ou une analyse globale ».

VYTCOTSKY (L.), 1962, *Thought and Language*, Cambridge (MA), MIT Press.

WATSON (J), 1924, *Psychology from the Point of View of a Behaviorist*, Philadelphie, Benjamins.

WHORF (A), 1969, *Linguistique et Anthropologie. Les origines de la sémiologie*, Paris, Denoël.

WIERZBICKA (A.), 1985, «Wheat and Oats : The Fallacy of Arbitrariness», *Iconicity in Syntax*, J. Haiman (ed), Philadelphie, Benjamins.

WILKS (Y.), 1987, «Bad Metaphors : Chomsky and Artificial Intelligence», *in* S. et C. Modgil (eds), 1987, p.198 - 213.

WITTGENSTEIN (L.), 1980, *Grammaire philosophique*, Paris, Gallimard.

ZUBIN (D.) et KÖPCKE (K.), 1981, «Natural Classification in Language: A study of the German Gender System», *Buffalo, Cognitive Science Report*, 2.

جيل فوكونياي

الفضاءات الذهنيّة(1)

د. منصور الميغري

التقديم

جيل فوكونياي لسانيّ فرنسيّ ولد سنة 1944، تلقّى تكوينه الأصلي في مجال العلوم الصحيحة، فقد تخرّج في سنة 1965 من مدرسة البوليتاكنيك بباريس بدرجة مهندس وحصل في سنة 1967 على شهادة الدراسات المعمّقة في الرياضيات ليغادر بعدها فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة حيث تخصّص في اللسانيات وأعدّ فيها شهادة الدكتورا في جامعة كاليفورنيا سان دياغو. ثمّ عاد من جديد إلى فرنسا ليواصل بحوثه صلب الجامعة الفرنسيّة متأثرا «بالمزاج العرفاني الجديد» المجادل لتشومسكي والناشئ وقتئذ بالغرب الأمريكي.

وفي سنة 1984 نشر أشهر كتبه: «الفضاءات الذهنيّة: مظاهر من بناء المعنى في اللغات الطبيعيّة»: Gilles FAUCONNIER, *Espaces Mentaux, Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*. وعرض فيه أشهر نظريّاته، نظرية الفضاءات الذهنيّة، على أنّهامقترح نظريّ عرفانيّ تأليفي ذو

(1) Gilles FAUCONNIER, (1984)، *Espaces mentaux. Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*. Paris. pp. 32-54.

مدى دلاليّ تداوليّ يسمح باستيعاب إسهامات عرفانيّة سابقة من قبيل مفهومي الإطار والسيناريو لدى فلمور والاستعارة عند لايكوف وجونسون وتحليل الاقتضاءات بواسطة عوالم الخطاب المتّصل بعضها ببعض عند دنسمور ومعالجة ظواهر الإحالة عند نونبرغ وجاكندوف إلخ.

وفي السنة الموالية 1985 تُرجم الكتاب إلى الإنقليزيّة تحت عنوان: *Mental Spaces*. وقد أُعيد نشره مرّة أخرى سنة 1994.

ينتمي فوكونياي إلى ما يمكن تسميته بالجيل الثاني من اللسانين العرفانيين. يمثل الجيلَ الأول نعوم تشمسكي وتلامذته الذين ظلوا أوفياء لفرضيّات النحو التوليدي الأساسية حول بنية اللغة: اللغة جزء من العرفان لكنّها جزء مستغن قائم بذاته له بنيته وقوانينه الذاتيّة. وضمانة هذا الاستغناء مركزية المكوّن التركيبي بالنسبة إلى المكونين الفونولوجي والدلالي.

ويفضّل الدارسون تسمية المقترحات النظريّة التي صاغها من سمّيناهم بالجيل الثاني من العرفانيين، وأبرزهم لانقكار ولايكوف وفوكونياي، «نحوا عرفانيّا». وهو يمثل نوعا من الامتداد لما عرف في تاريخ اللسانيات التوليديّة بـ«الدلالة التوليديّة».

تتمثل المقدمات الأساسية في «النحو العرفانيّ» في ما يأتي:

- إنّ النشاط اللغوي مهما تكن خصوصيّته، محكوم بالآليات العرفانيّة العامّة الموجّهة لسائر الأنشطة الإنسانية الأخرى الذهنيّة والسلوكية. ففصل اللغة عن أنماط لمعرفة الأخرى اعتباطيّ، وليست اللغة بهذا المعنى كيانا مكتفيا بذاته وما اللسانيات إلاّ جزء من مشروع معرفي أوسع أركانه الأخرى علم النفس والذكاء الاصطناعي وعلم وظائف الأعصاب والإعلاميّة وغايته ضبط آليات اشتغال الذهن والدماغ وصولا إلى محاكاتها آليّا.

ـ اللغة حاصل تفاعل عوامل داخليّة ترجع إلى خواص الكائن البشري الذاتيّة وخارجيّة ناتجة عن تجربته في العالم في أبعادها الفيزيائيّة والبيولوجيّة والسلوكيّة النفسيّة والاجتماعيّة الثقافيّة.

ـ أغلب هذه العوامل متشابهة بالنسبة إلى كل المتكلمين. وهو ما يفسّر وجود «كليّات لسانيّة» هي صدى لمبادئ تصوّريّة كليّة يمثل ضبطها ووصف آليات اشتغالها الرهان الأساسي في المشروع العرفانيّ.

ـ إنّ المعنى بناء ديناميكيّ هو حاصل تعامل المستويات النحويّة والمعجميّة والتركيبيّة وما «النواة الصلبة» في نظام اللغة إلاّ المكوّن الدلالي. فغاية اللغة في الاستعمال تشييد أبنية دلاليّة مركّبة هي عبارة عن «تمثيلات ذهنيّة» بمصطلح تالمي و«أبنية مفهوميّة» بمصطلح لانقكار و«فضاءات ذهنيّة» عند فوكونياي.

يمثّل النصّ الذي نقدّمه للقارئ العربيّ هنا، جزءا من الفصل الأول من كتاب فوكونياي المذكور أعلاه يُوضّح في مستهلّه شيئا من الخلفيات النظريّة للنحو العرفانيّ ويقدّم مفهوم الفضاء الذهني تقديما متدرِّجا تكشف طرائق الاستدلال فيه عن بعض مقوّمات التمشّي العرفانيّ.

التعريب

صور[1] ووظائف تداوليّة.

I.1.روابط:

لُفت الانتباه مليّا، إذ انعقدت الإرادة على الإحاطة من أظهر السبل وأتمّها بانتظام اللغة، إلى التعقيدات البنيويّة الماثلة في مستويات مختلفة من الأشكال اللسانيّة. ولكنّ عديد البحوث اتجهت أخيرا، بدلا من الانكباب على أشكال اللغة نفسها، إلى إقحام أبنية أخرى وشبكات تتعلّق بها الأبنية اللغويّة وكذا وجوه التوافق القائمة بين هذه الأبنية والشبكات. ويمكن أن يُذكر [هاهنا] مفهوما الإطار والسيناريو[2] والاستعارة الحرفيّة التي تبنين شبكات مفهوميّة من خلال توافقات جزئيّة متحكّمة في الانتظام الدلالي التداولي[3] وتحليل الاقتضاءات بواسطة عوالم الخطاب المتّصل بعضها ببعض[4]ومعالجة ظواهر المدى شأن الإبهام والإبانة بواسطة موافَقات إحاليّة بين صور محسوسة أو ذهنيّة[5].

يدرس ج. نونبارق في بحثه الجيّد حول الإحالة مفهوما ـ مفتاحا متّصلا بمثل هذه الموافَقات، إنّه مفهوم الوظيفة التداوليّة. فيبيّن أنّنا نعقد روابط بين موضوعات مختلفة طبائعُها لأسباب نفسيّة وثقافيّة أو تداوليّة موضعيا، وأنّ

(1) يستعمل المؤلّف كلمة صورة image هنا، استعمالا اصطلاحيّا بمفهوم مرادف لمفهوم الموافق correspondant، ويستعملها داخل النصّ (الفقرة I.2) بالمعنى اللغوي فوجب التنبيه إلى ذلك.

(2) فلمور (1982).

(3) جونسون ولايكوف (1981)، لندنر (1981)، بروقمان (1982)، فندلواز (1982).

(4) دنسمور (1981).

(5) جاكندوف (1975)، فوكونياي (1978).

الروابط المعقودة على هذا النحو تمكّن من الإحالة على موضوع بتوسّط آخر مربوط بالأوّل على نحو مخصوص.

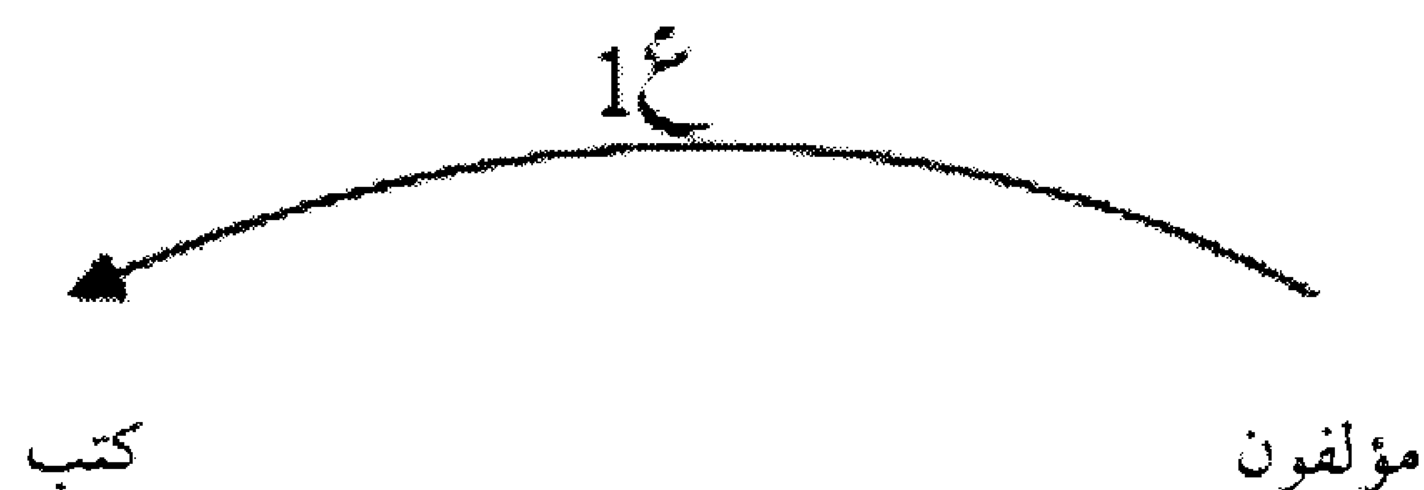
إنّ المبدأ العامّ (الكنائيّ) هو الآتي:

التعيين: إذا كان موضوعان (بالمدلول الأوسع) أ وب مربوطين بوظيفة تداوليّة ع (ب = ع (أ))، فإنّ وصف أ، و$_1$ يمكن أن يصلح لتعيين موافِقه ب (الرسم1).



رسم 1.

مثاله علاقةٌ، لنسمّها ع$_1$، تربط المؤلفين بالكتب الحاوية لآثارهم.



رسم 2.

فإذا تناولنا على سبيل المثال [المتتالية] أ = أفلاطون، ب= ع$_1$ (أ)= " الكتب التي وضعها أفلاطون" فإنّ مبدأ التعيين يسمح لـ (1) بأن يعني (2):

(1) أفلاطون على الرفّ الأيسر.

(2) الكتب التي ألّفها أفلاطون على الرفّ الأيسر.

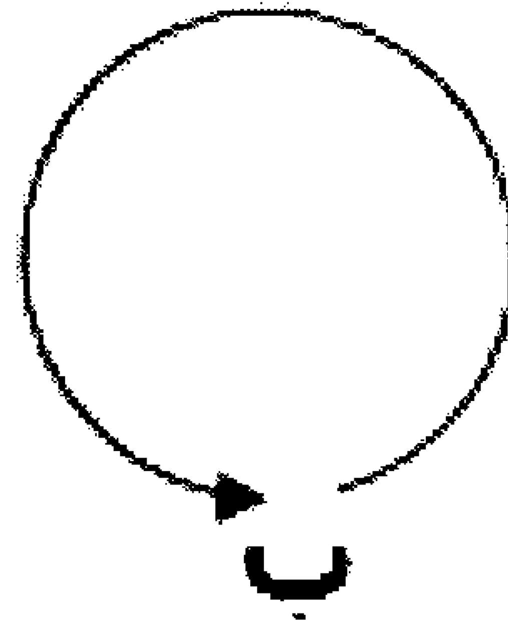
ففي (1)، يعيّن وصف شخص، و$_1$ (أي الاسم" أفلاطون" هنا، ولكن عبارات من قبيل "صديق سقراط" أو "مؤلّف المحاورات" كان يمكن أن تقوم مقامها تماما) موضوعا [آخر] ب هو مجموعة الكتب.

كان يمكن أن يؤوّل (1) بإجراء وظائف تداوليّة أخرى من مثل:

«أشخاص ⟵ تمثيلاتهم» أو «أشخاص ⟵ ملفّات تخصّهم» أو «أشخاص ⟵ أجسادهم» أو «أشخاص ⟵ أسماؤهم (أي كلمات)» وهكذا دواليك.

وعلى هذا فإنّ الملفوظ (1) كان يمكن أن يراد به أنّ تمثالا نصفيّا أو بورتريه لأفلاطون موجود على الرفّ أو أنّ الملفّ الخاصّ بأفلاطون على الرفّ أو أنّ اللافتة المكتوب عليها «أفلاطون» على الرفّ.

ويمكن أن تكون ع أيضا وبكلّ بساطة، وظيفة الهويّة:

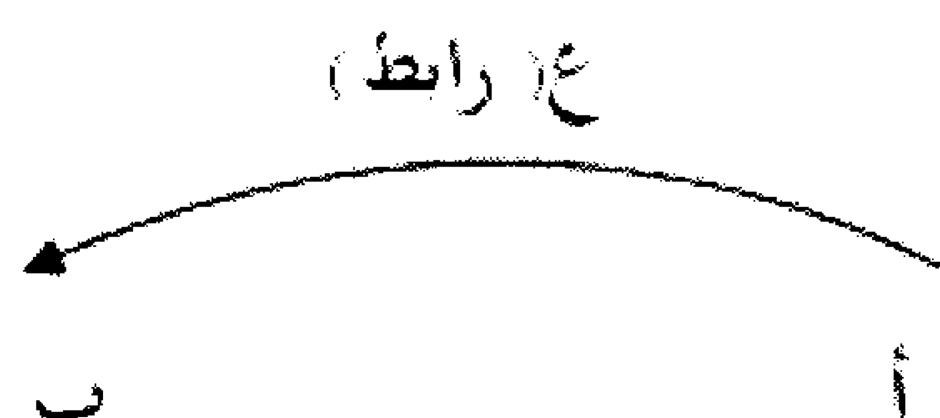


رسم. 3

وفي هذه الحالة فإنّ ب توصف بمفردات خواصّها الذاتيّة ـ وليست هذه الإمكانيّة بالمستغربة.

يمثّل الإضمار ميدانا لإمكان الإحالة غير المباشرة فيه، بتوسّط وظائف تداوليّة نتائجُ لسانيّةٌ خالصةٌ.

لنتدبّر من جديد الوضعيّة العامّة التي يكون فيها ب مربوطا إلى **أ** بوظيفة تداوليّة ع، فيمكن بالتالي أن يُعيَّن بواسطة وصف لـ **أ** وفقا لمبدأ التعيين. لنسمّ **أمثير** (الإحالة) وب **هدف** (الإحالة) وع **الرابط**:



رسم. 4

يبيّن مبدأ التعيين أنّ وصفا للمثير يمكنه في سياق تداوليّ «مربوط»، أن يصلح لتعيين الهدف. ويمكّن هذا إذن من الإحالة على الهدف ب: فتوجد في المثال (1) مُؤوّلا بالرابط مؤلفون ـ كتب، إحالةٌ على بعض الكتب. ويصير هذا الهدف الإحالي مفسّرا ممكنا لمعوّضات الاسم أو لعناصر عائدية أخرى.

(3) جورج صاند على الرفّ الأيسر. إنّه مجلَّد.

ولكنّ المثير **أ** يظلّ مع ذلك، مفسّرا ممكنا.

(4) جورج صاند على الرفّ الأيسر. سترى أنّها تكتب بأسلوب معجز.

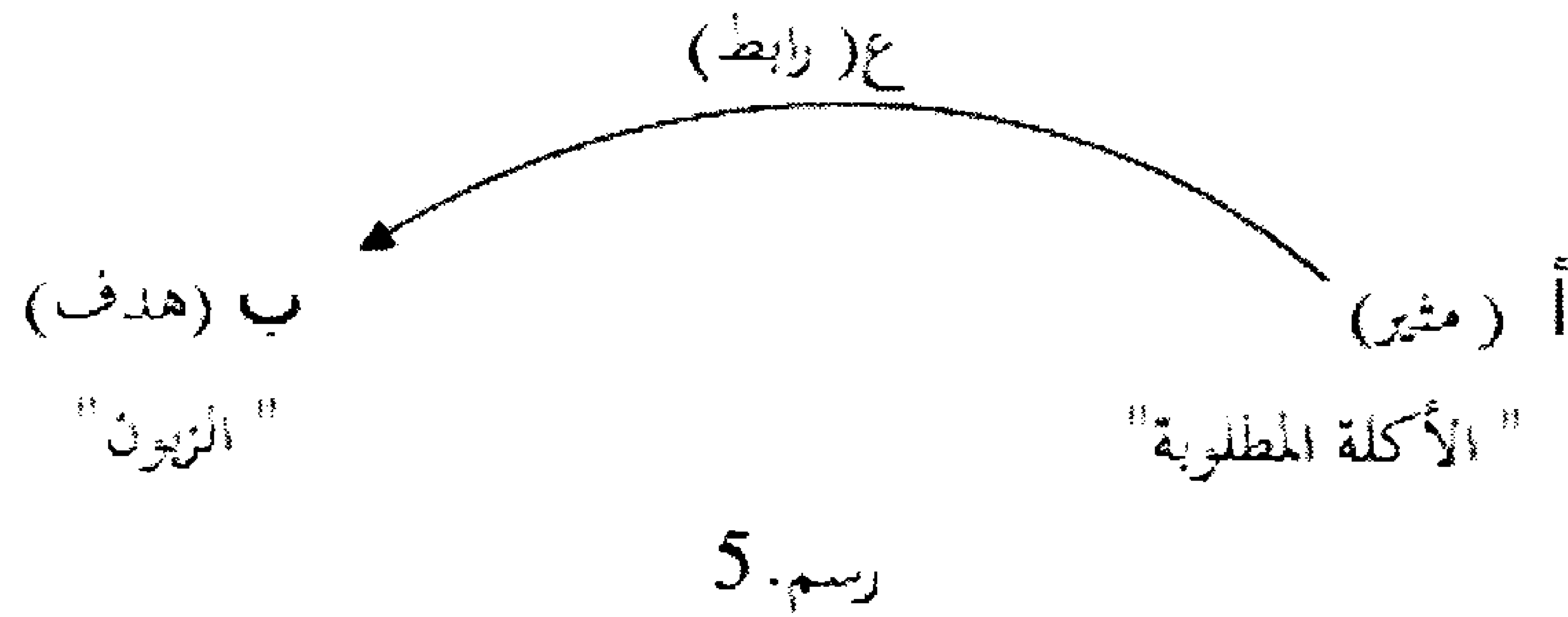
يمكن إذن لـ» جورج صاند»في ظاهر اللفظ، أن يكون مفسّرا لـ «هو»و«هي» على حدّ السواء. ولكن عند التحقيق، فإنّ المثير (الكاتبة جورج صاند) والهدف(كتب جورج صاند) يمكنهما كلاهما أن يصلحا مفسّرين ضميريين بالنسبة إلى الخطاب اللاحق. ويمكن أن يُستعمل المفسّران في الوقت نفسه، ولكنّ اختيار الضمائر لا يكون حرّا:

5. جورج صاند على الرفّ الأيسر، إنّه مجلَّد. سترى أنّها تكتب بأسلوب معجز.

6. *جورج صاند على الرفّ الأيسر، إنّه يكتب بأسلوب معجز.

توجد في مقام من قبيل «مطعم» صلة تداوليّة بين الزبائن والأطعمة التي يطلبونها:

.7



رسم. 5

إن أقوالا من قبيل (8) لممكنة في المقام(7):

(8) العجّة بالفطر قد غادر(ت) دون دفع الثمن.

تُؤوّل (8) بإجراء مبدأ التعيين: إنّ الزبون الذي كان طلب عجّة بالفطر قد غادر دون أن يسدّد الثمن.فيُمكن للهدف إذن أن يصلح مفسّرا ضميريّا.

(9) العجّة بالفطر قد غادر(ت) دون دفع الثمن،وارتمى في سيّارة تاكسي.

ولكن الإحالة على المثير هاهنا أصعب.

(10) العجّة بالفطر قد غادر(ت) دون دفع الثمن.

*؟ كانت طعاما لا يستساغ

وتوجد مفارقة أظهر في حالة الانعكاسيات:[1]

(1) لا تؤدّي ترجمة الأمثلة من 11 إلى 15 الغرض الذي من أجله استُعملت تلك الأمثلة في سياق استدلال المؤلّف على ما يودّ الاستدلال عليه، بسبب اختلاف طريقة اللغتين في التعبير عن«نفس المضامين». فما يعدّ لاحنا في واحدة قد يكون مقبولا في الأخرى والعكس بالعكس، لذا آثرنا أن نثبت النصّ الأصلي إلى جانب الترجمة كلّما استعصى إيجاد المثال العربي المطابق أو المشابه. [المترجم]

(11) تحبّ فرنسواز ساقون أن تقرأ نفسها (هي نفسها[1]) في كلّ الليالي قبل النوم.

Françoise Sagan aime se lire (elle - même)، tous les soirs avant de s'endormir.

(12) تحبّ فرنسواز ساقون أن تقرأ نفسها (*هو نفسه*هنّ أنفسهنّ)، إلخ.

Françoise Sagan aime se lire (*lui - meme، *ellles - meme)، etc.

(13) العجّة فويونق كان يستعمل عِصيّا.

L'omelette Foo - young utilisait des baguettes.

(14) *العجّة تُؤكل (هي نفسها) بالعِصيّ.

*L'omelette se mangeait (elle - même) avec des baguettes.

(15) *العجّة تُؤكل (هو نفسه) بالعِصيّ.

*L'omelette se mangeait lui - même avec des baguettes.

(إنّ تأويلي (14) و(15) المستبعدين الذين يعنياننا هما ذانك اللذان يحيل فيهما[الاسم] «العجّة» l'omelette على الزبون، وضمير المبني للمجهول في» تُؤكل» و"se" في "se mangeait" على الأكلة التي طلبها...)

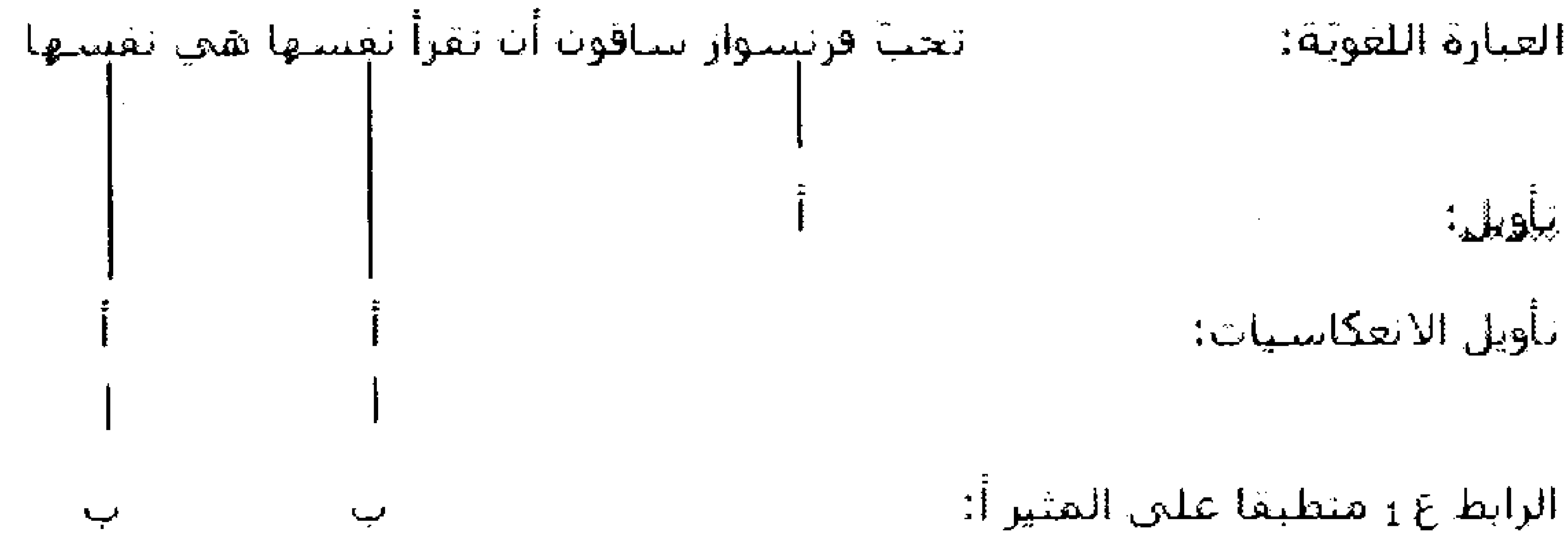
(إنّ تأويل (11) المناسب هو ذاك الذي يُحوِّر فيه الانعكاسيُّ "elle-même" الضميرَ "se": تخريجه أنّ فرنسواز ساقون تحبّ أن تقرأ آثارها هي بدلا من آثار الآخرين. أمّا التأويل الآخر الذي يُحوّر فيه الانعكاسيُّ "elle-même" فرنسواز ساقون (وتخريجه أنّ فرنسواز ساقون تفضّل أن تكون هي من يَقرَأ وليس غيرها..) فليس محلّ نظر هنا).

في المثال (11) نرى أنّ معوّضالاسم (هي نفسها) مطابق نحويّا لفرنسواز ساقون،أي للمثير ولكنّه يحيل على الهدف أي آثار فرنسواز ساقون. فإذا نُظر

(1) من الصعب تأدية الظاهرة المقصودة في المثال المترجم، لذا وجب التنبيه على أنّ المعنى المقصود هو: تقرأ فرنسواز ساقون نفسها [= كتبها] هي نفسها [=كتبها].

في الأمر عن قرب اتّضح أنّ المركّب الاسمي «فرنسواز ساقون» يصف المؤلف ويعيّنه وهو بالتالي لا يستدعي تدخّل المثير، وعلى العكس فـإن الانعكاسيان *se* و *elle-même* رغم أنّهما عائدان على Françoise Sagan، يحيلان على مؤلّفاتها. فتأويلها يستدعي انطباق الرابط، وهذا الانطباق يجب أن يلتزم بمسار («قاعدة») الانعكاسية،ويمكن أن يُرسم هذا على النحو التالي:

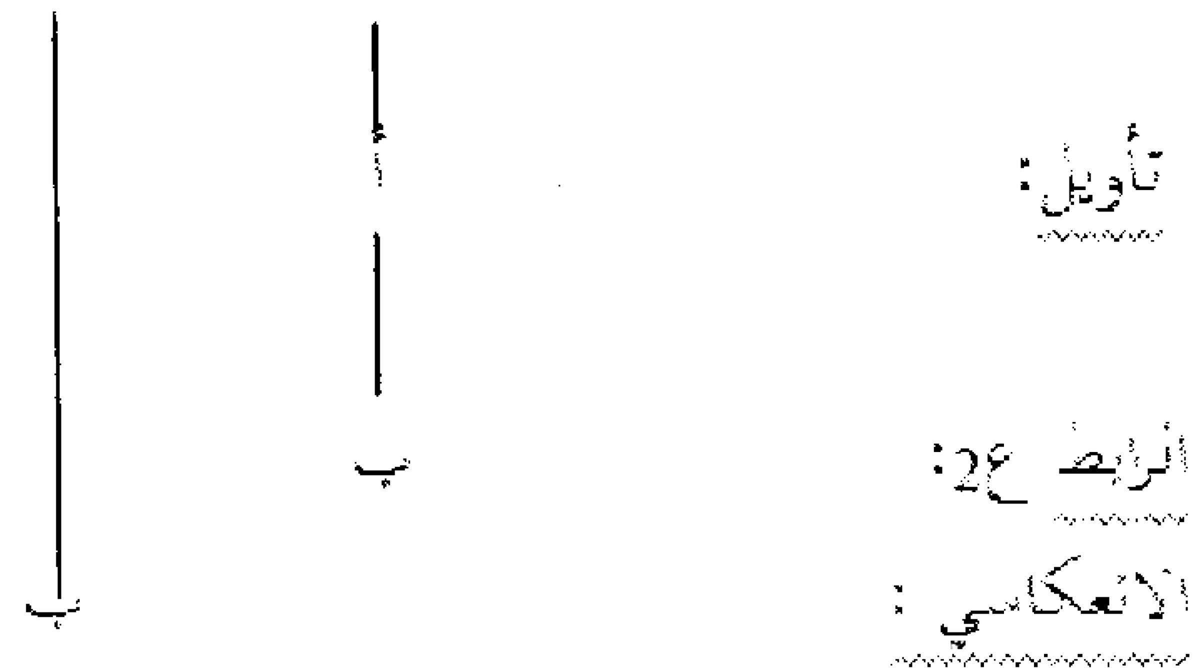
(16)



نلاحظ في (16) أنّ المفسّر الوحيد الممكن بالنسبة إلى الانعكاسيات هو أ (فرنسواز ساقون في استعماله غير الكنائي) من هنا استحالة المطابقة في حالتي المذكّر والجمع، كما في 12.

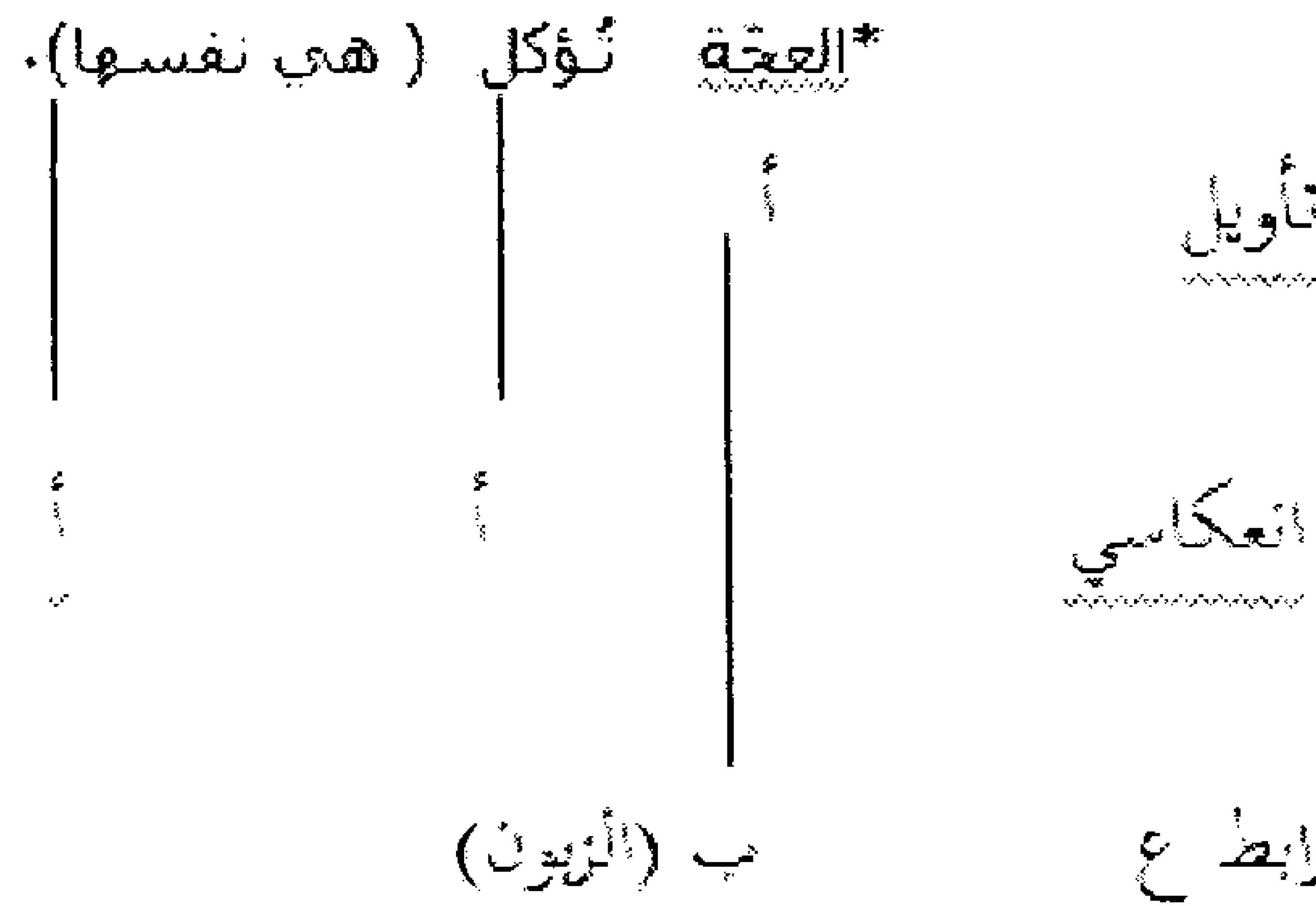
وبضدّ فإنّه إذا انطبق الرابط على أ ليعطي ب، فإنّ ب يمكن أن يصلح مفسّرا للانعكاسيات:

(17)



يُلاحظ في أمثلة من قبيل (11) و(17)إذن مسار عائديّ، فينطبق تأويل الانعكاسيات قبل الرابط التداولي أو بعده. ولكنّ المسار المرسوم في (18) يفشل بالنسبة إلى(14).

(18)



إنّ ترتيب العمليّات هو نفسه الذي في(16) ولكن في (18)ينطبق الرابط بالأحرى على «المفسّر» دون الانعكاسي.إنّ انطباق الرابط على الانعكاسيّ كما في (16)، ليس أفضل بالنسبة إلى هذا النوع من الحالات(عجّة بالفطر...):

(19) *كانت العجّة بالفطر تلذّ (لنفسها).

(التأويل المرجوّ: كانت العجّة تلذّ للزبون الذي كان قد طلبها)

فبالنسبة إلى هذا النوع من الحالات يعطي ترتيب واحد لانطباق القواعد نتائج مقبولة: الرابط أوّلا فتأويل الانعكاسي بعدئذ.

(20) العجّة طلب لنفسه قارورة نبيذ صغيرة (له هو نفسه).

ومن ناحية أخرى فإنّ توزيع الانعكاسيات هذا يتقاطع مع الفرق الذي كنّا لاحظناه أعلاه بين (4) و(10):

(4) جورج صاند على الرفّ الأيسر. سترى أنّها تكتب بأسلوب معجز.

(10) *العجّة بالفطر قد غادر(ت) دون دفع الثمن، كانت طعاما لا يستساغ.

فالمثير(جورج صاند) في (4)مفسّر محتمل ولكنّ المثير «العجّة» (أي البيض) في (10) ليس كذلك. وفوق ذلك، فإنّ الضمير كما يدلّ عليه (21) و (22) لا يصلح مثيرا في حالة العجّة:

(21) جورج صاند كاتبة كبيرة. إنّـ**ها** على الرفّ الأيسر.

(22) * العجّة كانت متبّلة جدّا وقد غادرت دون دفع الثمن.

سنقول عن رابط ما إنّه

– **مفتوح**، إذا كان هدفه ومثيره كلاهما مفسّرين ممكنين وإذا كان ينطبق على الضمائر.

– **مغلق** إذا كان الهدف فحسب مفسّرا ممكنا وكان لا ينطبق على الضمائر.

إنّ الرابط $ع_1$ (كاتب ⟵ كُتب) في الأمثلة أعلاه رابط مفتوح. وإنّ الرابط $ع_2$ (أكلة ⟵ زبون) رابط مغلق.

ويدلّ سلوك أسماء الموصول والمشيرات المقاميّة على أنّ هذا التفريق مطّرد:

23. أفلاطون **الذي** على الرفّ الأيسر، كان رجلا عظيما.

24. *العجّة **الذي** (التي) غادر(ت) بسرعة، كانت متبّلة جدّا.

25. أفلاطون، الذي كان رجلا عظيما، على الرفّ الأيسر.

26. *العجّة، التي كانت متبّلة جدّا، غادر(ت) بسرعة.

أمّا الموصولات في الأمثلة من (23) إلى (26)فذات قيمة بدليّة: فاسم الموصول «الذي» يتصرّف في (24) و(26) تصرّف الضمير «هي» في (22) و(10) على الترتيب، ويتصرّف «الذي» في (23) و(25)تصرّف «هي» في (21) و(4) على الترتيب. وتعكس [هذه] المفارقة الفرق بين الروابط المفتوحة والروابط المغلقة: ففي (24) لا يمكن للرابط المغلق أن ينطبق على الموصول

«الذي»، وفي (26) ينطبق الرابط المغلق على «العجّة»، فيكون الهدف فحسب (أي الزبون) مفسّرا ممكنا.

وأمّا الموصولات المحدِّدة فمختلفة سطحيّا [عن الموصولات البدليّة] لأنّ الرابط يمكن أن ينطبق على تأويل المركّب الاسمي كلّه بما فيه صلة الموصول.

(27) *العجّة التي غادرت بسرعة كانت متبّلة جدّا.

(28) العجّة التي كانت متبّلة جدّا غادر(ت) بسرعة.

فـ(27) مستبعدة شأنها شأن (24) ولكنّ (28) لا بأس بها.فالرابط ينطبق على تأويل المركّب الاسمي كلّه» العجّة التي كانت متبّلة جدّا» ليعني الزبون الذي كان تلقّى العجّة المعنيّة.

أمّا في ما تعلّق بالمشيرات، فمن الممكن الإشارة إلى العجّة بالإصبع والقول «هذاك قد غادر مسرعا» "celui-là est parti en vitesse" ولكن ليس «إنّه قد غادر مسرعا» "c'est parti en vitesse"»، فهذا [الملفوظ الثاني] يجبر الرابط على الانطباق على تأويل الضمير«ـه» "ce" (مقارنة بـ«إنّه حَرّ شديد»). وبالضدّ، فإنّه من الممكن أن يُشار بالإصبع إلى شخص كاتبٍ وأن يقال «هذا الشخص يحتلّ رفّا كاملا في مكتبتي».

من أين تأتي الروابط؟ متى يمكن استعمالها ومتى تكون مفتوحة أو مغلقة؟ إنّ هذه في حدّ ذاتها لمسألة مركزيّة ومثيرة تُدخل في الاعتبار شروطا نفسانيّة وثقافيّة واجتماعيّة متّصلة مباشرة بمعطيات لسانيّة. إنّنا لا نقدر على سبر أغوار هذه المسألة بالتفصيل هاهنا، ولكن وجهة النظر العامّة التي نأخذ بها هي الآتية:

تمثّل الروابط جزءا من «النماذج العرفانيّة المؤمثلة» بالمعنى الذي أراده فلمور (1982) ولايكوف (1982) وسويتسر (1983). إنّ العوامل المتحكّمة في هذه النماذج العرفانيّة المؤمثلة (ن.ع.م) هي كذلك نفسانيّة وثقافيّة مرتبطة بـ«التجربة» و/ أو هي تداوليّة موضعيّا. ويستتبع هذا اختلافا ممكنا من مجموعة بشريّة إلى أخرى ومن سياق إلى آخر ومن فرد إلى آخر. وإنّا لنشهد حقّا مثل هذا الاختلاف

في الأحكام حول انفتاح بعض الروابط، فالمتكلمون قادرون على أن يتعلّموا روابط جديدة أو أن ينشئوها (إذ يقيمون نماذج عرفانيّة مؤمثلة جديدة). وعلى قدر صيرورة رابط ما مألوفا وعامّا ومفيدا فإنّه يميل إلى أن يكون مفتوحا. وتدخل في الاعتبار شروط متّصلة أخرى مثالها: ضمن أي شرط يُنظر إلى خواصّ الهدف على أنّها عاكسة لسمات رئيسيّة في المثير، فالقول «فرنسواز ساقون سوقه كاسدة هذه الأيّام» يعرب عن شيء لا يخصّ الكتب فحسب، ولكن يخصّ في الغالب كذلك مؤلّفها. والقول: «قرحة الغرفة عدد12 لا يكفّ عن مشاهدة التلفاز» يمكن ألاّ يتضمّن أيّ شيء عن المرض، الذي يجري هاهنا مجرى المثير.

إنّ مناسبة النماذج العرفانيّة المؤمثلة للمقام مهمّ كذلك: لنقارن المثال (11) بالقول: «تحبّ فرنسواز ساقون أن تُجلّد».

إنّ الروابط المؤهّلة لأن يكون لها شأن فيما يأتي من بحثنا هي تلك التي تصل الفضاءات الذهنيّة [بعضها ببعض] وهذه،كما سنرى فضاءات مفتوحة دوما. وعليه، فإنّ خواصّ الروابط المفتوحة هي التي ستكون أساسيّة في العرض الآتي وخاصّة منها تلك التي قد أشرنا إليها بعد:[نريد] مبدأ التعيين وإمكانيّة أن يكون كل من المثير والهدف مفسّرا وأن تجري العناصر العائدة مجرى المثير.

2. I. صور.

من البيّن[1] أنّ الصور والتمثيلات بالرسم والصور الشخصيّة، إلخ مربوطة بنماذجها بروابط تداوليّة بما أنّ اسم العلم ليزا على سبيل المثال في الملفوظ «ليزا تبتسم «يمكن أن يرجع، على السواء، إلى ليزا نفسها (أي الشخص) أو [صورة] ليزا في لوحة (الرسم 6).

(1) لاحظ نونبارغ هذا صراحةً (المرجع المذكور أعلاه).
ليس لدينا أحكام مسبقة في شأن السؤال الفلسفي الممكن: هل توجد ليزا «واحدة» تظهر في عوالم ممكنة مختلفة (أحدها ما في الصورة) أم عدّة من "ليزا" بينهنّ توافق. وفي الواقع فإنّ هذه الاسئلة شبه الميتافيزيقيّة هي، رغم بعض ما قديبدو، منفصلة عن طرائق التكلّم الملاحظة.



رسم.6

وتدل المعطيات الضميريّة الآتية على أنّ **الروابطَ الصورَ مفتوحةٌ** (بالمعنى الذي رأيناه في الفقرة 1 . I)، أي أنّها تجعل الهدف أو المثير على حدّ سواء، مفسّرا محتملا ويمكنها الانطباق بعد تأويل الضمائر.

(29) ليزا تبتسم في الصورة رغم أنّها تعاني اكتئابا منذ عدّة أشهر. (المثير هو مفسّر ضمير الغائبة" أنـ**ها**")

(30) ليزا تعاني اكتئابا منذ عدّة أشهر، ولكنّها في الصورة تبتسم(ينطبق الرابط على تأويل ضمير الغائبة لكنـ**ّها**)

(31) ليزا التي هي مكتئبة منذ عدّة أشهر، تبتسم في الصورة.(المثير هو مفسّر اسم الموصول **التي**، ولكن الهدف هو الذي يبتسم)

(32) ليزا، التي تبتسم في الصورة، مكتئبة منذ عدّة أشهر.(ليزا (النموذج) هي مفسّر **التي**، فالرابط ينطبق على **التي**)

(33) ليزا رأت نفسها على غلاف [مجلّة] «ماتش».(ينطبق الرابط بعد تأويل الانعكاسي حتّى إنّ (نفسها) يعيّن الصورة ـ انظر المثال(11)

(34) في هذه الصورة، ليزا معجبةٌ بنفسها جدّا.

.Sur cette photo, Lisa s'est beaucoup plu

(ينطبق الرابط على الشخص ليعطي الصورة، ويرتبط التأويل الانعكاسيّ بالمثير ـ فضمير المبنيّ للمجهول في «مُعجبة» [المثال المترجم] وse [في الأصل] يعيّنان الشخص).

لقد لاحظ جاكندوف (1975) كذلك إمكانيّة أن توصف صورةٌ وصفا لغويّا بتوسّط نموذجها. وهو يشدّد على أنّ الأمر لا يتعلّق هاهنا «بترخّص في العبارة» أو بمجاز (مرسل)، ولكن بالأحرى «بوسيلة اللغة في الإحالة على الصور». وهو يضيف:» إذا أراد أحدهم دراسة دلاليات اللغة فإنّ وجود هذا الاستعمال ينبغي أن ينظر إليه على أنّه ثابت ومقبول.»

إنّ هذا الاستعمال لأساسيّ حقّا بالنسبة إلى الإحالة التصويريّة.وهو ناتج بالأحرى عن الخصائص العامّة للإحالة التداوليّة التي بيّنها نونبارغ. ففي الواقع توجد علاقة تداوليّة بين النموذج وتمثيله: إنّ شيئا مّا هو صورةٌ لشيء آخر بموجب عمليّات إدراك نفسانيّة ومواضعات اجتماعيّة والطريقة التي أُنتج بها أو بتوليفة من مجمل تلك العوامل، شأن اختيار الفنّان (خاصّة في حالة طفل في الثالثة أو رسّام تكعيبي) وما يدركه المتفرّج بالنظر إلى معايير «تشابه» مختلفة واعتبارات تقنيّة كما في حالة [التصوير] بأشعّة س، وهكذا دواليك.

لهذه العلاقة التداوليّة خواصّ وظيفة تداوليّة إحاليّة أي رابط. وبالنتيجة فإنّ مبدأ التعيين ينطبق مُمَكِّنا وصف المثير (وهو النموذج هنا) من أن يعيّن الهدف (وهي الصورة، هنا). إنّ الروابط الصور على نحو ما قد رأينا، روابط مفتوحة.

توضّح وجهة النظر هذه، الملاحظة الهامّة التي أبداها جاكندوف: فـ«الوسيلة التي تمتلكها اللغة في الإحالة على الصور» هي نتيجة مبدأ التعيين (العامّ جدّا) المنطبق على أزواج مربوطة connexions [من جنس] مثير ـ هدف.ومن ناحية أخرى فإنّ توزيع الانعكاسيات والعوائد بالنسبة إلى الصور هي خاصيّة عامّة في الروابط المفتوحة.

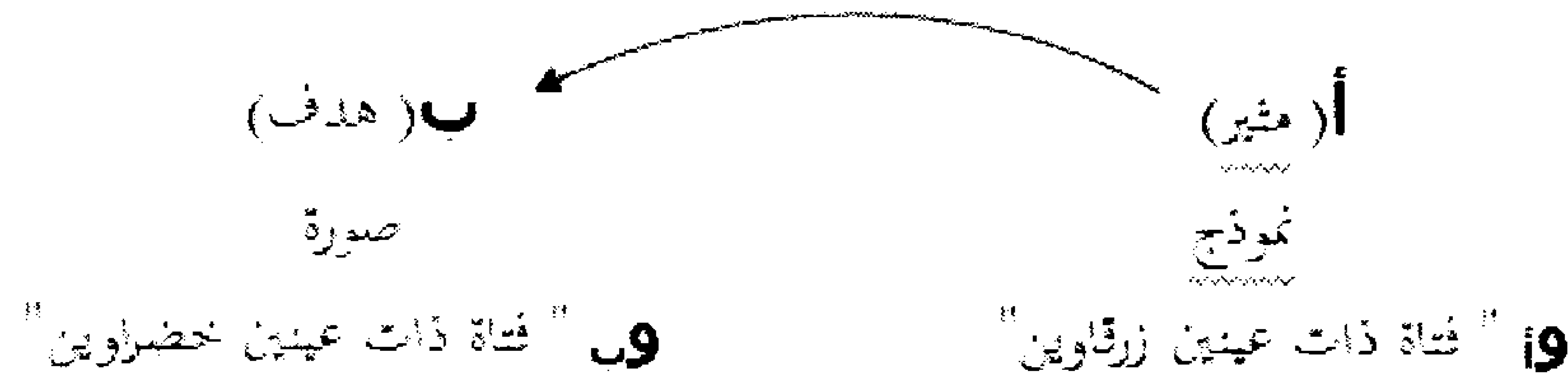
إنّ الأمثلة الأساسية في [دراسة جاكندوف عن (سياقات الاعتقاد)][1] لتقع تحت طائلة هذا التعميم.

(35) في لوحة لوقا، للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينان خضراوان.

(1) OBC: «On Belief Contexts»، JACKENDOFF (1975)

فالمركّب الظرفي **في لوحة لوقا** الوارد في (35)يشير إلى مقامٍ صورةٍ: فالنموذج أ (ولتكن ليزا، فتاة ذات عينين زرقاوين) يشير الرابطَ الصورةَ ع، والهدف ب هو تمثيل الفتاة في اللوحة، مع خاصيّة أنّ لها عينين خضراوين).

ع صيرة (رابط)



رسم.7

يسمح مبدأ التعيين بصفة عامّة لوصف المثير بان يعيّن الهدف، حتّى إنّ وصف أ (الفتاة ذات العينين الزرقاوين)يمكن أن يحيل على ب أي **الصورة**.في هذه الحالة تؤوّل(35) على أنّها تعني أنّ ب الصورة لها عينان خضراوان. إنّ لـ(35)حقّا، فرصا عظيمة في أن تؤوّل هذا التأويل. ولكنّ مبدأ التعيين يسمح كذلك لوصف الهدف ب بأن يعيّن الهدف ب نفسه(فالرابط حينئذ هو ببساطة وظيفة الهويّة).فلا شيء يمنع **الفتاة ذات العينين الزرقاوين في** (35) من أن تؤوّل على أنّها وصف لـ ب، لتعطي قراءة ثانية (متهافتة بعض الشيء) تكون عينا ب وفقها، زرقاوين خضراوين في آن.

لنلاحظ الآن أنّ جاكندوف في الدراسة المذكورة يبدي الملاحظة الحاسمة الآتية: إنّ ازدواج الإمكان الإحالي المسجّل في حالة الصور في عبارات من قبيل (35)هو أمر مُواز تماما للازدواج الذي يوجد في ظاهرتي الإبانة والإبهام المرتبطتين بأفعال المواقف القضويّة وللسياقات القصديّة بصفة عامّة.

(36) في حسبان لوقا، للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينان خضراوان.

(37) يظنّ لوقا أنّ للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينين خضراوين.

(38) يودّ لوقا أنّ للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينين خضراوين.

لكلّ هذه العبارات قراءة غير متهافتة (فبالنسبة إلى (37) مثلا: لليزا عينان زرقاوان ولكنّ لوقا يظنّ أنّ لها عينين خضراوين) وقراءة متهافتة (تخريجها مثلا: يظنّ لوقا أنّ ليزا لها عينان زرقاوان وأنّ لها عينين خضراوين).

يدعو هذا التوازي إلى معالجة الصور والاعتقادات والحكايات، إلخ على نحو مُوحّد، بافتراض أنّه على نحو ما يوجد لليزا موافقٌ في لوحة لوقا (هي صورتها) يوجد لها موافق في ذهن لوقا، أو أنّنا بعبارة أدقّ نتكلّم كما لو أنّ الأمر كذلك. سيكون لنا رابط «وجود عينيّ ـ وجود ذهني» وسيشتغل مبدأ التعيين كما في السابق ليعطي التـأويلات المحتملة لأسماء من جنس **الفتاة ذات العينين الزرقاوين في** (37):

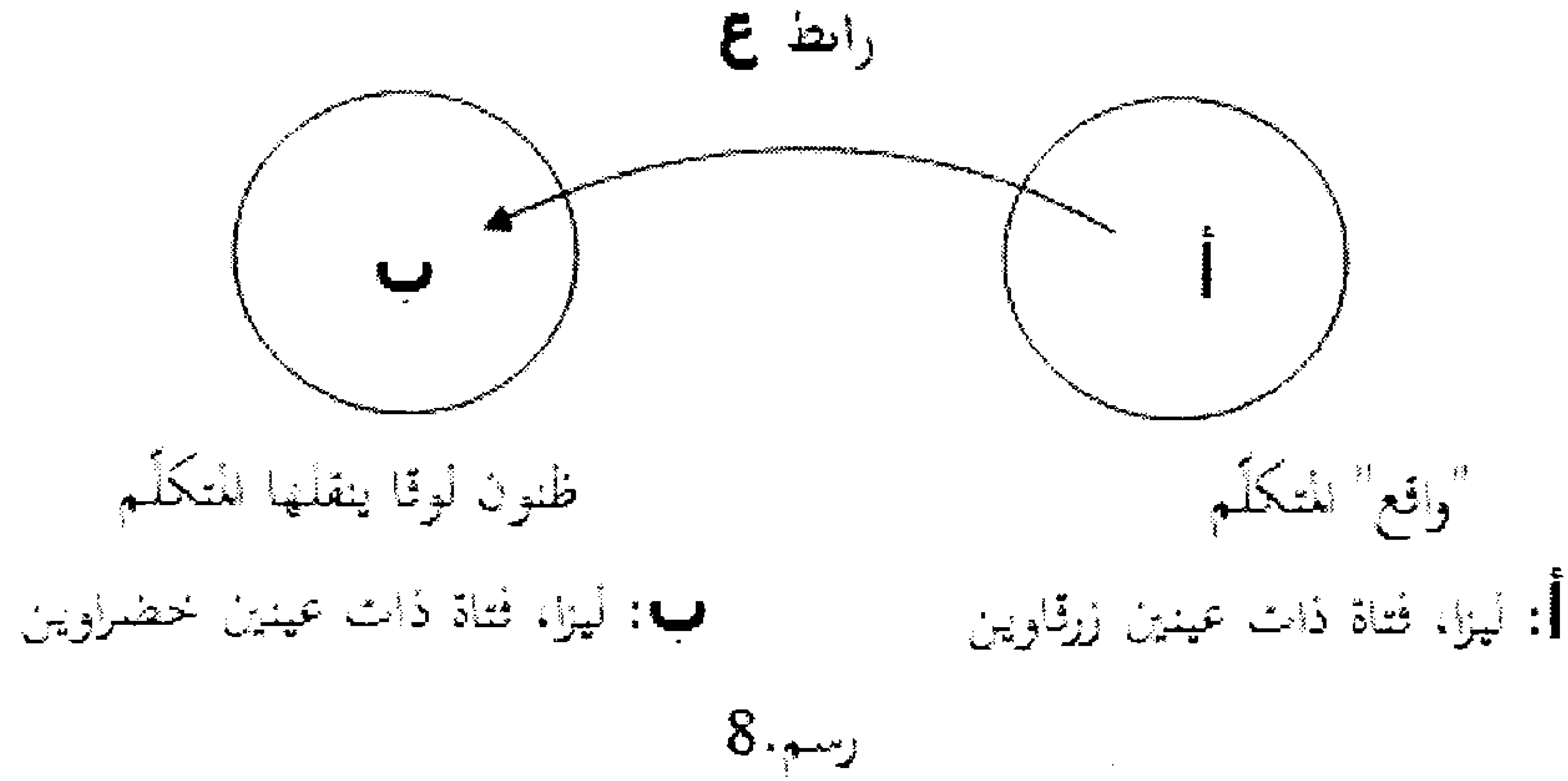
– فلنا من جهة، وصف للمثير أ (أي "الفتاة الحقيقيّة") يُعيّن الهدف ب (أي "فتاة الظنون") ـ فـ ب وليس **أ** هي التي لها عينان خضراوان.

– ولنا من جهة أُخرى، وصف مباشر لـ ب يعيّن ب – فلـ ب حينئذ عينان زرقاوان وعينان خضراوان.

يفترض هذا التحليل الموحّد توافقا لم يُحدّ بعد حدّا مناسبا من نمط ما يقرّبه **الرسم** (39) (رسم 8).[1]

(1) بإمكاننا، كما أشار إلى ذلك ج. لايكوف (في حديث شخصي)، أن نأمثل الصور والمعتقدات حيث يبدو الفهم على نحو مشابه مدعّما بالاستعمال الواسع لتعابير تتعلق برؤيتنا لهذه الميادين مثل قولنا قولنا je vois ce que vous voulez dire أي حرفيا "أرى ما تريد أن تقوله" أو قولنا elle me fait une impression différente أي "إنها تحدث في نفسي تأثيرا مخالفا" أو du point de vue de Luc أي "من وجهة نظر فلان" أو la métaphysique fait partie de la géométrie أي "الماورائيات تكوّن قسما من الهندسة" أو il apeçoit clairement les difficultés أي "هو يرى الصعوبات بوضوح:...

(39)



رسم.8

3.I. الواقع

كان يمكن أن يُنظر إلى الروابط في الفقرة I.I على أنّها تعقد علاقات بين موضوعات من العالم الواقعي. ولكن على العكس [من ذلك]فإنّ الأهداف في الأمثلة من (36) إلى (38) مهما تكن طبيعتها، ليست في كلّ الأحوال موضوعات واقعيّة بما أنّها تنتمي إلى الاعتقادات والرغبات، إلخ.

تُتبَنّى في OBC ميتافيزيقا مخصوصة لجعل التوسّع المطلوب ممكنا: فيُفترض وجود «واقع» يتضمّن الموضوعات الفيزيائيّة وأنّ الأوصاف اللسانيّة **تحيل** في الأصل على هذه الموضوعات الفيزيائيّة، لكنّ هذا الواقع يمكن أن يوصل بصور (ذهنيّة أو لفظيّة أو ملموسة، إلخ.) بمقتضى العلاقة " يريد الإحالة على" (وهي مرادف الرابطِ الصورةِ).يقترح جاكندوف عاملاً لغويّا صورةً وهو يكتب قائلا: "لمّا كان التأويل العاديّ [للفظ] فتاة موضوعا فيزيائيّا، فإنّنا نختار التأويل بالصورة على أنّه تأويل جهيّ."و هكذا فإنّ الواقع يتميّز تميّزا من الصور: فلدينا من ناحية المراجع الأساسية ومن ناحية أخرى تمثيلات شتّى لهذه المراجع. ضمن هذا الاتجاه تكون المثيرات دائما مراجع واقعيّة، بينما يمكن للأهداف أن تكون تمثيلات ذهنية أو عينيّة.

ولكن قد يتّفق أنّ وجهة النظر غير المتناظرة هذه لا تعكسها المعطيات اللسانيّة: فالمثيرات يمكن أن تكون من الصور والاعتقادات إلخ. والأهداف يمكن أن تنتمي إلى ما يُسمّى"عالما واقعيًا". لنتخيّل أنفسنا في مرسم فنّان تشكيليّ نشاهد لوحة تظهر فيها من بين أشياء أُخرى، فتاة ذات عينين كستنائيتين. يمكن للرسّام أن يقول:

(40) في الواقع، للفتاة ذات العينين الكستنائيتين عينان زرقاوان.

إنّ (40) لمواز تماما لـ(35)و لكنّ الخطاطة معكوسة: فبدلا من الذهاب من الواقع إلى الصورة،نذهب هاهنا من الصورة إلى الواقع. فالمثير صورة (الفتاة ذات العينين الكستنائيتين) والهدف هو الفتاة الحقيقيّة. وكالعادة يسمح مبدأ التعيين للهدف بأنّ يُعيَّن بتوسّط وصف للمثير: ففي الحالة الماثلة هنا يعيّن الفتاةَ الواقعيّةَ وصفٌ للصورة (الفتاة ذات العينين الكستنائيتين) وتسند إليها خاصيّة أنّ عينيها زرقاوان.فالرابط المناسب في هذا المثال هو إذن، عكس السابق،فبدلا من أن يكون وظيفة[تتجه] من الواقع نحو الصورة يكون وظيفة [تتجه] من الصورة نحو الواقع. وهو كذلك رابط مفتوح.ولنلاحظ أنّ اتجاه العلاقة يدلّ عليه في هذا النوع من الأمثلة المركّب الظرفيّ (مثل» في لوحة لوقا «أو «في الواقع»). إنّ عكس الروابط هذا لممكن كذلك في حالة الصور «الذهنيّة»مثل الاعتقادات. لنفترض أنّ ماكس يظنّ أنّه قد ورث قصرا معه روضة وأنّي أقول.

(41) في الواقع، القصر خربة والروضة رقعة جدباء.

هاهنا أيضا تجري أوصاف صحيحة ضمن نظام اعتقادات ماكس، في تعيين كيانات «واقعيّة» لها خواصّ مختلفة. وينطبق مبدأ التعيين هنا على رابط يتّجه من اعتقادات ماكس إلى الواقع.

لقد استمررنا ونحن نبرز التناظر الجوهريّ لهذه الظواهر في استعمال لفظي «واقع» و«موضوع واقعيّ»، لكنّ هذا الاستعمال لا يمكن أن يكون صحيحا. فالروابط لا تصل موضوعات واقعيّة وتمثيلات [ذهنيّة]ذلك أنّ من تجري على

لسانه عبارات من قبيل (36)و (37) و(38) و(40) و(41)،إلخ. يمكنه بطبيعة الحال أن يخطأ فيما يسنده من خواصّ إلى الكائنات (بما في ذلك خاصيّة الوجود نفسها). إنّ ما أسميناه «واقعا» هو إذن بالضرورة تمثيل ذهنيّ أيضا: هو التمثيل الذهنيّ للواقع عند المتكلّم.[1] ولسنا معنيين مباشرة، في تحليل الظواهر اللسانيّة المفيدة بدرجة الدقّة والسداد في مثل هذه التمثيلات، ونحن لسنا معنيين مباشرة كذلك بالطبيعة الفلسفيّة والنفسيّة والعصبيّة التي للواقع أو للاعتقادات أو الرغبات أو الصور. إنّ ما يعنينا هو فحسب طرائق التكلّم عنها وهي مسبقا، مسألة مغايرة[2].

يؤول الأمر كلّه إذن إلى صلات بين تمثيلات ذهنيّة، والحال هي نفسها بالتأكيد إذا زيد في طبقات «الصور» الذهنيّة. فلا يتعلّق الأمر في(36) و(37) بمعتقدات لوقا في المطلق ولكن بالتصوّر الذي يحمله المتكلّم عن هذه الاعتقادات، أي بتمثيل ذهنيّ لتمثيل ذهنيّ. وكثيرا ما يعكس هذا التضمّنَ تضمّنٌ تركيبيّ إعرابيّ.

(42) يظنّ ماكس أنّ لوقا يرغب في مغادرة البلد.

هاهنا كذلك لا يدخل في الاعتبار أيُّ مفهوم مطلق لما يرغب فيه لوقا، بل فحسب ما يرغب فيه لوقا في ظنّ ماكس. وما يظنّه ماكس هو بدوره منسوب إلى واقع المتكلّم الذهنيّ أي أنّه يمكن أن يكون مختلفا عن موضوع آخر ذهنيّ احتمالا هو ما يعتقده ماكس حقّا.

(1) لنذكّر مرّة أخرى أنّا لا نقدّم هنا نظريّة في الإحالة. أمّا فلسفة اللغة فإنّها تقدّم الأشياء بطريقة مختلفة.فهي تفترض أنّه توجد لا محالة صلة إحاليّة بالواقع وهي تسال عن الشروط التي تحدّد صدق ما يُقال أو كذبه. ولكنّ مسألة شروط الصدق هذه، إن كان لها من معنى، فهي مختلفة عن مسألة الأبنية الذهنية. انظر خاصّة 1 . IV و2 .V.

(2) «واقع المتكلّم» مفهوم موصول بالخطاب (هو «فضاء» من بين الفضاءات في الاصطلاح الذي سيأتي) فهو يتغيّر بالنسبة إلى المتكلّم الواحد عبر الخطاب ومن خطاب إلى آخر. ويتعيّن تمييزه من «معتقدات المتكلّم».

ولكن ما القول حينئذ في الصور؟ أليست اللوحات والصور الشخصية موضوعات واقعيّة؟ حسنا إنّ الموضوعات واقعيّة بالتأكيد، ولكنّ تأويلها نفسه في هيئة صور، ذهنيٌّ. إنّ التحليل باعتماد رابط واحد لمُبَسَّطٌ تبسيطا مبالغا فيه، ففي الحقّ يدخل في الاعتبار ثلاثة روابط على الأقل تصل النموذج بالرسم الذي على القماش والرسم بالصورة المدركة والنموذج (الماثل في واقع المتكلّم الذهني) بالصورة المدركة (كذلك في واقع المتكلّم الذهني). ولنتأمّل في هذا الصدد، الأمثلة التي من قبيل (43):

(43) في هذه اللوحة، البيت قابل للمحو ولكن ليس الفتاة.

(يتعلّق الأمر بخاصيّة في الطلاء المستعمل وليس البيت أو الفتاة في الصورة الذهنيّة المدركة)

4 .I. فضاءات ذهنيّة

4 .I.أ. مُدرِجات.

لقد اقتُرح على نحو غير مشكلن أنّ الروابط تتناول موضوعات ذهنيّة وأنّ هذه الموضوعات يمكن أن تنتمي إلى ميادين مختلفة. ونحن نتوخّى الآن أن نرسم الملامح الأولى لمنوال للأبنية الذهنيّة والحدثانات اللسانيّة الموافقة لها.

نُدخل لهذا الغرض مفهوم الفضاءات الذهنيّة المختلفة عن الأبنية اللغويّة، ولكن المتشكّلة في كلّ خطاب تشكّلا مطابقا للبيانات التي توفّرها العبارات اللغويّة. وستُمثَّل الفضاءات الذهنيّة في المنوال بمجموعات مهيكَلة وقابلة للتحوير ـ مجموعات من عناصر أ، ب، ج...، وعلاقات تحققها تلك العناصر (ع1 أ ب، ع2 أ، ع3 ج ب هـ،...)، وعلى نحو يمكن معه أن نُضيف إليها عناصر جديدة أو أن نعقد علاقات جديدة بين عناصرها. (من الناحية التقنيّة، تُعدّ المجموعة القابلة للتحوير متتالية مرتبة من مجموعات بسيطة – سيكون من المناسب الحديث عن فضاء ذهنيّ متشكّل في أثناء الخطاب بدلا من التنصيص على متتالية المجموعات المناسبة).

إنّ عبارات من قبيل «ع $أ_1$ $أ_2$...$أ_ن$ **مقبولة في الفضاء الذهنيّ ذ**» ستعني أنّ ($أ_1$، $أ_2$...$أ_ن$) تحقّق العلاقة ع.

يوجد ترتيب جزئيّ محدّد بين الفضاءات، سيُدعى **احتواء** ويوسم بالعلامة المعتادة ⊂. ولكن، خلافا للاحتواء التجميعي المألوف لا يستلزم هذا الاحتواء شيئا بالنسبة إلى انتماء العناصر. فـ: أ ∋ ذ وذ ⊂ د لا يستتبع أ ∋ د. بل إنّنا نفترض في الوقت الحاضر أنّ كلّ الفضاءات منفصل بعضها عن بعض تماما، أي ليس بينها عنصر واحد مشترك.

ويمكن للعبارات اللغويّة أن تنشئ فضاءات جديدةً وعناصر في هذه الفضاءات وعلاقات تحققها تلك العناصر. سندعو العبارات التي تخلق فضاء جديدا أو تحيل على فضاء قد تمّ إدراجه بعد في الخطاب **مدرِجات** وسنبيّن أدناه أنّ المدرِجات يمكن أن تكون مركّبات ظرفيّة (في لوحة لوقا، في حسبان جون، في 1929، في المصنع، من وجهة نظره) وظروفا(احتمالا، ربّما، نظريّا،...) وواصلات منطقيّة (إذا كان أ إذن...، إمّا...وإمّا...) ومركبات فعليّة (يظنّ ماكس..، تأمل ماري...، يزعم لوقا....). وترافق المدرجات جمل لغويّة تقيم في معظم الأحوال (ولكن ليس في مطلقها ـ أنظر الفصلv) علاقات بين عناصر الفضاءات.

ومن ناحية أخرى، فإنّ المدرج $م_ذ$، الذي يُدرج الفضاء ذ يدمجه دوما، في فضاء آخر هو ذ′ (الفضاء الأصل بالنسبة إلى ذ).سيكون هذا الاحتواء مدلولا عليه طورا في ظاهر اللفظ بتركُّب مدرجي ذ وذ′تركُّبا نحويّا، ومثاله:

يظنّ ماكس أنّ الزهور، في لوحة لوقا، صفراء

$م_{ذ'}$ $م_ذ$

الفضاء ذ′ ⊂ الفضاء ذ

ومستنبطا طورا آخر استنباطا تداوليّا بناءً على الكلام السابق، كما في (46) و(47):

(46) يبدأ الخطاب خ نسبةً إلى الفضاء الأصل و(=" واقع المتكلّم"):

1. تحبّ سوزان هنري.(تعقد العبارةُ العلاقةَ «تحبّ» بين سوزان وهنري داخل و).

2. يظنّ ماكس أنّ سوزان تكره هنري.
WX

مدرج ذ يعقد علاقة بين سوزان′ وهنري′(موافقي سوزان وهنري في ذ)

ولمّا لم يُخصَّص فضاء أصل لـ ذ، صراحةً، فإن المرءَ يستنتج أنّ وهو الفضاء الأصل: ذ ⊂ و

(47) يبدأ الخطاب خ نسبةً إلى و:

1. في هذه المسرحيّة، عطيل غيور.

مدرج $ذ_1$ ⊂ و تثبت خاصيّة لعطيل في $ذ_1$

2. يظنّ أنّ ديسموند خائن.

مدرج $ذ_2$ خاصيّة ديسموند في $ذ_2$

ولمّا لم يُخصَّص في (47) فضاء أصل لـ $ذ_2$ صراحة، فإنّ المرءَ يتّجه [لذا] إلى تأويل (47) باختيار $ذ_1$ فضاء أصلا. وبعبارة أخرى يُفترض أنّ 2 مقبولة في المسرحيّة لا في الواقع. ولكنّ هذا التأويل ليس مفروضا بنيويّا. فمن الممكن أيضا أن يتمّ اختيارو فضاءً أصلاً، كما يدلّ على ذلك (47):

(47) 1. **في هذا الشريط**، كلنتستود خائن.

$ذ_1$

2. و لكنّه **يظنّ** أنّه بطل.

ذ$_2$

تحتمل (47) تأويلين: في أحدهما يكون ذ$_1$ كما في (46)، هو الفضاء الأصل وتخريجه أنّ شخصيّة الشريط تظنّ أنها بطل. وفي الآخر يكون وهو الفضاء الأصل وتخريجه أنّ كلنت إستود يسيء تقدير الدور الذي يقوم به. وأخيرا فإنّ تأويلا ثالثا هو أيضا ممكن بالنسبة إلى (47) فلا يحيل ضمير الغائب في " إنّه بطل" على الهدف (شخصيّة الشريط)بل على المثير (كلنت إستود نفسه). إنّه حينئذ، كلنت إستود " الحقيقي" من يرى نفسه بطلا.(توجد تأويلات أخرى لهذه الأبنية أقلّ أهميّة في الوقت الراهن، وهي مدروسة في الفصل الثاني).

4 .I.ب. روابط وموافِقات.

عندما يدمج مدرج م$_ذ$ في الخطاب فضاءً ذهنيّا ذ، فإنّه يتعيّن أن يكون [الفضاء] موصولا تداوليّا بفضائه الأصل ـ فيلزم أن يكون فيه رابط قادر على عقد الصلة بين المثيرات والأهداف في الفضاءين الأصل والفرع. وهاك بعض النماذج الممثِّلة:

فضاء أصل	فضاء ذ	رابط
م:٤٧ و(واقع المتكلّم)أو ذ$_1$ واقع الشريط).	م ذ = يظنّ	رابط صورة ذهنيّة ع$_ص$: من «الواقع» إلى «الاعتقادات»
و	م$_ذ$ = في لوحة لوقا.	رابط صورة ع $_ض$ من النماذج إلى تمثيلاتها.
و	م$_ذ$ = في هذا الشريط.	رابط دراما ع $_ط$ من الممثلين إلى الشخصيّات.

إنّ كثيرا من أنماط الروابط الأخرى لممكنة، وسنرى منها أمثلة في ما يأتي. سنرى أيضا أنّ فضاءين اثنين يمكن أن يكونا موصولين بأكثر من رابط. وإنّ الكثير من ظواهر الإحالة لا تتوقّف على الروابط المخصوصة الجارية [في تعيينها]، ولكن تتوقّف بالأحرى على الخواصّ العامّة في الروابط المفتوحة وعلى التشكّلات [من جنس] مثير ـ هدف التي تدخل فيها.

قد رأينا كيف تنشئ المدرجاتُ الفضاءات وكيف يتمّ تضمينها في فضاءات أخرى (وهو احتواء إمّا مدلول عليه نحويّا وإمّا تداوليّ) وكيف أنّ الحبل السُريّ في الروابط التداوليّة يُبقي عليها مرتبطة بأصولها.

عند هذا المستوى [من النظر] تثار مسألة أخرى: كيف تكتسب الفضاءات عناصرها؟ كيف «تُملأ» وتُهيكل على نحو داخليّ؟ توجد استراتيجيات مباشرة كثيرة لإدراج عناصر في الفضاءات.

وتُهيِّئ علامة التنكير طريقة صريحة [في ذلك]، فلنتدبّر المثالين (48) و(49):

(48) في رسم لوقا، ساحرة تمتطي قارنا.

(49) يظنّ لوقا أنّ ساحرة تمتطي قارنا.

ففي (48) يُنشِىء المدرج **«في رسم لوقا»** فضاءً **ذ**، ويدرج الاسمُ **ساحرة** العنصر **ك** في الفضاء **ذ**، مع الخاصيّة المدلول عليها [بلفظ] **ساحرة** ـ لنرسم هذا لغرض البيان، [كالآتي]: **ساحرة** (ك). ويدرج الاسم **قارن** كذلك عنصرا جديدا في ذ هو ق يُرسم: **قارن** (ق). تدلّ الصيغة اللفظيّة من بين أشياء أخرى على انعقاد علاقة بين **ك** وق [رسمها هو]: امتطى (ك، ق). والأمر نفسه بالنسبة إلى المدرج **يظنّ لوقا في** المثال (49).

ولمّا كان **س** اسم جنس، مفردا أو مركّبا (ساحرة أو ساحرة شرّيرة قادمة من الغرب) وس الخاصّية التي يعيّنها ويدلّ عليها[1] فإنّنا نحدّعلامة التنكير على النحو الآتي:

(50) علامة التنكير ـٌ

يُدرج المركب الاسمي **س ـٌ** الوارد في عبارة لسانيّة عنصرا جديدا **ك** في فضاء ذهنيّ **ك**،

على نحو تكون معه [الخاصيّة] س′ (**ك**) مقبولة في هذا الفضاء.

(وسننظر لاحقا في مسألة معرفة ما هو الفضاء الذي تُدمَج فيه **ك**)

تدرج الأسماءُ النكرة عناصرَ جديدة، وبالضدّ، فإنّ وظيفة الأسماء المعارف الأولى أن تدلّ على عناصر قد تمّ إدراجها بعد (ولكنّ هذا كما سنرى، يمكن أيضا أن تكون نتيجتُه غير المباشرة إدراج عناصر جديدة).

(51) علامة التعريف ال.

يدلّ المركّب الاسميّ **الـ س** في عبارة لسانيّة على عنصر أ قد أُدرِج بعد في فضاء ذ على نحو تكون معه س (أ) مقبولة في هذا الفضاء.

سنرى في الفصل الثاني أنّ (50) و(51) هما في أفضل حاليهما وصفان جزئيّان، لأنّ المعارف والنكرات يمكنها أيضا أن تدرِج «أدوارا» أو أن تدلّ عليها بدلَ مجرّد عناصر بسيطة.

فإذا سلّمنا بـ (51)، فإنّه إذا كان الفضاء ذ موصولا تداوليّا بفضاء آخر ذ′ بواسطة رابط ع، إذن فإنّ **أ** في **ذ** يمكن أن يكون لها موافق أ في ذ′،حيث: ع(أ) = أ′. إنّ أ مثير هدفه **أ′**، ووفقا لمبدأ التعيين فإنّ **الـ س** يمكنه تعيين الهدف **أ′**.

إنّ هذه الوضعيّة هي التي نجدها جدوليّا في أمثلة الفقرة I.2:

(1) بعض الأسماء يمكن أن يكون لها مكوّن ثان «غير مرئيّ»، مثاله «تكلّم زيد مع صديق»؛ س= صديق؛ س (ك)= «ك صديق لزيد»

35. في لوحة لوقا، للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينان خضراوان.

ينشىء المدرج **في لوحة لوقا** فضاء ذهنيًا ذ′. ويمكن أن يكون الفضاء الأصل هو و(أو مصدر آخر كأن يكون حكاية أو وضعيّة افتراضيّة أو شريطا سينمائيّا لوقا إحدى شخصيّاته، إلخ.، في علاقة بالخطاب السابق). ووفقا لـ (51)، فإنّ المركّب الاسمي **الفتاة ذات العينين الزرقاوين** يمكن أن يدلّ على أ في ذ حيث" أ لها عينان زرقاوان وأ فتاة". ولـ أ (النموذج) موافق هو أ′(أي الصورة) في ذ′.

ويمكن وفقا لمبدأ التعيين أن نعيّن إذ نذكر المثير أ، الهدف أ حتّى إنّ (35) يبيّن أنّ[النسبة] « **أ′لها عينان خضراوان**" مقبولة في ذ′.

ومن أجل أن يتمكّن مبدأ التعيين من الاشتغال، فيَصلُ المركّبَ الاسميَّ الواصف للمثير بـالهدف أ، فإنّه ينبغي أن يكون لهذا المثير موافقا ـ هدفا. هذا الأمر يمكن في حالة (35)، أن يكون جزءا من المعلومات السياقيّة، إذ النموذج والصورة موصولان أصلا. ولكنّ خواصَّ الموضوعات الظاهرةَ لا تكفي لعقد الصلات بينها. ولنتأمّل جزء النصّ (52):

(52) أ. ها هي صورة لقادة الدول الأوروبيّة.

ب. السيّدة تاتشر، في الصورة، متوارية تماما وراء المستشار كول.

ليس للسيّدة تاتشر معادل مرئيّ في الصورة، ولكنْ باعتبار المدرج م$_{ذ}$= **في الصورة** والفضاء الموافق له ذ′ فإنّ (52)ب معناه أنّ موافقَ السيّدة تاتشر في ذ′ متوار خلف موافق السيّد كول. فالمثال (52) يفترض أنّ كلّ قائد دولة، أي كلّ "نموذج" أو بعبارة أخرى كلّ مثير محتمل في ذ، له في ذ′موافقٌ. وتطّرد الظاهرة نفسها في (37):

(37)

يظنّ لوقا أنّ للفتاة ذات العينين الزرقاوين عينين خضراوين.

|

أ

|

أ'

يخلق المدرج مذ' = **يظنّ لوقا** الفضاء ذ'. وإنّا لنفترض من أجل تأويل القول أنّ لـ أ في ذ، موافق هو أ' في ذ'. ولكنّ أ' لم يستقم له، في الحقّ، وجود مستقل عن أ.

إنّ المغزى من إيراد هذه الأمثلة أنّ الأهداف لا تحتاج لأن تُدرج إدراجا. فالنظام يستعمل هاهنا مُختصِرة: فبدلا من إدراج الأهداف في ذ' فإنّه يدع مبدأ التعيين ينطبق على عناصر مثيرات في ذ انطباقا حرّا [مرفقا] بالتعليمة الضمنيّة "المناسبة": إذا طُبّق مبدأ التعيين فذاك على افترض أنّه يوجد هدف لتطبيقه. مثل هذه الاستراتيجيات توجّهها قوانين أعمّ (3. III)، ولكنّنا سنقدّم مُؤقّتا الصياغة الصريحة الآتية:

(53) **مبدأ التعيين مطبّقا على الفضاءات.**

بناء على معطى هو: فضاءان ذ وذ' موصولان برابط ع ومركّب اسميّ م.س يُدرِج عنصرا من ذ أو يشير إليه فإنّه:

– إذا كان لـ ص موافق ص' (ص'= ع (ص)) في ذ' فإنّ م.س يُمكنه أن يعيّن ص'

– إذا لم يكن لـ ص موافق قائم في ذ' فإنّ م.س يُمكنه أن يُنشئ عنصرا جديدا ص' في ذ' ويعيّنه، بما يكون به ص=ع(ص)

(هذه الصياغة مُهيّئة لأن تعمّ على حدّ سواء الحالات التي يُدمج فيها م.س ص [طبقا لـ](50) والحالات التي يحيل فيها م.س على ص [طبقا لـ](51)).

لنتدبّر،ضمن هذا المنظور، المثال (54).

(54) صديقة أيّوب، سحر، فلسطينيّة ولكنّ حسني يظنّ أنّها زوجته وأنّ اسمها لينا وأنها لبنانيّة.

يخلق المدرجُ (يظنّ حسني) فضاءً ذ′، فضاؤه الأصل هو ذ. فيدلّ المركّب الاسمي صديقة أيّوب على أ. وَلـ أ في ذ عدّةخواصّ (الاسم سحر، صديقة أيّوب، فلسطينيّة) وتحيل الأسماء الضمائر في (أنّها) و(اسمها) على أ في المقام الأوّل. وهي تُنشئ وفقا للشاهد (53) موافقا لـ أ هو أ′ فيُنشئ الضميرُ المتصل في [زوجتـه] موافقا لأيوب هو أيّوب′. ويكون لـ أ′خواصّ مختلفة عن خواصّ أ (زوجة أيّوب، الاسم لينا، لبنانيّة).

ليونار طالمي

الشكل والخلفية في اللغة[1]

د. عبد العزيز المسعودي

التقديم:

يـُعتبر ليونارد طالمي رائدا من روّاد اللسانيات العرفانية ورمزا من رموزها، ويعتـَبر كتابـُه من **أجل دلاليـّة عرفانيّة** *Toward a cognitive semantics* مرجعا هامـّا للباحثين في هذا المجال جمع فيه بعد التعديل والتحوير أهمّ المقالات التي كتبها بين سنتيْ 1972 و1999، فخصّص المجلد الأول للأنساق والسيرورات التي تنتظم بواسطتها المضامين المتصوّرية في اللغة وخصّص المجلد الثاني لأنساق التعجيم والعلاقات النظامية بين المعنى والشكل اللغوي.

ولعلّ أبرز ما عـُرف به طالمي هو إدخاله إلى اللسانيات النظام الخـطاطي للانتباه متمثلا في مفهوميْ الشكل Figure والخلفية Ground. يقول طالـَمي في مقدمة الكتاب: «ضمن منظومة شكل خلفية، يجتذب بؤرةَ الانتباه الكيانُ الذي يشغل [وظيفة] الشكل ضمن وضع مّا ويمثل الكيان الذي تجلب خصائصُه ومصيرُه الاهتمامَ. ويكون الكيان الأساس أو الخلفية على هامش الانتباه

(1) Leonard TALMY, *Toward a cognitive semantics* 1, MIT Press 2000, chapter 5, Figure and ground in language, p.p.311- 321.

فيشتغل كيانا مرجعيّا يُستعمَل لتخصيص سمات الشكل محلّ الانتباه.» (12 . I ـ 13).

تتوضّح لنا أكثر علاقة مفهوميْ الشكل والخلفية بالانتباه في الفصل الرابع من المجلد الأول المتعلّق بالتنفيذ windowing أي وضع جزء من الإطار الحدثيّ في واجهة الانتباه بصفة صريحة مع إبعاد بقيّة مكونات الإطار إلى الخلفيّة، ومن بين ما يتحدّد به الإطار الحدثيّ إلى جانب المسارات والسلسلات الجعليّة والأدوار cycles نذكر التقابل بين المشاركيْن والتعالق بينهما في صورة شكل ـ خلفية.

بعد التعريف الأوليّ بمفهوميْ الشكل والخلفية في مقدمة الكتاب يعود طالمي مجددا في الفصل الخامس من المجلد الأول – وهو الفصل الذي اخترنا منه الصفحات المعرّبة – ليُفرد كل مفهوم بفقرة تعريفيّة ثم يتوسّع إثر ذلك في عرض الأمثلة مرفَقة بإشارات دقيقة إلى القيود الدلاليّة الناتجة عن علاقة الشكل بالخلفية وهي قيود وثيقة الصلة بتصوّرنا العرفانيّ للفضاء وللعلاقات بين المشاركين حيث نحكم بأنّ مشاركا مّا يضطلع بدور الخلفية ومشاركا آخر يضطلع بدور الشكل دون أن تقبل تلك الأدوار الانعكاس.

تتأكّد لنا أكثر مثل هذه الحقائق عندما يتناول طالمي ضمن هيكلة اللغات للفضاء (I. .3) علاقة مفهوميْ الشكل والخلفية بالحركة والسكون مع التأكيد على أنّ الحركة من خصائص الشكل عادة (I-II).

غير أنّ القيود الدلاليّة المتصلة بتصوّراتنا العرفانيّة لا تقتصر على الفضاء وإنّما يمكن أن يكون أيضا مسرحها الزمان وهو ما نلاحظه بمجرّد إجراء مقارنة سريعة في صلب أزواج من الأمثلة من قبيل:

(أ) مات والدها عندما كانت تدرس وراء البحار.

(ب)# كانت تدرس وراء البحار عندما مات والدها.

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الكيانات ليست وحدها المؤهـّلة للاضطلاع بدوريْ الشكل والخلفية وإنما الأحداث مؤهلة أيضا للاضطلاع بهذين الدوريـْن. ومن بين المسائل التي تناولها طالمي في هذا الصدد الأبنية والأشكال المعجمية التي تربط بين أحداث الشكل وأحداث الخلفية. من الأشكال المعجميـّة الأسماء في المثال الموالي:

ذهابه إلى **المنزل** [ش] كان بعد توقـّفه في **طابق المبنى** [خ].

والمشيرات في مثل قولك:

كانوا يشعرون بالتعب (لكنهم) خرجوا رغم **ذلك**.

يعود اسم الإشارة **ذلك** على الحدث الخلفية **يشعرون بالتعب**. فـي مثل هذه التراكيب القائمة على علاقة التضمـّن الزمنيّ بين حدثين يكون الحدث الأشمل مضطلعا بدور الخلفية أو الأساس أمّا الحدث الأصغر فيقع احتواؤه باعتباره شكلا. وفي تراكيب أخرى مثل التراكيب الجعليـّة يكون الحدث المسبـِّب هو الخلفية ويكون الحدث النتيجة هو الشكل.

إنّ اتصال مفهوميْ الشكل والخلفية بمختلف هذه المسائل يـُعدّ دليلا واضحا على أنّ منظومة الانتباه كما يتصوّرها طالمي تمثـّل فعلا الإطار النظريّ الذي وَضـَع ضمنه مقاربته للدلالة العرفانية[1].وهذا مبرِّر كافٍ لاختيارِ الصفحات الموالية وتعريبـها قصد التعريف بمفهوميـْن أساسيـّين يشكلان حقـّا المفتاح النظريّ لفهم أغلب فصول الكتاب.

(1) Keith ALLAN, Book Reviews, "Toward a cognitive semantics," in *Computational Linguistics*, Volume 27, Number 2, pp. 310-315.

التعريب:

1ـ مقدمة

يبحث هذا الفصل في النظام المنتشر pervasive الذي تـُقيم اللغة بواسطته متصوّرا [أوّل] بمثابة نقطة مرجعية أو مرساة anchor بالنسبة إلى متصور آخر(1). وهو يسلّم بوجود وظيفتين عـرفانيـّتين أساسيّـتين في اللغة إحداهما **الشكل** Figure المـُنجـَز بواسطة المتَصوّر الذي يحتاج إلى إرساء والآخر **الخلفية** Ground المـُنجـَزة بواسطة المتصوّر الذي يقوم بعملية الإرساء. هذان المتصوّران يمكن أن يكونا لشْيئين يرتبط أحدهما بالآخر في الفضاء ضمن حدث حركة أو حدث حلول – ويقع تمثيلهما بعناصر اسمية nominals في جملة بسيطة. كما يمكن أن يكون المتصوّران لحدثيـْن مترابطيـْن ضمن وضع زمنيّ أو جعليّ أو ضمن وضع من نوع آخر – ويقع تمثيلهما بالجملتين الرئيسيّة والتابعة ضمن جملة مركـّبة. ويستخدم الإرساء العرفانيّ بصفة أساسيـّة إحدى الأنظمة الخطاطية schematic systems الكبرى للّغة أعني منظومة الانتباه وتوزيعها التـفارقي differential distribution .

2 ـ الشكل والخلفية في الجملة:

سنتوسـّع أولا في مقولتيْ الدلالة العرفانيـّة اللتيـْن فرَغنا للتـوّ من تقديمهما، فتناسبـُهما بارز، في الحالة الأولى، من خلال أيّ حدث دلالي [يـُفيد] الحركة أو الحلول (على نحو ما تمّت معالجته في الفصل II-1) أي من خلال حدثٍ وقع تصوّره مقتضيا لشيءٍ مادّي متحرّك أو حالّ من حيث علاقته بشيء مادّي آخر. وهنا يـُؤخـَذ كلا الشيئين على أنهما يحملان إلى الحدث في مجمله علاقة

---

(1) هذا الفصل نسخة منقحة [بصفة] شاملة لطالمي 1978أ، وهي بدورها نسخة منقحة مزيدة لطالمي 1975أ.

دالّة متميّزة نُسند إليهما على التوالي مصطلح «**شكل**" ومصطلح "**خلفية**".
والجملتان المواليتان تمثلان هاتين المقولتيْن:

(1) أ. **القلم على الطاولة.**

ب. **سقط القلم من على الطاولة.**

يُخصّص القلم في كلتا الجملتين الشيء المصطلِع بوظيفة **الشكل** وتخصّص الطاولة الشيء المصطلع بوظيفة **الخلفية**.[1]

أخذ المصطلحان **شكل** و**خلفية** من علم النفس الجشطالتي Gestalt psychology، لكنهما كُتبا هنا بالحبر المشبع قصد إظهار الفرق بين استعمالهما اللساني واستعمالهما الأصلي ففي استعمالهما اللساني يكتسبان السمات الخاصة التالية:

(2) عملية التصور conceptualization العامة **للشكل** والخلفية في اللغة

الشكل كيان متحرك أو قابل متصوّريا للحركة ويقع تصوّر مساره وموقعه واتجاهه بمثابة المتغيّر الذي تمثّل قيمته الخاصة مسألة مفيدة ضمن هذه القضية.

(1) رغم التفصيلات الموسعة في الفصل II ـ 1 فإن الخلفية النظرية الموجزة التي نقدمها في ما يلي، يمكن أن تساعد على قراءة هذا الفصل قائما بذاته. فبما أنّ الشكل والخلفية ينتميان إلى أشياء متحرّكة أو حالّة، فإنهما مكوّنان من ضمن أربعة مكونات تتألف منها الوحدة الموالية الأكثر تشعبا، أعني حدث الحركة والحلول. والمكونان الآخران هما المسار – المجرى الخاص المتّبع أو المحلّ المشغول من قبل الشكل والخلفية – وواقعة الحركة المتكونة من حالتين اثنتين الحركة والسكون. المصطلح **حركة** المكتوب بالحبر المشبع مستعمل ليحيل بالتساوي إما على الحركة أو على السكون. والمصطلح المشبع **مسار** مستعمل بالتساوي إما للمسار أو للمحلّ. وخارج حدث الحركة في معناه الحرفي يمكن للشكل أن يكون في نفس الوقت ضمن نشاط مستقل أو حالة تُسند علاقة" الهيأة" إلى الحدث الأول.
على هذا النحو يُخَصَّص المسار في (1) بواسطة "من" أو "على" (باعتبارهما على التوالي "انطلاقا من نقطة في مساحة كذا " و"في نقطة من مساحة كذا" وتخصّص واقعة الحركة بواسطة "سقط" و"وُضع" (بمعنى" تحرّك" و"حلّ"). وتُخصّص الهيأة في ذات الوقت بنفس تلك المفردات (بمعنى في هبوط دوراني عبر محور [خلال تلك الفترة] وفي تماسّ أفقي على مدى طول المحور [خلال تلك الفترة].

الخلفية كيان مرجعيّ ذو محلّ قارّ من حيث علاقته بإطار مرجعيّ يتحدّد بالنسبة إليه مسار الشكل ومحلـّه أو اتجاهه.

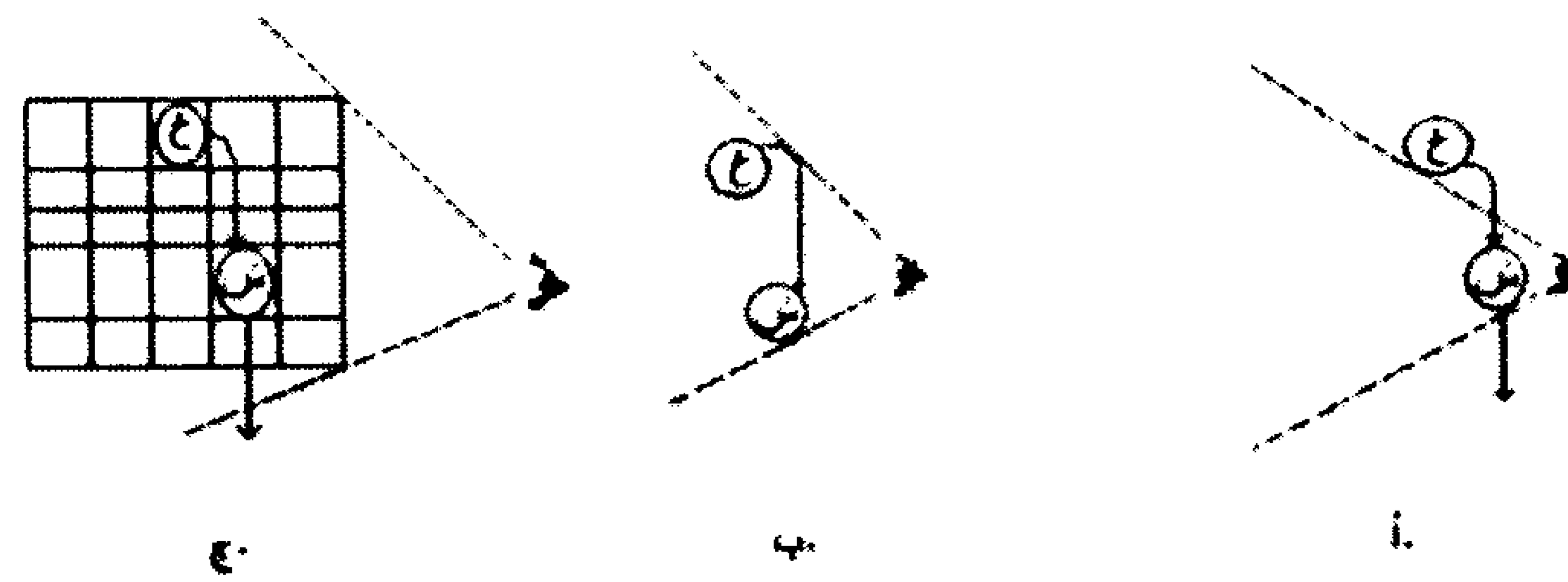
يـُحيل النص أسفله من حين إلى آخر على كيان مرجعيّ بمثابة "نقطة مرجعية"، وذلك لنستغلّ الإشارات الجاهزة لوظيفة **الخلفية** ضمن بعض العبارات الانقليزية، غير أنّ تضمّن العبارة [نقطة مرجعية] على كلمة" **نقطة**" أمر من الممكن تجاهله، فلا الكيان **الشكل** ولا الكيان **الخلفية** يحتاج تمثيلا طوبولوجيا في شكل نقطة هندسيـّة حتى يستوفيا دورهما التعريفيّ الأساسيّ، فمن الممكن بسهولة **للشكل** و**الخلفية** أن يكونا نقاطا متعددة أو امتدادا خطيـّا أو منطقة أو كتلة كما هو موضـّح في (3).

(3) أ. **ملأت الصخور المقصورة**[1].

ب. **جرى النهر على امتداد السلسلة** الجبليـّة.

يمكن أن نلاحظ بمساعدة البيانات المصاحبة والمجسـّمة لمثال سقوط قلم من فوق طاولة – أنّه لكي يوجد أيّ مفهوم لحركة شيء مّا (أي شكل) يجب أن يوجد شيئان آخران كذلك هما موضوع مرجعيّ (**خلفية**) وإطار مرجعيّ.

(4



(1) وجدنا صعوبة في تحديد معنى الجملة الانقليزية Rocks filled the box فالكلمة الإنقليزية box يمكن أن تعرّب بصندوق أو إسطبل أو زريبة أو مقطورة خاصة بنقل الدوابّ أو مقصورة أو مكان تضرب منه الكرة في ملعب البيزبول الخ. وقد اخترنا بصفة شبه اعتباطية كلمة **مقصورة**.

مقابل ذلك كما هو مبيّن في (4أ) إذا كان الشيء **الشكل** فقط في مجال نظر (أو ذهن) ملاحظ (أو متصوِّر) فإنّ ذلك المُلاحظ يستطيع أن يعرف فقط أنّ ذلك الشيء [المادّي] موجود ولكن [لن يستطيع أن يعرف] أيّ شيء عن تغيير موقعه. وحتى إذا رأى الملاحظ، كما في (4 ب)، كلا الشيئين **الشكل والخلفية** – ويظلّ على أيّ حال دون أَيّ إطار مرجعي – فهو مع ذلك يستطيع أن يعلم فقط بحدوث تغيّر من وجود الشيئين معا إلى وجودهما منفصلين، ولكنه لا يستطيع أن يعرف أيّ الشيئيْن تحرّك (أو ما إذا تحرّك كلاهما) ولا أن يعرف ما إذا حدثت حركة أخرى حينما كان الشيئان منفصلين، بما أنّه لا توجد طريقة لتحديد أيّ تغيير في المسافة. فالملاحظ لا يستطيع أن يعرف أيّ الشيئيْن ثابت وأيّهما يتحرّك، وبأيّة سرعة، وعبرَ أيّ مسار إلا إذا رأى الشيئيْن ضمن إطار كما في (4ج). فمفهوم الحركة بالنسبة إلى شيء مّا يتوقف أيضا بدرجة كبيرة على التعالق بين النقاط الفضائية لمساره ونقاط المسترسل الزمني، غير أنّ ذلك سيكون في دراسة لاحقة عن العلاقة بين الفضاء والزمان في اللغة.

هذا التقسيم الثلاثي للمشهد الفضائي إلى شيء **شكل** وشيء **خلفية** وإطار مرجعي بمثابة الخلفيّة يوفّر أساسا لربط **الشكل/ الخلفية** باعتبارهما متصوّرين لسانيّين بالشكل/ الخلفية باعتبارهما متصوّرين نفسيّين. وإذا اعتبرنا، ضمن تمثيل لسانيّ، الشيء **الشكل** والشيء **الخلفية** فقط من حيث علاقة أحدِهما بالآخر وبصرف النظر عن أيّة خلفيّة [نظرية] يكون الشيء الأول حينئذ هو فعلا الشكل النفسي والشيء الثاني هو الخلفية النفسية. يمثّل هذا التقسيم الثنائي للمشهد الإحاليّ عمليّة التصوّر الأرجح لجملة مثل: **تدحرجت الكرة فوق الطاولة**. غير أنّ أخذَ الخلفيّة المرجعية في الاعتبار يمكن أن يُدمَج أيضا ضمن تقسيم ثلاثي للمشهد. وهي عملية التصوّر الأرجح لجملة مثل **تدحرجت الكرة إلى ما بعد المصباح** بما أنّه هنا يجب أن نأخذ في الاعتبار لا فحسب الشيئيْن الأساسيّين **الكرة والمصباح**،وإنّما أيضا المنطقة المحيطة

بالمصباح والتي اخترقتها الكرة. في هذه الحالة يوجد تأويل واحد مفاده أنّ توليف الشيء **الشكل** اللسانيّ والشيء **الخلفية** اللسانيّة يشتغل بمثابة الأساس النفسي، بينما تشتغل الخلفيّة في هذه الحالة بمثابة الأساس النفسي. [1]ضمن هذا التأويل توجد مجموعة من علاقات الشكل / الخلفية النفسية المتداخلة في ما بينها. الشيء **الشكل** هو الشكل النفسي بالنسبة إلى الشيء الخلفية باعتبارها أساسا نفسيا لكن زيادة على ذلك فإنّ توليف الشيئين هو شكل نفسي بالنسبة إلى الخلفية باعتبارها أساسا نفسيا.

حينما تكون مقولتا **الشكل** و**الخلفية** قابلتيْن للتعيين بصفة واضحة ضمن حدث حركيّ يكون فيه شيء مّا متحركا والآخر ثابتا فإنهما يعدّان ببساطة إقرارا بحقيقة الحركة مقابل الحلول وليسا مفهومين مستقلّين كلّ على حدة. بناء على ذلك يمكن إثبات وجود هذين المقولتين في الدلالة إذا ظهرا كذلك في حدث حلوليّ يكون فيه كلا الشيئين في حالة ثبوت. نشرع هنا في بيان هذا الأمر. يمكن لأيّ كان بصفة مبدئية أن يظنّ [أنّ] جملتين مثل:

(5) أ. الدرّاجة قرب المنزل.

ب. المنزل قرب الدرّاجة.

جملتان مترادفتان على أساس أنهما تمثّلان بكلّ بساطة شكليْن forms معكوسيْن لعلاقة متناظرة symmetric. هذه العلاقة تنتمي هنا ببساطة إلى الحدّ الأدنى من المسافة بين الشيئين. غير أنّ الجملتين لا تعنيان في الحقيقة نفس المعنى فبالإمكان فقط أن تكون الجملتان مترادفتين إذا خصّصتا علاقة التناظر المذكورة آنفا.غير أنّه،زيادة على ذلك يجعل (5أ) التخصيصات غير متناظرة بين

(1) توجد تأويلات أخرى ممكنة منها أنّ الشيء الشكل يؤدي بمفرده وظيفة الشكل النفسي، بينما يؤدي وظيفة الأساس النفسي توليف الشيء الأساس والخلفية معا. التأويل الآخر مفاده أنّ الشكل والأساس اللسانيين هما شكلان نفسيان مختلفان مقابل الخلفية باعتبارها أساسا نفسيا.

شيئين أحدهما (المنزل) وله مجموعة محلات set of location واقعة ضمن إطار مرجعيّ (هنا بصفة ضمنيـّة الجيران، الكون، وهلم جرّا) وهو سيُستعمل بمثابة شيء مرجعيّ يـُخصّـَص بواسطته محلّ الشيء الآخر (الدراجة). بصفة متبادلة، يـُفهم محلّ الشيء الآخر بمثابة المتغيـّر (واقعيـّا على هذا النحو وفي هذا السياق بالذات، طالما أنّ الدرّاجة ستكون في محلات مختلفة خلال مناسبات مختلفة) الذي تـُعتبر قيمتـُه الخاصة مسألة مفيدة.

من ناحية أخرى يـُقدِّم (5ب) كلّ التخصيصات المضادّة. غير أنّ هذا يحدث لا ليتطابق مع متطلبات العالم المألوف، وإنما ليشير بوضوح إلى أنّ الجملة (5ب) مختلفة عن (5أ). وعدم الترادف بين الجملتين يعود إلى اختلاف بين الأسماء من حيث تخصيص الوظائف الدلالية للنقطة المتغيـّرة والنقطة المرجعية، أي **للشكل والخلفية**. وهذا ما يمكن تبيـّنـُه بإشارات مختصرة نضعها بين قوسين ونرمز إليها بـ **ش** و**خ** في (6).

(6) أ. الدرّاجة (ش) قرب المنزل(خ)

ب.؟ المنزل (ش) قرب الدرّاجة (خ)

لو فرضنا في بعض الحالات أنّ متكلـّما لم يرغب في الإشارة إلى أيّ شيء عن دوريْ **الشكل والخلفية** فإنّ اللغة تفرض حتما هذه الإضافة الدلاليـّة عبر قضيـّة أساسيـّة تقدّم في صياغات من قبيل الصياغة السابقة. من الممكن التفكير أولا أنّ بعض المركبات النحوية مثل المركبات التفاعلية هي وسائل خاصة متوفـّرة في لغة مّا لنتجنّب بواسطتها التعبير عن إسناد مثل هذه الأدوار، غير أنّ التفاعل، في الحقيقة، لا ينزع علاقة التناظر المألوفة بالنسبة إلى شكلين forms متعاكسين غير متناظرين،وإنـّما يضمّ بطريقة مّا الاثنين معا. يتـّضح هذا بموجب أنّ نظير التفاعل في الجملتين (6) شاذ ّ من الناحية الدلاليـّة مثلما أنّ (6 ب) شاذّ.

(7) ؟ **الدرّاجة والمنزل (ش1 & ش2) قريبان من بعضهما بعضا (خ1 & خ2).**[1]

يجب أن نقدّم عوامل أخرى حتى نفسـّر لماذا يـُنتـج قلب «درّاجة» و«منزل» في (6أ) جملة جدّ مختلفة دلاليـّا عن الأولى ناهيك عن كونها غريبة، ففي نهاية المطاف جملتان مثل

(8) أ. **جون (ش) قـُرب هاري (خ).**

ب. **هاري (ش) قـُرب جون (خ).**

قد قـُلـب فيهما الاسمان كذلك لكنـّهما لم يختلفا بصفة مـُلفـتة للانتباه وبدت كلتاهما مألوفة الدلالة. كلّ من مثاليْ «الدرّاجة/ المنزل» ومثاليْ «جون / هاري» يتطابق مع خصائص **الشكل** و**الخلفية** في (2)، باعتبار أنّ الاسم الذي ظهر ثانيا اشتغل **خلفية** ضمن علاقته مع الاسم الذي ظهر أولا بمثابة **الشكل**. وهكذا فإنّ «جون »في (8 ب) قد قام نقطة مرجعية ذات محلّ معلوم ليحدّد محلّ هاري. لكنّ إذا كانت هذه التخصيصات الأولية هي كلّ ما في الأمر، فمن الممكن أن نكتفيَ حينئذ بالقول بأنّ [كلمة] «الدرّاجة »في [الجملة] **المنزل قرب الدرّاجة** قد قامت بكل بساطة بدور النقطة المرجعية في تحديد المنزل. بدلا من ذلك، إنّ الحقيقة الإشكاليـّة لإسناد مثل هذه الوظائف تدلّ على وجود بعض الخصائص الإضافيـّة التي تجعل كيانا معيّنا أكثر قابلية ليؤدي وظيفة **الخلفية** وكيانا آخر[أكثر قابليـّة] ليؤدّي وظيفة **الشكل**. مثل هذه الخصائص يمكن اعتبارها خصائص مصاحبة **للشكل** و**الخلفية** تنزع إلى التعالق مع الخصائص التعريفيـّة التي أسندناها إليهما في (2) ونحن نورد هنا مجموعة استكشافية من هذه الخصائص. لاحـظ أنّ الخصائص الخمس الأخيرة وكذلك الشأن بالنسبة إلى الخصائص التعريفيـّة، تتضمّن إجمالا النظام الخطاطيّ للانتباه وتوزيعه التفاضلي.

(1) (7) ? The bike and the house(F1&F2) are near each other (G1&G2).

(9)

	الشكل	الخلفية
الخصائص التعريفية	ذو خصائص فضائية أو زمانية غير معروفة	تعمل بمثابة كيان مرجعي ذي خصائص معروفة يمكن أن تعرف بخصائص الشكل غير المعروفة
الخصائص المصاحبة	• أكثر قابلية للتحريك	• أقرب إلى الاستقرار
	• أصغر	• أكبر
	• أبسط هندسيّا (في الغالب شبيه بالنقطة) من حيث معالجته	• أكثر تشعبا هندسيا من حيث معالجته
	• أحدث على الركح / في الإدراك	• مألوف أكثر / متوقّع أكثر
	• أكثر أهمـيّة / إفادة	• أقلّ أهمـيّة / إفادة
	• أقلّ قابلية للإدراك المباشر	• أكثر قابلية للإدراك المباشر
	• أكثر بروزا إذا ما تمّ إدراكه	• أكثر خلفية إذا ما تم إدراك الشكل
	• أكثر تبعيـّة	• أكثر استقلالية

وهكذا يمكن أن نفسـّر خصوصيـّة الجملة **المنزل قـُرب الدرّاجة** بحقيقة مفادها أنّ إسناد دور **الشكل** للمنزل ودور **الخلفية** للدرّاجة لا يكترث بأغلب الخصائص المصاحبة المذكورة في القائمة.

غير أنّ الخصائص المصاحبة ليست سوى ضرب من متعلّقات وظيفتيْ **الشكل** و**الخلفية** بينما خصائصهما التعريفيـّة هي التي تـُحدّدهما. لهذا السبب لا تعتبر الجملة المنزل **قرب الدراجة** لاغية من الاستعمال رغم تعارضها مع الخصائص المصاحبة، بل إنها على العكس من ذلك جملة دقيقة تسمح

بقبولها الخصائصُ التعريفية **للشكل والخلفية**. فمن الأمثلة الممكنة أن تُركَب الدرّاجة من قبل شخص مشهور في مدينة صغيرة وأن يضعها في مكان واحد يعرفه الجميع وأن أحاول في ذلك المثال أن أدلّ صديقا لي جديدا على كيفية الوصول إلى منزلي. وحتى في هذا السياق الجديد سيظلّ المنزل» باعتباره **شكلا** و«الدرّاجة» باعتبارها **خلفية** فاقديْن لأغلب الخصائص المصاحبة. السياق يسمح بطريقة جديدة للـ«منزل» و«الدراجة» بأن يتطابقا فقط مع اثنين من الخصائص المصاحبة، تحديدا مع «مألوف أكثر مقابل مألوف أقلّ» و«ذو أهمية أكثر/ ذو أهمية أقلّ». لكنّ **المنزل** و**الدرّاجة** يستجيبان هنا للخصائص التعريفية التي تسمح باستعمالهما [استعمالا] مناسبا، باعتبارهما على التوالي **شكلا** و**خلفية** في السياق الجديد.

لقد وقع التعبير أحيانا عن رأي مفاده أنّه من غير الصحيح أن ندّعي وجود وظيفتيْ **الشكل** و**الخلفية** بناء على أشكال forms من نوع أزواج الجمل «درّاجة / منزل» حيث يكون أحد عناصرها على درجة كبيرة من الخصوصيّة، في حين أنّ أشكالا أكثر بساطة مثل جملتيْ «جون/ هاري» تُظهر فرقا صغيرا أو لا تظهر فرقا البتّة، مع ذلك يكون من السهل تخطئة وجهة النظر هذه. لقد كان من الممكن تقديم نفس الحجّة لدحض الاعتقاد بوجود فاعل مقابل مفعول مباشر. من الممكن لمعترض أن يقول بأنّ الفرق الدلاليّ بين جملتين تُحيلان على أحداث غير مألوفة مثل **عضّ الكلب الرجل** و**عضّ الرجل الكلب** لا يمكن أن يُستعمل للبرهنة على التقابل بين وظيفتي الفاعل والمفعول. بدلا من ذلك، يمكن أن نُفضّل جملة ذات مرجع عادي مثل **عضّ كلب كلبا** ففي هذه الجملة الأخيرة، لا يحمل قلب الأسماء أي فرق دلالي قابل للإدراك. يمكن أن نردّ مع ذلك بأنّ التمييز فاعل/ مفعول لا وجود له في الجملة " كلب/ كلب". فهي في نهاية المطاف تحيل على وضع فيه كلبان أحدهما فقط يعض الآخر. ضمن نفس الاتجاه، علينا أن نستمرّ، فالتمييز شكل / خلفية موجود في مثال جملتيْ جون / هاري. صحيح إنّه من الصعب أن نرى الفرق في التقابل بين الفاعل والمفعول

المباشر في الجملة "كلب/ كلب" كذلك الفرق في التقابل بين **الشكل** و**الخلفية** في الجملتين "جون / هاري". لكن حقيقة عثور أحدهم على جملة يصعب فيها تبيّـُن الفرق لا يعني نفيَ وجوده هناك، ولا يـُخطـّئ قسما من الجمل من السهل أن ترى فيها ذلك الفرق.

إنّ منهج قلب الأسماء في جملة مـّا لإبراز وجود دوريْ **الشكل** و**الخلفية** في حدث حلوليّ قد استـُعمـلت فيه العلاقة التناظرية " قرب" بطريقة مختلفة. لكن نفس المنهج يمكن أن ينَطبق كذلك على علاقة لاتناظرية إذا اعتبرنا في ذات الوقت تلك العلاقة ونقيضها. المثال على هذا النوع من الأزواج المتعاكسة هو "فوق/ تحت" كما في (10).

(10) أ. **كان هوائي التلفزة (ش) فوق المنزل(خ).**

ب. ؟ **كان المنزل (ش) تحت هوائي التلفزة(خ).**

كلّ الحجج الدلاليـّة التي قدّمت سابقا ضمن أمثلة " **قرب**" يمكن أن تـُقدّم هي نفسها مع الزوج الشكلي **فوق** و**تحت**.

تتّسع وظيفتا **الشكل** و**الخلفية**[لتشملا] بعض الأوضاع غير المادية – مثل الأوضاع المتضمنة لحالات علاقيـّة – التي تشتغل بصفة مشابهة للأوضاع المادية السابقة. وبالتالي رغم أنّ البعض يمكن أن يزعم لأول وهلة [وجود] تناظر غير منعكس بالنسبة إلى تلك الأوضاع فإنّ الجملة شبه الحلوليـّة في (11أ) المعبّرة عن حالة علاقيـّة سكونية والممكن اعتبارها مشتقة من جملة مثل (11 ب) لا تُفهم بنفس المعنى مثل (11ج).

(11) **أ. هي تـُشبهه**

ب. هي قريبة منه في الطلعة / طلعتها قريبة من طلعته.

ج. هو يـُشبهها.

كلّ المبرّرات المقدّمة أعلاه تنطبق: لم يقع تحديد المقدار التقريبيّ من التشابه ولكن إضافة إلى ذلك، قد اتخذَ أحد الشيئين (المسمّى ثانيا) بمثابة نقطة مرجعية، وقد أخذ الشيء الثاني (المُسمّى أوّلا) على أنه متغيّر [تُعتبر] قيمتُه الخاصّة محلّ الاَهتمام. هذا اللاتناظر يمكن إبرازه باختيار شيئين مهيّأيْن بدرجات مختلفة للاستخدام بمثابة نقطة مرجعية على نحو ما [فعلنا] في أمثلة الحلول مع "الدراجة" و"المنزل".

(12) أ. **أختُه (ش) تشبه مادونا (خ).**

ب.؟ **مادونا (ش) تُشبِه أختَه (خ).**

يبدو اللاتناظر بديهيّا بالنسبة إلى جملة شبيهة بجملة حركةٍ يتعلّق الأمر هنا، بتغيّر في حالة علاقيّة، كما نرى في (13).

(13) **كبُرَت(ش) لتُشابهَه (خ) ≠ كبُر (ش) ليُشابهها (خ).**

يُوجد، هنا تشابه بين (1) شيء يشتغل بمثابة **الشكل** بسبب تحوّلاته الموضعيّة حتى لكأنّه يتحرّك ماديّا قريبا من المحل الثابت للشيء الخلفية أو **الأساس**، و(2) شيء يشتغل بمثابة **شكل** بسبب تغيّر ملامحه حتى لكأنّه يصير أكثر شبها بالمظهر الثّابت للشيء **الخلفية**.

لمزيد التوسع في **الشكل** و**الخلفية** انطلاقا من المجال المادّي، تُبيّن [لنا] في الواقع جملةُ مُعادلة equational sentence – يتضمّن اسمها في حَدّ ذاته تسليما بتعادلها القابل للقلب – فرقا بين أسمائها مثل الفرق بين وظيفتيْ المتغيّر والنقطة المرجعية على نحو مّا رأينا أعلاه بالنسبة إلى الجمل الفضائية.

هذا ما يمكن ملاحظتُه ضمن المعاينة الدلالية لزوج مقلوب من الجمل على نحو ما سيأتي في مثال مأخوذ من ميدان الفكاهة حيث من المعلوم أنّ الهويّة الحقيقية للشخص القادم من [الكوكب] كريبتون Krypton هو 'السوبرمان' وأنّ هويّته التنكريّة هي كلارك كنت Clark Kent، فعلى هذا النحو يكون من المناسب التعامل مع الهويّة الأولى على أنها نقطة مرجعية ثابتة

ومع الهوية الثانية على أنها حالـّة محلـّها و[يكون] من غير المناسب التعامل معهما بالطريقة المـُعاكسة، من هنا [يكون] الفرق في المقبوليـّة بين الجملتين المتعاكستين وشبه المترادفتين بشكل مـّا في (14).

(14) أ. كلارك كنت هو السوبرمان.[1]

ب. ؟ السوبرمان هو كلارك كنت.

[تكون] جـُمل المعادلة جدّ متوازية مع الجمل الحـُلوليـّة Locative sentences إلى درجة أنّنا قد نستطيع أن نقترح تضمين حرف شبيه بـ في ضمن أبنيتها العميقة كما لو أننا نستطيع أن نقول مثلا في البنية السطحية:

(15) كلارك كنت موجود في السوبرمان.[2]

تـُوجد في الحقيقة شواهد تركيبية على مثل هذا في الانقليزية من خلال حرف الجر as (الكاف)، على الأقل الجمـَل الاسمية حيث يـُعبـّر الاسم الثاني عن دور الاسم الأول أو عن وظيفته. وكما هو موضـّح في (16) تظهر «ك» صراحة في صنف من تراكيب الجمل المقلوبة تماما مثلما يحدُث بالنسبة إلى «في». غير أنـّه لا يظهر الكاف حيث يظهر «في» ضمن تركيب غير مقلوب، وهذا يـُنتج الشكل النموذجي لتركيب الجملة الاسمية في الانقليزية دونما أي حرف. ومع ذلك فإنّ التوازي مع في يمكن أن يوحي [إلينا] بـ "كـ" افتراضيّ قبل الاسم الثاني.

(16) أ. جابر (موجود) على العرش في المسرحية ⇐ المسرحية فيها جابر على العرش.[3]

(1) (14) a. Clark Kent is Superman. b. ? Superman is Klark Kent.
(2) (15) Clark Kent is at Superman
(3) (16) a. Jim is on the throne in the play. The play has Jim on the throne (on it).
b. Jim is [as] the king in the play The play has Jim a sthe kiçng (in it).

ب. جابر (موجود) [كـ] ملك في المسرحية. ⟸ المسرحية (فيها) جابر كملك.

لبعض اللغات بالفعل حرف إلحاق adposition في البنية السطحيـّة بجانب الاسم المحمول في الجملة الاسمية مثل الساموان Samoan وحرفها o' كما في:

(17) أ. 'o se atua ia

هو إله (تعريف) (كـ)

«كان إلهً»

ب. 'o le agasala 'ea le tulafono

القانون (استفهام) خطيئة تعريف (كـ)

هل القانون خطيئة؟

ويمكن أيضا لليابانية أن تـُقحم هذا النوع من الأشكال [اللغوية] بطريقة أكثر خفاء بواسطة الفعل *desu* كما في (18).

(18) kore wa pen desu

This (topic marker) pen is

(فعل الكينونة) قلم (وَاسم موضوعيّ) هذا

'هذا قلم'

ينشطر هذا الفعل بوضوح في البعض من أشكاله الجدولية إلى العنصر الحرفيّ *de* المـُردَف postpositional إضافة إلى الفعل *aru* (بعبارة أخرى، فعل الكينونة الخاص بالكائنات غير الحيـّة) أضف إلى ذلك أنّ واحدة من الحالات القليلة في اليابانية التي يـُتبع فيها الاسم بالشكل *desu*، وذلك على الأرجح لأنّ حرفا مـُردَفا قد سبق له أن أُدغِم في هذا الشكل [اللغوي]. فالعنصر de الذي أُدغم على ما يبدو في *desu* يمكن التعرّف عليه مع الحرف المـُردَف de الذي

يظهر في أماكن أخرى مع معنى الحلول أو الآلة. هذا التحليل، إذن يمكن أن يجعل كل المركبات الاسمية بالعنصر *desu* في اليابانية متوازية مع نفس النوع من المركبات في الروسية حيث يكون المحمول الاسمي عادة في الحالة الإعرابية الدالة على الآلة instrumental case كما في (19).

On byl doctorom (instr) (19)

هو كان كـ طبيب (طبيب ـ آلة)

'كان طبيبا'

قد يكون تخصيص جمل المعادلات على منوال الرياضيات أقل ملاءمة من القيام بالعكس في الشكل المعياري للمعادلات، مثل

(20) س = 3 ص^{2} + 1

يـُعتبـَر س، الشبيه بالشكل، متغيـّرا تابعا يظهر بمفرده على اليمين، بينما يـُعتبر ص، الشبيه بالخلفية، "متغيـّرا مستقلا" يظهر على اليمين حيث يتجمـّع مع كل العوامل operators والمحوّرات modifiers. هذا الترتيب ليس له أيّ معنى رياضيّ صرف وإنّما هو بالأحرى مشتقّ من نفس العمليات الدلالية العرفانية التي تحدّد شكل جمل مثل تلك المذكورة في (21).

(21) الدرّاجة موجودة على يسار المنزل./ كلارك كنت هو فعلا السوبرمان متنكـّرا.

آنّا فيارزبيكا

البحث عن الأوائل الدلالية
1965 ـ 1992 [1]

صابر الحباشة

التقديم:

ولدت آنا فيارزبيكا في بولونيا سنة 1938 وهي باحثة لسانية في الجامعة الوطنية الأسترالية، وقد عرفت أساسا ببحوثها في علم الدلالة ودراسة العلاقة بين اللغة والثقافة وقد ذاع صيتها بنظريتها التي بلورتها على مدى أربعين سنة: وهي نظرية اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة (NSM) وتهدف إلى بناء منوال كوني قوامه قائمة من المتصوّرات الأوّلية والكليّات المعجمية. وتتميّز مقاربة فيارزبيكا عن مقاربة الباحثين الهمبولدتيين[2].الجدد بكونها تبني إمكانية المقارنة بين الألسن على أساس وجود نظام من «الأوائل الدلالية» أو «الذرّات

(1) Anna WIERZBICKA, 1993, «La quête des primitifs sémantiques», 1965 -1992. *Langue française*, n° 98, mai 1993, pp.9 - 23.

(2) نسبةً إلى همبولدت (Wilhelm HUMBOLDT): لسانيّ ورجل سياسة ألماني(1767 ـ 1835). بحث، انطلاقا من دراسته لألسنة شديدة التنوع، عن تجاوز النحو المقارن لتأسيس أنتروبولوجيا عامة، تفحص الصلات بين اللغة والفكر وبين الألسنة والثقافات. ويرى همبولدت أنّ اللسان هو انعكاس فكر كلّ شعب، وروح الشعب تتجلّى عبر اللسان، ويؤكد أنّ اللغة هي خاصّية الفكر البشريّ. نشر سنة1836 كتابه: "حول اختلاف بنية الألسنة البشرية".[المترجم]

الدلالية» ويطلق مصطلح «الأوائل الدلالية» على المعاني التي تدرك بالحدس ولا تقبل مزيدا من التحليل وهي تشكل ضمن المستوى العرفاني المستوى العميق للمعجم الذهني للفرد، وتفترض الباحثة أن عناصر هذه النواة (الأوائل الدلالية) توجد مُعجَّمة (مفردات مستقلة أو لفاظم أو مركبات) في كل الألسن البشرية. إن الأوائل الدلالية في نهاية المطاف عناصر معجمية كونية لا تقبل التعريف. وتجدر الملاحظة إلى أن هذا النمط من التعريف لا يستخدم إلا الأوائل المشتقة من اللغة الطبيعية فلا يسمح باستخدام المصطلحات التقنية أو المنحوتة أو الرموز المنطقية أو المختصرات أو المفاهيم ذات الخصوصية الثقافية. ولهذه اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة، بنية نظير لبنية اللغة الطبيعية قوامها معجم تمثله قائمة الأوائل الدلالية ونحو تشكله مجموعة المبادئ والقواعد التركيبية الأساسية والبسيطة وهي التي تتحكم في عملية توليف الأوائل الدلالية لبناء التعريف أو القول الشارح دون الوقوع في الدور والتسلسل. تشكّل الأوائل الدلالية ومبادئ توليفها «لغة مصغـّرة» لها نفس القدرة التعبيرية التي للغة الطبيعية. وهذه اللغة الواصفة هي التي تمثل القطب الذي تدور حوله ترجمة كون دلاليّ إلى آخر، للمرور من مجموعة مغلقة إلى أخرى[1].

(1) أودّ أن أتوجه، في هذا السياق، بالشكر إلى المرحوم الأستاذ عبد الله صولة الذي وجّهني إلى ترجمة هذا الفصل، والأستاذ عز الدين المجدوب الذي تفضل بمراجعة هذه الترجمة. [المترجم]

[9] التصرف في المعاني، بل خلقها: ذاك هو هدف اللغة البشرية والألسنة البشرية. واللسانيات – وهي الدراسة العلمية لهذه اللغة ولهذه الألسنة – أصبحت مدعوّة مذ ذاك، حسب الصيغة التي نسبها جاكبسن (1962، ص658) إلى وورف، إلى أن تكون «بحثا عن المعنى». والحال أنّ كل وصف دلالي يستوجب مجموعة عناصر أولية. إننا لا نربح شيئا إن أردنا إلحاق المجهول بمجهول آخر أو بمجاهيل أخرى؛ ولنا أن نذكر في هذا الصدد بالتعريف الضبابي الذي أعطاه بليز باسكال (1954، ص580) للضوء، بقوله إنه «حركة ضوئية لأجسام مضيئة».

إن كل محاولة تستهدف تعريف الكلمات في لغة ما تعترضها لا محالة مشاكل يمكن تجنبها بفضل مجموعة من الأوائل حتى وإن كانت اعتباطية. إن وصفا دلاليا لا يرتكز على عناصر أولية، يتعرض للدور بالفعل أو بالقوة (من ذلك أن معجم روبير الصغير يعرف كلمة (embrasement) (vx) أي "لهب" بوصفها «حريقا»، ويعرف كلمة incendie«حريق»(1°) بوصفها «نارا هائلة تنتشر مسببة أضرارا» ويعرف كلمة feu «نار» (5°) بكونها «لهبا وحريقا»). وفي الوقت ذاته، لا يمكن إلا أن نلحّ على أنّ جودة الوصف الدلالي تتوقف مباشرة على مجموعة الأوائل المختارة بوصفها نقطة انطلاق. وهذا السبب هو الذي من أجله يُعَدُّ بحثُ عالم الدلالة عن مجموعة فضلى مسألة مهمة من الدرجة الأولى.

بيد أنّ المتشكك يتساءل «ولكنها فضلى من أيّ زاوية نظر؟». والجواب من وجهة نظر الفهم، أنّه لا بدّ أن يهدف علم الدلالة إلى الإفهام، وكي يحقق الإفهام يجب أن يُلحَق المجهول بالمعلوم، والغامض بالواضح، والملتبس بما هو جليّ. وقد كتبت منذ عشرين سنة ما يلي:

«إنّ بناة اللغات الصناعية وهواتها ما انفكّوا يركزون كثيرا على السمة الاعتباطية لـ"لألفاظ الأولية". فهذا نلسون غودمان يقول (1951، ص57) "لا يُلحِقُ الباحثُ اللفظَ بالأوائل لأنّه لا يمكن تعريفه؛ بل إنّه يُعتَبر غيرَ قابلٍ للتعريف لأنّه أُخذ بوصفه أوليا في صلب نظام أو آخر... وعموما فإنّ الألفاظَ التي نتبناها بوصفها أوائل في نظام معيّن، يسهل تعريفها في صلب نظام آخر. لا توجد أوائل مطلقة ولا اختيارات فضلى» (أنّا فيارزبيكاه، 1972، ص3).

وسيكون من الوهم الاعتقاد أنّ فكرة من هذا القبيل يمكن أن يكون لها موطئ قدم مناسب في علم دلالة الألسنة الطبيعية. بل لعلّ التسليم بها سيعود إلى ركود البحث [في هذا المجال]. من الأكيد أن لا شيء يمنع اللساني من أن يمارس مختلف الألعاب مع اللغة الطبيعية، ولا أن يخترع مجموعات اعتباطية من العناصر الأوّلية يمكنه بواسطتها "أن يعرّف" كلّ ما يريد تعريفه.

[10] إلاّ أنّ ألعابا من هذا القبيل لا تساهم البتة في التقدّم في معرفتنا بالتواصل والمعرفة البشرية. وقد أورد لايبنتز الملاحظة التالية، منذ ثلاثة قرون:

«إذا لم يُفهم شيء ما في ذاته، فلا شيء يمكن فهمُه البتّة، ذلك أنّ ما لا يُمكن أن يُفهَم إلا عبر شيء آخر، لا يمكن أن يُفهَم إلاّ في حدود إمكانية فهم ذلك الشيء الآخر، وهكذا دواليك؛ لذلك، لنا أن نقول إننا لن نفهم شيئا ما إلاّ بعد أن نقطّعه إلى أجزاء يمكن أن تُفهَم في حدّ ذاتها». (لايبنتز، 1903، ص430؛ ترجمة عن أصل لاتينيّ).

لن يكون لعلم الدلالة قيمة تفسيرية إلا إذا تمكّن من "تعريف" (أو كشف) معان معقدة وغامضة باعتماد معان بسيطة قابلة لأن تستغني عن التفسير. ولا يمكن لكائن بشريّ أن يفهم قولا ما (سواء كان قوله أو قول غيره) إلا إذا كان ذلك الملفوظ يتكوّن من عناصر بسيطة يمكن فهمها بشكل مستقلّ، إن صحّت العبارة. وتتواتر هذه الفكرة الأساسية بلا شك في كتابات كبار مفكّري القرن السابع عشر، والغريب في الأمر أنها غابت عن اللسانيات الحديثة، من ذلك أننا نجدها عند ديكارت، عندما يقول:

«أضف إلى ذلك، أنّ كثيرا من الأشياء إن رمنا تعريفها، جعلناها أكثر غموضا، لأنّها لمّا كانت في منتهى البساطة والوضوح، لم يمكنا أن نفهمها فهما بشكل أفضل ولا أن نُدركها إلاّ بذاتها. بل يجب أن نضع ضمن الأخطاء الأساسية التي تُرتَكب في العلوم، خطأ أولئك الذين يريدون تعريف ما يجب أن يُدرك فحسب، والذين لا يقدرون على تمييز الأشياء الواضحة من الأشياء الغامضة، ولا على التفريق بين ما يستوجب ويستحق أن يُعرَّفَ، من أجل أن يُعرَفَ، وما يمكن أن يكون معروفا بذاته تمام المعرفة». (ديكارت، 1953، ص899).

في نظر ديكارت، كما في نظر لايبنتز، لا يمكن أن تكون القضيةُ قضيةَ "اختيار" مجموعة اعتباطية من الأوائل. بل يتعلق الأمر بتحديد المفاهيم التي ستساهم في تفسير كل الباقي، المفاهيم الأكثر وضوحا والمفاهيم التي لا يمكن لأيّ تعريف أن يوفّر لها فهمًا أفضل. وقد وجد هذا المبدأ الأساسيّ تطبيقه الأوّل في صلب علم الدلالة المعجميّ. فلاحظ باسكال ما يلي وهو بصدد الحديث عن إمكانية تعريف الكلمات:

«كثيرا ما نرى كلمات لا يمكن تعريفها؛ ولو لم تُلحق الطبيعةُ بهذا الخلل فكرةً مماثلةً زوّدت بها الناس قاطبةً، لكانت كلّ العبارات مُبهمةً؛ بدل أن نستعملها بالقدر نفسه من الضمان والثقة، كما لو كانت مُفسَّرةً بطريقة خالية تماما من اللبس؛ لأنّ الطبيعة ذاتها أعطتنا، دون كلمات، ذكاء أنقى من ذاك الذي تُكسبنا إياه الصناعة أو الفن عبر تفسيراتنا». (باسكال، 1954، ص580).

ويقول أرنولد ونيكول القول نفسه:

«يجب ألاّ نُقدم على تعريف كلّ الكلمات، لأنّ ذلك كلّه قد يكون غير مفيد، بل قد يكون من المتعذّر القيام به... ذلك أنّه عندما تكون الفكرة التي يحملها الناس عن شيء ما واضحةً، وعندما يكوّن كلّ الذين يفهمون لسانا ما يكوّنون الفكرة ذاتها بسماعهم لكلمة ما، فإنّه سيكون من غير المفيد تعريف تلك الكلمة، بما أننا نحقق الهدف من التعريف، وهو أنّ الكلمة تكون مرتبطةً بفكرة واضحة ومميّزة...»

[ص11] «أضيف أنّه من المستحيل تعريف كلّ الكلمات. ذلك أنّنا لنعرّف كلمةً، نحتاج ضرورةً إلى كلمات أخرى تعني الفكرةَ التي نريد أن نربطها بتلك الكلمة، وإذا أردنا أيضا أن نعرّف الكلمات التي استعملناها في تفسير تلك الكلمة، فإنّنا نحتاج إلى كلمات أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. إذن يجب التوقّف عند ألفاظ أوّلية لا نعرّفها، وسيكون الإفراط في التعريف أو التقصير في التعريف، كلاهما خللا كبيرا، لأنّنا نقع بهذا أو بذاك في الخلط الذي نزعم اجتنابه». (أرنولد ونيكول، 1965، ص ـ ص90 ـ 91).

إنّ نظرية «ألفبائية الأفكار البشرية» (لايبنتز، 1903، ص435) وُسمت بكونها مثاليةً من حيث أنّه لم يتمكّن لا لايبنتز ولا معاصروه من إنتاج قائمة كاملة بالأوائل الافتراضية التي حلموا بها. ويَحْسُنُ أن نعرض في هذا الصدد تأمّلات مارتان (1966، ص41). إذ لاحظ أنّ المشروع يمثّل صعوبات جمّة، ويواصل الباحث الألمانيّ المختصّ في آثار لايبنتز قائلا بالخصوص ما يلي:

«نفهم أنّ لايبنتز تهرّب من مسألة عدد المفاهيم الأساسية ونوعها، رغم أنّها مسألة تُطرح بشكل طبيعيّ. قد يكون ما جاء به أكثر إقناعا لو أعطانا على الأقلّ مبادئ توضح خصائص هذا الجدول من المفاهيم الأساسية.»

إنّ أفضل المبادئ التي توضح جدول المفاهيم الأساسية توفّرها لنا اللغة، أو بالأحرى الألسنة. بهذا المعنى فإنّ للسانيات فرصة للنجاح حيث فشلت التأمّلات الفلسفية. إنّ مختلف ألسنة العالم أكثر من التأمّل الفلسفيّ، هي الكفيلة بإعطاء فكرة عن المفاهيم الأساسية التي يجب أن تكون مندرجة في القائمة. لقد دفع كاتبة هذه السطور إلى الاهتمام بالبحث عن الأوائل الدلالية غير الاعتباطية [أمران]: من جهة محاضرة ألقاها البروفيسور بوغسلفسكي (A. BOGUSLAWSKI) في جامعة فارصوفيا سنة 1964، ومن جهة أخرى قراءة كثير من الأعمال التي صدرت عن مدرسة موسكو الدلالية، ورأس الفريق فيها أبرسيان Ju. D. APRESJAN وملتشوك I. MEL′čUK وزلكوفسكي A. ZOLKOVSKIJ، وكانوا يجتهدون في بناء «لغة دلالية». كان بوغسلفسكي يريد

تحقيق ما سماه «الحلم الذهبي» الذي راود عقول الفلاسفة العباقرة منذ ثلاثة قرون، غير أنه يرى أنّ هدفهم الذي رسموه في إطار فلسفيّ قد دخل في حيّز المثاليات، ولا يمكن إنجازه إلاّ إذا قاربناه من زاوية نظر لسانية مكان زاوية النظر الفلسفية المحض. وأشاطر اليوم أكثر من ذي قبل، بوغسلفسكي قناعة بقيت وفيّة لها خلال النصف الثاني من الستينات محصلها أنّ مكتسبات اللسانيات الحديثة (الاختبارية والنظرية على السواء) تسمح بطرح مشكل «اللغة الدلالية» للأوائل التصوّرية ضمن زاوية جديدة وأن تجعل منها برنامجَ علم اختباريّ.

القائمة الأولى:

تبيّن لي في بداية السبعينات، وعقب فترة طويلة من الدراسات والبحوث، أنّ الوقت حان لتقديم قائمة وقتية بالأوائل الدلالية [12] الافتراضية. وقد قلت في هذا السياق:

«أنا متأكدة في الوقت الحاضر أن عدتها تتراوح بين العشرة والعشرين. وهاهي قائمة بتلك الأوائل التي أعتبرها الأهمّ: شيء ما، أحدهم، أنا، أنت، عالَم، هذا، رغِب، لم يرغب، أثبت، فكّر في، تصوَّر، قال، أصبح، كان جزءا من». (فيارزبيكاه، 1972، ص ـ ص15 ـ 16).

وقد وصف فرشوران (1981) (J. VERSCHUEREN، ص322) في مقال ناقش فيه عددا من مشاكل علم الدلالة المعجميّ، قائمتِي الأولى بأنها خالية من أي منطق:

«أما المشكلة الخامسة التي لا تقل خطورة عن سابقاتها فتتمثل في افتراض مجموعة كلية من السمات الدلالية التي تنتمي إلى هذه اللغة الذهنية الكونية أو تلك والتي تتحقق في لسان طبيعي مخصوص عند كلّ عمل تواصليّ. من ذلك قائمة بثلاثة عشر مفهوما أساسيا وضعتها فيارزبيكا سريعا(فيارزبيكاه، 1972، 1977)هي: **أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، عالَم، هذا، رغب، فكّر في، قال، تصوّر، كان جزءا من، أصبح**. إنّه من العسير أن نكتشف في هذه القائمة

أدنى منطق، وكلّ عالِم مختصّ ميدان ما هو قادر على إنتاج مفاهيم لا يمكن تحليلها بالاعتماد على مفاهيم فيارزبيكاه الأساسية الثلاثة عشر.»

وقد لاحظ لي غودار (C. GODDARD) أنّ الطريقة التي رُتبت بها الأوائل، في شكل عرض بسيط، أعطت بلا شكّ انطباعا بأنّ الأمر يتعلّق بتجميع اعتباطيّ. وقد اقترح غودار في مقال حديث (1990، ص258)، بعدد من العناصر يوجد بعضها في القائمة كما هي في صيغتها الآن (انظر أدناه). غير أنني أقول إنّ هذه القائمة «المتسرعة» كانت نتيجة سبع سنين من الاختبارات المكثّفة وبعض التعريفات التجريبية في عدد كبير من الحقول الدلالية وفي ألسنة كثيرة في العالم. واحتججت بما يلي دفاعا عن قائمتي (فيارزبيكاه، 1972، ص16):

«[.أولا]. أنّ جميع العناصر التي تضمّها القائمة مفهومة على نطاق كونيّ ومتجذرة في تجربة باطنية لكل فرد؛ [ثانيا] أن العناصر مستقلة بعضها عن بعض؛[ثالثا] عند استعمالنا لها يمكن أن نعرف تعريفا صريحا عددا كبير من التعابير المختلفة بحيث ندرك حدسيّا معاني التعابير ذاتها، وندرك أيضا أوجه الشبه التي تجمعها بتعابير أخرى والاختلافات التي تميّز بعضها عن بعض.»

إنّ قائمة من العناصر الأولية تُعلَّل بالنتائج التي تسمح بالحصول عليها: هذه هي النقطة الحاسمة التي فاتت فرشوران. وإني أجيب أولئك الذين يكتفون بتأمل مجموعة العناصر التي أقترحها تأملا عقيما إن أكثر المجموعات كمالا من بين المجموعات الممكنة ستبدو لهم كأنّها تجميع «متسرّع». وأعتبر بعد عشرين سنة، اثني عشر عنصرا من بين الأربعة عشر عنصرا الأصلية أوائل صالحة، بل ضرورية. والعنصران اللذان حذفتهما، وسأعود إليهما هما «**أصبح**» و«**عالَم**».

يجب الاعتراف – وأنا أعترف طوعا – أنّ القائمة الأصلية، بالمقارنة مع هذه، التي أقترحها اليوم، كانت محدودة جدّا؛ [13] وقد كان بوغسلفسكي الذي لاحظ لي هذا الأمر وقتها على حقّ. وبمرور السنوات، لمّا امتدّ التحليل إلى مجالات جديدة، بدت هذه الأوائل الاثناعشر الضروريةُ غيرَ كافيةٍ – كما يبدو اليوم أنّ عددا من التحاليل المقترحة والتي اعتمدت على هذه القائمة

الأصلية غير ملائمة. إنّ الاعتقاد بأنّ الأوائل يجب أن يكون «بعضها مستقلاً عن بعض» (انظر الشاهد أعلاه) هو الذي يفسّر قلة عناصر القائمة الأولى. ويفترض ذلك أنّ الكيانين اللذين يتقاسمان عنصرا مشتركا، لا يمكن أن يكون كلاهما بسيطا (أي غير قابلين للقسمة) فإن كانا يتقاسمان عنصرا مشتركا، كان لهما أجزاء مكوّنة لها، وإذا كانت لهما أجزاء مكونة لها، فقد خرجا عن أن يكونا ممتنعيْن عن القسمة. ومن الواضح أنّ كيانيْن مثل «جزء» و«كامل»، لا يمكن أن يكون كلّ منهما بسيطا (غير قابل للقسمة)، ما دام الكيانان مقترنين بشكل متين. فأحدهما يمكن أن يُحلَّل بالاعتماد على الآخر ألا ترى أن: «كامل» يستلزم «كلّ الأجزاء»، وأن «تفاحة كاملة» تستلزم «كلّ أجزاء التفاحة».

والحال أنّ بعض الأوائل، حتى وهي في صلب القائمة الأصلية، لم تكن مستقلة تماما عن سائر العناصر. وبشكل أخص «أنا» و«أنت»، لم يكونا مستقلّيْن عن «أحدهم». ومع ذلك، فقد أدركت منذ سنة 1972 أنّ «أنا» و«أنت» لا يمكن أن يُعرَّفا بالاستعانة بـ«أحدهم»، وإلاّ لعُرِّفَ أحدهما بوصفه «الشخص الذي يتكلّم الآن» والآخر بوصفه «الشخص الذي يكلّمه الشخص الذي يتكلم الآن، يتكلم الآن» (انظر ن. هـ. كستانيدا N. H. CASTAÑEDA, 1966 et 1977 وهـ. س. صورنسن H. S. Sorensen, 1958 وفيارزبيكاه 1976أ و1980). ولن نذكر ههنا سوى دليل واحد من بين أدلّة أخرى، محصله أن مفاهيم «الإشفاق على الذات» و«عشق الذات» ترتكز على الأوّل الدلالي «أنا»، لا على مفهوم «أحدهم»، أي على «شخص» يتكلّم. ذلك أن مَن يعشق ذاته، يفكر تقريبا بالطريقة التالية: «أنا ممتاز، الآخرون ليسوا مثلي» (وهو، أو وهي، يحس بشيء حسن بسبب ذلك)؛ والذي يُحس بالإشفاق على نفسه، يفكر بالطريقة التالية: «يحدث لي أمر سيّء، لست مثل الآخرين» (وهو أو وهي «يحس بشيء سيّء» بسبب ذلك). ويصعب أن نزعم أنّ مَن يعشق ذاته يفكر كما يلي: «الشخص الذي يتكلّم طيّب جدّا». وخلاصة القول، نحن بحاجة إلى هذا وذاك، إلى «أنا» وإلى «أحدهم»، رغم أنّ بينهما قرابة حدسيّا. وذاك يعني على نحو ما أن، «أنا» يقتضي «أحدهم»؛ ومع ذلك لا يمكن أن يُعرَّف «أنا» بالاعتماد على «أحدهم»

– مقابل«**الإشفاق على الذات**» الذي يمكن أن يُعرَّف بالاعتماد على «أنا» و«سيّء» و«وصل إلى» و«أحس».

بالمثل، فإنّه يمكن لنا القول إنّ الأوائل الدلالية «فكّر في» و«عَلِمَ» و«رغِبَ» و«أحس» تمتلك سمة مشتركة فهي تُحيل على مسارات أو على أحوال ذهنية. ومع ذلك، فإنّه من الواضح منذ البداية أنّه لا مجال للمصادرة على أنّنا نستطيع تعريفها، بالاقتصار – عند تعريفها – على عناصر واضحة حدسيّا (أي يمكنها أن تستغني عن تفاسير لاحقة). إنّ الديكارتيين لم يجدوا صعوبة منذ ثلاثة قرون في فهم أنّ محاولات تعريف «فَكَّرَ» بكونه «المعرفة الذهنية» و«أحسّ» [14] بكونه «مسارا عاطفيّا على مستوى الفكر» أو «رَغِبَ» بكونه «مسارا إراديّا على مستوى الفكر» ليست تعاريف أنجع من تعريف الضوء بالقول إنّه «حركة ضوئية لأجسام مضيئة».

خلال أكثر من عشر سنوات، رفضت أن أعتمد في القائمة – رغم أنّ الحاجة ما انفكّت تتضح أكثر فأكثر – أوائل كثيرة تبدو من أنفع العناصر في التحليل الدلاليّ؛ وتتمثل الفكرة الأساسية في إيجاد عناصر غير قابلة للقسمة أو صماء، ولم تكن عناصر مثل «جيّد» و«رديء» أو «بسبب» و«قَدِرَ»، مقبولةً رغم أنّها ليست مستقلةً تماما عن الأوائل «الحقيقية». يبدو لي – توافقا مع اعتقاد أجيال كثيرة من الفلاسفة (انظر على سبيل المثال شليك M. Schlick, 1930) – أنّ «جيّد» على صلة بـ«رَغِبَ»؛ و«سيّء» يبدو لي أنّها على صلة بـ«جيّد» وبالنفي (وهو مرادف الرفض ومرادف «عدم الرغبة»: «سيّء»، «غير جيّد»)؛ و«بسبب» يبدو لي على صلة بـ«تَصوَّرَ» (وبـ«إذا» اللاحق بـ«تصوَّرَ»)؛ و«قَدِرَ» يبدو لي على صلة بـ«إذا» (انظر أوستن J. L. Austin, 1961). وبعد مدة من الزمن أصبحتُ أُذعن لبداهة عدم تلازُم العناصر (القدرة التوليدية للأوائل واستقلالها بعضها عن بعض)، من جهة، وفكرة كون عدم قابلية الانقسام الدلاليّ والاستقلال الحدسيّ لا يُغطّي أحدهما الآخر من جهة أخرى، وقد قادني ذلك إلى توسيع

قائمة الأوائل توسيعا معتبرا. ونتج عن ذلك تغيّر جذريّ في شكل التفسيرات وطولها.

الأوائل الدلالية والكلّيّات المعجمية

منذ البداية، ماثلت الأوائل الدلالية (وحدات اللغة، بما أنّها مستخلصة من لغة طبيعية كالفرنسية والإنجليزية) بأوائل مفهومية (وحدات الفكر). وكان الهدف هو إقامة قائمة هذه الأخيرة؛ وكانت الفرضية المعتمدة خلال هذا المساق هو أنّ اللغة وحدها، أي الألسنة تمكّن من الوصول إليها. والحال أنّه اليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح استعمال ميتا ـ لغة أو «لغة دلالية» تتأسس على كلمات مأخوذة من لغة مّا، يُبرز مسألةَ الكونيّة: بأيّ حقّ يمكنك أن تستعمل كلمات فرنسية من قبيل **أنا**، **أنت**، **فكّر**، **علِمَ**، **رغِبَ** من أجل تحديد «الألفبائية الكونية للأفكار البشرية»؟

خلال العقد الأوّل من البحوث، اهتممنا بالأوائل الدلالية (أي بالعناصر الصمّاء والمفهومة مباشرةً) أكثر من اهتمامنا بالكلّيّات المعجمية؛ بل لعلّ المسألة لم تكد تُطرح. في حين أنّه، على الأقلّ من حيث المبدأ، كانت الإجابة واضحةً. علينا أن نتوقّع تجلّي الأوائل المفهومية الحقيقية في كلّ الألسنة في شكل وحدات معجمية متميزة (بسيطة كانت من الناحية المورفولوجية أم مركّبة). إذا كانت الكلمات الفرنسية **فكّر**، **علِمَ**، **رغِبَ**تسمح باكتشاف وحدات أساسية من الفكر البشريّ، فإنّ كل شيء يحمل على الاعتقاد أنّه توجد في كلّ الألسنة كلمات (ليست بالضرورة أفعالا) مكافئة لها دلاليا. وهذا يعني أنّ قوائم الأوائل الدلالية التي نجدها في مختلف ألسنة العالم متناظرةٌ، وأنّ البحث عن الأوائل الدلالية يُساوي بحثا عن الكلّيّات المعجمية.

[15] وشهدت الثمانينات تغيّرا في المنظور. فقد اهتممنا أكثر بالحكم الذي تطمح أن تكون عليه الأوائل الدلالية وهو أن تكون كلّيّاتٍ معجميةً. وقد اهتممنا بالكليات المعجمية عموما، وخصوصا بتلك التي هي في الوقت ذاته أوائل: إنّ افتراض كون الأوائل الدلالية تتحقق في شكل أوائل معجمية، لا يستلزم أن

تكون كلّ الكلّيّاتِ أوائلَ. وبدأت أعداد المختصين في ألسنة شديدة الاختلاف (هندية أوروبية وغيرها) تزداد، جاءوا يعززون الصفوف وأخضعوا الألسنة التي يدرسونها إلى وصف يعتمد الأوائل الدلالية[1].

وما انفكّ عدد الألسنة المدروسة والمجالات الدلالية المستغَلَّة يرتفعُ. وقد استُخدمت الميتا ـ لغة لغايات الوصف النحويّ والتداوليّ. وبطبيعة الحال، فقد تمّ التطرّق، في الوقت ذاته، إلى المشاكل النظرية التي يطرحها البحث في المطابقات المعجمية بين ألسنة كثيرة. ثمة أربع قضايا يجب النظر فيها بشكل خاصّ: التعدد الدلالي والتمييز بين التطابق الدلالي والتداوليّ والبدائل الصرفية (allomorphie) و«البدائل المعجميّة»(allolexie) وانتماء أوّليْن دلاليين متطابقين إلى مقولتين نحويتين مختلفتين.

أ) ينبغي أن نحترز من المماثلة بين هذا الأوّل الدلاليّ وهذه الكلمة (أو اللفظم أو الوحدة المعجمية المركّبة) التابعة للسان الطبيعيّ، بما أنّ هذه الكلمة (أو اللفظم، إلخ.) قد تكون من المشترك؛ والتحديد الذي يفرض نفسه يقع بين الأوّل الدلاليّ المعنيّ والكلمة (أو اللفظم، إلخ.) وقد قُصد به أحد وجوهه. إنّ اشتراك الفعل know الإنجليزيّ [يعني عَرَف، في اللغة العربية] الذي يوافق فعلي wissen et kennen في الألمانية وفعل connaître في اللغة الفرنسية، قد تمّت دراسته في بحث آخر. (فيارزبيكاه Wierzbicka, 1989 a et b). ونكتفي بالقول هنا إنّ الأول الدلالي هو wissen / savoir «*know*» (مثل «I know: I did something bad = je sais: j'ai fait quelque chose de mauvais»)(«أعرف أنني فعلت شيئا ما سيّئا») وأنه لا يمكن الكشف عن كيفية الاستعمال الفعل الإنجليزي في الميتالغة إلا بجملة من الشواهد التوضيحية.

(1) انظر بالخصوص أميكا (F. Ameka (1986, 1987, 1991؛ شابال H. Chappell (1983، 1986 a/b)؛ غودار (C. Goddard (1991؛ هاركنس (J. Harkins (1986؛ هدسن (J. Hudson(1986؛ نيومان (D. Neumann(1987؛ بيترز (B. Peeters(1989؛ فيارزبيكاه A. Wierzbicka (1988a، 1991a/b, 1992)؛ فيارزبيكاه "نشر" (1990)؛ فيارزبيكاه / غودار، "نشر" (1993)؛ ويلكنس (D. Wilkins (1986، 1989.

ولنأخذ مثالا آخر، في حين أنّ **tu** **[أنت]** في الفرنسية كما هو الحال في الميتالغة الفرنسية أحاديّ الدلالة، فإنّ **you** **[أنت / أنتم]** في الإنجليزية متعدد الدلالة، فهو يدلّ على المفرد you=tu= أنت، وعلى الجمع you = vous= أنتم. فيوجد إذن you للمفرد وyou للجمع. علينا ألاّ نسلّم بسرعة بوجود التعدد الدلالي؛ إذ ينبغي تعليل ذلك بالاعتماد على اعتبارات لغوية خالصة. إنّ قبول التعدد الدلالي دون تعليله حماقةٌ تشاكل رفضه بشكل مسبق ودغمائيّ. وفي حالة الكلمة الإنجليزية you، يوجد التعليل في التمييز بين الشكلين: yourself (نفسك) وyourselves (أنفسكم). إنّ اختيار أحدهما دون الآخر يُحدَّد الاختيار بين youالمفرد وyou الجمع، نحو قولك:

You must defend yourself (عليك أن تدافع عن نفسك)

وقولك:

you must defend yourselves (عليكم أن تدافعوا عن أنفسكم).

ب) التمييز بين **التكافؤ الدلالي والتكافؤ التداوليّ**، يمكن أن يُمثَّل له هو أيضا بواسطة ضمائر المتكلم والمخاطب. حتى وإن اقتصرنا على دراسة الألسنة الأوروبية فإننا [16]سنلاحظ أنّ استعمالات you المفرد في الإنجليزية وtu في الفرنسية وdu في الألمانية وty في الروسية، يختلف بعضها عن بعض بشكل ملحوظ. وفي عدد كبير من الألسنة، ولا سيما ألسنة جنوب شرقي آسيا، نجد أنّها تضع بدائل متطوّرة لـ«أنا» و«أنت»، ويبدو من الأنسب في بعض الحالات استعمال هذه البدائل مكان الضمير نفسه. ففي محاورة مهذّبة باللغة التايلاندية، يدلّ استعمال المتكلّم ضمائر المتكلم والمخاطب على أنّه غير متحضّر بالمرّة: إذ يجب استعمال عبارات «تدلّ على التواضع» عند الحديث عن النفس، وعبارات «تدلّ على الاحترام» عند التوجّه إلى المخاطب. ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المتكلّم «أنا»، عبارات كثيرة تدلّ على شعر رأس المتكلّم وذروة الرأس، ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المخاطب «أنت»، عبارات كثيرة تحيل على رجلي المخاطب وعلى أخمص قدميه، وربّما

الغبار تحت قدميه، والفكرة الكامنة وراء هذا تتمثل في أنّ المتكلّم يضع الجزء الأغلى والأعز في بدنه، أي رأسه، في مستوى الأسفل والأدنى في بدن مخاطبه (انظر كوك J. R. Cooke, 1968). ولكن هذا لا يعني أنّه لا يوجد ضمائر في التايلاندية، ولا توجد كلمات مثل «أنا» و«أنت». قد يوجد لسان لا يميّز بين («هو»و«هي») («lui» et «elle») (في الواقع، عدد كبير من الألسنة، مثل التركية، ليس لها سوى كلمة واحدة للاثنين)؛ ومع ذلك، لا يوجد لسان موصوف يفتقر إلى التمييز بين المتكلّم والمخاطب، أي بين «أنا» و«أنت». في التايلاندية كلمة chàn التي تترجمها المعاجم الثنائيةبـ(«moi» / «je»)«أنا» / «نفسي»، لها استعمال محدود أكثر من مقابلها في الفرنسية، إذا استعملتها النسوة، تكون محصورة بين ذوات متآلفة وتعبّر عن قدر عال من الحميمية والألفة؛ وإذا استعملها الرجال، دلّت على التفوّق، بل وكذلك على الوقاحة وقلّة الاحترام. ولمّا كان لا يوجد مكوّن دلاليّ ثابت يمكن نسبته إلى chàn، إلى جانب المكوّن «أنا»، فإنّ القيود على الاستعمال قد تعود إلى عوامل ثقافية (أي تداولية) لا إلى عوامل دلاليّة. ففي مجتمع ننتظر فيه أن تكون الإحالات على الذات مرفوقة بعبارات تدلّ على التواضع والدونية، يكون ضمير «أنا» المحض والبسيط موسوما تداوليًّا ويفيد الألفة أو الوقاحة.

اليابانية لغة أخرى نقول عنها إنه لا يوجد فيها ضمائر، ليس فيها كلمات تعبّر عن «أنا» أو «أنت». ولكن علينا أن نحترز في الأمر، فاليابانيون يجتهدون كي يتجنّبوا اللجوء إلى الضمائر؛ وذلك لأسباب ثقافية (برنلند D. Barnlund, 1975). إنّ الأدب يقتضي، في اللغة اليابانية، ألاّ نتكلّم بشكل صريح بضمائر «أنا» و«أنت»، وقد طوّرت اللغة قائمة طويلة من الاستراتيجيات التي تمكّن المتكلّمين من الاستجابة لقواعد الأدب دون الوقوع في اللَّبس. توجد في اللغة اليابانية أفعال تُدعى «تشريفية»، لا تُستعمل البتّة فيما يتعلّق بالمتكلّم؛ وثمة أفعال أخرى لا نستعملها البتّة عندما نتحدّث عن المخاطب. وإنّ استعمال هذه الأفعال يجعل الإحالة الصريحة على «أنا» و«أنت» أمرا زائدا. ومع ذلك، فإنّ كلمات «أنا» و«أنت» موجودة في اليابانية وفي التايلاندية، كما في سائر

لغات العالم، ويمكن أن تُستعمل إذا استدعت الحاجة ذلك أو حصلت رغبة بذلك. إنّها تُستعمل بشكل أقلّ بكثير ممّا تُستعمل «أنا» و«أنت» في الفرنسية والإنجليزية، ولكن ذلك لا يعني [17] عدم وجود تكافؤ دلاليّ. التوافق الدلاليّ مطلقٌ ولكن التوافق التداوليّ يكاد يكون غير موجود. (انظر فيارزبيكاه، 1991 أ/ ب، 1992).

ج) ثمة بدائل صرفيّة (allomorphie) وبدائل معجميّة (allolexie) في حالة الأوائل الدلالية كما في حالة عدد آخر كبير من الكلمات في أغلب ألسنة العالم أو جميعها. إنّ كلمات *Kto-to* في الروسية و*quelqu'un* في الفرنسية و*someone* في الإنجليزية [وأحدهم في اللغة العربية]، هي كلمات من غير الممكن تعريفها وتتطابق دلاليا رغم اختلافات استعمالها التي يبرّرها وجودكلّ واحد منها في نظام لسانيّ يختلف عن سواه. إنّ خصوصيات كلّ نظام لسانيّ هي التي تفسّر وجود البدائل (المسمّاة أيضا بدائل صرفية (allomorphie) أو بدائل معجمية (allolexie))، من قبيل *kogo-to* و *komo-to* و *kto-to* و *kem-to* و *kom-to* هذه الأخيرة هي صيغة مطاوعة لـ *Kto-to*، في اللغة الروسية، أو *qui* و*une personne* التي تمثل الأوّل الدلاليّ نفسه مثل *quelqu'un* في اللغة الفرنسية أو *who, person, one, no - everyone, one* وغيرها، في اللغة الإنجليزية. وكذلك في الفرنسية ليس عندنا فقط je، بل أيضا *me et moi*.

د) إنّ الخصائص النحوية للأوّل الدلاليّ ليست متماثلة بالضرورة بين كلّ ألسنة العالم. Want في الإنجليزية وvouloir في الفرنسية [ورغب في العربية]، هي أفعال، أمّا hoshii في اليابانية فهي صفة، ولا توجد بين صيغة الأفعال وصيغة الصفات أيّ اختلاف ذي بال، من الناحية الدلالية: إنّها ممثلات للأوّل الدلاليّ نفسه (انظر فيارزبيكاه، 1991ب).

هكذا نستنتج أنّه قد أصبح تبعا لتوسّع القاعدة الاختبارية الذي يكمن وراء البحث عن الأوائل الدلالية، من جهة، وتكثّف البحث عن الكلّيّات المعجمية،

من جهة أخرى، من الممكن فهم المشاكل النظرية التي يطرحها هذا المشروع في مجمله فهما أفضل وتكوين فكرة أوضح وأدقّ عنها.

القائمة الموسّعة:

سنة 1986 نُظّمت ورشة عمل حول الأوائل الدلالية، في جامعة أدلاد (Adelaide) [في أستراليا]. وكان المنظّمان هما ويلكنز D. Wilkins وغودار C. Goddard. وقدّم هذا الأخير مداخلة عنونها بـ«أفكار غير مألوفة حول الميتالغة الدلالية الطبيعية» («Wild ideas about the natural semantic metalanguage»)، طُبعت بعد ثلاث سنوات (غودار، 1989). من الواضح اليوم أنّ مداخلة غودار على الخصوص (حيث تجد معظم الأوائل الجديدة أصلها)، والورشة المذكورة، عموما، قد مثّلتا منعرجا في البحث عن الأوائل الدلالية الكونية وفي تطوّر الميتالغة الدلالية الطبيعية. حاليا، تبدو قائمة الأوائل، كالتالي:

(أسماء) أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، هو (أو الناس)
(محمولات ذهنية) فكّر، عَلِمَ، قال، أحسّ، رَغِبَ
(أدوات تعريف ومسورات) هذا، نفسه، غيره، واحد، اثنان، كلّ، كثير
(أعمال وأحداث) فَعَل، وصل إلى
(ميتا ـ محمول) لم يرغبْ (أو لا!)، إن، قَدِرَ (أو لعلّ)، مثل، بسبب، جدّا
(زمان ومكان) متى (أو زمن)، أين (أو مكان)، بعد (أو قبل)، تحت (أو فوق)
(تقسيمية وتصنيفية) له (أجزاء)، أصناف شتّى
(مقيِّمات وواصفات) جيّد، رديء، كبير، صغير

[18] إنّ مقارنة بين قائمة 1972 (14 عنصرا) وهذه المذكورة أعلاه (35 عنصرا)، تبيّن أنّ عدد العناصر المرشّحة لِأَن يكون لها حُكْمُ الأوّل الدلاليّ، قد تجاوزت الضِعف. ومع ذلك، وحتى بعد ربع قرن، ليست القائمة نهائية بالضرورة (رغم كونها أكثر ملاءمة من سابقتها، بلا شكّ). وللتصديق عليها، يجب مواصلة تكثيف البحوث ووصف موادّ تنتمي إلى ألسنة شديدة التنوّع.

وقد لاحظت أنّه لا يوجد لسان في العالم يستعمل الكلمة ذاتها بالنسبة إلى «أنا» و«أنت». ومع ذلك، ماذا لو اكتشفنا من خلال قراءاتنا أنّه يتمّ التعبير في بعض الألسنة عن «عَلِمَ» و«فَكَّر»، مثلا بالكلمة نفسها (تكون لها بذلك دلالتان تستعصيان عن التحديد)؟ وبدل الاستنتاج انطلاقا من ملاحظات مماثلة أنّ هذا المفهوم أو ذاك ليس أوّلا دلاليّا، يجب دراسة الواقع اللغويّ بشكل أقرب. وانطلاقا من تجربتي الخاصة، ننتهي في الأغلب، باكتشاف أسباب تعلّل المصادرة على وجود أوّلين بدل أوّل دلاليّ واحد.

لا يوجد في الإيفالوك (ifaluk) وهو لسان ميكرونيزي، والعهدة على لوتز (C. Lutz, 1985)، عنصر «أحسّ» منفصلا عن عنصر «فكّر». ومع ذلك، يمكن تأويل المعطيات التي قدّمها الكاتب، تأويلا مختلفا. من الممكن أنّ لغة الإيفالوك ليس لها فعل يوافق «أحسّ» ولكن يوجد اسم (niferash) يبدو ذا معنيين مختلفين: 1. «أحشاء» و2. «أحسّ». أمّا «(nifrerash) سيّء»، فيعني كما يقول لنا لوتز، «أحسّ بأنني لست على ما يرام» (=«أحسّ أو أشعر شيئا سيّئا»)، ماديّا أو عاطفيا. ولا شيء يمنعنا (انظر فيارزبيكاه، 1992)، من اعتبار الاسم (في معناه الثاني) الممثل الإيفالوكي للعنصر «أحسّ». ولفت غودار نظرنا إلى أنّ كلمة (tjuni) (مَعِدَة)، في لغة اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) وهي لسان محلّي لسكّان أستراليا الأصليين (aboriginale)، تُستعمل بطريقة مماثلة تماما. والجمل الفرنسية («je me sens bien») [«أنا بخير»] و(«je me sens mal») [«لست بخير»]، تُترجم حرفيّا كما يلي: (moi estomac bon) [أنا المعدة جيدة] و(moi estomac mauvais) [أنا المعدة سيئة]. ويمكننا التنبه لحالة هذه الأشياء بالنظر إلى أنّ كلمة (tjuni) لها دلالتان: 1. «معدة» و2. «أحسّ»؛ وأنا أميل إلى الاعتقاد أنّ هذه الكلمة هي التي تمثّل أوّلا دلاليّا كونيّا «أحسّ» (حتى وإن كان الاستعمال العادي لـ tjuni يبدو أضيق من الفعل الإنجليزيّ feel [أحسّ] أو الفعل الفرنسيّ éprouver [أحسّ]). ويمكننا مضاعفة

الأمثلة: ولْنأخذ مثال لغة مبولا mbula وهي لغة أسترالية (بوغنهاغن.R. D. Bugenhagen, 1990، p203) حيث يمكن النظر إلى الاسم lele [مشاعر]، في بعض التراكيب، صحبة الفعل yamaana بوصفه ممثل الأوّل الدلاليّ «أحسّ».

وحتى في قائمة «أفضل المرشّحين» لأن يكونوا أوائل دلالية، قد توجد حالات مشكلة. فقد لاحظ لي دكسن (R. M. W. DIXON) أنّ الديربال (dyirbal)، وهو لسان السكان الأصليين بأستراليا، ليس لها كلمة ولا لفظم يوافق العنصر «عَلِمَ»، بحيث ليس من المؤكّد أنّه يمكننا التعبير باللغة الديربالية عن المعتقد بأنّ «الله يعلم كلّ شيء». ومن جهة أخرى، وضّح مختصون في ألسنة البابو (papoue) [يتكلم بها سكان منطقة غينيا الجديدة في أقيانوسيا] (منهم بالخصوص هيمانJ. HAIMAN, 1980، p441 وفولاي W. FOLEY, 1986، p58) صعوبة تحديد العنصر «رَغِبَ» في هذه الألسنة. ومن بين الأوائل الدلالية التي يظلّ التسليم بها محلّ نظر، الأوّل الدلاليّ «انقسم إلى أجزاء»، فهو مشكليّ بشكل خاصّ: إذ يبدو أنّه غائب عن [19] عدد من ألسنة السكان الاصليين لأستراليا(انظر غودار، 1989)وعن بعض الألسنة الأهلية المستعملة في كاليفورنيا (لانغدن M. Langdon). لن نتجاهل ملاحظات من هذا القبيل، كما نتحفّظ من الاعتماد عليها بشكل أعمى. ولْيُسمح لي بأن أتوقّف ههنا، في انتظار نتائج البحوث اللاحقة، عند بعض المراجعات التي حصلت خلال السنين.

من بين العناصر الخمسة التي تنتمي إلى فئة «الأسماء»، بقيت أربعة عناصر منتمية لها بشكل دائم. وحُذف عنصر «العالم» (انظر بوغسلفسكي، 1975) من القائمة: يتعلق الأمر بعنصر لا يمكن أن يكون كليًّا، إذ لا يوجد في في لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) (انظر غودار، 1989) ولا في لسان مبولا (mbula) (بوغنهاغن R. D. Bugenhagen). أمّا عنصر «هو» (on) فهو إضافة جديدة إلى القائمة، وهو يوافق كلمة (people) في الإنجليزية، وقد استُعملت بكثرة في دراستي، فيارزبيكاه، 1985.

إنّ قائمة «المحمولات» الذهنية» الأصلية تحتوي ستة عناصر: «فكَّر»، «أحسّ»، «قال»، «رَغِبَ»، «لم يرغبْ»، «تخيَّلَ». ويبدو وقوع «قال» في قائمة المحمولات» الذهنية غريبا للوهلة الأولى، بما أنّه مستعمل للإحالة على عمل ذهنيّ لا يجب أن تكون له بالضرورة صبغةٌ صوتية (انظر العبارة الإنجيلية: «يقول المجنون في قلبه: الله غير موجود»). لقد أخرج أحد العناصر الستة (أعني **أحسّ**)، من قائمة الأوائل منذ 1980 (انظر فيارزبيكاه، 1980)، ولكن منذ ذاك تمّ قبوله بوصفه في الوقت ذاته كليّا وضروريا لوصف الكلمات الدالّة على العواطف والمشاعر ووصف أسماء الأفعال (interjections) والأفعال المحيلة على أعمال لغوية، إلخ، أيضا. وقد تمت إضافة «علم» إلى القائمة، في حدود سنة 1980 (بوغسلفسكي، 1981 و1989) وبدا ضروريا بالخصوص لتحليل القوى المضمّنة في القول وفي مجال التعليق الإعرابيّ أو الإتباع (subordination) (انظر فيارزبيكاه، 1987 و1988أ). وقد أضحى واضحا شيئا فشيئا أنّ «عَلِمَ» عنصر كونيّ تماما، على النقيض من «صحيح»، على سبيل المثال، وهو العنصر الذي يعتبره بعض علماء الدلالة – مخطئين في ذلك – أساسيّا. أخيرا، إذا كان العنصران «لا يريد» وتخيّلَ»، موجودين دائما هناك، فإنّهما قد تغيّرا من حيث التسمية والحُكْم. إننا نحتاج بلا منازعة إلى مقولات من قبيل «الرفض» و«التخيّل» («غير الواقعيّ»)؛ ومع ذلك، وفي الوقت الحالي، فإنّ «لا» (انظر غودار، 1989) و«إن» قد اتُّخذا ممثِّلَيْن أساسيين (أي ممثّلَيْن كونيّيْن) لهاتيْن الفكرتيْن.

في الأصل، لا يوجد سوى «مُخصِّص» واحد، وهو العنصر «هذا»، الذي يظلّ ضروريا. وقد اقترح بوغسلفسكي (1966) كلاّ من «واحد» (العدديّ) و«كلّ»، وقد قُبلا في القائمة أخيرا؛ وقد أزالت بحوث غودار (1989) كلّ شكّ في أهميتهما. إنّ «كلّ» و«نفسه» يفرضان نفسهما إن أردنا تفسير معنى الأجزاء والروابط الشديدة التواتر مثل too (بمعنى أيضا) وand (بمعنى واو العطف)، في الإنجليزية (غودار، 1986؛ فيارزبيكاه، 1980). ويتطلب وصف الأعداد العنصرين «واحد» و«اثنين»، ويبدو هذا الأخير، الذي اقترحه غودار (1989)،

عنصرا ضروريا في الوصف الدلاليّ لبعض أسماء أجزاء من الجسم، من ذلك العينان والأذنان واليدان. وقد يُضاف إلى ذلك عنصران آخران هما «آخر» و«كثير».

وقد عُوِّضَ «أصبح» بـ« وصل إلى / في»؛ وتمّ تضمين «فَعَلَ» (الذي اقترحه بوغسلفسكي منذ أمد بعيد). الآن يمكنني فهْم ما رفضت فهْمه مدّة طويلة: ذلك أنّ [20] الدور الرئيسيّ الذي تقوم به مفاهيم «المُنَفِّذ» (agent) و«الواقع عليه الفعل» (patient) في نحو كلّ الألسنة الموصوفة، يبيّن كم أنّ مفاهيم «وصل إلى / في» و«فعل» هي أساسية في مَفْهَمَة الإنسان للعالَم. فإن لم أضعها في القائمة الأصلية، فذاك لأنني كنت أعتقد أنها قابلة للقسمة.

إنّ الميتا محمول (méta-prédicat) «قَدِر» هو عنصر آخر، يبدو معقّدا، حيث إنّ إضافته قد سهّلت الوصف الدلاليّ وبسّطت صياغة القواعد التركيبية للتفسيرات (من ذلك مساهمتي الثانية في هذا العدد من المجلّة). صحيح أنّ تعيين العنصر الملائم لهذا الأوّل، في عدد كبير من الألسنة، أمر صعب بشكل خاصّ، لا فقط لأنّ هذا العنصر غالبا ما يشارك في مناويل من التعدّد الدلاليّ(polysémie) شديدة التعقّد، بل أيضا لأنّ تعجيماته (lexicalisations)، في الغالب، تبدو لفاظم نحوية لا كلمات متميزة. ومع ذلك، لم تستطع أيّ محاولة لتعريف «قَدِرَ» أن تحقّق الإقناع. وقد وصلت إلى استنتاج مفاده أنّ «قَدِر»، رغم علاقاته الظاهرة مع «إن»، هو عنصر بسيط دلاليا، وهو ما حرّر تحريرا مباشرا التفسيرات المقدّمة في كثير من المجالات الدلالية.

اقترح غودار (1989، ص53) إضافة الأوّل الدلالي«مِثْل» (كما في تراكيب من قبيل «مثل هذا») إلى قائمة الأوائل. وكلّ شيء يبعث على الاعتقاد أنّ الأمر يتعلّق بميتا محمول كليٍّ. ولقد تمّ استعمال الوحدات الدالّة على الاستفهام على نطاق واسع، وهي التي تطابق الكلمة الفرنسية (comment) أي كيف. لكنّ كلمة (comment) أي **كيف** ليست إلا وجها آخر من (comme) أي **مِثْل**: إن كانت (pourquoi) أي **لماذا** تطابق (à cause de quoi) أي **بسبب ماذا**، فإنّ

(comment) أي كيف تطابق (comme quoi) أي **وينتُجُ عن** ذلك أنّ إضافة (comme) لها المفعول نفسه الذي لـ(pouvoir) [«قَدِرَ»]. وخلال بحوثي، حاولت أن أستعمل مفهوم «الطراز» («prototype»)، والذي لم أغفل عن أهميته في العرفان واللغة البشرية. ولقد تأسس وصفي لمعجم العواطف (فيارزبيكاه، 1972) ووصفي لمعجم القرابة ومعجم الألوان (فيارزبيكاه، 1980)، على مفهوم "الطراز" – ولم يغفل مقدّمو بحوثي (نحو ماكّولي،J.D.McCawley 1983، p.656) عن ذلك. إلاّ أنّ قوائمي الأولى للأوائل لم تكن تحتوي على أيّ عنصر يسمح بصياغة التفسيرات بشكل بسيط وطبيعيّ: فقد كنت أستعمل عبارات شارحة من قبيل («on peut penser à X comme à...») [«يمكننا أن نفكّر في س كما في...»] أو («de la même manière») [«بالطريقة ذاتها»].

إنّ الأوّل الدلاليّ السببيّ («à cause de») [أي «بسبب كذا»] وهو ميتا محمول آخر، هو أيضا إضافة حديثة. وكثيرا ما ردّد الباحثون أنّ السببية تقوم بدور مهمّ في الطريقة التي نتصور (conceptualiser) العالَم بها؛ بيد أنّني لبثت فترة طويلة من الزمن قبل أن أقبل بأنّ التصور المطابق لها يصعب تعريفه تعريفا مُقنعا وأنّه مُعَجَّمٌ (lexicalisé) في كلّ ألسنة العالَم. إنّ وجود علاقات حدسية بين هذا الميتا محمول («à cause de») و(si) [إن]، ليس غريبا عن ذلك. من جهة أخرى، كان يصعب عليّ ألاّ آخذ بعين الاعتبار الأمثلة المضادّة التي كانت تطعن في محاولات التعريف، ولا تراكم معطيات كثير من الألسنة تُعيِّن وجود («à cause de») [أي «بسبب كذا»] مُعجَّمًا. ومن الواضح اليوم أنّ الألسنة التي ليس لها لفظ معجميّ مخصوص يعطي متصور(«à cause de») [«بسبب كذا»]، لا تُضعِف قطّ الافتراض القائل بأنّ الأمر يتعلّق بأوّل دلاليّ كلّيّ: لتلك الألسنة، بلا استثناء، في الواقع، كلمات متعددة المعنى تُؤوَّل سببيًّا أو فضائيًّا، [21] أو زمنيًّا. وفي لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara)، لا يطابق التناوب الحركي (inflexion) الدالّ على المفعول منه أو المفعول عنه إلاّ مطابقة مُشرَبة بالغُموض الأوّليْن الدلاليّيْن (à cause de) أي **بسبب كذا**و(après) أي **بَعْدَ**؛ ذلك أنّ التعدّد الدلاليّ [فيها] من أجلَى ما يكون (انظر غودار، 1993).

ويبدو المُقوِّي (très) [أي جِدًّا] وآخر الميتا ـ محمولات راسخ القدم ضمن القائمة سواء من جهة طابعه الكلّيّ المفترض أو من جهة فائدته في الوصف الدلاليّ. يتعلق الأمر مع ذلك بإضافة حديثة، مرّة أخرى. إنّ إلحاق (très) [أي جِدًّا] [بقائمة الأوائل]، يسمح بتفسير الفوارق [المحجوبة] التي تقابل بين (grand) و(énorme) أي بين **كبير وضخم**، وبين (effrayant) و(terrifiant) أي **بين مُفزِع ومُرعِب**، وبين (bon) و(excellent) أي **بين طيّب وممتاز**. لا أعني بذلك أنّ كلمة **ضخم** تعني ببساطة «كبير جدًّا» ولا أنّ كلمة **مُرعِب** تعني «مُفزِع جِدًّا» ولا أنّ كلمة **ممتاز** تعني «طيّب جدًّا»؛ لكن ما أردت قوله هو أنّ العنصر «جِدًّا» هو على الأرجح جزء لا يتجزّأ من المعنى في تلك الكلمات الثلاث.

إنّ المفاهيم الزمنية والفضائية تمثّل ثغرة في قائمة سنة 1972. بعد ثماني سنوات، لم تكن القائمة تحتوي بعد مفهوما أو مفاهيم زمنية، رغم أنّه قد تمت إضافة العنصر («endroit») «مكان»،(أي «أن نُوجَدَ في مكان ما»). وقد كان ماكّولي (J. D. Mc Cawley, 1983, p. 654) مبتهجا بهذا الأمر، حين يقول: «إنّ التحليل المبتكر للعلاقات الزمنية باعتماد عناصر «العالم»، «الجزء»، «أصبح» (الفصل السادس) يمثّل، المحاولة الأكثر توفيقا من بين المحاولات التي تهدف إلى تحليل مفاهيم زمنية بالاعتماد على ألفاظ أو عناصر غير زمنية.» ولكن تبيّن بمرور الوقت أنّ هذه المحاولة «المبتكرة» التي كانت تَهدِفُ إلى إقصاء المفاهيم الزمنية، غير ضرورية ولا يمكن التمسّك بها. أمّا القائمة الأحدث فتحتوي لافقط على عنصر متمحّض للزمنية، بل على عنصريْن: (quand) و(après) أي **«عندما» و«بعد»** (أو (après / avant) أي **«قبل / بعد»**). وكان غودار (1989) هو الذي اقترح العنصر **«قبل»**. ويبدو أنّ (quand) و(après) أي «عندما» و«بعد» مترابطان حقّا، على الأقلّ في وجه من وجوه استعمالهما (بما أنّهما معا زمنيان). إلا أنّهما ليسا أكثر ترابُطا من ترابط (je) أي **أنا** و(quelqu'un) أي **أحدهم**. إنّهما ليسا مترابطيْن من وجهة نظر تكوّنية.

أشرتُ أعلاه إلى أنّني ضمّنتُ في حدود سنة 1980 عنصر «مكان» في القائمة: لقد شعرت بالحاجة إلى إدراج تصورات فضائية قبل تصور أو تصورات زمنية. وأعترف أنّ الفصل من كتابي الصادر سنة 1972، والذي أقترح فيه تحليل التصورات الفضائية بألفاظ غير زمنية، يبدو اليوم غير صالح - وبقطع النظر عمّا قاله ماكّولي، فإنّه بوسعي أن أقول إنّني أعتقد الشيء نفسه في فصل سنة 1980 والذي يهتمّ بتحليل تصورات زمنية بألفاظ غير زمنية. إنّ اشتمال كافّة الألسنة في العالم - في نطاق ما نعلم - على كلمات لـ(quand) و(où) أي» **عندما**» و«**حيث**»، يبرهن على مدى أهمّية هذيْن المفهوميْن في مَفْهَمَة الإنسان للعالم. وتصوره له.

بما أنّه يبدو أنّ تصورا زمنيا واحدا غير كافٍ، وأننا في حاجة إلى تصورين [اثنين]، وبما أنه يتوفّر لدينا تصوران كلّيّان، فقد يترتّب عن ذلك أنّ تصورا فضائيّا واحدا غير كافٍ كذلك، وأنّنا نحتاج إلى تصورين فضائيين أيضا هما (où) و(au dessus de)، أي («**حيث**» و«**فوق**»). ويجب أن تحاول البحوث اللاحقة إثبات ما إذا كان التصور الثاني من هذين التصورين الفضائيين مُعَجَّمًا، في جميع لغات العالم. لا شكّ أنّ القارئ قد يتساءل: لماذا «**بعد**» وليس «**قبل**»؟ ولماذا «**تحت**» وليس «**فوق**»؟ [22] والجواب على ذلك أنّ الدراسات المعجمية المنجزة حتى الآن بيّنت أنّ هذه المفاهيم المعتمدة أكثر انتشارا وأشدّ ضرورية من مقابلاتها. وعلى كلّ حال، فإنّ القيام ببحوث إضافية في هذا السياق، أمر يفرض نفسه.

وتبدو أفكار التشابُه (أن يكون «مثل هذا») والمَقْوَلَة («من جنس» / «أجناس مختلفة») متقاربة حدْسيّا. وتبدو فكرة كون الأشياء التي هي «من نفس الجنس» (مثل القطط أو أشجار القرو[1] وأزهار النرجس) هي في نفس الوقت «بعضها مثل بعض»، من أكثر الأفكار طبيعيّةً. ومع ذلك، فإنّ أعمالا حديثة في مجالات

(1) ورد في لسان العرب: «والقَرْوُ أَسْفَلُ النخلة ينقر وينبذ فيه». [المترجم]

علم النفس المعرفيّ واللسانيات سمحت بملاحظة أنّ المَقْوَلَة البشرية لا يمكن أن تُختزل في تصورات من قبيل «التشابه» أو«التماثُل»(1).

إنّ مفهوم «أجناس مختلفة» ضروريّ لوصف كلمات تعود إمّا إلى «أجناس طبيعية» (من قبيل قطّة، قَرْو، نرجس)، وإمّا إلى «أجناس ثقافية» (من قبيل كأس، قارورة، كرسيّ). وقد فتح تضمين هذا الأوّل الدلاليّ (والأوّل «جزء من» / «ذو أجزاء»، المذكور منذ البداية)، الباب أمام الوصف الدلاليّ لهذه الأجناس أو لتلك. (انظر، على سبيل المثال فيارزبيكاه، 1985). لقد لاحظت في كتابي لسنة 1972 أنّ أسماء «الأجناس الطبيعية» لا يمكن تعريفها. لكنني تخلّيت عن هذا الموقف.

بَقِيَ لي أن أتحدَّث عن المقيِّمات والواصفات. إنّ العنصرين «جيّد» و«رديء» غير موجودين في قائمة 1972 ولا في قائمة 1980. ومع ذلك، فهما ذوا أهمية أساسية لوصف مجموع التصورات الأخلاقية وأغلب سمات الطباع وأفعال لا تحصى تحيل على أعمال اللغة (انظر فيارزبيكاه، 1987) والجزء الأكبر من معجم العواطف (انظر فيارزبيكاه، 1990)، إلخ. ويبدو في الوقت نفسه أنها كلّيّات راسخة القدم في قائمة الأوائل (انظر هيل D. Hill, 1987). ورغم وجود صلة حدسية بين العنصرين **«جيّد»** و**«رغب»**، فإنّ محاولات تحديد الأوّل بالاعتماد على الثاني قد فشلت. وقد تمّ أخيرا إضافة العنصرين **«كبير»** و**«صغير»**؛ ولمّا تزل الدراسات التي تهتمّ بهما في بدايتها. أمّا الحجج الحاسمة التي تدعمهما، فهي فشل محاولات تعريفهما وثبوت تعجيمهما في عدد كبير من الألسنة. بقي أن نعرف ما إذا كان هذا التعجيم كليّا أم لا.

(1) انظر، على سبيل المثال أتران (S. Atran, 1986)؛ وكاري (S. Carey, 1985)؛ س. جلمان وكولاي (S. Gelman & J. Coley, 1991)؛ كيل (F. Keil, 1986)؛ مدين وأرتوني (D. MEDIN & A. Ortony, 1989)؛ ريبس (L. J. Rips, 1989).

هذا هو مبلغ البحوث الآن [1993]. إذ يحتوى المعجم المصغَّر خمسة وثلاثين عنصرا، ويجب اعتبار نحوٍ مِنْ ثلاثة أرباعها ثابتةً بشكل معقول. وإنّ أفضل إستراتيجية تقود إلى اكتشاف الأبجدية الكلّيّة للفكر البشريّ هي إستراتيجيةُ بناء لا إستراتيجيةُ تأمّلات فلسفية عقيمة. وقد كوّنتُ خلال السنوات التي مضت، بتردّد وبتدرّج، صُوَرًا تقريبية لهذه الألفبائية، وجرّبتُها في تحاليل دلالية كثيرة التنوّع ومنتمية إلى ثقافات متغايرة. وقد كان ميلر (G. Miller, 1978، p.76) [23] على حقّ بالقول إنّه «على كلّ حال، يجب أن يتوفر عدد كبير من التحاليل المعجمية المفصّلة، إذا أردنا أن نحدّد التصورات التي نسعى أن نبوّئها منزلة الذرّات العرفانية التي تسمح ببناء سائر الذرّات».

قائمة المصادر والمراجع

AMEKA Felix K.

1986: *The Use and Meaning of Selected Particles in Ewe*. MA Thesis, Australian National University.

1987: *A comparative analyses of linguistic routines in two languages; English and F.W.* Journal of Pragmatics 11; 299 - 326

1990: *The grammatical packaging of experiences in Ewe; A study in the semantics of syntax*. Australian Journal of Linguistics (Special issues on the semantics of emotions) 10(2): 139 - 182.

1969: *Ewe; Its Grammatical Constructions and Illocutionary Devices*. PhD Thesis, Australian National University.

A PRESJAN J. D.

1969: *Tolkovanije leksiceskix Zanacenii kak problema teoreticeskoj lingvistiki Izves, ija AN SSER. Serija literatury i jazyka* 28(19: 11 - 23).

1974: Leksiceskaja *semantika – Sinonimiceskie sredsrva jazyka*. Moscow. Nauka.

APRESJAN J. D. & MEL'CUK I. A. & A. ZOLKVSKIJ.

1974: *Semantics and lexicography, towards a new type of unilingual dictionary*. In Keiler F.(ed.) Studies in Syntax and Semantics, Dordrecht, Redel.

1964: (1667) *The Art of Thinking*, Dickoff, J. & P. James. (trans). Indianapolis, Bobs - Merrill.

ATRAN S.

199: *Cognitive Foundations of Natural History*. Cambridge; Cambridge University Press.

AUSTIN J.L.

1961: *Ifs and cans. In his Philosophical Papers*. Oxford; Clarendon Press. pp. 153 - 180.

BELLUGI U.

- 1980, *The structuring of languages, Clues from the similarities between signed and spoken language*, In, Bellugi, U. & M. Student - Kennedy (eds). *Signed and Spoken Language, Biological Constrains or Linguistic Form*, Weinheim, Verlag Cnemie, pp. 115 -140.

BOGUSLAWSKI A.

1966, *Semantics Pojecie Liezebnika*, Wroclaw, Ossolineum.

1975, *On the world. Linguistic a Silesiana* 1, 63-70.

1979, *Wisson. Wahrheit. Glauben, Zur semantischen Beschaffenheit des kognitiven Vokabulars, In Bungarten*, T, (ed). Wissenschoftssprache Munchen, Fink, pp. 54 - 84.

1989, *Knowledge is the lack of lack of knowledge, but what is that lack lack of ?* Quademi di Somatic a 10 (1): 15 - 31.

1990, *Semantic primes for agentive relations.* Lingua Posnaniensis 32.

BROWN C. H.

1989: *Lexical universals and semantic primitives.* Quademi di Semantic a 10(2): 279 - 295.

BUGENHAGEN R. D.

1990: *Experiential constructions in Mangap - Mbula.* Australian Journal of Linguistics (Special issue on the semantics of emotions) 10/2: 183 - 216.

CAREY S.

1985: *Conceptual Change in Childhood.* Cambridge, Mass: MIT Press.

CASTANEDA H. N.

1966: *He, on the logic of self - consciousness.* Ratio 8: 130 - 157.

1977: *On the philosophical foundations of the theory of communication: I. reference*. Midwest Philosophical Studies, pp. 165 - 186.

CHAPPELL H.M.

1983: *A Semantic Analysis of Passive, Causative and Dative Constructions in Standard Chinese*. PhD Thesis, AustralianNationalUniversity.

1986 a: *Format and colloquial adversity passives in standard Chinese*. Linguistics 24(6): 1025 - 1052.

1986 b: *The passive of bodily effect in Chinese*. Studies in Language 10(2): 271 - 283.

CHOMSKY A. N.

1987: *Language in a psychological setting*. Sophia Linguistica 22: 1 - 73.

DESCARTES R.

1931: *The search after truth by the light of nature. In his The Philosophical Works of Descartes*. Haldane, E. S. & G. R. T. Ross (trans), 2 vols, Cambridge: Cambridge University Press. Vol I: 305-327.

DINEEN A.

1990: *Shame / Embarrassment in English and Danish*. Australian Journal of Linguistics (Special issue on the semantics of emotions) 10(2): 217 - 230.

GELMAN S. & COLEY J.

1991: *Language and categorization. The acquisition of natural kind terms*. In: Gelman, S. A. &. J. P. Byrnes (eds). Perspectives on Language and Thought: Interrelations in Development. Cambridge: CambridgeUniversity Press.

GODDARD C.

1986: *The natural semantics of too*. Journal of Pragmatics 10(5): 635 - 643.

1989 a: *Issues in natural semantic of semantic representation.* Quademi di Semantica 10(1): 51 - 64.

1989 b: *The goals and limits of semantic representation.* Quademi di Semantica 10(2): 297 - 308.

1990: *The lexical semantics of good feelings in Yankunvtjatjara.* Australian journal of Linguistics (Special issue on the semantics of emotions) 10(2): 257 - 292.

1991: *Anger in the WesternDesert: Semantics, culture and emotion.* Man (ns) 26: 602-619.

Forthe. a: *On the translatability of semantic primitives into an Aboriginal language.*

Forthe. b: *Who are we? The natural semantics of pronouns.*

GOODMAN N.

1951: *The Structure of Appearance.* Cambridge, Mass: HarvardUniversity Press.

HARK63INS J.

1986: *Semantics and the language learner: Warlpiri particles,* Journal of Pragmatics 10(5): 559 - 574.

1988: *English as a Two - Way Language in Alice Springs.* MA Thesis, AustralianNationalUniversity.

1990: *Shame and shyness in the Aboriginal classroom: A case for practical semantics.* Australian Journal of Linguistics (Special issue on the semantics of emotions) 10(2): 293 - 306.

HILL D.

1987: *ACross - Linguistic Study of Value - Judgments Terms.* MA Thesis, AustralianNationalUniversity.

HUDSON J.

1986: *An analysis of illocutionary verbs in Walmatjari.* In Halter, G. & K, Gregerson (eds). Pragmatics in Non - Western Perspective. Arlington: SIL and the University of Texas, pp. 63 - 83.

JACOBSON R.

1962: *Selected Writings*. The Hague: Mouton.

KEIL F.

1986: *the acquisition of natural kind and artifact terms*, in: Marras, A. &. W.Demopoulos (eds). Language Learnability and Concept Acquisition.

Norwood, NJ: *Ablex*.

LEIBNIZ G. W.

1961: [1903] *Opuscules et Fragments Inédits de Leibniz*. Couturat (ed).

Itildeshom: Olms.

LUTZ C.

1985: *Ethnopsychology compared to what? Explaining behavior and consciousness' among the Ifaluk*. In: White, G. M. & J. Kirkpatrick (eds).

Person, Self, and, Experience: Exploring Pacific Ethno psychologies. Berkeley: University of California Press, pp. 35 - 79.

LYONS J.

1977: *Semantics*. Cambridge: CambridgeUniversity Press.

MACLARAN

1981: *Review of Anna Wierzbicka's Lingua Mentalis*. Studies in Language 8(1): 142 - 148.

MACHIN G.

1964: *Leibniz: Logic and Maphysics*. Northeott. K. J. & P. G. Lucas (trans.)Manchester: ManchesterUniversity Press.

Mc CAWLEY J. D.

1983: *Review of Anna Wierzbicka's Lingua Mentalis*. Language 58: 654 - 659.

MEDIN D. & ORTONY A.

1989: *Psychological essentialism*. In: Vosniadou, S. & A. Ortony (eds). Similarity and Analogical Reasoning NewYork: CambridgeUniversity Press, p.p.179-195.

MEL'ČUK I. A.

1974: *Opyt toritilingusticeskix modelj: Smyest - text*. Moscow: Nauka.

MORAVESIK F. A.

1991: *Review of Anna Wierzbicka's The Semantics of Grammar*. Studies in Language 15(1): 129 - 148.

NEUMANN D.

1987: *Objects and Spaces: A. Study in the Syntax and Semantics of the Germanon Case System*. Tübingen: Narr.

NIDA E. A.

1947: *Bible Translating*. New York: American Bible Society.

PASCAL B.

1963: *Sur l'esprit de geometrie. In his Oeuvres Completes*. Lafuma, L. (ed). Paris.

PEETERS B.

1989: *Commencement, Continuation, Cessation: A Conceptual Analysis of a Set of English and French Verbs from an Axiological Point of View*. PhD Thesis, AustralianNationalUniversity.

PETITTO L. A. & BELLUGI U.

1988: *Spatial cognition and brain organization: Clues from the acquisition of a language in space*. In: Stiles - Davis, J, M. Kritchevsky & U. Bellugi (eds).

Spatial cognition: Brain Bases and Development. Hillsdale, NJ, Erlbaum, pp. 299-326.

RIPS L. J.

1989: *Similarity, typicality, and categorization*. In: Vosniadou, S. & A. Ortony (eds). Similarity and Analogical Reasoning New York: CambridgeUniversity Press, pp. 21 - 59.

ROSALDO M.

1980: *Knowledge and Passion: Hongot Notions of Self and Social Life*. Cambridge: CambridgeUniversity Press.

SACKS O.

1985: *The Man Who Mistook his Wife for a Hat*. London: Picador

1990: *Seeing Voices*. London: Picador.

SCHLICK M.

1949: *Problems of Ethics*. Rynin, D. (trans). New York: Prentice - Hall.

SORENSEN H. S.

1958: *Word Classes in Modern English*. Copenhagen: Gad.

Van VALIN R. D. & WILKINS D. P.

In press: *Predicting syntactic structure from semantic representations: Remember in English and its equivalents in Mparntwe Arrernte* in: Van Valin, R. D. (ed). Advances in Role and Reference Grammar, Amsterd: Benjamin's.

VERSCHUEREN J.

1981: *Problems of lexical semantics*. Lingua 53: 317 - 351.

WIERZBICKA A.

1972: *Semantic Primitives*. Frankfurt: Athenäum.

1976: *In defense of You and ME In*: Girke, W. & H. Jachnow (eds). *Theoretische Linguistik in Osteuropa*. Tűbingen: Niemeyer, pp. 1 - 21.

1977:*Mental language and semantic primitives*. Communication and Cognition 19(3/4): 155-179.

1980: *Lingua Mentalis: The Semantics of Natural Language*. Sydney: Academic Press.

1985: *Lexicography and Conceptual Analysis*. Ann Arbor: Karoma.

1986 a: *Human emotions: Universal or culture - specific?* American Anthropologist 88(3): 584 -594.

1986 b: *Precision in vagueness: The semantics of English approximatives*. Journal of Pragmatics 10(2): 597 - 613.

1987 a: *English Speech Act Verbs: A Semantic Dictionary* Sydney: Academic Press.

1987 b: *Kinship semantics: Lexical universals as a key to psychological reality*. Anthropological Linguistics 29(2): 131 - 156.

1988: *The Semantics of Grammar*. Amsterdam: Benjamins.

1989 a: *Semantic primitives and lexical universals*. Quademi di Semantica 10(1): 103 - 121.

1989 b: *Semantic primitives: The expanding set*. Quademi di Semantica 10(2):309 - 332

1990: *Semantic of emotions Fear and its relatives in English*. Australian Journal of Linguistics (Special issue on the semantic of emotions) 10(2): 359 - 375.

1991 a: *Cross - Cultural, pragmatics: the Semantics of Human Interaction*. Berlin: Mouton de Gruyter.

1991 b: *Japanese key words and core cultural values*. Language in Society 20: 333 - 485.

1991 c: *Lexical universals and universals of grammar*. In: Kefer, M. &. J. van der Auwera (eds). Meaning and Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 383 - 415.

In press a: *Semantics, Culture and Cognition: Universal Haitian Concepts in Culture Specific Configurations*. New York: OxfordUniversity Press.

In press b: *Talking about emotions: Semantics, culture and cognition*. Cognition and Emotion (special issue on basic emotions.)

Forthe a: *Defining emotion concepts*

Forthe b: *Thoughtscapes: Spatial patterns of thought*.

WIERZBICKA Anna & **GODDARD** Cliff (eds).

Forthe: *Semantic and Lexical Universals*. Amsterdam: Benjamins.

WILKINS David P.

1986: *Particle/ clitics for criticism and complaint in Mparntwe Arrernte (Aranda)*. Journal of Pragmatics 10(5): 515 - 596.

1989: *Mparntwe Arrernte (Aranda): Studies in the Structure and Semantics of Grammar*. PhD Thesis, AustralianNationalUniversity.

ZOLKOWSKIJ Alexander

1964: *Predislovie*. Masinnyj Pereved Prikladnuja Linguistics 8: 3 - 16

روبير مارتن

في سبيل منطق للمعنى[1]

د. كمال الزيتوني

التقديم:

أُخذ هذا الفصل من كتاب روبير مارتن R. Martin «في سبيل منطق للمعنى» ـ *Pour une logique du sens*. من طبعته الثانية الصادرة سنة 1992 (من الصفحة 26 إلى الصفحة 46 منه). وقد ذكر الكاتب – في المقدمة ـ أن هذا المصنف هو عبارة عن تجميع لعدة مقالات سبق له أن نشرها في دوريات مختصة حتى ذلك التاريخ. وما يجمع بينها هو «مشروع» نظري موحد آلى الكاتب على نفسه أن ينجزه، ويتمثل في «بناء منطق للمعنى» في اللغة الطبيعية.

فعنوان الكتاب يدل على اشتماله على فرضيات عامة حول دلالة اللغة العادية في إطار «نظرية منطقية للمعنى». وهي نظرية قامت في الأساس على نقض أطروحات مذهب «الوضعية المنطقية» في اللغة العادية ثم إثبات أطروحات جديدة على أساس ذلك النقض، فاللغات الاصطناعية التي سعى المناطقة الوضعيون إلى إحلالها محلّ اللغة العادية (في التعبير عن قضايا العلم وحتى في التواصل العادي) هي لغات حسابية صارمة وفقيرة بما أنّ «مفرداتها»

(1) Robert Martin, 1992. *Pour une logique du sens*, chapitre: «Sémantique et vérité». pp. 26 - 57.

هي عبارة عن رموز فارغة من الإحالة، وتنتظم في تراكيب محدّدة مسبقا، وتفضي إلى نتائج بديهية إمّا صادقة وإمّا كاذبة دون توسّط، وهذا ما يعني أنّ قضاياها قابلة للبت في صدقها décidable باطراد من حيث كونها مبنية حسب نسق يستبعد كل احتمالات الإبهام واللبس فيها.

أمّا مذهب «الواقعية المعتدلة» Réalisme modéré عند مارتن فلم يعارض مبدأ **محوريّة "الوظيفة الوصفية"** في اللغة العادية، إلاّ أنّه دعا إلى إخضاع لغة الحساب المنطقي إلى هذه اللغة العادية وليس العكس: فبما أنّ مفردات اللغة العادية وقضاياها تتسم بالثراء نظرا لاتصالها الإحالي شبه المباشر بالعالم، وبما أنّ الاستدلالات المجراة في تراكيبها تتسم بنقص الصرامة وبنقص التعيّن من حيث حساب التصديق والتكذيب فيها فإن النتيجة هي: ضرورة تعديل **مفهوم الصدق المنطقي** نفسه بحيث يكون مبنيا على **سلمية** متدرّجة ونسبية تراعي خصائص ثلاث توجّه كل تكوين وكل تأويل لحدود اللغة العادية termes وقضاياها propositions، وهي: (R. MARTIN, *Pour une logique du sens*، P. 15)

أ ـ خاصية «التعدد المعنوي»polysémie في التعريفات المعجمية لحدود هذه اللغة.

ب ـ حتمية انتساب كل قضية في هذه اللغة إلى عالم ممكن monde possible ممّا يحدّ من إطلاقيتها الإحالية.

ج ـ حتمية انتساب كل «حكم» إلى كون اعتقادي univers de croyance يصبغ هذا الحكم بصبغة ذاتية متأصّلة فيه وليست طارئة عليه.

وفي ظلّ هذه الاعتبارات سيكون أداء اللغة العادية لوظيفتها الوصفية تجاه العالم أقرب إلى الاتصاف **بالتعتيم** opacité منه إلى الشفافية transparence. وذاك ما سيحاول الكاتب بيانه باختصار في الفصل التمهيدي التالي من كتابه.

التعريب

نسبية الصدق في اللغة الطبيعية

[26] إن للصّدق في اللغة الطبيعية كل خصائص النسبية. ذلك أن هذا الصدق:

- هو صدق قابل للتعديل modulé، بمعنى أن الجملة قد تكون صادقة إلى حدّ مّا (±V).

- وهو صدق قابل للتوجيه modalisable، بمعنى أنه صدق يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوالم الممكنة mondes possibles.

- وهو صدق تتعهّد به ذات ما: بمعنى أنّ المتكلم يؤكد ما يعتقد هو أنه صادق، وما هو صادق عنده لا يكون بالضرورة صادقا عند غيره. فهذا الصدق يصح إذن داخل كون اعتقادي univers de croyance.

وفيما يلي تفصيل هذه الخصائص الثلاث لنسبية الصدق اللغوي.

1 ـ الأقوال الصادقة إلى حدّ ما plus ou moins vrai:

1.1. تعريف الضبابية:

تكون الجملة ضبابية إذا اشتملت على محمول واحد – أو أكثر – يكون ضبابيا: بمعنى أن مفهومه intension [1] لا يقبل التخصيص إلّا جزئيا؛ وهو ما يجعل ماصَدَقه [2] extension غير متعيّن بصفة أحادية univoque. مثال ذلك أنّه من المستحيل أن نقيم حدّا بائنا يفصل لنا بدقّة بين من هو «شابّ jeune» ومن هو «غير

---

(1) المفهوم هو «المعنى» فمفهوم القطّ هو مجموع الخصائص التي تجعل من القطّ قطّا.

(2) الماصَدَق هو أشياء العالم التي ينطبق عليها المحمول، فما صدق القطّ هو مجموع الكائنات التي يمكن أن نقول إنها قطط.

شابّ» حتى في حالة ضبط هذا التقييم في قسم متجانس (هو مثلا قسم الفرنسيين من جنس الذكور). بمعنى أن مضمون المحمول «شابّ» (أي مفهومه) لا يسمح لنا باستيفاء تعداد الأشياء التي تندرج ضمنه وفصلها من ضدها: إذ سنجد بالضرورة «حالات حدودية» مشكوك فيها، فنمرّ دون شعور منّا من كائنات ينطبق عليها ذلك المحمول بلا جدال [27] إلى كائنات أخرى لا ينطبق عليه ذلك المحمول بلا جدال أيضا. وبالتالي فإن جملة مثل «زيد شابّ» قد تكون صادقة بلا جدال، وقد تكون كاذبة بلا جدال؛ وقد تأخذ قيمة وسطية هي قيمة «صادقة إلى حدّ ما»، وهذه القيمة يمكن تمثيلها وضعيّا برمز موحّد هو V±، كما يمكن تشظيها إلى عدد لا نهائي من القيم الواقعة بين 1 (الصدق) و0 (الكذب).

هكذا فإنّ ميزة المحمول الضبابي هي إفضاؤه إلى «المفارقات المركّبة» Paradoxes sorites وتعريفها هو أن المحمول «شابّ» مثلا إذا أمكن إطلاقه على الشخص «أ» وهو في سنّ «س» فسيمكن إطلاقه عليه أيضا في سن «س+ 1 يوم». والنتيجة أن الشخص «أ» سيكون «شابّا» في كل أطوار سنّه. ومن أجل رفع هذه المفارقة يمكن أن نحاول – بالنسبة إلى فرد ما ـ تعيين درجة الانتماء µ إلى المحمول «شابّ» ؛ هذا التعيين يتم بالتسليم بالمعادلة التالية:

$$\mu = \frac{\text{الأقصى} - \text{س}}{\text{الأقصى} - \text{الأدنى}} \quad \text{مثل :} \quad \frac{\text{65 سنة} - \text{45 سنة}}{\text{65 سنة} - \text{35 سنة}}$$

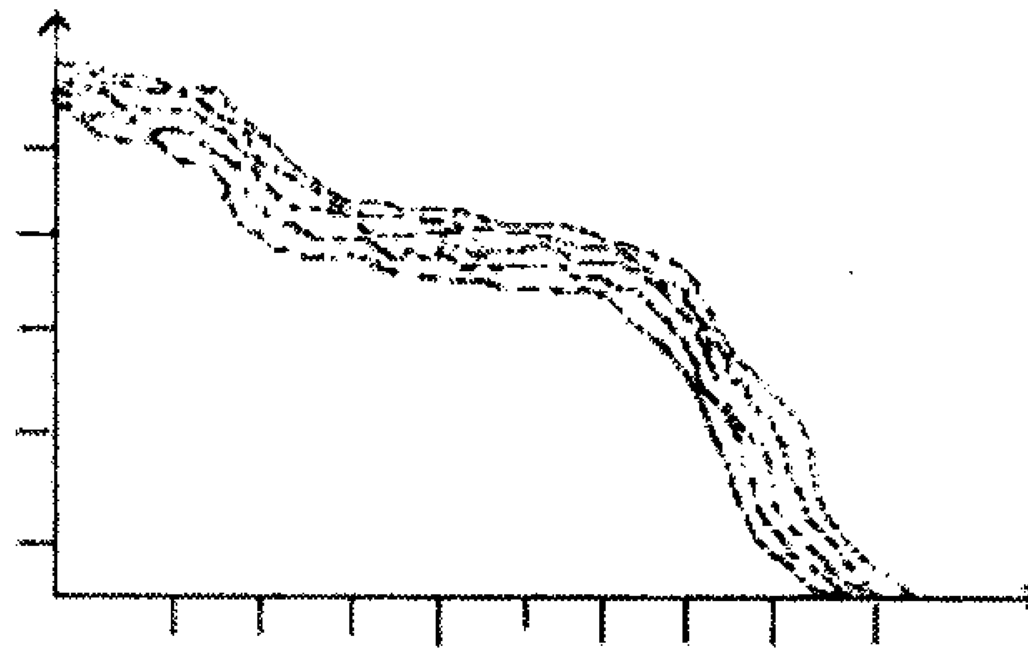
حيث يَمثل «الأقصى» السن القصوى التي يمكن القول – في آخر طرفها – إنّ الشخص «أ» «شابّ»، وحيث يمثل «الأدنى» السن الدنيا التي من بعدها لن يكون الشخص «أ» «شابّا» في كل الأحوال، مثال ذلك بالنسبة إلى درجة الانتماء إلى المحمول «شابّ»: فإذا كان الأقصى 65 سنة وكان الأدنى 35 وكانت درجة الانتماء µ تساوي 45 سنة، فإنّ µ ستكون مساوية لـ :

$$\frac{\text{20 سنة}}{\text{30 سنة}} = 0.667$$

فمقدار μ في حالة انطباق المحمول «شابّ» على شخص سنّه 45 سنة هو 0،667.

إذا تمّ رفع «المفارقات المركّبة» بتلك الطريقة فإنّ شكّنا لن يزول في شأن مدى كفاية المعادلات الخطية (المعرّفة لمعدّل انتماء فرد ما إلى محمول ما) في استيعاب الوقائع المعقّدة التي نسعى إلى تمثيلها. من ذلك أن درجة الانتماء μ إلى محمول مثل «شابّ» هيّ أوّلا خاضعة إلى معايير متنوّعة (فبصرف النظر عن سن الشخص هناك عدّة زوايا نحكم بها بالشباب أو عدمه مثل صفات الشخص وأسلوب حياته، ثمّ إن بعض الناس يشيب في سنّ مبكّرة...إلخ) وهي خاضعة ثانيا للأحكام الذاتية من جهة المتكلم إلى درجة أن القيم المختلفة لِـ μ تتنوع من كون اعتقادي إلى آخر. وعلاوة على ذلك فإن المتكلم قد يتردّد في شأن شيء محدّد – إن تناوله من زاوية معينة – بين قيم متضادة أو متباعدة بحيث لا يمكننا حتى في هذه الحالة أن نسند إلى μ «قيمة وحيدة» (و متفاصلة) وإنما نسند إليها قيمة يعبر عنها بـ«المجال» **intervalle**.

فقد تواضع الباحثون في الرياضيات على مصطلح «مجموعة مفرطة في الضبابية» «ensemble ultra - flou» في تسمية المجموعات التي تكون دالّـة الانتماء فيها – هي نفسها دالّة [28]ضبابيّة (أي يُعبَّر عن درجات الانتماء فيها بواسطة مجالات (intervalles) وبناء على ذلك نستبعد تمثيل دالّة الانتماء إلى المحمول «شابّ» بواسطة «خطّ» ونمثلها عوضا عن ذلك بواسطة سحابة من النقاط المنثورة بشكل ما:



1 ـ 2 ـ منابع الضبابية:

أ ـ إن مثال المحمول «شابّ» يبين أن الضبابية ترتبط ارتباطا وثيقا – بلا فكاك – بالمحمولات القابلة للتدريج gradables سواء أكانت صفات أم أسماء: أين نرسم ـ مثلا ـ الحدّ بين «ربوة» و«جبل» أو بين «شجرة» و«شجيرة» أو بين «ندوة» و«مؤتمر» Colloque et congrès ؟ ولا نشك في إمكانية قيام «مواضعات صريحة» بتدقيق تلك الحدود بين محمول اسميّ وآخر (من ذلك أن تعريف الشكلاطة في مرسوم وزير الفلاحة سنة 1910 يدقق أن نسبة الكاكاو فيها يجب أن لا تنزل عن 32%). غير أن هذه المواضعات الصريحة تخرجنا من الاستعمال العادي إلى الاستعمال التقني.

ب ـ قد تعود الضبابية أيضا إلى ظواهر «التوسع الدلالي expansion sémantique»، وهي تنطبق مثلا على المحمولات «التحويلية» transformatifs أو الدالة على الصيرورة أيْ تلك التي تعبّر عن التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى، فهذه المحمولات لا تتحقق في الواقع إلا إذا بلغنا فعليّا الحالة المتحول إليها، غير أن التوسيع الدلالي قد يسمح باستعمالها في مواضع تقع على مسافات جدّ متنوّعة من الحد الفاصل: من ذلك أن عون محطة قطارات تونس مثلا قد يعلن عن «وصول» القطار القادم من سوسة والحال أنه ما زال على بعد مئات الأمتار أو الكلمترات أو ما زال في حمّام الأنف.[وهي ضاحية تبعد 20 كلم عن تونس العاصمة]

ت – قد تعود الضبابية أيضا إلى تفاوت الإفادة pertinence في «السمات الدلالية» وإلى ظاهرة القولبة stéréotypie (انظر كتابنا هذا في ص 67 ـ 75).

فالتقابلات بين الألفاظ vocables لا وجه للصّرامة فيها؛ وما يدّعيه الوظائفيون من مزايا لمبدإ الإفادة ليس بديهيا أحيانا: فما هو الفارق مثلا في الفرنسية بين futur وavenir؟ [وهما يترجمان إلى العربية بلفظة واحدة هي المستقبل] قد يعبّر لفظ avenir بالتأكيد عن مضمون وقائعي contenu évenementiel، (ومنه يجوز القول في الفرنسية: Il n'a pas d'avenir [ليس له مستقبل]

ولا يجوز لهم أن يقولوا: Il n'a pas de futur* -

كما يجوز لهم أن يقولوا:

- L'avenir du futur [مستقبل المستقبل]، للتعبير عن برنامج تلفزيّ، لكن لا يجوز: Le futur de l'avenir* -

[29] لكن قد نأخذ لفظ avenir بالمعنى المجرّد لِـ «فترة آتية» في قولنا مثلا:

- Dans un avenir proche

- Le passé، le présent et l'avenir.

وفي المقابل قد نأخذ لفظ futur للكناية عن مضمون زمن آت، مثل قول أندري جيد Gide، نقلا عن TLF :

- Ah ! combien dangereusement déjà notre bonheur se reposait sur l'espérance ! et sur quel futur incertain (*Immor*, 434, TLF, VIII, 1351b).

أمّا عن القولبة فلننظر مثلا في تعريف المعاجم لكلمات من قبيل émeute و insurrection وsoulèvement. وسنرى كمْ هيّ لطيفة الفروق بينها. ففي معنى كلمة «هيجان» émeute سمتا العفويّة والمحدودية في مكان الوقوع حسب معجم littré. أمّا في «معجم الفرنسية المعاصرة» DFC فهي لا تعني سوى أنها «انتفاضة شعبية» «soulèvement populaire». ففي هذا المعجم كما في معجم روبير وقع تعريف «هيجان» émeute و«تمرد» insurrection بأنهما ضرب من «الانتفاضة» soulèvement. أمّا في معجم Littré فتبدو «الانتفاضة» soulèvement وكأنّها «شروع في الثورة» «début de révolte» وهو ما يجعل مفهوم الشروع غير مناسب في تعريف «التمرد» insurrection بل مستبعدا.

والحاصل أن الفروق بين تلك الألفاظ الثلاثة تبدو جدّ مرهفة إلى درجة استعصائها على الإدراك imperceptibles. وبهذا المعنى تبدو جلّ الكلمات في المعجم ذات مضمون ضبابي: ما معنى كون فلان ذكيّا أو مريضا أو جديّا؟ ما

هي الحريّة وما هي الديموقراطية ومن هو رجل الفكر؟ وفي هذا السياق زعم أحد اللسانيين – مرة – في حصّة تلفزية أنه يعرف مائة لسان فعمّ الإعجاب الحاضرين، لكن يبقى السؤال عن ماهية اللوازم الضرورية التي تسمح فعليّا بادّعاء معرفة لسان ما.

ث– قد لا تعود الضبابية أحيانا إلى المحمول نفسه بل تعود إلى ظاهرة "التسوير غير الدقيق" quantification imprécise: كمْ من الأفراد مثلا يجب إدراجه في ماصدق محمول مّا حتى يمكننا القول إن هذا المحمول يشمل القسم كلّه؟

– يعيش الفرنسيون في ظل جمهورية (يصدق هذا على كل الفرنسيين).

– انتخب الفرنسيون سنة 1986 أحزاب اليمين (يصدق على غالبية الفرنسيين).

– أصيب السوفيات –بدورهم بمرض السيدا (لم يقع رصد إلا 10 حالات عندهم). [30]

– مشى الأمريكان على سطح القمر (لا يصدق هذا إلا على فردين منهم).

– يعيش الأمريكان في ظلّ جمهورية منذ قرنين (لا يصدق هذا على أيّ فرد منهم).

وجوابا عن السؤال السابق فإن العدد يتراوح بين كلّ الأفراد وصفر منهم.

هـ ـ قد يظهر المتكلم صراحة الخاصية الضبابية في قوله (في المسوّرات الضبابية) فكل لسان يشتمل في تعابيره على وسائل تسمح للمتكلم بتعديل حديثه modulation du propos أي بالإظهار الصريح لما هو صادق إلى حدّ ما. ومن تلك الوسائل الظرف [أو الجملة الظرفية في العربية أو المركب بالجر أو المفعول المطلق] المعدّل لمضمون الجملة أو لمضمون التلفظ adverbe de phrase ou d'énonciation.

– بشكل ما، رائد الرومنطيقية هو روسّو.

- في الأصل
- على وجه من الوجوه
- من بعض الجوانب
- بصفة ما
- إذا أردنا
- إذا أمكن القول.

} رائد الرومنطيقية هو روسّو

وكذلك بعض ظروف الظن واليقين intensité مثل:

- كانت هند { على "الأرجح غبية" plutôt. / غبية "إلى حدّ ما" assez / غبية «نسبيا» relativement }

وكذلك بعض الصفات مثل «حقيقة» و«حقّا»، فهذه من شأنها - في الاستعمالات الوصفيّة - أن تعدّل مضمون الحديث مثل:

- أصيب زيد بمرض الحصبة، فأصبح كأنه من الهنود الحمر حقّا (هو على درجة من الحمرة تسمح لنا بالقول إنه من الهنود الحمر دون أن يكون منهم).

- إنها فضيحة حقيقية (الصفة خففت من درجة القوة في مضمون "فضيحة").

- هند - زوجة الخباز ـ كأنها عانس حقا.

ففي جميع تلك الحالات كان المتعهد بالضبابية هو المتكلم نفسه، غير أن تصريحه بها لن ييسّر تحديد شروط صدق جملة مثل:(être plutôt jeune) أي هو أميل إلى أن يكون شابا [من أن يكون غير ذلك] بالمقارنة مع جملة (Pierre est jeune) أي بيار هو شاب.[31]

2 ـ الأقوال التي قد تكون صادقة: مفهوم العالم الممكن

من المنابع الأخرى لنسبية الصدق إمكانية تعميم الإثبات على مجال متسع من العوالم الممكنة. ففي قوْلي مثلا:

- Pierre est peut être rentré

– قد يكون بيار رجع [إلى البيت]

أكون قد عَدّلتُ الإثبات بواسطة «عامل احتمال» opérateur de probabilité، فما قيل قد عُرِضَ وكأنه ممكن وليس مؤكّدا: بمعنى أن المتكلم يثبت «رجوع زيد» في عالم ممكن، لذلك نمثل لهذه الجملة بـ ◊P.

وعموما فإن دلالة العوالم الممكنة تتصل إمّا بجهلنا بالماضي في جملة «قد يكون زيد رجع»؛ وإمّا بعدم اليقين الملازم للمستقبل. ففي جملة (ج) «سيرجع زيد» مثلا عَـرْض لعالم في اللحظة «ل» تكون فيها «ج» صادقة (وتكون «ل» بالضرورة تالية لـ «ل0» أي لحظة القول: ل< ل0).

وهكذا فإن جهلنا بالماضي وشكّنا في الآتي ـ وكلاهما غير مسجّلين في ذاكرتنا – يقودانا إلى تخيل الممكن وفتح باب «الجهة» في أقوالنا modalisation. مثال ذلك «لعلّ زيدا فضّل الانصراف» فتفضيل زيد للانصراف قد أثاره المتكلم –افتراضيّا ـ في عالم ممكن. بقي أن هذا الممكن يمكن وصفه من زوايا مختلفة خصوصا من جهة علاقاته بالمستقبل.

1.2 . تصورات الممكن:

نعرض فيما يلي تصورْين للممكن: التصور "الديودوري" والتصور "الكريبكي"[1].

ـ في التصور الديودوري:

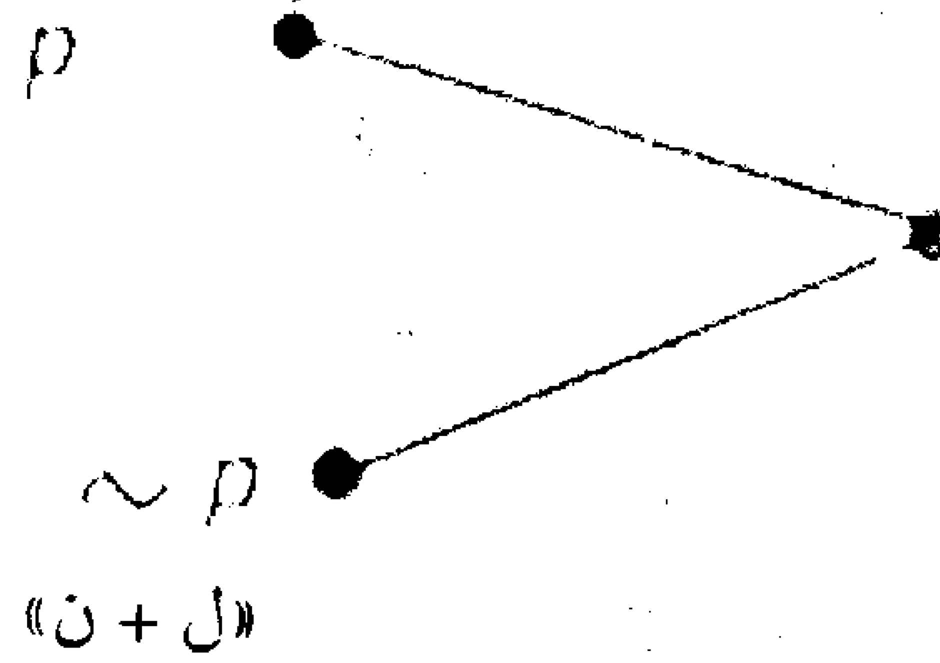
◊ ق تعني «من الصادق الآن وسيكون من الصادق في يوم ما أن ق»

□ ق تعني «من الصادق الآن وسيبقى من الصادق دائما أنّ ق»

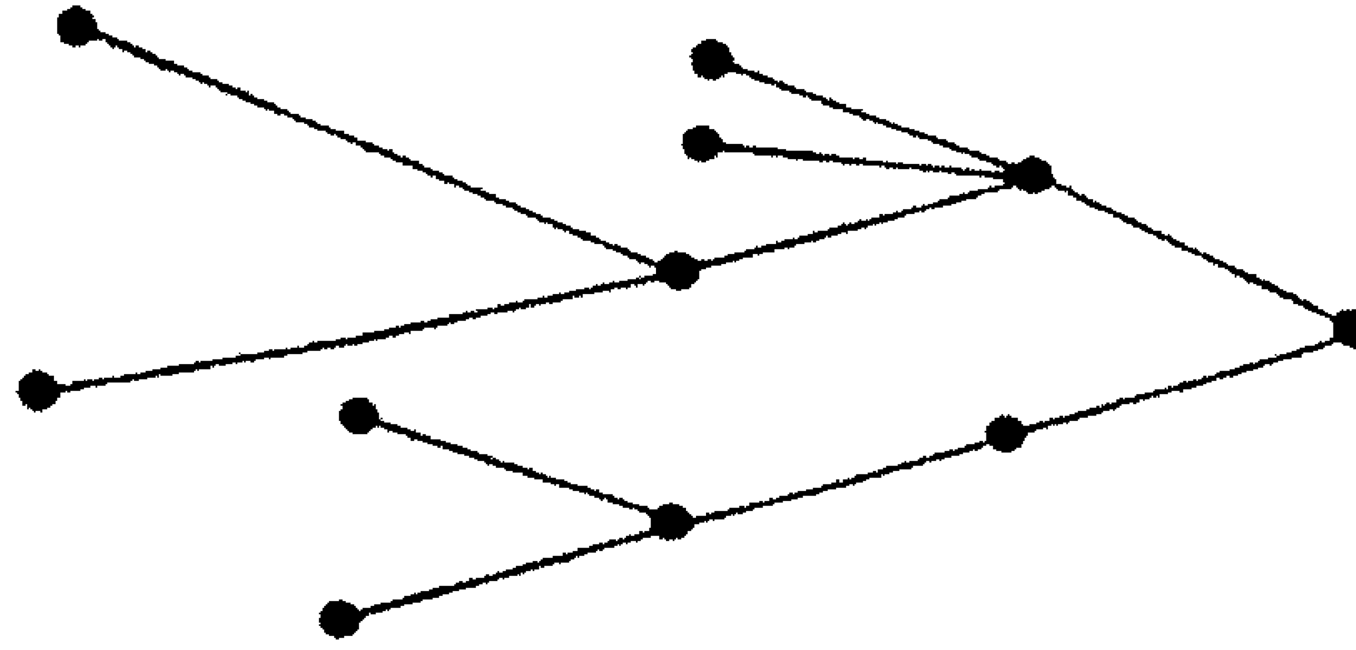
(1) نسبة إلى الفيلسوف الأمريكي المعاصر «سول كريبكه» Saul KRIPKE.

فهذا التصّور يفترض أن الزمن خطّي؛ وفي الفضاء الخطّي تعني ◊ ق أنّ «ق» صادقة في لحظة واحدة على الأقل من لحظات هذا الفضاء. أمّا □ ق فتعني أن «ق» صادقة في كل لحظات ذاك الفضاء.

أمّا في التصوّر الكريبكي فإن الممكن يرتبط بزمن شجري يكون ذا فرعيْن على الأقّل في اللحظة «ل». حتى إنّ «ق» في اللحظة «ل + ن» إمّا أن تكون صادقة وإمّا أن تكون كاذبة:



[32]ونستطيع تصوّر تفرّعات جديدة في «ل+ن» إلى درجة أنّ الخطّ الزمني يمكنه التشعب بصفة لا نهائية:



ومن هنا فإنّ تعريف «العالم الممكن» هوّ: أنه مجموعة متماسكة **consistant** (أي غير متناقضة) من القضايا تتصل بلحظة ما في زمن شجري. وبناء على هذا التعريف:

◊ ق تعني: «ق صادقة في عالم ممكن واحد على الأقل أي لحظة واحدة على الأقل في زمن شجري».

□ ق تعني: «ق صادقة في كل العوالم الممكنة، أي في كل لحظات زمن خطّي».

وبعبارة أخرى فإن الممكن يفترض الانتقال إلى فضاء ذي بعدْين على الأقلّ، وهذا يسمح لنا بتأويل آخر لـ◊ ق و□ ق، هوّ:

◊ ق تعني: «ق» صادقة في نقطة واحدة على الأقلّ من زمن ذي بعدْين على الأقل.

□ ق تعني: «ق» صادقة في كل نقاط فضاء ذي بُعدْين على الأقلّ (1).

[33] فما نلاحظه حتى الآن هو أن «الممكن اللغوي» يصعب إخضاعه للتصوّر الخطّي، ذلك أنّ للتعريف الخطّي مساوئ عدة منها أنه لا يراعي وجود «المتخيل اللغوي» irréel linguistique [الشرط الامتناعي] في عبارة مثل «كان زيد سيأتي في السنة الماضية لوْ...». فمن المعروف أن زيدا هنا لم يأت، و«عدم

(1) إن الفرق في الصياغة بين الممكن □ والضروري ◊ يساند الحدس القائل بأن الممكن في فضاء ذي بُعدين يبقى الممكن في فضاء أكبر من بعدين، وهذه ليست حالة الضروري. أمّا الجهات المركّبة فتتلقى في هذا التصور التأويل التالي:

□ ق: في فضاء ذي بعدين تكون ق صادقة في كل لحظات هذا الفضاء

□□ ق: في فضاء ذي 3 أبعاد تكون ق صادقة في كل لحظات هذا الفضاء

□□□ ق: في فضاء ذي 4 أبعاد تكون ق صادقة في كل لحظات هذا الفضاء

◊ ق: في فضاء أعْلى من بعد واحد تكون ق صادقة في نقطة واحدة على الأقل في هذا الفضاء.

◊◊ق: في فضاء أعلى من بعدْين تكون ق صادقة في نقطة واحدة على الأقل في هذا الفضاء.

◊ □ ق: في فضاء أعلى من بعدْين تكون ق صادقة في كل لحظات فضاء واحد على الأقل من الفضاء الأوّل.

□ ◊ ق: في فضاء ذي 3 أبعاد تكون ق صادقة في لحظة واحدة في كل فضاء ذي بعدين على الأقل من الفضاء الأوّل.

الإتيان» في السنة الماضية قد وقع تسجيله في الزمن بصفة نهائية. ورغم ذلك فإن كذب قضية «أتى زيد في السنة الماضية» – وهي قضية كاذبة في كل لحظة من الزمن الآتي – لا يحول دون اعتبارنا لذلك الإتيان ممكنا في الماضي؛ ونواصل – بواسطة التخيل – عرض ذلك الإتيان وكأنه كان ممكنا.

هكذا فإن العوالم الممكنة يمكن أنْ نتصوّرها بطرائق مختلفة: إذ يُمكن أن نتصوّر العالم الممكن وكأنّه مجموعة عارضة من الوقائع غير المتناقضة فيما بينها، وفي هذه الحالة سيبدو العالم الفعلي نفسه وكأنّه عالم ممكن ضمن عدد لا نهائي من العوالم الأخرى؛ والخاصية اللانهائية للممكن في هذا التصوّر إنما تعود إلى شرط عدم التناقض في وقائعه.

أمّا التصوّر الذي لا يرى في الممكن إلا مجموعة من العوالم المتناوبة مع العالمع0 (أي الموجود فعليا) فهو تصوّرٌ ضيّق، بما أن تلك العوالم لن تختلف عن ع0 إلا في قضية واحدة أو مجموعة من القضايا غير المتثبّت من صحّتها. ومثل هذه النظرة للممكن لا يمكن إجراؤها خارج الزمن.

2.2. العوالم الممكنة والمستقبل

إن المستقبل يستعصي بطبعه عن اليقين، فبما أنه محلّ للتخمينات والحدوس الافتراضية المستندة إلى التجربة المكتسبة فإنه سيرتبط ارتباطا لا فكاك له بالممكن. وهذا لا يعني أن الماضي من جهته مفتقد لكل صلة بالممكن: لنتذكّرْ مثلا ما يصدره المؤرخون من افتراضات في ثنايا مؤلفاتهم، وأكثر قُربا من ذلك تلك القضايا الموجّهة modalisées التي تصدُرُ عَنْ كل متكلم مثل الإثبات الموجه في جهة الإمكان في قولك:

– قد يكون زيد رجع.

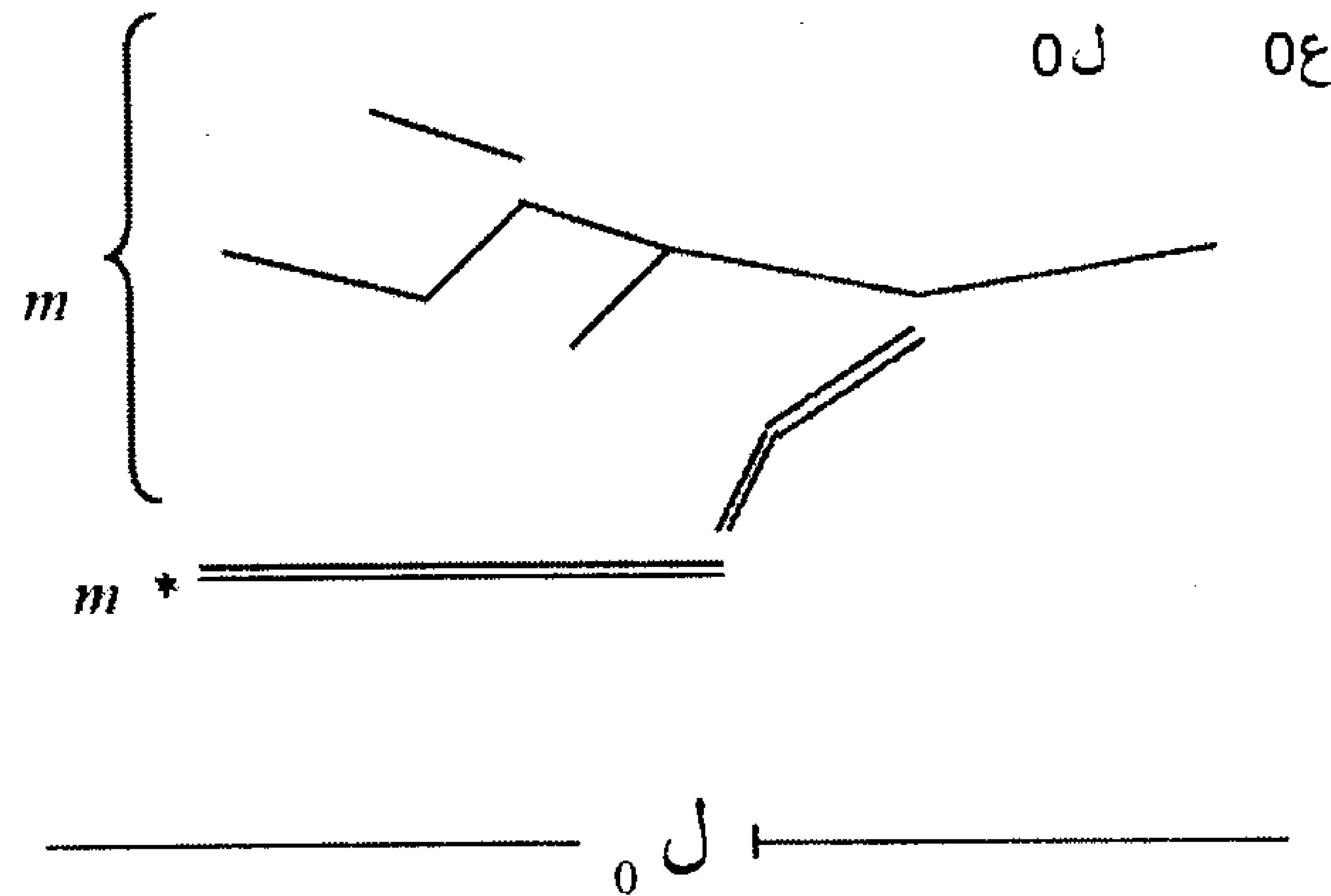
إلاّ أن استحالة تراجع الزمن على أعقابه تجعل الماضي لا يرتبط بالممكن إلاّ بواسطة الرابط المعرفي lien épistémique وبالتحديد بواسطة معرفتنا المنقوصة به. أمّا المستقبل فيلتحم أنطولوجيًّا ـ أي في ماهيته نفسها ـ بالممكن، تبرير ذلك أنه – أي المستقبل – هو مجال للحركة والعمل اللهمّ إلا إذا تصوّرناه تصوّرا حتميّا خالصا strictement déterministe (مذهب الجبرييـين).

وهكذا فإن اللحظة «ل0» تفتح حقلا لا متناهيا [34]من الامتدادات الممكنة سواء أشاء المتكلم هذا أم أباه، وذاك ما يشكل شبكة من «العوالم الممكنة» (m): يكون فلان مثلا بصدد الكتابة أو بصدد تنظيم مكتبته، فمن يخبرنا بأنه سيواصل تلك الحركة وذاك العمل؟ إنه «الترجيح» vraisemblance، فهو ما يسمح لنا بتوقع تلك المواصلة: فالأحداث الماضية – بما تتسم به من تكرّر وعادة inertie – تفسح المجال لترجيح سلسلة حدثيّة لها كل حظوظ التحقق دون غيرها، وهذا ما نقترح له مصطلح «عالم الانتظارات» (m*)[1]. غير أن أضربا متعددة من الممكنات قد تحول دون ذلك التحقق.

بقي أن عالما ممكنا واحدا من جملة العوالم الممكنة هو الذي سيصبح عالم ما هو موجود (0m) بعد مرور الزمن وبعد تحوّل المستقبل بدوره إلى ماضٍ.

وهكذا فإن زمن المستقبل futur يمكننا تمثيله ـ حسب تفضيلنا لهذا المظهر أو ذاك ـ بإحدى طريقتين هما:

– الطريقة الشجريّة إذا فسحنا المجال بعد "ل0" لِـلانهائية العوالم الممكنة (m) مع عزل عالم أو عوالم الانتظارات (m*).



(1) لا تشكل الانتظارات بالضرورة فرعا واحدا، إذ أستطيع أن أتوقع مَنْـفذين ممكنين أو أكثر (انظر الرسم السابق)، بل قد يكون لتلك الممكنات –مهما تعددت ـ نفس حظوظ التحقق.

– الطريقة الخطية إذا استندنا إلى الفكرة القائلة بأن خطًا واحدا من جملة الممكنات هو الذي سيتحقق فعليًا بصرف النظر عن باقي التخمينات.

———————|—— ل$_0$ ——————

[35] وتبقى لكل من الطريقتين حججها المعقولة، لكن اختيار إحداهما أو الأخرى ستكون له تبعات نظرية حاسمة، فالمصادرات axiomes لن تكون أبدا هي نفسها في الاختيارَيْن، من ذلك أن التناظر الخطّي symétrie linéaire بين المستقبل والماضي (في طريقة التمثيل الخطّي) سيسمح لنا بمعالجات «داخل المرآة» miroir، وهذا ما لا يمكن قبوله في التصور الشجري القائم على عدم التناظر بين المستقبل والماضي.

والحقّ أنّ هناك مصادرات أخرى يمكننا قبولها في كلا التصورَيْن الخطّي والشجري، من ذلك هذا الزوج التالي في المرآة[1]

$$\left\{ \begin{array}{l} \mathrm{PG}p \Rightarrow p \\ \mathrm{FH}p \Rightarrow p \end{array} \right\}$$

تعني الصياغة الأولى: «إنْ كان من الصادق أنّه وُجد في الماضي وقد يوجد دوما أنّ p إذن يُوجد الآن p»، لنفرضْ مثلا أن زيدا مات في السنة الماضية، إذن فقد وُجد وسيوجد دومًا أنّ زيدا ميّت ⟸ وبناء على ذلك يوجد الآن أنّ زيدا ميّت[2].

---

(1) Hp تعني «كان دائما من الصادق أن p» Gp تعني «سيكون دائما من الصادق أن p» وبالانطلاق من هذيْن العاملين يمكننا تعريف p وهو: «وُجد في الماضي أنّ...»، وتعريف F وهو: «سيوجد في المستقبل أنّ...».

$$\mathrm{P}p = \text{Déf.} \ \sim \mathrm{H} \sim p$$
$$\mathrm{F}p = \text{Déf.} \ \sim \mathrm{G} \sim p$$

(2) هذه المسلّمة لن تتناسب مع تصوّرِ دائري للزمن أي تصور الفيلسوف نيتشه القائل بأن الزمن يعيد نفسه على الدوام.

أمّا الصياغة الثانية فتعني: «إن كان من الصادق أنّه سيوجد في المستقبل وأنّه قد وُجد دومًا أنّ p إذن يُوجد الآن أنّ p» لنفرضْ مثلا اكتشافنا أنه وُجد دوما أن للجسم x هذه الخاصية أوْ تلك ⇐ بناء على ذلك يكون للجسم x الآن هذه الخاصيّة.

واشتراك التصوريْن الخطّي والشجري في هاتين المصادرتين يعفينا وقتيا من مشقة الاختيار بينهما. لكنْ ماذا عن المسلّمة التالية:

$$Pp \Longrightarrow GPp$$

[36]وهي تعني: إنْ وُجد في الماضي أنّ p إذن سيُوجد دائما أنّه وُجد في الماضي أن p». فهذه المصادرة تظهر خاصيّة عدم رجوع الزمن على أعقابه irréversibilité، وإذا نقلنا تلك المصادرة بـ «قاعدة المرآة» فإنها تعطي ما يلي:

$$Fp \Longrightarrow HFp$$

وهي تعني: «إنْ كان من الصادق أنه سيُوجد في المستقبل أن p، إذن فقد وُجِد دومًا أنه قد يوجد في المستقبل أن p». هذا كما يقول العامّة «قدَرٌ مكتوب». فالمستقبل يظهر في هذه المصادرة حتميّا حتمية صارمة. ومع أن هذا التصوّر الحتمي معقول إلى حدّ ما فإننا قد نتساءل عن مدى تناسبه مع المضامين اللغويّة.[...]

[37]هكذا يبدو لنا أن الاختيار – في مفتتح بنائنا النظري هذا – بين التصوّر الشجري للزمن والتصور الخطّي له ستكون له آثار حاسمة على بناء منطق للمعنى لاسيّما وأن كلا الاختياريْن متساويان من حيث الحجج الداعمة لهما également justifiables. ويبقى علينا التساؤل إن كان بإمكان الباحث اللساني المواجه لذلك الاختيار اكتشاف ما من شأنه تجديد مقاربته للظاهرة اللغوية. وسنخصّص لهذه المسألة كل الفصل الثالث من كتابنا هذا حيث سنبيّن أنّ إشكالية العوالم الممكنة تكتسب صبغة محورية في تصوّرنا لصيغة «الاحتمالي» subjonctif خصوصا، وأيضا في تصوّرنا لزمن الاستقبالfutur اللغوي.

3 ـ أقوال صادقة ذاتيًا

3.1. مفهوم الكون الاعتقادي

من الملاحظات البديهية والحاسمة في الآن نفسه أن «الصدق اللغوي» يتميز بكونه صدقا تتعهّد به ذات مّا؛ إذ القول يكون صادقا بالنسبة إلى ذات ما؛ وكل جهد المتكلم يقضي بإقناع الغير بما يعتقد هو أنه صادق، ولا يهمّ إنْ كان يكذب، إذ اللغوي يأخذ بمبدإ الصدق sincérité، ومفاده أن ما هو صادق هو ذاك الذي يثبته المتكلم. كما لا يهمّ إن كان المتكلم مخطئا أوْ إنْ كان ما يتوهّمه صادقا غير متطابق مع المعطيات الموضوعية للأشياء. ذلك أن الإثبات ينقل صدقه في ذاته، وهو صدق يصح داخل [38] كوْن يتعهّد به المتكلّم سواء عن خطإ أمْ عن صواب، سواء عن حسن نية أمْ عن سوء نية [1].

وعليه فإن ما هو صادق بالنسبة إليك قد يكون غير صادق بالنسبة إلى آخر، وذاك ما يفسّر ما يبدو في بعض الجمل تناقضا مثل «هذا الخطأ ليس خطأ»، فالمتحدَّث عنه هو خطأ في كوْن ما (هو مثلا كون المخاطب أو هو كون المتكلم في زمن سابق) لكنه ليس خطأ في الكون الراهن. ولإجلاء ذلك يمكن كتابة «خطأ» الأولى بين علامتيْ تنصيص: هذا «الخطأ» ليس بخطإ.

وعليه يمكننا تعريف «الكون الاعتقادي» أو «الكون» – باختصار ـ بأنه «**مجموعة لا يتناهى لها عد من القضايا يعتبرها المتكلم – لحظة كلامه – صادقة أو يعرضها على أنها صادقة.**»، إن عدم تناهي هذه المجموعة يعود إلى كون قضاياها غير مصرح بها جميعا دفعة واحدة، لذلك فإن الكون الاعتقادي هو مفهوم نظري خالص يتكون من قضايا يعتبرها صاحبها صادقة سواء أعبّر عنها أم لم يعبّر عنها (ومن قضايا أخرى يعتبرها كاذبة). أو ـ في منطق متعدّد

(1) يبقى أن هذا الصدق حتى وإن كان من الزاوية الموضوعية اعتقادا croyance فإنه قد لا يعرض نفسه على أنه كذلك. من ذلك أن البون شاسع بين «زيد رجع» و«أظن ان زيدا رجع»، ففي القول الأوّل كانَ الصدق حقيقة مثبتة دون تردّد أمّا في الثاني فكان الصدق إثباتا معدّلاً nuance يسمح لاحقا بالتنصّل منه دون حرج.

القيم - يتكون الكون الاعتقادي من قضايا يعتبرها صاحبها صادقة «إلى حدّ ما» ±V ومن قضايا أخرى كاذبة «إلى حدّ ما» ±F وحتى القضايا ذات الجهة modale تكون – في ذلك الكون – إمّا صادقة وإمّا كاذبة إلى حدّ ما، مثال ذلك:

–من الممكن أنّ زيدًا قد رجع ⇔ "من الصادق أنّه من الممكن أنّ زيدًا قد رجع".
⇔ "من الممكن أن زيدا قد رجع، هذا صادق".

ملاحظة 1: يتّبع الكون الاعتقادي للمتكلم المعلومات التي يملكها ومعارفه المكتسبة والوقائع المخزنة في ذاكرته، وهذا ما يفسّر أن قضية مثل "تتكون الذرة من نواة وألكترونات" قد تكون لها مضامين متفاوتة في الدقة حسب درجة الثقافة والعلم.

وحتى مضمون الكلمة الواحدة قد يتنوع من متكلم إلى آخر (انظر الفصل الثاني من كتابنا هذا). ثم إن الأكوان قد تتغير عبر مسار الزمن؛ لذلك فهي ليست بمنجاة من التناقض بالضرورة. فما هو بمنجاة من التناقض هو «العوالم الممكنة» المشكّلة لتلك الأكوان، إنها مجموعات من القضايا غير المتناقضة،[39] أمّا الأكوان ذاتها فقد تكون متماسكة consistantes جزئيا لا غير (انظر الفصل الثاني من كتابنا «اللغة والاعتقاد»، وعنوانه «أكوان الاعتقاد والتماسك»).

الملاحظة 2: ينبغي عدم الخلط بين مفهوم كون الاعتقاد ومفهوم كون الخطاب univers de discours فكون الخطاب هو مجموعة صغرى متماسكة من القضايا تكون «الصحّة» validité داخلها مقتصرة على ما يُقال؛ من ذلك القول التالي:

– عمّتْ الظلمة الشارع، وخلا من المارّة وأقفلت الدكاكين.

فالقضية "خلا من المارّة" يقع تأويلها عموما في كون خطابي يتصف بظلمة شارع محدّد وانغلاق دكاكينه.

الملاحظة 3: إن التقابل بين الزوج تعتيم / شفافية opacité / transparence يمكن تفسيره بيسر بواسطة مفهوم «الكون»: إذ نقول عن سياق مّا إنه معتّم إذا سمح بقراءة يؤدّي استبدال التعابير المتقارنة إحاليا فيها co - référentiels إلى عدم الاحتفاظ بقيمة صدقها مثل:

(1) كان أوديب يريد الزواج من جوكاست

(2) كان أوديب يريد الزواج من أمّه

فالجملتان (1) و(2) صادقتان في كون المتكلم الذي يعرف أن جوكاست هي أمّ أوديب، أمّا في كون أوديب نفسه فالجملة (2) كاذبة لأنّه يجهل أن جوكاست أمّه. ذلك أنّ فعل "أراد" هو من أسرة أفعال القصْد intentionnel، ولذلك لمْ يوجد تطابق بيْن الجملتين (1) و(2).

3 .2. الكون الراهن والكون المحتمل

لهذا التصوّر لكون الاعتقاد – وإن كان مختصرا – مزايا عديدة بالنسبة إلى النظرية الدلاليّة: إذ يكتسب "الصدق" قيمة جديدة ـ بفضل ذاك التصوّر ـ هي قيمة الانتماء أو عدم الانتماء إلى كون ما؛ بمعنى أن القضية "ق" قد تنتمي إلى ذاك الكون باعتبارها قضية صادقة، أو كاذبة أو صادقة إلى حدّ ما ± Vأو محتملة الصدق أوْ هيّ لا تنتمي إليه أبدا: هل تساءل أحدكم يوما إن كان تاريخ 14 جويلية 2050 يصادف يوم ثلاثاء أوْ يوم أربعاء أو يوما آخر في أيام الأسبوع؟ في هذه الحالة سنقول إن القضية «ق» لا تنتمي أبدا إلى كونكم الاعتقادي بل هي لا تنتمي إليه حتى بمنظار قيمة الصدق المحتمل أو الكذب المحتمل[40] بما أنكم لم تطرحوا أبدا ذاك السؤال قبل أن أقوم أنا بطرحه عليكم. فهذه القضية هي إذن غريبة – أو كانت غريبة – عن كونكم الاعتقادي.

لنتخيلْ إذن متكلما لم يطرح أبدا ذاك السؤال على نفسه، فإنّه سيفهم رغم ذلك – ودون إشكال ـ تلك القضية؛ بل سيقدر على استخراج النتائج

الضرورية المنجرّة عنها: إذا صادف تاريخ 14 جويلية 2050 يوم ثلاثاء، إذن فإن يوم 7/ 13 سيكون يوم اثنين، ويوم 7/ 15 سيكون يوم أربعاء...الخ، وأعمّ من ذلك قوله: يصادف تاريخ 14 جويلية 2050 يوم ثلاثاء إنْ كان اليوم الرابع عشر من جويلية هو اليوم الثاني من أيام الأسبوع. الحاصل من كل ذلك أن القضية «ق» بالنسبة إلى ذاك المتكلم هي قضية قابلة للبتّ décidable من حيث أن شروط صدقها قابلة للتعيين عنده.

وبناء على ذلك سنقول إن القضية «ق» لا تنتمي إلى الكون الراهن univers actuel للمتكلم لكنها تنتمي – دون شك – إلى كونه المحتمل univers virtuel: نقول إنّ كوْنًا ما هو كون محتمل بالنسبة إلى متكلم مّا في لحظة معينة من الزمن إذا كانت القضايا في ذلك الكون قابلة للبت من جهة هذا المتكلم، أيْ إذا استطاع تخصيص شروط صدقها (باستخراج اقتضاءاتها الضرورية).

أمّا «الكون الراهن» لمتكلم ما في لحظة معينة من الزمن فهو مجموع القضايا التي ينسب إليها هذا المتكلم – فعليًا – قيمة من قيم الصدق.

وهكذا يكون لعدم انتماء قضية ما إلى كونك الاعتقادي مظهران بارزان هما:

- عدم انتمائها إلى كونك المحتمل.
- أو عدم انتمائها إلى كونك الراهن.

3.2.1. عدم الانتماء إلى الكون المحتمل:

القضايا غير المنتمية إلى الكون المحتمل هي إمّا القضايا غير المعقولة propositions inintelligible وإمّا القضايا المتهافتة propositions absurdes.

أ- القضايا غير المعقولة:

قد نعتبر أن ما هو غير معقول لا ينطبق عليه مصطلح "قضية" فلا نطرح في شأنه مسألة الصدق أصْلا، مثل:

- *الصمت الفقري يزعج الشراع المباح.

لكن قد توجد قضايا غير معقولة من زاوية نظر هذا المتكلم أو ذاك، لكنها معقولة من زاوية نظر متكلم آخر، ينطبق ذلك على بعض الأقوال «الشعريّة، مثل هذيْن البيتين الواردين في ديوان *l'hirondelle végétale* لصاحبه «تريستان تزارا» :TZARA

- Dans la sève des machines l'herbe
pousse autour des yeux aigus.

[41]فهذا شعر مستغلق بالنسبة إليّ، وقد قلّبتُه في جهات شتى عسى أن أفضي فيه إلى معنى ما، فلم أتوصّل إلاّ إلى التعجّب منْه دون فهمه.

قد أنْسُبُ إلى باب الألغاز أيضا بعض الأقوال العلميّة المختصّة مثل:

- Les rutacées sont des phanérogames angiospermes.

فهذا القولُ أيضا لمْ يعْنِ شيئا بالنسبة إليّ فلا أستطيع شرح اقتضاءاته.

مثل تلك القضايا الشعرية والعلمية لا نَستطيع تحديد الشروط التي تكون فيها صادقة، إنها لا تنتمي إلى «كوْنِكَ الاعتقادي» سواء أكان الراهن أم المحتمل. وعليه فإن قيمتها بالنسبة إلى الأنا Je هي قيمة «عدم الانتماء» لا غير: $p \notin \mathcal{U}_{Je}$

ب – القضايا المحالة absurdes

القضايا المحالة هي قضايا تستلزم قضايا أخرى كاذبة تحليليًّا: تكون القضية q كاذبة تحليليا إذا كانت كاذبة في كل العوالم الممكنة (داخل كل كون مشتمل عليها) مثل:

– الغوريلا هو من النباتات

فإذا صادف أن اسْتلزم قول مّا هذه القضية فإن هذا القول يكون بدوره محالاً مثل:

– لقد زرعنا – أو حصدنا ـ غوريلا.

ذلك أن زرع شيء ما (p) يستلزم في «كونك الاعتقادي» أنْ يكون هذا الشيء نباتا (q)، هذه طبيعة الأمر بالنسبة إليْك - في كل العوالم الممكنة - استنادا إلى المعنى المنقول في فعل «زرع»، وأنْ تُسلّم بصدق (p) أوْ (-p) يعني عندكَ التسليم بصدق (q) في كل العوالم الممكنة. لكن(q) تتناقض مع القضية الخاطئة -تحليليا- التي ترى أن القردة من النباتات.

ينسحب الوصف السابق على جملة مثل: **π** est un nombre pair ou impair

فقولك «عدد **π** زوجي أو فردي" لا ينطبق في الأصل إلا على صنف "العدد الصحيح" n. entier لذلك فإن تلك الجملة تنقل أيضا اقتضاءات كاذبة تحليليّا. [42]

3.2.2. عدم الانتماء إلى الكون الرّاهن

يظهر انعدام الانتماء إلى الكون الراهن في ثلاثة أضرب من القضايا، هي:

- القضايا المحتملة "pr. virtuelles"
- القضايا غير المستقيمة "pr. disconvenantes"
- القضايا المتهافتة "pr. dégénérées"

أ- القضايا الاحتمالية

بعض القضايا لا تكون إلاّ محتملة: لنفرضْ مثلا أن (p) هي قضية معقولة بالنسبة إلى المتكلم، بمعنى أن شروط صدقها (أي اقتضاءاتها) واضحة تماما بالنسبة إليه، ولنفرضْ أيضا أن هذا المتكلم لم يتساءلْ أبدًا في ذهنه عن مدى احتمالية (p). وبناء على هذيْن الفرضيْن سنقول إن القضية (p) تنتمي إلى الكون الاحتمالي للمتكلم لا لكونه الرّاهن، وإنه سيكون قادرا على فهم هذه القضية إن ذكرت أمامه وإن كانت غريبة عنه كل الغرابة، والشاهد على ذلك هو:

يوم 14 جويلية 2050 سيكون يوم ثلاثاء.

ب- القضايا غير المستقيمة

لنفرض أن القضية (p) تنقل اقتضاءات كاذبة في اللحظة «ل0» أيْ عالم ما هو موجود، من ذلك أنّك لن تسلّم بصدق جملة «توقف زيد عن التدخين» إذا لم يكن زيد مدخنا أصْلا. لذلك نقول عن تلك الجملة إنها غير مستقيمة: هي مفهومة بالنسبة إليك لكنها لا تنتمي إلى «كونك الراهن».

هذه وضعية أخرى يكون فيها قانون الثالث المرفوع قانونا غير مقبول ويكون فيها «المنوال الثنائي» le modèle binaire منوالا غير كافٍ إذن: بيان ذلك أن للنفي في مثل تلك الجمل خاصيّة ميتا لغويّة métalinguistique:

- "لم يتوقف عن التدخين" لأنه لم يكن مدخنا أصْلا.

فقولك "لم يتوقف عن التدخين" لا يكون إلا قولا محكيا citation أو قضية منسوبة إلى «مرآة كون اعتقاديّ» (هو في كل الأحوال ليس الكون الخاصّ بالمتكلم)، وفي هذه المرآة لا يمكن لتلك القضية أنْ تأخذَ أيّة قيمة صدق. وبناء على ذلك نسبناها إلى صنف القضايا غير المنتمية إلى الكون الراهن.[43]

ت- القضايا المتهافتة:

نضيف إلى ذلك الباب القضايا (بل الأقوال) المتهافتة، أيْ تلك التي تتحدّث عن معدومات أو تشتمل على روابط إحاليّة فارغة anaphoriques vides لا تحيل على أي شيء.

وهنا قد نتساءل من جديد: لماذا لا يكون القول المتهافت - ببساطة - قولا كاذبا؟ فإنْ كان قولُنَا «زيد فانٍ» قولا صادقا فإن قولنا «الغول فانٍ» سيكون قولا كاذبا إذا كان الغول معدومًا (وكذا قولنا «الغول غير فانٍ).الجواب عن ذلك أنّ كذب قولك «زيد غير فانٍ» له اقتضاءات مختلفة تماما عن اقتضاءات كذب قولك «الغول غير فانٍ»:

زيد لا يـسـكون غـير فان ⟸ زيد فانٍ.

الغول لا يكون غير فانٍ ≠⇐ الغول فانٍ.

فمع "الغول" نخرج عن قابلية إسناد الحمل "فانٍ وغير فانٍ"، فيصبح للكذب طبيعة أخرى: لا تستطيع أن "تقول" عن الغول إنّه فانٍ لأنّه معدوم؛ وبناء عليه فإنّ كلّ القضايا النابعة عن ذلك ستكون غير منتمية إلى "كونِكَ الاعتقادي".

إنّ خاصية التهافت في مثل تلك القضية تتجلّى لنا أكثر عند استعمالنا لمحمولات "قابلة للتدريج" gradables: ففي قولك «زيد لا هو سعيد ولا هو شقيّ» يكون زيد في حالة وسطى بين السعادة والشقاء، هذا المحمول المتدرّج سيكون له أثر آخر إذا أسندناه إلى الغول، إذْ مِن المستحيل أن نسلّم بتنزيل الغول في حالة وسطى بين السعادة والشقاء، إنه لا يتنزل أصْلا في أي نقطة من نقاط ذلك السّلّم؛ والمعنى مختلف تماما بين القولَيْن التاليين:

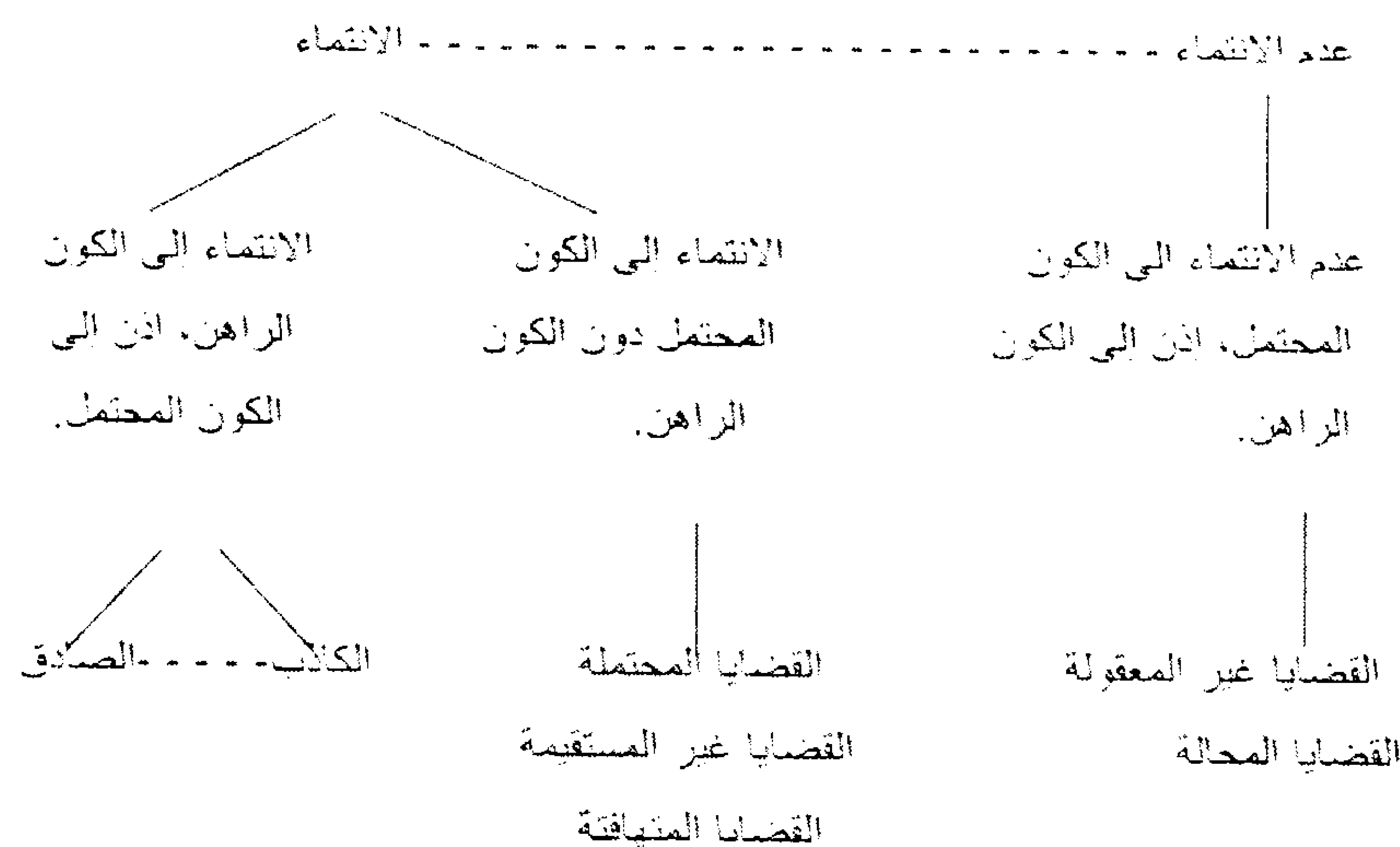
- زيد لا هو سعيد ولا هو شقي.
- "الغول" لا هو سعيد ولا هو شقي.

فمع الغول تكون للنفي - بالضرورة - خاصيّة ميتالغوية metalinguistique تقضي بإقصاء القضية من كونك الاعتقادي بما أن موضوع «الغول» لا يقبل كل درجات تلك المحمولات. وهكذا تكون القيمة هنا أيضا هي قيمة عدم الانتماء إلى الكون الاعتقادي.

مثل ذلك التفكير ينطبق على نظائر القول التالي إذا كنت تجهل مفسّر الضمير (ـه) فيه:

- لقد نسيته.

فالجهل بمفسّر الضمير في هذا القول يجعل من المستحيل نسبة قيمة في الصدق إليه، فيكون بالتالي غير منتمٍ إلى كونك الاعتقادي لا من باب الكذب ولا من باب الصدق ولا من باب القيم الواقعة بينهما [44]..



ما نستنتجه من حالات عدم انتماء قضية مّا إلى الكون الاعتقادي هو أن الصدق في الأقوال لا بدّ أن يتعهّد به المتكلّم locuteur؛ فكأن قولنا: «صادق» هو محمول مشتمل على محلّين:

ص (ق.م) حيث «ص» هو الصادق و«ق» هي القضية و«م» هو المتكلّم.

ومحلّ «م» هو الذي يعبّر عن ذاتية الصدق، لكن المحمول «يكون صادقا» يمكنه الاحتفاظ – في منوالنا هذا ـ بكل الخصائص التي كانت له في «نظرية المطابقة للواقع» (عند أرسطو)، وفيها يمكن لما هو صادق عند «م» أن يُكافَح بواقع الأشياء في الخارج، وربّما تصبح «ق» وقتها صادقة صدقا فعليّا إذا تطابقتْ مع ذلك الواقع الخارجي.

والحاصل أن «ق» تقول الصدق في نظر المتكلم بها، لكنها لا تقول الصدق إلاّ إذا ـ وفقط إذا ـ قالت عمّا هو موجود إنّه موجود وعمّا هو معدوم إنه معدوم (أرسطو – الميتافيزيقا، 1011 ،7 ،IV، ب26).

وقد رأينا بالإضافة إلى ذلك أن عدم انتماء القضية إلى «الكون الراهن» (خصوصا في حالة الاقتضاءات الفارغة وحالة الأقوال المتهافتة) يمكن التعبير عنه بواسطة نفْي «ما وراء لغوي» قادر على قلب الاقتضاءات:

- هو "لم يتوقف عن التدخين" لأنه لم يدخّن أبدا سيجارة في حياته.

ففي هذه الحالة تكون "ق" (توقف عن التدخين) قولا لشخص آخر، وهو لذلك غير واقع تحت تعهّد المتكلم لا باعتباره قولاً صادقا ولا باعتباره كاذبا ولا باعتباره محتملا للصّدق أو الكذب، ونستطيع تفسير ورود ذلك القول على لسانه بواسطة اصطناع مفهوم آخر هو مفهوم "صورة الكون الاعتقادي" image d'univers (انظر كتابنا هذا، الفقرة 3.ب منه).

على منوالنا من جهة أخرى أن يراعي مبدأ المطابقة للواقع الخارجي في الحكم بالصدق. ومن أجل ذلك سنعتبر لاحقا أن القيم الأساسية الأربعة (قيمة الصادق، قيمة الكاذب، قيمة الصادق أو الكاذب إلى حدّ ما، قيمة عدم الانتماء إلى الكون) لا تشتغل وهي في حالة تقابل فيما بينها بل تشتغل وكأنها أقطاب جاذبة؛ [45] وعلى سبيل التمثيل لذلك الاشتغال نميّز الآن بين «درجات مختلفة في الانتماء» (إلى الكون الاحتمالي على الأقلّ).

فبين ما هو معقول - بالنسبة إليّ - وما هو غير معقول لا تكون القطيعة صارمة: من ذلك أنّ جهلي بعلم النبات لا يحول دون وصولي إلى بعض الفهم في شأن القول التالي(الذي نسبناه سابقا إلى درجة «غير المعقول»):

Les rutacées sont des phanérogames angiospermes

ذاك الفهم الجزئي يظهر أوّلا في معرفتي بأنّ ذاك القول مندرج في «علم النبات»، وبذلك يضيق حقل التأويلات الممكنة بالنسبة إليّ. ثمّ إنّني - ثانيا - قادر على تحسّس معاني كلمات مثل « phaneros » و« gamos » و« sperme » [...] وإلى هذا الحدّ تنتهي معرفتي. ولا بدّ بعدها من اللجوء إلى القواميس لاستكمال فهم ذلك القول. العبرة مما سبق هي أنّ بين درجة الانتماء الكامل لقضية ما إلى كونك الاعتقادي ودرجة عدم انتمائها - تماما - إلى كونك هناك خط مسترسل وليس قطيعة صارمة.[...]

يبقى سؤال هام هو: من يقرّر درجة الانتماء تلك؟ والجواب هو أنّ المتكلم نفسه – بعد افتراضنا لصدقه– هو القادر على تقييم كفاءته تجاه قول ما: إنّه يعرف رصد ما هو مجهول من وجهة نظره، ويعرف مسالك التخمينات الممكنة، وهكذا تنبع «قابلية البت» Décidabilité من لسانه الفرديidiolecte.

ولا شك أنّ احتمالات وقوع ذاك المتكلم في سوء التقدير واردة: مثال ذلك هو أن يقرّب ذاك المتكلم – عن خطإ – بين angiosperme من جهـة ما وangiologie من جهة أخرى، [46] إذ لا علاقة بينهما تماما. ومن هنا سيكون اللجوء إلى تقديرات «الخبراء» Experts أمرا لا مفر منه. فالخبير يصدر حكمه بالاعتماد على لسانه الفردي الذي نزله منزلة النظام الحجة.

ومن الخبراء من يستند إلى «كون وصفيّ» méta univers يبنيه – في شأن قول ما – انطلاقا من سبر آراء عيّنة من المستعملين لذلك القول: فإذا اهتدى أكثر من نصفهم إلى تعديد شروط صدقه فإنّ ذلك يصبح أداة بيد «الخبير» يحكم بها في شأن درجة انتماء ذلك القول إلى الكون الاعتقادي.

ومن التبعات الأخرى لمفهوم «سلالم الانتماء» هو أنّ المتكلم العادي يكون قادرا في أحيان كثيرة على شرح paraphrase أقوال هي في الأصل ألغاز عنده. وهذا يدلّ من جديد أنّ درجة «عدم المعقولية التامة» inintelligibilité نادرا ما تتحقق. من ذلك أنّ القول التالي:

- Le silence vertébral indispose la voile licite !

يمكن لي أن أشرحه – عن تخمين – بـ:

- L'absence vertébrale de bruit indispose la voile qu'aucune loi n'interdit.

أعترف أنّ نجاحي ليس باهرا في ذلك الشرح إلاّ أنّ العبرة تكمن في إمكانية الشرح نفسه: فكأنّ بطن الحوت نفسه لا يستعصي على سبرنا !

1 ـ مراجع التعريب: بعض مؤلفات ر. مارتن:

• MARTIN (Robert).

- *Langage et croyance* – Mardaga. Bruxelles 1987.

- *Inférence, autonymie et paraphrase éléments pour une théorie sémantique*، Klincksiek – Paris 1976.

- *Pour une logique du sens* – PUF – Paris 1992.

- *Sémantique et automate* – PUF – Paris 2001.

- *Ambigüité, indécidabilité et non ـ dit*، publié dans : Fuchs 1985 (P. 143 - 146).

2 ـ مراجع التعريب : مؤلفات مشيرة للنظريات الدلالية المنطقية:

• BANNOUR (Abderrazak).

- *Théories des attitudes propositionnelles* - Publication de la faculté de lettres - Manouba 1991.

• BENVENISTE (Emile).

- *Problèmes de linguistique générale* - éd. Ceres 1995.

• FRANÇOIS (Jacques) et DENHIÈRE (Guy) (Direction)

- *Sémantique linguistique et psychologie cognitive : aspects théoriques et expérimentaux* – PUG - Grenoble 1997.

• FUCHS (Catherine)

- *Aspects de l'ambiguïté et de la paraphrase dans les langues naturelles* – Peter - Lang 1985.

• GALMICHE (Michel).

- *Sémantique linguistique et logique : exemple : la théorie de R. Montague* – PUF Paris 1991.

• GRIZE (Jean Blaise).

- *Ambigüité et paraphrase dans les langages logico ـ mathématiques* – publié dans : Fuchs 1985. (P. 207 - 215).

• LEROT (Jacques).

Précis de linguistique générale. Ed. Minuit – Paris 1993.

• LYONS (John).

- *Eléments de sémantique* – Larousse – Paris 1978 – traduction de : J. Durand.

- *Linguistique générale* – Larousse – Paris 1970 – traduction de : F. Dubois Charlier et D. Robinson.

- *Sémantique linguistique* – Larousse – Paris 1980 – traduction de : J. Durand et D. Boulonnais.

* MILNER (Jean Claude).

- *Introduction à une science du langage*. Ed du Seuil – Paris 1995.

• MŒCHLER (Jacques) et AUCHELIN (Antoine).

- *Introduction à la linguistique contemporaine*, Armand Colin, Paris 1997.

- *La pragmatique aujourd'hui*, Ed du Seuil, Paris, 1998.

• NOLKE (Henning).

- *Linguistique modulaire* – Ed. Peeters – Paris 1994.

• RÉCANATI (François).

- *La transparence et l'énonciation : Pour introduire à la pragmatique* – Ed. du Seuil، Paris 1979.

• SOUTET (Olivier)

- *Linguistique* – PUF – Paris 1997

- Dictionnaires

• DUBOIS (Jean) et autres.

- *Dictionnaire de linguistique* – Larousse – Paris 1991.

• DUCROT (Oswald) et Schaffer (J.M).

- *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* – Seuil – Paris 1995.

• MŒCHLER (Jacques) et Reboul (Anne).

- *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique* – Seuil – Paris 1994.

• Le nouveau Petit Robert.

- Sous la direction de : Josette Rey Debove et Alain Rey – 1993.

3 ـ مراجع التعريب : أطروحة المترجم وفيها تعريف بنظرية مارتن:

ـ الزيتوني (كمال) : ظاهرة الالتباس في اللسان العربي : بحث في التأويل الدلالي والتداولي لنحو العربية ومعجمها، عالم الكتب ـ عمّان ـ الأردن ـ 2012.

بيار لارشي

تداولية قبل التداولية:
هي تداولية قروسطية عربية إسلامية[1]

د. عزالدين المجدوب

التقريم

عرف بيار لارشي ببحوثه في التفكير اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية. وقد ساهم منذ سنة 1980 من خلال أطروحته(1980) «الإخبار والإنشاء في علوم اللغة العربية الإسلامية» في إبراز الجوانب البراغماتية في هذه العلوم. وقد دعّم ذلك بجملة من البحوث (1988) و(1991) و(1991) ومن مزايا عمله أنّه لم يقصره على المصنّفات النحوية وإنما أقامه على استقصاء شمل البلاغة وعلوم الفقه وأصوله والمنطق وعلم الكلام. فبرهن على البعد التداولي للتفكير اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية دون إسقاط. وقد أتيح له ذلك بفضل معرفته الدقيقة بخصوصية المنظومة الاصطلاحية العربية وما يميّزها من المفاهيم التداولية الجارية في الفضاء الفرنكوفوني والأنقلوسكسوني. وتعدّ أعماله نموذجا من التقاطع المثمر بين النظريات اللسانيّة الحديثة والتراث النحوي العربي أما البحث المترجم فهو حوصلة تأليفيّة لبحوثه السابقة.

(1) Pierre LARCHER, «Une pragmatique Médiévale arabe et islamique», In :*H.E.L.*, n° 20/1, 1998, pp. 101 - 116.

التعريب

تداولية قبل التداولية:هي تداولية قروسطية عربية إسلامية.

تعني لفظة البراغماتية إلى جانب الإعراب والدلاليّة أحد الأقسام الثلاثة لسيميائيّة العالم الأمريكي شارل موريس. غير أنه يمكن استعمالها استعمالا لاتاريخيا لنعت كل نظريّة للغة صريحة كانت أو ضمنية لا تغضّ النظر عن مستعمليها ومؤوّليها أي تأخذ بعين الاعتبار تأثير بعْضهم في بعض وردودهم وتعاملهم. ويمكن أيضا استخدام البراغماتية المعاصرة استخداما استكشافيا معرفيّا لإبراز الخاصيّة البراغماتيّة لنظريات في اللغة تنتمي إلى أزمنة وأمكنة مغايرة لزماننا ومكاننا دون أن ننزلق في ادعاء الرّيادة المغلوطة. وسنبيّن فيما يلي أن بعدا براغماتيا أو تداوليّا مشتركا يجمع جمعا قويّا وطريفا بين مختلف الاختصاصات التي تتناول اللغة في نطاق الحضارة العربية والإسلامية في الحقبة التاريخية التي تسمى بالقرون الوسطى (ق8 م/ ق18م). ونحن نعني بذلك العلوم التي تختصّ بدراسة اللغة مثل النحو والبلاغة أو تلك التي تعتبرها من مقدّماتها مثل علم الكلام والفقه. وتمثّل مقولة الإنشاء المتأخِّرة تاريخيّا (ق13. م) وهي النظير العربي لما يسميه أستين صيغة إنجازيّة 1(performatif) أو عملا متضمَّنا في القول (illocutoire) أكثر المفاهيم مدعاة للدهشة والإعجاب. [102]

الكلمات المفاتيح: العربية الفصحى / نحو/ بلاغة/ فقه / علم الكلام / إنجازي / عمل متضمن في القول / تداولي / إنشاء / ق 8 م – ق18 م / التراث النحوي العربي.

الفصل الأوّل

تمثل مقولة الإنشاء هذه مقولة منسيَّة عند المستعربين. وقد اعترضتني منذ أكثر من ربع قرن في ثنايا مختصر لنحوي متأخّر هو ابن هشام الأنصاري (ت 761/ 1361) في شكل تصنيف للكلام (الجامع الصغير، 2) يقول فيه : «الكلام قول مفيد وهو خبر وإنشاء». ما هو هذا الإنشاء الغريب الذي يُعرّف ما صِدْقُه extension بالسلب (فهو باب الأقوال التي ليست خبرا) في حين أن اسمه ذاته الذي يدلّ معناه الحرفي على الخلق يفيد أن مفهومه يتضمّن تعريفا بالإيجاب.

يطالعنا جواب أوّل وكذلك أسئلة جديدة في نصّ آخر أطول للنحويّ نفسه هو شرح شذور الذهب يقترح فيه تقسيمين للكلام بدل تقسيم واحد. يتفرّع التقسيم الأوّل إلى خبر وطلب وإنشاء. أما الثاني فيتفرّع إلى خبر وإنشاء فحسب إذ أُدرِج الطلب ضمن الإنشاء. إن تعريف الخبر بكونه الكلام الذي «يحتمل التصديق والتكذيب» والشواهد المقدّمة من قبيل «قام زيد» «وما قام زيد» تؤكّد أن الخبر يشمل الخبر المثبت والخبر المنفي.

أما الشواهد الثلاثة الموضِّحة للطلب وهي الأمر نحو اِضرِب والنهي نحو لا تضرب والاستفهام نحو هل جاءك زيد؟ فهي تدلّ على أن الطلب يعني قسم الأقوال الذي كنت أطلقت عليه تأثرا بنحو اللاتنية rogatif وما أسميه اليوم jussif أي أمر.

وأخيرا وخاصة فإن الشواهد التي ساقها ابن هشام للإنشاء وهي «أنت حرّ» و«قبلت بهذا النكاح»وهي التي يوجّهها السيد إلى عبده في الشاهد الأوّل وتكون في الشاهد الثاني ردّا على خطبة للزواج تجعل الإنشاء صنفا من الأقوال التي نسميها منذ أستين(1962 [1970]) صيغا إنجازية صريحة وقانونية. فأنت حرّ صيغة إنجازيّة مُوقِعة للعتق معناها «لم تعد عبدا» [103] وقبلت النكاح صيغة إنجازيّة تفيد قبول الزواج معناها: «أقبل هذا الزواج الآن» ويؤكّد هذا التأويلَ تعريفُ الإنشاء بأنّه «ما يقترن معناه بوجود لفظه». وتجدر الإشارة إلى أن الفعل الماضي يرد ضمن ما يُسمّيه اللسانيّون [الفرنسيّون] أقوالا إنجازيّة (performatif) إذ هم يميّزون الأقوال الإنجازية البحتة [من قسم ثان

من الأقوال ملحقة بها] تدلّ على هيئات ثابتة (2) (statif). إلا أنّ القولَ نفسه [قبلت هذا النِكاح] يمكن أن يفيد في سياق آخر إخبارا عن حدث حاصل في الزمن الماضي بمعنى حصَل قبول.

بقي أن نفهم كيف ولماذا وقع ضمُّ الطلب الذي عُرّف في الآن نفسه بأنّه الكلام الذي يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه إلى باب واسع سمّيَ إنشاء. وقد سمّي كذلك حسب ابن هشام لأنّه «في إيجاد لفظه إيجادُ معناه».

يسمح التبويب المُزدوِج لابن هشام الأنصاري رغم ذلك بافتراض أن ثنائيَّة الخبر والإنشاء كانت طردا لمقولة فقهية. وتؤكِّد الملاحظة التالية للكوافي (ت1094 / 1683) الجذور الفقهية لمقولة الإنشاء. يقول الكوافي في كليّات العلوم (ج5ج، 314): «فعل اللسان هو للإخبار لا للإنشاء كما أن سائرَ الجوارح للإنشاء لا للإخبار.لكن الشرْعَ جعل فعل اللسان إنشاء شرْعا فصار كسائر أفعال الجوارح».

أما كيفيّة حصول هذا التعميم فإن بقية البحث هي التي توضِّحه. عندما راجعنا سلسلة النحاة لاحظنا أنه لا يوجد أثر لمفهوم الإنشاء عند أيّ نحويّ سابق لابن الحاجب (ت646 / 1249) (الكافية ومؤلفات أخرى). إلا أن ابن الحاجب ليس نحويّا فحسب بل هو أصوليّ أيضا.[...].

بيد أني وإن كنت عثرت على المقابلة بين الإنشاء والخبر في مؤلفات ابن الحاجب فإنني لم أعثر عليها عند الأصوليين السابقين له أو القريبين منه مثل الآمدي (ت631 / 1233). وبالضدّ من ذلك فإننا نجد في كتاب الإحكام للآمدي المقابلة بين الإخبار والإنشاء التي لا نجدها عند سابقيه. تعني كلمة إخبار التي تتفق مع كلمة خبر في الجذر وتماثل كلمة إنشاء في الوزن الصرفي عمل القول الذي يكون الخبرُ حصيلته. لكنّنا نجد نفس المقابلة إنشاء / إخبار [104] في علم الفقه في أكمل مصنف في الغرض وهو بدائع الكاساني ت587 / 1189. بينما لا نجدها عند سابقيه.

لكنّ الكاساني والآمدي لا يُجريان المقابلة على النحو نفسه. فالكاساني لا يستعملها إلا للتمييز بين أحد وجهي إلقاء القول الممكنين لنفس الجملة وهما إلقاء القول على وجه الخبر أو على وجه الإنشاء. وقد سبق أن لاحظنا أنّ **قبلت** في الشاهد **قبلت الزواج** قول مُلْبِس لأنّه يمكن أن يؤوَّل حسب السياق باعتباره خبرا يفيد الماضي وإما باعتباره فعلا إنجازيا [أي إنشائيا بتعبير النحاة العرب] يفيد الحالَ. ونشير من جهة أخرى إلى أن لفظ الإنشاء لا يظهر عند الكاساني ظهورا منتظما وإنما يرد بشكل عرضي بصفته مرادفا للفظ الإيقاع. وهو لفظ قديم جدّا إذ أنّنا نجده بهذا المعنى في المدونة الفقهية التي عنوانها الجامع الكبير للشيباني ت189 / 805.

أمّا الآمدي فإنه وإن كان يُجري المقابلة أيضا على هذا النحو إلا أنه يستخدمها استخداما آخر على صعيد المفهوم intention وعلى صعيد ما تحيل عليه أي الماصدق. يتّضح ذلك جيِّدا في جواب المسألة الخلافيّة التالية: «هل للأمر صيغة تخصُّه وتدلّ عليه دون غيره في اللغة أم لا» وذلك لأنّ له كثيرا من المعاني الأخرى بالإضافة إلى معناه الأصلي. سبق أن أجاب الأصوليّون على ذلك بأمثلة «أنت مأمور». إلا أنّ الآمدي يلاحظ في ردّه على هذه المسألة ما يلي (الإحكام ج2؛131 / 132): «لا يرفع هذا (أي الشواهدُ المذكورة) الخلافَ.إذ الخلافُ إنما هو في صيغة الأمر الموضوعة للإنشاء. وما مثل هذه الصيغ أمكن أن يقال إنها إخبارات عن الأمر لا إنشاءات. وإن كان الظاهر صحّة استعمالها للإنشاء فإنه لا مانع من استعمال صيغة الخبر للإنشاء كما في قوله طلّقت وبعت واشتريت ونحوها.»

لا شك أن مقولة الإنشاء قد سحبت على مقولة الطلب بواسطة الأقوال الخبرية المفيدة للإنشاء performatif de jussion [مثل «طلقتُ واشتريتُ الخ...]. إذ أنّ هذه الأقوال تمثّل نقطة تقاطع بين صيغ العقود والفسوخ وهي أوّل توسيع لمقولة الإنشاء والأقوال الدالّة على الطلب les énoncés jussifs. إن كانت الأقوال الخبرية المفيدة للإنشاء والمتحققّة في جملة فعلية performatif

de jussion تشترك مع الأقوال الطلبية les énoncés jussifs في قيمة أو معنى الطلب فإنها تتقاسم مع صيغ العقود والفسوخ طابعها الإنجازي والفقهي أو القانوني. ذلك أنّ الأمر في نطاق أصول الفقه يمثّل عملا شرعيّا مثلما سنرى ذلك لاحقا.

لكنّ توسيعَ الإنشاء وإدخالَ الطلب فيه قد نتج عنه إعادة إدخال البعد الخبري في الإنشاء. إذ أن القول بأن الأمر قد وضع للإنشاء بينما وضعت الأقوال الخبريّة المفيدة للإنشاء (105] (performatif de jussion] للإخبار حتّى وإن كان يمكن استعمالها للإنشاء لا يعني فحسب جعلَ المعنى الإنجازيّ لقول ظاهرُه خبرٌ معنى ثانيا مشتقّا من معناه الأوّل الخبري. بل إنه يحوّر المقابلة بين الإنشاء والخبر ويجعل منها مقابلة بين طريقتين في الدَلالة: ففي الأقوال الخبريّة المفيدة للإنشاء والتي تتحقّق بجملة فعليّة يكون الطلب موضوع خبر صريح وأمّا في الأمر فإنه لا يُخبَر عنه وإنما يشار إليه إشارة مثلما يوحي بذلك لفظ التنبيه الذي كثيرا ما يُرادف عند الأصوليين لفظ إنشاء.

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نقول إنّ ما صدق كلمة إنشاء له أربعة أوجه فهو يعني إما القول الإنشائي وإما إلقاء القول على سبيل الإنشاء وذلك إمّا بالمعنى الضيّق وإما بالمعنى الواسع. أمّا مفهومها فله وجهان أساسيان فإمّا أن يعيّن كيفيّات إحالة الكلمات على الأشياء وإما أن يعيّن كيفيّات الدَلالة بالكلمات على شيء واحد.

الفصل الثاني:

أثر الإنشاء

2.1 الإنشاء والبلاغة

الفصل الثاني هو ما أسمّيه أثر الإنشاء أي انتشار هذه المقولة في عامّة الاختصاصات التي لها صلة من الصلات بمبحث اللغة. أوّل هذه الاختصاصات علم البلاغة. وقد بدأنا بها لأنّ مكانة الإنشاء فيها أوضح من أيّ اختصاص

عداها. ألا ترى أنّهم إلى يومنا هذا ينعتون الإنشاء عندما يريدون تخصيصه بالإنشاء البلاغي. فيؤدي ذلك إلى جعله مقولة بلاغيّة بالأساس وهو ما يطمس جذوره الفقهية. وفي الواقع فإنّ هذا يسمح لنا بأن نفهم كنه الحدث البلاغيّ في الحضارة الإسلاميّة وأن نعْقِد صلة بين البلاغة والعلوم الفقهيّة. وهو ما سأحاول الاستدلال عليه.

تتكون البلاغة بداية من السكاكي ت626 / 1229 من قسمين يسمّيهما «علمي المعاني والبيان» في موسوعته المتعلّقة بالعلوم اللغويّة «مفتاح العلوم». إن كان علم المعاني مبحثا دلاليّا موضوعه دلالة التعبير اللغوي فإن علم البيان مبحث أسلوبيّ.

ولكن عن أي دراسة دلاليّة نتكلم؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تفضي بنا إلى التنبيه إلى أنّ علم المعاني يقوم بالأساس عند السكّاكي على المقابلة بين الخبر والطلب التي تنوبُها [106] ثنائيّة الإنشاء والخبر. ثم يُفرّع الإنشاء إلى إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي عند شرّاح كتاب مفتاح العلوم (تلخيص القزويني ت739/ 1338) فالأمر يتعلّق إذن بدراسة دلاليّة للكلام. حتّى وإن كان علم المعاني يبحث في مكوّنات الكلام داخل الجملة البسيطة والجملة المركّبة. وذلك عبر مفهوم الجملة المحوري ومسلّمة: «كلّ كلام جملة». وتؤكّد قراءة الفصول المخصَّصة للخبر والإنشاء في كتاب مفتاح العلوم ما تضمَّنه فصل دائرة المعارف الإسلامية الثانية «المعاني والبيان» من اختزال وتشويه لعلم المعاني وذلك باعتباره دراسة دلاليّة لعلم الإعراب استنادا إلى عبارة معاني النحو الواردة في المصادر (انظر مثلا الإيضاح وكذلك القزويني في شروح التلخيص ج1؛132).

يميّز السكّاكي (المفتاح؛72) وشرّاحه(شروح التلخيص ج1؛194) من خلال ثنائيّة فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر بين وظيفتين لقول واحد: «ق». هما إمّا الإعلام بـ«ق» وإما الإعلام بأننا نعلم ق بحسب كون المخاطب لا يعلم ق أو يعلم ق. ذلك هو شأن المثال الشهير: حفظتَ التوراة. فهذا القول إن وُجّه إلى

شخص يحفظها لا يمكن أن يفيد «أُعلِمك بـ ق» وإنما أُعلِمك بأنّني أعلم «ق». وعلاوة على ذلك يمكن أن يتصرّف المرء كما لو كان المخاطب يجهل ق ويجهل أن المتكلم يعرف ق. وإن كان الواقع خلافَ ذلك. وحينئذ يكون لقول «ق» وظيفة ثالثة هي التذكير وربّما اللّوم. ذلك هو شأن قولك «الصلاة واجبة» لشخص لا يصلّي. ويميّز كتاب المفتاح ص74 وشروح التلخيص (ج1؛203) بين ثلاثة أصناف من الأقوال بحسب كونها تتوجّه إلى شخص خالي الذهن من «ق» أو على العكس من ذلك إلى شخص متردّد أو منكر ل»ق». إنّ الطريف هنا أنّ قول المتكلّم يحدّده سلوك المخاطب بل يكون ردّا عليه مثلما أشار إلى ذلك سيمون (1993). ويمكن هنا أيضا أن نتصرّف كما لو كان للمخاطب مثلُ هذا الموقف. ويعني ذلك أن نستبق ردّ فعله وبالتالي أن ننطلق لا من المقام الصريح وإنما من المقام الضمني. وبعبارة أخرى إن البلاغيّين يقومون بما يمكن أن نسمّيه بالنظر إلى الشكل حسابا للمعنى بما أنه يغيِّر شكل [107] متتالية ويطالُ ترتيبَ عناصرها. وما يمكن أن نسمّيَه بالنظر إلى المضمون حسابا ذا طبيعة براغماتيّة. بما أنّه يأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى القول مؤَوِّليه. لكنّ هذا الحساب لا يقوم على علامات اختياريّة أو إجباريّة داخل القول إلا في الوضعيّة الثانية. فالـتأكيد بـإنّ يمكن أن يظهر قبل «ق» في 2.ب في الخبر الطلبي وينبغي أن يظهر كذلك في 2.ج في الخبر الإنكاري. أما التأكيد بلام التأكيد فيمكن أن يظهر قبل المسند في 2.ج. وبذلك يتضح أن الأمور أكثر تشعّبا ممّا قد يبدو من الشواهد المعهودة حيث يُمثَّل في 2.أ للخبر الابتدائي بالشاهد: زيد قائم ويُمثل لـ2.ب بإنّ زيدا قائم ويُمثل ل2.ج بإنّ زيدا لقائم.

وإنّنا نجد أيضا حسابا براغماتيا في باب الطلب/ الإنشاء. عند السكاكي (مفتاح العلوم132ومايليها) ومن تبعه (شروح التلخيص 2؛234) فهم ينطلقون من خمس معان أصليّة متفرّعة عن الطلب يختصّ كلّ منها بصيغة موضوعة له وهي التمنّي والاستفهام والأمر والنهي والنداء. ثم يبيّنون كيف تتولّد مقاميّا من هذه المعاني الأصليّة بعض المعاني الفرعيّة عند الاستعمال. ونسوق شاهدا واحدا عن هذا الحساب: (المفتاح؛132) إذا قلت لعبد لا يمتثل

أمرَك: لا تمتثلْ أمري امتنع طلب الامتثال لكونه حاصلا وتوجّه إلى غير حاصل وتولّد منه التهديدُ.»

ليس من الصعب أن نتعرّف هنا على ما يسمّيه سيرل (1975 [1982]) الاشتقاق المتضمّن في القول (المتوكل 1982)ويسمّيه برندنر (1981) علم دلالة في شكل الحرف اللاتيني Y [ونسمّيه بالعربية جذع شجرة] (لارشي 1992 ب). وذلك لأن المعنى حصيلة مكوّنين هما تباعا المكوّن اللغوي أي الوضع والمكوّن البلاغي أي الاستعمال.

ويتّضح هنا الفرق بين البلاغة العربيّة والبلاغة الأرسطيّة. فالبلاغة الأرسطيّة تركّز حسب مصطلحات أستين على عمل التأثير بالقول النموذجي وهو الإقناع. وأما البلاغة العربيّة فتركّز على النشاط المتضمّن في القول. ولا غرابة في ذلك. فبناء على إعجاز القرآن الذي يمثل الخلفيّة العقائديّة لهذا العلم حيث يعرَّف الإعجاز بأنه أعلى درجات البلاغة يقع التنصيص على أنّ هذا العلم وإن كان يتناول بالدرس كل أنواع الكلام من خطابة وشعر وترسّل فإنه يضع القرآن في منزلة لايضاهيه فيها أحد. وهو كلام لا يخاطب به سامع في وضع المتفرّج المحايد فضلا عن أن يكون في وضع ذاك الذي نروم إقناعَه بل هو كلام يَتوجّه إلى مخاطَب مؤمن به ويضطلع بتأويله.

2.2 الإنشاء وأصول الفقه

إنّ آليّة التأويل الشرعيّ للقرآن والسنّة آليّة بلاغيّة بالمعنى الذي حدّدناه أعلاه. وهما المصدران الأوّلان أو الأصلان الأوّلان من أصول الفقه. إلا أنّ المسلمين قد فهموا أن المصدر الأول هو بتمامه كلام الله وأن المصدر الثاني في أغلبه كلام النبي محمد. ولهذا السبب أصبح الحديث الذي يروي السنة (وهي ما قاله النبي أو فعله أو أجازه) يعني مباشرة قولا لمحمد.

وليس من قبيل الصدفة أن يشتمل الطلب على خمسة أنواع. إن هذا الرّقم يذكّر مباشرة بالأحكام الشرعية لأصول الفقه ويدعو إلى المقارنة بين العلمين

في هذه النقطة بالذات. يقسّم البلاغيون والنحاة الكلام إلى قسمين هما الخبر وما ليس بخبر وسمّيَ هذا القسم الأخير طلبا ثم إنشاء. وقُسّم هو بدوره إلى إنشاء طلبي وغير طلبي. أما الأصوليّون فيقسّمون الخطاب الذي يعرِّفه الكفوي بكونه الكلام الموجَّه نحو الغير للإفهام (الكليات؛ فصل خطاب) [اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيّء لفهمه.ص419] إلى طلب وغير طلب أُسوة بفخرالدين الرازي في المحصول (ج1؛317 ـ 318). إنّ تعويض كلام بخطاب وإعطاء الأولوية للطلب على الخبر يبيِّنان أننا إزاء نظريّة تداوليّة عن قصد. إن الطلب حسب الآمدي (الإحكام ج1؛91 وبعدها) يكون إيجابا أو تحريما ونَدْبا أو كراهيّة بحسب كونه يقتضي الفعل أو يقتضي الترك بشكل جازم أو غير جازم. أما غير الطلب فهو إما تخيير بين اثنين فهو إباحة أو إخبار بأنّ هذا الأمرصحيح أو لا بسبب المنع أو يكون شرطا لغيره عظيما؟أو رخصة (ويس1992؛لارشي1992 ب.) إن هذه الأعمال الشرعيّة الستّة تكوّن الأحكام الشرعيّة. أما الأحكام الخمسة الأولى فتكليفيّة وأمّا السادس فوضعيّ (الكفوي؛فصل خطاب). ونكتفي بشاهد واحد هو **الصلاة واجبة** الذي سبق الاستشهاد به. فهو الحكم الشرعيّ المشتقّ من الآية القرآنيّة أقيموا الصلاة حيث يوجِب الأمرُ هذا العمل

3.2.الإنشاء والمنطق

إن طريقة الآمدي في عرض الأحكام الشرعيّة تبيّن أثر المنطق. فالأحكام التكليفيّة (أو أهمّها) قد وزِّعت حسب مستويين هما:الطلب والتخيير. أما الأحكام المتعلّقة بالطلب فقد نظّمت وفق مربّع منطقيّ. لا يتعلّق الأمر بطبيعة الحال بالمربّع المنطقي للقضايا التي تتقابل من حيث كميّة الموضوع (خاص/ كلي) أو من حيث كيفيّة المحمول إيجاب / نفي. لكنه يتعلّق بمربّع منظّم تنظيما منطقيّا لجهات ما ينبغي فعله. حيث يكون الواجب والحرام ضدّين. ويكون المندوب والمكروه تحت المتضادّين. ثم تبعا لذلك يصبح مفهوما الواجب والحرام يقتضيان مفهومي المندوب والمكروه أمّا الواجب

والمكروه والمندوب والحرام فتجمع بينها علاقة تناقض. وبناء على ما تقدّم يكون للتشريع الإسلامي بعدٌ قائم على التوصية recommandataire. بل إن بعض فلاسفة القانون الغربيّين مثل «أمسلك» يقترحون إدراج commandement وrecommandation أي الأمر والتوصية تحت اسم acte de mandement أي الطلب تماما مثلما يصنع الأصوليون مع الطلب. إن أضفنا إلى ذلك أنّ الجهة التي تدخل ضمن التخيير وهي المباح تُحمل على أنّها تعني الانفصال وبعبارة أخرى هو ما يباح فعله وعدم فعله في الاتّجاهين دخلت هذه الجهة في علاقة مع الجهات الأربع الأخرى. وهو ما يسمح لنا بتمثيل الأحكام الشرعيّة الخمسة لعلماء الفقه المسلمين في شكل هرم مقلوب بالاعتماد على اقتراح خطي لكالينوفسكي(1976) و(لارشي 1992 ب).

لكن ما سبق ليس التأثير الوحيد للمنطق إذ يمكن أن نشتقّ منطقيا بالاعتماد على القياس الذي يمثل مصدرا آخر من مصادر التشريع مبادئ فرعيّة من المبادئ الأوّلية. وهذه المبادئ الأوّلية سبق اشتقاقها تداوليّا. كثيرا ما ميّز الباحثون منطق الفقهاء من منطق المناطِقة بالنظر إلى طريقة الاستدلال التي يقوم عليها كلّ منهما (analogie vs syllogisme). (أي القياس المنطقيّ من القياس) إلا أنّهم ينسَون أنّ الفنيّن يشتركان في اللفظ. في الفترة التالية للكلاسيكيّة استحوذت أصول الفقه على علم المنطق ولكن الأصوليّين انحرفوا به عن غاياته مثلما يدلّ على ذلك المثال الشهير:النبيذ مُسكِر ؛كل مسكِر حرام ؛النبيذ حرام. إن خصوصيّة هذا القياس لا تتمثل في شكله. فنحن إن عدنا إلى فصل علم الحدّ والاستدلال وهو القسم المخصّص للمنطق في مفتاح العلوم تبينّا أنّه قياس تابع للهيئة الأولى للقياس d'un des deux modes affirmatifs (إلا أن المقدّمة الصغرى قد قدِّمت على المقدّمة الكبرى). أما ما يُمثل خصوصيّته فهو أنه يجمع الأقوال الوصفيّة مع الأقوال التكليفيّة.

ويتبيّن الطابع المعياري للمقدمة الكبرى (وهو حديث نبوي) وللخاتمة في أنه يمكننا أن نعوِّض "س حرام" بالفعل الإنجازيّ "حَرّمتُ س" (الآمدي؛

الإحكام1؛12 والإحكام4؛48). إنّ تمثيل الأصوليّين الأعمال الشرعيّة بصيغة فعلت الإنجازيّة وهي الصيغة الموضوعة للأفعال الإيقاعيّة في الفقه تعني الموازاة بين التأسيس للمعيار السلوكي أو الديني وخلق العقد. لقد أجرى بعض فلاسفة القانون الغربيّين مثل هذه المقارنة. (STUDNICKI. 1974 و GRZEGORCZYK) وهي مقارنة تسمح بنعت أصول الفقه بأنها تداوليّة مُطبَّقة على أقوال الشارع وبنعت الفقه بأنّه تداولية مطبَّقة على أقوال المُشرَّع له [أي المكلَّف].

4.2 الإنشاء وعلم الكلام

أودّ أن أستطرد استطرادا قصيرا في اتّجاه علم الكلام. كثيرا ما يقال أن القرآن كلام الله. في الواقع الأمور أكثر تعقيدا من ذلك. وذلك أنّ الله لمّا كان قديما امتنعت نسبة الكلام اللفظيّ إليه لأنّه حادث في الزمان. وللفرار من هذا التناقض نسبوا إليه الكلام النفسيّ الذي لا يمتنع أن يكون قديما. وفي الحقيقة فإن الأصوليّين بتمييزهم بين الكلام النفسي والكلام اللفظي يتّبعون علم الكلام السنّي ويتبنّون موقف الأشعريّ ت935/ 324. وهم لا يعتبرون الحكم الشرعي تأويلا شرعيا للخطاب اللفظي كما هو في الواقع. وإنّما يماثلون بين الحكم الشرعي والخطاب النفسيّ. وإذا الخطاب اللفظي يقوم بدور المؤوِّل لثنائيّة الخطاب النفسي / الحكم الشرعي وهو ما سبق أن سمّيته الصيغة الإسلاميّة للحلقة الـتأويلّة، ذلك أنّ الفقيه يزعم أنه لا يزيد في اجتهاده على اكتشاف نيّة الشارع. وفي هذا السياق يتّخذ التمثيل بفَعُلتُ للحكم الشرعيّ معنى خاصّا مثلما يدلّ على ذلك هذا الشاهد من النهاية (1؛28) للأسنوي (ت772/ 1371). في شأن حِلِّية الجماع:"معنى قولنا إن الحكم قديم كما قال في المحصول أن الله قال في الأزَل أذنتُ لفلان أن يطأ فلانة مثلا إذا جرى بينهما نكاح) ". إن صيغة فَعلتُ في قوله" أذنتُ" ليست فحسب فعلا إنجازيّا شرعيّا [أي فعلا إيقاعيا بتعبير النحاة العرب] بل هي كلام مثالي parole archétypale نموذجي يمثل فيه استعمال الماضي وهي الصيغة الموضوعة للتّعبير على الدوام والاستمرار في كلّ الأزمنة omnitemporalité

النظيرَ الشكلي لأزليَّته. يظهر هذا التصور اللازَمَني للقول الإنجازي عند نحويّ أصولي مثل ابن الحاجب. فبينما يرى ابن مالك(1274/ 672) أنّ الماضي ينصَرِف إلى الإنشاء (شرح التسهيل؛1؛29) يقول ابن الحاجب في أماليه على الكافية:»إذا قلت بعتُ قاصدا إلى الإنشاء تجرّد عن معنى الزمان».

5.2 الإنشاء والنحو:

إن هذه الأقوال الإنجازية المتحقّقة بصيغة فَعَلْتُ تسمح بالفعل بربط الصلة بين أصول الفقه والنحو أي بين ابن الحاجب وأهمّ شرّاحه رضي الدين الإستراباذي(1289/ 688). ويمكننا بالفعل استخلاص نظرية تداوليّة حقيقيّة تقوم على ثنائية يمثّل فيها الإنشاء الجانب التصوّري وصيغة الفعل الماضي "فَعَلتُ " الجانب الشكليّ. ويمكن تلخيص الأقوال الأساسيّة على النحو التالي:

(1) الكلام هو كلّ ما يمثل التلفظ به فعل المُتكلّم.(أو عمل المتكلم أو القائل) وقد سمح له تقديم المقياس الدلاليّ التداوليّ على المقياس الشكلي (أي نوع الجملة)بتوسيع مقولة الإنشاء لتشمل كل الأقوال. لا ننكر أنّ الإستراباذي يقسّم الكلام تارة إلى خبر وطلب وإنشاء(شرح الكافية؛1؛8) وتارة إلى خبر وإنشاء (شرح الكافية2؛221) مع تفريع الإنشاء إلى إنشاء طلبيّ وإيقاعيّ.فهذا التبويب المزدوج يثبت أن مقولة الإنشاء هي بالفعل نتيجة تعميم انطلق من الأقوال الخبريّة المفيدة للإنشاء (الإيقاعية). ولكنه يواصل أيضا تفكيرا بدأه ابن الحاجب حول الأقوال المختلطة مثل التعجّب التي "تحتمل الإنشاء والإخبار"(الأمالي 4، 149 ـ 150) وواصله ابن مالك تحت عنوان الخبر الإنشائي(شرح التسهيل3؛33). أما الإستراباذي فيجمعها تحت عنوان عامّ يسمّيه "إنشاء جزؤه الخبر" (شرح الكافية 2؛93 و311).ويفتح بذلك الباب لتأويل العنصر المسمّى بـ"جزء الخبر"لا باعتباره منطوقا به [بصفة صريحة] posé وإنما بكونه مقتضى présupposé. ولقد قدّم علي بن محمد الجرجاني (ت1413/ 816) هذا التأويل بصفة صريحة على هامش شرح الكافية تحت اسم لازم عرفي. ويميِّز هذا المفهوم العنصر «زيد حسن» من

القول الإنجازي المفيد للتعجّب «ما أحسن زيدا». وقد انطلق الاستراباذي من ثمّ [112] [لتحليل] الأقوال غير الوصفية énoncé ascriptif من قبيل زيد أفضل من عمر» حيث يرى أن إلقاء هذا القول ينجز عملا لغويا هو التفضيل (لم يمكن أن تكذب في التفضيل ش ك4؛238). وقد علّق صاحب الحاشية على شرح الكافية قائلا: إنك لم تجعله أفضل ولكنك أخبرت عن كونه أفضل. فيعطي بذلك تأويلا إقواليا [أي مشتقا من عبارة] délocutif لا جَعليّا causatif. ثم يفضي الاستراباذي إلى الأقوال الوصفيّة الصرفة من قبيل زيد قائم التي يرى في شأنها أن قولها ينجز عمل إخبار (لأنك أوجدت بهذا الإخبار، ش.ك 4؛238). إنّ المبدأ نفسه يسمح له بتوسيع مقولات الإنشاء والكلام في اتّجاهين. فينزل بالتحليل إلى ما هو دون الملفوظ الأدنى التقليدي ويتجاوز ما سلّم النحاة أنها حدوده القصوى. أما بالنسبة إلى ما هو دون الملفوظ الأدنى فمثل أسماء الأفعال من قبيل أفّ وأواه التي لها معنى تضجّرتُ وتوجّعتُ الإنشائيين(ش ك 2؛65). وأمّا ما يتجاوز حدود الجملة فشأن الروابط التداوليّة من نحو «ق لكن ب» أو«ق إنَّ ب».ونمثل لهما تباعا بالشاهدين التاليين:

أ) «جاءني زيد لكنَّ عمرا لم يجئ.» ونلاحظ فيه أنّه يتضمّن عمل استدراك بـ«ق» من الاستنتاج الخاطئ الذي قد يتبادر إلى الذهن وهو «إذن جاء عمرو أيضا» الذي قد يستخلصه المخاطب من «ق» اعتبارا لعلاقات القرابة التي تربط بين زيد وعمرو.

ب) «أكرم بزيد. إنه فاضل» يمثل هذا الشاهد علة لـ«ق» بـ«ب»؟ (فقولك إنه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ش ك 4؛341)،

2) إن عمل القائل هذا قابل لأن يمثل له بالفعل الإنجازي «فَعَلتُ».

يمثل هذا الفعل شكليّا جملة. إلا أنّنا إن اعتمدنا شكلانية فلاسفة اللغة وهو (F(p)) أو شكلانيّة المناطقة((f(x)) بدا أقرب إلى القوّة المتضمنة في القول منه إلى القضية «ق». أو موديس أي جهة أو طريقة لا ديكتوم. إنّ هذه الوظيفة شبيهة بدالة [رياضية] لا يشغلُها أيّ حدّ (argument)، (وذلك هو شأن الإفصاحات

التي تمثل propos أي حديثا حول متحدَّث عنه ضمني). أو هي شبيهة بدالة لها حدّ «ن» (مثل المنادى)، أو هي وظيفة لها حدّ متحقّق في شكل مركّب إسنادي «ق» (وهو شأن الجملة المستقلّة) أو هي وظيفة يكون حدُّها عنصرا تابعا لمركّب إسنادي غير تامّ (وهو شأن التعجّب) أو هو وظيفة يكون حدّها أو حدودها قولا أو عدّة أقوال عدّة صريحة أو ضمنيّة (مثل الروابط البراغمتية). [113]

(3) هذا التمثيل تمثيل دلاليّ صِرف أو نحويّ دلاليّ بحسب كونه يؤدّي دورا في اشتقاق الجمل ذاتها أو لا.

إن كان هذا التمثيل لا يقوم بدور في المنادى المنصوب مثل «يا زيد» فإن الإسترابادي يشتقّه من جملة مقدرة (ناديت / دعوت زيدا)حيث يكون المنادى مفعولا به لفعل مقدَّر (شرح الكافية1؛132). يقوم هذا التمثيل بدور أيضا في تحليل «حقا» في الشاهد «زيد قائم حقا» إذ أن الإسترابادي يرجعها إلى أصل مقدّر هو«قلت زيد قائم قولا حقّا» فيكون «حقّا» مفعولا مطلقا لبيان النوع لفعل قلت (شرح الكافية 1؛124)

(4) وأخيرا هو تمثيل مجرّد

هو تمثيل مجرّد بمعنى أنه لا يوجد ضرورة فعل إنجازيّ صريح يوافق العمل المتضمّن في القول وأنّ هذا التمثيل إن وُجد فإنه لا يُرمَز له بصيغة «فعلت». وإنّ الإسترابادي لا يفضّل هذه الصيغة إلا لقدرتها التعبيريّة مثلما صرّح بذلك في باب المنادى (شرح الكافية1؛132):«الفعل المقصود به الإنشاء فالأَوْلى أن يقدَّر بلفظ الماضي أي دعوتُ وناديتُ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي».

وهذا يعني أنّ فعلتُ تقوم مقام شكلنة حقيقيّة.

الخاتمة

يمثل ما تقدّم شاهدا حسنا على ازدواجية المعرفة القروسطية إذ أنّ نفس الصيغة «فعلت» تنتمي في الآن نفسه إلى كون الهرمونيطيقا كما أنها تستبق النظريّات اللسانية الحديثة. لذلك يمكن للساني المعاصر أن يجد جنته في «لسانيّات الأمس» هذه وإن كان مؤرّخ اللسانيّات لا يمكنه أن يغضّ الطرف عن السياق الذي ولدت فيه ونمت ثم اندثرت.

البيبليوغرافيا

[رمزنا للقوة المقصودة بالقول بـ«ق»F ورمزنا للمضمون القضوي ب «ض»]

المصادر

– الآمدي سيف الدين (1487 / 1967) الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، مؤسسة الحلبي.

– الأسنوي جمال الدين (1316 هـ) نهاية الصول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضوي 3 أجزاء، بولاق المطبعة الكبرى العامرية.

– الاسترابادي، رضي الدين (1310 هـ). شرح كافية ابن الحاجب جزآن، اسطنبول مطبعة الشركة العثمانية [أعادت طبعه دار الكتب ببيروت].

– الجرجاني علي بن محمد، الحاشية على شرح الكافية، أنظر الاسترابادي.

– الكفوي.1981 كليّات العلوم، نشر عدنان درويش ومحمد المصري 5 مجلدات، دمشق.

– ابن الحاجب (1405 / 1985) الأمالي النحوية، نشر هادي الحسن حمودي مجلدان، بيروت مكتبة النهضة العربيّة وعالم الكتب.

– ابن الحاجب: الإملاء على الكافية، مخطوط الظاهرية رقم 8776 دمشق.

– ابن الحاجب: الكافية في النحو،انظر الاسترابادي.

– ابن الحاجب (1326 هـ) كتاب منتهى الوصول إلى علمي الجدل والأصول: القاهرة، مطبعة السعادة.

– ابن الحاجب (1319 هـ) مختصر بولاق، المطبعة الأميرية والقاهرة المطبعة الخيرية.

– ابن هشام الانصاري (1968) الجامع الصغير في علم النحو، نشر زبيق، دمشق مكتبة الحلبوني.

– ابن هشام الأنصاري (ن. د. هـ) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: نشر محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.

– ابن مالك (1410 / 1990) شرح التسهيل، نشر عبد الرحمان السيد ومحمد المختون، 4 أجزاء في مجلدين، القاهرة، هجر.

– الكاساني (1327 / 1328 هـ) كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع 7 مجلدات، القاهرة، مطبعة الجمالية.

– القزويني، الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح،انظر شروح التلخيص.

– القرويني، تلخيص المفتاح، نشر عبد الرحمان البرقوقي، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.

– الرازي: فخر الدين (1399 / 1979) المحصول في علوم أصول الفقه، نشر طه جابر الفيّاد العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود.

– السكاكي (1348) مفتاح العلوم، القاهرة مطبعة التقدم العلمي [أعيد طبعه، بيروت، دار الكتب العلمية].

– الشيباني الجامع الكبير، نشر رضوان محمد رضوان، القاهرة مكتبة الاستقامة.

– شروح التلخيص (1937) 4 مجلدات، القاهرة، انظر مطبعة عيسى البابي الحلبي.

المراجع

BERRENDONNER A. (1981). *Eléments de pragmatique linguistique*, Paris, Minuit.

BLACK, D. L. *Logic and Aristotle's Rhetoric and Poetics in Medieval Arabic Philosophy*, Leiden, Brill.

BRUNSCHVIG, R. (1970 [1976]). «Logic and Law in Classical Islam», Grunebaum von, G.E. (éd.), *Logic in Classical Islamic Culture*, 9 - 20. Wiesbaden, Harrassowitz [tr. Fr. «Logique et droit dans l'Islam classique», *Etudes d'islamologie*, t. II, 347 - 361. Paris, Maisonneuve et Larose].

DUCROT, O. (1972). *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.

DUCROT, O/ (1984). *Le Dire et le Dit*, Paris, Minuit.

EI² = Encyclopédie de l'Islam; nouvelle édition, 1960 -, Leiden, Brill [art. BADI', BALĀGHA, BAYĀN, FASĀHA, `I'DJAZ, KALĀM, AL - MA'ĀNI, WA - L - BAYĀN, MANTIQ, MU'ĀMALAT).

FLEISCHER, H. L; (1885).*Kleinere Schriften*, 3 vols, Leipzig.

GRZEGORCZYK, C. et STUDNICKI, T. (1974) «*les Rapports entre la norme et la disposition légale*», *Archives de philosophie du droit* 19, 243 - 256.

HALLAQ, W. B. (1994). *Law and Legal Theory in Classical and Medivel Islam*, Aldershot, Variorum.

HEINRICHS, w. (1987). «Poetik, Rnetorik, Literaturkritik, Metrik und Reimlehre». *Grundriss der arabischen Philologie*, Band II Literaturwissenchaft éd. H. Gätje, 177 - 207. Wiesbaden, Dr. Ludwig Reichert Verlag.

HOWELL, M. S. (1880 - 1911). *A Grammar of Classical Arabic Language*, Four volumes in seven parts, Allahabad (I - 1, 1883; I - 2, 1886; I - 3, I - 4, 1900; II et III, 1880, IV - 1 et IV - 2, 1911) [réimpression: Gian Publishing House, Dehli, 1986].

KALINOWSKI, G. (1976) «Un aperçu élémentaire des modalités déontiques». *Langages* 43, 10 - 18.

LARCHER, P. (1980). *Information et performance en science arabo - islamique du langage*, Thèse de doctorat de 3ᵉ cycle, Université de Paris III, Inédit.

LARCHER, P (1988). «Quand, en arabe, on parlait de l'arabe... (I). Essai sur la méthodologie de l'histoire des métalangages arabes». *Arabica* 35 - 2, 117 - 142.

LARCHER, P. (1990). «Eléments pragmatiques dans la théorie grammaticale arabe postclassique». Versteegh, K & Carter, M. (éd), *Studies in the History of Arabic Grammar* II, 193 - 214, Amsterdam/ Philadelphia Benjamins.

LARCHER P. (1991). «Quand, en arabe, on parlait de l'arabe... (II) Essai sur la catégorie de 'inšā' (vs habar)». *Arabica* 38 - 2, 246 - 273.

LARCHER P. (1992a). «La Particule Lakinna vue par un grammairien arabe du XIII[e] siècle ou comment une description de détail s'inscrit dans une «théorie pragmatique». *Historiographia Linguistica* 19 -1, 1- 24.

LARCHER, P. (1992b). «Quand, en arabe, on parlait de l'arabe... (III) Grammaire, logique, rhétorique dans l'islam postclassique» *Arabica* 39 - 3, 358 - 384.

LARCHER, P (1993). «Les Arabisants et la catégorie de 'inšā'. Histoire d'une «occultation», *Historiographia Linguistica* 20 - 2/3, 259 - 282.

MOUTAOUAKIL, A. (1982). *Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*, Rabat, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.

SEARLE, J. (1975 [1982]). «Indirect Speech Acts». Cole, P et Morgan, J.L. (éds), *Syntax and Semantics*, vol 3, Speech Acts, Academic Press, repris dans *Expression and Meaning*, Cambridge University Press, 1979 [tr. Fr. «Les actes de langage indirects», *Sens et expression*, Paris, Minuit].

SIMON U. G.(1993) *Mittelalterliche Sprachbetrachtung zwischen Grammatik und Rhetorik: 'ilm al ma'ānī bei as - Sakkākī*, Heidelberg, Heidelberger Orientverlag.

WEISS B. (1992). *The Search for God's Law. Islamic Jurisprudence in the Writing of Sayf al - Dīn al Āmidī*, Salt Lake City‹ University of Utah Press

الفهرس العام

المجلد الأوّل

المجلد الثاني